شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي
ابن عصفور الإشبيلي
المتوفى سنة ٦٦٩هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه
فواز الشعار

إشراف
الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2263-0
90000>
9782745122636
http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

باب اسم الفاعل

[١ ـ خلاف النحاة حول الموجب لعمل اسم الفاعل]:

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً، فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله.

واسم الفاعل من جنس الأسماء، فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله. وفي ذلك خلاف بين النحويين.

فمنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، لأنَّ «ضارباً» جارٍ على «يضْرب» في حركاته وسكناته وعدد حروفه.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك أنه في معنى الفعل، ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، أو بمعنى المضيّ وهو مذهب الكسائي. ومنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك أنّه في معنى فعل قد أشبه الأسماء، فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ.

فأما الكسائيّ فيستدلّ على إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ ما حكاه عن العرب من قولهم: «هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فسويَرٌ فرسخاً»، ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿وكلبُهم باسِطٌ ذراعيهِ بالوَصيدِ﴾[١]. وهذا كله لا حجة فيه. أما «هذا مارٌّ» بزيدٍ أمسِ فسُويرٌ فرسخاً»، فإنما عمل في المجرور والظرف، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به، مثل قول الشاعر [من الرجز]:

أنـــا ابـــنُ مـــاويـــة إذْ جـــدَّ النَقُـــرْ[٢]

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) تقدم بالرقم ٢٥.

العامل في «إذ» ما في «ابن ماويّة» من رائحة الفعل، كأنه قال: أنا المشهور إذْ جَدَّ النَقْرُ. فإذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات، فالأحرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه.

وأما قوله تعالى: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيهِ بالوَصيد﴾[١]، فعلى حكاية الحال الماضية، ألا ترى أنَّ الواو في: «وكلبُهم»، واو الحال تقديره: وكلبُهم يبسط.

وأما من قال إنَّ السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول والأمثلة، لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله.

فإن قال: أُجرِي اسم المفعول مجرى اسم الفاعل، والأمثلة عملت لوقوعها موقع اسم الفاعل، قيل له: فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحداً كان أولى من هذا التكلف، وقد وجدنا ذلك هو السبب.

والثالث هو الذي ذهب إليه صاحب الكتاب، وذلك أنه عمل لأنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء. فإذا كان فيه الألف واللام عمل عمل فعله قولاً واحداً كان ماضياً أو بمعنى الحال والإقبال، وذلك أن الألف واللام من الموصولات ولا يوصل الموصول إلاّ بالجمل.

فإذا قلت: «هذا الضاربُ زيداً»، فهو في موضع اليَضرِبُ. والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الأصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر [من البسيط]:

ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حكومَتُهُ ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأي والجَدَلِ[٢]

فإن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضيّ، فإن كان بمعنى المضيّ فإمّا أن يكون متعدّياً إلى واحد أو إلى أزيد من واحد. فإن كان متعدِّياً إلى واحد فحذف التنوين والإضافة بالإجماع، إلاّ الكسائي. وقد تقدَّم بطلان مذهبه.

وإن كان متعدّياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين وخفضت الأول بالإضافة بالإجماع إلاّ الكسائي، فإنّه يثبت التنوين وينصب، وأما الثاني فاختلف فيه أهل البصرة، فمنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بفعل مضمر يدلّ عليه اسم الفاعل، فإذا قلت: هذا مُعطِي زيدٍ درهماً أمسِ، فعلى تقدير: أعطاهُ درهماً.

* * *

(١) الكهف: ١٨.

(٢) تقدّم بالرقم ١٦.

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب باسم الفاعل نفسه. وهو الصحيح، ألا ترى أنه لا يسوغ إضمار في باب «ظننت»؟ ألا ترى أنّك إذا قلت: «هذا ظانّ زيد قائماً أمسِ»، لا يتصور أن يكون «قائماً» محمولاً على فعل مضمر، لأن «ظانًّا» يطلب اسمين مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار.

فالاقتصار لا يجوز في هذا الباب، والاختصار بمنزلة الثابت، فصحّ إعماله في الثاني بمعنى المضيّ. وإنما عمل لأنّه أشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنّه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه.

* * *

[٢ ـ اسم الفاعل المعرّف بـ «أل» وغير المعرَّف بها]:

واسم الفاعل لا يخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون، فإن كانت فيه الألف واللام، فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً جمع سلامة لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله.

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون في معموله الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو لا يكون. فإن كان في معموله الألف واللام، أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، جاز فيه وجهان: الخفض والنصب. مثال ذلك: «جاءني الضاربُ الرجلِ»، و «رأيتُ الضاربَ غلامَ الرجلِ».

فإن لم يكن في معموله الألف واللام، ولا كان مضافاً لما فيه الألف واللام لم يجز إلاّ النصب، مثاله: «جاءني الضاربُ زيداً».

فإن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة، فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها، فإن أثبتها فالنصب ليس إلاّ، مثاله: «هذانِ الضاربان زيداً»، و «هؤلاء الضاربونَ زيداً».

فإن حذفتها فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للإضافة، فإن حذفتها للطول فالنصب ليس إلاّ، مثال ذلك: «هذان الضاربا زيداً»، و «هؤلاء الضاربو زيداً». فإن حذفتها للإضافة فالخفض ليس إلاّ، مثال ذلك: «هذانِ الضاربا زيدٍ»، و «هؤلاء الضاربو زيدٍ».

فإن لم يكن فيه الألف واللام، فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، أو بمعنى المضيّ. فإن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان: حذف التنوين والنون والإضافة، مثال ذلك قوله: «هذا ضاربُ زيدٍ»، و «هذانِ ضاربا زيدٍ»، و «هؤلاء ضاربو

زيدٍ». وإثباتهما والنصب، مثال ذلك: «هذا ضاربٌ زيداً»، و «هذانِ ضاربانِ زيداً»، و «هؤلاء ضاربونَ زيداً».

وإن كان بمعنى المضيّ فلا يجوز إلاّ حذف التنوين والنون والإضافة، خلافاً للكسائي فإنّه يجيز ذلك، وقد تقدم بطلان مذهبه.

* * *

[٣ ـ شروط عمل اسم الفاعل]:

واعلم أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يقع خبراً لذي خبر، ومثاله: «زيدٌ ضاربٌ عمراً»، أو صلة لموصول، مثاله: «هذا الضاربُ زيداً»، أو صفة لموصوف مثاله: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً»، أو حالاً لذي حال، مثاله: «جاءَ زيدٌ ضارباً عمراً»، أو يقع مفعولاً ثانياً لِـ «ظننت» وأخواتِها، أو مفعولاً ثالثاً لِـ «أعلمت» وأخواتها، مثال ذلك قولك: «ظننتُ زيداً ضارباً عمراً»، و «أعلمت بكراً عمراً ضارباً زيداً».

وإنّما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذُكِر لأنه إذا اعتمد على شيء مما ذِكرنا قوي فيه جانب الفعلية، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فإنّه يعمله وإن لم يعتمد، لأنّه في معنى فعل قد أشبهه. فيجيز: «ضاربٌ زيدٌ عمراً»، على أن يكون «ضارب» مبتدأ و «زيد» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ودانيةٌ عليهم ظِلالُها﴾[1]. في قراءة من قرأ برفع «دانية»، فجعل «دانية» مبتدأ و «عليهم» متعلقاً بـ «دانية»، و «ظلالها» فاعل وهو معمول لِـ «دانية».

وهذا الذي استدلّ به لا حجّة له فيه عندنا لاحتمال أن تكون «دانية» خبراً مقدماً و «ظلالها» مبتدأ تقديره: ظِلالُها دانيةٌ عليهم.

* * *

[٤ ـ اسم الفاعل المصغَّر]:

واعلمْ أنَّ اسم الفاعل إذا صُغّر لا يعمل، لأنَّ التصغير من خواصّ الأسماء، فلّما دخله

(١) الدهر: ١٤.

خاصة من خواصّ الأسماء بعد شبهه الفعل فضعف عن العمل، خلافاً لأهل الكوفة فإنّهم يجيزون ذلك.

* * *

[٥ ـ محل اسم الفاعل الموصوف]:

وإذا وصفت اسم الفاعل، فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده. فإن كانت الصفة بعد العمل، عمل لأنّه لم يوصف إلاّ بعدما أعمل، مثال ذلك: «هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ». فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل لما تقدم.

* * *

[٦ ـ تقديم معمول اسم الفاعل عليه]:

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل، وذلك نحو قولك: «هذا زيداً ضاربٌ»، إلاّ إذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف، فإنّه لا يجوز تقديم معموله عليه، نحو: «هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً»، لا يجوز أن تقول: «هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ»، لئلا يؤدّي إلى تقديم الصفة على الموصوف، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. وكذلك تقول: «هذا الضاربُ زيداً»، لا يتقدَّم شيء من الصلة على الموصول، فأما قوله تبارك وتعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾(١). فإنَّ «فيه» متعلقة بعامل مضمر تقديره: أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه من الزاهدين، ثم حذف «زاهدين» لدلالة «من الزاهدين» عليه، وهذا أولى، لأنّه حذف ما دلَّ عليه دلالة.

ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور، لأنَّ العرب قد تتَّسع فيهما ما لا تتَّسع في غيرهما، لكن مهما أمكن إبقاؤهما على ما استقرَّ فيهما من منع التقديم كان أولى. وكذلك أيضاً قول الشاعر [من الطويل]:

٣٨٩ ـ تَقــولُ وَصَكَّــتْ وَجْهَهَــا بِيَمِينِهــا ... أَبَعْلِـيَ هــذا بـالـرَّحَـى المُتَقَـاعِـسُ

---

(١) يوسف: ٢٠.

٣٨٩ ـ **التخريج**: البيت لهذلول بن كعب العنبريّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٣٠؛ والخصائص ١/ ٢٤٥؛ والدرر ١/ ٢٩٣؛ واللامات ص ٥٨؛ والمنصف ١/ ١٣٠.

إما على إضمار «أعني بالرحى»، أو على إضمار «متقاعسٌ بالرَحى»، ثم حذف «متقاعس» لدلالة «المتقاعس» كما تقدم.

* * *

[٧ ـ تابع معمول اسم الفاعل]:

وإذا أتبعْتَ معمول اسم الفاعلِ فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان منصوباً فتتبعه على اللفظ، مثال ذلك: «هذا ضاربٌ زيداً وعمراً»، و «هذا ضاربٌ زيداً نفسَهُ»، و «هذا ضاربٌ زيداً أخاهُ»، و «هذا ضاربٌ زيداً العاقِلَ».

وإن كان مخفوضاً، فلا يخلو من أن يكون التابع نعتاً، أو تأكيداً، أو عطفاً، أو بدلاً. فإن كان نعتاً أو تأكيداً، فمنهم من قال: نُتبِعه على اللفظ لا غير، ومنهم من قال: نُتبعه على اللفظ والموضع، إلاّ إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضيّ، ولم يكن فيه الألف واللام، فإنّك تتبعه على اللفظ.

وإن كان التابع عطفاً أو بدلاً، فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لا يكون، فإن كانت فيه الألف واللام، فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً جمع سلامة، لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله كما تقدَّم. فإن كان

= **اللغة**: صكت: غطّت. المتقاعس: الذي يخرج صدره ويدخل ظهره.

المعنى: تستغرب المرأة من شكل الرجل أن يكون هو زوجها، فتستر وجهها، وتتساءل هل هذا هو زوجي فعلاً؟

الإعراب: **تقول**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **وصكت**: «الواو»: حالية، «صكت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة، و «الفاعل» ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **وجهها**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بيمينها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل صكت، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أبعلي**: «الهمزة»: للاستفهام، «بعلي»: خبر مقدم مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **هذا**: «الهاء»: للتنبيه، و «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ مؤخر. **بالرحى**: جار ومجرور متعلقان بفعل مضمر محذوف تقديره: «أعني». **المتقاعس**: صفة بعلي مرفوعة.

وجملة «أبعلي هذا»: في محل نصب مقول القول. وجملة «صكت وجهها»: في محل نصب حال. وجملة «تقول أبعلي..»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعني بالرحى»: اعتراضية لا محلّ لها، اعترضت بين الصفة والموصوف.

الشاهد فيه قوله: «بالرحىٰ» حيث تقدم الجار والمجرور على اسم الفاعل «المتقاعس» فوجب تعليقهما بفعل مضمر، أو باسم فاعل متقدم مضمر.

مثنى أو مجموعاً جمع سلامة فالنصب والخفض: النصب على الموضع والخفض على اللفظ، مثال ذلك: «هذانِ الضاربا زيدٍ وعمراً، وعمرٍو»، و «هذان الضاربا زيدٍ وأخيكَ، وأخاكَ».

فإن كان مفرداً فلا يخلو من أن يكون في التابع الألف واللام، أو يكون مضافاً لما فيه الألف واللام، أو مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام، أو لا يكون. فإن كانت فيه الألف واللام فالنصب أيضاً والخفض. فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ، مثال ذلك: «هذا الضاربُ الرجلِ والغلامِ، والغلامَ»، وغلامِ الرجلِ، وغلامَ الرجلِ»، و «هذا ضاربُ الرجلِ والغلامِ والغلامَ، وغلامِ المرأةِ وغلامَ المرأةِ»[1].

فإن كان مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيبويه والمبرد، فسيبويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام، فيجيز النصب على الموضع والخفض على اللفظ، وأما المبرّد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام، فلا يجيز إلاّ النصب على الموضع.

والدليل على صحة مذهب سيبويه ما روى من قول الشاعر [من الكامل]:

٣٩٠ ـ الواهبُ المئَةِ الهِجانِ وعبدِهَا　　　عُوذاً تُزجِّي بَيْنَها أطفالَها

---

(١) هذا المثال لا يتّفق مع السياق إذ الكلام على اسم الفاعل المقترن بـ «أل»، وجاء اسم الفاعل في هذا المثال مضافاً إلى مقترن بـ «أل».

٣٩٠ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٩؛ وأمالي المرتضى ٢/٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٤/٢٥٦، ٢٦٠، ٥/١٣١، ٦/٤٩٨؛ والدرر ٥/١٣؛ والكتاب ١/١٨٣؛ والمقتضب ٤/١٦٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٣٩؛ وجمهرة اللغة ص ٩٢٠؛ والدرر ٦/١٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٧؛ والمقرب ١/١٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/٤٨، ١٣٩.

اللغة: الهجان: ج الهجين، وهو الأبيض، ويعدّ من الإبل أكرمها. العوذ: ج العائذ، وهي الحديثة النتاج. تزجّي: تسوق.

المعنى: يقول: إنّ ممدوحه يهب المئة من الإبل، مع راعيها، وتتبعها صغارها.

الإعراب: «**الواهب**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو»، وهو مضاف. «**المئة**»: مضاف إليه مجرور. «**الهجان**»: نعت «المائة» مجرور. «**وعبدها**»: الواو حرف عطف، «عبدها»: يجوز فيها الخفض والنصب؛ أما الخفض فلأنّها معطوفة على لفظ «المائة»، وأمّا النصب فلأنّها معطوفة على المحلّ. «**عوذاً**»:

فإن لم يكن في التابع الألف واللام، ولا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، ولا إلى ضمير ما فيه الألف واللام، فالنصب، نحو قولك: «هذا الضاربُ الرجلِ وأخاكَ»، و «هذا الضاربُ الرجلِ وزيداً»، فأما قول الشاعر [من الوافر]:

أبـــا ابــنُ التــارِكِ البَكــريّ بشْـــرٍ عليــهِ الطيــرُ تَــرقُبُــهُ وُقــوعــا[1]

بخفض «بشر»، فـ «بشر» عطف بيان وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع أحواله وليس «بِشرٌ» بدلاً.

فإن لم يكن في اسم الفاعل الألف واللام، فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، أو بمعنى المُضيّ. فإن كان بمعنى الحال والاستقبال فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ، وذلك مثل قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً، وعمرٌو»، و «هذا ضاربُ زيدٍ غداً وأخاكَ، وأخيكَ».

وإن كان بمعنى المضيّ فالخفض ليس إلاّ، وذلك نحو قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ أخيكَ»، وكذلك وأخيكَ. وقد يجوز النصب بإضمار فعل.

وإذا اتصل الضمير باسم الفاعل ففيه خلاف.

فمنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض أبداً، إلاّ أن يكون قد اتصل باسم الفاعل مفرداً أو مكسّراً، أو فيه الألف واللام، فإنه عنده في موضع نصب. ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع نصب أبداً، إلاّ أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضيّ وليس فيه ألف ولام.

ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض إن لم يكن في اسم الفاعل ألف ولام، وفي موضع نصب إن كان في اسم الفاعل الألف واللام، أو مكسّراً أو مفرداً.

وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب وفي موضع خفض إذا كان الفاعل مثنى أو

حال منصوبة. «تزجّي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «بينها»: ظرف مكان متعلّق بـ «تزجّي»، وهو مضاف، و «ها» ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «أطفالها»: مفعول به لـ «تزجّي» منصوب، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «... الواهب» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تزجّي» في محلّ نصب نعت «عوذاً».

الشاهد فيه قوله: «عبدها» حيث وردت بالخفض تبعاً للفظ، أو بالنصب تبعاً للمحلّ.

(١) تقدم بالرقم ٤٠١.

مجموعاً جمع سلامة، فيكون في موضع نصب مع تقدير حذف النون للطول، وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للإضافة، وهذا أسدُّ المذاهب لإجراء الضمير مجرى الظاهر.

فأما من ذهب إلى أنه أبداً في موضع خفض إلاّ في موضع الضاربكَ، فإنه يقول: حذف النون للإضافة أقوى من حذفها للطول، فينبغي أن تحمل على الأقوى.

والجواب: إنّه يجوز ما ذكر على الأول، ولا مانع يمنع من أن النون محذوفة للطول، وإنْ كان ذلك أقل من حذفها للإضافة.

وأما من يجعله في موضع نصب إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضيّ، وبغير ألف ولام، فحجّته أن النون لو كانت محذوفة للطول، لثبتت في بعض المواضع مع الضمير، فثبت أنها محذوفة للطافة الضمير، أعني أنه شديد الاتصال بما قبله، والنون تمنع من ذلك.

وذلك باطل، لأنَّ حذف النون للإضافة والطول قد ثبت، ولم يثبت حذفها للطافة الضمير، والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل، فلذلك رفضت العرب الوجه الذي يؤدِّي إلى استعمال النون.

ولا يجوز إثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلاّ ضرورة كقول الشاعر [من الوافر]:

٣٩١ - وما أَدْري وظنّي كلَّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُني إلى قَومي شَراحِ

٣٩١ - التخريج: البيت ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٠؛ والدرر ١/ ٢١٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٣؛ وتذكرة النحاة ص ٤٢٢؛ ورصف المباني ص ٣٦٣؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٣ (شرحل)؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٠؛ والمقرب ١/ ١٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: مسلمني: تاركي وخاذلي، شراحي: شراحيل اسم علم وشراحي مرخم شذوذاً لأنه ليس منادى.

المعنى: لا أدري أيخذلني ويسلمني شراحيل إلى قومي ليفعلوا بي ما أرادوا، مع أني أعتقد اعتقاداً، وآمل أملاً كبيراً، أن لا يسلمني ولا يخذلني.

الإعراب: **وما أدري**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية، «أدري»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **وظني**: «الواو»: واو الاعتراض، «ظني»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **كل**: مفعول مطلق منصوب، ناب عن مصدره، وسدّ مسدّ مفعولي «ظنّ»، وهو مضاف. **ظن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أمسلمني**: «الهمزة»: للاستفهام، «مسلمني»: مبتدأ مرفوع بالضمة و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إلى**: حرف جر. **قومي**: اسم مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور

وقوله [من البسيط]:

٣٩٢ ـ ألا فَتَى مِن سَراةِ النَاسِ يحملُنِي وليس حامِلُني إلا ابنُ حمّالِ

وكان الأصل أن يقول: وليسَ حاملي، ومُسلمي. وكذلك قوله [من الطويل]:

٣٩٣ ـ وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وفي النّاسِ مُمْتِعٌ رَفيقٌ إذا أَعْيَى رفيقٌ وَمُمْتِعُ

متعلقان باسم الفاعل «مسلم». **شراحي**: فاعل لاسم الفاعل «مسلم» سد مسد الخبر لاعتماده على الاستفهام، مرفوع بالضمة المقدرة على الحرف المحذوف للترخيم وهو «اللام».

وجملة «ظنّي كلّ ظنّ» اعتراضية لا محل لها. وجملة «أمسلمني شراحي»: في محل نصب سدت مسد مفعولي (أدري). وجملة «أدري ومفعوليها»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «أمسلمني» حيث توسطت نون الوقاية بين الاسم، وهو «مسلّم» والمضاف إليه، وهو ياء المتكلم، ضرورة.

٣٩٢ ـ التخريج: البيت لأبي محلم السعدي في خزانة الأدب ٤/٢٦٥، ٢٦٦، ٦/٣٩٦؛ والكامل ص ٤٦٤.

اللغة: حاملني: حاملي، ودخول نون الوقاية على الاسم شذوذ.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**فتى**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للثقل. «**من سراة**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «فتى». «**القوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يحملني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**الواو**»: استئنافية. «**ليس**»: فعل ماض ناقص. «**حاملني**»: «**حامل**»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إلا**». حرف حصر. «ابن»: اسم «ليس» مرفوع بالضمة. «**حمال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ألا فتى...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يحملني» في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «ليس حاملني»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حاملني» حيث ثبتت نون الوقاية في اسم الفاعل رغم اتصاله بالضمير، وذلك للضرورة.

٣٩٣ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: أعياه: أتعبه وأرهقه. الممتع: الجيد الظريف.

المعنى: لن يتعبني مهما فعل، ما دام في الناس ممتعون ورفاق جيدون.

الإعراب: **وليس**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بمعييني**: «الباء»: حرف جرّ زائد، «معييني»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ليس)، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وفي الناس**: «الواو»: حالية، «في الناس»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم لـ (ممتع) محذوف تقديره (موجود). **ممتع**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. رفيق: صفة (ممتع) مرفوع بالضمّة. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بجوابه المقدّم. **أعيى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف. **رفيق**: فاعل مرفوع بالضمّة. **وممتع**: «الواو»: للعطف، «ممتع»: اسم معطوف على (رفيق) مرفوع بالضمّة.

وكذلك قوله [من الطويل]:

٣٩٤ ـ هُـمُ القـائلـونَ الخَيْـرَ والآمِـرُونَـهُ إذا ما خَشوا من مُحْدثِ الأمر مُعْظَما

وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٣٩٥ ـ وَلَـم يَـرْتَفِـقْ والنـاسُ مُحْتَضِـرُونَـهُ جميعـاً وَأَيْـدي المُعْتَفيـنَ رَواهِقُـهْ

= وجملة «ليس بمعييني»: بحسب ما قبلها. وجملة «وفي الناس ممتع»: في محلّ نصب حال. وجملة «أعيى»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «بمعييني» حيث ثبتت نون الوقاية في اسم الفاعل رغم اتصاله بالضمير، وذلك للضرورة.

٣٩٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠؛ والدرر ٦/ ٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٥؛ والكتاب ١/ ١٨٨؛ ولسان العرب ٨/ ٢٣٦ (طلع)، ١٣/ ١٣٥ (حين)، ١٥/ ٤٨٠ (ها)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

المعنى: يمدح الشاعر هؤلاء القوم بأنهم يأمرون بالخير وينهون عن الشر ولو كان الأمر عظيماً مما يخاف منه.

الإعراب: **هم**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **القائلون**: خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **الخير**: مفعول به منصوب لاسم الفاعل قائلون. **والآمرونه**: «الواو»: حرف عطف، «آمرونه»: اسم معطوف على قائلون مرفوع مثله بالواو و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد والأصل هنا حذفها للإضافة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **إذا**: ظرف زمان غير متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه المقدم. **ما**: زائدة لا عمل لها. **خشوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **من محدث**: جار ومجرور متعلقان بحال من (معظما)، **الأمر**: مضاف إليه، **معظما**: مفعول به.

وجمله «هم القائلون»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خشوا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «الآمرونه» حيث أثبت النون في حين الواجب حذفها عند الإضافة وإثباتها ضرورة شعرية.

٣٩٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٥؛ والكتاب ١/ ١٨٨؛ والمقرب ١/ ١٢٥.

اللغة: يرتفق: يتكىء على مرفقه. المعتفون: السائلون. رواهقه: جمع راهقة من الرهق وهو التعب.

المعنى: يريد الشاعر أن طالبي معروفه غشوه، فجلس لهم جلوس متصرف متبذل ليس مشغولاً عنهم.

الإعراب: **ولم يرتفق**: «الواو»: حسب ما قبلها، و «لم»: حرف جزم، «يرتفق»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **والناس**: «الواو»: حالية، «الناس»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **محتضرونه**: خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد والواجب هنا حذفها للإضافة وأثبتت لضرورة الشعر و «الهاء»: ضمير متصل في

فنوَّن ضرورة.

محل جرّ بالإضافة. **جميعاً**: حال. **وأيدي**: «الواو»: حالية، «أيدي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة. **المعتفين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **رواهقه**: خبر مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «ولم يرتفق»: حسب ما قبلها. وجملة «الناس محتضرونه»: في محل نصب حال. وجملة «أيدي المعتفين رواهقه»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «محتضرونه» حيث أثبت النون والواجب حذفها للإضافة، ولكن إثباتها هنا ضرورة شعرية.

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

[١ ـ تعدادها وأقسامها بالنسبة إلى العمل]:

وهي فَعُولٌ، وفَعّالٌ، ومِفْعالٌ، وفَعِلٌ، وفَعِيلٌ. فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وإن لم تكن أسماء فاعلين. والدليل على أنّها ليست بأسماء فاعلين أنّها للمبالغة. وفعل المبالغة والتكثير أبداً على وزن «فَعّل» بتضعيف العين واسم الفاعل من «فعّل»: «مُفَعِّل»، فهذه الأمثلة إذن وقعت موقع مُفَعِّل. ولذلك فصلها النحويون من اسم الفاعل، أعني لأنّها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة موقعها. ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء الفاعلين لأنّها ليست بجارية على الفعل عند من يرى أنَّ اسم الفاعل إنّما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه. وقد تبيَّن فيما تقدَّم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

وهذه الأمثلة تنقسم قسمين: قسم اتفق النحويون على أنّه يعمل عمل اسم الفاعل، وقسم فيه خلاف.

فالقسم الذي لا خلاف في إعماله: فَعَولٌ، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

٣٩٦ ـ ضروبٌ بنَصلِ السيفِ سُوقَ سمانِها ... إذا عــدمــوا زاداً فــإنّــكَ عــاقــرُ

---

٣٩٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب بن عبد المطّلب في خزانة الأدب ٤/ ٢٤٢، ٢٨٥، ٨/ ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح المفصّل ٦/ ٧٠؛ والكتاب ١/ ١١١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٣٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٢٧٥؛ والمقتضب ٢/ ١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

وقوله [من الطويل]:

٣٩٧ ـ هَجُومٌ عليها نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ في عينيهِ بالشَّبحِ يَنْهَضِ

= **اللغة والمعنى**: ضروب: كثير الضرب. نصل السيف: حديدته. السوق: ج الساق. سمان: ج سمين. عدموا: افتقروا.

يقول: إنّه كريم ينحر للأضياف سمين النوق.

الإعراب: **ضروب**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». **بنصل**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضروب»، وهو مضاف. **السيف**: مضاف إليه مجرور. **سوق**: مفعول به لصيغة المبالغة «ضروب»، وهو مضاف. **سمانها**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **إذا**: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **عدموا**: فعل ماضٍ، **والواو**: فاعل. زاداً: مفعول به منصوب. **فإنّك**: **الفاء**: واقعة في جواب الشرط، **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل، **والكاف**: في محلّ نصب اسم «إنّ». **عاقر**: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة (... ضروب) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة، أو استئنافيّة. وجملة (عدموا....) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (إنّك عاقر) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «ضروب بنصل السيف سوق سمانها» حيث عملت صيغة المبالغة، وهي قوله «ضروب» عمل الفعل، فرفعت الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه، ونصبت المفعول، وهو قوله: «سوق».

٣٩٧ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٣٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ والكتاب ١/ ١١٠؛ وبلا نسبة في الحيوان ٤/ ٣٤٧.

المعنى: يصف الشاعر الظليم (ذكر النعام) فيقول: إنه كثير الهجوم إلاّ أنه عندما يستفز برمي شيء بين عينيه ينهض بسرعة للقتال.

الإعراب: **هجوم**: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هو). **عليها**: جار ومجرور متعلقان بالخبر (هجوم). **نفسه**: مفعول به منصوب لصيغة المبالغة من اسم الفاعل (هجوم). **غير**: منصوب على الاستثناء. **أنه**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «هاء»: ضمير متصل في محل نصب اسم أن. **متى**: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالجواب. **يرم**: فعل مضارع مبنّي للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة لأنه فعل الشرط، و «نائب الفاعل» ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **في عينيه**: «في»: حرف جر، «عينيه»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (يرم). **بالشبح**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يرم). **ينهض**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «هو هجوم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «متى يرم ينهض»: في محل رفع خبر أن. وجملة «يرم»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ينهض»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «هجوم نفسه» حيث أعمل صيغة (فعول) وهي هنا (هجوم).

وفَعّال، ومنه قولهم: «أمّا العَسلَ فأنتَ شَرّابٌ». وقال الشاعر [من الطويل]:

٣٩٨ ـ أخا الحرب لبّاساً إليها جلالها وليس بولاّجِ الخوالِفِ أعقَلا

فنصب «جِلالَها» بـ «لبّاس».

و «مِفْعال»، ومنه قولهم: «إنّه لمنِحارٌ بوائكَها»[1].

فهذه الأمثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين. وأما أهل الكوفة فيزعمون أن ما بعد الأمثلة الخمسة منصوب بإضمار فعل يدل عليه المثال، فإذا قلت: «هذا ضروبٌ زيداً»، فتقديره عندهم: ضروبٌ يَضربُ زيداً. ولذلك لا يجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة، لأنَّ الفعل إنّما أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدّم عليه، فإذا تقدّم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلّ عليه.

---

٣٩٨ ـ التخريج: البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ٨/١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٣؛ وشرح التصريح ٢/٦٨؛ وشرح المفصل ٦/٧٩، ٨٠؛ والكتاب ١/١١١؛ ولسان العرب ١١/٨٣ (ثعل)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣١٩؛ وأوضح المسالك ٣/٢٢٠؛ وشرح الأشموني ١/٣٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣؛ والمقتضب ٢/١١٣؛ وهمع الهوامع ٢/٩٦.

اللغة والمعنى: أخو الحرب: خائض غمارها. اللّبّاس: كثير اللبس. الجلال: هو ما يوضع على ظهر الدابة، وهنا بمعنى الدروع. ولاّج: كثير الولوج، أي الدخول. الخوالف: ج الخالفة، وهي عماد البيت، أو البيت مجازاً، أو النساء. الأعقل: الكثير الخوف.

يقول: إنه رجل حرب، ويلبس لبوسها، ويخوض غمارها، وليس بضعيف أو جبان يختبىء في البيوت بين النساء تلافياً مقارعة الأبطال.

الإعراب: **أخا**: حال من «الياء» في «إنّني» في البيت السابق، منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **الحرب**: مضاف إليه مجرور. لبّاساً: حال ثانية. **إليها**: جار ومجرور متعلّقان بـ «لبّاس». **جلالها**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **وليس**: **الواو**: حرف عطف أو استئناف، **ليس**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه: هو. **بولاّج**: **الباء**: حرف جرّ زائد، **ولاّج**: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. **الخوالف**: مضاف إليه مجرور. **أعقلا**: خبر ثانٍ لـ «ليس» منصوب.

وجملة (ليس بولاّج الخوالف) معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: «لبّاساً إليها جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة «لبّاساً» عمل الفعل، فنصب بها المفعول به «جلالها».

(١) البوائك: جمع بائكة، وهي السمينة.

وهذا مذهب فاسد، لأنَّ الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع، وأيضاً فإنَّ ما أنكروه من تقديم المفعول قد سُمِع، ومنه قوله [من الطويل]:

٣٩٩ ـ بَكَيْتُ أخا لأواءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كريمٌ رَؤوسَ الدَّارعينَ ضَروبُ

فقدّم «رؤوس الدارعين» على «ضروب» تقديره: ضروبٌ رؤوسَ الدارعين. فدلَّ ذلك على أنّه منتصب بنفس المثال.

والقسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة «فَعِلٌ»، و «فَعيلٌ». فمذهب سيبويه إعمالها، ومذهب المبرّد أنّه لا يجوز ذلك.

استدلّ المبرّد على منعِ إعمالها بأنَّ «فعيلاً» اسم فاعل من «فَعُلَ»، و «فَعُلَ» لا يتعدّى، فكذلك ما اشتُقَّ منه. وكذلك «فَعِلٌ» اسم فاعل من فَعَلَ الذي لا يتعدَّى فهو إذن كفعله لا يتعدّى.

وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد. إذ الكلام لم يقع إلاّ في «فَعِل» و «فَعيل» الواقعين موقع «مُفْعِل». فإن قال: فما الدليل على أنَّ العرب قد أوقعتهما موقع «مُفعِل»؟ بل القياس يقتضي أن يكون كلُّ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره. فالجواب: إنَّ سيبويه لم

---

٣٩٩ ـ التخريج: البيت لأبي طالب في شرح المفصل ٦/ ٧١؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٧٩؛ والكتاب ١/ ١١١.

اللغة: اللأواء: الشدة. الدارعين: لابسي الدروع.

المعنى: الشاعر يرثي رجلاً عظيماً يدخر ليوم الشدة، فهو كريم، محمودة أفعاله، قوي، ماهر باستعمال السيف والسلاح، تهابه الأعداء.

الإعراب: **بكيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **أخا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. **لأواء**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف. **يحمد**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. **يومه**: نائب فاعل مرفوع و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **كريم**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو). **رؤوس**: مفعول به منصوب مقدم لصيغة المبالغة (ضروب). **الدارعين**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **ضروب**: خبر ثان مرفوع.

وجملة «بكيت أخا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يحمد يومه»: في محلّ نصب صفة. وجملة «هو كريم ضروب»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «رؤوس الدارعين ضروب» حيث قدم مفعول صيغة المبالغة عليها نفسها.

يقل ذلك إلاّ بعد ورود السماع بإعمالها. فمن الدليل على إعمال «فعيل» قوله [من البسيط]:

٤٠٠ ـ حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوهِناً عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيلَ لَم يَنَمِ

فـ «موهنٌ» منصوب بـ «كليل». ومن الدليل على إعمال «فَعِل» قوله [من الكامل]:

٤٠١ ـ حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ   مَا لَيسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

---

٤٠٠ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٢، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥، ٤٧٧ (عمل)، ١٤/ ٤١٨ (شأي)؛ والمنصف ٣/ ٧٦؛ وللهذلي في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨.

اللغة: شآها، دفعها وساقها. الكليل: الضعيف المتعب. المَوْهِن: منتصف الليل.

المعنى: إن السحاب يمشي تعباً تدفعه الريح طوراً ويزجره البرق طوراً، ونزول المطر الذي لم يقف طيلة الليل.

الإعراب: **حتى**: حرف ابتداء. **شآها**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كليل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **موهناً**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بصيغة المبالغة كليل. **عمل**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. باتت: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **طرابا**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **وبات**: «الواو»: عاطفة، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **الليل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «لم ينم». **لم ينم**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ينم»: فعل مضارع مجزوم وحرك بالكسر لضرورة الشعر والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «شآها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «باتت طراباً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «بات الليل لم ينم»: معطوفة على استئنافية لا محل لها. وجملة «لم ينم»: في محل نصب خبر (بات).

والشاهد فيه قوله: موهناً، فعلقه بكليل وهو على وزن فعيل.

٤٠١ ـ **التخريج**: البيت لأبان اللاحقي في خزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ وشرح المفصل ٦/ ٧١، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١١٣؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٦ (حذر)؛ والمقتضب ٢/ ١١٦.

اللغة: لا تضير: أي لا تضرّ.

المعنى: يصف الشاعر إنساناً جاهلاً بقوله إنّه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

الإعراب: «حذر»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «أموراً»: مفعول به. «لا»: نافية. «تضير»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «وآمن»: الواو حرف عطف، «آمن»: معطوف على «حذر» مرفوع. «ما»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ «آمن». «ليس»: فعل ماضٍ

فأعمل «حَذِراً» في «أمور». وكذلك قوله [من الكامل]:

٤٠٢ - أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ بسَراتِهِ نَدَبٌ لَهُ وكلُومُ

فأعمل «شنجاً» في «عضادة».

وإعمالها عند سيبويه ومن أخذ بمذهبه قليل. وهو في «فَعِلٍ» أقلّ منه في «فَعيلٍ» بكثير.

وأما المبرد فلم يَرَ أنَّ في هذا الذي استدلّ به سيبويه دليلاً. أما قوله:

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ .... (١)

ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «منجيه»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «من الأقدار»: جار ومجرور متعلّقان بـ «منجيه».

وجملة: «. . . حذر» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا تضير» في محل نصب نعت «أموراً». وجملة: «ليس منجيه» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «حذر أموراً» حيث عملت صيغة المبالغة «حذر» عمل فعلها، فنصبت مفعولاً به «أموراً».

٤٠٢ - التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٢؛ ولسان العرب ٣/ ٢٩٣ (عضد)، ١١/ ٤٧٥ (عمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٣؛ ولعمرو بن أحمر في الكتاب ١/ ١١٢؛ وليس في ديوانه.

اللغة: المسحل: الحمار الوحشي. الشنج: الملازم. العضادة: الجنب. السمحج: أتان الوحش. السراة: أعلى الظهر. الندب: آثار الجروح. الكلوم: الجروح.

المعنى: يصف الشاعر ناقته التي شبّهها بحمار الوحش الملازم لأتانه التي ترمحه على ظهره فتحدث فيه خدوشاً وكلوماً.

الإعراب: **أو**: حرف عطف. **مسحل**: معطوف على «مسدّم» في البيت السابق مرفوع. **شنج**: نعت «مسحل» مرفوع. **عضادة**: مفعول به لـ «شنج» منصوب، وهو مضاف. **سمحج**: مضاف إليه مجرور. **بسراته**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **ندب**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **لها**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «ندب». **وكلوم**: «الواو»: حرف عطف و «كلوم»: معطوف على «ندب» مرفوع.

وجملة «بسراته ندب. . .»: في محلّ رفع نعت «مسحل».

الشاهد فيه قوله: «شنج عضادة سمحج» حيث عملت صيغة المبالغة «شنج» عمل اسم الفاعل فرفعت فاعلاً هو الضمير المستتر، ونصبت مفعولاً به «عضادة».

(١) تقدم بالرقم ٤٠١.

فزعم المازني أنّ أبا يحيى اللاحقي أخبره أنّه سأله سيبويه: هل يحفظ بيتاً في إعمال «فَعِل» فوضع له هذا البيت. قال: فالبيت مصنوع.

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يُلتفت إليه لأنَّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنَّ اللاحقيَّ هو الذي أنشده، وسيبويه رحمه الله أحفظُ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب. وأما قوله:

أو مِسحَــلٌ شَنِــجٌ عِضــادةَ سَمحَــجٍ .... (١)

فـ «عضادة» عنده منصوب على الظرفية كأنّه قال: في عِضادةِ سمحج، والظروف لا يُنكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة إذ قد تعمل فيها روائحُ الأفعالِ، وأما الذي ينكر إعمالها فيه المفعول به.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد. لأنَّ «العضادة» اسم للقوائم، والأسماء ما عدا اسم الزمان والمكان لا تجعل ظروفاً تقاس. وأيضاً فإنَّ المعنى يفسد. لأنّه يكون إذ ذاك قد شبه فرسه في الجري بحمارٍ منقبض في قوائم أتان، وذلك مناقض لما يريد من وصفه بالجري، فثبت أنَّ شَنجاً هذا بمعنى مُشنِج، كأنّه قال: مُشنج عِضادةَ سَمحجٍ، فيكون إذ ذاك قد شبّه فرسه بحمارٍ يطارد أتاناً، فهو يعضها وهي تعضّه.

ومما يدلّ على إعمال «فَعِل» قول زيد الخيل [من الوافر]:

٤٠٣ ـ أتــانــي أنّهــم مَــزِقــونَ عِــرْضِــي جِحــاشُ الكــرمَليــنَ لهــا فَــديــدُ

---

(١) تقدم بالرقم ٤٠٢.

٤٠٣ ـ التخريج: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ والدرر ٥/ ٢٧٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٧٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨.

اللغة والمعنى: أتاني: بلغني. مزقون: ج المزِق، وهو صيغة مبالغة من مزق، تعني: كثير الهتك. العرض: موضع المَدح والذم. جحاش: ج جحش، وهو صغير الحمار. الكرملين: اسم ماء في جبل طيّء. فديد: صوت الماشية.

يقول: بلغني أنّ هؤلاء الناس قد هتكوا عرضي، فلم أهتمّ لأقوالهم لأنّهم بمثابة أصوات الجحاش التي ترد ماء الكرملين للشرب.

فـ «عرْضي» منصوب بـ «مزقين» ولا يسوغ فيه غير ذلك.

وأما «كليلٌ مَوْهناً»، فـ «موهناً» عنده منصوب على الظرف بـ «كليل»، قال: ومما يدلُّ على ذلك أنّه من «كلَّ» و «كلَّ» لا يتعدَّى فكذلك ما أُخِذَ منه.

وهذا الذي ذكره فاسد، لأنّه قد قدَّمنا أنَّ «كليلاً» ـ على مذهب سيبويه ـ إنما يكون من «كلَل».

فإن قيل: فلعلّه كما ذكر أبو العباس من أنَّ «مَوْهناً» منصوب على الظرف، كأنّه قال: كليلٌ موهناً، أي: ضعيف في موهن.

فالجواب: إنه إن حُملَ على ما ذهب إليه المبرد تناقض مع قوله: «وبات الليلَ لم يَنَمِ»، ألا نرى أنّه إذا ضعف «مَوْهِناً» وكان «عَمِلاً» في وقت آخر فإنه في الوقت الذي ضعف فيه قد نام. وكذلك أيضاً إن جُعلَ «عَمِلٌ» بمعنى: تَعِب كما ذهب إليه بعض الناس، كان متناقضاً، لأنّه إذا كان ضعيفاً تَعِباً في موهن فقد ينام في ذلك الموهن، فيتناقض ذلك مع قوله: «وباتَ الليلَ لم يَنَمِ»، فثبت أنَّ «كليلاً» بمعنى: مُكلّ موهناً لكثرة خِفقه فيه، كما يُقال: «أتعبتَ نهاركَ بكثرة عملك فيه». فإن قيل: فلأي شيء جعله مكلّلاَ موهناً. وإنما هو مكلّلٌ الليلَ، بدليل قوله: «وباتَ الليلَ لم ينم»؟ فالجواب إنه أوقَع «موهناً» موقع مواهن

= **الإعراب**: **أتاني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، **والنون**: للوقاية، **والياء**: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **أنّهم**: حرف مشبّه بالفعل، و «هم»: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». **مزقون**: خبر «أنّ» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. **عرضي**: مفعول به لاسم المبالغة «مزقون»، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «جحاش»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **الكرملين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. **لها**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **فديد**: مبتدأ مرفوع. ويجوز اعتبار «جحاش» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: «هم».

وجملة (أتاني أنّهم...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. والمصدر المؤول «أن» ومعموليها في محل رفع فاعل لـ «أتاني». وجملة (جحاش...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (لها فديد) الاسميّة في محلّ نصب حال، أو في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «مَزِقون عِرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة، فنصب به المفعول به، وهو قوله: «عرضي».

الليل كلّها، فهو من وضع المفرد موضع الجمع الجائي في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الوافر]:

٤٠٤ ـ كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا [فَإِنَّ زمانكمْ زَمَنٌ خَمِيصُ]

أي: في بعض بطونكم. فثبت إذن أنّ «فَعِلاً» و «فعيلاً» يعملان عمل اسم الفاعل قليلاً.

* * *

[٢ ـ حكمها في العمل]:

وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضافة والفصل، وأنّ الإضافة غير محضة، وسائر أحكام أسماء الفاعلينَ إلاّ ما ذكره ابن خروف من أنّ هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضيّ، واستدلّ على ذلك بأنّها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها، وأنشد دليلاً على ذلك قوله [من الطويل]:

بَكَيتُ أخا اللأواءِ يُحمَدُ يومُهُ .... البيت[1]

---

٤٠٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٧/٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣؛ والدرر ١/١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٤؛ وشرح المفصل ٥/٨، ٦/٢١؛ والكتاب ١/٢١٠؛ والمحتسب ٢/٨٧؛ والمقتضب ٢/١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/٥٠.

اللغة: تعفوا: تمنح لكم العافية.

المعنى: إن الإنسان يجب أن يعمل للأيام الشديدة حسابها، وحتى الطعام يجب الإقلال منه، فأول فائدة منه هي الصحة.

الإعراب: **كلو**: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **في بعض**: جار ومجرور متعلقان بالفعل كلوا. **بطنكم**: مضاف إليه مجرور، و «كم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **تعفوا**: فعل مضارع مجزوم (جواب الطلب) بحذف النون من آخره، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **فإن**: «الفاء»: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **زمانكم**: اسم إن منصوب، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **زمن**: خبر إن مرفوع بالضمة. **خميص**: صفة للزمان مرفوعة.

وجملة «كلوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تعفوا»: جواب طلب لا محلّ لها. وجملة «إن زمانكم زمن خميص»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «في بطنكم» حيث جاء المفرد بدل الجمع لضرورة شعرية.

(١) تقدم بالرقم ٣٩٩.

ألا ترى أنّه يندب ميّتاً، فدلّ ذلك على أنّه يريد بـ «ضروب» معنى الماضي. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدَّم ذلك في قوله تعالى: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذِراعيه بالوَصِيدِ﴾[1].

(١) الكهف: ١٨

باب الصفة المشبَّهة باسم الفاعل

[١ ـ التعريف بالصفة المشبّهة باسم الفاعل]:

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍّ لأنها إنّما شُبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدّي، فعملت عمله.

ووجه الشبه بينهما أنّها صفة كما أنَّ اسم الفاعل كذلك، وأنّها متحملة للضمير كما أنَّ اسم الفاعل متحمّل ضميراً، وأنّها طالبة للاسم بعدها كما أنَّ اسم الفاعل طالب للاسم بعده، وأنّها تذكَّر وتؤنَّث وتثنّى وتجمع كما أنَّ اسم الفاعل كذلك، فتقول: «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ»، كما تقول: «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً». فلمّا أشبهته من هذه الوجوه عملت عَمَله، فإن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل، مثال ذلك: «أفعَلُ مِنْ»، هو صفة متحملٌ ضميراً طالبٌ الاسمَ بعدَهُ، تقول: «زيدٌ أفضلُ من عمرٍو أباً»، ولا تقول: «زيد أفضلُ من عمرٍو الأبَ»، لأنّه قد نقص منه التثنية والجمع والتأنيث.

* * *

[٢ ـ أقسام الصفة المشبّهة]:

والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنه يُشبّه عموماً، وقسم اتفق النحويون على أنه يُشبّه خصوصاً، وقسم فيه خلاف.

فالذي يُشبه باسم الفاعل عموماً هي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكَّر والمؤنَّث، ونعني بالعموم أنَّ تجري صفة المؤنث على المؤنث، والمذكر على المذكر، والمذكر على المؤنث، والمؤنث على المذكر، مثال ذلك: «مررتُ برجُلٍ حَسنِ الوجهِ».

والذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكَّر أو بالمؤنث، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر، والمؤنث على المؤنث، مثال ذلك: «عذراء» في المؤنث و «مُلتَحٍ» في المذكّر، تقول: «مررتُ برجلٍ مُلتَح الابن»، و «بامرأة عذراء البنتِ»، ولا يجوز أن تقول: «مررتُ برجلٍ أعذرَ البنتِ»، ولا «بامرأةٍ مُلتَحية الابنِ»، لئلا تحدث لفظاً ليس من كلام العرب. والذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاصّ بأحدهما، مثال ذلك: «حائضٌ» في المؤنث و «خصيّ» في المذكر، فتقول: «مررتُ برجلٍ خَصِيّ الابنِ وبامرأةٍ حائضِ البنتِ».

فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكّر، والمذكّر على المؤنث، نحو: «مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبامرأةٍ خَصيّ الزَوجِ». ووجه جوازه عنده أنّه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العرب، لأنَّ «خَصيّاً» «فَعِيلٌ»، و «فَعيل» بمعنى «مَفْعول» يكون للمذكَّر والمؤنّث بغير هاء، وكذلك «حائض» لفظها صالح للمذكر. وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين، لأنَّ هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلاّ ما سُمعَ، ولم يُسمع من كلامهم مثل: «مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ» ولا «بامرأةٍ خَصيِّ الزوجِ». وأيضاً فإنَّ المجاز لا يقال إلاّ حيثُ تسوغ الحقيقة، والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازاً، لأنَّ المجاز مشبه بالحقيقة. وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً.

* * *

[٣ ـ شروط الصفة كي تكون مشبّهة]:

والصفة لا تكون مشبّهة حتى تنصب أو تخفض، لأنَّ الخفض لا يكون إلاّ من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه.

وهذه الصفة إذا نصبت أو خفضت تبعت لما قبلها في أربعة من عشرة، وهي: الرفع، والنصب، والخفض، والتعريف والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، مثل: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، وبامرأةٍ حَسَنةِ الوجهِ، وبرجلين حَسَني الأب»؛

أما قوله [من الكامل]:

٤٠٥ ـ يا ليلةً خُرسَ الدَّجاجِ سَهِرْتُها بِبَغْدادَ ما كادَتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلي

فأما أبو علي فتأول هذا البيت بأن جعل الليلة لطولها كالجمع فكأنَّ كل جزء من هذه الليلة ليلة، والعرب قد تفعل مثل هذا، حكى من كلامهم: «ثوبٌ أخلاقٌ»، و «بُرمَةٌ أعشارٌ»(١) و «ضبَعٌ حَضاجِرُ»(٢)، للعظيم البطن.

وهذا الذي تأول به أبو علي الفارسي حسن لولا أنَّ يعقوب حكى عن الأصمعي أنَّ العرب تقول: «ليلةٌ خُرُسٌ»، إذا لم يسمع فيها صوت، والعرب قد تسكن «فُعُلاً» فتقول في «عُنُقٍ»: عُنْقٌ، وفي «أُذُنٍ»: أذْنٌ، وفي «طُنُبٍ»: طُنْبٌ. فعلى هذا لا إشكال في البيت. لأنه من وصف المفرد بالمفرد.

---

٤٠٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٩٤ (بغدد)، ١٣/ ٥٨ (بغدن)؛ والمخصص ١٦/ ١٦٣؛ وتاج العروس (بغدن).

اللغة: ليلة خرس: ليلة لا يسمع فيها صوت.

المعنى: يشتكي الشاعر من ليلة طويلة، لا تكاد تنجلي، شديدة الوطأة، لا يسمع فيها صوت لشيء حتى الدجاج، وهذه الليلة سهرها الشاعر في بغداد.

الإعراب: **يا ليلة**: «يا»: حرف نداء، «ليلة»: منادى نكرة غير مقصودة منصوب بالفتحة. **خرس**: صفة لليلة منصوبة مثلها. **الدجاج**: مضاف إليه مجرور. **سهرتها**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **ببغداد**: «الباء»: حرف جر، و «بغداد»: اسم مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (سهرت). **ما كادت**: «ما»: نافية «كادت» فعل ماض ناقص مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة، واسمها ضمير مستتر تقديره (هي). **إلى الصبح**: جار ومجرور متعلقان بخبر كادت. **تنجلي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على آخره، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «يا ليلة خرس»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سهرتها»: في محلّ نصب صفة. وجملة «ما كادت تنجلي»: في محل نصب صفة. وجملة «تنجلي»: في محلّ نصب خبر كادت.

والشاهد فيه قوله: «يا ليلة خرس الدجاج» حيث وصف المفرد بالجمع.

(١) البرمة: القدر من الحجارة. والأعشار: جمع عشر، وهو القطعة تنكسر من القدر. وقيل: المعنى: قدر عظيمة لا يحملها إلاّ عشرة.

(٢) حضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع.

وإذا رُفعت تبعت لما قبلها اثنين من خمسة، في الرفع، والنصب، والخفض، والتعريف، والتنكير، وتبعت لما بعدها في لغة: «أكلتني البراغيثُ» في واحد من اثنين، في التأنيث والتذكير، وفي لغة من يقول: «أكلوني البراغيثُ»، في اثنين من خمسة: في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع.

وهذه الصفة لا تعمل إلاّ في السببيّ بشرط أن يكون فيه الألف واللام، مثل: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ»، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل: «مررتُ برجلٍ حسنِ غلامِ الأبِ»، أو نكرة، مثل: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً»، أو مضافاً إلى الضمير، مثل: «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه».

وأجاز بعض النحويين أن يكون السببي بـ«مَنْ»، واستدلَّ على ذلك بقوله [من الرجز]:

٤٠٦ ـ ومَهْمَـهٍ هـالـكٍ مَـنْ تَعـرَّجـا

وهذا لا حجة فيه، لأنَّ هالكاً ليس بصفة مشبّهة وإنّما هو واقع موقع مُهلك وفاعل قد يقع موقع مُفعِل، وحُكِي من كلام العرب: أورسَ الشّجرُ فهو وارِسٌ، وأيفعَ الغُلامُ فهو يافعٌ.

* * *

٤٠٦ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٤٣؛ وأدب الكاتب ص ٤٣٩؛ والأشباه والنظائر ٢/٣٩٧؛ والخصائص ٢/٢١٠؛ ولسان العرب ١٠/٥٠٤ (هلك)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٩؛ والمقتضب ٤/١٨٠، ١٨١.

اللغة: المهمه: الفلاة الواسعة. تعرّج: سلك.

الإعراب: **ومهمهٍ**: «الواو»: واو رب، «مهمه»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره تجاوزته. **هالك**: صفة لمهمه مجرورة على اللفظ. من: اسم موصول في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل هالك. **تعرجا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«الألف»: للإطلاق، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «مهمه تجاوزتـه»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تعرجا»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «هالك من تعرّجا» حيث جاءت (هالك) عند بعضهم صفةً مشبّهةً عاملة، وهي في الحقيقة واقعة مكان «مُهْلِك».

[٤ ـ الصفة المعرفة والصفة النكرة]:

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو أن تكون معرفة أو نكرة، فإن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام، أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أو نكرة، أو مضافاً إلى الضمير.

فإن كانت فيه الألف واللام، أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، مثل: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوَجهِ»، و «مررتُ برجلٍ حسَنِ وجَهِ الأخِ»، جاز في المعمول ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض. أجودها الخفض، ثم النصب، ثم الرفع. وإن كان نكرة، جاز فيه ثلاثة أوجه: أجودها النصب، ثم الخفض، ثم النصب على الشَبه بالمفعول به، ثم الرفع.

وإن كان مضافاً إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه: الرفع في فصيح الكلام، والنصب والخفض في ضرورة الشعر.

فإن كانت الصفة معرفة، فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام، أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أو مضافاً إلى الضمير أو نكرة.

فإن كان فيه الألف واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، مثل قولك: «مررتُ بالرجل الحَسَنِ الـوجهِ، أو الرجُل الحَسَنِ وجهِ الأخِ»، جاز فيه ثلاثة أوجه: النصبُ، والرفعُ، ثم الخفضُ، أجودها النصبُ، ثم الخفضُ، ثم الرفع.

وإن كان مضافاً إلى الضمير تُصور فيه ثلاثة أوجه: الرفعُ، والنصبُ، والخفضُ: الرفع في فصيح الكلام، والنصبُ في ضرورة الشعرِ، والخفضُ ممتنع.

وإن كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض: النصب في فصيح الكلام، والرفع قليل، والخفض ممتنع.

* * *

[٥ ـ معمول الصفة المشبّهة]:

وهذه الصفة لا يخلو أن يكون معمولها مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً. فإن كان مخفوضاً فبالإضافة. وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة

فعلى التشبيه بالمفعول، وإن كان نكرة جاز فيه وجهان: أحدهما النصب على التمييز، وإن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به.

وإن كان مرفوعاً، فلا يخلو أن يكون مضافاً إلى الضمير، أو معرّفاً بالألف واللام. فإن كان مضافاً إلى الضمير فعلى أن يكون فاعلاً. وإن كان معرَّفاً بالألف واللام ففيه خلاف. فمذهب سيبويه رحمه الله أنّه فاعل. وعلى مذهب أبي علي الفارسي أنّه بدل من الضمير الذي في الصفة. والصحيح مذهب سيبويه على ما يُبيَّنُ بعدُ إن شاءَ الله تعالى.

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصوَّرة فيه ثماني عشرةَ. ثلاثٌ في مثل: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ»، بالرفع، والنصب، والخفض. وكذلك المضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: «مررتُ برجلٍ حسنِ وجهُ الأخ»، يجوز فيه أيضاً ثلاثة أوجه، وثلاثة في مثل قولك: «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه»، بالرفع، والنصب، والخفض. وثلاثة في مثل: «مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ» بالرفع، والنصب، والخفض. ومثل ذلك مع تعريف الصفة، نحو: «مررتُ بالرجل الحسنِ وجهِ الأخِ». وثلاثة في مثل: «مررتُ بالرجلِ الحَسنِ وجهُه»، بالرفع، والنصب، والخفض. وكذلك «مررتُ بالرجلِ الحَسنِ وجه»، بالرفع، والنصب، والخفض.

فجملة مسائل هذا الباب المتصورة ثماني عشرة كما تقدم. امتنع منها مسألتان: «الحسنِ وجهِهِ» و «الحَسَنِ وجهٍ»، لما يذكر بعد، فبقي منه ست عشرة مسألة جائزة: ثلاث منها لا تجوز إلاّ في ضرورة، وهي: «حسنُ وَجهَه»، بالنصب والخفض و «الحَسَنُ وجهَهُ»، بالنصب. والباقي منها، وذلك ثلاث عشرة، جائزة في الكلام الفصيح، لكنَّ بعضها أقوى من بعض على ما يبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

قال الأستاذ[1]: والموجب لامتناع «الحسنِ وجهِهِ» أنّه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدهما تكرار الضمير لأنَّ الإضافة متى نصبت معمولها فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف. والآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة. وكل واحد منهما على انفراده ضعيف. فلّما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة. وأيضاً فإنَّ الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت الصفة لإضافتها إلى معرفة. والألف واللام لما لم يكن من قبيل الإضافة لم يجز أن يكون عوضاً منها.

---

(١) هو أبو القاسم الزجاجي.

وكذلك: «مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ»، لم يجز لأنه عكس الإضافة، أعني إضافة المعرفة إلى النكرة، والباب إضافة النكرة إلى المعرفة وأيضاً فإنَّ الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه.

وأما «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ»، بالخفض والنصبِ، و «مررتُ بالرجلِ الحسَنِ وجهَهُ»، بالنصب، فلم يجز إلاّ في الضرورة لأنّه يؤدّي إلى تكرار الضمير.

وأما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة إذا كان مرفوعاً، وليس فيه إضافة إلى الضمير، فسببه أنَّ الصفة لا بدَّ فيها من ضمير يعود على الموصوف، فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ»، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى، كأنّك قلت: الحسنِ الوجهُ منهُ.

ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير، والأصل عندهم: «مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ»، فأدخلت الألف واللام على «الوجه»، وصارت عوضاً من الضمير، وهذا فاسد، لأنّه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة، وأما على مذهبنا فإنّما أدخلناها على النكرة، والأصل: «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ منهُ»، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى. ولما كان حذف الضمير من الصفة قليلاً حمله الفارسي على أنَّ «الوجه» بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لا تخلو الصفة من ضمير. وهذا الذي حمل الفارسيّ على جعل «الوجه» بدلاً من الضمير ينبغي أن لا يلتفت إليه، لأنّه يلزمه أن يجعل «الوجه» بدلاً من الضمير بدل بعض من كلّ، ولا بد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه، ولا يجوز حذفه إلا في قليل من الكلام. فإذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا يحذف منه إلا قليلاً، فلا فائدة في تكلّف الإضمار.

وينبغي أن يعلم أنّ الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض، لأنّه هو الحقيقة وما عداه مجاز، ثم يليه الخفض لأنها إذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة، فقربت من الأصل، ثم النصب إلاّ أن يكون النصب على التمييز لأنّه في رتبة الرفع.

والأصلِ هذا ما لم يؤدِّ الرفع إلى حذف الضمير، لأنّه يكون إذ ذاك دون النصب والخفض.

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرّفاً بالإضافة إلى الضمير، لأنّه هو الأصل

ما لم يؤدِّ إلى تكرير الضمير، ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنّه يشبه الأصل في أنّ معموله معرَّف، ثم التنكير.

فعلى هذه القوانين المتقدّمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة، والرداءة: فأما قول أبي القاسم الزجاجي: والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه رحمه الله وحدَه... ففاسد من غير وجه.

أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال: وقد جاءَ في الشعر: «حسنةُ وجهها»، فقصره على الشعر كما ترى.

وأما قول أبي القاسم: وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين، فباطل بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلافٌ لسيبويه في ذلك إلا للمبرد، فإنّه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر، وتأوّل البيت على خلاف ما حمله عليه سيبويه رحمه الله، وأنا أذكره بعدُ إن شاء الله تعالى.

وقوله: «لأنّه قد أضافَ الشيء إلى نفسه»، فاسد، لأنَّ إضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لا تتصوّر إلاّ أن تكون الإضافة من رفع، وما ذكره سيبويه فالإضافة فيه من نصب. فتبيّن أنّه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، والدليل على ما ذكره سيبويه من أنَّ الإضافة فيه من نصب قوله: «وقد جاءَ في الشعر: حَسَنةُ وجهَها»، فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع، لأنّه لو كان كذلك لوجب أن تكون «حَسَنُ وجهُها»، لأنَّ الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث، وإذا رفعت المضمر كانت على حسبه، فدلَّ ذلك على أنَّ في «حسن» من قولك: «مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُها» ضميراً يعود على «امرأة»، ويكون «وجهُها» إذ ذاك في موضع نصب. واستدلَّ سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله [من الطويل]:

٤٠٧ ـ أَمِنْ دِمنتَيْن عَرَّجَ الركبُ فيهما بَحقلِ الرُخامي قد عفا طللاهما
أقامت على رَبْعَيهما جارتا صَفَا كميتا الأعالي جونتا مُصطلاهما

---

٤٠٧ ـ **التخريج**: البيتان للشماخ في ديوانه ص٣٠٧ ـ ٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٣؛ والدرر ٥/٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٧؛ وشرح المفصل ٦/٨٣، ٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢١٠؛ والكتاب ١/١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/٩٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٢٢٠، ٢٢٢؛ والمقرب ١/١٤١.

اللغة: الربعان: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس، والجارتان هما الأثفيتان. الكميت: اللون بين الأسود والأحمر. الجونة: السواد. المصطلى: موضع احتراق النار.

فـ «كميتا» صفة لِـ «الجارتين» وكذلك «جونتا» صفة لِـ «الجارتين»، وفيهما ضمير يعود على «الجارتين»، وهو مضاف إلى «المُصطَلَى» المضافِ إلى ضمير «الجارتين»، ولو كان «المصطلى» في موضع رفع لكان «جون» مفرداً مذكّراً، لأنَّ الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث، وتكون مفردة على كل حال. لقد تبيّن أنَّ الإضافة في ذلك من نصب.

وأما المبرد فزعم أنّه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الضمير الذي في «مصطلاهما» عائداً على «الأعالي»، فكأنّه قال: جونتا مُصطَلى الأعالي، فأعاد الضمير على «الأعالي» على صيغة التثنية، لأنّهما في المعنى أعليانِ، فوقع الجمع موقع التثنية لأنّه من باب «قطعتُ رؤوسَ الكَبشين»، فيكون نظير قول الآخر [من الطويل]:

٤٠٨ ـ [رأَتْ جَبَلاً فَوقَ الجبالِ إذا الْتَقَتْ] رُؤوسُ كبيـــرَيْهِـــنَّ يَنْتَطِحـــانِ

= الإعراب: . . . أقامت: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث. على ربيعهما: جار ومجرور متعلقان بـ «أقامت»، وهو مضاف، و «هما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. جارتا: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. صفا: مضاف إليه مجرور. كميتا: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **الأعالي**: مضاف إليه مجرور. جونتا: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **مصطلاهما**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيهما قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث ذهب سيبويه إلى أنّ ضمير المثنى «هما» في «مصطلاهما» راجع إلى قوله «جارتا صفا» الموصوف بـ «جونتا» وجعل الصفة مضافة إلى معمولها بدليل حذف النون التي تنوب في المثنى عن تنوين الاسم المفرد، وكأنّه قد قال: «هاتان جارتا صفا جونتا مصطلى الجارتين» بإضافة الصفة إلى معمولها، فالصفة المجرَّدة من «أل» قد أضيفت إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد على الموصوف.

٤٠٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٩، ٣٠١؛ والخصائص ٢/ ٤٢١؛ ولسان العرب ٦/ ٩١ (رأس).

المعنى: يصف الشاعر قمة جبل عظيم شاهق له رأسان، يظن من يراهما أن أحدهما يقترب من الآخر فيكادان يتناطحان.

الإعراب: رأت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **جبلاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فوق**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة للجبل. **الجبال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إذا**: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. **التقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. رُؤوس: فاعل مرفوع بالضمة. **كبيريهن**: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، و «النون»: لجمع =

وإذا كان على هذا لم يكن مثل «مررتُ برجلٍ حسن وجهُه»، ألا ترى أنَّ «حسنٌ وجهُهُ» وبابه يلزم فيه تكرار الضمير، لأنَّ في «حسن» ضميراً يعود على «الرجل»، والضمير في «وجهه» يعود على «الرجل» أيضاً وليس كذلك: «جونتا مُصطَلاهما»، على ما أخذه سيبويه رحمه الله، لأنَّ الضمير الذي في «جونتا» يعود على «الجارتين»، والضمير الذي في «مصطلاهما» يعود على «الأعالي».

والذي يُبطل ما ذهب إليه المبرّد فساد المعنى وضعف اللفظ، أما ضعف اللفظ فإنَّ عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل. وأمّا فساد المعنى فإنّه يكون المعنى إذ ذاك: جونتا مصطَلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنّما هو للجارتين لا للأعالي، فيصير ذلك بمنزلة قولك: «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَ رأسِهِ»، فتضيف «الوجه» إلى «الرأس»، وإنّما هو للرجل، فكما أنَّ العرب لا تقول هذا، فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته. وأيضاً فإنَّ أهل الكوفة قد حكوا مثل: «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ»، بالنصب.

وإذا ثبت النصب جاز الخفض، لأنَّ الإضافة إنّما تكون منه، وأنشدوا على ذلك [من الرجز]:

٤٠٩ ـ أَنْعَتُهـــا إنِّـــي مِـــن نُعَّـــاتِهـــا ‌‌ كُـــومَ الـــذُّرَى وَادِقَـــةً سُـــرَّاتِهـــا

= المؤنث. ينتطحان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وجملة «رأت جبلًا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «التقت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ينتطحان»: جواب شرط غير جازم لا محل لها، وجملة «إذا التقت رؤوس. . . ينتطحان» حال من (الجبال) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «رؤوس كبيريهنّ ينتطحان» حيث وقع الجمع «رؤوس» موقع المثنى بدليل قوله: «ينتطحان».

٤٠٩ ـ التخريج: الرجز لعمر بن لجأ التيميّ في الأصمعيات ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٢١؛ والدرر ٥/ ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٨٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٨.

اللغة: كوم: جمع كوماء وهي الناقة العظيمة السنام. الذرى: جمع ذروة ويريد بها السنام. وادقة: من ودق البطن أي اتسع ودنا من السمن.

المعنى: يصف الشاعر نوقاً بالضخامة وعظمة الأسنمة والبطون التي اندلعت لكثرة الشحم، فدنت من الأرض.

=

ففي «وادقة» ضمير يعود على «الأرضى» المتقدّمة الذكر، و «سُرّاتها» منصوبة، والضمير المتّصل بها يعود على «الأرضى» المتقدّمة أيضاً. ومثل «جونتا مصطلاهما» بيت الأعشى في إحدى الروايتين أيضاً [من المتقارب]:

٤١٠ ـ فَقُلْــتُ لَــهُ هــذِهِ هــاتِهــا بــأَدْمــاءَ فــي حَبــلِ مُقْتــادِهــا

ألا ترى أنَّ أدماءَ فيها ضمير الناقة وهو بعد ذلك مضاف إلى «المقتاد» المضاف إلى ضمير «الناقة»، ولا تكون الإضافة من رفع، إذ لو كان كذلك لكان: «آدمُ مُقتادُها»، لأنَّ المقتاد مذكر، والصفة قد تقدَّم أنّها تكون من تذكير وتأنيث على حسب فاعلها.

= **الإعراب**: **أنعتها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنا». **إني**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم إن. **من نعاتها**: جار ومجرور متعلقان بخبر إن المحذوف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **كوم**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني. **الذرى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. **وادقة**: نعت «كوم» منصوب بالفتحة. **سراتها**: اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به وعلامة نصبه الكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «أنعتها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إني من نعاتها»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أعني كوم الذرى»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وادقة سراتها» حيث نصبت الصفة المشبّهة الاسم المضاف إلى ضمير الموصوف.

٤١٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٥٢ (رمم)؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٣٧٩؛ وتهذيب اللغة ١٥/ ١٩٢؛ وأساس البلاغة (قود)؛ وتاج العروس (رمم).

اللغة: **الأدماء**: الناقة البيضاء. **المقتاد**: القائد.

المعنى: هات هذه الخمرة بهذه الناقة مصحوبة بحبلها.

الإعراب: **فقلت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **له**: جار ومجرور متعلقان بالفعل قلت. **هذه**: «الهاء»: للتنبيه، «ذه»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. **هاتها**: «هات»: اسم فعل أمر مبني على الكسر وفاعله محذوف تقديره أنت، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **بأدماء**: جار ومجرور متعلقان بالفعل، و «أدماء»: ممنوعة من الصرف. **في حبل**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (أدماء). **مقتادها**: مضاف إليه مجرور و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «قلت»: بحسب الواو. وجملة «هاتها»: في محل رفع خبر للمبتدأ هذه. وجملة «هذه هاتها»: في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه أوضحه المؤلف في المتن.

باب التعجب

[١ ـ تعريف التعجب وصِيَغه]:

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها، وخرج بها المتعجّبُ منه عن نظائره، أو قلّ نظيره.

فقولنا: «استعظام» لأنَّ التعجب لا يصحّ إلا ممّن يصحّ في حقه الاستعظام، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى، فإن ورد فبالنظر إلى المخاطَب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أسمِعْ بِهِمْ وأبصِرْ﴾[١]، ونحو قوله تعالى: ﴿فما أصبَرَهُم على النار﴾[٢].

وقولنا: «زيادة»، لأن التعجب لا يجوز إلاّ مما يزيد وينقص. فأما الخِلَق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلاّ ما شذَّ، وهو: ما أحسَنَهُ، وما أقبَحَهُ، وما أطولَه، وما أقصَرَهُ، وما أهوَجَهُ، وما أنوكَهُ[٣]، وما أحمقَهُ، وما أشنَعَهُ! وقولنا: «في وصف الفاعل»، تحرّز من وصف المفعول، لأنّه لا يجوز التعجب من وصف المفعول، فلا يجوز أن تقول: «ما أضرَبَ زيداً». وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به.

واختُلِف في السبب المانع من ذلك فمنهم من قال: إنّه لم يجز التعجب منه لئلاّ يلتبس

---

(١) مريم: ٣٨.

(٢) البقرة: ١٧٥.

(٣) أي: ما أحمقه!

بفعل الفاعل، فهذا يجيز التعجب إذا عدم اللبس، فيكون قول الرمادي [من الطويل]:

٤١١ ـ ولا شبْـل أحمـى مـن غَـزالٍ كـأنَّـه من السُمرِ والأحراس في حَبْسِ ضَيْغَمِ

جائزاً، لأنّه قد عدم اللبس المانع من التعجب. والدليل من هذا البيت أنَّ «أفْعل» التي للمفاضلة تجري مجرى فعل التعجّب، فلا يُبنى إلاّ مما بُني منه.

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّه لا يجوز التعجّب من فعل المفعول، لأنّه ليس للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب، فأشبه لذلك الخلق والألوان، إذ ليس ذلك من كسب المُتعجّبِ منه، فعلى هذا يكون بيت الرماديّ الأول لحناً.

ولا يجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاّ فيما سُمع من ذلك وهو: ما أَشغَلَهُ، وما أجَنَّهُ، وما أولَعَهُ، وما أخوفَهُ عندي، وما أَحبّه إليَّ، وما أمقَتَهُ عندي، وما أبغَضَهُ إليَّ، والدليل على جواز «ما أخوفَه عندي» قول كعب بن زهير [من البسيط]:

٤١٢ ـ فَلَهْـوَ أخْـوَفُ عِنْـدي إذْ أُكَلِّمُـهُ وَقيـلَ إنَّـكَ مَحْبـوسٌ ومَقتـولُ
مِـن ضَيْغَـمٍ بثَـراءِ الأرضِ مُخْـدَرُهُ بِبَطْـنِ عَثَّـرَ غِيـلٌ دُونَهـا غِيـلُ

---

٤١١ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الشبل: ولد الأسد. أحمى: أكثر حمى ومنعة. السمر: الرماح. الضيغم: الأسد.

المعنى: إنها محميّة بالرماح والحرّاس أكثر مما تحمي الأسود أشبالها.

الإعراب: **ولا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية للجنس. **شبلَ**: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. **أحمى**: خبر «لا» مرفوع بالضمة المقدرة على الألف. **من غزال**: جار ومجرور متعلقان بـ «أحمى». **كأنّه**: حرف مشبه بالفعل، و «الهاء»: ضمير متصل مبني في محل نصب «اسمها». **من السمر**: جار ومجرور متعلقان بخبر «كأن» المحذوف. **في حبس**: جار ومجرور متعلقان بخبر «كأن» المحذوف.

وجملة «لا شبل أحمى من غزال»: بحسب الواو. وجملة «كأنه... في حبس ضيغم»: في محل جر صفة.

والشاهد فيه قوله: «ولا شبل أحمى من غزال» حيث جاء باسم التفضيل من الفعل «حمى» واسم التفضيل يجري مَجرى التعجب في شروط بنائه. وهذا دليل على أنه يجوز التعجب من فعل المفعول. وذهب بعضهم إلى أن في هذا البيت لحناً فلا يقاس عليه.

٤١٢ ـ **التخريج**: البيتان لكعب بن زهير في ديوانه ص٦٦؛ والدرر ٦/ ٢٦٣؛ والمقرب ١/ ٧١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٣١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٦٦.

=

وقولنا: «خفي سببها»، تحرّز مما هو غير خفيّ السبب كالألوان فإنّه لا يجوز التعجب منها أصلاً عند أهل البصرة إلاّ في ضرورة شعرا، نحو قوله [من البسيط]:

٤١٣ ـ إذا الرجالُ شَتَوا واشتدَّ أُكلُهم ... فأنتَ أبيضُهم سربالَ طَبّاخِ

= **اللغة**: ضيغم: من أسماء الأسد، مخدره: مكانه أي الأسد. عثر: موضع. الغيل: الشجر الملتف.

المعنى: هذا الممدوح أخوف عندي عندما أكلمه، وعندما يقال له إنك إما محبوس وإما مقتول من أسدٍ مفترس يتيم بعيداً في غابات ملتفة ومتداخل بعضها ببعض.

الإعراب: **فلهو**: «الفاء»: استئنافية، «اللام»: لام الابتداء، «هو»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **أخوف**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. **عندي**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ (أخوف)، و «الياء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. إذ: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ (أخوف). **أكلمه**: فعل مضارع مرفوع، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **وقيل**: «الواو»: حالية، «قيل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **إنك**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **محبوس**: خبر إن مرفوع بالضمة. **ومقتول**: «الواو»: حرف عطف، و «مقتول»: اسم معطوف على (محبوس) مرفوع مثله. **من ضيغم**: جار ومجرور متعلقان بأخوف. **بثراء**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره كائن. **الأرض**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **مخدره**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **ببطن**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره كائنة. **عثر**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **غيل**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **دونها**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **غيل**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «لهو أخوف»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أكلمه»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «قيل إنك»: في محلّ نصب حال وجملة «إنك محبوس»: في محلّ رفع نائب فاعل. وجملة «بثراء الأرض مخدره»: في محل جرّ صفة. وجملة «ببطن عثر غيل»: استئنافية لا محل لها. وجملة «دونها غيل»: في محل رفع صفة.

والشاهد فيهما قوله: «فلهو أخوف عندي من ضيغم» فقد استدل به على جواز استعمال ما أخوفه.

(١) انظر المسألة السادسة عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٤٨ ـ ١٥٥.

٤١٣ ـ التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٤ (بيض)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٦/ ٩٣؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٣ (بيض)، ١٥/ ٩٦ (عمى)؛ والمقرب ١/ ٧٣.

اللغة: شتوا: دخلوا في الشتاء. اشتد: صار شديداً عسيراً. **السربال**: القميص، أو كلّ ما لُبس.

المعنى: يهجو أحدهم واصفاً إياه بالبخيل الشحيح، فيقول: عندما يدخل الناس في فصل الشتاء، ويعسر عليهم إيجاد ما يأكلونه، تكون أنت أكثر الناس شحًّا، فطبّاخك لا يعمل، بل تبقى ملابسه بيضاء، لأنك لا تولم لأحد، ولا تطبخ شيئاً. =

ونحو قوله [من الرجز]:

٤١٤ ـ جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ [تقطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ]

أبيضُ من أختِ بني إباضِ

وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد والبياض لأنهما أصلان للألوان، واستدلوا على جوازه في البياض بما قدمناه أوّلاً، وفي السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله ﷺ:

= **الإعراب**: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، يتضمن معنى الشرط، متعلق بالجواب. «**الرجال**»: فاعل مرفوع بالضمة لفعل محذوف تقديره (شتا). «**شتوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. واشتدّ: «الواو»: حرف استئناف، «**اشتد**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**أكلهم**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «**هم**»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**فأنت**»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**أبيضهم**»: خبر مرفوع بالضمّة، و «**هم**»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**سربال**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**طباخ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «إذا الرجال شتوا...» الشرطية ابتدائية لا محل لها. وجملة «**شتا الرجال**»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «**شتوا**»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «**اشتدّ**»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «**فأنت أبيضهم**»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أبيضهم» حيث اشتق أفعل التفضيل من اللون الأبيض، والألوان عادة لا تستخدم في التفضيل مباشرة بل يقال (أكثر بياضاً، أو أشد، أو أنصع...).

٤١٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٢ (بيض)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٩١.

اللغة: الجارية: الفتيّة من النساء. درعها: قميصها. الفضفاض: الواسع. **الإيماض**: الإشارة الخفيّة؛ أومضت المرأة: أشارت إشارةً خفيّةً، أو سارقت النظر. بنو إباض، قوم اشتهروا ببياض بشرتهم.

المعنى: هذه المرأة البيضاء الفتيّة، تلبس قميصاً واسعاً، أكثر بياضاً من بني إباض: وبإشارة صغيرة منها ينقطع حديث الناس لانشغالهم بالنظر إليها.

الإعراب: «**جارية**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هي» مرفوع بالضمّة. «**في درعها**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «جارية»، و «ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**الفضفاض**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**تقطّع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). «**الحديث**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بالإيماض**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تقطع». «**أبيض**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**من أخت**»: جار ومجرور متعلّقان باسم التفضيل «أبيض». «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**إباض**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «**هي جارية**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**تقطّع**»: في محلّ رفع صفة لـ «**جارية**».

والشاهد فيه قوله: «أبيض» حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والسواد، ويأباه البصريون.

لَهي أسودُ من القارِ. وبقول أمّ الهيثم: هو أسود من حَنَكِ الغُراب(١). وهذا من القلة بحيث لا يقاس.

وقولنا: «وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره»، لأنه لا يجوز التعجبِ إلاّ مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير، وإن وجد فقليل، ولذلك لم يجز التعجّب من الله تعالى إلاّ قليلاً لأنّه لا نظير له. وإذا جاء فمجاز ومشبَّه بما يجوز التعجب منه. ومن ذلك قول الشاعِر [من البسيط]:

٤١٥ ـ ما أقدرَ اللّهَ أن يُدنِي على شَحَطٍ   مَـنْ دارُهُ الحَـزْنُ مِمَّـن دارُهُ صُـولُ

(١) انظر: لسان العرب ١٠/ ٤١٧ (حنك).

٤١٥ ـ التخريج: البيت لحندج بن حندج المرّي في الدرر ٦/٢٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٣؛ ومعجم البلدان ٣/ ٤٣٥ (صول)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٦٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٦٧.

اللغة: يدني: يقرّب. على شحط: على بعد. الحزن: موضع، وكذلك صول.

المعنى: يقول إن الله ـ جلّ وعزّ ـ قادر على تقريب البعيد، فبقدرته يقترب الذي داره في «الحزن» من الذي داره في «صول».

الإعراب: «ما»: نكرة تامّة بمعنى شيء في محلّ رفع مبتدأ. «**أقدر**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**الله**»: لفظ الجلالة مفعول به منصوب لفظاً بالفتحة، مرفوع معنًى على أنه الفاعل. «**أن**»: حرف مصدري ناصب. «**يدني**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب بنزع الخافض. «**على شحط**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدني». «من»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ نصب مفعول به. «**داره**»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**الحزن**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة. «**ممن**»: «مِن»: حرف جر، «مَن»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محل جرٍّ بحرف الجر. «**داره**»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**صول**»: مبتدأ مرفوع بالضمة.

وجملة «ما أقدر الله»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أقدر الله»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (ما). وجملة «يدني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «داره الحزن»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «داره صول»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ما أقدر الله» حيث جاء التعجب هنا مجازيّاً ومشبّهاً بما يجوز التعجب منه، **لأنه لا يجوز التعجب من الله تعالى لأنه لا نظير له**.

وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعَلَهُ، وأفعِلْ به، ولَفَعُلَ. ويجري «أفعَلُ مِنْ» مجرى التعجب وإن لم يكن تعجّباً في أنّه لا يبنى إلا مما بُني منه فعل التعجب.

فأما «ما أفعَلَهُ» فلا يخلو أن تريد التعجب من مزيدٍ أو غير مزيدٍ. فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن «أفعَلَ» أو على غير ذلك من الأوزان. فإن كان على غير ذلك من الأوزان، فلا يجوز التعجب منه، لأنه لا يجوز التعجب من فعل حتى يصير على وزن «فَعَلَ»، فإذا فُعل به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل، وقد كانت هذه الزوائد تعطي معانيها، فتفقد بزوالها إلاّ ما شذَّ من ذلك، وهو قول العرب: «ما أفقَرَهُ»، من «افتقر»، و «ما أغناهُ»، من «استَغْنَى»، وما «أتقاهُ» من «اتَّقى»، و «ما أقومَهُ»، من «استقامَ».

وكأن التعجب إنّما هو من «فَقُر»، و «غنيَ»، و «تَقِيَ»، و «قامَ» في معنى «استقامَ» وإن لم ينطق بشيء من ذلك. وممّا يدلّ على ذلك: فقير، وغني، وتقيّ، ألا ترى أنَّ «فعيلا» لا يُبنى إلاّ من فعلٍ ثلاثي، نحو: «كريم» و «ظَريف» من «كرُم» و «ظرُف»، ومما يسهّل ذلك في «اتقى» أنّهم قد حذفوه حتى صار «تَقي»، ومنه قول الشاعر [من الوافر]:

٤١٦ ـ تَقُـوهُ أيُّهـا الفِتْيـانُ إنّـي رَأَيْـتُ اللّـهَ قَـد غَلَـبَ الجُـدودا

---

٤١٦ ـ **التخريج**: البيت لخداش بن زهير في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧١؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٧؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١/ ٢٢٣؛ والمنصف ١/ ٢٩٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٤.

اللغة: تقوه: اتقوه، من الوقاية. الجدود: الحظوظ.

المعنى: اتقوا الله أيّها الناس وأيّها الشباب، فأنا متأكد أن لكل شيء جزاءً عند الله، وليس كل شيء ينال بالحظ.

الإعراب: **تقوه**: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «هاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أيها**: «أي»: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء لأنه نكرة مقصودة، و «ها»: للتنبيه، وحرف النداء محذوف. **الفتيان**: بدل من (أي) مرفوع على اللفظ. **إني**: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم (إن). **رأيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الله**: لفظ الجلالة مفعول به أول منصوب بالفتحة. **قد غلب**: «قد»: حرف تحقيق، «غلب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **الجدودا**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «تقوه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «غلب الجدودا»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لرأيت. وجملة «رأيت الله قد غلب»: في محل رفع خبر إن. وجملة «إني رأيت»: استئنافية لا محل لها. =

فإن كان على وزن «أفعَلَ» ففيه خلاف، فمنهم من منع التعجّب منه في الجميع، ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع، ومنهم من فَصّل.

أما الذي منعه من الجميع فقاسه على غيره من المزيدات، والذي أجازه في الجميع رأى همزة «أفعل» التي للتعجب تعقب تلك الزيادة. والذي فصّل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل، لأنّها إذ ذاك حرف معنى، وأجاز إذا كانت لغير نقل لأنّها لا معنى لها.

والصحيح أنّه لا يجوز التعجب منه إلاّ فيما شذّ من ذلك، وهو قولهم: «ما أنتَنَهُ»، من «أنتَنَ»، و «ما أخطاهُ»، من «أخطأ»، و «ما أَصوبَهُ» من «أصابَ»، و «ما آتاهُ للمعروف»، و «ما أعطاهُ للدراهم»، و «ما أولاهُ للمعروفِ»، و «ما أضيَعه لكذا».

والدليل على جواز «ما أضيعه لكذا» قول ذي الرمة [من الطويل]:

٤١٧ ـ وما شَنَّتا خَرْقَاءَ واهِيَةِ الكُلَى ... سَقَى بهما ساقٍ ولمّا تَبَلَّلا
بأَضْيَعَ من عينيكَ للماءِ كُلَّما ... تَوَهَّمْتَ رَبعاً أو تذكَّرْتَ مَنْزِلا

والشاهد فيه قوله: «تقوه» فقد استدل به على جواز استعمال (ما أتقاه) لأنه من تقي، كما في السابق.

٤١٧ ـ **التخريج**: البيتان لذي الرمة في ملحق ديوانه ص١٨٩٧ ـ ١٨٩٨؛ ومعاهد التنصيص ٣/٢٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٦٤ (بلل)، ١٤/٣٩٣ (سقي)؛ وأمالي القالي ١/٢٠٨؛ وتاج العروس (بلل)، (سقي)؛ وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٣٧٢.

اللغة: الشنّة: السقاء البالي، وأراد بها هنا الدلو المهترىء. الخرقاء: التي لا تحسن عملاً. الكلى: الرقعة المستديرة التي تخرز على المزادة أو الدلو. تبلل: حسنت حاله بعد الهزال. الربع: منازل الأهل.

المعنى: إن دلوين مهترئين لامرأة لا تحسن إصلاحهما، رقعها ضعيفة، أراد رجل أن يسقي بهما فلم يصل إلى ما يحسّن حاله، بسبب إسالتهما الماء، لا يضيعان الماء كما تضيعه عيناك حين تتوهّمان رؤية الأهل أو منازلهم.

الإعراب: وما: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: حجازية تعمل عمل (ليس). **شنتا**: اسم (ما) مرفوع بالألف لأنه مثنى. **خرقاء**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **واهية**: صفة مجرورة بالكسرة. **الكلى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف. **سقى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **بهما**: جار ومجرور معلقان بـ (سقى). **ساق**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين. **ولما**: «الواو»: حالية، «لما»: حرف جزم. **تبللا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والألف فاعل. **بأضيع**: «الباء»: حرف جر زائد، «أضيع»: اسم مجرور لفظاً بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً على أنه خبر (ما). **من عينيك**: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ (أضيع)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **للماء**: جار ومجرور متعلقان بـ (أضيع). **كلّما**: ظرف يفيد التكرار منصوب بالفتحة متعلّق بـ (أضيع)، و «ما»: مصدرية. **توهّمت**: فعل ماضٍ مبني =

وأما غير المزيدِ فيه فلا يخلو أن يكون متصرّفاً أو غير متصرف. فإن كان غير متصرّف لم يجز التعجب منه، نحو: «نعمَ»، و «بئسَ»، و «عَسَى» وأمثالها، وإن كان متصرفاً فلا يخلو أن يكون من باب «ظننتُ»، أو من باب «كانَ»، أو لا يكون.

فإن كان من باب «كان» لم يجز التعجب منه لأنّه إذا بُني على «فَعُلَ» لم يحتج إلى أكثر من فاعل، فتدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولاً، فتقول: «ما أكْونَ زيداً»، فيؤدِّي إلى بقاءِ المبتدأ دون خبر، ولا يجوز: «ما أكْون زيداً لقائمٌ». لأنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ.

وأما «ظننتُ» فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاقتصار على الفاعل، فتقول: «ما أظنّني»، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر.

أما ذِكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر، وباطل أن تذكر المفعولين لأنّه لا بدَّ من نقله إلى «فَعُلَ»، و «فَعُل» لا يتعدَّى. ولا يجوز دخول اللام على المفعولين، لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر.

فإن لم يكن من باب «ظننت» ولا من باب «كان»، فلا بد أن يكون على وزن «فَعُل» أو «فَعِلَ» أو «فَعَلَ». فإن كان على وزن «فَعُلَ» بضمّ العين أدخلت عليه همزة النقل وصار الفاعل مفعولاً. فإن كان مفتوح العين أو مكسورها، نقلته إلى «فَعُل» وحينئذ يتعجّب منه، والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما: أنّك إذا تعجَّبت مما يتعدَّى إلى مفعول واحد بقي على ما كان عليه، فقلت: ما أضربَ زيداً لِعمرٍو! ولو كان غير منقولٍ لفعل لوجب تعدّيه إلى مفعولين، لأنَّ همزة «أفعَلَ» التي للتعجب للنقل، بدليل أنّك تقول: «ما أظرفَ زيداً»! فيصير «ظَرُف» يتعدّى بعد

على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. ربعاً: مفعول به منصوب بالفتحة. أو تذكرت: «أو»: حرف عطف، «تذكرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. منزلا: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «وما شنتا بأضيع»: حسب ما قبلها. وجملة «سقى»: في محلّ رفع صفة لـ (شنتا). وجملة «تبللا»: حالية. وجملة «توهمت»: في محل جرٍّ بالإضافة أو صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وذلك على جعل (ما) حرفاً مصدرياً، والمصدر المؤول مضاف إليه. وجملة «تذكرت»: معطوفة عليها فهي مثلها.

والشاهد فيهما قوله: «بأضيع من عينيك للماء» حيث تعجّب من تضييعها للماء بقوله (بأضيع للماء).

أن كان غير متعدٍّ، فدلَّ ذلك على أنّه منقول إلى «فَعُل» حتى يصير غير متعدٍّ.

والآخر: أنّهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثيّ قالوا: «لَفَعُلَ»، نحو: «لَشَرُفَ زيداً»، و «الضرُبَت يَدَكَ»، فينقلون «فَعَلَ» و «فَعِل» إلى «فَعُل»، ومن كلامهم: «ضَرُبَت إليكَ يدُكَ»، أي: ما أَضربَها!

فإن قيل: فـلأيّ شيء بُني على «فَعُل»؟ فالجواب: إنَّ التعجب موضع مبالغة و «فَعُل» من أَفعال الغرائز والطبائع، ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنّه طبع في التعجب منه. إلاّ ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بـ «أشدّ» وما في معناها، وهي: «قامَ»، و «قَعَدَ»، و «نامَ»، و «سَكِرَ»، و «غَضِبَ»، و «جَلَس»، و «قَالَ»، من القائلة، فلم يقولوا: «ما أقومَه»، لئلا يلتبس بـ «ما أقومه» من «استقام»، ولم يقولوا: «ما أقعَدَه»، لئلا يلتبس بـ «ما أقعدَه من أبٍ»، ولم يقولوا: «ما أَجلَسَهُ»، حملاً على «ما أَقعَد» لأنَّه في معناه أو حملاً على «ما أقوَمَه» لأنّه نقيضه، ولم يقولوا: «ما أسكَرهُ»، لئلا يلتبس بقولهم: «ما أَسكَرَ التَمرَ»، إذا كان من السُكّر.

وأما «ما أَنومَهُ»، و «ما أغضَبَهُ»، و «ما أقيله» فـلمْ نقل استغنت عنها بالتعجب بـ «أشدّ» وما في معناها وكلّ ما ذكرنا أنّه لا يجوز التعجب منه، فإنَّ العرب إذا أرادت التعجب منه أتتِ بفعل يجوز أن تتعجب منه، ونصبت مصدر ذلك الفعل الذي قصدت التعجب منه على أنّه مفعول له، فتقول: «ما أَشدَّ استخراجَهُ للمال»، و «ما أَبينَ حُمرتَهُ»، و «ما أسوأَ عماهُ»، وكذلك جميع ما لا يُتعجّب منه.

* * *

[٢ ـ مذاهب النحاة في «ما»]:

وفي «ما» في ما أفعلَهُ خلاف بينهم، فمذهب أبي الحسن الأخفش أنّها موصولة، والفعل الذي بعدها صلة لها، والخبر محذوف، والتُزم حذفه كما التُزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا»، إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً، لأنَّ «ما» لا تكون عنده اسماً تاماً إلاّ في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت، نحو: «مررتُ بما مُعجبٍ لكَ»، وهذا فاسد لأنه إذا جعلها موصولة كانت معرفة، فيناقض ذلك معنى التعجب، لأنَّ التعجب لا يكون إلا من خفيّ السبب.

فإن اعتذر بأنَّ الإبهام في حذف الخبر، فنقول: هذا الخبر لا يخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة، فإن كان للدلالة عليه، فهو بمنزلة الثابت، فلا إبهام فيه، وباطل أن يكون لغير دلالة، لأنَّ الحذف من غير دليل غير موجود في كلام العرب، وأيضاً فإنه يؤدي جعلها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع الخبر إلى الابتداء بالنكرة من غير شرط.

وأيضاً فإنَّ هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع، ولو كانت بمنزلة «الذي» للفظ بخبرها في موضع.

ومذهب سيبويه، رحمه الله، أنها اسم تامّ بغير صفة ولا صلة، وما بعدها في موضع الخبر.

فإن قيل: إنَّ ذلك يؤدي إلى ما ذكره أبو الحسن الأخفش من الابتداء بالنكرة من غير شرط، فالجواب: إنَّ الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجّب، فجاز لذلك كما جاز: «عَجَبٌ لزيدٍ».

فإن قيل: فإنَّ «ما» لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلاّ في الشرط والاستفهام، فالجواب: إنَّ ذلك قد جاءَ قليلاً، حُكِيَ من كلامهم: «غَسلتُه غَسلاً نعمّا»، و «لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفَهُ»[1]. ألَا ترى أنَّ «ما» لا يخلو أن تكون زائدة أو غير زائدة. وباطل أن تكون زائدة لأنّه يؤدي إلى إخلاء الفعل، وهو «نعمَ»، من فاعل ظاهر أو مضمر، فثبت أنّها اسم وليس لها صلة.

والصحيح إذن مذهب سيبويه رحمه الله.

* * *

[٣ ـ مذاهب النحاة في «أفعل»]:

وفي «أفعَلَ» أيضاً خلاف بين النحويين. فمنهم من ذهب إلى أنّه اسم[2] واستدلّ على

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٥، ٩/ ٣٢٠؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٠٦؛ والمستقصى ٢/ ٢٤٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٦؛ والوسيط في الأمثال ص ٢٠٣.

وقصير هو صاحب جذيمة الأبرش، وهو الذي أخذ بثأره من الزبّاء التي قالت هذا القول عندما رأت قصيراً يدخل المدينة وقد جدع أنفه تمويهاً واحتيالاً.

(٢) انظر المسألة الخامسة عشرة من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٢٦ ـ ١٤٨.

ذلك بأنّه قد صُغِّر، والتصغير إنّما هو من خواصّ الأسماء، كقوله [من البسيط]:

يا ما أُميلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا   من هؤليّائكُنَّ الضّالِ والسَمُرِ[1]

واستدل بأنّه لا يتصرَّف ولا مصدرَ له.

وهذا لا حجة فيه، أما تصغيره فقد يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم: «هذا حبُّ رُمّاني»، أعني في أنك أردت أن تضيف «الحَبَّ» إلى نفسك فأضفت «الرمان»، فكذلك أردت أن تُصغِّر «ما» التي هي سبب التعجب، فصغّرتَ الفعل، ومثل ذلك قولهم: «قامَت هندٌ»، في أنّك ألحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة، فكذلك هذا.

وأَما عدم تصرفه وأنّه لا مصدر له، فقد وجد من الأفعال ما هو على هذه الصفة كـ «عَسَى».

ومنهم من ذهب إلى أنّه فعل، واستدلّ على ذلك ببنائه على الفتح، ولو كان اسماً لكان معرباً إذ لا موجب لبنائه، واستدلَّ أيضاً بنصبه للمفعول، ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين، ولا من قَبيل المصادر المقدَّرة بـ «أَنْ» والفعل، ولا من قبيل الأسماء الموضوعة موضع الفعل.

* * *

[٤ ـ التعجب من صفة فيما يستقبل]:

ولا يجوز التعجب من صفةٍ فيما يستقبل إلاّ أنْ يكون في الحال ما يدل على أنَّ المتعجَّب منه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثلها، نحو: «ما أَحسنَ ما تكونُ هذه الجاريةُ»، و «ما أطولَ ما يكونُ هذا الزرعُ».

* * *

[٥ ـ زمن التعجب]:

واختلف في زمن فعل التعجب، فمنهم من ذهب إلى أنّه بمعنى الحال، واستدلّ بأنّك

---

(١) تقدم بالرقم ١٨.

لا تقول: «ما أَحسن زيداً»، إلا وهو في الحال حسن، وإذا أردت الماضي أدخلت «كان»، فقلت: «ما كانَ أحسنَ زيداً».

ومنهم من ذهب إلى أنّه بمعنى المُضيّ، إبقاءً للصيغةِ على بابها، إلاّ أنه يدلّ على الماضي المتصل بزمان الحال، فيحصل الحال بحكم الانجرار. فإذا أردت الماضي المنقطع أتيت بـ «كان». وهذا المذهب أَولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابه، ألا ترى أن «أفعَلَ» صيغة الماضي.

* * *

[٦ ـ المجيء بـ «كان» في التعجب]:

وإذا أتيت بـ «كان» فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعل أو قبله أو بعده وقبله. فإن أتيت بها قبل الفعل، فقلت: «ما كانَ أحسنَ زيداً»، ففي ذلك خلاف بين النحويين. فمنهم من ذهب إلى أنَّ «كان» زائدة و «أحسَنَ» في موضع الخبر. ومنهم من ذهب إلى أنّها في موضع خبر «ما»، واسمها مضمر فيها يعود على «ما»، والجملة التي هي «أَفعَلَ» وفاعلها ومفعولها في موضع خبرها.

وهذا فاسد، لأنَّ «ما» التعجبية لا يكون خبرها إلا على وزن «أفعَلَ»، إلا فيما جاء من هذا محذوف الهمزة، نحو قولهم: «ما خَيرَ اللبنَ للصَّحيح، وما شَرَّهُ للمَبْطونِ[1]»! والذاهبون إلى أنّها زائدة اختلفوا فيها، فمنهم من جعل لها فاعلاً، وهو مضمر المصدر، وهو السيرافي، ومنهم من ذهب إلى أنها مفرغة ليس لها فاعل، وهو أبو علي الفارسي.

واستدلّ السيرافي على صحة مذهبه بأن الفعل لا بد له من فاعل، وتكون على مذهبه تامة.

واستدلّ الفارسيّ على صحة مذهبه بأنَّ زيادة المفرد أَولى من زيادة الجملة، وإذا كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات.

فإن قيل: إنّها فعل، والفعل لا بد له من فاعل، فالجواب: إنَّ الفعل إذا استعمل

---

(١) المبطون: مَنْ به داء في البطن.

استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك «قلّما» فإنّها لما استعملت استعمال «ما» في أَنَّ المراد بها النفي، لم تحتج إلى فاعل. فكذلك «كان» لمّا استعملت للدلالة على الزمن الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك استغنت عن الفاعل، كما استغنى عنه الظرف، نحو: «أمسِ».

وإن أتيتَ بـ «كان» بعد الفعل، فلا بد من إدخال «ما» المصدرية على «كان»، فتقول: «ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ»، برفع «زيد» على أنّه فاعل «كان»، و «ما» مصدرية، وهي مع ما بعدها في موضع مفعول فعل التعجب، كأنّه في التقدير: «ما أحسَنَ كونَ زيد»! ومنهم من أجاز نصب «زيد» على أن تكون «ما» بمنزلة «الذي»، و «كان» ناقصة واسمها مضمر فيها يعود على «ما» و «زيد» خبرها. وهذا فاسد من جهة المعنى، ألا ترى أنَّ المعنى إذ ذاك: ما أحسن الذي كانَ زيد، ويغني عن ذلك: ما أحسنَ زيداً. وأيضاً فإنَّ «ما» المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلاّ على ما له مصدر، وهو الفعل التام.

فإن كُرِّرَت «كان» كانت كل واحدة منهما على ما استقرَّ فيها قبل التكرار.

* * *

[٧ ـ الأفعال التي تزاد في التعجب]:

ولا يزاد في هذا الباب من الأفعال إلاّ «كان» عند أَهل البصرة، وقاس أَهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب، وحكوا من كلام العرب: «ما أصبحَ أَبردَها»، و «ما أمسَى أَدفأَها»، يعني الدنيا. ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدّى، نحو: «ما قامَ أَحسنَ زيداً»، إذا أَردت: ما أَحسن قيامَ زيدٍ فيما مضى، واستدلَّ على ذلك بقوله [من الوافر]:

علــى مــا قــام يَشْتُمُنــي لئيــمٌ كخنــزِيــرٍ تمَــرَّغَ فــي رَمــادِ[١]

فـ «قام» زائدة، والمعنى: علامَ يَشتمني لئيمٌ.

وكذلك استدل بقول الآخر [من البسيط]:

فــالآنَ قَــرَّبــتَ تهجُــونــا وتَشْتُمُنــا فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَبِ[٢]

(١) تقدم بالرقم ٢٧٣.

(٢) تقدم بالرقم ١٤٠.

فـ «اذهبْ» زائدة، وحكوا من كلام العرب: فلانٌ قَعَدَ يتهكّم بعرضِ فلان. على زيادة قعد، وحكى الكسائي: «ما مرّ أغلظَ أصحابَ موسى»، على معنى: أغلظَ ما مرّوا، وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

* * *

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على «ما» ولا على فعل التعجب نفسه. واختُلف في الفصل بينه وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع. فالمانع يحتجّ بضعف هذا الفعل وقلّة تصرّفه، والذي يجيز يحتج بأنَّ ذلك قد جاء في الحرف مع أنَّ الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يجوز مع الفعل، وذلك نحو قولك: «إنَّ بكَ زيداً مأخوذٌ».

فإن قيل: إنَّ الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل، وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف، فالجواب: إنَّ فعل التعجب قويّ الأصل لأنّه فعل، و «إنَّ» ضعيفة الأصل لأنها حرف، فلا أقلّ من أن يكونا في رتبة واحدة.

والصحيح أنَّ ذلك جائز. وحُكي من كلام العرب: «ما أَحسنَ بالرجُل أَن يَصدُقَ»، ومن كلام عمرو بن معد يكرب: «لِلَّهِ دَرُّ بني مجاشع، ما أَكثرَ في الهيجاءِ لقاءَها، وأكثرَ في اللَزْبات عطاءَها»!

* * *

فصـــل

[٨ ـ صيغة «أفْعِلْ به»]:

و «أَفعِلْ بِه» في معنى «ما أَفعَلَهُ»، ولا يجوز بناؤه إلاّ فيما بُني منه «ما أَفعَلَهُ». واختُلف في المجرور، فمنهم من جعله في موضع رفع، ومنهم من جعله في موضع نصب، فالذي جعله في موضع رفع استدلّ على ذلك بأَنَّ «أفعلَ» فعْلٌ والفعل لا بدَّ له من فاعل، ولا فاعلَ ملفوظ به ولا مقدَّر، إذ لو كان مضمراً لبرز في بعض الأحوال، فدلَّ ذلك على أنَّ المجرور فاعل، والباء زائدة.

فإن قيل: لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل: ﴿كفَى باللَّهِ شَهيداً﴾[١]. فالجواب: إنَّ الباء لزمت هنا إصلاحاً للفظ، وذلك أنَّ فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهراً إلاّ في هذا الباب، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنّه مفعول، فإن قيل: فلأيّ شيءٍ جاء فاعله مظهراً وهو أمر؟ فالجواب: إنّه إنّما جاء ذلك لأنّه ليس بأَمر صحيح، ألا ترى أنَّ معناه التعجب، ونظير ذلك في أنَّ اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ من كانَ في الضَّلالةِ فليَمدُدْ له الرَّحمنُ مَدّاً﴾[٢]. فمعناه: فَيَمُدُّ. وهذا الأمر من «أفَعَلَ» الذي معناه: صارَ ذا كذا، نحو: «أبقلت الأرَض»، أي: صارت ذاتَ بقلٍ، و «أجنى الشَجرُ»، صار: ذا جَنَى، ودليل ذلك أنَّ همزته همزة قطع، ولو كان من فعل ثلاثي لكانت همزته همزة وصل.

ومنهم من جعل فاعله مضمراً وجعل المجرور في موضع مفعول. وهؤلاء اختلفوا فمنهم من جعل الضمير يعود على الحُسن، كأَنّه قال: أحسنْ يا حُسنُ زيداً، ولذلك كان مفرداً على كلّ حال.

ومنهم من جعل الضمير عائداً على المخاطب، ولم يبرز في تثنية ولا جمع لأنه جرى مجرى المثل. وهذان المذهبان فاسدان، بدليل أنّه لو كان كذلك، لم يخل أَن يكون منقولاً من «أَفعل» المتعدِّية أَو من «أفعل» غير المتعدِّية. وباطل أَن يكون من «أَفعل» المتعدِّية، إذ لو كان كذلك لوجب أَن يقول: «أَحْسنْ زيداً»، فتوصله إلى المفعول بنفسه، فثبت أَنّه منقول من «أَفعل» غير المتعدِّية. وإذا ثبت ذلك، ثبت أَنَّ الظاهر في موضع الفاعل، وهذا مع أَنَّ أَحد الوجهين فاسد، بدليل عدم الظهور في التثنية والجمع، أَعني مذهب من زعم أَنَّ الفاعل ضمير المخاطب.

* * *

[٩ ـ التعجّب من الفعل الثلاثيّ]:

ويجوز التعجب من كلّ فعل ثلاثيّ تنقله إلى «فَعُلَ» مضموم العين، وإذا فعلت ذلك به

---

(١) الرعد: ٤٣.

(٢) مريم: ٧٥.

صار غير متعدٍّ أيضاً، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولا تلزم، فتقول: «ضَرُبَ زيدٌ»، و «ضَرُبَ بزيدٍ»، في معنى: «ما أَضرَبَهُ»، ولا يلزم فاعله أن يكون معرّفاً بالألف واللام، فتقول: «لَضَرُبَتْ يدُكَ»، و «لَضُربَتْ اليدُ». ومن زيادة الباء قوله [من المديد]:

٤١٨ ـ حُبَّ بالزَورِ الذي لا يُرى منه إلاّ صَفحَةٌ أَو لمامْ

وإذا بنيته من فعل معتلّ اللام من ذوات الياء، قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها كـ «رَمُوَ الرجلُ»، في معنى: ما أَرماهُ، ومن كلام العرب: «لَسَرُوَ الرجلُ»، في معنى: ما أَسراهُ. ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم عند من لا بَصَرَ له بكلام العرب. لكنَّ الذي يؤمن اللبس في ذلك أَن يعلم أَنَّ «أفعل» في التعجب فعل، فإن اتصل به ضمير نصب للمتكلم، فلا بدَّ من إلحاق نون الوقاية في حال الإفراد، و «أفعل» في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من الأحوال، و «أَفعل» في النفي فعل إلا أَن المتصل به ضمير رفع، فلا بدَّ من تسكين آخر الفعل فتقول في التعجب في الإفراد: «ما أحسنني»، وفي التثنية والجمع: «ما أحسَنَنا»، وتقول في الاستفهام في الإفراد: «ما أَحسُنِي»؟ وفي التثنية والجمع: «ما أحسُنُنا»؟

---

٤١٨ ـ **التخريج**: البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ص ٣٩٣؛ والدرر ٥/ ٢٣٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٩٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٠؛ ولسان العرب ٤/ ٣٣٥ (زور)؛ والمقرب ١/ ٧٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

شرح المفردات: الزور: الزائر. الصفحة: هنا جانب الوجه. اللمام: ج اللمّة، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

المعنى: يقول: أحبب بالزائر الذي لا يرى منه إلا جانب وجهه أو بعض شعر وجهه، أي بالزائر الخفيف الظلّ.

الإعراب: «حبّ»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «بالزور»: الباء حرف جرّ زائد، «الزور»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل «حبّ». «الذي»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع نعت «الزور». «لا»: حرف نفي. «يرى»: فعل مضارع للمجهول. «منه»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يرى». «إلاّ»: حرف حصر. «صفحة»: نائب فاعل مرفوع. «أو»: حرف عطف. «لمام»: معطوف على «صفحة» مرفوع، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة: «حبّ بالزور» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا يرى...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «حبّ بالزور» حيث جاء بفاعل «حبّ» التي تفيد معنى «نعم» مقترناً بالباء الزائدة، وذلك من قبل أنّ المعنى قريب من معنى صيغة التعجّب.

برفع «أحسن». وتقول في النفي في الإفراد: «ما أَحسنتُ»، وفي التثنية والجمع: «ما أحسنّا».

* * *

واعلم أنَّ كلَّ فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب، فإنّك في إلحاقها بالخيار، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله[من الوافر]:

٤١٩ ـ [تَـراهُ كـالثَّغـامِ يُعَـلُّ مِسْكـاً] يَسُـوءُ الفـاليـاتِ إذا فَلَيْنـي

مع أنّه لم يخرج عن أَصله كفعل التعجب. فأقلُّ مراتب هذا أَن يجوز فيه ذلك.

---

٤١٩ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣؛ والدرر ١/ ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٩١؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤٦ (حيج)؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: الثغام: نبت إذا يبس ابيض لونه. يعل: يشرب بعد الشربة الأولى. يفلي: يفتش في الشعر عن القمل.

المعنى: ترى شعرك أصبح مختلطاً أسوده بأبيضه، نعم وهذا ما يسوء الغانيات فيبتعدن عني، فقد أصبح هذا الشعر لك وحدك.

الإعراب: تراه: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **كالثغام**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **يعل**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **مسكاً**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. **يسوء**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **الغانيات**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **إذا**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل يسوء. **فليني**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة المحذوفة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وجملة «تراه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يعل مسكاً»: في محل نصب حال. وجملة «يسوء»: في محل نصب حال. وجملة «فليني» في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «فليني» حيث حُذفت نون النسوة والأصل فيه (فلينني) وبقيت نون الوقاية لأنها الصون للفعل ووقاية له.

باب «ما»

كلّ حرف يليه الاسم مرَّة والفعل أُخرى، فبابه أَن لا يعمل، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به.

وتحرَّزتُ بقولي: «ولم يكن كالجزء منه»، من السين، وسوف، وقد، ولام التعريف. أَلا ترى أَنَّ اللام تنفرد بها الأسماء ولا تعمل مع ذلك فيها، لأنّها تنزَّلت منزلة الجزء منها، ولذلك لم يعتدّ بها فاصلة بين العامل في الاسم وبين الاسم في نحو: «مررتُ بالرجلِ»، فلولا أنّها كالجزء من الاسم لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجررو.

وكذلك قد والسين وسوف، تنزَّلت من الفعل منزلة حرف من حروفه بدليل دخول اللام عليها، قال الله تعالى: ﴿ولسوفَ يُعطيكَ ربُّكَ فترَضَى﴾[1]. فلولا أنّها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل بـ «أَنَّ» وأخواتها. وحروف الجر إنّما عملت في الأسماء لانفرادها بها، والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها، وما لم ينفرد نحو همزة الاستفهام وما أَشبهها فإنّه غير عامل.

و «ما» لم تختص، فكان القياس فيها أَن لا تعمل، إلاَّ أَنّها لما كان لها شبهان: شبه عام وشبه خاص عملت.

فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها الأسماء والأفعالُ، وشبهها الخاص شبهها بـ «ليس»، وذلك أنّها للنفي كما أَنَّ «ليس» كذلك، وداخلة على المبتدأ والخبر كما

(١) الضحى: ٥.

أنَّ «ليس» كذلك، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنَّ «ليس» كذلك، تقول: «ما زيدٌ يقومُ»، فيكون المعنى على الحال، وكذلك «ليس زيدٌ يقوم»، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملْها وهم بنو تميم، ومن راعى شبهها الخاص أعمَلَها وهم الحجازيون، وذلك بشروط.

منها أَن لا يقع بعدها «إنْ»، نحو قولك: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ»، فإن وقعت بعدها «إنْ» بطل عملها، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

٤٢٠ ـ فمــا إنْ طبُّنــا جُبْــنٌ ولكِــنْ   منــايــانــا ودولــةُ آخــرينــا

ومنها أَن لا يدخل على الخبر حرف يقتضي الإيجاب، نحو: «ما زيدٌ إلاّ قائمٌ». ومنها أن لا يتقدَّم خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أَو مجروراً، فإن كان ظرفاً أَو مجروراً ففيه خلاف بين النحويين، وسيُبيّن إن شاءَ الله تعالى، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

٤٢١ ـ ومـا الـدهـر إلاّ مَنْجَنـونـاً بـأهلـهِ   ومـا صـاحـبُ الحـاجـاتِ إلا مُعـذَّبـا

---

٤٢٠ ـ **التخريج**: البيت لفروة بن مسيك في الأزهية ص ٥١؛ والجنى الداني ص ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١١٢، ١١٥؛ والدرر ٢/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨١؛ ولسان العرب ١/ ٥٥٤ (طبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٥٠؛ وللكميت في شرح المفصل ٨/ ١٢٩؛ وللكميت أو لفروة في تلخيص الشواهد ص ٢٧٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٤١، ٢١٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٨؛ ورصف المباني ص ١١٠، ٣١١؛ وشرح المفصل ٥/ ١٢٠، ٨/ ١١٣؛ والكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١؛ والمحتسب ١/ ٩٢؛ والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣.

اللغة: طبّنا: عادتنا أو شأننا. منايانا: ميتاتنا، جمع منيّة وهي الموت. الدولة: الغلبة والانتصار في الحرب.

المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا.

الإعراب: **فما**: «الفاء»: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل ليس. **إن**: زائدة كفّت «ما» عن العمل. **طبنا**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **جبن**: خبر مرفوع بالضمّة. **ولكن**: «الواو»: للاستئناف، «لكن»: حرف استدراك لا عمل لها. **منايانا**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وخبرها محذوف تقديره (منايانا حلّت أو قدّرت). **ودولة**: «الواو»: للعطف، «دولة» اسم معطوف على (منايا) مرفوع مثله. **آخرينا**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «طبنا جبن»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «منايانا قدّرت»: استئنافية كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ما إن» حيث زيدت (إن) للتوكيد بعد (ما) فبطل عمل (ما).

٤٢١ ـ **التخريج**: البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛ وبلا نسبة في تخليص =

فأعمل «ما» مع دخول حرف الإيجاب وهو «إلاّ» على الخبر فيتخرَّج على وجهين:

أحدهما: أن يكون «منجوناً» اسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر «ما»، ويكون تقديره: وما الدهرُ إلاّ يُجَنُّ جنوناً بأهله، ثم حذف «يُجَنّ» الذي هو خبر «ما»، وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون، فبقي: وما الدهرُ إلاّ جنونٌ، كما تقول: «ما أنتَ إلاّ شرباً»، تريد: تشربُ شرباً. هذا في موضع الكثرة مقيس، ثم أوقع «منجوناً» موقع «جنون».

والآخر أن يكون «منجوناً» اسماً في موضع الحال، ويكون خبر «ما» محذوفاً تقديره: وما الدهرُ إلاّ موجوداً على هذه الصفة، أي: مثل المنجنون وهو السانيَة، يريد أنّه لا يستقر على حالة واحدة.

وأما قوله: «وما صاحبُ الحاجات إلاّ مُعذَّباً»، فـ «معذّباً» مصدر تقديره: إلاّ يُعذَّبُ معذَّباً، أي: تعذيباً، وذلك أنَّ كلَّ اسم مفعول من فعل زائد على ثلاثة أحرف فإنّه يكون

= الشواهد ص ٢٧١؛ والجنى الداني ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠، ٩/ ٢٤٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢/ ٩٨، ٣/ ١٧١؛ ورصف المباني ص ٣١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٧٥؛ ومغني اللبيب ص ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، ٢٣٠.

شرح المفردات: المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث.

المعنى: يقول: إنّ الدهر يدور بالناس كما يدور المنجنون، وأشدّ ما يتعذّب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات لكثرة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه.

الإعراب: **«وما»**: الواو بحسب ما قبلها، و «ما»: من أخوات «ليس». **«الدهر»**: اسم «ما» مرفوع. **«إلا»**: حرف استثناء وحصر. **«منجوناً»**: خبر «ما» منصوب. **«بأهله»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «منجنون»، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وما»**: الواو حرف عطف، و «ما»: من أخوات «ليس». **«صاحب»**: اسم «ما» مرفوع، وهو مضاف، **«الحاجات»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إلاّ»**: حرف حصر واستثناء. **«معذّباً»**: خبر «ما» منصوب.

وجملة «ما الدهر..» بحسب ما قبلها. وجملة «ما صاحب..» معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه: إعمال «ما» مع انتقاض خبرها بـ «إلاّ»، وهذا شاذّ، وخُرِّج على أنّه بتقدير: وما الدهر إلاّ يشبه منجوناً، وما صاحب الحاجات إلاّ يشبه معذّباً، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبراً. وقيل: إن «منجوناً» منصوب على الحال، والخبر محذوف، أي: وما الدهر إلاّ مثل المنجنون لا يستقرّ على حاله، وعلى هذا تكون عاملة قبل انتقاض نفيها، وكذا يكون التقدير في الثاني، أي: وما صاحب الحاجات موجوداً إلاّ معذباً، ولا تقدّر هنا «مثل»، لأنَّ الثاني هو الأوّل.

للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة. وأما قوله [من البسيط]:

٤٢٢ ـ فأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللَّهُ نعمتَهم ... إذ هم قُريشٌ وإذ ما مثلَهم بَشَرُ

فنصب «مثْل» مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور، ففيه سبعة أقوال للنحويين، فمنهم من جعله شاذّاً، وهو مذهب سيبويه رحمه الله. ومنهم من قال: البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط، لأنّه قاس النصب مع التقديم على النَصب مع التأخير، وهذا باطل لأنَّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

ومنهم من قال: إنّما نصبه ضرورةً لئلا يختلط المدح بالذم، لأنّك إذا قلت: «ما مثلُك أحداً»، نفيت عنه الأحدية فاحتمل أن يكون مدحاً وذماً، فإذا نصبت مثلك ورفعت أحداً كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب «مثلهم» في البيت.

وهذا باطل، لأنَّ ما قبله وما بعده يدلّ على أنّه قصد المدح.

ومنهم من قال: هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال.

---

٤٢٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١؛ والجنى الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، ١٣٨؛ والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢؛ والكتاب ١/ ٦٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٩٦؛ والمقتضب ٤/ ١٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٢؛ ومغني اللبيب ص ٨٢؛ والمقرب ١/ ١٠٢.

المعنى: إنّهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر.

الإعراب: **«فأصبحوا»**: الفاء بحسب ما قبلها، «أصبحوا»: فعل ماضٍ ناقص، والواو ضمير في محلّ رفع اسم «أصبح»، والألف فارقة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«أعاد»**: فعل ماضٍ. **«الله»**: اسم الجلالة فاعل مرفوع. **«نعمتهم»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«إذ»**: حرف تعليل. **«هم»**: ضمير رفع منفصل. مبتدأ. **«قريش»**: خبر مرفوع. **«وإذ»**: الواو حرف عطف، و «إذ»: حرف تعليل. **«ما»**: من أخوات «ليس». **«مثلهم»**: خبر «ما» مقدّم منصوب، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بشر»**: اسم «ما» مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة: «فأصبحوا...» بحسب ما قبلها. وجملة: «قد أعاد الله نعمتهم» في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة: «هم قريش» تعليليّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذ ما مثلهم بشر» معطوفة على جملة «هم قريش».

الشاهد فيه قوله: «إذ ما مثلهم بشر»، حيث عملت «ما» الحجازية مع تقدّم خبرها على اسمها، وليس بظرف ولا مجرور.

تقديره: وإذا ما مثلهم في الوجود.

وهذا باطل لأنَّ معاني الحروف لا تعمل مضمرة.

ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة بدل، وهم أهل الكوفة، واستدلّوا على صحة مذهبهم بقول المهلّب بن أبي صفرة: ما يسرني أن يكون لي ألف فارس مثل بَيْهَسَ لأنّي لو رأيتهم يتسامَوْنَ لقلت لعلّهم يتسامَوْنَ لواذاً. فقالوا: محالٌ أنّه لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس كلّ واحد منهم مثل بَيْهَس وإنّما المعنى أنّه لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب.

وهذا الذي قاله أهل الكوفة لا حجّة فيه، لأنَّ العرب إذا قالت: «مررتُ برجالٍ مثلك»، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون: مررتُ برجالٍ كلّهم كلّ واحد منهم مثلك. والآخر: أن يكون المعنى: مررتُ برجالٍ كلّهم إذا اجتمعوا مثلك، فعلى هذا يكون «ما يسّرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس»، يعني أنّه لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس كلّهم إذا اجتمعوا مثل بيهس وحده، لأنَّ شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة، لأنّه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم.

ومنهم من قال: «مثل» منصوب على الظرف وكأنّه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذ ما مكاناً مثل مكانهم بشر، ثمَّ حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، فأعرِبت بإعرابه فصار: إذ ما مثلَ مكانِهم بَشرٌ.

وهذا باطل لأنّه تقدَّم أنه لا يحذف الموصوف إلاّ إذا كانت الصفة خاصة، و «مثل» ليس من الصفات الخاصة، أو يتقدَّم ما يدلّ على المحذوف.

ومنهم من قال: إنَّ «ما» هنا لم تعمل شيئاً، ولا شذوذ في البيت. وذلك أنّها أضيفت إلى مبنيّ، فبُنِيت على الفتح بمنزلة قوله: «يومَئذٍ» و «حينَئذ»، وهو الصحيح.

فأما إن كان خبر «ما» ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ففيه خلاف، فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم، ومنهم من منع من ذلك.

والذين أجازوا هم البصريون قياساً على «إنّ» التي يتقدّم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش، ومنع أن يقاس هذا على «إنَّ» لأنّها أقوى

من «ما»، وذلك أنّها اختصّت بما دخلت عليه، و «ما» ليست كذلك. والصحيح أنَّ ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾(١). فـ«حاجزين» خبر «ما»، وهو منصوب، فثبت أنّها حجازية وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو «منكم»، فإذا فصل بين «ما» واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في «إنَّ» إلاّ قليلاً، كقول الشاعر [من الطويل]:

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبّها أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُه(٢)

فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في «إنَّ» في فصيح كلام العرب نحو: «إنَّ في الدار زيداً».

* * *

[١ ـ دخول الباء على خبر «ما»]:

ويجوز دخول الباء على الخبر، وفي دخولها خلاف، فمنهم من لا يدخلها إلاّ مع التأخير، وذلك حيث ينصب الخبر، ولا يجيز دخولها مع التقديم.

ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معاً، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر [من الوافر]:

٤٢٣ ـ أما واللَّهِ أنْ لو كُنْتَ حُرّاً وما بالحُرِّ أنتَ ولا القَمِينِ

---

(١) الحاقة: ٤٧.

(٢) تقدم بالرقم ٣٠٠.

٤٢٣ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/٨٢؛ والجنى الداني ص ٢٢٢؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والدرر ٤/٩٦، ٢١٩؛ ورصف المباني ص ١١٦؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/١١١؛ ومغني اللبيب ١/٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٠٩؛ والمقرب ١/٢٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/١٨، ٤١.

اللغة: القمين: الجدير بالشيء.

المعنى: يقسم بالله ـ جلّ وعلا ـ أنه كان قاتله، أو بارزه، أو هاجاه، لو كان حرًّا سيّداً، ولكنه ليس حرًّا ولا جديراً بأن يكون كذلك.

الإعراب: **«أما»**: حرف استفتاح. **«والله»**: **«الواو»**: واو القسم، **«الله»**: لفظ الجلالة مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. **«أن»**: زائدة لا عمل لها. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«كنت»**: فعل ماضٍ ناقص، و **«التاء»**: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **«حرًّا»**: خبر (كان) =

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم، فدلَّ ذلك أنَّ الباء يجوز دخولها على الخبر.

ويجوز زيادة «مِنْ» في اسم «ما» إذا كان نكرة، نحو: «ما مِنْ أحدٍ قائماً»، على الحجازية، وقائمٌ، على التميمية.

* * *

[٢ ـ العطف في باب «ما»]:

وإذا عطفت في هذا الباب، فلا يخلو أن تعطف على الاسم، أو على الخبر، أو على الاسم والخبر معاً. فإن عطفت على الخبر، فلا يخلو أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً فعلى اللفظ، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لا يكون.

فإن كان موجباً للخبر رفعت، مثل قولك: «ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ»، وإن لم يكن موجباً نصبت، مثل قولك: «ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً». وحكى سيبويه، رحمه الله، الخفض على توهّم الباء، وذلك نحو قولك: «ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ»، بخفض «قاعد» وذلك قبيح، وإن كان مخفوضاً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يكون يقتضيه، فإن كان يقتضي الإيجاب رفعته، نحو: «ما زيدٌ بقائمٍ بل قاعدٌ»، ولا يجوز خفض «قاعد»، لأنّك لو خفضته كان على نيّة الباء، كأنّك قلت: «بل بقاعد»، والباء لا تزاد في الواجب بقياس. وإن لم يكن يقتضي الإيجاب، جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع إن قدَّرت «ما» حجازية، والرفع على الموضع إن قدَّرت «ما» تميمية.

وإن عطفت على الاسم رفعت، نحو: «ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو»، فإن عطفت على

= منصوب بالفتحة. **«وما»**: «الواو»: حرف استئناف، «ما»: حرف عامل عمل ليس. **«بالحرِّ»**: «الباء»: حرف جرٌ زائد، «الحرِّ»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر مقدّم لـ «ما» الحجازية. **«أنت»**: ضمير منفصل في محلّ رفع اسم «ما». **«ولا»**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **«القمين»**: اسم معطوف على «الحرِّ» مجرور بالكسرة.

وجملة «أقسم والله»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لو كنت حرًّا...»: مع جواب الشرط المحذوف جواب القسم لا محل لها. وجملة «ما بالحرّ أنت»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ما بالحرّ أنت» حيث زيدت الباء في خبر (ما) مع أنه متقدم.

الاسم والخبر معاً، فلا يخلو الخبر أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً، فإن كان الخبر مرفوعاً رفعتَ، نحو: «ما زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ خارجٌ»، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يكون، فإن كان يقتضي الإيجاب رفعت، وإن لم يكن يقتضيه فحكمه حكم ما عطف عليه، نحو: «ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو خارجاً». فإن كان مخفوضاً، فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لا يكون، فإن كان موجباً رفعت المعطوف، نحو قولك: «ما زيدٌ بقائمٍ بل عمرو خارجٌ».

وإن لم يكن موجباً فلا يخلو أن تعطف على اللفظ أو على الموضع. فإن عطفت على الموضع رفعتَ الاسم ونصبت الخبر في الحجازية، نحو قولك: «ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمروٌ قاعداً»، وعلى اللغة التميمية ترفع الاسمين فتقول: «ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمرٌو قاعدٌ».

وإذا ذكرت مع الاسم المعطوف على الخبر اسماً، فلا يخلو أن يكون من سبب اسم «ما» أو لا يكون. فإن لم يكن من سبب اسم «ما»، فلا يخلو من أن يتقدَّم على الخبر أو يتأخَّر. فإن تقدَّم، نحو: «ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو قاعداً»، جاز عطف الاسمين على الاسمين المتقدّمين، تقديره: وما عمروٌ قاعداً. ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبَر، وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى. فإن تأخر فالرفع ليس إلاّ، نحو: «ما زيدٌ قائماً ولا منطَلق عمرٌو»، فيكون «منطلق» خبراً مقدّماً، و«عمرو» مبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة.

وإنّما لم يجز نصب «منطلق» لأنّك إذ ذاك لا تخلو من أن ترفع «عمراً» بـ«منطلق»، أو بالعطف على اسم «ما»، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على اسم «ما»، لأنَّ ذلك يؤدي إلى تقديم خبر «ما» الحجازية على اسمها، ألا ترى أن التقدير: وما منطلقاً زيدٌ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بـ«منطلق»، ويكون «منطلق» معطوفاً على خبر «ما» لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن يكون خبر «ما» وذلك لا يتصوَّر هنا، لأنّه ليس في الخبر ضمير يعود على المخبر عنه، ألا ترى أنَّ التقدير: ما زيدٌ قائماً وما زيدٌ منطلقاً عمرو، فلا يكون في «منطلق» ضمير يعود على «زيد». ولو كان بدل «ما»: «ليس» لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين، لأنّه يجوز تقديم خبر «ليس» على اسمها، وذلك: «ليس زيدٌ قائماً ولا منطلقاً عمرٌو»، ويكون تقديره إذ ذاك: وليس منطلقاً عمرٌو.

باب «نِعْمَ» و «بِئْس»

[١ ـ اختلاف النحاة فيهما]:

اعلمْ أَنَّ «نِعْمَ» و «بِئْسَ» من قَبيل الأفعال إلاّ أَنَّ النحويين أفردوا لهما باباً، لأنَّ لهما أَحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال، وسنذكرها إن شاء الله تعالى.

واختلف هل هما فعلان أم لا، منهم من ذهب إلى أنّهما فعلان وهم أَهل البصرة، ومنهم من ذهب إلى أَنّهما اسمان وهو الفراء وكثير من أَهل الكوفة[١]. والذي ذهب إلى أنّهما فعلان استدلَّ على ذلك برفعهما الفاعل، وليسا من قَبيل الأسماء العاملة عمل الفعل، وبنائهما على الفتح، ولو كانا اسمين لكانا معربين إذ لا موجب لبنائهما، وبتحملهما الضمير في قولك: «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، بل قد حكى: نعْما رَجُلينِ الزيدانِ، ونِعْمُوا رجالاً الزيدونَ، على ما يُبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى، أَو بلحاق علامة التأنيث لما على حدّ ما تلحق الأفعال، أَعني أَنّها تسقط مع المذكر وتثبت مع المؤنث، نحو: «نعمَ الرجلُ»، و «نعمَت المرأةُ».

والذاهبون إلى أَنّهما اسمان استدلّوا على صحّة مذهبهم، بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرّفان، وهذا الذي استدلّوا به لا حجّة فيه، لأنّه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرّف ولا مصدر له كـ «عسى».

واستدلّوا أَيضاً بدخول حرف الجر عليهما وحكوا من كلام العرب: «نعم السيرُ على بئسَ العيرُ». وحكى عن بعض العرب أَنّه ولد له بنت قيل له: نعمَ الولد هي، فقال: واللَّهِ ما

(١) انظر المسألة الرابعة عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٩٧ ـ ١٢٦.

هي بنعمَ الولدُ، نَصرُها بكاءٌ وبرُّها سَرِقَةٌ. وأنشدوا في دخول حرف الجر على «نِعْمَ» قول الشاعر [من الرجز]:

٤٢٤ ـ صَبَّحَكَ اللّهُ بِخَيْرٍ باكرِ بِنِعْمَ طَيرٍ وَشَبابٍ فاخرِ

وأنشدوا أيضاً قوله [من الوافر]:

٤٢٥ ـ فَقَدْ بُدِّلْتُ ذاكَ بِنِعْمَ بالٍ وَأَيامٍ لَيالِيها قِصارُ

ولا حجة لهم في شيء من هذا.

أما قولهم: «على بئسَ العَيرُ»، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه،

---

٤٢٤ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٩٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٢ (نعم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٤.

المعنى: أراد: صبحك الله بخير واستقرار وشباب نضر، وطيور سعادة ورخاء فوق أرضك.

الإعراب: **صبحك**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **الله**: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع بالضمة. **بخير**: جار ومجرور متعلقان بالفعل. **باكر**: صفة للخير مجرورة مثله. **بنعم**: جار ومجرور بدل من (بخير). **طير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وشباب**: «الواو»: حرف عطف، «شباب»: اسم معطوف على خير مجرور مثله. **فاخر**: صفة لشباب مجرورة مثلها.

وجملة «صبحك الله»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بنعم» حيث دخل حرف الجر (الباء) على (نعم)، مما يدلّ على اسميتها عند بعضهم.

٤٢٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في رصف المباني ص ١٨٠؛ والمقرب ١/ ٦٥.

المعنى: ... لقد ذهبت أيام الهناء والعافية، وحلت محلها أيام الشقاء وليالي الأرق والهم الطوال.

الإعراب: **فقد**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. **بدلت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **ذاك**: «ذا»: اسم إشارة في محل نصب مفعول به، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **بنعم**: جار ومجرور، متعلقان بالفعل (بدلت). **بال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وأيام**: «الواو»: حرف عطف، «أيام»: اسم معطوف على الاسم المجرور بالباء مجرور مثله. **لياليها**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **قصار**: خبر مرفوع.

وجملة «بدلت ذاك»: بحسب الفاء. وجملة «لياليها قصار»: في محلّ جرّ صفة لـ (أيام).

والشاهد فيه قوله: «بنعم» حيث دخل حرف الجر (الباء) على (نعم).

كأنّه قال: على عيرٍ بئسَ العيرُ، وعلى ذلك يتخرّج: واللّهِ ما هي بنِعمَ الولدُ، بولدٍ نِعمَ الولدُ، ونظير ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

واللّــهِ مــا زيــدٌ بنــامَ صــاحِبُــهْ ولا مخــالــطِ الليــانِ جــانِبُــهْ(١)

فأدخل الباء على «نام» وهو فعل تقديره: واللّه ما زيدٌ بَرجلٍ نامَ صاحبُهُ، ثم حُذِف رجل وأقيم «نامَ صاحبُه» مقامه لأنّه صفة له.

وأما قولهم: «بنِعمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ»، و «بنِعمَ بال»، فإنَّ «نعم» اسم للخير الباكر واسم للعافية في قوله: «بنعم بال»، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما ولا يضاف إلاّ الاسم وكأنّهما في الأصل: نَعِمَ، التي هي فعل فَسُمِّي بها وحكيت، ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها. ونظير ذلك: «قِيلَ» و «قال»، فإنَّ العرب لما جعلتهما للقول حُكِيا، وعلى ذلك جاءَ الأثر: نهى رسولُ اللّهِ ﷺ عن قِيلَ وقالَ وعن إضاعةِ المال. فإذا تبيّن أَنّه لا حجة فيما استدلّوا به على أنّهما اسمان، تَبين أَنّهما فعلان بما تقدّم من الدلالة القاطعة.

* * *

[٢ ـ لغاتهما]:

وفي «نِعْمَ» أَربع لغات: نِعْمَ، بكسر النون وإسكان العين، وهي الأفصح وكثرتها تغني عن الاستشهاد عليها. و «نِعِمَ»، بكسر النون والعين، وعليه قوله تعالى: ﴿إن تُبدوا الصَدَقات فَنِعمّا هي﴾(٢). ونَعِمَ، بفتح النون وكسر العين، وعليه أَنشدوا قول الشاعر [من الرمل]:

٤٢٦ ـ مــا أقلَّــت قَــدَمٌ نــاعِلَهــا نَعِــمَ الســاعــونَ فــي الأمــرِ المُبِــرْ

(١) تقدم بالرقم ١١٥.

(٢) البقرة: ٢٧١.

٤٢٦ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٦، ٣٧٧؛ والدرر ٥/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٢، ٣٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/ ١٤٠.

اللغة: أقلّت: حملت. الناعل: لابس النعل. الأمر المبرّ: هو الأمر الذي يعجز الناس عن دفعه وإبطاله. =

و «نَعْمَ»، بفتح النون وتسكين العين.

وفي بئس لغتان: بَئِسَ، بفتح الباء، وبِئْسَ، بكسرها.

* * *

[٣ ـ فاعلهما]:

ولا يكون فاعلهما إلاّ فيه الألف واللام، نحو قولك: «نِعْمَ الرجلُ»، و «بئس الغلامُ» أَو ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: «نِعمَ غلامُ الرجلِ»، و «بئس غلامُ المرأةِ»، و «نِعمَ فتى العَشيرة عمرو»، أو مضمراً على شريطة التفسير، وذلك نحو قولك: «نِعْمَ رجلا زيدٌ»، أَو مضافاً إلى نكرة، وذلك قليل جداً وبابه الشعر.

وسبب ذلك أنهم عزموا على أَن لا يكون فاعلهما إلاّ الجنس أَو ما يُفهم منه الجنس، نحو قولك: «غلامُ الرجلِ»، إذ معلوم أَنّه لا يكون الجنس غلامَ واحدٍ.

وإنّما لم يجيء فاعلهما مضافاً لنكرة إلاّ في الشعر، لأنَّ النكرة لا يفهم منها الجنس إلاّ في بعض المواضع، وذلك نحو قولهم: «رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ». فمثال ما جاءَ من ذلك في «نِعمَ» قول الشاعر [من البسيط]:

٤٢٧ ـ فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ... وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفانا

= **المعنى**: ما أحسن الذين يسعون في تخفيف ما يزعج الناس، ويعجزهم، هذا التفضيل يبقى ما بقيت أقدام الناس تحملهم.

الإعراب: «ما»: مصدرية زمانية. «**أقلت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. «**قدم**»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان. «**ناعلها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**نعم**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «**الساعون**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. «**في الأمر**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «الساعون». «**المبر**»: صفة لـ «الأمر» مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة الشعر.

وجملة «أقلت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «نعم الساعون» استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «نعم» بالتحريك بفتح النون وكسر العين.

٤٢٧ ـ **التخريج**: البيتُ لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧؛ وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان في خزانة الأدب ٩/ ٤١٥، ٤١٧؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣١؛ وليس في ديوان حسان؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٦. =

ومثال ما جاءَ في «بئس» قوله [من الرجز]:

٤٢٨ - بِئْسَ قَرِينا يَفَنٍ هالِكِ   أُمُّ عُبَيْدٍ وَأَبُو مالِكِ

واختلف في «من» و «ما» الموصولتين وما أُضيف إليهما، فمنهم من أجاز أن يكونا فاعلين لهما، ومنهم من منع. فالمجيز استدلَّ على ذلك بالقياس والسماع. أما القياس فإنهما في معنى ما فيه الألف واللام، ألا ترى أنّهما بمعنى «الذي» و «التي». وأمّا السماع

= **الإعراب**: **فنعم**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، و «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **صاحب**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **قوم**: مضاف إليه مجرور. **لا**: نافية للجنس. **سلاح**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **لهم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «لا». **وصاحب**: «الواو»: حرف عطف، و «صاحب»: معطوف على «صاحب» الأولى، مرفوع، وهو مضاف. **الركب**: مضاف إليه مجرور. **عثمان**: مبتدأ مؤخّر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». **بن**: نعت «عثمان» مرفوع، وهو مضاف. **عفّان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «نعم صاحب قوم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا سلاح لهم»: في محل جرّ نعت قوم. وجملة «نعم صاحب الركب»: معطوفة على الجملة الأولى.

الشاهد فيه قوله: «نعم صاحب قوم» حيث ورد فاعل «نعم»، وهو قوله: «صاحب» نكرة مضافة إلى نكرة.

٤٢٨ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أمالي القالي ٢/ ١٨٣؛ والدرر ٥/ ٢١٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٩٦ (ملك)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٦.

اللغة: اليفن: الشيخ الطاعن في السن. أم عبيد: الفلاة اللماعة التي لا ماء فيها، أو السنة المجدبة. أبو مالك: الجوع.

المعنى: يذم الشاعر أن يقترن الهرم والكبر بالفقر والجوع والأماكن القاحلة التي لا خير فيها.

الإعراب: **بئس**: فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم. **قرينا**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. **يفن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **هالك**: صفة ليفن مجرور مثلها. **أم عبيد**: «أمّ» مبتدأ مؤخر مرفوع، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هما»، «عبيد»: مضاف إليه مجرور. **وأبو مالك**: «الواو»: حرف عطف، «أبو»: اسم معطوف على مرفوع، مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة. «مالك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «بئس قرينا يفن» في محل رفع خبر المبتدأ «أم عبيد»، أو ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بئس قرينا يفن» حيث جاء بفاعل «بئس» اسما نكرة مضافًا إلى اسم نكرة.

فقوله تعالى: ﴿فنعمّا هي﴾[1]. وقول الشاعر [من البسيط]:

٤٢٩ ـ فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ

وهذا الذي استدلّ به لا حجة فيه بل القياس أن يكون فاعل «نِعْمَ» و «بئس» على حسب ما استقر فيهما بالسماع ما أمكن، وأمّا السماع فمؤوّل.

أَما قوله تعالى: «فنعمّا هي»، فأصله: فنعمَ ما هي. وما بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز وهي خبر ابتداء مضمر، وجاء التمييز بـ «ما» وإن كانت شديدة الإبهام لاختصاصها بالنعت وحذف اسم الممدوح وهو الإبداء لدلالة: ﴿إنْ تُبدُوا﴾[2] عليه كأنه قال: فنعم شَيئاً هو، أَي الإبداء، وكذلك «فنعم مَزكأ مَنْ ضاقَتْ مذاهبه» «مَنْ» فيه بمنزلة شيء و «ضاقت مذاهبه» في موضع الصفة، فيكون مثل قول الآخر:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم [وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفانا][3]

---

(١) البقرة: ٢٧١.

٤٢٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٠٩٨، ١٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤؛ والدرر ١/ ٣٠٣، ٥/ ٢١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٧٩٠؛ ولسان العرب ١/ ٩١ (زكا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٨٦.

اللغة: مزكأ: ملجأ. الضيق: عدم السعة للمكان، والضر للمعنى. المذهب: المعتقد.

المعنى: كيف أخاف العيش، ولي ملجأ، وهو بشر بن مروان الأموي ونعم من لجأت إليه.

الإعراب: فنعم: الفاء: بحسب ما قبلها، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. مزكأ: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. من: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. ضاقت: فعل ماضٍ مبني على الفتحة و «التاء»: للتأنيث. مذاهبه: فاعل مرفوع بالضمة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ونعم: «الواو»: عاطفة، و «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة. من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع فاعل. هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير من هو مثله. في سر: جار ومجرور متعلقان بـ (نعم). وإعلان: «الواو»: عاطفة، «إعلان»: اسم معطوف على سر مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ونعم مزكأ»: بحسب الواو. وجملة «ضاقت»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «نعم من»: معطوفة على جملة نعم لا محل لها. وجملة «من هو مثله»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «نعم من هو»: حيث أجاز بعضهم أن تكون «من» الموصولية فاعلا لـ «نعم» و «بئس».

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) تقدم بالرقم ٤٢٧.

واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى. وكذلك قوله: «مَنْ هو في سر وإعلانِ»، «مَنْ» فيه في موضع نصب على التمييز بمنزلة شيءٍ، و «هو في سر وإعلان» جملة في موضع الصفة واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى.

* * *

[٤ ـ حذف الممدوح أو المذموم]:

ولا بدَّ لهما أن يذكر معهما اسم الممدوح أو اسم المذموم، ولا بدَّ من ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً. وقد يجوز حذفهما لفهم المعنى.

فمِنْ حذف اسم الممدوح لفهم المعنى قوله تعالى: ﴿نعم العبدُ إنَّه أوَّاب﴾[١]. تقديره: نعمَ العَبدُ أيّوب، فحذف «أيّوب» لفهم المعنى.

ومِنْ حَذفِ اسم الممدوح والتمييز معاً قوله ﷺ: «مَنْ تَوضّأ يومَ الجُمُعة فبِها ونِعمَتْ ومن اغتَسَلَ فالغُسلُ أفضلُ»، فقوله: فَبِها، أي: فبالرُّخصةِ أخذَ، وقوله: و «نِعمَتْ»، أي: نِعْمَتْ رخصةُ الوضوءِ. فحذف التمييز وهو «رخصة»، واسم الممدوح وهو «الوضوء» لفهم المعنى.

ولا يكون اسم الممدوح والمذموم أبداً إلاّ أخصّ من فاعلهما. فلو كان أعمَّ منه أو مساوياً له لم يَجُز، لأنّه ليس فيه بيان، نحو: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، فـ «زيد» أخص من الرجل لأنَّ الرجل يكون «زيداً» وغيره، ولو قلت: «نِعْمَ الرجلُ إنسانٌ»، لم يجز لأنَّ الإنسان أعمّ من الرجل، لأنه يطلق على الرجل والمرأة، فإذا قلت: «نِعمَ الرجلُ»، عُلِمَ أنه إنسان، فلا فائدة في ذكر الإنسان بعد ذلك.

ولو قلت: «نعمَ الجَملُ جَملٌ»، و «نِعمَ البعيرُ جَمَلٌ»، على لغة من يجعل البعير لا يقع إلاّ على الجمل لم يجز أيضاً، لأنّه ليس فيه فائدة، وقد يجوز: «نِعمَ البعيرُ جَمَلٌ»، على لغة من يجعل البعير يقع على الجمل والناقة.

* * *

---

(١) ص: ٤٤.

[٥ ـ تقدم الممدوح والمذموم وتأخرهما]:

وإذا ذكرت اسم الممدوح أو المذموم فلا يخلو أن تقدّمه على «نِعمَ» و «بئس» أو تذكره بعدهما. فإن ذكرته بعدهما فمَنْ يجعلهما اسمين يجعل «نعم» و «بئس» مبتدأين، والاسم الذي بعد الممدوح أو المذموم خبرهما، أو يجعلهما خبرين والاسم الذي بعدهما مبتدأ، وكأنه قال: الممدوحُ زيدٌ والمذموم عمرٌو، ومن يجعلهما فعلين فإنه يجعل اسم الممدوح أو المذموم إذا تقدم مبتدأ، و «نِعمَ» و «بئسَ» جُملتان في موضع الخبر.

فإن قيل: فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست المبتدأ في المعنى؟ فالجواب: إنَّ للنحويين في ذلك مذهبين:

كأنّه قال: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ، وعمرٌو هو بئسَ الرجلُ، وهو مذهب ابن السيد، وهو فاسد لأنَّ الجملة من «نِعمَ»، و «بئس» إذ ذاك تكون في موضع خبر ذلك المضمر، فيحتاج فيها إلى رابط آخر.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير، ألا ترى أنّه يراد به الجنس. ولقائلٍ أن يقول: وما الدليلُ على ذلك؟ أعني على أنّه يراد به الجنس فالجواب: إنَّ الذي يدل على ذلك شيئان:

أحدهما التزامهم في الفاعل الألف واللام أو الإضافة إلى ما فيه الألف واللام، أو أن يكون مضمراً يفسره اسم الجنس، فلولا أنّه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ما هو بمنزلتهما.

والآخر: إنّه يجوز في فصيح كلام العرب: «نِعمَ المرأةُ»، و «نِعمَت المرأةُ»، بإلحاق العلامة وحذفها، ولا يجوز: قام المرأة، إلاّ شذوذاً نحو ما حكي من كلامهم: «قال فلانةُ»، فلولا أنّه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك. فيكون إذ ذاك بمنزلة: «قال النساءُ»، و «قالت النساءُ»، في أنّه حمل تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة، وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة، فلا وجه لقول من قال: إنَّ الذي سوّغ ذلك في «نِعمَ» و «بئس» كونهما لا يتصرفان لأنَّ «ليس» لا يتصرّف ولا يجوز: «ليس المرأةُ»، فإن قيل: فكيف أسند فعل المدح والذم وهما «نِعْمَ» و «بئس» إلى الجنس وإنّما الممدوح بعضه وهو الاسم الذي تأتي به تبييناً لفاعلهما؟

فالجواب: إنَّ الذي يتصوَّر في ذلك وجهان: أحدهما أن تريد الجنس حقيقة، وكأنّك

قلت: زيدٌ نِعمَ جنسُهُ الذي هو الرجالُ، فإذا أثنيت على جنسه انجرَّ له الثناء معهم، والاخر: أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كلّه مبالغة، فإذا قلت: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، فكأنّك قلت: زيدٌ نِعمَ زيدٌ الذي هو من جنس الرجال. والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغة في المدح، من كلامهم: «أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ» فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاء مبالغة، ومنه قولهم: «كلُّ الصَيدِ في جَوفِ الفَرا»[1] فجعل «الفَرا» الذي هو حمار الوحش لجلالته بمنزلة جنس للصيد. وقد صرَّح المتنبي بهذا المعنى فقال [من السريع]:

٤٣٠ ـ وليـــــسَ للّـــــهِ بمُستَنكـــــرِ أَنْ يَجمَـــعَ العـــالَـمَ فـــي واحـــدِ

وكذلك يفعل في اللام، وعلى هذا الوجه ينبغي أن تُحمل التثنية وجمعه في قولهم: «الزيدانِ نعمَ الرجلانِ»، و «الزيدون نعمَ الرجالُ»، والجنس لا يُثنّى ولا يُجمع، وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه، لأنّك تجعل كلَّ واحدٍ من التثنية أَو من الجمع كأنّه جميع الجنس مجازاً، فتسوغ التثنية والجمع.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الأمثال النبوية ٢/٤٨؛ وتمثال الأمثال ٢/٥١٨؛ وجمهرة الأمثال ١/١٦٥، ٢/١٦٢؛ والحيوان ١/٣٣٥، ٢/٢٥٦؛ وفصل المقال ص ١٠؛ وكتاب الأمثال ص ٣٥؛ ولسان العرب ١/١٢١ (قرأ)، ١٢/١٠٤ (جلهم)، ١٣/٤٨٥ (جله)؛ والمستقصى ٢/٢٢٤؛ ومجمع الأمثال ٢/١٣٦.

يضرب في الواحد الذي يقوم مقام الكثير لعظمه.

٤٣٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في ديوانه ١/٣٤٩.

المعنى: ليس باستطاعة أحد أن ينكر على الله قدرته على جعل جميع الصفات الحسنة في رجل واحد.

الإعراب: **ليس**: فعل ماضٍ ناقص. **لله**: اللام: حرف جرّ. **الله**: اسم الجلالة مجرور بالكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلّقان بـ «مستنكر». **بمستنكر**: الباء: حرف جرّ زائد، «مستنكر»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». **أن**: حرف نصب. **يجمع**: فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». والمصدر المؤوّل من «أن يجمع» في محل رفع اسم «ليس». **العالم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **في**: حرف جرّ. **واحد**: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «يجمع».

وجملة «**ليس على الله بمستنكر...**» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والتمثيل به في تأكيد فكرة جعل المفرد بمنزلة الجنس كلّه مبالغة في المدح.

فإن قلت: ألم تزعم أنَّ سيبويه رحمه الله لا يُجيز: «زيدٌ قامَ أبو عمرو»، إذا كان «أبو عمرو» كنية لِـ «زيد»، لأنّه ليس في الجملة ضمير للأول ولا تكرار بلفظه، وأنتم قد فعلتم ذلك في «زيدٌ نعمَ الرجلُ»؟

فالجواب: إنَّ الذي لأجله منع سيبويه، رحمه الله «زيدٌ قام أبو عمرو» هو أنَّ «أبا عمرو» لا يُفهم منه أنَّ المراد به «زيد»، ولولا ذلك لجازت المسألة. وأما «زيدٌ نعمَ الرجلُ»، فليس ثَمَّ ما يلتبس به «زيد» لأنّه للجنس كله، والجنس لا ثاني له فيلتبس به. ولما خفي وجهُ التثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن ملكون اعتقد أنّه لا يراد بفاعلها إلا الاسم الممدوح خاصة. وأجاز خلوَّ الجملة من رابط على مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته: «زيدٌ قامَ أبو عمرو»، و «أبو عمرو» كنية لِـ زيد»، وقد تقدم الدليل على أنَّ المراد بفاعلهما الجنس.

وقد تقدم الدليل على أنَّ المراد بفاعلهما الجنس.

فإذا تأخرَّ اسم الممدوح أو المذموم بعد «نعمَ» و «بئس» كان فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون خبر ابتداء مضمر، والآخر: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وكأنّه في الوجهين لما قال: «نعمَ أو بئس الرجلُ» قيلَ له: فمَنْ هذا الممدوح أو المذموم، فقال: «زيدٌ»، على تقدير: هو زيدٌ، أو على تقدير: زيدٌ الممدوح وزيدٌ المذموم.

والثالث: أن يكون مبتدأ «ونعمَ الرجلُ» جملة في موضع الخبر، وقد تقدَّم على المبتدأ، فيكون أمره كأمر: «زيدٌ نعمَ الرجلُ»، وخبر المبتدأ قد يتقدَّم عليه وإن كان جملة، كقول الشاعر [من الطويل]:

إلى مَلِكٍ ما أُمّهُ مِنْ مُحارِبٍ   أبوهُ ولا كانت كليبٌ تُصاهرُهْ[1]

* * *

(١) تقدم بالرقم ٢٣٤.

[٦ ـ فاعلهما المضمر]:

وإن كان فاعلهما مضمراً، لم يبرز في حال التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه عنه في قولك: «نعْمَ رجلين الزيدانِ»، و «نعمَ رجالاً الزيدونَ».

هذا هو كلام العرب، وحكى أبو الحسن الأخفش أَنَّ من العرب من يبرز الضمير فيقول: «نِعْما»، و «نعْموا»، وحكى ذلك في كتابه عن أَبي محمد وأَبي صالح السليل، ثم قال بعد ذلك: إنّي لا آمَنُ أَن يكونا قد فُهّما التلقين.

ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييز والفاعل ظاهرٌ، فأما قوله [من الوافر]:

٤٣١ ـ تَـزوَّدْ مثـلَ زادِ أَبيـكَ فينـا ... فنِعْـمَ الـزادُ زادُ أَبيـكَ زادا

فـ «زاداً» منصوب بـ «تزوّد»، و «مثْل» منصوب على الحال، وكأنه في الأصل صفة لِـ «مثل»[1] فقُدِّم فانتصب على الحال لأنَّ النكرة إذا تقدَّمت نصبت على الحال، تقديره: تزوَّد زاداً مثلَ زاد أَبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أَبيكَ.

---

٤٣١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ٩/٣٩٤، ٣٩٩؛ والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦؛ والدرر ٥/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧؛ وشرح المفصل ٧/١٣٢؛ ولسان العرب ٣/١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ ومغني اللبيب ص ٤٦٢؛ والمقتضب ٢/ ١٥٠.

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما.

الإعراب: «تزوّد»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «مثل»: حال منصوبة، وهو مضاف. «زاد»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «أبيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فينا»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تزوّد». «فنعم»: الفاء استئنافية، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «الزاد»: فاعل مرفوع. «زاد»: مبتدأ مؤخّر، وهو مضاف. «أبيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «زادا»: مفعول به لـ «تزود»، منصوب.

وجملة: «تزوّد» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «نعم الزاد...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر للمبتدأ «زاد»، وتكون بذلك جملة: «زاد أبيك نعم» استئنافية.

الشاهد فيه قوله: «فنعم الزاد زاداً» حيث لا يجوز الجمع بين فاعل «نعم» والتمييز إذا كان الفاعل ظاهراً.

(١) الصواب لِـ «زاد».

ولا يجوز إدخال «منْ» على تمييزها، فأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

٤٣٢ ـ تَخَيَّرَهُ فلم يَعْدِلْ سواهُ فنعمَ المرءُ منْ رَجلٍ تهامِ

فمن القلة بحيث لا يقاس عليه.

ولا يقع تمييزاً في هذا الباب ولا في غيره من الأسماء المتوغلة في الإبهام شيء إلاّ أن يُخصص بالوصف.

* * *

[٧ ـ إلحاق علامة التأنيث بفاعلهما]:

وفاعلهما إذا كان اسماً مذكراً لم تلحقه علامة التأنيث وإن كان مؤنثاً جاز إلحاق علامة التأنيث على معنى جماعة وحذفها على معنى جمع كما تقدم، إلا أن يكون مذكراً كُنِّي به عن مؤنَّث، أو مؤنثاً كنّي به عن مذكَّر، فإنّك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ما كنّيتَ به عنه،

---

٤٣٢ ـ التخريج: البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب اللّيثي في الدرر ٥/ ٢١١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٩، ٢/ ٩٦؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٥؛ والمقرب ١/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٦.

شرح المفردات: تخيّره: اصطفاه. يعدل: يساوي. تهام: منسوب إلى تهامة، وهي بلاد شمال الحجاز.

المعنى: يقول راثياً هشام بن المغيرة: إنّ الموت قد اصطفاه ولم يساوِ بينه وبين غيره من الناس، ولنعم هذا التهاميّ من رجل كامل الصفات.

الإعراب: «**تخيّره**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو»، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**فلم**»: الفاء: حرف عطف، «**لم**»: حرف جزم. «**يعدل**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**سواه**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فنعم**»: الفاء حرف استئناف، «**نعم**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «**المرء**»: فاعل مرفوع. «**من**»: حرف جرّ زائد. «**رجلٍ**»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه تمييز. «**تهام**»: نعت «رجل» مجرور.

وجملة: «تخيّره...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لم يعدل...» معطوفة على الجملة السابقة. وجملة: «نعم المرء...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «من رجل» حيث جرّ بـ«من» ما كان حقّه أن يُنصب على أنّه تمييز.

فتقول: «هذه الدارُ نِعمَت البلدُ»، فتُلحِق العلامة وإن كان البلد مذكّراً، لأنّك أَردتَ به الدار، وتقول: «هذا البلدُ نِعمَ الدارُ»، فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة، لأنّك عنيت بها البلد وهو مذكر. ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٤٣٣ ـ أَو حُـــرَّةٌ عَيْطَـــلٌ ثَبْجــاءُ مُجْفَــرَة دَعــائِــمَ الــزَّوْرِ نِعْمَــتْ زَوْرَقُ البَلَــدِ

فألحق العلامة وإن كان «الزورق» مذكّراً لأنّه كناية عن «الناقة».

* * *

[٨ ـ بناء الفعل الثلاثي على «فَعُل»]:

وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أَن يبني على وزن «فَعُلَ» يراد به معنى المدح أَو الذم ويكون حكمه إذ ذاك كحكم «نِعمَ» و «بئس» في الفاعل، وفي التمييز، وفي ذكر اسم الممدوح.

وزعم المبرد أَنه يكون فاعله كل اسم بخلاف «نِعمَ»، فأجاز: «حُبَّ زيدٌ». وذلك باطل، بل العرب إذا صيَّرت الفعل على وزن «فَعُلَ»، وأَرادت به معنى المدح أَو الذم، فمنهم من يدخله مع ذلك معنى التعجب، ومنهم من لا يدخله ذلك. فمن أَدخله معنى التعجب جاز أَن يكون فاعله كل اسم، ومن لا يدخله معنى التعجب كان حكمه كحكمها في

---

٤٣٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٠، ٤٢٢؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٦؛ ولسان العرب ١٠/ ١٤٠ (زرق)، ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٦٨.

اللغة: الحرة: الناقة الكريمة. العيطل: طويلة العنق. ثبجاء: ضخمة الثبج أي الصدر. مجفرة: عظيمة الجنب. الدعائم: القوائم. الزور: أعلى الصدر؛ وكلها صفات للناقة.

المعنى: يصف الشاعر ناقته بأنها كريمة، طويلة العنق، ضخمة قوائمها قوية ومتينة، ولهذه الصفات يشبِّهها بالزورق، لأنها تحمل الحمل الثقيل.

الإعراب: **أو**: حرف عطف. **حرة**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. **عيطل**: صفة مرفوعة بالضمة لحرة. **ثبجاء**: صفة ثانية مرفوعة مثلها. **مجفرة**: صفة ثالثة لحرة مرفوعة مثلها. **دعائم**: مفعول به منصوب. **الزور**: مضاف إليه مجرور. **نعمت**: فعل ماضٍ لإنشاء المدح مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **زورق**: فاعل مرفوع بالضمة. **البلد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هي حرة...»: معطوفة على كلام سابق. وجملة «نعمت زورق»: في محلّ رفع صفة رابعة.

والشاهد فيه قوله: «نعمت زورق البلد»: حيث ألحق تاء التأنيث وإن كان المخصوص بالمدح «زورق» مذكراً، لأنه كناية عن الناقة.

جميع ما ذُكر، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عند اللَّهِ أن تقولوا ما لا تفعلون﴾[١]، وكذلك: ﴿كَبُرَتْ كلِمةً تخرُجُ من أفواههم﴾[٢]. وكذلك: ﴿ساءَ مثلاً القومُ﴾[٣]. وأشباه ذلك كثير.

والدليلَ على أنّه يراد به معنى التعجب قوله [من المديد]:

حُبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى مِنه إلاّ صَفحةٌ أو لِمامْ[٤]

فزاد الباء في فاعل «حُبَّ» لما دخل الكلام معنى «أَحبِبْ بالزَّوْرِ»، الذي يُراد به معنى التعجب مراعاةً للمعنى، فافهمْ.

(١) الصف: ٣.
(٢) الكهف: ٥.
(٣) الأعراف: ١٧٧.
(٤) تقدم بالرقم ٤١٨.

باب «حبَّذا»

[١ ـ اختلاف النحاة فيها]:

اعلم أنَّ «حبّذا» مركَّبة من «حَبَّ» و «ذا»، إلا أَنَّ النحويين اختلفوا فيها فمنهم من ذهب إلى أَنَّ «حبَّ» مع «ذا» لم يُجعلا كشيءٍ واحد، بل «ذا» عندهم فاعل «حَبَّ» والاسم الواقع بعد اسم الإشارة يجوز فيه على مذهب هؤلاء من الإعراب ما يجوز في اسم الممدوح أَو المذموم في باب «نعم» و «بئس»، فيكون خبر ابتداء مضمر، وكأَنّه قال: «هو زيدٌ»، أَي: المحبوبُ زيدٌ، أَو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: زيدٌ المحبوبُ، فحذف الخبر، أَو يكون مبتدأ و «حبّذا» في موضع خبره، واستغنى باسم الإشارة عن الضمير، كما كان ذلك في قوله تبارك وتعالى: ﴿ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ﴾[١]. في قراءة من رفع «لباس التقوى»، أَي: هو خيرٌ.

والذاهبون إلى أنَّ «حبّذا» ليست بمنزلة كلمةٍ واحدة منهم من زعم أَنَّ إفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها لم تتغيّر بالنظر إلى التثنية والجمع شذوذ. فلذلك لم يقل: «حبّذانِ» ولا «حبَّ أُولاءِ» بل جرى مجرى المثل، فكما لا يتغيّر المثل بل يبقى على صورة واحدة، فكذلك هو، أَلا ترى أَنّك تقول: «الصيفَ ضيّعتِ اللبَنَ»[٢] للمفرد، والمثنى،

(١) الأعراف: ٢٦.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥١؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٣٢٤، ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١١١؛ والفاخر ص ١١١؛ وفصل المقال ص ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩؛ وكتاب الأمثال ص ٢٤٧؛ ولسان العرب ٨/ ٢٣١ (ضيع)، ٩/ ٢٠٣ (صيف)، ١١/ ٣١٤ (زول)، ١٤/ ١١ (أبي)؛ والمستقصى ١/ ٣٢٩؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٦٨.
يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه.

والمجموع، والمؤنث، والمذكر بلفظ واحد. وهذا فاسد لأنّه إذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشذوذ كان أَولى.

ومنهم من زعم أَنَّ «ذا» إنّما كان مفرداً مذكراً على كل حال لأنّه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في «حبّذا زيدٌ»: حبذا حسنُ زيدٍ، وكذلك «حبّذا الزيدانِ»: حبّذا حسنُ الزيدَينِ، وكذلك حبّذا الزيدونَ، أي: حبّذا حسنُ الزيدينَ، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهو مذهب ابن كيسان، وهو فاسد لأنَّ العرب إذا حذفت المضاف وأَقامت المضاف إليه مقامه، فإنّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف، فتقول: «اجتمعت اليَمامَةُ»، ولا تقول: «اجتمعَ اليَمامةُ»، وإن كان الأصل قبل الحذف: اجتمعَ أَهلُ اليَمامَةِ.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ «حبَّ» مع «ذا» بمنزلة كلمة واحدة، واستدلّوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرَّف بحسب المشار إليه، ولو كان باقياً على بابه لتصرَّف كتصرفه في غير هذا الموضع، وبكون العرب لا تفصل بين «حبَّ» و «ذا» بشيء فلا تقول: حبَّ في دارِ ذا زيدٍ، تريد: «حبّذا في دارِ زيدٍ»، وهو أَولى من حمل «ذا» على الشذوذ.

والذاهبون إلى أَنّهما بمنزلة شيء واحد منهم من ذهب إلى أَنَّ «حبّذا» كلّه فعل، ومنهم من ذهب إلى أَنّه اسم كلُّه.

والذاهب إلى أَنّه فعل استدلَّ على صحة مذهبه بأَنَّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً، فينبغي أن يُغلّب على الاسم.

والذاهبون إلى أَنّه اسم استدلّوا على ذلك بأَنَّ تغليب الاسم على الفعل أَولى من تغليب الفعل على الاسم، لأنَّ الأسماء أَصل الأفعال، والأصول أبداً تُغَلّب على الفروع إذا اجتمعت. وأَيضاً فإنّه قد وجد من الأسماء ما هو مركّب، نحو: «بَعلبَكّ»، و «رام هُرْمُز»، و «خمسَ عَشَرةَ»، وأَمثال ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركّب. وأيضاً فإنَّ العرب قد تُدخل عليه حرف النداء كثيراً، ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٤٣٤ - يـا حَبَّـذا جَبَـلُ الـرَّيّـانِ مِـنْ جَبَـلٍ ... وحَبّـذا سـاكِـنُ الـرَيـانِ مَـنْ كـانـا

---

٤٣٤ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٥؛ والدرر ٥/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣؛ ولسان العرب ١/ ٢٩١ (حبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٩٠، ٨٦٧؛ والمقرب ١/ ٧٠؛ وشرح =

والنداءُ من خواصّ الأسماء.

فإن قيل: فلعلَّ ذلك على حذف المنادى، تقديره: يا قومُ حبّذا، أَو تكون «يا» تنبيهاً لا حرف نداء، فالجواب: إنَّ كثرة ذلك في «حبّذا»، وقلّته مع غيرها من الأفعال دليل على أنّها اسم، وهذا هو أَصحّ هذه المذاهب في «حبّذا».

فَمَن جَعَلَ «حبّذا» كلّه فعلاً جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به، ومن جعل «حبّذا» كلّه اسماً واحداً كان حبّذا عنده من باب المبتدأ والخبر، فيجوز عنده أَن يكون «حبّذا» مبتدأ وزيد خبره أَو عكسه، وكأنّه قال: الممدوحُ زيدٌ. فمن جعله على ما تقدَّم من كون «حبّ» ليست مع «ذا» كشيءٍ واحد، ألحقه بـ «نِعْم» و «بئس» لشبهه بنعم في أنّه فعل مدح كما أنَّ نعم كذلك، وفي أنَّ فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لا يكون فاعله إلاّ «ذا» وفي أنّه لا بدَّ من ذكر اسم الممدوح. ويخالف «نِعْم» في أنَّ فاعله لا يكون بالألف واللام، ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، ولا مضمراً على شريطة التفسير، وفي أنّه يجوز الجمع بين فاعل «حبّذا» وإن كان اسماً ظاهراً وبين التميز، وفي أنّه يجوز دخول «مِنْ» على تمييزها في مثل قول الشاعر:

يـا حبّـذا جبـلُ الـريّـانِ مِـنْ جبـلٍ   وحبّـذا سـاكـنُ الـريـانِ مَـنْ كـانـا

ومن جعل «حبّذا» كلمة واحدة فلا تشبه «نِعمَ» عنده إلاّ في مجرد المدح.

* * *

= شواهد المغني ص ٨٩٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٨/٢؛ وأسرار العربية ص ١١١؛ والجنى الداني ص ٣٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧، ١٩٩؛ وشرح المفصل ٧/ ١٤٠؛ والدرر ٥/ ٢٢٢.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. **حبّذا**: «حبَّ»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، مبني على الفتح، «ذا»: اسم إشارة مبني، في محل رفع فاعل. **جبل**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **الريّان**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. من: حرف جر زائد. **جبل**: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز. **وحبذا**: «الواو»: حرف عطف، «حبّذا»: «حب»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، مبني على الفتح، «ذا» اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل. **ساكن**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **من**: اسم موصول مبني، في محل نصب خبر «كائناً» المحذوف، والتقدير: **كائناً من كان**. **كان**: فعل ماض ناقص، و «اسمها» ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود إلى «من»، و «خبرها» محذوف.

وجملة «حبّذا»: في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ «جبل الريان». وجملة «حبذا» الثانية: في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ «ساكن الريان». وجملة «يا حبذا جبل الريان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «حبذا ساكن الريان»: معطوفة على السابقة لا محل لها. =

[٢ ـ الاسم المنصوب بعدها]:

والاسم المنصوب بعد «حبّذا» لا يخلو من أن يكون مشتقاً أو غير مشتق. فإن كان غير مشتق كان تمييزاً، نحو قولك: «حبّذا رجلاً»، فإن كان مشتقاً ففيه خلاف بين النحويين.

منهم من زعم أنّه حال، ومنهم من زعم أنّه تمييز، وهو مذهب أَبي عمرو، واستدلّ على ذلك بجواز دخول «مِنْ» عليه، فتقول في «حَبّذا زيدٌ راكباً»: «حبّذا من راكبٍ زيدٌ».

ونقيض «حبّذا»: «لا حبّذا»، كما أنّ نقيض «نِعْم»: «بئس»، وعليه قوله [من البسيط]:

٤٣٥ ـ لا حَبَّذا أَنْتِ يا صَنْعاءُ مِن بَلَدٍ [وَلا شَعوبُ هَوى منِّي وَلا نُقُمُ]

= والشاهد فيه قوله: «يا حبذا» حيث يرى ابن عصفور، في دخول «يا» على «حبذا»، دليلاً على اسمية «حبذا». وعليه يكون الإعراب كالتالي: «يا»: حرف نداء. «حبذا» منادى مبني، في محل نصب. «جبل»: مبتدأ مؤخر مرفوع، خبره «حبذا»، أو هو الخبر و «حبذا» المبتدأ.

٤٣٥ ـ **التخريج**: البيت للمرار العدويّ، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، ويقال: المرار بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠؛ والدرر ٥/ ٢٢٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٧؛ وله أو لبدر أخي المرار بن سعيد في شرح شواهد المغني ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/ ١٣٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

اللغة: صنعاء: اسم لمدينة في اليمن، ولقرية في غوطة دمشق قديماً. شعوب: الموت، واسم قبيلة. نقم: جبل مطلّ على صنعاء اليمن قرب غمدان.

المعنى: لم أحبّك يا صنعاء، ولست موضعاً أرتاح إليه وفيه، وحتى جبل (نقم) وقبيلة (شعوب) لا أحبّهما ولا أهواهما.

الإعراب: **لا حبذا**: «لا»: حرف نفي، «حب»: فعل ماضٍ جامد، «ذا»: اسم إشارة في محل رفع فاعل. **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر. **يا صنعاء**: «يا»: حرف نداء، «صنعاء»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **من بلد**: «من»: حرف جر زائد، «بلد»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز. **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي. **شعوب**: اسم معطوف على (أنتِ) مرفوع بالضمّة. **هوى**: تمييز منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **مني**: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لِـ (هوى). **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي. **نقم**: اسم معطوف على (شعوب) مرفوع بالضمّة.

وجملة «لا حبذا»: في محلّ رفع خبر مقدّم لـ (أنت). وجملة النداء: اعتراضية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لا حبذا أنت» حيث جاء بـ (لا حبذا) التي للذم وهي نقيض (حبذا).

باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

[١ ـ التعريف بهذا الباب ومذاهب النحاة فيه]:

وهذا الباب يسمّيه النحويون باب الإعمال، وهو أن يتقدَّم عاملان فصاعداً، ويتأخَّر عنهما معمول فصاعداً كلّ واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى، نحو قولك: «ضربَني وضربتُ زيداً»، فـ «زيد» معمول وقد تقدَّم عاملان، وهما «ضربتُ» و «ضَربني»، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه، فـ «ضربني» يطلبه على أنّه فاعل، و «ضربت» يطلبه على أنّه مفعول. وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين، وعليه قول الشاعر [من الطويل]:

٤٣٦ ـ سُئلْتَ فَلَم تَبْخَلْ وَلَم تُعْطِ طائلاً فَسيّانَ لا حَمْدٌ لديكَ ولا ذَمُّ

---

٤٣٦ ـ التخريج: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٩٤ ورواية العجز فيه:

* فسيّان لا ذَمٌّ عليك ولا حَمْدُ *

والأغاني ٢/ ١٦٠.

اللغة: الطائل: الفضل والغنى. سيان: مثلان.

المعنى: لجأ إليك الفقراء فلم تبخل عليهم، ولكنك لم تعطهم ما يغني، فصار المدح والذمّ متماثلين فيما أعطيت.

الإعراب: سئلت: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. فلم: «الفاء»: للعطف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. تبخل: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). ولم: «الواو»: للعطف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. تعط: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). =

فقد تقدَّم في هذا الباب على «الطائل» ثلاثة عوامل وهي: «سُئِلتَ»، و «تَبخَلْ»، و «تعطي»، وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ويُمكن إعماله فيه.

وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة. واختلف في أَيّهما أَولى بالإعمال، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني، والاختيار عند أهل الكوفة إعمال الأول[1].

واحتجَّ أهل الكوفة على صحّة مذهبهم بأنَّ المتقدّم أولى بالإعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام. ومما يقوّي مذهبهم أَن يقولوا: قد وجدنا من كلام العرب أَنّه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى، فإنَّ التأثير للمتقدّم منهما.

دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا، فإنَّ العرب تبني الجواب على الأول منهما، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه، تقول: «إن قامَ زيدٌ واللَّهِ يقُمْ عمرو»، و «والله إن قام زيدٌ لَيقومَنَّ عمرو»، فكذلك ينبغي أَن يكونَ الاختيار إعمال الأول.

واحتجّوا بأَنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، على مايُبيّن بعد إن شاءَ اللَّهُ تعالى، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك، فلذلك كان إعمال الأول أولى.

وهذا كله لا حجة فيه. أما قولهم: إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب، فإنَّ

= **طائلاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فسيان**: «الفاء»: للاستئناف، «سيان»: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: فالأمر سيانِ، مرفوع بالألف والنون لأنه مثنى (سيّ) بمعنى مثل. **لا حمد**: «لا»: نافية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، ومهملة عند التميميين، «حمد»: مبتدأ مرفوع بالضمة، أو اسم (لا) مرفوع بالضمّة. **لديك**: ظرف مكان في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالخبر، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، وخبر (لا) [أو خبر المبتدأ] محذوف تقديره (موجوداً) [أو موجود]. **ولا ذمّ**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي، «ذمّ»: معطوف على «حمد» مرفوع. إعراب (لا حمد) نفسه.

وجملة «سئلت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فلم تبخل»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «ولم تعط»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «الأمر فسيّان...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لا حمد لديك»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً» حيث تأخر المعمول (طائلاً) عن ثلاثة عوامل هي الأفعال قبله.

(١) انظر المسألة الثالثة عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٨٣ ـ ٩٦.

العرب تجعل المطلوب للمتقدّم منهما، فغير مسلّم على الإطلاق بل لا يخلو أن يكونا عاملين، أو غير عاملين، أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك، فربما يكون الأمر على ما ذكروا. وأما إذا اجتمع طالبان عاملان فإنَّ المعمول للمتأخر منهما، نحو: «إن لم يَقُمْ زيدٌ قامَ عمرٌو»، فـ «يقمْ» تقدَّمه عاملان: «إن» و «لم»، والذي يعمل فيه إنّما هو المتأخر، وهو «لم» بدليل أنَّ أداة الشرطِ إذا جزمت فعل الشرط فإنّه يقبح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلاّ في ضرورة شعر، وذلك نحو قوله [من الخفيف]:

٤٣٧ ـ مَـنْ يَكُـدنـي بِسَيِّيء كنـتُ منـه   كـالشَّجـا بيـنَ حلقِـهِ والـوَريـدِ

فلو كان «يقوم» مِن: «إنْ لم يقُمْ زيدٌ قامَ عمرٌو»، مجزوماً بـ «أنْ» لوجبَ أن لا يجوز في الجواب فعل ماضٍ إلاّ في الشعر أو في نادر الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم لم دون «إنْ» لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم: «هذا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ»، فجرّوا «خرباً» على أنّه صفة لِـ «ضبّ» مع أنَّ «الخَرِب» في الحقيقة إنّما هو «الجُحْرُ»، فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

---

٤٣٧ ـ التخريج: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥؛ والمقتضب ٢/ ٥٩؛ والمقرب ١/ ٢٧٥؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٨.

اللغة: الشجا: ما اعترض في حلق الإنسان من عظم ونحوه.

الإعراب: **«من»**: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«يكدني»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«بسيّء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يكد». **«كنت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان»، وهو جواب الشرط. **«منه»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «كان» المحذوف. **«كالشجا»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «كان» المحذوف. **«بين»**: ظرف مكان متعلّق بخبر «كان» المحذوف، وهو مضاف. **«حلقه»**: مضاف إليه، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«والوريد»**: الواو حرف عطف، **«الوريد»**: معطوف على «حلقه» مجرور بالكسرة.

وجملة: «من يكدني...» الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت...» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء. وجملتا فعل الشرط وجوابه: في محل رفع خبر «من».

الشاهد فيه قوله: «من يكدني كنت...» حيث جزم بـ «من» فعلاً مضارعاً «يكد» وهو فعل الشرط، وجاء جوابه غير مجزوم في اللفظ لأنه فعل ماض «كنت».

وأما ما يؤدِّي إليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الإضمار قبل الذكر على مذهبنا، وهو الصحيح على ما يُبين بعدُ إن شاءَ اللَّهُ تعالى، ففي مقابلته ما يؤدِّي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل، وذلك لا يجوز في باب من الأبوابِ إلاّ في هذا الباب لتداخل الجملتين، واشتراكهما في المعمول.

فما يؤدي في بعض المسائل إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب خاصة. وأيضاً فإنَّ أكثر السماع إنّما ورد بإعمال الثاني، وعليه نزل القرآن. قال الله تعالى: ﴿آتوني أُفرِغْ عليه قِطْراً﴾(١). فـ «قطراً» منصوب بـ «أفرغ»، فلو كان منصوباً بـ «آتوني» لكان: أُفرِغْهُ عليه، وقال الله تعالى: ﴿هاؤم اقرأوا كتابِيَه﴾(٢). فـ «كتابيه» منصوب بـ «اقرأوا» ولو كان منصوباً بـ «هاؤم» لكان: اقرأوه كتابيه.

فثبت بما ذكرنا أنَّ الاختيار إعمال الثاني وأنَّ إعمال الأول جائز، ومنه قول الشاعر [من الوافر]:

٤٣٨ ـ وَلَـــمْ أَمْـــدَحْ لأُرْضِيَـــهُ بِشِعْـــرِي   لَئيمـــاً أَنْ يَكُـــونَ أَفـــادَ مَـــالا

---

(١) الكهف: ٩٦.   (٢) الحاقة: ١٩.

٤٣٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٤.

المعنى: لم أمدح لئيماً لأجعله يرضى عنّي، ويقدّم لي أمواله.

الإعراب: ولم: «الواو»: حسب ما قبلها، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. **أمدح**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **لأرضيه**: «اللام»: حرف تعليل وجرّ، «أرضي»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (اللام)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أرضي) مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أمدح)، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **بشعري**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلّقان بـ (أرضيه)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **لئيماً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أن**: حرف مصدرية ونصب. **يكون**: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). **أفاد**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **مالا**: مفعول به منصوب بالفتحة، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يكون) مجرور بجار مقدر والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أرضي).

وجملة «ولم أمدح لئيماً»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أرضيه»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «يكونَ أفاد مالاً»: صلة الموصول الحرفي أيضاً. وجملة «أفاد»: في محلّ نصب خبر (يكون).

=

فـ «لئيماً» منصوب بـ «أمدح» بدليل الإضمار في قوله: «لأُرضِيهُ».

وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٤٣٩ ـ قَطـوبٌ فَمـا تَلْقـاهُ إلاّ كـأنَّمـا زَوَى وَجْهَـهُ أنْ لاكَـهُ فـوهُ حَنْظَـلُ

فأعمل في «حنظل» «زَوَى»، ولذلك رفعه وأضمر لِـ «لاكه» مفعوله.

فإذن ثبت أنّه يجوز إعمال الأول والثاني في هذا الباب، وإن كان الاختيار إعمال الثاني كما تقدَّم.

* * *

فينبغي أن يُبيّن كيفيَّة كلّ واحد منهما، فأقول واللَّهُ الموفّقُ للصوابِ بمَنّهِ: لا يخلو أن تُعمِلَ في هذا الباب الأول أو الثاني، فإن أعملتَ الأول أضمرتَ في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه

= والشاهد فيه قوله: «ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً» حيث تأخر المعمول (لئيماً) وتقدّم عاملان (الفعلان قبله)، فأعمل الأوّل.

٤٣٩ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: القطوب: مَن ضمّ ما بين عينيه غضباً، أو لشدّة تفكيره. زوى: جمع وقبض. لاكه: مضغه أو علكه. الحنظل: نبات مرّ الطعم.

المعنى: إنه عابس مهموم، كلّما نظرت إليه اعتقدت أنَّ الحنظل قد ضمّ وجمع له وجهه، بسبب مضغه لهذا الحنظل.

الإعراب: **قطوب**: خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع بالضمّة، بتقدير: (هو قطوب). **فما**: «الفاء»: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. **تلقاه**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **إلا**: حرف حصر. **كأنما**: كافّة ومكفوفة. **زوى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **وجهه**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أن**: حرف مصدري وناصب. **لاكه**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **فوه**: فاعل (لاك) مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **حنظل**: فاعل (زوى) مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (لاك) مجرور بجار مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (زوى).

وجملة «هو قطوب»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فما تلقاه»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «زوى حنظل وجهه»: في محلّ نصب حال. وجملة «لاكه»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «زوى وجهه أن لاكه فوه حنظل» حيث تأخّر المعمول (حنظل)، وتقدّمه معمولان (الفعلان قبله)، الأول يطلبه فاعلاً، والثاني يلطبه مفعولاً، فأعمل الأوّل.

من مرفوع أو منصوب أو مخفوض. هذا هو الاختيار عندنا.

وقد يجوّز لك أن تحذف معمول الثاني إذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر كقوله [من مجزوء الكامل]:

٤٤٠ ـ بعُكـــاظَ يُعْشـــي النّـــاظِـــريـ ـــنَ إذا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُعـــاعُـــهْ

فشعاعه فاعل بيُعشي، ومفعول لمحوا محذوف تقديره: إذا هم لمحوه.

وإن أعملت الثاني فلا يخلو الأول من أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب أو مخفوض فإن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو لا يكون. فإن كان مما يجوز حذفه حذفته وذلك نحو: ضربتُ وضربَني زيدٌ، ولا يجوز إضماره قبل الذكر فتقول:

---

٤٤٠ ـ **التخريج**: البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٥/٣١٥؛ وشرح التصريح ١/٣٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٤٣؛ والمقاصد النحوية ٣/١١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٢/١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/٢٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٨٠؛ ومغني اللبيب ٢/٦١١؛ والمقرب ١/٢٥١؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٩. وقبله قولها:

ســـائِـــلْ بنـــا فـــي قـــومِنـــا
وليكْـــفِ مـــنْ شَـــرٍّ سمـــاعُـــه
قَيْســـاً ومـــا جَمَعُـــوا لنـــا
فـــي مَجْمـــعٍ بـــاقٍ شنـــاعُـــه

اللغة والمعنى: عكاظ: سوق تجتمع فيه القبائل العربيّة فيتفاخرون ويتناشدون الشعر ويتبايعون، وهو بين الطائف ونخلة. يعشي: يضعف البصر. لمحوا: نظروا بسرعة. شعاعه: هنا لمعانه.

تقول: إذا نظر القوم إلى سلاح قومي بعكاظ لزاغ بصرهم من شدّة لمعانه.

الإعراب: **بعكاظ**: جار ومجرور متعلّقان بقولها «جمعوا» الذي في البيت الذي قبل بيت الشاهد. **يعشي**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. **الناظرين**: مفعول به منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. **إذا**: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **هم**: ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، أو توكيد للضمير المتّصل بالفعل المقدّر «لمحوا» الذي يفسّره ما بعده. **لمحوا**: فعل ماضٍ، **والواو**: فاعل. **شعاعه**: فاعل «يُعشي» مرفوع، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (يعشي الناظرين) الفعليّة في محل نصب حال من اسم الموصول «ما» في البيت السابق. وجملة (هم لمحوا) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (... لمحوا) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة.

والشاهد فيه قوله: «يعشي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعُه» حيث تنازع الفعلان «يعشي» و«لمحوا» معمولاً واحداً هو قوله: «شعاعه»، فأعمل الشاعر العاملَ الأوّل، فجعل «شعاعه» فاعلاً، وأعمل العامل الثاني في ضميره، ثمَّ حذف هذا الضمير ضرورةً، والتقدير: «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه»، وهذا التقدير شاذّ لأنّ فيه تهيئة العامل للعمل ثمّ حذفه بلا سبب.

ضربتُه وضرَبني زيدٌ إلاّ في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر [من مجزوء الرمل]:

٤٤١ ـ عَلَّمُـــــونـــــي كَيْـــــفَ أَبْكيـــــهِـــــمْ إذا خَـــــفَّ القَطيـــــنُ

فأعمل في «القطين» «خفّ» وأضمر لِـ «أبكي» مفعوله قبل الذكر من غير ضرورة دعت لذلك إذ قد يجوز له حذفه.

فإن كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلاً، وذلك كأحد مفعولي «ظننت» وبابه، ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب، منهم من قال: أُضمره قبل الذكر. ومنهم من قال: أُضمره وأؤخره وأفرّق بينه وبين الفاعل في ذلك، كأن الفاعل إذا أُضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك يُسكّن له آخر الفعل في نحو: «أكرمتُ» و «ضربتُ»، فلم يجز تأخّره لذلك لئلاّ يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني، وأما المفعول فجاز تأخيره لأنّه ليس مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك لم يسكّنوا له آخر الفعل.

ومنهم من ذهب إلى أنّه يحذف إذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار، لأنّه حذف لفهم المعنى، وحذف الاختصار في باب «ظننت» قد تقدم الدليل على أنّه يجوز.

وهو أصحّ المذاهب، إذ الإضمار قبل الذكر، والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ إليهما ضرورة، وذلك نحو: «ظَنني وظننتُ زيداً قائماً»، فعلى المذهب الأول تقول: «ظنّنيه وظننتُ زيداً قائماً»، وعلى الثاني: «ظنّني وظننتُه زيداً قائماً إيّاه»، وعلى المذهب الثالث:

---

٤٤١ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: خفّ القوم: ارتحلوا مسرعين. القطين: أهل الدار، للواحد والجمع.

المعنى: لقد علّموني كيف أبكي لفراقهم عند رحيلهم مسرعين.

الإعراب: **علموني**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **كيف**: اسم استفهام مبني على الفتح في محلّ نصب حال. **أبكيهم**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالفعل (أبكيهم). **خفّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **القطين**: فاعل (خفّ) مرفوع بالضمّة.

وجملة «علموني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أبكيهم»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ (علّم). وجملة «خفّ القطين»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «أبكيهم إذا خفّ القطين» حيث تأخر المعمول (القطين) وتقدّمه معمولان (أبكي) و (خفّ)، فأعمل الثاني الذي يطلبه فاعلاً، وأوجد مفعولاً به للأوّل (هم).

«ظنّني وظننتُ زيداً قائماً»، وهو الأولى لما تقدم، فإن احتاج الأول إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثة مذاهب.

مذهب سيبويه، رحمه الله، الإضمار قبل الذكر، ومذهب الكسائي حذفه فاعلاً كان أو مشبّهاً بالفاعل، ومذهب الفراء: أنَّ كل مسألة يؤدِّي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر على مذهبنا، أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، فإنها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب، فأما ما وجد من قولهم: «قامَ وقعَدَ زيدٌ»، فإنَّ «زيد» عنده مرتفع بالفعلين معاً، فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع إلاّ أن يتساوى العاملان في الرفع، فيكون الاسم مرفوعاً بهما.

وهذا فاسد لأنّه قد تقرر أن كلّ عامل يحدث إعراباً، وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان إلاّ إعراباً واحداً. وهذا الذي قاله كسر لما اطرد في كلام العرب من أنه لا بدَّ لكل عامل من إحداث إعراب، وأيضاً فالسماع يرد عليه، ألا ترى قوله [من الطويل]:

٤٤٢ ـ وكُمْتاً مُدمّاةً كأنّ متونها جَرَى فوقَها واستشعَرَتْ لونَ مذهبِ

---

٤٤٢ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٢٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٣؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٨٣؛ وشرح المفصل ١/٧٨؛ والكتاب ١/٧٧؛ ولسان العرب ٢/٨١ (كمت)، ٤/٤١٣ (شعر)، ١٤/٢٧٠ (دمي)؛ والمقاصد النحويّة ٣/٢٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤؛ وشرح الأشموني ١/٢٠٤؛ والمقتضب ٤/٧٥.

اللغة: كمتّا: جمع أكمت وكميت وهو الذي يخالط حمرته سواد. مدماة: شديدة الحمرة كأنها مغطاة بالدم. متونها: ظهورها. المذهب: المموّه بالذهب. استشعرت: لبسته شعاراً وهو ما يلي الجسد من الثياب.

المعنى: يصف خيلاً بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها.

الإعراب: «وكمتاً»: «الواو»: عاطفة، «كمتاً»: اسم معطوف على «الخيل» في بيت سابق نصّه:

جَلَبْنا مِنَ الأعرافِ أعرافِ غَمْرةٍ وأعرافِ لُبْنى الخيلَ يا بُعْدَ مَجْلَبِ

«**مدماةً**»: صفة لـ «كمتاً» منصوبة بالفتحة. «**كأنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**متونها**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، و «ها» ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**جرى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**فوقها**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**واستشعرت**»: «الواو»: حرف استئناف، «**استشعرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). «**لون**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**مذهب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

بنصب «لون»، فأعمل الثاني وهو «استشعرت» مع احتياج الأول وهو «جرى» إلى مرفوع، وليس العاملان متفقين في العمل، فيعملهما في «لون»، فلم يبقَ إلا مذهب سيبويه رحمه الله أو مذهب الكسائي.

أما مذهب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر [من الطويل]:

٤٤٣ ـ فإن كان لا يُرضِيك حتى تَردّني　　إلى قطرِي إلا إخالُك راضيا

ففاعل يرضي محذوف. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنّه قال: لا يرضيكَ مُرضٍ، ولأنّه قد غلم على مَنْ يعود كأنّه قال: لا يرضيكَ هو أي شيء.

وإنّما لم يجز حذف الفاعل لأنّه لا يخلو من أمرين: أحدهما أن يُحذَف حذف

= وجملة «كأن متونها...»: في محلّ نصب صفة لـ «كمتاً». وجملة «جرى»: في محل رفع خبر «كأنّ». وجملة «استشعرت»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «جرى واستشعرت لون»، حيث تقدّم عاملان «جرى» و «استشعرت»، وتأخر عنهما معمول واحد «لون»، الأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعمل الثاني.

٤٤٣ ـ **التخريج**: البيت لسوار بن المضرب في شرح التصريح ١/ ٢٧٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٩؛ والخصائص ٢/ ٤٣٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٩؛ وشرح المفصل ١/ ٨٠؛ والمحتسب ٢/ ١٩٢.

الإعراب: «فإن»: الفاء حرف استئناف، و «إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر. «لا»: حرف نفي. «يُرضيك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل. والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «حتى»: حرف جرّ. «تردّني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن تردّني» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «يرضيك». «إلى قطريّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تردني». «لا»: حرف نفي. «إخالك»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وكسرت همزته على غير القياس، وفاعلهُ ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أوّل. و «راضياً»: مفعول به ثانٍ منصوب.

وجملة «تردني» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يرضيك» في محل نصب خبر «كان»، وجملة «لا إخالك راضياً» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية. وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فإن كان لا يرضيك» حيث جاء عاملان كلٌّ منهما يطلب معمولاً مرفوعاً، فأضمر اسم «كان» وحذف فاعل «يرضيك» وهذا كما يرى الكسائي.

اقتصار، والآخر أن يُحذف حذف اختصار.

أما الاقتصار فلا يتصوّر لأنّك لو قلت: «قام»، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدّره، لكنت قد تكلمت بغير مفيد.

وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك: «أكرمتُ» و «ضربتُ».

فإن قيل: الدليل على صحة مذهب الكسائي قولُ الشاعر [من الكامل]:

٤٤٤ ـ لو كان حيّا قَبْلَهُنَّ ظعائناً حيّا الحطيمُ وُجُوهَهُنَّ وزَمزَمُ

فأعمل في الحطيم «حيّا» الثاني، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني كل ما يحتاج إليه باتفاق كما تقدَّم، فكان يقول: «حيّيا»، فلما أعمل الثاني قال: «حيّا»، وحذف الفاعلَ، وكذلك أيضاً قول النابغة [من الطويل]:

٤٤٥ ـ تَعفَّقَ بالأرْطى لها وأرادَها رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهم وكَليبُ

---

٤٤٤ ـ التخريج: البيت لابن أذينة في الأغاني ١/٢٧٣؛ وبلا نسبة في الأغاني ١/٢٦٩؛ والكامل ص ٣٨٦.

اللغة: الظعائن: جمع ظعينة وهي المرأة في هودجها. الحطيم: جدار الكعبة. زمزم: بئر بمكّة معروفة.

المعنى: لو كان قدّم تحيّاته لأحد قبلهنّ، لحيّا الحطيم وزمزم وجوه المسافرات الجميلات.

الإعراب: **لو**: حرف امتناع لامتناع حرف شرط غير جازم. **كان**: فعل ماضٍ ناقص، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). **حيّا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **قبلهن**: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل (حَيَّا)، و «هن»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **ظعائناً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **حيَّا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **الحطيم**: فاعل مرفوع بالضمّة. **وجوههن**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «هن»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **وزمزم**: «الواو»: حرف عطف، «زمزم»: اسم معطوف على (الحطيم) مرفوع بالضمة.

وجملة «كان...»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «حيّا ظعائناً قبلهنّ»: في محلّ نصب خبر (كان). وجملة «حيّا الحطيم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «لو كان حيا.. حيا»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «حيّا قبلهنّ ظعائناً حيّا الحطيم» حيث تأخر المعمول (الحطيم) وتقدّم عاملان (فعلا «حيّا» الأول والثاني)، فأعمل الثاني، وحذف ضمير الفاعل من الأول.

٤٤٥ ـ التخريج: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٣٨؛ والردّ على النحاة ص ٩٥؛ وشرح

ولو أضمر الفاعل لقال: تعفّقوا، على مذهب سيبويه رحمه الله من إعمال الثاني وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٤٤٦ ـ وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ثَـلاثُ الأثـافِـي والـرُّسـومُ البَـلاقِـعُ

= التصريح ١/ ٣٢١؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٥٤ (عفق)، ١٤/ ٣٥٣ (زبي)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٩٣٦؛ وشرح الأشموني ص ٢٠٤؛ والمقرب ١/ ٢٥١.

شرح المفردات: تعفّق: لجأ واستتر. الأرطى: نوع من الشجر. بذّت: فاقت وغلبت. النبل: السهام. الكليب: جماعة من الكلاب.

المعنى: يقول واصفاً البقرة الوحشية بقوله: إنّ الرجال والكلاب قد استتروا في شجر الأرطى لاصطياد البقرة الوحشيّة، فاستطاعت بفضل سرعتها وقوّتها أن تنجو منهم، فقد فاتت سهامهم وعجزت عن اللحاق بها كلابهم.

الإعراب: «تعفّق»: فعل ماضٍ. «بالأرطى»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعفق». «لها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعفّق». «وأرادها»: الواو حرف عطف، «أرادها»: فعل ماضٍ، و «ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. «رجال»: فاعل «أراد» مرفوع. «فبذّت»: الفاء حرف استئناف، «بذّت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «نبلهم»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وكليب»: الواو حرف عطف، «كليب»: معطوف على «رجال» مرفوع بالضمّة.

وجملة: «تعفّق» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أرادها» معطوفة على جملة «تعفّق». وجملة «بذت...» استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «تعفّق... وأرادها رجال» حيث أعمل عاملين هما: «تعفّق» و «أرادها» في معمول واحد «رجال»، فأعمل الثاني في المعمول، وحذف ضمير «الرجال» من «تعفّق»، ولو أظهره لقال: «تعفّقوا وأرادها رجال».

٤٤٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٤؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٢، ٢٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٢١٣؛ والدرر ٦/ ٢٠١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٨؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٢؛ ولسان العرب ٦/ ٦٧ (خمس)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٨؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤؛ والمقتضب ٢/ ١٧٦، ٤/ ١٤٤؛ والمنصف ١/ ٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٠.

اللغة: يرجع: يعيد. الأثافي: حجارة الموقد، وهي ثلاثة. البلاقع: ج البلقع، وهو المكان الخالي من الإنس.

المعنى: يتساءل الشاعر عمّا إذا كانت ثلاث الأثافي تردّ السلام، أو تكشف المشقّة والتعب.

الإعراب: **وهل**: «الواو»: بحسب ما قبلها، و «هل»: حرف استفهام. **يرجع**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **التسليم**: مفعول به. **أو**: حرف عطف. **يكشف**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **العمى**: مفعول به =

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال: أو يكشِفْنَ، إذ الفرقُ بين مذهب سيبويه رحمه الله ومذهب الكسائي إنّما يظهر بالتثنية والجمع، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله، وأما على مذهب الكسائي فالإفراد والتثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل.

فالجواب: إنَّ الذي يدلُّ على صحة مذهب سيبويه أنّه قد حُكي من كلام العرب: «ضربوني وضربتُ قومَكَ»، و «ضرباني وضربتُ الزيدينِ»، وهذا لا يُخَرَّج إلا على مذهب سيبويه رحمه الله.

وأما هذه الأبيات فقد تتخرَّج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد، فاستتر كما يستتر في حال الإفراد، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثنى والمجموع على حد عوده على المفرد ما حُكِيَ من كلام العرب: «هو أحسنُ الفِتيانِ وأجملهُ، وأحسنُ بني أبيه وأنبلهُ»، وقد كان ينبغي أن يقول: «وأجملُهُم»، و «أنبلُهُم»، فأجرى ذلك مجرى المفرد.

ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿وإنَّ لكم في الأنعام لَعبرةً نسقيكم مما في بُطونِهِ﴾[1] ولم يقل: في بطونها، وكذلك أنشدوا قول الشاعر [من الكامل]:

٤٤٧ ـ أَلْبانُ إبْلِ تَعِلَّةَ بْنِ مُسافِرٍ ... ما دامَ يَمْلكُها عليَّ حَرامُ

منصوب بالفتحة. ثلاث: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. الأثافي: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والرسوم: «الواو»: حرف عطف، «الرسوم»: معطوف على «ثلاث» مرفوع بالضمّة. البلاقع: نعت «الرسوم» مرفوع.

وجملة «هل يرجع...» بحسب ما قبلها. وجملة «يكشف»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «يُرجعُ... أو يكشفُ...» حيث أعمل عاملين هما «يُرجع» و «يكشف» في معمول واحد هو «ثلاثُ الأثافي» فأعمل الثاني في المعمول، وحذف الضمير من الأول، ولو أضمره لقال: «أو يكشفن».

(١) النحل: ٦٦.

٤٤٧ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٢ (علل)؛ وتاج العروس (أبل)، (علل).

الإعراب: ألبان: مبتدأ مرفوع بالضمّة وهو مضاف. إبل: مضاف إليه مجرور بالكسرة وهو مضاف. تعلة: مضاف إليه مجرور بالفتحة. ابن: نعت مجرور بالكسرة، وهو مضاف. مسافر: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ما: حرف مصدريّ. دام: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو). يملكها: فعل مضارعٌ مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو)، و «ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «ما دام يملكها» في محل =

وطعـامُ عِمـرانَ بـنِ أوفـى مِثلُـهُ ... مـا دام يُسلَـكُ فـي البطـونِ طعـامُ

فقال: «مثله»، ولم يقل مثلها. وكذلك قول الآخر [من الرجز]:

٤٤٨ ـ مِثـلُ القَطـا قـد نَقَـتْ حـواصِلُـهْ

ولم يقل: «حواصلها»، وكذلك أيضاً أنشدوا قوله [من الرجز]:

٤٤٩ ـ فيهـا خطـوطٌ مـن سـوادٍ وبَلَـقْ ... كـأنّـه فـي الجلـدِ تـوليـعُ الـوَهَـقْ

= نصب مفعول فيه. «علي»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «حرام». حرام: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. وطعام: «الواو»: حرف عطف، «طعام»: مبتدأ، وهو مضاف. «عمران»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. ابن: نعت مجرور بالكسرة، وهو مضاف. أوفى: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. مثله: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. ما: حرف مصدري. دام: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو). يسلك: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة. في البطون: جار ومجرور متعلقان بـ «يسلك». طعام: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

والمصدر المؤول من «ما دام» في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ (مثله) لما فيه من معنى التشبيه.

وجملة «ألبان.. حرام»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «وطعام عمران... مثله»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يسلك في محل نصب خبر «دام»، وكذلك جملة «يملكها»، وجملة «دام مع معموليها» فيما تقدم صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيهما قوله: «مثله» حيث أعاد الضمير مفرداً على الجمع «ألبان إبل».

٤٤٨ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧؛ والمحتسب ٢/١٥٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥.

اللغة: القطا: طائر يشبه الحمام. نقت: سمنت. الحواصل للطير: كالمعدة للبشر.

المعنى: إنها تشبه طيور القطا وقد سمنت وظهرت حواصلها.

الإعراب: مثل: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هي). القطا: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. قد: حرف تحقيق وتقريب. نقت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. حواصله: فاعل مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «هي مثل»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نقت حواصله»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «مثل القطا قد نقت حواصله» حيث أعاد الضمير في (حواصله) مفرداً على الجمع (القطا).

٤٤٩ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤؛ وأساس البلاغة (ولع)؛ والأشباه والنظائر ٥/٦٣؛ وتخليص الشواهد ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ١/٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٤؛ ولسان العرب ٨/٤١١ (ولع)، ١٠/٢٩ (بهق)؛ والمحتسب ٢/١٥٤؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩٥٥.

ولم يقل «كأنّها». ومنه الأثر: «خيرُ النساء صوالحُ نساء قريشٍ، أحناهُ على ولدِهِ وأرعاه على زوجِهِ في ذاتِ يَدِهِ». ولم يقل: «أحناهُنَّ»، ولا «أرعاهنَّ».

ومثال عوده مفرداً على المثنّى قول الشاعر [من الكامل]:

فكـأنَّ فـي العَينيـنِ حـبَّ قَـرَنفُـلٍ ... أو سُنبُـلاً كُحِلَـتْ بِـهِ فـانهلّـتِ[(١)]

ولم يقل: كُحِلتا به. وكذلك أنشدوا أيضاً قول النابغة الجعدي [من الهزج]:

لِمَـــنْ زُحلـــوقَـــةٌ زِلٌّ ... بهـــا العينـــانِ تَنهَـــلُّ[(٢)]

ولم يقل: تنهلانِ، وكذلك قول الآخر [من الوافر]:

ولـو رضيـتْ يـدايَ بهـا وضنّـت ... لكـانَ علـيَّ للقَـدَرِ الخِيـارُ[(٣)]

ولم يقل: وضنّتا.

فتخرَّج الأبيات على هذا، وأمثال ذلك قليل، بل الفصيح من كلامهم: «ضربوني وضربتُ قومَكَ».

* * *

= **اللغة**: فيها: الضمير يعود إلى الحمر الوحشية. البلق: سواد مع بياض. البهق: بياض في الجلد. التوليع: استطالة البهق.

المعنى: يقول في أجسام هذه الحمر الوحشية خطوط مختلفة من سواد حالك، فخطوط سود في بياض، كأن الخطوط الموجودة في أجسامها استطالة بياض في الجلد.

الإعراب: «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. **خطوط**: مبتدأ مرفوع مؤخر. من **سواد**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع صفة للخطوط. **وبلق**: «الواو»: حرف عطف، «بلق»: اسم معطوف على سواد مجرور مثله وسُكّن للضرورة. **كأنه**: «كأن»: حرف مشبه بالفعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. **في الجلد**: جار ومجرور متعلقان بحال من (توليع). **توليع**: خبر كأن مرفوع بالضمة. البهق: مضاف إليه مجرور بالكسرة وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «فيها خطوط»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأنه توليع»: في محل رفع صفة ثانية لخطوط.

والشاهد فيه قوله: (كأنه) حيث ذكّر الضمير مع كونه عائداً على (خطوط) فحقه التأنيث.

(١) تقدم بالرقم ١٧٩.

(٢) تقدم بالرقم ١٧٨.

(٣) تقدم بالرقم ١٧٧.

[٢ ـ عود الضمير على اللفظ]:

وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى، وذلك نحو: «ظننت وظُنِنتُ زيداً قائماً»، المعنى: وظنني قائماً، فعاد الضمير على «قائم» الأول لفظاً لا معنى، ألا ترى أنّه لا يريد: وظنّني ذلك القائم المذكور، لأنَّ القائم المذكور هو زيد، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان المعنى: وظنّني زيدٌ نفسَهُ، وذلك لا يتصوّر.

ولما خَفِيَ هذا الوجه عن أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها، والدليل على أنَّ الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى قول الشاعر [من الطويل]:

٤٥٠ ـ أرى كُلَّ قَومٍ قاربوا قيد فَحْلِهِمْ ... وَنحْنُ خَلَعْنا قَيْدَهُ فَهُوَ سارِبُ

أراد: ونحن خلعنا فحلنا فهو سارب، فعاد الضمير على «الفحل» المتقدم الذكر

---

٤٥٠ ـ **التخريج**: البيت للأخنس بن شهاب التغلبي في شعراء النصرانية ص ١٨٧؛ ولسان العرب ١/ ٤٦٢ (سرب)؛ وتاج العروس ٣/ ٥٣ (سرب)؛ وتهذيب اللغة ١٢/ ٤١٤؛ وجمهرة اللغة ص ٣٠٩؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٩٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٧٦ (خلع)؛ وكتاب العين ١/ ١١٨؛ وتاج العروس ٢٠/ ٥٢٦ (خلع).

اللغة: قاربوا: أدنوا، جعلوه قريباً منهم. السارب: المتروك للرعي.

المعنى: أرى الأقوام حريصة على فحولها، فهي تقيدها بأماكن قريبة منها، بينما نطلق فحلنا يرعى كيف شاء، لا نخاف عليه أحداً، لأننا أقوياء.

الإعراب: **أرى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **كل**: مفعول به منصوب بالفتحة. **قوم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قاربوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»؛ للتفريق. **قيد**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فحلهم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ونحن**: «الواو»: حالية، «نحن»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **خلعنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **قيده**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **فهو**: «الفاء»: للاستئناف، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **سارب**: خبر (هو) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أرى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قاربوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «نحن خلعنا»: في محلّ نصب حال. وجملة «خلعنا»: في محلّ رفع خبر (نحن). وجملة «هو سارب»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «خلعنا قيده» حيث عاد الضمير (الهاء) على (فحلهم)، وهو غير المطلوب حقيقة.

والمراد إنّما هو غيره. ومنه قول النابغة [من البسيط]:

قـالـتْ ألا لَيْتَمـا هـذا الحمـامُ لنـا إلـى حمـامَتِنـا وَنِصْفُـه فَقَـدِ[٢]

أراد: ونصف حمامٍ آخر مثل هذا الحمام، لأنّه قد كان تمنى الحمام كله، فمحال أن يتمنَّى بعد ذلك نصفه، فثبت أنّه أعاد الضمير على اللفظ وهو يريد غيره لموافقته له في اللفظ، ومثل ذلك كثير. وقد أوضحت ذلك وبينته بأكثر من هذا البيان في الباب الذي بعد هذا، فعلى ما ذكرنا من القوانين يكون إجراء مسائل هذا الباب إن شاء الله تعالى.

* * *

ومما ذكرناه في أول الباب في حدّ الإعمال يتبيّن إذن فساد من ألحق قول امرىء القيس [من الطويل]:

٤٥١ ـ فلـو أنَّ مـا أسْعـى لأدنَـى معيشـةٍ كفـاني ولـم أطلـبْ قليـلٌ مـن المـالِ

(١) تقدم بالرقم ١٥٣.

٤٥١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤٢، ٢/٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٩؛ والكتاب ١/٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.

اللغة والمعنى: أسعى: أجدّ، أعمل. أدنى معيشة: حياة عاديّة.

يقول: لو أنه يسعى لحياة عاديّة لكفاه قليل من المال، ولكنّه يسعى في طلب الملك والسيادة لذلك يتوجّب عليه الجدّ والسعي المستمرّ.

الإعراب: **فلو**: **الفاء**: حرف عطف، **لو**: حرف امتناع لامتناع. **أنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **ما**: حرف مصدريّ. **أسعى**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة للتعذّر، والفاعل: أنا، والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ نصب اسم «أنّ». **لأدنى**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أنّ»، والمصدر المؤوّل من «أنّ واسمها وخبرها» في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «لو ثبت كون سعيي»، وهو مضاف. **معيشة**: مضاف إليه مجرور. **كفاني**: فعل ماضٍ، **والنون**: للوقاية، **والياء**: في محلّ نصب مفعول به. **ولم**: **الواو**: حرف اعتراض، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **أطلب**: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: أنا، والمفعول به محذوف تقديره «ولم أطلب الملك...». **قليل**: فاعل «كفى» مرفوع. **من المال**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «قليل».

وجملة (لو أسعى...) معطوفة على جملة سابقة. وجملة (كفاني...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة (لم أطلب) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. =

بالإعمال، لأنَّ «كفاني» يطلب «قليلاً» و «لم أطلب» يطلب «الملك»، كأنّه قال: ولم أطلب الملك، لأنَّ حقيقة الإعمال أن يتقدّم عاملان كل واحد منهما طالب للمعمول، و «لم أطلب» لا يتسلّط هنا على القليل، ألا ترى أنّه لا يصح: لو أنَّ سعيي لأدنى معيشةٍ لم أطلب قليلاً من المال، لأنّه إذا لم يَسعَ لأدنى معيشةٍ، فإنما يطلب الكثير، فكان حقه أن يقول: لطلبتُ القليلَ، فهو غير متسلّط عليه، فلهذا قلنا إنّه ليس من باب الإعمال، والعامل إنّما هو «كفاني».

فإن قيل: لأيّ شيء جعلت «لم أطلب» جواباً لِـ «لوْ» وعطفت على «كفاني» حتى لزم هذا؟ وهلاّ جعلت الجملة في قوله: «ولم أطلب»، معطوفة على قوله: «فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني». وكأنّه قال: وأنا لم أطلب قليلاً، فيتصور توجيهه عليه، فيكون من باب الإعمال.

فالجواب: إنّ هذا لا يتصوّر، وقد كان الأستاذ أبو علي الشلوبيـن يجعله من الإعمال بهذا الطريق، ووجه بطلان أنَّ العاملين في هذا الباب لا بدّ أن يشتركا، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً، أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأول، وذلك نحو قولك: «جاءني يضحكُ زيدٌ»، فتجعل في «جاءني» ضميراً أو في «يضحك» حتى لا يكون هذا الفعل فاعلاً، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك، فيسهل الفصل.

وأَما إذا جعلت: «ولم أطلب» معطوفاً على «فلو أنَّ ما أسعى»، فإنّك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذاك بمنزلة: «أكرمتُ وأهنتُ زيداً»، والعرب لا تتكلّم بهذا أصلاً.

وسيبويه، رحمه الله، لم يجيء به على الإعمال، بل جاء به على أنّه من غير الإعمال، ألا ترى إلى قوله: «فإنها رفع» لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما المطلوب عنده الملك، فـ «أطلب» لا يتوجه على القليل ألا تراه يقول: ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ لَفَسدَ المعنى.

= **والشاهد** فيه قوله: «كفاني ولم أطلب قليل»، حيث جاء قوله: «قليل» فاعلاً لِـ كفاني»، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحّة توجّه كلّ واحد من العاملين إلى المعمول المتأخّر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك، لأنّ القليل ليس مطلوباً.

فإن قيل: فكيف جاء به الفارسيّ على الإعمال.

فالجواب: إنَّه أراد بقوله من الإعمال أنّه شبه للإعمال لتداخل الجملتين في العطف، ونظير هذا ما أنشده في التذكرة على أنّه من شبه الإعمال لكثير عزّة [من الطويل]:

٤٥٢ ـ وإنِّي وَإنْ صَدَّتْ لَمُثْنٍ وَقائلٌ عَلَيها بما كانَتْ إلينا أزلَّتِ
فما أنا بالدّاعي لَعَزَّةَ بالرَّدَى وَلا شامتٌ إنْ نَعْلُ عَزَّةَ زَلَّتِ

---

٤٥٢ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٠١؛ ولسان العرب ١١/ ٣٠٧ (زلل)؛ وتهذيب اللغة ١٣/ ١٦٥؛ وأمالي القالي ٢/ ١٠٩؛ وتزيين الأسواق ١/ ١٢٤؛ وتاج العروس (زلل).

اللغة: صدت: مانعت وتمنّعت. مثن: مادح، من الثناء. أزلت إليه: أعطته وأسدت إليه نعمة. الردى: الهلاك. الشامت: الذي يفرح بمصيبة غيره. زلت: زلقت.

المعنى: سأبقى على مديحي لها، وذكري لمحاسنها وما أفضلت به عليّ، حتى لو تمنّعت، ولن أكون من يدعو عليها بالموت، ولا أفرح إذا زلقت نعلها.

الإعراب: **وإني**: «الواو»: حسب ما قبلها، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إنّ). **وإنْ**: «الواو»: حالية، «إن»: حرف شرط جازم. **صدت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **لمثن**: «اللام»: المزحلقة، «مثن»: خبر (إن) مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين. **وقائل**: «الواو»: حرف عطف، «قائل»: معطوف على (مثن) مرفوع بالضمة. **عليها**: جار ومجرور متعلّقان بـ(مثن). **بما**: جار ومجرور متعلقان بـ(مثنٍ). **كانت**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: للتأنيث، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هي). **إلينا**: جار ومجرور متعلقان بـ(أزلت). **أزلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **فما**: «الفاء»: استئنافية، «ما»: حجازية تعمل عمل (ليس). **أنا**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **بالداعي**: «الباء»: حرف جرّ زائد، «الداعي»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع على أنه خبر (ما). **لعزة**: جار ومجرور بالفتحة عوضاً الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ(الداعي). **بالردى**: جار ومجرور متعلقان بـ(الداعي). **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي. **شامت**: معطوف على محل (الداعي). **إن**: حرف شرط جازم. **نعل**: فاعل لفعل محذوف. **عزة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **زلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «إني لمثن»: حسب ما قبلها. وجملة «إن صدت»: حالية محلها النصب. وجملة «صدت» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «كانت إلينا أزلت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «أزلت»: في محلّ نصب خبر (كانت). وجملة «فما أنا بالداعي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «زلت»: تفسيرية لا محلّ لها.

والشاهد فيهما قوله: «لمثن وقائل عليها بها» حيث فصل بالعاطف (الواو) والمعطوف (قائل) بين (مثن) ومعمولها (عليها).

لأنه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أنَّ معمول «مُثنٍ» إنما هو «عليها»، وقد فصل بينهما بقوله: «وقائلٌ»، ومعمول «قائل» إنما هو: فما أنا بالداعي لعزّة بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مُثنٍ، فإذن قد جعل هذا يشبه الإعمال لتداخل الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل. كذلك يكون مذهبه في بيت امرىء القيس.

فإن قيل: إذا لم يكن من الإعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية؟ فالجواب: إنها غير أجنبية، لأنا إنما جعلناها معمول «لم أطلب الملك»، فإذا كانت كذلك كانت مشتركة لأنها في معنى: كفاني القليل، ألا ترى أن «لم أطلب الملك» يكون جواباً لِـ «لَوْ» وما ذاك إلا لأنَّ المعنى واحد.

فهذا نهاية الكلام في هذا البيت.

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز

[١ - أقسام الضمائر].

لا بدَّ في هذا الباب من معرفة الضمائر وأحكامها في التفسير ومعرفة مراتب الأسماء حتى يُعلَم ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز.

فأمّا الضمائر فبُيِّنَتْ في باب النعت بما أَغنَى عن إعادتها ها هنا، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: ضمير متكلم، وضمير مخاطب، وضمير غائب.

فضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إلى تفسير، لأنَّ المشاهدة تُفسّرهما.

وأما ضمير الغيبة فينقسم قسمين: قسم يحتاج إلى تفسير وقسم لا يحتاج إلى تفسير. فالذي لا يحتاج إلى تفسير الضمير الذي يفسرّه ما يُفهم من سياق الكلام، لأنَّه قد عُلم ما يغني عنه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حتى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾[١] يعني الشمس، وكذلك قوله تعالى: ﴿ما تَرَكَ على ظَهرِها من دابةٍ﴾[٢] يعني على ظهر الأرض، وكذلك: ﴿إنّا أنزلناهُ في ليَلةِ القَدْرِ﴾[٣] يعني القرآنَ.

وما بقي فلا بدَّ له من مفسّر، وينقسم قسمين: قسم يفسّره ما قبلهُ، وقسم يفسّره ما بعده، فالذي يفسّره ما بعده ينقسم أيضاً قسمين. قسم يفسّره المفرد وقسم تفسّره الجملة. فالذي تفسره الجملة ضميرُ الأمر والشأنِ والقصةِ، وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ

(١) سورة ص: ٣٢.
(٢) سورة فاطر: ٤٥.
(٣) سورة القدر: ١.

هوَ اللَّهُ أحدٌ﴾[١]، أي: الأمرُ اللَّهُ أحدٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿إنَّه من يأت ربَّهُ مجرماً فإنَّ له جهنَّم﴾[٢]، أي: إنَّ الأمرَ من يأتِ ربَّه مجرماً فإنَّ له جهنَّمَ. وكذلك قوله تعالى: ﴿فإنَّها لا تعمَى الأبصارُ﴾[٣]، أي: فإنَّ القصة.

والذي يفسّره المفرد: المضمر في «نِعْم» و «بئسَ» وفي «رُبَّ» وفي باب الإعمال إذا أعملتَ الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، فاعلاً كان أو مشبَّهاً به، على مذهب أهل البصرة.

وفي باب البدل خلاف، هل يعود الضمير فيه على ما بعده أو لا يعود عليه؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخَّراً عنه لفظاً وتقديراً وهو الأخفش. ومنهم من منع.

والصحيح أنَّه يجوز، وقد حُكِي عن العرب، ومنه أنشدوا قول الشاعر [من الرجز]:

٤٥٣ - قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوانِسا فَلا تَلُمْهُ أَنْ ينامَ البائسا

(١) سورة الإخلاص: ١.
(٢) سورة طه: ٧٤.
(٣) سورة الحج: ٤٦.

٤٥٣ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢١، ٦/ ١٢، ٦٢؛ ورصف المباني ص ٦٨٩؛ والكتاب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١١٧، ١٢٧.

اللغة: القرقرى: اسم مكان في اليمامة. الكانسة: الظبي تدخل بيتها. البائس: المسكين.

المعنى: لقد نامت الإبل بعد شبعها وكأنها الظباء في أوكارها ونام راعيها، فلا لوم عليه.

الإعراب: **قد أصبحت**: «قد»: حرف تحقيق، «أصبحت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «التاء»: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **بقرقرى**: «الباء»: حرف جر، «قرقرى»: اسم مجرور بالفتح المقدر على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بـ «الكوانس» (جمع اسم فاعل، وهو خبر أيضاً). **كوانسا**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق. **فلا**: «الفاء»: استئنافية، «لا»: ناهية جازمة. **تلمه**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **أن ينام**: «أن»: حرف مصدري ونصب، «ينام»: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (ينام) منصوب بنزع الخافض. **البائسا**: بدل من الهاء في (تلمه) منصوب والألف للإطلاق.

وجملة «أصبحت بقرقرى»: ابتدائية. وجملة «فلا تلمه» استئنافية. والمصدر المؤول من (أن ينام) صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (لا تلمه أن ينام البائسا) حيث عاد الضمير «الهاء» على «البائس»، و «البائس» بدل من الضمير «الهاء».

فالهاء في «تلمه» عائدة على «البائس»، و «البائس» بدل منها. وكذلك أيضاً قول الآخر [من الطويل]:

٤٥٤ ـ وقد مات خيَراهُم فلم يُهلكاهُم عشيَّةَ بانا رهطِ كعبٍ وحاتِمِ

فالضمير في «خيراهم» عائد على «رهط»، و «رهط» بدل منه.

والذي يفسّره ما قبله ينقسم ثلاثة أقسام: قسم يفسّره ما قبله لفظاً لا معنى. وذلك نحو قولك: «عندي درهمٌ ونصفُهُ»، فالهاء في اللفظ عائدة على «الدرهم» المتقدم الذكر وإن كان المراد درهماً آخر، لأنَّه معلوم إذا كان عنده درهم فإنَّ نصف ذلك الدرهم المذكور عنده، فلو عاد الضمير عليه لفظاً ومعنى لكان عِيّاً. ومنه قول النابغة [من البسيط]:

قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا ونصفُهُ فَقَدِ[1]

أي: ونصفَ حمامٍ آخَر مثلِهِ. وكذلك قوله [من الطويل]:

أرى كلَّ قومٍ قاربوا قيدَ فَحلِهِمْ ونحنُ خَلَعْنا قيدَهُ فهو سارِبُ[2]

أي: قيد فحلنا.

---

٤٥٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٧٦٤ (طبعة الصاوي)؛ ولسان العرب ٤/٢٦٧ (خير)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/١١٩.

اللغة: الرهط القوم والقبيلة. كعب وحاتم: كعب بن مامة الإيادي وحاتم الطائيّ، وكلاهما يضرب به المثل في الكرم.

الإعراب: وقد: «الواو»: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. مات: فعل ماض. خيراهم: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنّى، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. فلم: الفاء حرف عطف و «لم»: حرف جزم. يهلكاهم: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، و «هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. عشية: ظرف منصوب متعلق بـ «يهلكاهم». بانا: فعل ماض، والألف ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. رهط: بدل من الضمير في «خيراهم» مجرور بالكسرة. كعب: مضاف إليه مجرور. وحاتم: حرف عطف واسم معطوف مجرور.

وجملة «وقد مات» بحسب الواو، وجملة «فلم يهلكاهم» معطوفة على جملة «مات». وجملة «بانا» في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه: عود الضمير في «خيراهم» على متأخر، وهو «رهط» الذي هو بدل من الضمير.

(١) تقدم بالرقم ١٥٣.
(٢) تقدم بالرقم ٤٥٠.

وقسم قد تقدَّمه ما يعود عليه الضمير معنى لا لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقربُ للتقوى﴾[1]. أي: العدلُ أقربُ للتقوى، فعاد الضمير على المصدر لدلالة الفعل المتقدم عليه. ومنه قولهم: مَنْ كذبَ كانَ شرّاً له، أي كان الكذب شرًّا له، فأضمروه لدلالة «كذب» عليه. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

إذا اكْتَحَلَـتْ عَيْنـي بعيْنِـكِ مسَّهـا بخَيْـرٍ وجلَّـى غَمْـرةً مِـنْ فـؤادِيـا[2]

أي: مسَّها الاكتحالُ، فأضمره لدلالة «اكتحل» عليه.

وقسم تقدَّمه ما يعود الضمير عليه لفظاً ومعنى. وينقسم ثلاثة أقسام: قسم قد تقدَّمه باللفظ والمرتبة، نحو: «ضربَ زيدٌ غلامَهُ»، فالضمير عائد على «زيد»، وهو متقدِّم عليه في اللفظ والمرتبة، لأنَّ مرتبة الفاعل أن يتقدَّم على المفعول.

وقسم يتقدَّمه باللفظ دون المرتبة، وذلك نحو قولك: «ضَربَ زيداً غلامُهُ»، فـ «زيد» متقدّم على «الغلام» في اللفظِ والنيّةُ به التأخير لأنّه مفعول.

وقسم تقدَّمه بالمرتبة دون اللفظ وذلك نحو قوله: «ضَربَ غلامَهُ زيدٌ»، لأنّه فاعل وإن كان مؤخراً في اللفظ.

فأمّا: «ضَربَ غلامُهُ زيداً»، فلا يجوز أصلاً لئلا يتقدَّم الضمير على ما يعود عليه في اللفظ والمرتبة، وليس من باب ما يفسّره فيه ما بعده. فأما قوله [من الطويل]:

٤٥٥ ـ جَـزَى ربُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بـن حـاتِـمٍ جَـزاءَ الكِـلابِ العـاويـاتِ وقـد فَعَـلْ

---

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) تقدم بالرقم ٥٦.

٤٥٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١؛ والخصائص ١/ ٢٩٤؛ وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧؛ والدرر ١/ ٢١٧؛ وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في شرح التصريح ١/ ٢٨٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٨٧؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٥٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٠٨ (عوي)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

الإعراب: **جزى**: فعل ماضٍ. **ربّه**: فاعل مرفوع وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **عنّي**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جزى». **عديّ**: مفعول به منصوب. **بن**: نعت «عديّ»، منصوب، وهو مضاف. **حاتم**: مضاف إليه مجرور. **جزاء**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. **الكلاب**: مضاف إليه مجرور. =

فمنهم من حمله على أنَّه ضرورة، ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاءِ الذي يدلّ عليه «جَزَى»، فيكون من باب قولهم: «من كذبَ كان شَرّاً له»، أي كان الكذب شرّاً له، وكذلك قوله [من السريع]:

٤٥٦ ـ لمّــا عَصَــى أصحــابُــهُ مُصْعَبــا   أَدَّى إليــهِ الكَيْــلَ صــاعــاً بِصــاعْ

إنْ ثبتت هذه الرواية فهي محمولة على الضرورة، ولا يجوز أن يعود الضمير على «العصيان» لأنَّ التقدير يكون إذ ذاك: لما عَصَى أصحابُ العِصيانِ مُصعباً، وليس للعصيان أصحاب مختصون به معروفون كما للجزاءِ رَبٌّ يختص به، والرواية الصحيحة عند أهل البصرة:

لمــا عَصَــى المصْعَــبَ أصحــابُــهُ   أدّى إليــه الكيــلَ صــاعــاً بصــاعْ

العاويات: نعت «الكلاب» مجرور. **وقد**: الواو: حالية، **قد**: حرف تحقيق. **فعل**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح وسكّن للوقف، والفاعل: هو.

وجملة (جزى ربّه...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (قد فعل) الفعليّة في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «جزى ربُّه عَنِّي عدِيَّ» حيث عاد الضمير في الفاعل «ربه» إلى المفعول «عديّ»، والمفعول متأخّر لفظاً ورتبة. وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة، وأجازه بعضهم.

٤٥٦ ـ **التخريج**: البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ١/ ٢٨٩، ٢٩٠، ٦/ ٩٧؛ وشرح اختيارات المفضّل ص ١٣٦٢ (الحاشية)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١٥/ ١٤٨ (فجا).

اللغة: مصعباً: هو مصعب بن الزبير، وصاحبه يحيى بن شداد بن ثعلبة الذي قتل معه.

المعنى: عندما انفض أصحاب مصعب عنه، كان الوحيد الذي بادله الوفاء حتى قضى معه.

الإعرابُ: لمّا: اسم شرط غير جازم. **عصى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **أصحابه**: فاعل مرفوع وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **مصعباً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **أدى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **إليه**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أدى). **الكيل**: مفعول به منصوب بالفتحة. **صاعاً**: حال منصوب. **بصاع**: جار ومجرور متعلقان بالفعلِ (أدى) وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «لما عصى أصحابه مُصْعباً أدّى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أدى إليه الكيل»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «عصى أصحابه»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «عصى أصحابه مصعباً»: فقد تقدم الضمير هنا للضرورة على عائده.

فإذن قد يعود الضمير على متقدِّم بالرتبة دون اللفظ، فلا بدَّ من معرفة مراتب الأسماء.

* * *

[٢ ـ مراتب الأسماء]:

فلا يخلو الاسمان من أن يكونا مرفوعين أو منصوبين أو مخفوضين، أو يكونا مختلفي الإعراب، فإن كانا مرفوعين، لم يكن بدٌّ من أن يكون أحدهما متبوعاً والآخر تابعاً، والمبتدأ مقدَّم على الخبر والمتبوع أيضاً مقدَّم على التابع. وإن كانا مخفوضين فمرتبة كل واحد منهما حيث وقع، ولا يقال مرتبة أحدهما قبل الآخر إلاّ أن يكون أحدهما في موضع رفع والآخر ليس كذلك. وإن كانا منصوبين فصاعداً، فلا يخلو أن يكونا من باب «ظننت» أو من باب «أعطيت» أو من باب «أَعلمت». فإن كانا من باب «ظننت» فالذي هو مبتدأ في الأصل مقدَّم على الذي هو خبر في الأصل.

وإن كانا من باب «أعطيت» فالذي هو فاعل في المعنى مُقدَّم على ما هو ليس كذلك. وإن كانا من باب «أعلمت» فالذي هو فاعل في المعنى مقدَّم على المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل، أمّا المفعولان الثانيان فالذي هو منهما مبتدأ في الأصل مقدَّم في الرتبة على الآخر.

وإن كانا مختلفي الإعراب فالمرفوع أبداً مقدَّم على المنصوب والمخفوض. والمنصوب أبداً مقدَّم على المخفوض.

فعلى هذا القانون تجري المسائل وبه يعلم ما يتقدَّم من المضمر على الظاهر وما لا يجوز أن يتقدَّم، فتقول على هذا: «ضربَ غلامَهُ زيدٌ»، لأنَّ «زيداً» مرفوع و «الغلام» منصوب، فـ «زيد» مقدَّم في المرتبة، ولذلك جاز.

وكذلك: «رأيت في دارِه زيداً»، جائز لأنَّ مرتبة المنصوب قبل المخفوض. وكذلك يجوز: في دارِه زيدٌ، لأنَّ المجرور في موضع الخبر ورتبة المبتدأ قبل الخبر.

وكذلك أيضاً يجوز: «أَعَطيتُ درهَمَهُ زيداً»، لأنَّ «زيداً» فاعل في المعنى لأنَّه آخذ للدرهم فرتبته أن يتقدَّم على الدرهم.

كذلك: «ظننتُ في دارِه زيداً»، لأنَّ «في داره» في موضع المفعول الذي هو خبر في الأصل، فـ «زيد» مقدَّم عليه في الرتبة.

وكذلك كل ما جاءك من المسائل قد تقدَّم فيها المضمر على الظاهر يعتبر الجائز فيها من غير الجائز بما تقدم لك.

* * *

[٣ ـ المواضع التي يكون فيها الضمير متصلاً أو منفصلاً]:

ومما ينبغي أن يُبيَّن في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمر متّصلاً من الموضع الذي يكون فيه منفصلاً، لأنَّ أبا القاسم لم يجعل لذلك باباً، فينبغي أن يُلحق بهذا الباب، فنقول والله الموفق للصواب:

الضمائر تنقسم ثلاثة أقسام: مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات. أمّا المخفوضات فهي كلُّها متصلة إلاّ ما شذَّ من قولهم: «ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأَنا»، أو ما جرى تأكيداً على المخفوض، نحو: «مررتُ بكَ أنتَ». وأما المرفوع فمتّصل كلُّه إلاّ أن تفصل بينه وبين العامل بـ «إلاّ»، نحو: «ما ضَربَ زيداً إلاّ أَنا»، ومنه قوله [من السريع]:

٤٥٧ ـ قــد عَلِمَــتْ سَلْمَــى وجــاراتُهــا   مــــا قَطَّــــر الفـــارسَ إلاّ أنـــا

---

٤٥٧ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٦٧؛ والأغاني ١٥/١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١١؛ والكتاب ٢/٣٥٣؛ وله أو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٢/٧١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٤٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٤؛ وشرح المفصل ٣/١٠١، ١٠٣؛ ولسان العرب ٥/١٠٦ (قطر).

اللغة: قطره: قتله.

المعنى: قد علمت سلمىٰ وصويحباتها أنني قاتل الفارس ومجندله.

الإعراب: قد علمت: «قد»: حرف تحقيق، «علمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة و «التاء»: للتأنيث. **سلمى**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **وجاراتها**: «الواو»: عاطفة، «جارات»: اسم معطوف على سلمى مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **ما قطر**: «ما»: نافية، و «قطر»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **الفارس**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **إلا أنا**: «إلا»: حرف حصر، «أنا»: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل.

وجملة «قد علمت سلمى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما قطر الفارس»: في محل نصب سد مسد مفعولي علمت.

=

أو بحرف عطف، وذلك نحو قولك: «قام زيدٌ فأنا»، أو يكون في معنى المفصول بينه وبين عامله بـ «إلاّ»، وذلك نحو قول الشاعر [من الطويل]:

٤٥٨ ـ [أنا الذائِدُ الحامي الذّمارَ] وإنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أَنا أَو مِثْلِي

كأَنَّه قال: ما يُدافِع عن أحسابهم إلاّ أَنا أَو مثلي، على خلاف في هذا. فإنَّ سيبويه رحمه الله يجعل ما يرد من مثل هذا ضرورة ولم يلتفت للمعنى، والزجاجي ذهب إلى أَنَّه غير ضرورة، لما ذكرناه من معنى «إلاّ»

والصحيح أَنَّ الفصل ضرورة إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير لوجب أَنْ لا يؤتى به متّصلاً كما لا يجوز ذلك مع «إلا»، فقول العرب: إنَّما أَدفعُ عن أحسابهم، وأمثاله دليل على أَنَّه من مواضع الاتصال وأَنَّ الانفصال فيه ضرورة.

أَو يكون المرفوع مبتدأ نحو قولك: «أَنا زيدٌ»، أَو خبراً لمبتدأ، وذلك نحو قولهم:

= **والشاهد فيه قوله**: «ما قطر الفارس إلا أنا» حيث فصلت (إلا) الضمير الذي كان يجب أن يكون متصلاً.

٤٥٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٣؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ والجنى الداني ص٣٩٧؛ وخزانة الأدب ٤/٤٦٥؛ والدرر ١/١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٨؛ ولسان العرب ١٥/٢٠٠ (قلا)؛ والمحتسب ٢/١٩٥؛ ومعاهد التنصيص ١/٢٦٠؛ ومغني اللبيب ١/٣٠٩؛ والمقاصد النحويّة ١/٢٧٧؛ ولأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١١، ١١٤، ٧/٢٤٢؛ ولسان العرب ١٣/٣١ (أنن)؛ وهمع الهوامع ١/٦٢.

اللغة: **شرح المفردات**: الذائد: المدافع. الأحساب: الشرف والمجد، أو مفاخر الآباء والأجداد. الذمار: كلّ ما يجب الحفاظ عليه.

المعنى: يقول: إنّه حامي مجد وشرف ومآثر قومه، ولا يستطيع القيام بهذه المهمّة إلاّ هو ومثله.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«الذائد»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. **«الحامي»**: نعت «الذائد» مرفوع، أو خبر ثان للمبتدأ. **«الذمار»**: مفعول به، أو مضاف إليه مجرور. **«وإنما»**: الواو حرف استئناف، «إنما»حرف حصر، أو حرف دالّ على القصر. **«يدافع»**: فعل مضارع مرفوع. **«عن أحسابهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدافع»، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«أنا»**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«أو»**: حرف عطف. **«مثلي»**: معطوف على «أنا» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «أنا الحامي. . .» الاسميّة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّما يدافع. . .» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «إنّما يدافع أنا أو مثلي» حيث تعيّن انفصال الضمير لأنّه في معنى المفصول بينه وبين عامله بـ «إلاّ».

«القائمُ أنتَ»، أو اسم «ما»، وذلك نحو قولهم: «ما أنتَ قائماً»، أو خبر «إنَّ»، نحو قولك: «إنَّ القائمَ أنتَ»، أو يكون العامل فيه صفة جارية على غير من هي له، وذلك نحو قولك: «زيدٌ هندٌ ضاربُها هو»، أو مصدراً مضافاً إلى المفعول، نحو قولك: «زيدٌ عجبتُ من ضربِكَ هُوَ»، تريد: من أنْ ضَربَكَ هو. وما عدا ذلك فمتصل.

والمنصوب كلّه متّصل إلاّ أن تفصل بينه وبين عامله «إلاّ» أو حرف عطف، نحو قولك: «ما ضَرَبَ زيدٌ إلاّ إيّاكَ»، و«ضربتُ زيداً فإيّاكَ»، ولا يجوز أن تقول: «ما ضربتُ إلاّكَ»، إلاّ في ضرورة كقول الشاعر [من البسيط]:

.... أَلاّ يجـــاورَنـــا إلاكِ دَيّـــارُ[1]

وفي ما هو مفصول بينه وبين عامله بـ«إلاّ» في المعنى من الخلاف مثل ما في المرفوع، وذلك نحو قول الشاعر [من الهزج]:

٤٥٩ ـ كـــأَنّـــا يـــومَ قُـــرَّى إنَّـ ـمـــا نَقتُـــلُ إيّـــانـــا

فسيبويه رحمه الله جعله ضرورة والزجاج ذهب إلى أنّهُ غير ضرورة، وقد بيّنت لك الصحيح من المذهبين.

---

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

٤٥٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدوانيّ في خزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨٢؛ والخصائص ٢/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٢؛ ولسان العرب ١٣/ ١١٥ (حسن)، ١٥/ ٤٣٩ (أيا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٩٤؛ والكتاب ٢/ ١١١، ٣٦٢.

اللغة: قُرّى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب.

المعنى: كأن أعداءنا الذين أوقعنا فيهم القتل هم نحن في السيادة والحسن.

الإعراب: «كأنا»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ نصب اسمه. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «نقتل». «قرّى»: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف. «إنما»: كافّة ومكفوفة. «نقتل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. «إيانا»: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول به.

وجملة «كأنا إنما نقتل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نقتل»: في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «نقتل إيانا» حيث انفصل الضمير عن عامله لإنه في معنى المفصول بينه وبين عامله بـ «إلاّ»، كأنه قال: ما نقتل إلاّ إيّانا.

أَو يكون المنصوب خبر «ما»، نحو: «ما زيدٌ إيّاكَ»، أَو يكون العامل فيه مصدراً مضافاً إلى الفاعل، نحو: «عَجِبتُ مِن ضربِ زيدٍ إيّاكَ»، أو يكون مفعولاً ثانياً أَو ثالثاً لباب «أَعلمتُ». فهذه الأماكن لا يكون فيها إلاّ منفصلاً.

والمواضع التي يجوز فيها الاتّصال والانفصال هو أن يكون الضمير مفعولاً ثانياً لباب «أعطيتُ»، والاتّصال فيه أَحسن من الانفصال، أَو يكون مفعولاً ثانياً لباب «ظننتُ»، أَو ثالثاً لباب «أَعلمتُ»، أَو خبراً لِـ «كان»، أَو مصدراً مضافاً إلى مضمر فاعل، نحو قولك: «زيدٌ عجِبتُ من ضربِكَهُ ومن ضربِكَ إيّاهُ».

والانفصال في جميع هذا أَحسن من الاتصال لِعِلّة استحكامها في الضمائر. فمثال فصله في باب «كان» قول الشاعر [من مجزوء الرمل]:

لَيْتَ هذا الليلَ شَهرٌ لا نَرَى فيهِ عَرِيبا
ليسَ إيّايَ وإيّاكِ ولا نَخْشَى رقِيبا[1]

وكذلك أَيضاً قول عمر بن أَبي ربيعة [من الطويل]:

لَئِنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حالَ دونَنا عنِ العَهدِ والإنسانُ قد يتغيّرُ[2]

ومثال اتّصاله قول الشاعر [من الرجز]:

٤٦٠ - [عددتُ قومي كعديد الطيسِ] قد ذَهبَ القَومُ الكرامُ لَيْسِي

---

(١) تقدم بالرقم ٢٦٢.

(٢) تقدم بالرقم ٢٦٣.

٤٦٠ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥؛ والدرر ١/ ٢٠٤؛ وشرح التصريح ١/ ١١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٤٨٨، ٧٦٩؛ ولسان العرب ٦/ ١٢٨ (طيس)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٩٩؛ والجنى الداني ص ١٥٠؛ وجواهر الأدب ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٩٦، ٩/ ٢٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٣٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١١ (ليس)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧١ ٢/ ٣٤٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤، ٢٣٣.

شرح المفردات: عددت قومي: أحصيتهم. الطيس: العدد الكثير. ليسي: غيري.

المعنى: يقول: أحصيت قومي فوجدتهم كثيري العدد غير أنّي لم أجد فيهم كريماً، إذ ذهب الكرام، ولم يبق سواي.

=

ومن كلامهم: «عَليهِ رجُلاً ليسَني»، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

فـإنْ لا يكُنهـا أَو تكُنْـهُ فـإنّـهُ ... أَخـوهـا غَـذَتـهُ أُمُّـه بِلِبـانِهـا[1]

ومثال اتصاله بالمصدر قول الشاعر [من الطويل]:

٤٦١ ـ وَقَـد جَعَلَـتْ نَفْسـي تَطيـبُ لِضغْمَـةٍ ... بَضَغْمِهمـاهـا يَقْـرَعُ العَظْـمَ نـابُهـا

= الإعراب: «عددت»: فعل ماضٍ والتاء... فاعل. «قومي»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء... في محلّ جر بالإضافة. «كعديد»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لموصوف محذوف تقديره: «عددت قومي عداً مماثلاً لعديد...» أو الكاف اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، وهو مضاف، «عديد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الطيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «ذهب»: فعل ماضٍ. «القوم»: فاعل مرفوع. «الكرام»: نعت «القوم» مرفوع بالضمّة. «ليسي»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على معنى الكليّة المفهوم من «ذهب القوم الكرام»، والياء ضمير متصل مبني في محلّ نصب خبر «ليس».

وجملة: «عددت...» الفعليّة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذهب...» في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ليسي» حيث اتصل بـ«ليس» الضمير «ياء المتكلم» وهو خبرها. وهذا من المواضع التي يجوز فيها الاتصال والانفصال.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٤.

٤٦١ ـ **التخريج**: البيت لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ص ٩٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٣٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٨١؛ والكتاب ٢/ ٣٦٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٥٧ (ضغم).

اللغة: الضغمة: العضّة.

المعنى: وقد شفى نفسي أن آلمتهما بعضّة ناب موجعة يستحقّانها.

الإعراب: **الواو**: بحسب ما قبلها. **قد**: حرف تحقيق. **جعلت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة، و«التاء»: للتأنيث. **نفسي**: اسمها مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و«نفس» مضاف. **تطيب**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «هي». **لضغمةٍ**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تطيب». **بضغمهماها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقرع»، و«هما» ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **يقرع**: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة. **العظم**: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة. **نابها**: فاعل مرفوع بالضمة وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «وقد جعلت نفسي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تطيب»: في محل نصب خبر (جعلت). وجملة «يقرع العظم نابها»: في محل جر صفة لـ«ضغمةٍ». =

وما عدا ذلك فمتصل ولا يجوز انفصاله إلاّ في ضرورة كقوله [من الرجز]:

٤٦٢ - إِلَيْــكَ حَتَّــى بَلَغَــتْ إيّــاكــا

* * *

وفي هذه الضمائر خلاف في أماكن فينبغي أن يبين.

فمن ذلك أنّهم اختلفوا في الياء من «تفعلين»، فمنهم من ذهب إلى أنّها ضمير، وهو مذهب سيبويه رحمه الله، ومنهم من ذهب إلى أنّها علامة تأنيث وهو الأخفش.

استدلَّ أَبو الحسن الأخفش على فساد مذهب من ذهب إلى أنها ضمير بأنَّ فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لا يجوز إظهاره، فإذا ثبت بذلك أنَّها ليست ضميراً كما ذكر تبيَّن أنها حرف، إذ لا موضع لها من الإعراب وجعلها حرف تأنيث لأنَّ التأنيث مفهوم منها.

ومما يؤكد عنده أنها للتأنيث أنَّ التأنيث قد جاء بالكسرة، وهي مجانسة للتاء في نحو: «ضَرَبْتِ»، في خطاب المؤنّث.

= **والشاهد فيه قوله**: «بضغمهماها يقرع العظم نابها»: فقد أجاز اتصال «هما» بالمصدر، وفصلها أحسن.

و «ها» وهي عائدة على «ضغمة»، قبلها، وموضع اتصالها صحيح، والتقدير: بضغمها إياهما.

٤٦٢ - **التخريج**: الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨١؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٩؛ وتخليص الشواهد ص ٨٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٤؛ ورصف المباني ص ١٣٨؛ والكتاب ٢/ ٣٦٢؛ واللمع في العربية ص ١٨٩.

المعنى: لقد جاهدت هذه الناقة في مسيرها حتى وصلت إليك وتنعمت بقربك.

الإعراب: **إليك**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تقطع» في بيت سابق. «**حتى**»: حرف جر وغاية. «**بلغت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة. والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «**إياكا**»: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من أن المضمرة وجملة بلغت في محلّ جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تقطع) بكلام سابق.

وجملة «بلغت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بلغت إياك» مجيء الضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل، وكان من حق العربية على الشاعر أن يقول «حتى بلغتك».

واستدلَّ من ذهب إلى أنها ضمير بأشياء منها أنَّ الياء لم تثبت بنفسها من علامات التأنيث في موضع من المواضع غير هذا الموضع وقد ثبتت ضميراً باتفاق في نحو: «ضَرَبني».

ومنها أنَّ علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره. ومنها أنَّ علامة التأنيث ثبتت في التثنية في نحو: «قامتا»، و «الهندانِ تَقومانِ»، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية.

ومنها أنّه لم يرفع من الأفعال المضارعة بالنون إلاّ ما اتّصل به ضمير، نحو: «يقومانِ» و «يقومونَ».

فإن قيل: فما العذرُ عن بروز الضمير في حال الإفراد؟

فالجواب: إنَّ الذي أوجب بروزه في التثنية والجمع موجود هنا وهو خوف اللبس. ألا ترى أنَّ الضمير في التثنية والجمع لو لم يبرز لالتبس بفعل المفرد، وكذلك هنا لو لم يبرز الضمير لالتبس بفعل المذكّر، لأنّك تقول: «تَفعلُ» في خطاب المذكَّر.

ومن ذلك أنهم اختلفوا في الذي هو الضمير من «إيّاك» فمنهم من ذهب إلى أنّه بجملته ضمير.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الضمير من «إيّا» والكاف حرف خطاب.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الضمير الكاف و «إيّا» عمدة للكاف أعني زيادة ليتصل به الكاف.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ «إيّا» اسم ظاهر، والكاف ضمير مضاف إليه «إيّا»، وهو صيغة خفض. وهذا المذهب الأخير ذهب إليه الخليل رحمه الله، واستدلَّ على صحة مذهبه بقولهم: «إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيّاه وإيّا الشوابِّ».

وهذا من الشذوذ والقلّة بحيث لا يقاس عليه، بل لنا أن نقول: هذه المضافة إلى الظاهر ليست بـ «إيّا» من «إيّاك»، وإن اتفقتا في اللفظ بل هي اسم مظهر لأنَّ المضمر لا يضاف لأنّه لا يفارقه التعريف ولا يضاف إلاّ إلى ما يتنكّر.

ومن زعم أنَّ الكاف هو الضمير «وإيّا» عمدة استدل على صحة ذلك بأَنَّ الكاف هي التي ثبتت ضميراً في غير هذا الموضع، وأيضاً فإنّها تختلف باختلاف أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. وهذا فاسد، لأنّه لا يسوغ أن يكون الاسم عمدة.

ومن ذهب إلى أنَّه كلَّه اسم مضمر مذهب فاسد، لأنَّ الاسم المضمر لا يتغيَّر بعضه بتغيُّر أحوال المراد به من غيبة وتكلم وخطاب.

فالصحيح إذن أنَّ «إيّا» اسم مضمر والكاف والهاء والياء من «إيّاك» و «إيّاي» و «إيّاهُ» حروف لاحقة تفصل ما بين المتكلم والمخاطَب والغائب.

وكذلك أيضاً اختلفوا في الذي هو اسم من «أنا». فمذهب البصريين أنَّ الاسمَ الهمزةُ والنونُ والألفُ زائدةٌ، بدليل حذفها في الوصلِ إذا قلت: «أنَا فعلتُ». ومذهب أهل الكوفة أنَّه كلَّه اسم، واستدلوا على صحة مذهبهم بإثبات الألف في قول حُمَيْد [من الوافر]:

أنـا سيـفُ العَشيـرةِ فـاعْـرفـونِـي حُمَيْـداً قـد تـذرَّيـتُ السَّنـامـا[1]

وذلك ضرورة لا يُلتفت إليها.

وفيه لغات أفصحها: أنا، بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل. والآخر: «آنَ»، بإدخال الهمزة بين الألف والنون. والآخر: «أنْ»، بغير ألف بتسكين النون. والآخر: إبدال الألف من «أنا» في الوقف هاء، فتقول: «أنَه»، وحُكِي من كلامهم: «هذا فَصْدِي أنَهْ».

* * *

[٤ ـ الاسم في الضمائر]:

واختلف في الاسم من «هو»، فمذهب البصريين أنَّه بجملته اسم لثباته في جميع الأحوال على صورته.

ومذهب أهل الكوفة أنَّ الاسم الهاء والواو زائدة، واستدلوا على صحة مذهبهم بحذفها في قول الشاعر [من الطويل]:

٤٦٣ ـ فَبَيْنـاهُ يَشْـري رَحْلَـهُ قـال قـائـلٌ لِمَـنْ جَمَـلٌ رِخْـوُ المِـلاطِ نَجيـبُ

---

(١) تقدم بالرقم ١٩٢.

٤٦٣ ـ **التخريج**: البيت للعجير السلوليّ في خزانة الأدب ٥/٢٥٧، ٢٦٠، ٩/٤٧٣؛ والدرر ١/١٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤؛ والكتاب ص ١٤١؛ ولسان العرب ٣/٤٣٥ (هوبد)، ١٥/٤٧٦ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٥٠، ٥/٢٦٥؛ والخصائص ١/٦٩؛ ورصف المباني ص ١٦؛ وشرح المفصل ١/٦٨، ٣/٩٦.

=

واختلفوا في ياء «هيَ» هل هي من الاسم أَم لا. والصحيح أنَّها من الاسم ولا يلتفت إلى قوله [من الرجز]:

٤٦٤ ـ دارٌ لِسُعْـــدَى إذهِ مِـــنْ هَـــواكـــا

لأنَّه ضرورة.

= **المعنى**: وبينما هو يبيع رحله بعد أن أضل بعيره ويئس من عوده إذ سمع من يعرف البعير ليطلبه صاحبه.

الإعراب: «فبيناه»: الفاء بحسب ما قبلها، «بينا»: ظرف زمان مبني على السكون، متعلق بـ «قال»، وأصل «الهاء»: «هو»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «يشري»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «رحله»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «قائلٌ»: فاعل مرفوع وعلامة رفع الضمة الظاهرة. «لمن»: اللام حرف جر، «من»: اسم استفهام مبني على السكون فيّ محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «جمل»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «رخو»: صفة أولى لجمل مرفوعة بالضمة. «الملاطِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نجيب»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة.

وجملة «يشري»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «هو يشري»: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال قائل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لمن جمل نجيب»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «فبيناه» فإن أصل هذه الكلمة «فبينا هو» حيث حذف الواو للضرورة.

٤٦٤ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٢، ١٣٨/٨؛ والخصائص ٨٩/١؛ والدرر ١٨٨/١؛ ورصف المباني ص ١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٤٧/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٠؛ وشرح المفصل ٩٧/٣؛ والكتاب ٢٧/١؛ ولسان العرب ٣٧٦/١٥ (هيا)؛ وهمع الهوامع ٦١/١.

المعنى: هلا عرفت دار سعدىٰ القائمة في منطقة تبراك، هي دار الحبيبة التي لم يقم لها قائم إلا بفضل عشقك لها.

الإعراب: «دَار»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي» مرفوع بالضمة الظاهرة. «لسعدىٰ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «دار». «إذه»: «إذ»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول متعلق بمحذوف صفة لـ «دار»، و «الهاء»: ضمير (هي): في محل رفع مبتدأ. «من هواكا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، والكاف: في محل جر بالإضافة.

وجملة «دار لسعدىٰ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هي من هواكا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إذه» أراد «إذْ هي» فحذف الياء ويرى ابن عصفور أن هذا الحذف ضرورة، وأن الصحيح كون الياء من أصل الاسم.

وأَمّا «أَنتَ» و «أَنتِ» فالاسم منهما الهمزةُ والنونُ، والتاء حرف تدل على الخطاب لثباتها اسماً في ضمير المتكلم واختلاف التاء باختلاف أَحوال المخاطب.

وأَما «أَنتما» و «أَنتم» و «أَنتُنَّ»، فالتاء والميم والألف والواو والنون المشدَّدة زوائد، والاسم الهمزة والنون.

وكذلك «هما» و «هم» و «هنَّ»، الاسم منها إنَّما هو الهاء والواو المحذوفة من «هما» و «هم»، والهاء والياء المحذوفة من «هما» و «هنَّ»، وهي «هما» للاسم، وإنَّما حذفتا لاستثقالهما، والدليل على ذلك ثبات «هو» و «هي» اسمين قبل ذلك، واختلاف أَحوال الياء باختلاف أَحوال المراد بالاسم من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

باب إضافة المصدر إلى ما بَعْدَهُ

[١ ـ أقسام المصدر]:

اعلم أنَّ المصدر ينقسم ثلاثة أَقسام: مصدر مؤكِّد لفعله، أَو مُبيِّن، نحو: «ضُرِبتُ ضرباً»، و «ضُرِبتُ ضَربَ شُرطيٍّ»، ومصدر مقدَّر بـ «أنْ» والفعل، ومثاله: «يُعْجِبُني ضربُ زيدٍ عمراً»، يريد: أنْ ضَربَ زيدٌ عمراً. ومصدر موضوع موضع الفعل، نحو: «ضرباً زيداً»، أَي: اضربْ زيداً ضرباً، فحذف «اضربْ» ووضع «ضرباً» موضعه. قال الله تعالى: ﴿فإذا لقِيتُم الذين كفروا فضربَ الرقابِ﴾[١]. أَي: فاضربوا الرقابَ. ومثله قول الشاعر المرار الفقعسي [من الكامل]:

أَعــلاقــةً أُمَّ الــوُلَيِّــدِ بَعــدمــا   أَفْنـانُ رأسِـكَ كـالثغـامِ المُخلِـسِ[٢]

فأوقع «عَلاقةً» موضع «تَعْلَقُ».

فأما المصدر المؤكِّد والمُبيِّن فلا يعملان أصلاً؛ وأَما المصدر المقدَّر بـ «أنْ» والفعل والموضوع موضع الفعل فيعملان عمل الفعل.

والذي نتكلم فيه في هذا الباب إنما هو المصدر المقدَّر بـ «أنْ» والفعل. وينقسم ثلاثة أَقسام: مصدر منوَّن ومصدر مضاف ومصدر معرَّف بالألف واللام. فأما إذا كان المصدر منوناً فإنَّك ترفع به الفاعل وتنصب المفعول، وذلك نحو قولك: «يُعجبُني ضربٌ زيدٌ

(١) سورة محمد: ٤.
(٢) تقدم بالرقم ٨٤.

عمراً»، ويجوز لك أن تحذف الفاعل إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسغبة يتيماً﴾(١).

التقدير: أو أَنْ يُطعِمَ أَحدُكم يتيماً. وكذلك قوله [من الوافر]:

٤٦٥ - بِضَرْبٍ بالسيوفِ رؤوسَ قَومٍ أَزلنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ

وكذلك قوله [من الوافر]:

٤٦٦ - أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيهِ مُحافَظَةً لَهُنَّ إخا الذِّمامِ

وزعم الفراء أنَّه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنوّن، والذي حمله على ذلك

(١) سورة البلد: ١٤ - ١٥.

٤٦٥ - **التخريج**: البيت للمرار بن منقذ التميميّ في المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٩؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٦١؛ واللمع ص ٢٧٠؛ والمحتسب ١/ ٢١٩؛ والكتاب ١/ ١٩٠.

اللغة: الهام: ج الهامة، الرأس.

الإعراب: «**بضرب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أزلنا». «**بالسيوف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ضرب». «**رؤوس**»: مفعول به للمصدر «ضرب»، وهو مضاف. «**قوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أزلنا**»: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**هامهن**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، «**هنّ**» ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**عن المقيل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أزلنا».

الشاهد: قوله: «بضرب... رؤوس» حيث عمل المصدر المنوّن عمل فعله، فنصب مفعولاً به.

٤٦٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٨٩.

اللغة: السجل: هو الدلو المملوء ماء.

المعنى: أخذت من ماء لهم علّني أبقي على الودّ بيننا، فالماء سقيا الحياة، والمودّة والإخاء سقيا العيش.

الإعراب: **أخذت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بسجلهم**: جار ومجرور بكسرة ظاهرة، متعلقان بالفعل «أخذت» و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«الميم»: للجماعة. **فنفحت**: «الفاء»: حرف عطف، «نفحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فيه**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (نفحت). **محافظة**: مفعول لأجله منصوب بفتحة ظاهرة. **لهنّ**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «محافظة»، و«النون» خرف تأنيث لا محل له. **إخا**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الهمزة المخفّفة، وهو مضاف. **الذمام**: مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة.

وجملة «أخذت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فنفحت»: معطوفة على (ابتدائية) لا محلّ لها. =

أنَّه لم يحفظ في كلامهم، وذلك باطل بدليل قوله [من الكامل]:

٤٦٧ - حَـرْبٌ تَـرَدَّدُ بَيْنَهُـمْ بِتَشـاجُـرٍ قَـدْ كَفَّـرَتْ آبـاؤُهـا أَبنـاؤها

تقديره: بتشاجرِ أبنائها قد كفَّرت آباؤها، أي: لبست الدروع.

ويجوز لك أن تحذف المفعول وترفع الفاعل، فتقول: «عجبتُ من ضَربٍ زيدٌ». فإذا كان المصدر مضافاً، فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول. فإن أضفته إلى الفاعل نصبت المفعول، وذلك نحو قول الشاعر [من الطويل]:

٤٦٨ - وهُـنَّ وُقـوفٌ يَنْتَظِـرْنَ قضـاءَهُ بضـاحـي عَـذاةٍ أَمـرَهُ وهـو ضـامِـزُ

= **والشاهد فيه قوله**: «محافظة لهن إخا الذمام» فقد عمل المصدر المنون المنصوب «محافظة» عمل فعله فنصب مفعولاً به، ولم يذكر فاعل المصدر لدلالة السياق عليه..

٤٦٧ - **التخريج**: البيت للفرزدق في تهذيب اللغة ١٠/ ٢٠١؛ ولسان العرب ٥/ ١٤٨ (كفر)؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: كفّرت آباؤها: دخلت في السلاح، ولبست الدروع.

المعنى: يا لها من حرب استنفرت الجميع للطعان، فلبسوا الدروع واهتموا لها.

الإعراب: حرب: خبر مرفوع بضمة ظاهرة، و «المبتدأ» محذوف تقديره (هي). **تردّدُ**: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بينهم**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة ظاهرة، وهو مضاف، متعلق بالفعل «تردّدُ»، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و «الميم»: للجماعة. **بتشاجرٍ**: جار ومجرور بكسرة ظاهرة، متعلقان بالفعل «تردد». **قد**: حرف تحقيق وتقريب. **كفّرت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، و «التاء»: للتأنيث. **آباؤها**: فاعل (كفرت) مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أبناؤها**: فاعل المصدر المنوّن (تشاجر) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «هي حرب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تردّد»: في محلّ رفع صفة لـ (حرب). وجملة «قد كفّرت»: في رفع صفة ثانية لـ (حرب).

والشاهد فيه قوله: «بتشاجر قد كفّرت آباؤها أبناؤها» حيث صرَّح بفاعل المصدر المنون كما لاحظنا في الإعراب، مخالفاً رأي الفرّاء الذي لا يجيزه.

٤٦٨ - **التخريج**: البيت للشماخ في ديوانه ص ١٧٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٦٥ (ضمز)؛ والمقتضب ١/ ١٥؛ والمقرب ١/ ١٣٠.

اللغة: الضاحي: الظاهر. العذاة: الأرض التي لا وباء فيها. الضامز: الساكت.

المعنى: لقد وقفت الأتن صافنات ساكنات ينتظرن أمر حمارهن بالورود إلى المنهل وهن عطشات.

الإعراب: وهن: «الواو»: بحسب ما قبلها، «هن»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **وقوف**: =

يريد قضاءَه أَمَرَهُ.

وإن أضفته إلى المفعول رفعتَ الفاعل، كقوله [من البسيط]:

٤٦٩ ـ أَفنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَـرْعُ القَـواقيـزِ أَفـواهُ الأبـاريـقِ

= خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. ينتظرن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. قضاءه: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. بضاحي: جار ومجرور متعلقان بالمصدر قضاء، و «ضاحي»: مضاف. عذاة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. أمره: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وهو: «الواو»: حالية، و «هو»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. ضامز: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «وهن وقوف»: بحسب الواو. وجملة «ينتظرن»: في محل نصب حال. وجملة «وهو ضامن»: في محلِ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «قضاءه... أمره» فقد أضاف المصدر، وهو قوله «قضاء» إلى فاعله، ثم نصب المفعول به، وهو قوله «أمره».

٤٦٩ ـ التخريج: البيت للأقيشر الأسديّ في ديوانه ص ٦٠؛ والأغاني ١١/ ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٩١؛ والدرر ٥/ ٢٥٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩١؛ والشعر والشعراء ص ٥٦٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٩٦ (قفز)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٦؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٥٠٨؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٣٨؛ والإنصاف ١/ ٢٣٣؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢١٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ واللمع ص ٢٧١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٣٦؛ والمقتضب ١/ ٢١؛ والمقرب ١/ ١٣٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٤.

اللغة والمعنى: التلاد: الأصلي القديم من المال والمواشي ونحوها. النشب: الثابت من الأموال كالدور والأراضي. القواقيز: ج القاقوزة، وهي القدح.

يقول: إنّ إدماني على شرب الخمر من أفواه الأباريق أدّى إلى إتلاف ما جمّعت من أموال وعقارات.

الإعراب: **أفنى**: فعل ماضٍ. **تلادي**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **وما**: **الواو**: حرف عطف، **ما**: اسم موصول معطوف على «تلادي» في محلّ نصب مفعول به. **جمّعت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل. **من نشب**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جمّعت». **قرع**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **القواقيز**: مضاف إليه مجرور. **أفواه**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **الأباريق**: مضاف إليه مجرور.

وجملة (أفنى تلادي) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (جمعت...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الاسميّ.

والشاهد فيه قوله: «قرع القواقيز أفواه»، فقد أضاف المصدر، وهو قوله «قرع» إلى مفعوله، وهو قوله «القواقيز»، ثم رفع بعد ذلك فاعله، وهو قوله: «أفواه»، ويروى بنصب «أفواه»، وعلى هذه الرواية تكون الإضافة إلى الفاعل، والمذكور. بعد ذلك، هو المفعول، على عكس الأوّل.

برواية من رواه برفع «الأفواه»، ومن رواه بالنصب فهو على إضافته إلى الفاعل. ويجوز أن تضيفه إلى المفعول وتحذف الفاعل، مثل قوله تعالى: ﴿لا يسأمُ الإنسانُ من دعاءِ الخير﴾[(١)]. أي: من أَنْ يدعوَ الخيرَ، ويجوز أن تُضيفَهُ إلى الفاعل وتحذف المفعول وقد جاءَ في الحديث: «مَطلُ الغَنِيِّ ظُلمٌ»، معناه: أن يمطِلَ الغَنيُّ ظلمٌ.

وأمّا المصدر المعرَّف بالألف واللام، فحكمه حكم المصدر المنوَّن يرفع الفاعل وينصب المفعول، فتقول: «يُعجِبُني الضربُ زيدٌ عمراً».

وزعم بعضهم أنَّه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرَّف بالألف واللام. وحجته أن قال: إنَّ المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرة، فلمّا عرّف زال شبهه بالفعل. وأيضاً فإنَّه لم يوجد.

وهذا خطأ محض لأنَّه يلزمه على هذا أن لا يعمل المصدر المضاف. فإن قيل: الإضافة قد تكون منفصلة، فالجواب أن يقال له: لا يخلو أن تقدَّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة لأنَّ الإضافة في هذا الباب يتعرَّف بها المضاف، فثبت أنَّها محضة.

وأما «قوله إنَّه لم يوجد» فباطل، لأنَّ السماع ورد به في قوله [من المتقارب]:

٤٧٠ ـ ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ   يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ

* * *

(١) سورة فصلت: ٤٩.

٤٧٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/١٢٧؛ والدرر ٥/٢٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٩٤؛ وشرح الأشموني ١/٣٣٣؛ وشرح التصريح ٢/٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١١؛ وشرح المفصل ٦/٥٩، ٦٤؛ والكتاب ١/١٩٢؛ والمقرب ١/١٣١؛ والمنصف ٣/٧١؛ وهمع الهوامع ٢/٩٣.

اللغة والمعنى: النكاية: إغضاب الغير وقهره. الفرار: الهرب. يراخي الأجل: يبعد الموت.

يقول: إنه جبان، لا يقهر الأعداء، ويعتمد على الهرب ظنّاً منه بأنّه يبعد الموت.

الإعراب: ضعيف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، وهو مضاف. **النكاية**: مضاف إليه مجرور. **أعداءه**: مفعول به للمصدر «النكاية» منصوب، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **يخال**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. **الفرار**: مفعول به منصوب. **يراخي**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل: هو. **الأجل**: مفعول به منصوب، وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة (... ضعيف النكاية) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (يخال الفرار) =

[٢ ـ عمل الاسم الذي بمعنى المصدر]:

وهذا الذي ذكر من إعمال المصدر في هذا الباب إنّما يجوز في المصدر الجاري وأما الاسم الذي في معنى المصدر، فلا يعمل إلاّ حيث سُمِعَ، وذلك في مثل قول الشاعر [من الوافر]:

٤٧١ ـ أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوت عَنّي وبَعدَ عطائِكَ المئةَ الرِتاعا

لأنَّ العطاء في معنى الإعطاء. وكذلك قوله [من الكامل]:

٤٧٢ ـ أظلومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً أَهدى السلامَ تحيةً ظُلمُ

= الفعليّة في محلّ رفع خبر ثانٍ. وجملة (يراخي الأجل) الفعليّة في محلّ نصب حال أو مفعول به ثان لـ «يخال».

والشاهد فيه قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المقترن بـ «أل»، وهو قوله: «النكاية»، مفعولاً به، وهو قوله: «أعداء».

٤٧١ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٣٧؛ وتذكرة النحاة ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٨/١٣٦، ١٣٧؛ والدرر ٣/٦٢؛ وشرح التصريح ٢/٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٤٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٥؛ ولسان العرب ٩/١٤١ (رهف)، ١٥/٦٩ (عطا)؛ ومعاهد التنصيص ١/١٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤١١؛ وأوضح المسالك ٣/٢١١؛ والدرر ٥/٢٦٢؛ وشرح الأشموني ٢/٣٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٤؛ ولسان العرب ٨/١٦٣ (سمع)، ١٥/١٣٨ (غنا)؛ وهمع الهوامع ١/١٨٨، ٢/٩٥.

اللغة والمعنى: الكفر: جحود النعمة. الرتاع: ج الراتعة، وهي الإبل السمينة التي ترتع في خصب وسعة.

يقول: أمن المعقول أن أجحد نعمتك بعد أن دفعت عني الموت (أي أطلقتني من الأسر) وأعطيتني مئة من الإبل السمينة؟!

الإعراب: **أكفراً**: **الهمزة**: للاستفهام، **كفراً**: مفعول مطلق منصوب. **بعد**: ظرف متعلّق بـ «كفراً»، وهو مضاف. **ردّ**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **الموت**: مضاف إليه مجرور. **عني**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ردّ». **وبعد**: **الواو**: حرف عطف. **بعد**: معطوف على «بعد» السابقة، وهو مضاف. **عطائك**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، **والكاف**: في محلّ جرّ بالإضافة. **المئة**: مفعول به لاسم المصدر «عطاء» منصوب. **الرتاعا**: نعت «المئة» منصوب، **والألف**: للإطلاق.

وجملة (... كفراً) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة أو استئنافيّة تقديره «أكفر كفراً» أو «أضمر كفراً».

والشاهد فيه قوله: «**عطائك المئة**» فقد عمل اسم المصدر الذي هو «**عطاء**» عمل الفعل، فنصب المفعول الذي هو قوله «المئة» بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

٤٧٢ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١؛ والاشتقاق ص ٩٩، ١٥١؛ =

يريد: إنَّ إصابَتَكُم، وأَهل الكوفة يجيزون ذلك، ويجعلونه مقيساً. وهذا خطأ لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس.

وأَجاز أَهل الكوفة إعمال ضمير المصدر في مثل: «ضَربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ». واستدلوا على ذلك بقوله [من الطويل]:

٤٧٣ ـ وما الحربُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذقتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المُرجَّمِ

= والأغاني ٩/ ٢٢٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٤؛ والدرر ٥/ ٢٥٨؛ ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤؛ وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣؛ ودرّة الغوّاص ص ٩٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٣٨؛ وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ١/ ٢٨٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٠٢؛ ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٠؛ ومراتب النحويين ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٤.

اللغة والمعنى: ظلوم: اسم امرأة. مصابكم: أي إصابتكم.

يقول: يا ظلوم، إنّ مقابلة تحيّة إنسان بالجفاء والأذى تجنّ وظلم.

الإعراب: **أظلوم**: **الهمزة**: للنداء، **ظلوم**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء. **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **مصابكم**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، **و «كم»**: في محل جرّ بالإضافة. **رجلاً**: مفعول به للمصدر الميمي «مصابكم» منصوب. **أهدى**: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. **السلام**: مفعول به منصوب. **تحيّة**: مفعولٌ لأجله منصوب، أو مفعول مطلق. **ظلم**: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة (أظلوم) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (إنّ مصابكم رجلاً ظلم) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (أهدى السلام) الفعليّة في محلّ نصب نعت «رجلاً».

والشاهد فيه قوله: «مصابكم رجلاً» حيث أعمل الاسم الدالّ على المصدر عمل المصدر لكونه ميميًّا، فقد أضاف «مصاب» إلى فاعله، وهو كاف الخطاب، ثم نصب به مفعوله، وهو قوله: «رجلاً»، وكأنّه قد قال: إن إصابتكم رجلاً.

٤٧٣ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠، ٨/ ١١٩؛ والدرر ٥/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٢٨ (رجم)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٢.

اللغة: **شرح المفردات**: ذقتم: خبرتم. الحديث المرجّم: الذي في غير موضع اليقين.

المعنى: يقول: ليست الحرب إلاّ ما عهدتموها وجرّبتموها ومارستم كراهتها، والذي أقوله ليس بحديث تُظنّ به الظنون.

الإعراب: **الواو**: بحسب ما قبلها **ما**: حرف نفي. **الحرب**: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. **إلاّ**: حرف حصر. **ما**: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع خبر للمبتدأ. **علمتم**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء =

يريد: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجّم. فـ «عنها» يتعلّق بـ «هو» الذي يراد به الحديث عندهم. وهذا لا حجة فيه، لأنَّه يمكن أن يكون متعلقاً بالمُرجّم، وجاز تقديمه عليه وإنْ كان في معنى الموصول ضرورة، ويجوز أن يكون متعلقاً بإضمار فعل، كأنَّه قال: أعني عنها، أَو يكون التقدير: وما هو عنها مرجَّماً بالحديث المرجَّم، وحذفَ «مرجَّماً» الأول لدلالة الثاني عليه.

* * *

[٢ ـ الاختلاف بين المصدر واسم الفاعل]:

واعلمْ أنَّ هذا الباب خالف باب اسم الفاعل في أَشياء منها أَنّه لا يجوز أَن يتقدَّم معموله عليه، وسبب ذلك أَنَّه مقدَّر بـ «أنْ» والفعل، و «أنْ» من الموصلات ولا يتقدَّم على الموصول من صلته شيء.

وخالفه أَيضاً في أَنّه يعمل بمعنى الحال والاستقبال، وبمعنى المضيّ وفي أَنّ الإضافة فيه محضة بخلاف اسم الفاعل.

وإذا اتبعتَ المخفوضَ في هذا الباب، فلا يخلو من أَن تتبعه على اللفظ أَو على الموضع. فإن اتبعتَهُ على اللفظ فالخفض ليس إلا، نحو: «يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمراً ومحمدٍ». وإن أتبعته على الموضع فإن كان الموضع موضع رفع، أتبعته بالرفع وإن كان موضع نصب أتبعته بالنصب.

= ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والميم: لجمع الذكور. **وذقتم**: الواو حرف عطف، «ذقتم»: كإعراب «علمتم». **وما**: الواو حرف عطف، «ما»: من أخوات «ليس». **هو**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «ما». **عنها**: «عن»: حرف جر، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بـ «هو». **بالحديث**: الباء حرف جرّ زائد، «الحديث»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ما». **المرجّم**: نعت «الحديث» مجرور لفظاً منصوب محلاً.

وجملة «وما الحرب إلا ما علمتم» بحسب الواو. وجملة: «علمتم» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذقتم» معطوفة على جملة «علمتم». وجملة «ما هو عنها بالحديث المرجم» معطوفة على جملة «ماالحرب...».

الشاهد فيه قوله: «وما هو عنها» حيث أرجع الضمير «هو» إلى «الحديث» وليس إلى «الحرب» لأنّ الحرب مؤنثّة، وإرجاعه إليها يفسد المعنى. وهذا ما حمل الكوفيين على اعتبار أنّ المصدر المضمر عامل كفعله.

باب العدد

[١ ـ أنواع العدد وحكم كلّ نوع]:

العدد على أربعة أنواع: مفرد، ومضاف، ومركَّب، ومعطوف.

فأَمّا المفرد فإنّك تقول في المذكَّر منه: واحدٌ، اثنانِ، وفي المؤنّث: واحدةٌ، واثنتانِ وثنتانِ، والعشرون، والثلاثون، وسائر العقود.

والمضاف من ثلاثة إلى عشرة ومائة وأَلف. والمركَّب من أَحدَ عشر إلى تسعةَ عشر. والمعطوف العقود المعطوفة على النيّف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين. فأمّا الواحد، والاثنانِ، والواحدة، والثنتانِ، والاثنتان فلا يجوز فيهما الإضافة أصلاً. وإنَّما لم يجز فيها ذلك لأنَّ ذكر المعدود يُغني عن ذكر العدد. فلو ذكرته مع المعدود لكان عِيّاً، ألا ترى أَنّك إذا قلت: «رجل»، عُلِمَ أنّه واحد، وإذا قلت: «امرأة»، علم أنّها واحدة، وإذا قلت: «رجلان»، عُلِمَ أَنّهما اثنان، وإذا قلت: «امرأتانِ»، عُلِمَ أَنّهما اثنتان، فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلاّ ضرورة، كقوله [من الرجز]:

ظَـــرْفُ عجـــوزٍ فيـــه ثِنتـــا حَنظـــلِ[١]

وكان ينبغي أَن يقال حنظلتان، إلاّ أَنّه لمّا اضطُرَّ جمع بين العدد والمعَدود، وأَتى بالمعدود غير مثنى ليكون للعدد فائدة.

هذا حكم المفرد؛ وأَما المضاف من ثلاثة إلى عشرة، فلا يخلو أَن تريد بالعدد المعدود أَو العدد مجرداً من المعدود. فإن أَردت العدد مجرداً من المعدود كان كلّه بالتاء،

(١) تقدم بالرقم ٤٣.

كقوله: «ستةٌ نصفُ اثني عشر»، و «ثلاثةٌ نصفُ ستةٍ»، فهذا لم تُرد به إلاّ العدد خاصة. وسبب ذلك أنَّ العدد كله مؤنّث، وأصل المؤنث أن يكون بالتاء فجاءَ هذا على أصله.

فإن أردت بالعدد المعدود، فلا يخلو من أن تَذكُره أو لا تَذكُره. فإن ذَكرتَه كان بالتاء مع المذكَّر، وحذفها مع المؤنث.

واختلف في سبب ذلك، فمنهم من قال: العدد كلُّه مؤنَّث، فما كان منه بالتاء التي للتأنيث، فهو بمنزلة مؤنَّث فيه علامة التأنيث، وما كان منه بغير تاء فهو بمنزلة مؤنَّث لا علامة فيه للتأنيث، وهذا مذهب أبي القاسم.

ومنهم من قال: إنَّ العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع، وقد وجد في الجموع ما هو مذكَّر ويجمع بتاء التأنيث، وما هو مؤنَّث ويجمع بغير تاء التأنيث، نحو: «عُقاب» و «أَعقُب»، ويقولون في جمع «غُراب»، وهو مذكَّر: «أَغرِبَةٌ»، ومَنْ لغته تذكير اللسان يقول: «ثلاثةُ أَلسُنٍ»، ومَنْ لغتهُ تأنيثُها يقول: «ثلاثُ أَلسِنةٍ»، فكذلك هذا.

ومنهم مَنْ قال: إنَّما كان عدد المذكر بالتاء لأنَّه لو كان بغير تاء، لأوهم أنّه مذكَّر لأنّه مضاف إلى مذكَّر ولفظه المذكر، والعدد هو المعدود في المعنى، وهم قد جعلوا العدد مؤنّثاً فأَدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام.

ومنهم من قال: إنَّ العدد كلَّه مؤنث، فجعلتْ تاء التأنيث في المذكَّر منه لأنَّه أَخف مع المؤنث ولم يجعلوها في المؤنث لئلا ينضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث. وجميع هذه التعليلات حسنة جداً.

فإن لم تذّكر المعدود في اللفظ، فالفصيح أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكرت المعدود. ويجوز أن يحذف منه كله تاء التأنيث، وحكى الكسائي عن أبي الجراح: «صمنا من الشّهرِ خَمْساً»، وه لوم أَنَّ الذي يُصام إنَّما هو الأيام، والأيام مذكَّرة.

وكذلك قوله [من الطويل]:

٤٧٤ ـ وإلاّ فَسِيري حَيْثُما سارَ راكِب   تَيمَّم خَمْساً لَيْسَ في سَيْرِهِ يَتَمْ

---

٤٧٤ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن شأس في ديوانه ص ٧٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٤٦ (يتم)؛ وأمالي القالي ٢/ ١٨٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٨٠؛ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٥٠؛ وتاج العروس (يتم)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/ ٢١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤١١.

=

يريد خمسة أيام.

* * *

والمعدود لا يخلو من أن يكون له جمع قلّة خاصة أَو جمع كثرة خاصة أَو الجمعان معاً. فإنْ كان له أَحدهما أَضفته إليه بالضرورة. وإنْ كان له جمعان فالأحسن أَنْ تُضيفه إلى جمع القلة، وذلك أَنَّ جموع القِلّة إنّما هي من ثلاثة إلى عشرة، فنُوسب بين العدد والمعدود.

وجموع القِلَّة مما كان منها على وزن «أَفْعُل»، و «أَفْعال»، و «أَفْعِلَة»، و «فِعْلَة» ويجمعها قول الشاعر [من البسيط]:

٤٧٥ ـ بِأَفْعُلٍ وبَأَفعالٍ وَأَفْعِلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعرَفُ الأَدْنى مِنَ العَدَدِ

وجموع السلامة كلها جموع قلّة.

* * *

= **اللغة**: اليتم: الإبطاء، والحاجة.

المعنى: أو اتجهي حيث سار راكب خمسة أيام متتالية، قاصداً الوصول دون إبطاء.

الإعراب: **وإلا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، و «إلا»: تقديرها: إن لا فـ «إنّ» حرف شرط جازم، و «لا»: نافية لا عمل لها وفعل الشرط محذوف والتقدير: وإلاّ يكن منك كذا فسيري. **فسيري**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «سيري»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **حيثما**: «حيث»: اسم مبني على لضم في محل نصب على الظرف المكانية متعلق بالفعل «سيري»، و «ما»: زائدة، و «حيث»: فيها معنى الشرط. وحذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه. **سار**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. **راكب**: فاعل مرفوع بضمة ظاهرة. **تيممّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **خمساً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (تَيَمَّم). **ليس**: فعل ماضٍ ناقص. **في سيرة**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **يتم**: اسم (ليس) مؤخر مرفوع وسُكِّن لضرورة القافية.

وجملة «إلا فسيري» بحسب الواو. وجملة «فسيري»: جواب شرط جازم مقترنة بالفاء محلها الجزم. وجملة «سار راكب»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تيمم»: في محل رفع صفة لـ (راكب). وجملة «ليس في سيره يتم»: في محل رفع صفة ثانية.

والشاهد فيه قوله: «تيمم خمساً» فقد حذف المعدود «أياماً» فجاز حذف التاء من العدد.

٤٧٥ ـ التخريج: البيت لأبي الحسن الدّباج في خزانة الأدب ٨/١٠٦ وبعده:

وسالم الجمع أيضاً داخل معها فهذه الخمس فاحفظْها ولا تزدِ =

[٢ ـ المضاف إليه العدد]:

والمضاف إليه العدد لا يخلو من أن يكون جمعاً، أو اسم جمع، أو اسم جنس. فإن كان جمعاً فإنَّك تعتبر واحده. فإن كان مذكَّراً ألحقَت العدد علامة تأنيث، وإن كان مؤنثاً لم تلحقها. وأهل بغداد يعتبرون المفرد إلاّ أن يكون الجمع مؤنث اللفظ، فإنَّ المُعتَبر عندهم لفظ المضاف إليه العدد، فيقولون: «ثلاثُ حَمّاماتٍ»، ونحن لا نقول إلاّ: «ثَلاثةُ حمّاماتٍ»، بإدخال التاء في «ثلاثة» لأن واحده «حمّام» وهو مذكَّر. وإن كان اسم جمع، فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل. فإن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكّر وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنَّث.

وإن كان اسم جنس جاز فيه التذكير والتأنيث، والغالب عليه التأنيث، قال الله تعالى: ﴿أعجازُ نخلٍ خاويةٍ﴾[١]. وقال في موضع آخر: ﴿أعجازُ نخلٍ مُنقَعِرٍ﴾[٢]. إلاّ ألفاظاً استعملت مذكَّرة من اسم الجنس، وهي: عِنَبٌ، وجَوزٌ، وسِدْرٌ.

ولا يخلو أن يكون المعدود صفة أو جامداً. فإن كان جامداً، فالأحسنُ فيه الإضافة، نحو: «ثلاثةُ بغالٍ»، ثم الفصل بـ «مِن»، نحو: «ثلاثةٌ من البغالِ»، ثم النصب على التمييز، نحو: «ثلاثةٌ رجالاً».

فإن كان صفة، فالأحسن فيه الإتباع، نحو: «ثلاثةٌ قُرَشِيّونَ»، ثم يليه النصب على الحال، نحو: «ثلاثةٌ قُرَشيّينَ»، ثم الإضافة نحو: «ثلاثةُ قُرَشيّينَ»، وهو أضعفها.

= **المعنى**: هذه أوزان العدد بين الواحد والتسع ويزيد عليها جمع السالم.

الإعراب: **بأفعل**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يعرف). **وبأفعال**: «الواو»: عاطفة، «بأفعال»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يعرف). **وأفعلة**: «الواو»: عاطفة، «أفعلة» اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بكسرة ظاهرة. **وفعلة**: «الواو»: عاطفة، و «فعلة»: اسم معطوف مجرور بكسرة ظاهرة. **يعرف**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة ظاهرة. **الأدنى**: نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف. **من العدد**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يعرف).

وجملة «يعرف الأدنى»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلة» وهي أوزان الأعداد في جمع القلّة [illegible] إليها الجموع السالمة لأنها جموع قلّة.

(١) سورة الحاقة: ٧.

(٢) سورة القمر: ٢٠.

وسبب ضعفه أنّه يجيء مستعملاً استعمال الأسماء، أعني أنّه يلي العامل، ولا تستعمل الصفة استعمال الأسماء بقياس.

* * *

[٣ ـ العدد الزائد على العشرة]:

فإذا زاد على العشرة فإنَّك تبقي النيّف على أَصله من التذكير والتأنيث إلاّ أنَّك تبدل من «واحد»: «أحداً» ومن «واحدة»: «إحدى»، ويجوز «واحد» و «واحدة» لكنه قليل جداً. وأما العشرة فإنّها تكون بتاء التأنيث مع المؤنث وبحذفها مع المذكَّر وتسكين الشين مع المؤنَّث، ويجوز كسرها، فتقول: «إحدى عَشْرَةَ»، بتسكين الشين، و «إحدى عَشِرةَ»، بكسرها، وتفتح الشين مع المذكَّر.

وسبب ذلك أي أنْ حُذفت التاء مع المذكر وأُثبتت مع المؤنّث، أنّها لو ثبتت مع المذكر لاجتمع في الكلمة تأنيثان.

فإن قيل: إنّك إذا قلت: «ثِنتا عَشرةَ»، في المؤنَّث فإنّك قد جمعت بين تأنيثين، فالجواب: إنَّ التاء في «ثنتا» للإلحاق وليست للتأنيث، والدليل على ذلك أنَّ علامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلاّ متحركاً، وهذه قبلها ساكن، فدلَّ على أنّها ليست للتأنيث.

فإن قيل: إنَّ «إحدى عَشرةَ» قد جُمِع فيها بين علامتي تأنيث، فالجواب: إنَّ التأنيث مخالف في اللفظ فلذلك جُمِع بينهما.

* * *

[٤ ـ حكم النيّف]:

والنيّف مبنيّ مع العقد لتضمّنه معنى الحرف، فإذا قلت: «خَمسةَ عَشَرَ»، فكأنك قلت: خمسةٌ وعشرةٌ، فلما تضمّنت معنى الحرف بُنيت، إلاّ «اثني عشر» فإنّه معرب. فإن قيل: فلأيّ شيءٍ لم يُبنَ؟ فالجواب: إنّه اسم مثنًى، والأسماء المثنيّات لا توجد مبنيّة بعد العوامل في موضع أصلاً.

فإن لم يسند إليه شيءٌ بُني، نحو: اثنين في العدد إذا قلت: واحدٌ اثنانِ، وقصدت به مجرد العدد من غير إخبار، وهو مع ذلك عزيز الوجود.

فإن قيل: فلأي شيء بُني «عشر» من قولك: «اثني عَشرَ»؟ فالجواب: إنّه وقع موقع النون من «اثنين».

وأجاز أهل الكوفة أن تضيف النيّف إلى العدد، فتقول: «هذا أَحَد عَشرِ». واستدلّوا على ذلك بقوله [من الرجز]:

٤٧٦ ـ عُلِّقَ مِنْ عَنائِهِ وشقْوَتِهْ بِنْتَ ثماني عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس، وهو مشبه بـ «بعلبك» ضرورة.

ويجوز أن تضيف النيّف والعقد إلى اسم، وإذا أَضفته جاز لك فيه وجهان، أحدهما: أن يبقى على بنائه، والآخر أن يعرب ويجعل إعرابه آخر الاسم المركب، فتقول: «هذا أحدُ عَشرَكَ وعَشرِكَ».

وأجاز الفراء أن تضيف النيّف إلى العقد والعقد إلى الاسم، فتقول: «هذا أحدُ عَشرِكَ»، بشرط أن يكون العقد مضافاً إلى الاسم. وهذا باطل لأنّه لم يسمع من كلامهم.

ولا يجوز إضافة «اثني عشر» إلى الاسم، لأنّه لا يخلو أن تحذف «عشراً» أو تثبته. فإن أثبتّه كنت كمن جمع بين التنوين والإضافة، لأنَّ «عشراً» إنّما بُني لوقوعه موقع النون، وإن حذفت التبس بإضافة «اثنين»، فلذلك لا يجوز إضافته إلى الاسم. هذا حكم النيّف إلاّ «ثمانية عشر» فإنّك تقول للمؤنث: ثَماني عَشرَةَ، بالياء الساكنة، وإن شئت حركتها بالفتح

---

٤٧٦ ـ **التخريج**: الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٦/ ٤٦٣؛ والدرر ٦/ ١٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٨؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٠، ٤٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٨ (شقا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٩.

اللغة: شرح المفردات: كُلِّف: حُمّل في مشقّة. الشقوة: العسر. العناء: التعب.

الإعراب: «كلف»: فعل ماضٍ للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «من عنائه»: جار ومجرور متعلقان بـ «كلّف»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وشقوته»: الواو حرف عطف، «شقوته»: معطوف على «عنائه»، والهاء في محلّ جرّ بالإضافة. «بنت»: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. «ثماني»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «عشرة»: مضاف إليه مجرور. «من حجّته»: جار ومجرور متعلّقان بـ «كلّف» وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد: قوله: «ثماني عشرة» حيث أضاف «ثماني» إلى «عشرة»، وبعض الكوفيين يجيزون إضافة النيّف إلى العشرة.

فتقول: ثمانيَ عَشرةَ. ويجوز حذف الياء وفتح النون فتقول ثمانَ عَشرَة، ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

٤٧٧ ـ ولقد شَرِبتُ ثمانياً وثَمانياً وثمانَ عَشرةَ واثْنَتَيْنِ وأربَعا

ويجوز تسكين العين في المركب إذا أَردت المذكر، فتقول: «أَحدَ عْشَرَ»، كراهة توالي الحركات، وقد قُرِىء: ﴿أَحدَ عْشَرَ كوكباً﴾[1]. إلاّ في «اثني عشر» فإنّه لا يجوز لأنّه يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين.

* * *

[٥ ـ التمييز بعد العدد المركب]:

ويكون التمييز في المركب مفرداً منصوباً، ولا يجوز أن يكون جمعاً، فأمّا قوله تعالى: ﴿اثنتي عَشرةَ أسباطاً أُممًا﴾[2]. فـ«أسباطاً» ليس بتمييز، والدليل على ذلك أنّ واحده «سبط»، والسبط ذكر، فكان ينبغي أن يقول: اثني عشر أسباطاً، فقوله: «عشرة»، بتاء التأنيث دليل على أنّه ليس بتمييز، وإنّما التمييز محذوف، فكأنّه قال: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، و «أسباطاً» بدل من «اثنتي عشرة».

* * *

٤٧٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في لسان العرب ١٣/ ٨١ (ثمن)؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

الإعراب: **ولقد**: الواو بحسب ما قبلها، واللام موطئة للقسم، و «قد»: حرف تحقيق. **شربت**: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **ثمانياً**: مفعول به منصوب. **وثمانياً**: الواو حرف عطف، و «ثمانياً» معطوف على «ثمانياً» الأولى. **وثمان عشرة**: الواو حرف عطف، و «ثمان عشرة» اسم مبني على فتح الجزءين معطوف على «ثمانياً». **واثنتين**: الواو حرف عطف. و «اثنتين» معطوف على «ثمانياً» منصوب بالياء لأنّه مثنى. **وأربعا**: الواو عطف، «أربعا» معطوف على «ثمانياً» منصوب.

الشاهد فيه قوله: «ثمان عشرة» حيْث جاءت «ثمان» محذوفة الياء ومفتوحة النون.

(١) سورة يوسف: ٤.

(٢) سورة الأعراف: ١٦٠.

[٦ ـ الفصل بين العدد والتمييز]:

ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلاّ في ضرورة شعر كقوله [من الكامل]:

٤٧٨ ـ في خَمْسَ عَشْرَةَ من جُمادَى لَيْلَةً لا أَسْتَطِيعُ عَلى الفِراشِ رُقَادي

وكذلك قوله [من المتقارب]:

٤٧٩ ـ عَلى أَنَّني بَعْدَما قَدْ مَضَى ثَلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

فهذا هو حكم المركب.

* * *

---

٤٧٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٤/ ٤٢؛ والمقتضب ٣/ ٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤.

المعنى: لا أستطيع النوم في الليلة الخامسة عشرة من جمادى.

الإعراب: **في**: حرف جار. **خمس عشرة**: جزءان مبنيان على الفتح في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أستطيع). **من جمادى**: جار ومجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر، متعلقان بحال من (ليلة). **ليلة**: تمييز منصوب بفتحة ظاهرة. **لا**: نافية. **أستطيع**: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **على الفراش**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أستطيع). **رقادي**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «لا أستطيع»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «في خمس عشرة من جمادى ليلة» فقد فصل بين العدد «خمس عشرة» وتمييزه «ليلة» للضرورة الشعرية.

٤٧٩ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٦٦؛ وأساس البلاغة (كمل)؛ وكتاب العين ٥/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٥٩٨ (كمل)؛ وتاج العروس (كمل).

اللغة: كميل: كامل، وهو مبالغة منه على وزن (فعيل).

المعنى: لقد مضى ثلاثون عاماً كاملة على الهجر.

الإعراب: **على**: حرف جر. **أنني**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها مجرور بـ «على» والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر كائن على أنني. **بعدما**: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، و «ما»: مصدرية، والظرف متعلق بخبر (أنّ) المحذوف، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مضى» في محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد مضي. **قد**: حرف تحقيق. **مضى**: فعل ماض مبني =

[٧ ـ حكم المعدود مع العقود]:

فإذا انتهت إلى العشرين استوى المذكّر والمؤنّث في لفظ «العشرين»، فتقول للمذكّر والمؤنث: عشرون، وكذلك سائر أَسماء العقود كلّها. ويكون التمييز منصوباً إلاّ في المائة والألف، وسنذكر حكم تمييزها إن شاءَ الله تعالى.

والنيّف على العشرين حكمه حكم ما كان عليه في حال إفراده، ويكون تميره بعد عطف النيّف عليه منصوباً.

وأمّا المائة والألف فيكون تمييزهما مخفوضاً مفرداً، وإنّما كان مفرداً لأنّه عقد من العقود وتمييز العقود مفرد، وكان مخفوضاً لأنّهما أشبها «عشرة» في أَنّهما عقد كما أنّها عقد، و «عشرة» أيضاً تعشير الآحاد كما أنَّ «مائة» تعشير العشرات، و «أَلف» تعشير المئين. فلذلك كان مخفوضاً.

وحكم تثنيتهما كحكمهما في الإفراد والتمييز وخفضِه، فتقول: «مائتا رجلٍ وأَلفا ثوبٍ». ولا يجوز إثبات النون ونصب التمييز إلاّ ضرورة كقوله [من الوافر]:

٤٨٠ ـ إذا عـاشَ الفَتَـى مـائتيـنِ عـامـاً فَقَـدْ ذَهَـبَ المسـرّةُ والفَتـاءُ

= على فتحة مقدرة على الألف للتعذر. **ثلاثون**: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **للهجر**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (مضى). **حولاً**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. **كميلا**: صفة منصوبة بفتحة ظاهرة.

وجملة «على أنني»: ابتدائية لا محلّ لها. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها في محل جر بحرف الجر (على).

والشاهد فيه قوله: «مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا» فقد فصل بين العدد «ثلاثون» وتمييزه «حولاً» للضرورة الشعرية كما هو واضح.

٤٨٠ ـ **التخريج**: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥؛ والدرر ٤/ ٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥؛ والكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٤٥ (فتا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٣؛ وشرح المفصّل ٦/ ٢١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٣٣؛ والمقتضب ٢/ ١٦٩؛ والمنقوص والممدود ص ١٧.

شرح المفردات: الفتاء: الفتوّة.

المعنى: يقول: إذا كبر الإنسان في السنّ ذهبت لذاته وفتوّته.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «عاش»: فعل ماضٍ. «الفتى»: =

فإذا زاد على «المائة» و «الألف» نَيِّفٌ كان حَكم النيِّف باقياً على ما كان عليه من إسقاط علامة التأنيث منه مع «المائة» لأنّها مؤنّثة، وإدخالها فيه مع الألف لتذكيره. ويجوز أن تقول: ثلاثُمائةٍ ومِئِينَ، فمَنْ قال: «مائة»، راعى معناها من الجمعية ومن قال «مئين» لم يراع المعنى وراعى لفظها من الإفراد، فاحتاج إلى الجمع، ومنه قوله [من الطويل]:

٤٨١ ـ ثلاثُ مئينٍ للملوكِ وَفَى بها ... رِدائي وجَلَّتْ عن ملوكِ الأعاجِمِ

وأما الألف فلم يراعَ إلاّ اللفظ خاصة.

= فاعل مرفوع. «مئتين»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثنّى. «عاماً»: تمييز منصوب. «فقد»: الفاء واقعة في جواب الشرط، «قد»: حرف تحقيق. «ذهب»: فعل ماض. «المسرّة»: فاعل مرفوع. «والفتاء»: الواو حرف عطف، «الفتاء»: معطوف على المسرة مرفوع.

وجملة: «إذا عاش» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عاش...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ذهب المسرة والفتاء» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «مئتين عاماً» حيث نصب الاسم بعد «مئتين» للضرورة، وكان الوجه حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلاّ أنّها شبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه، وينصب ما بعده.

٤٨١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٠ ـ ٣٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٣١٧ (ردى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٦٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٢١، ٢٣؛ والمقتضب ٢/ ١٧٠.

شرح المفردات: الرداء: الثوب. جلّت: زالت ومنعت.

المعنى: يقول: إنه وفى للملوك بثلاثمئة بعير، وزالت عن ملوك العجم.

الإعراب: «ثلاث»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «مئين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم. «للملوك»: جار ومجرور متعلّقان بـ«وفى». «وفى»: فعل ماضٍ. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«وفى». «ردائي»: فاعل «وفى» مرفوع، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «وجلت»: الواو حرف عطف، «جلّت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «عن ملوك»: جار ومجرور متعلّقان بـ«جلّت»، وهو مضاف. «الأعاجم»: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «ثلاث مئين...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وفى بها» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «جلّت» معطوفة على جملة «وفى».

الشاهد: قوله: «ثلاث مئين» حيث جمع «مئة» على «مئين» فلم يراع معنى «مئة» من الجمعية، بل راعى لفظها من الإفراد، فاحتاج إلى الجمع.

باب تعريف العدد

العدد ينقسم أَربعة أَقسام: مفرد، ومضاف، ومركَّب، ومعطوف. فالمفردُ إذا أَردتَ أَن تعرِّفه أَدخلتَ عليه الألف واللام، فقلت: الثلاثةُ، والأربعةُ، والخمسةُ. والمفرد هو من واحد إلى عشرة. فيتصوَّر في تعريفه ثلاثة أَوجه، فتقول: «الثلاثةُ الرجالِ»، و «الثلاثةُ رجالٍ»، و «ثلاثَةُ الرجالِ».

فأمّا الوجه الأول فأَهل البصرة لا يجيزون ذلك، وأَهل الكوفة يجيزونه قياساً على «الحسنِ الوجهِ». وهذا خطأ لأنّه إنّما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب «الحسن الوجه» لأنَّ الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً.

وأَما الوجه الثاني وهو: «الثلاثةُ رجالٍ»، بدخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني، فلا يجوز بإجماع من أَهل البصرة والكوفة، لأنَّه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة.

فأمّا الوجه الثالث وهو أَن تدخل الألف واللام على الثاني وتُعرّف به الأول، نحو قولك: «ثلاثةُ الرجالِ»، فهو جائز بإجماع من أَهل البصرة والكوفة، وعليه أَنشدوا قولَ الشاعر [من الطويل]:

وهل يُرجِعُ التسليمَ أَو يكشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقِعُ[1]

واختُلف في تعريف المركّب من «أَحدَ عَشرَ» إلى «تِسعةَ عَشرَ»، فأَهلُ الكوفة يدخلون

(١) تقدم بالرقم ٤٤٦.

الألف واللام في الأول والثاني، فيقولون: «عندي الأحدَ العَشرَ درهماً»، وأهل البصرة لا يجيزون إلاّ إدخال الألف واللام في الأول خاصة، فيقولون: «عندي الأحدَ عَشرَ درهماً»[(١)]

وسبب ذلك عندهم أنّ المركب مبنيّ فصار كالاسم الواحد، فلا يُعرَّف إلاّ مثل ما يعرَّف به الاسم الواحد. والاسم الواحد لا يتعرَّف إلاّ بأَن تدخل الألف واللام في أوله خاصة، ولا يعرَّف بأَن تدخل الألف واللام في الوسط منه، فكذلك يكون العدد.

وحكى أَبو زيد، رحمه الله، عن العرب: «الأحدَ العَشرَ الدرهم» بإدخال الألف واللام على الأول والثاني وعلى التمييز، وذلك شاذّ جدّاً، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز، لأنَّ التمييز لا يكون أَبداً إلاّ نكرة. وأَجاز بعض النحويين إدخال الألف واللام في النيّف والعقد والتمييز، وهذا خطأ لما قدمناه أولاً.

والمعطوف هو من أَحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، تعريفه عندنا أَن تدخل الألف واللام على الأول والثاني، فتقول: «عندي الواحدُ والعشرون درهماً»؛ وهو جائز بإجماع من جميع النحويين.

وأَجاز بعض النحويين أَن تدخل الألف واللام في النيّف وتترك إدخاله في العقد، فأَجاز أَن تقول: «عندي الأحدُ وعشرون درهماً». وهذا المذهب فاسد جدًّا، لأَنَّه لا يتعرف الثاني بإدخال الألف واللام على الأول، لأنّه ليس معه كالشيء الواحد، فلا بدَّ إذا أَردت تعريف الثاني من أَن تدخل الألف واللام عليه.

(١) انظر المسألة الثالثة والأربعين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣١٢ ـ ٣٢٢.

باب «ثاني اثنين» و «ثالث ثلاثة»

هذا هو باب اسم الفاعل المشتق واستعماله من «ثاني اثنين» إلى «تاسع تسعة عشر». وقد حُكِي: «عاشِر عشرين». وما عدا هذا فلم يسمع منه شيء. فنبدأ بالكلام من واحد إلى عشرة.

فإذا بنيت اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة، كان للمذكَّر بغير تاء وللمؤنَّث بالتاء، وذلك نحو قولك: واحدٌ وواحدةٌ، وثانٍ وثانيةٌ، وثالثٌ وثالثةٌ، ورابعٌ ورابعةٌ، وخامسٌ وخامسةٌ، وخامٍ وخامِيَةٌ، ومنه أَنشدوا قول الشاعر [من البسيط]:

٤٨٢ ـ مَضَتْ ثَلاثُ سنينٍ مُنْذُ حُلَّ بها ... وَعامٍ حُلَّتْ وَهذا التّابِعُ الخامِي

---

٤٨٢ ـ **التخريج**: البيت للحادرة (قطبة بن أوس) في لسان العرب ٦/ ٦٧ (خمس)، ١٤/ ٢٤٣ (خما)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠١؛ والدرر ٦/ ٢٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٢؛ والمقرب ١/ ٣١٥؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

المعنى: لقد مر بنا خمس سنين منذ حللنا هنا.

الإعراب: مضت: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، و «التاء» للتأنيث. ثلاث: فاعل مرفوع بالضمة. سنين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. منذ: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بالفعل «مضت». حُلّ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). بها: جار ومجرور متعلقان بالفعل (حل). **وعام**: «الواو»: حرف عطف، و «عام»: اسم معطوف على «ثلاث» مرفوع مثله. **حلت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة، و «التاء»: للتأنيث، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **وهذا**: الواو: استئنافية. «الهاء»: للتنبيه، و «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. **التابع**: خبر مرفوع بالضمة. **الخامي**: صفة مرفوعة بالضمة المقدرة على السين المحذوفة، أو على الياء التي حلّت محلّها.

=

يعني: الخامس. وسادسٌ وساتٌ وسادٍ للمذكر، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

٤٨٣ ـ بُوَيْزِلُ عامٍ قد أذاعَتْ بِخَمْسَةٍ وَتَعْتَدُّني إن لم يَقِ اللَّهُ سادِيا

وسادسةٌ وساتِتَةٌ وسادِيَةٌ، وسابعٌ وسابِعَةٌ، وثامِنٌ وثامِنَةٌ، وتاسعٌ وتاسِعَةٌ، وعاشِرٌ وعاشِرَةٌ.

فأمّا «واحد» فلا يجوز إضافته أصلاً، وما عداه يجوز إضافته إلى العدد الذي أُخذ منه إلاّ «ثانياً»، فإنّه لا تجوز إضافته إلى «واحد» أصلاً بإجماع. فلا يجوز أن تقول: «عندي ثاني واحدٍ»، وقد أجاز ذلك بعض النحويين قياساً، والصحيح أنَّ هذا الباب موقوف على السماع.

= وجملة «مضت ثلاث سنين»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حل بها»: في محل جر بالإضافة. وجملة: «حلت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هذا التابع الخامي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وهذا التابع الخامي» فقد جاء اسم الفاعل (خامي) مشتقاً من العدد خمسة واسم فاعله «الخامس».

٤٨٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٧؛ ولسان العرب ٨/ ٩٩ (ذيع)؛ والمقرب ١/ ٣١٥.

اللغة: بويزل: تصغير بازل وهو الجمل الذي ظهر نابه. أذاعت به: ذهبت به، وطمست معالمه. لم يق الله: لم يحفظني ربّي. ساديا: سادساً.

المعنى: يشبّه امرأته ببعير ظهر نابه منذ عام، ثم يخبرنا أنها تزوجّت خمسة رجالٍ، وماتوا عنها، وها هي تعتبره السادس إن لم يحفظه الله جلّ وعزّ.

الإعراب: **بويزل**: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف تقديره (هي). **عام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قد**: حرف تحقيق. **أذاعت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بخمسة**: جار ومجرور متعلقان بـ (أذاعت). **وتعتدّني**: «الواو»: حرف عطف، «تعتدّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي)، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **إن**: حرف شرط جازم. **لم**: حرف جزم وقلب ونفي. **يق**: فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، والكسرة عوض عن الياء المحذوفة. **الله**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. **ساديا**: مفعول به ثان لـ (تعتدّني) منصوب بالفتحة.

وجملة «هي بويزل عام»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أذاعت»: في محلّ رفع صفة. وجملة «وتعتدني»: معطوفة على جملة «أذاعت». وجملة «إن لم يق»: حالية محلها النصب، وجملة «يق الله»: جواب الشرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ساديا» حيث جاء باسم الفاعل مشتقاً من العدد (ستة). وهو للمذكر.

فإنْ كان مضافاً إلى العدد الذي أخذ منه، لم يجز فيه إلاّ الإضافة، نحو: «هذا ثاني اثنين وثالثُ ثلاثةٍ»، وكذلك إلى عشرةٍ، فلا يجوز فيه العمل فتقول: «ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أَربعةٍ وخامسُ خمسةٍ».

وزعم أَبو العباس ثعلب أَنّه يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأَجازه، وهو خطأ، ووجه فساده أَنَّه ليس له فعل يحمل عليه في العمل، أَلا ترى أَنَّه لا يجوز لك أن تقول: «ثَلّثتُ الثلاثةَ»، فأما قوله: «يجوز ذلك على تقدير مُتمِّمٌ ثلاثةً ومكمِّلٌ أَربعةً»، فخطأ، لأنّه إذا كان التقدير: متمّمٌ ثلاثةٌ، فكأنّه قال: متمّمٌ نفسَهُ، لأنّه من الثلاثة، فيلزمه في هذا تعدّي فعل المضمر إلى الظاهر نحو: «زيداً ضَرَبَ»، إذا أردتَ أَنَّه ضربَ نفسَهُ، وذلك لا يجوز أصلاً.

فإن أَضفتَهُ إلى العدد الذي ليس هو مشتّقاً منه، نحو: «ثالثُ اثنينِ»، فهذا مسموع، و «رابعُ ثلاثةٍ»، و «خامسُ أَربعةٍ»، إلى «عاشِرِ تسعةٍ»، فلا يخلو أَن يكون بمعنى المُضيّ، أَو بمعنى الحال والاستقبال.

فإن كان بمعنى المضيّ، فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال فيجوز فيه الوجهان: الإضافة والعمل. فمثال الإضافة: «ثالثُ اثنين ورابعُ ثلاثةٍ». ومثال الإعمال: «ثالثٌ اثنينِ ورابعٌ ثلاثةً»، بالتنوين والنصب. وهذا يعمل عمل فعله لأنّه قد سُمِعَ استعمال الفعل من «ثلاثة»، حُكِي من كلامهم: «ثلّثتُ الرجُلينِ»، و «ربّعتُ الثلاثةَ»، وكذلك تفعل إلى قولك: «عِشّرتُ التسعةَ».

وأَما من «أَحدَ عَشرَ» إلى «تِسعةَ عَشرَ»، فلا يخلو اسم الفاعل من أَن يكون مفرداً أَو مضافاً. فإن كان مفرداً قلت: حادي عَشرَ، ثاني عَشرَ، ثالِث عَشرَ، رابع عَشرَ، إلى تاسع عشرَ، فتشتق اسم الفاعل من النيِّف إلى العشرة، وتبنيه مع العشرة ويكون بغير تاء إذا أَردت المذكَّر، وبالتاء إذا أَردت المؤنَّث.

فإن استعملته مضافاً، فلا يخلو أَن تضيفه لعدده الذي اشتُقَّ منه أَو لغيره، فإن كان مضافاً لعدده الذي اشتُقَّ منه جاز فيه ثلاثة أَوجه: أَحدها أَن تقول: «حادي عَشرَ أَحدَ عشرَ»، ويجوز أَن تحذف «عشر» من الأول لدلالة الثاني عليه، فتقول: «حادي أَحدَ عشرَ»، فـ «حادي» مُعرَب لأنَّ الذي كان أوجب بناءه قد زال، و «أَحد عشر» باق على بنائه لما قدمناه.

ويجوز أن تقول: حادي عَشرَ، فتحذف «عشر» من الأول وتحذف «أحداً» من الثاني، وتعربهما لأنَّ الذي أوجبَ بناءهما قد زال.

وحكى الكسائي إعرابَ الأول وبناء الثاني. وحُكِيَ من كلامهم: «أليسوا ثالثَ عَشرَ»، بإعراب «ثالث» وبناء «عشر». ووجهه أنّه جعل الثلاثة المحذوفة من قوله: «ثَلاَثةَ عَشرَ»، مُرادةً فبنى «عَشراً» من أجل ذلك، وحذف «عَشرَاً» من الأول وهو لا يريده، فأعرب «ثالثاً» لذلك. وهذا من الشذوذ والقِلَّة بحيث لا يقاس عليه.

وزعم بعضهم أنّه يجوز بناء كلّ واحد من الاسمين لحلوله محل المحذوف من صاحبه. وهذا باطل، لأنّه يحتمل أن يكون ما ورد من قولهم: «ثالثَ عَشرَ» مفرداً، فمن أين نعلم أنّه قد حذف منه «أحد عشر»، وأَما إذا أُعرب ففيه دليل على أنّه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب لما ذكرناه من تضمّنه معنى الحرف.

وأَما إذا كان مضافاً لغير العدد الذي اشتُقَّ منه، فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة، نحو قولك: «هذا ثاني عَشرَ أَحد عَشرَ». وإن شئت حذفتَ «عَشراً» من الأول لدلالة الثاني عليه، فقلت: «ثاني أَحدَ عَشرَ»، ولا يجوز أن تحذف «أحداً» من الثاني لئلا يلتبس بالعدد الموافق.

وإنّما لم يجز هنا العمل لأنّه ليس له فعل يحمل عليه، أَلا ترى أَنَّ فعله الذي كان يكون محمولاً عليه يلزم أَن يكون مركَّباً مثله، وذلك غير موجود في الأفعال.

وأَمّا المعطوف على «العشرين» وما بعدها من أَسماء العقود فعلى حكمه من واحد إلى عشرين. وأَما العقود من نحو «العشرين» و «الثلاثين»، فمنهم من يقول: «مُتَمِّمٌ عشرين ومُكَمِّلٌ ثلاثين»، وهذا باطل، لأَنَّه يلزمه أَن يُكمّل نفسَهُ ويُتمِّم نفسَهُ، كما تقدم في الرد على ثعلب في إجازته: هذا ثالثٌ ثلاثةٌ.

والصحيح أَن يقول: هو كمالُ العشرين وتمام الثلاثين، أَو يأتي بأسماء العقود كما هي فيقول: العشرونَ والثلاثونَ إلى تمام العقود.

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى

ظاهر كلام أَبي القاسم أَنَّ العدد بابه أن يُحمل على المعنى، إلاّ ما ذكر فإنَّه يحمل على اللفظ. وهذا المذهب فاسد بل العدد كله يُحمل على اللفظ إلاَّ ثلاثة أَلفاظ شذَّت، وسأذكرها إن شاء الله تعالى.

وأعني بقولي: «إنَّ العدد محمول على اللفظ»، أَنَّه لا يعتبر في العدد هل المعدود واقع على مؤنث في المعنى أَو على مذكر، بل المعتبر اللفظ. فإن كانت العرب قد أَخبرت عنه إخبار المؤنث، كان العدد عدد مؤنث وإن كان واقعاً على مذكَّر، وإنْ كانت العرب قد أَخبرت عنه إخبار المذكّر، كان العدد عدد مذكّر وإنْ كان واقعاً على مؤنث.

والمعتبر من الجموع مفردها لا لفظها، فتقول: «عندي ثلاثةُ حمّاماتٍ»، لأنَّ الواحد «حمّام» وهو مذكر، خلافاً لأهل بغداد فإنّهم يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثاً، نحو: «حمّامات»، فتقول: «عندي ثلاثُ حمّاماتٍ». والصحيح أَنَّه لا يعتبر إلاّ المفرد.

والمعتبر من أَسماء الجموع لفظها، فما كان منها لمن يعقل، فحكمه حكم المذكر، لأنَّ الإخبار عنه إخبار المذكر، قال الله تعالى: ﴿وكان في المدينةِ تسعةُ رَهطٍ يُفسِدونَ﴾[1]. فعلى هذا القول، ثلاثةُ قومٍ.

وما كان منها لما لا يعقل، فحكمه حكم المؤنّث لأنَّ الإخبار عنه إخبار المؤنّث،

(١) سورة النمل: ٤٨.

فتقول: «عندي ثلاثُ إبلٍ وثلاثُ ذودٍ»، ومنه قول الشاعر [من الوافر]:

٤٨٤ - ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذود   لقد جارَ الزمانُ على عِيالي

وشذَّ من ذلك «أشياء» لأنّهم يقولون: «ثلاثةُ أشياءٍ»، فيبنون العدد على مفرد وهو شيء، وكان القياس أن يبنى العدد عليه لأنّه اسم جمع على وزن، «فَعْلاء»، كالطرفاء[1].

واسم الجنس[2] إذا كان لما يعقل فهو مؤنث والمعتبر من أسماء الجنس لفظها، وهي جائز فيها التذكير والتأنيث، والغالب عليها التذكير فتقول: «له عندي ثلاثُ نخلٍ وثلاثةُ نخلٍ»، قال الله تعالى: ﴿أعجازُ نخلٍ خاويةٍ﴾[3]. وقال: ﴿أعجازُ نخلٍ مُنقعرٍ﴾[4]. فوصف به المذكّر.

---

٤٨٤ - **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٧٠؛ والأغاني ٢/ ١٤٤؛ والإنصاف ٢/ ٧٧١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤؛ والخصائص ٢/ ٤١٢؛ والكتاب ٣/ ٥٦٥؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٨ (ذود)، ٦/ ٢٣٥ (نفس)؛ ولأعرابيّ أو للحطيئة أو لغيره في الدرر ٤/ ٤٠؛ ولأعرابيّ من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ١٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٦٢٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٣، ٢/ ١٧٠.

شرح المفردات: الذود: القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر. جار: ظلم.

المعنى: يقول: لقد جار عليه الزمان وأفقده ناقة حلوباً بعد أن كانت ثلاثاً لثلاثة أشخاص.

الإعراب: «ثلاثة»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «نحن ثلاثة»، وقيل: «ثلاثة»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: «ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون» وهو مضاف. «أنفس»: مضاف إليه مجرور. «وثلاث ذود»: معطوفة على «ثلاثة أنفس» فهي مثلها. «لقد»: واقعة في جواب قسم محذوف، و«قد»: حرف تحقيق. «جار»: فعل ماضٍ. «الزمان»: فاعل مرفوع. «على عيالي»: جار ومجرور متعلّقان بـ«جار»، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «نحن ثلاثة...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة القسم المحذوفة: «أقسم» لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لقد جار الزمان» جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «ثلاث ذود» حيث عامل ما لا يعقل «ذود» معاملة المؤنث فجاء العدد «ثلاث» مذكراً، وفي البيت شاهد آخر هو قوله: «ثلاثة أنفس» حيث أنّث العدد ومن حقّه أن يذكّر لأنّ النفس مؤنّثة، والقياس: «ثلاث أنفس»، وقد أنّثها لكثرة إطلاق النفس على الشخص، وهو مذكّر.

(١) الطرفاء: شجر كثير الأصناف.

(٢) هو الذي لا يختص بواحد دون غيره من أفراد جنسه نحو: «تراب»، ويقابله اسم العلم. واسم الجنس قسمان: إفرادي نحو: «زيت»، وجمعيّ نحو: «عَرَب».

(٣) سورة الحاقة: ٧.

(٤) سورة القمر: ٢٠.

وقوله: «عندي ثلاثٌ من البطِّ ذكورٌ»، من حمله على حكم العدد كما تقدم لأنّه من أَسماء الجنس يجيز في عدده التذكير والتأنيث. فإذا قدَّمت الذكور قلت: «ثلاثة»، لأنَّ الذكور جمع ذكر والمعتبر واحده. ولو قلت «ثلاث» ولم تلحظ الذكور ولحظت البطَّ جاز، لكن الأولى أَن تلحظ المقدّم.

وثلاثة الألفاظ التي شذّت: «نفس»، و «عين»، و «دابّة»، فكان ينبغي أَن يقول: «عندي ثلاثُ أَنفسٍ»، وإن أَردتَ بالأنفس ذكوراً لأنَّ الواحد «نفس»، وهو يخبر عنه إخبار المؤنث وإنْ كان واقعاً على مذكَّر. لكن كلام العرب: عندي «ثلاثةُ أَنفسٍ» إذا أَردت ذكوراً أَو إناثاً، حملاً على المعنى، ومنه قوله [من الوافر]:

ثـــلاثـــةُ أَنفُـــسٍ وثـــلاثُ ذودٍ لقـد جـارَ الـزمـانُ علـى عيـالـي[1]

فإن قيل: ولعل هذا على لغة من ذكّر «النفس» وذلك قليل، قال الله تعالى: ﴿أَن تقولَ نَفسٌ﴾[2] فأخبر عنها إخبار المؤنث ثم قال بعد ذلك: ﴿بلى قد جاءتك آياتي فكذَّبتَ بها﴾[3]. فخاطبها خطاب المذكّر. فالجواب: إنَّ تذكير «النفس» في الآية من الحمل على المعنى، وذلك قليل لا لغة. فالذي يقول: «ثلاثةُ أَنفسٍ»، إنَّما يقوله على معنى «شخص»، والشخص مذكّر.

واللفظة الثانية العين التي يراد بها الربيئة[4] مؤنّثة، تقول: «جاءت عينُ القومِ» وتقول في العدد: عندي ثلاثةُ أَعينٍ، فيكون حكم عدده حكم المذكر حملاً على المعنى لأنَّ الربيئة وإنْ كانت مؤنَّثة فإنّها واقعة على «رجل» وهو مذكّر.

واللفظة الثالثة دابّة فإنّها مؤنثة تقول: هذه دابّة، وقعت على مذكّر أَو مؤنّث، إلاّ أَنّك تقول في العدد: ثلاثةُ دوابٍ، فتلحق التاء على معنى أَشخاص، ويقوي ذلك أَنَّ دابة صفة فكأنَّ الأصل: ثلاثة أَشخاص دواب، فحُذِف الموصوف وهو أَشخاص وأقيمت صفته مقامه وبقي لفظ العدد على ما كان عليه قبل حذف الموصوف.

---

(١) تقدم بالرقم ٤٨٤.
(٢) سورة الزمر: ٥٦.
(٣) سورة الزمر: ٥٩.
(٤) الربيئة: طليعة الجيش الكشّافة التي ترقب العدو.

باب «كم»

[١ ـ «كم» الاستفهامية و «كم» الخبرية]:

«كم» كناية عن عدد، لذلك أتى بها عُقَيب أبواب العدد. وهي تنقسم قسمين: استفهامية، وخبريه.

فالاستفهامية هي التي تستدعي جواباً، والخبرية هي التي لا تستدعي جواباً، وكلاهما مبنيّ. فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وهي الهمزة، وأَما الخبرية فبُنيت لشبهها بـ «رُبّ»، لأنَّ «رُبَّ» للمباهاة والافتخار كما أَنَّ «كم» كذلك، وذلك نحو قولك: «كم غلامٍ ملكتُ»، وإنّما تريد: كثيراً من الغلمانِ ملكتُ.

وذهب الفراء إلى أَنَّ «كم» مركّبة من كاف التشبيه و «ما» الاستفهامية، فالأصل عنده فيها «كَمَ»، لأنَّ حرف الجر إذا دخل على «ما» الاستفهامية حذف منها الألف، وسكن ميم «كم» لكثرة الاستعمال، كما قالوا: «فِيمْ»، و «لِمْ»، في «فِيمَ» و «لِمَ».

فإذا قلت: «كم رجلاً عندكَ»؟ فالمعنى عنده: كأيّ شيء من الرجالِ عندكَ، وكنيّتَ بـ «أيّ» عن عدد، ورأى أَنَّ هذا أولى من أَن يثبت في أَسماء الاستفهام ما لم يستقر فيها. وحكى هذا المذهب عنه ابن كيسان. وهو باطل لأنّها يدخل عليها حرف الجر وحرف الجر لا يدخل على مثله.

و «كم» اسم مبهم فلا بدَّ لها من تمييز، وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب وتمييز الخبرية مخفوض، ويكون مفرداً وجمعاً.

فإن قيل: ولأيّ شيءٍ خفض تمييز الخبرية؟ فالجواب أن تقول: إنّما خفض تمييز الخبرية لأنها للتكثير أبداً، والعرب أبداً إنّما تُكثِّر بالمائة والألف، والدليل على ذلك قول امرىء القيس [من الطويل]:

٤٨٥ ـ هُوَ المُنْزِلُ الآلافَ من جَوِّ ناعِطٍ   بني أَسَدٍ حَزْناً مِنَ الأرضِ أوعَرَا

وكذلك قوله [من الرجز]:

٤٨٦ ـ حَيْدَةُ خالِي وَلَقِيطٌ وعَلِي   وَحاتِمُ الطّائِيُّ وَهّابُ المِئِي

---

٤٨٥ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٦٥.

اللغة: الجوّ: ما اتّسع من الأرض. ناعط: اسم جبل. حزنا: أي انزلوا حزناً؛ والحزن: ما غلظ من الأرض في ارتفاع. أوعر القوم: وقعوا في الوعر؛ والوعر: المكان الصّعب المرتقى.

المعنى: يا بني أسد انزلوا في الأماكن الصعبة المرتفعة، فأنا الذي أنزل الآلاف من الأماكن السهلة المتّسعة قرب جبل (ناعط).

الإعراب: **هو**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **المنزل**: خبر مرفوع بالضمّة. **الآلاف**: مفعول به لاسم الفاعل (المنزل) منصوب بالفتحة. **من جو**: جار ومجرور متعلقان بـ (المنزل). **ناعط**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بني**: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **أسد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **حزنا**: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف جوازاً تقديره (الزموا). **من الأرض**: جار ومجرور متعلقان بصفة «حزناً». **أوعرا**: صفة (حزناً) منصوبة بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «هو المنزل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة النداء: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «الزموا حزناً أوعرا»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «الآلاف» حيث جاء بها ليعني التكثير، لا ليعني العدد.

٤٨٦ ـ **التخريج**: الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١١٥ (حتم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٩١؛ ولقصيّ بن كلاب في المقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥؛ ولامرأة في شرح شواهد الشافية ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦؛ والخصائص ١/ ٣١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٤؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٠ (حيد)، ١٥/ ٢٧٠ (مأي)؛ والمنصف ٢/ ٦٨.

اللغة: حيدة، ولقيط، وعلي: أعلام أشخاص.

المعنى: إني أعظم شأناً وأرفع منزلة لأن حيدة ولقيط وعلي وحاتم أخوالي، وكفاني فخراً بهذا الطائي الجواد الكريم.

الإعراب: «**حيدة**»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «**خالي**»: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**ولقيط**»: «**الواو**»: حرف عطف، «**لقيط**»:

وكذلك قول النابغة [من البسيط]:

٤٨٧ - الـواهِـبُ المـائَـةَ المَعْكـاءَ زَيَّنَهـا   سَعْـدانُ تُـوضِـحَ فـي أَوْبـارِهـا اللِّبَـدِ

وكذلك قوله [من البسيط]:

٤٨٨ - أَعْطَـوْا هُنَيْـدَةَ يَحْـدوهـا ثَمـانِيَـةٌ   مـا فـي عَطـائِهِـمُ مَـنٌّ وَلا سَـرَفُ

= اسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «وعلي»: «الواو»: حرف عطف، «علي»: اسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «وحاتم»: «الواو»: حرف عطف، «حاتم»: اسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «الطائي»: صفة أولى مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة. «وهاب»: صفة ثانية مرفوعة وعلامة رفعها الضمة. «المئي»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «حيدة خالي»: جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المئي» حيث جاء بها ليعني الكثير، لا ليعني العدد. والأصل «المئين» حذف النون لأنها أخت التنوين.

٤٨٧ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٢؛ ولسان العرب ١/ ٦٤٠ (غرب)، ٣/ ٢١٦ (سعد)، ١٠/ ٤٩٠ (معك)، ١٥/ ٨٢ (عكا)؛ وتاج العروس ٣/ ٤٥٧ (غرب)، (معك)؛ وجمهرة اللغة ص ١٨٣؛ وتهذيب اللغة ٣/ ٤٠.

اللغة: المعكاء: الإبل الغلاظ السِّمان. السعدان: بقلة، أو نبت ذو شوك. توضح: اسم مكان من قرى اليمامة. اللبد: المتلبّدة، اللاصقة بعضها ببعض.

المعنى: إنه كريم يعطي الكثير من الإبل السِّمان، التي تأكل من نبات توضح حتى تلتصق بأوبارها.

الإعراب: **الواهب**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) مرفوع بالضمة. **المائة**: مفعول به منصوب بالفتحة لاسم الفاعل (الواهب). **المعكاء**: صفة منصوبة بالفتحة. **زيّنها**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **سعدان**: فاعل مرفوع بالضمة. **توضح**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **في أوبارها**: جار ومجرور متعلقان بحال من (سعدان) محذوفة. و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **اللبد**: صفة لـ (أوبار) مجرورة بالكسرة.

وجملة «هو الواهب»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «زينها»: في محلّ نصب حال من(المائة).

والشاهد فيه قوله: «الواهب المئة» حيث أراد بـ «المئة» التكثير لا العدد نفسه.

٤٨٨ - **التخريج**: البيتُ لجرير في ديوانه ص ١٧٤؛ ولسان العرب ٣/ ٤٣٧ (هند)، ٤/ ٤١ (بحر)، ٩/ ١٤٩ (سرف)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨٧؛ ومقاييس اللغة ٣/ ١٥٣، ٦/ ٦٩؛ والمخصص ٣/ ٣٥؛ وتهذيب اللغة ١٢/ ٣٩٨؛ ومجملِ اللغة ٣/ ١٣٥؛ وتاج العروس ٩/ ٣٤٨ (هند)، ٢٣/ ٤٢٨ (سرف). =

و «هنيدة» اسم للمائة من الإبل، فلما كانت تكثِّر بالمائة والألف، وتمييز المائة والألف مخفوض، فكذلك كان تمييز الخبرية مخفوضاً.

فلما لزم الخفض للخبرية، لم يبق للاستفهامية إلاّ النصب.

ويكون تمييز الخبرية جمعاً، فإن قيل: ولأيّ شيء يكون جمعاً؟ قيل: لما أَشبهت «كم» الخبرية العدد الذي يخفض ما بعده، والعدد الذي يخْفض ما بعده منه ما يكون تمييزه مفرداً ومنه ما يكون تمييزه جمعاً، فكذلك كان تمييز الخبرية مفرداً وجمعاً. ومثاله جمعاً قول الشاعر [من المديد]:

٤٨٩ ـ كـــم ملـــوكٍ بـــادَ مُلكُهُـــم ونعيـــمِ ســـوقـــةٍ بـــادوا

= **اللغة**: يحدوها: يقودها وهو يغنّي لها. المنّ: التذكير بالإعطاء. السرف: الخطأ.

المعنى: هؤلاء الكرام (ويقصد عبد الملك بن مروان) يمنحون الكثير من الإبل مع رعيانها، ثم لا يذكرون عطاياهم، ولا يخطئون في كرمهم.

الإعراب: **أعطوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **هنيدة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **يحدوها**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **ثمانية**: فاعل مرفوع بالضمّة. **ما**: حرف نافٍ مهمل. **في عطائهم**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المقدّم المحذوف تقديره (موجود)، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. **ولا**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **سرف**: معطوف على مرفوع مرفوع مثله بالضمّة.

وجملة «أعطوا هنيدة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يحدوها»: في محلّ نصب صفة لـ (هنيدة). وجملة «ما في عطائهم منّ ولا سرف»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أعطوا هنيدة» حيث جاءت هنا للتكثير لا لقصد العدد مئة بالذات.

٤٨٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٤/٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٥١١؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٩٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٤.

اللغة: باد: هلك. السوقة: الرعيّة من دون الملك، وكلّ من لم يكن ذا سلطان فهو سوقة وهم سوقة.

المعنى: لقد هلك الكثير من الملوك، وتقوّضت عروشهم، وكذلك الناس غير الملوك تهلك أيضاً، أي أن الحياة اللينة لا تدوم لأحد.

الإعراب: **كم**: اسم بمعنى كثير في محلّ رفع مبتدأ. **ملوك**: مضاف إليه مجرور، أو مجرور بـ «من» مقدرة («ملوك» مميز «كم»). **باد**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **ملكهم**: فاعل مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، والميم علامة جمع الذكور العقلاء. **ونعيم**: «الواو»: للعطف، «نعيم»: =

وكذلك قول الآخر [من الرجز]:

٤٩٠ - كـــمْ دونَ سَلْمَـــى فَلَـــواتٍ بِيـــدِ مُنْضِيَـــــةٍ للبـــــازِلِ القَيــــدودِ

والإفراد فيه أَحسن من الجمع.

وتمييز الاستفهامية لا يكون إلاّ مفرداً، وسبب، ذلك أَنّه مشبّه من العدد بما ينصِبُ ما بعده، والذي يَنصِبُ ما بعده من العدد لا يكون تمييزه إلاّ مفرداً. ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية، فينخفض تمييزها، ولا يجوز ذلك إلاّ إذا فهم المعنى. ولا يحمل فيما عدا ذلك. وأَما الإفراد والجمع فعلى ما كان عليه قبل الحمل.

فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية: «كم غلامٍ ملكتَ»، هذا ما لم تَفصِل، فإن فصلَتَ لزم الحمل على الاستفهامية.

= اسم معطوف على (ملوك) مجرور مثله بالكسرة. **سوقة**: نعت مجرور بالكسرة. **بادوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «كم ملوك بادَ ملكهم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «باد ملكهم»: في محلّ رفع خبر (كم). وجملة «بادوا»: في محلّ رفع خبر لـ (كم) مقدرة واقعة مبتدأ. وجملة «كم نعيم سوقة بادوا»: معطوفة على جملة «كم ملوك ملكهم».

والشاهد فيه قوله: «كم ملوك» حيث جاء مميز (كم) جمعاً.

٤٩٠ - **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الفلوات: جمع فلاة وهي الصحراء لا ماء فيها. البيد: جمع بيداء وهي الصحراء المستوية لا شيء فيها. المنضية: المهلكة. البازل: البعير الفتي الذي ظهر نابه. القيدود: الناقة الطويلة الظهر.

المعنى: يوضّح الشاعر أنّ ما يفصله عن حبيبته سلمى كثير جدًّا، فبينهما صحارٍ مهلكة للبعير القادر على السفر.

الإعراب: **كم**: خبرية تفيد التكثير، في محلّ رفع مبتدأ. **دون**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف. **سلمى**: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف. **فلوات**: مضاف إلى (كم) مجرور بالكسرة. **بيد**: صفة (فلوات) مجرورة بالكسرة. **منضية**: صفة ثانية مجرورة بالكسرة. **للبازل**: جار ومجرور متعلقان بـ (منضية). **القيدود**: صفة (البازل) مجرورة بالكسرة.

وجملة «كم فلوات موجودة دون سلمى»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كم فلوات» حيث جاء مميّز (كم) الخبرية جمعاً.

ولا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام، ومنه قول الشاعر [من الرمل]:

٤٩١ - كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلا وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَه

في رواية من رواه بخفض مقرف.

وسبب ذلك أنّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلاّ في الضرورة. ويكون جمعاً، نحو قولك: «كم غلماناً ملكتَ».

ومثال حمل الاستفهامية على الخبرية قولك: «كم غلامٍ ملكتَ»، ولا يجوز في هذا التمييز إلاّ على الإفراد.

وزعم الزجّاجي أنّه لا يجوز حمل الاستفهامية على الخبرية، ولا حمل الخبرية على الاستفهامية، وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار «مِنْ» بشرط أن يتقدم على

٤٩١ - **التخريج**: البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٢؛ والكتاب ٢/ ١٦٧؛ والمقتضب ٣/ ٦١؛ والمقرب ١/ ٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥، ٢/ ١٥٦.

اللغة: المقرف: النذل اللئيم الأب. وضعه: جعله وضيعاً منحطًّا.

المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللئيم، والبخل يحطّ من منزلة السيد الشريف.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «بجود»: جار ومجرور متعلّقان بـ (نال). «مقرف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «العلا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. «وكريم»: «الواو»: للعطف، «كريم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله. «بخله»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «وضعه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «كم مقرف نال العلا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نال العلا»: في محلّ رفع خبر لـ (كم). وجملة «بخله قد وضعه»: في محلّ جرٌ صفة لـ «كريم». وجملة «قد وضعه»: في محلّ رفع خبر لـ (بخله).

والشاهد فيه قوله: «كم بجودِ مقرف» حيث جاء تمييز «كم» الاستفهامية مجروراً، وهذا نادر. ويرى جمهور النحاة أنّ «كم» هنا خبريّة لا استفهامية.

«كم» حرف جر، نحو قولك: «بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ»، وجعل حرف الجر ينوب مناب «مِنْ».

وهذا الذي قال يمكن لأنَّ العوض قد لا يقع موقع ما عُوِّض منه، نحو التاء في «زنادقة» لأنّها عوض من الياء في «زناديق»، ولم تقع موقعها، فقوله في الاستفهامية صحيح، وأما الخبرية فمذهبه فيها فاسد، لأنَّ سيبويه، رحمه الله، حكى نصب تمييز «كم» الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية. وعلى ذلك قول الشاعر [من الكامل]:

٤٩٢ ـ كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جريرُ وخالَةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي

---

٤٩٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/٣٦١؛ والأشباه والنظائر ٨/١٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨؛ والدرر ٤/٤٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٥١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦؛ وشرح المفصّل ٤/١٣٣؛ والكتاب ٢/٧٢، ١٦٢، ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/٥٧٣ (عشر)؛ واللمع ٢٢٨؛ ومغني اللبيب ١/١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٨٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/٣٣١؛ وشرح الأشموني ١/٩٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٦؛ ولسان العرب ١٢/٥٢٨ (كمم)؛ والمقتضب ٣/٥٨؛ والمقرب ١/٣١٢؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٤.

شرح المفردات: الفدعاء: التي اعوجّت أصابعها من الحلب، أو التي اعوجّت مفاصلها. العشار: الناقة التي عمرها عشرة أشهر، أو التي أتى عليها عشرة أشهر من زمان حلبها.

المعنى: يقول: إنّ لك يا جرير كثيراً من العمّات والخالات الفدعاوات قد عملن عندي في حلب نوقي، أو في رعي ماشيتي.

الإعراب: تروى «عمّة» و «خالة» مرفوعتين ومجرورتين ومنصوبتين. فإن رويتهما منصوبتين، فيجوز بـ «كم» أن تكون خبرية، أو استفهاميّة تهكّميّة في محلّ نصب مفعول مطلق، أو ظرف زمان متعلّق بـ «حلبت» ومميّزها محذوف مجرور إذا قدّرت «كم» خبريّة، أو منصوب إذا قدّرت «كم» استفهاميّة. «عمّة»: مبتدأ مرفوع. «لك»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «عمّة». «يا»: حرف نداء. «جرير»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «وخالة»: الواو حرف عطف، «خالة»: معطوف على «عمّة». «فدعاء»: نعت «خالة» مرفوع. «قد»: حرف تحقيق. «حلبت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «عليّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلب». «عشاري»: مفعول به لـ «حلب» منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. فإن نصبت «عمّة» و «خالة» فتكون «كم» استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ. «عمّة»: تمييز منصوب.

وجملة: «كم عمة...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء: «يا جرير» اعتراضية. وجملة: «قد حلبت...» في محلّ رفع خبر المبتدأ «عمّة» أو «كم».

الشاهد: قوله: «عمة» حيث يجوز فيها الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور، والنصب على المفعولية المطلقة أو على التمييز، والجرّ على الإضافة.

ويجوز الفصل بين تمييز «كم» الاستفهامية و «كم» بالظروف والمجرور، نحو قولك: «كم في الدارِ رجلاً»، ولا يجوز الفصل بين تمييز «كم» الخبرية وبين «كم» إلاّ في ضرورة شعر، كقول الشاعر [من الرجز]:

كـــم دونَ سلمـــى فلـــواتٍ بِيـــدِ[١]

وزعم يونس أنّه لا يجوز الفصل في الشعر إلاّ بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين، واستدلّ على ذلك بأن قال: إذا فصلتَ بالظرف التام يكون خبراً، فكأنك قد فصلت بالخبر، وذلك لا يجوز.

وهذا باطل لأنَّ العرب لا تفرّق بين الظرف التام والناقص في الفصل.

و «كم» أبداً تلزم الصدر، وأما الاستفهامية فأمرها بَيِّنٌ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، وأما الخبرية فلزمت الصدر حَمْلاً على «رُبَّ» لأنَّ «رُبَّ» تلزم الصدر بالإجماع.

وزعم الأخفش أنّها لا تلزم الصدر لأنّها في معنى «كثير»، وهو لا يلزم الصدر، لأنّك إذا قلت: «كم غلامٍ ملكتُ»، فمعناه: كثيرٌ من الغلمان ملكتُ، و «كثير» لا تلزم الصدر، فكذلك ما في معناه، فيجيز: «وأنتَ كم غلامٍ ملكتَ». وهذا فاسد، لأنَّ العرب لم يسمع منها إلاّ أن يُجعَلَ صدراً، فيمكن إن لحظتَ في ذلك الحمل على «رُبَّ» كما قالوا، لأنّها تلزم الصدر بإجماع.

واعلم أنّه لا يكون تمييز «كم» ما اختص بالنفي مثل «عَرِيب»[٢]، و «كَنِيع»[٣]، و «طُورِيّ»[٤] ولا ما قُرِن بـ «لا» نحو: «كم لا رجلٍ في الدارِ»، ولا المعرفة ولا ما توغَّل من الأسماء في البناء، نحو: «مَنْ» و «ما»، ولا ما توغَّل في الإبهام، نحو: «شيءٍ». و «كم» لا بدَّ لها من جواب، وجوابها على حسب إعرابها، فينبغي أن يُبيَّن إعرابها.

فـ «كم» لا يخلو أن يكون قبلها حرف أو لا يكون. فإن تقدَّم عليها حرف جرّ فهي في موضع خفض به، وإن لم يتقدّم عليها حرف جر، فلا يخلو أن تكون كناية عن ظرف زمان،

(١) تقدم بالرقم ٤٩٠.
(٢) تقول: ما بالدار عريب، أي: ما بها أحد.
(٣) تقول: ما بالدار كنيع، أي: ما بها أحد.
(٤) الطوري: الغريب، والوحشي من الناس والطير.

أَو ظرف مكان، أَو لا تكون كناية عن شيء من ذلكَ. فإن كانت كناية عن مصدر أَو ظرف زمان أَو ظرف مكان، فهي في موضع نصب. وإن لم تكن كناية عن شيءٍ من ذلك، فلا يخلو أَن يكون بعدها فعل أَو لا يكون.

فإن لم يكن بعدها فعل، فهي في موضع رفع، نحو: كم رجلٍ في الدارِ. وإن كان بعدها فعل فلا يخلو من أَن يكون متعدّياً أَو غير متعدٍّ.

فإن كان بعدها فعل غير متعدٍّ، فهي مبتدأ، وإن كان بعدها فعل متعدٍّ فلا يخلو أَن يكون الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على «كم» أَو لا يكون. فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على «كم»، فهي مبتدأ، نحو: «كم غلامٍ جاءكَ»، وإن لم يكن فلا يخلو أَن يكون الفعل قد أَخذَ معمولَه أَو لا يكون قد أخذه. فإن لم يكن قد أَخذ معموله، فهي معَمولُه. وإن كان الفعل قد أَخذ معمولَه، فيجوز فيه وجهان: الرفعُ على الابتداء والنصبُ على الاشتغال. فعلى هذا يكون الجواب على حسب ما يحكم به على «كَمْ».

وقد يجوز أَن يكون الجواب مرفوعاً سواء كانت «كم» في موضع رفع أَو نصب أَو خفض.

ويجوز أَن تحذف تمييز «كم» إذا كان في الموضع ما يدلّ عليه، نحو قولك: «كم مالُكَ»؟ و «كم درهمُكَ»؟ تريد: كم حبةً درهمُكَ، وكم درهماً مالُكَ. ويحسن هذا إذا كان تمييز «كم» ظرفاً، كقوله [من الكامل]:

كـم عمَّـةٌ لـكَ يـا جـريـرُ وخـالـةٌ   فـدعـاءُ قـد حَلَبَـتْ علـيَّ عِشـاري[1]

في رواية من رفع «العمة».

* * *

[٢ ـ ما يجري مجرى «كم»]:

ومما يجري مجرى «كَم» في الخبر «كأَيِّنْ»، ويلزم تمييزها «مِنْ»، ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالجمل، فتقول: «كأَيِّن جاءَك مِنْ رجلٍ». تريد: كم من رجلٍ جاءَكَ. وفيها لغات: «كأَيِّنْ»، بياء مشددة مكسورة بعد الهمزة، و «كائِن» بهمزة بعد الألف على وزن

(١) تقدم بالرقم ٤٩٢.

«فاعِل»، و «كَئِنْ»، بهمزة بين الكاف والنون، و «كَيْئِنْ»، بهمزة مكسورة بين الياء والنون.

ومما جرى مجرى «كم» في أنّه كفاية عن العدد «كذا»، فتقول إذا كنَّيت عن الثلاثةِ إلى العشرة: «له كذا من الدراهمِ»، وإن كنّيت عن «أحدَ عَشرَ» إلى «تِسعةَ عَشَر» قلت: «له كذا كذا درهماً». فإن كنيت عن العقود من عشرين إلى تسعين قلت: «له كذا درهماً». فإن كنيتَ عن المعطوفات من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت: «له كذا وكذا درهماً».

وتكنّي عن المائة والألف كما يُكنَّى عن الثلاثة إلى العشرة.

وأهل الكوفة يقولون في الثلاثة إلى العشرة: «له كذا دراهِمَ»، وفي المائة والألف: «له كذا درهمٍ». وذلك فاسد عندنا لأنَّ اسم الإشارة لا يضاف أصلاً.

باب «مذ» و «منذ»

مُذْ ومُنذُ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ويكونان حرفين إذا انجرَّ ما بعدهما، فإن قيل: وما الدليل على أنّهما يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما وعلى أنّهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما؟

فالجواب: إنَّ «مذ» مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام، تقول لمن قال لك: «كم لكَ لم تَرَ زيداً»؟: «مُنذُ يومان». فمحال أن يكون حرفاً واسماً، لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام، خلافاً للفارسي حيث ذهب إلى أنَّ الحرف والاسم يأتلف منهما كلام في النداء، ألا ترى أنَّ المنادى منصوب بإضمار فعل.

فإنّما: «يا عبدَ اللّهِ»، عندنا مؤلف من الاسم، والفعل، والحرف.

فإذا لم يمكن أن يكون «منذ يومان» حرفاً واسماً تعيّن أنَّ «منذ» اسم.

فإن قيل: لعلّهما حرف، والفعل مضمر بعدها، كأنّه قال: «مُذْ تقدَّمَ أو مُذْ مضى يومان». فالجواب: إنّها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل، لكانت من الحروف الطالبة للفعل كـ «قَدْ» والسين وسوف، وكلّ ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلاّ في ضرورة شعر. وهذا فصيح فدلَّ على أنَّ ليس بعدها فعل مضمر. وأيضاً فإنَّ الفعل لا يضمر إلاّ أن يكون أمراً، أو نهياً، أو ما جرى مجراهما.

فلا يضمر في الخبر إلاّ أن يكون ثَمَّ ما يدل عليه.

ولا يمكن أن تكون «مُنذُ» فعلاً. والدليل على أنّهما ـ إذا انجرَّ ما بعدهما ـ حرفان ما

استدل به الأخفش من أنّهما لو كانا اسمين ظرفين لثبات الاسمية لهما إذا ارتفع ما بعدهما، لوجب إذا نفي الفعل أو أوجب أن يُنفَى عنهما خاصة، لأنَّ الظرف لا ينفي الفعل عن غيره إذا نُفي في نفسه. ألا ترى أنّك إذا قلت: قمتُ يومَ الجمعةِ، فالقيام في يوم الجمعة، وإذا قلت: «ما قمتُ يومَ الجمعةِ»، فإنما انتفى القيام عن يوم الجمعة خاصة. فينبغي أن يكون الأمر في «مذ» و «منذ» على هذا التحديد.

وأنت تقول: «ما رأيته مُذ يوم الجُمعةِ»، فالرؤية منتفية عن يوم الجمعة وعما بعدُ إلى زمن الإخبار. فدلَّ ذلك على أنّها ليست بظرف وأنّها حرف، وانتفى الفعل عما بعدها، وكذلك حال الحروف. ألا ترى أنّه يقول: «ما رأيتُهُ مِنَ الكوفَةِ»، و «ما رأيته مِنَ البصرةِ»، فانتفت الرؤية عن الكوفة وما بعدها وعن البصرة وما بعدها. وكذلك: «ما سرت من بغدادَ»، فنفى السير من بغداد إلى المكان الذي أنت فيه إلى زمن الإخبار.

فثبت أنّهما إذا ارتفع ما بعدهما اسمان، وإذا انجرَّ ما بعدهما حرفان. إلاّ أنَّ الغالب على «مذ» الاسمية والغالب على «منذ» الحرفية.

وإنما كان الغالب على «مذ» أن تكون اسماً، لأنّها محذوفة من «مُنذُ»، والحذف تَصرُّف، والتصرُّف بابه الأسماءُ لا الحروف.

وكيفية غلبة الاسمية على هذه، والحرفية على هذه أنَّ «مُذْ» و «مُنذُ» لا يدخلان إلاّ على الزمان، ولا يدخلان منه على مستقبل لما يُبيَّنُ بعدُ إن شاءَ الله تعالى. وإنما يدخلان منه على الحال والماضي، فالحال أبداً يكون بعدها مخفوضاً.

والحال «الآن» وما في معناها كالساعة والحين واليوم والليلة وكل اسم زمان أضفته إلى نفسك قرب أو بعد، نحو: «يومنا»، و «شهرنا»، و «عامنا»، وكل اسم أشرتَ إليه، نحو: «هذا العام وهذا الشهر وهذه الأيام الثلاثة»، لأنّك لم تشر إليه إلاّ وأنت قد قدّرته حاضراً، ولم تضفه إلى نفسك إلاّ على هذا المعنى. فهذا هو الحال.

ولا يكون أبداً إلاّ مخفوضاً، لأنّه لا يمكن أن يتقدَّر بخلاف «في»، فلهذا ألزم الجر.

وأما الماضي فلا يخلو مِن أن تدخل عليه «مُذْ» أو «مُنذُ»، فإن دخلت عليه «منذ» جاز الرفع والجر، والجرّ أفصح. وإن دخلت عليه «مُذْ» لم يجز إلاّ الرفع في لغة بعض الحجاز.

ومن الناس من أنكر الجر، ومنهم من زعم أنّه يكون نادراً. فـ «مذ» الغالب عليها أن

يرفع ما بعدها، لأنَّ الحال وإن انجرَّ بعدها فهو لفظ قليل محصور فيما ذكرنا. والحال «الآن» وما في معناها، والماضي لا ينضبط، و «منذ» الغالب عليها الحرفية لأنّها جارة للحاضر والماضي، فَتَبيّن أنَّ الغالب على «مذ» الاسمية وأنَّ الغالب على «مُنذُ» الحرفية كما قلنا.

وإذا دخلتا على الحال كانتا للغاية بمنزلة «مِنْ» في قولك: «أخذتُه من التابوت»، ألا ترى أنَّ الأخذ كان ابتداؤه وانتهاؤه من الزمان، فـ «ما رأيته مُنذُ عامِنا»، الرؤية منقطعة في جملة العام.

وإذا دخلت على الماضي فإما أن يكون معدوداً أو لا يكون، فإن كان معدوداً فقلت: «ما رأيتُه منذُ يومِنا ومُنذُ ثلاثةِ أيامٍ»، فهي أيضاً للغاية. وإن دخلت على معرفة ليس بمعدود، كانت لابتداء الغاية، تقول: «ما رأيتُهُ منذُ يوم الجمعةِ»، فهي لابتداء الغاية في يوم الجمعة، فلم يمكن أن ينتهي عدم الرؤية في يوم الجمعة.

* * *

وإذا وقع بعدها عدد، فإنَّ العرب تختلف في ذلك، فمنهم من لا يعتدّ بالناقص أصلاً، وإنّما يعتدّ بالكامل، فإذا قال: «ما رأيتُهُ منذُ ثلاثة أيامٍ»، فلا بدَّ أن تكون الثلاثة بجملتها لم يره فيها.

ومنهم من يعتدُّ بالناقص الأول، فإذا رأى شخصاً ظُهْرَ يومِ الجمعةِ، ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم الاثنين، قال: «ما رأيتُه منذُ ثلاثةِ أيامٍ»، ولم يعتدّ بالناقص الثاني. ومنهم من يعتد بالناقص الثاني ولا يعتدّ بالأول، فيكون اللفظ واحداً، ومنهم من يعتدّ بالناقصين: الأول والثاني، فيقول في هذه المسألة: «ما رأيتُهُ منذُ أربعةِ أيامٍ»، والأقيس الأول، لأنَّ تسمية الناقص يوماً مجاز. ومن يعتد بالناقص لا يفعل ذلك إلاّ إذا كان ثَمَّ يوم كامل، فإن لم يكن ثَمَّ يوم كامل لم يجزْ، لأنَّ الكلام كله مجاز.

فلو رأيتَ شخصاً ظُهْرَ يوم الجمعةِ، ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم السبت لم يجز في هذا أن يقال: «ما رأيتهُ منذُ يومانِ، ولا مُذ يومٌ»، لأنّه ليس معك يوم كامل، فإنّما يكون المجاز إذا اختلط بالحقيقة.

* * *

وإذا تبيّنَ أنَّ «مذ» الغالب عليها الاسمية، وأنَّ «منذ» الغالب عليها الحرفية، فينبغي أن تُبيّن نسبة اللغات.

فَجميع العرب تتكلم بـ «مذ» المحذوفة من «منذ»، ولا يتكلم بـ «منذ» إلاّ أَهلُ الحجاز خاصة. فأهل الحجاز يتكلمون بـ «مذ» و «منذُ» وغيرهم لا يعرفون منذ.

فـ «مُذْ» في جميع لغات العرب تجرّ الحال، وبنو تميم يرفعون بها الماضي ولا يجيزون فيها الجر، وأهل الحجاز يجرون بها الماضي وبعضهم يرفع بها الماضي. و «منذ» لا يتكلم بها إلاّ الحجازيون خاصة فهي عندهم تجرّ الحال، والماضي عندهم مجرور، وبعضهم يرفعه، فحصل بهذا أنَّ «مذ» الغالب عليها الاسمية، لأنَّ بني تميم لا يجيزون في الماضي معها إلاّ الرفع وبعض الحجازيين يرفع بها. فالغالب فيها الاسمية.

و «منذ» لا يتكلّم بها إلاّ الحجازيون، وهي جارة للحال أبداً، وتجرّ الماضي عند أكثرهم، والأقل هو الذي يرفع بها الماضي، فقد ثبت ما قلنا.

* * *

واعلم أنّهما لا يخلو أن يقع قبلهما الفعل المنفيّ أو غيره. فإن كان المنفيّ فلا تفصيل فيه، وكل منفيّ جائز أن يقع قبلهما، فتقول: «ما رأيتُهُ منذ يومنا، أو منذ ثلاثة أيام أو منذ يوم الجمعة». وإن وقع قبلهما غير المنفيّ فلا بدَّ أن يكون ذلك الفعل متطاولاً ممتداً، وإلاّ لم يجز، فتقول: «سرتُ مذ يوم الجمعة»، لأنَّ السير متّصل إلى حين الإخبار، ولو قلت: «قتلتُ عمراً منذُ يوم الجمعة»، لم يجز لأنَّ القتل لا يمتدّ إلى حين الإخبار، فإن أردت أنَّ هذا القتل نوع مما يمتدّ جازَ.

وكذلك فيما هو الحال لا يجوز، فلا يجوز أن تقول: «قتلتُهُ مذ يومنا»، لأنَّ معناه: في يومنا، والقتل لا يمتد في اليوم أجمع، وإنّما يكون في جزء منه.

وسبب ذلك أنَّ «مذ» إنّما تكون أبداً داخلة على ماضٍ أو حال. فالحال يكون فيه بمنزلة «في»، فيقول: «ما رأيتُهُ في يومِنا»، فهو لم يره في جزء من اليوم. وإذا قلت: «سرتُ مذ يومنا»، فالسير في جملة اليوم بخلاف قولك: «سرت في اليومِ».

فهي مع المنفيّ توافق سائر الظروف من أنَّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم ومع الموجب تخالف، لأنّك إذا قلت: «سرت اليومَ»، أمكن أن يكون السير في بعض اليوم،

بخلاف «منذ»، لأنَّها لا يكون السير الموجب إلاّ في جميع اليوم. وكذلك فعلت العرب.

فمحالٌ أن يقع قبلها موجب لا يتطاول، لأنَّه يكون كذباً، والمنفيّ يقع لانقطاع الشيء معقول دوامه.

وأما الماضي فالمعدود منه يكون فيه بمنزلة «في» على التفصيل الذي في ذلك من الاعتداد بالناقص وعدم الاعتداد به.

فإن كان معرفة غير معدودة فهي لابتداء الغاية، فلو قلت: «رأيته منذ يوم الجمعة»، اقتضى هذا أنَّ الرؤية دامت إلى زمن الإخبار، وذلك لا يتصوّر إلاّ أن تريد ذلك بالفعل غير المتطاول فيقدّر مع «مذ» على كل حال، والمنفيّ يتصل انقطاعه، فهو سائغ في الجميع. فقد ثبت أنّها لا تدخل إلاّ على الزمان.

* * *

فإن عطفت على الزمان الذي تدخل عليه، فلا يخلو أن تعطف حالاً على حال، أو ماضياً على ماضٍ، أو حالاً على ماضٍ، أو ماضياً على حال.

فعطف الحال على الحال يتصوَّر، فتقول: «ما رأيتُهُ مذ يومنا وليلتنا ومذ شهرنا وعامنا». ويكون في بعض هذه المسألة ما في قوله تعالى: ﴿فيهما فاكهَةٌ ونَخْلٌ ورُمّان﴾(١). وقوله: ﴿من كان عدوّاً للَّهِ وملائكتِهِ ورسلِهِ وجبريلَ ومِيكائِيلَ﴾(٢). من تكرار ما يدخل تحت عموم ما قبلها.

فإن عطفت ماضياً على ماضٍ، لم يجز، قدَّمتَ المتقدّم في الزمان أو أخرَّتَه، فلا يجوز: «ما رأيتُهُ مذ يوم الخميس ويوم الجمعة»، لأنَّ قولك: «مذ يوم الخميس» يقتضي أنّك لم تره في يوم الجمعة، وقولك: «ويوم الجمعة» يقتضي أنَّك رأيته في أوله، لأنَّ «مذ» إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لابتداء الغاية، والفعل واقع في أول ذلك الزمان ثم يتصل انقطاعه، فلما كان التناقض والكذب لم يجز. وكذلك لو قدمت «يوم الجمعة»، فقلت: «ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة ويوم الخميس» لم يجز، لأنَّ يوم الخميس يقتضي أنَّك

(١) سورة الرحمن: ٦٨.
(٢) سورة البقرة: ٩٨.

رأيته في أوله، ثم انقطعت الرؤية فيما بعد، وقولك: «يوم الجمعة» يقتضي أنك رأيته في أوله، وذلك تناقض.

فإن قيل: هل يجوز النصب على إضمار فعل؟ فالجواب أن تقول: إنَّك إن بدأتَ بالمتأخر جاز، فقلت: «ما رأيته مُذ يوم الخَميس ويوم الأربعاء»، لأنَّ الرؤية انقطعت عن ما بعد يوم الخميس، ثم أخبرت أنَّك لم تره يوم الأربعاء، ولو عكست فبدأت بالمتقدّم لم يجز، وكان عِيّاً. لأنَّك إذا قلت: «ما رأيته مذ يومَ الخميسِ ويومَ الجُمُعةِ»، اقتضى «يوم الخميس» أنَّك لم ترد «يوم الجمعة»، فلا فائدة في قولك بعدُ «يوم الجمعةِ».

وإن عطفت ماضياً على حال لم يجز، فلا تقول: «ما رأيته مُذ يومنا ويوم الجمعة» ولا عكسه، لأنَّ «مُذْ» إذا دخلت على الحال كانت بمعنى «في»، وإذا دخلت على الماضي كانت بمعنى «مِنْ» لابتداء الغاية، فلما اختلفا لم يجز عطف ما بعدهما على ما قبلهما، لأنَّ الواحد مجرور على أنَّ العمل في جميعه أو منفيّ عن جميعه، والآخر يكون نفي العمل عن بعضه، فلما اختلفا لم يسغ عطفهما.

فإن قيل: فهل يجوز النصب على إضمار فعل؟

فالجواب أن تقول: إن تقدَّم الحال جاز وإن تقدَّم الماضي لم يجز، ألا ترى أنَّه سائغ أن تقول: «ما رأيتُهُ مذ يومنا ويوم الجمعة»، على تقدير: وما رأيته يومَ الجمعةِ، ولا يسوغ أن تقول: «ما رأيتُهُ مذ يومَ الجمعة ريومنا»، لأنَّ قولك: «مذ يوم الجمعةِ»، يقتضي أنَّك رأيته في أوله وانقطعت الرؤية إلى زمن الإخبار، فلا فائدة في قولك: ويومنا، إلاّ أن يكون من قوله تعالى: ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾[1].

* * *

فـ «مُذ» و «منذ» لا تدخلانِ إلاَّ على الزمان، فإن دخلا على غيره فمؤوَّل. ولا تدخلان منه إلاَّ على المعدود أو معرفة، فلا يجوز: «ما رأيتهُ مُذ حينٍ» ولا «مذ زمانٍ»، ولا «مذ وقتٍ». وتقول: «ما رأيته مذ الليلةِ ومُذ اليومِ»، ولا يجوز «مذ الليلِ ولا مذ النهارِ»، لأنَّ «النهار» عبارة عن الضياء و «الليل» عبارة عن الظلام، وذلك لا يحصل شيئاً شيئاً، فلذلك لم ندخل عليهما «مذ». نقل الأخفش أنَّ النهار عندهم الضياء والليل الظلام. فإن

(١) سورة الرحمن: ٦٨.

قيل: ألم يُجز سيبويه رحمه الله: «سرتُ الليلَ»، تريد: ليلَ ليلتِكَ، والنهارَ، تريد نهارَ نهارِكَ، فهلا أجزتم مذ الليلُ ومذ النهارُ، على هذا المعنى؟ فالجواب: إنَّ ذلك لا يتصوَّر و «مذْ» توجب التصرف لما تدخل عليه لأنّها ترفعه أو تجره، ولما كان الزمان يقع بعدها لذلك لم يدخل العرب واحدة منهما على الصباح والمساء إلاّ قليلاً، لأنّه في الأصل اسم في موضع المصدر بمنزلة العطاء، فالأصل: أمسى إمساءً وأصبح إصباحاً، ثم وضع الصباح والمساء في موضع المصدر، فلمّا استُعملا في الزمان، ولم يكن الأصل فيهما ذلك، لم يجز أن تجرهما «مذ» و «منذ»، ولا أن يرتفعا بعدهما.

ومن راعى أنَّها قد كانت تكون في الزمان أدخلهما في جملة الأزمنة، فجرهما بـ «مُذْ» و «منذ» ورفعهما.

وإن وقع ما ليس بزمان بعدهما يؤوّل، فإن قلت: «ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ومُذْ الحجّاجُ أميرٌ»، كان الزمان محذوفاً والجملة مضافة له. وأسماء الزمان تعلّق عما تخفضه باتفاق، ومن غيرها ولا يتعلق خافض سوى ما ذكر. وإذا قلت: ما رأيته مذ أنَّ اللَّهَ خلقني، فالزمان عند الفارسيّ محذوف لأنَّ «أنَّ» ليست زماناً.

ومن الناس من لم يحذف مضافاً، وجعل «أنَّ» مصدراً يراد به الزمان بمنزلة: «خُفوقَ النجمِ» وَ «مقدِمَ الحاجِّ». والقول الأول أحبُّ إليَّ لأنّهم لا يقولون: «مذ الصباح»، إلاّ قليلاً، فالأحرى أن لا يجيزوا بها «أنَّ» التي تتقدر بالمصدر ثم يكون ذلك المصدر زماناً.

* * *

وإذا قلت: «ما رأيته مذ يومان»، فالناس مختلفون في الرفع لما بعد «مذ». فمنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع بفعل مضمر وهو الكسائي. وذلك باطلٌ لما تقدَّم في أول الباب. وأيضاً فإنّهم يقولون: «ما رأيته مذ أن اللَّهَ خلقني»، والجملة لا تكون فاعلة، وكذلك قولهم: «ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ»، فهذا المذهب فاسد. ومنهم من قال: إنّه ارتفع على الابتداء، و «مذ» خبر مقدَّم ظرف، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهو أبو القاسم.

وزعم الفارسي وأبو بكر أنه خبر مبتدأ وأنَّ التقدير: مُدَّةُ ذلك يومان، وهذا أولى، لأنَّه يطرد ولا ينكسر أصلاً، ومذهب أبي القاسم ينكسر، ألا ترى أنَّه لا يسوغُ في «ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ» هذا التقدير لأنَّك إن قلتَ: «بيني وبين لقائه يومُ الجمعة» كنتَ كاذباً، لأنَّ

بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة. وإذا قلت: أول ذلك يوم الجمعة، جاز لأنَّك أخبرتَ بأول الانقطاع أنَّه كان في يوم الجمعة ثم اتصل.

فمذهب أبي علي الفارسي أولى لاطراده.

* * *

واعلم أنَّ «مذ ومنذ» إذا وقع بعدهما الزمان ووقع بعدهما الفعل فلا بدَّ أن يكون ذلك الفعل ماضياً، وإن كان مضارعاً، فلا يجوز إعماله في ظرف ماضٍ ولا مستقبل، فلا تقول: «ما رأيته مذ زمنٍ يقوم أمس»، لتنافر ما بين «يقوم» و «أمس». وكذلك لا يجوز: «ما رأيته مذ زمنُ يقوم غداً»، لأنَّ معناه الماضي، ولا يقع المضارع موقع الماضي إلاّ في مواضع محفوظة. فإن جئت بفعل مضارع، فإنّما يكون وحده غير مُعمَل في شيء، ويكون على حكاية الحال، فتقول: «ما رأيتُه مذ زمنُ يقوم»، تريد: منذ زمن كان فيه يقوم.

واعلمْ أنَّ «مُذ» و «منذ» إذا دخلت واحدة منهما على الفعل، فلا بدَّ من أن تكون الصيغة ماضية، فتقول: «ما رأيته مُذْ قامَ زيدٌ»، ولا يجوز: «مذْ يقومُ زيدٌ». وعلّة ذلك أَنَّ الفعل إذا وقع بعدهما، فلأنَّه على تقدير زمن محذوف، فهو هنا مجاز، فكرهوا أن يكون ثَمَّ مجازان: حذف الزمان وحكاية الحال.

واعلم أنَّك إذا أوقعتَ بعدهما الليالي فإنَّ الأيام داخلة معهما، فإذا قلت: «ما رأيتُهُ مذ ليلتان»، كنت فاقداً له ليلتين ويومين، فهو انقطعت رؤيته مثلاً في عَشِيَّةَ يوم الجمعةِ، ثم اتصل ذلك إلى عشية يوم الأحد، ولا يجوز أن يكون ذلك اتصل إلى غدوة الأحد إلاّ قليلاً، لأنَّ العرب كنَّت بالليالي عن الأيام، ولم تفعل ذلك بالأيام. فإذا قلت: «ما رأيته مذ ثلاثة أيام»، أمكن أن يكون انقطاع الرؤية من ليلتين، لأنَّها لم تُكنِّ عن الأيام إلاّ بالبياض.

* * *

واعلمْ أنَّ «مُذْ» و «منذ» إذا دخلا على أسماء الاستفهام، فلا بدَّ أن يكون ما دخلا عليه يستعمل ظرفاً واسماً. فيقول: «ما رأيته مذ ثلاثة أيام»، وأنتَ لم تدر العدد، فتقول: مذ كم؟ ويقول: ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ، فلم تدر ابتداء الغاية فتقول: مذ متى؟ ومذ أي وقت؟ ولا يجوز: «مُذ مَهْ»، لأنَّ «ما» لا تكون ظرفاً و «متى» و «كم» يستعملان ظرفين.

ومن النحويين من أجاز: «مُذ مَهْ»؟ لأنَّها قد تشبَّه بالظرف، ألا ترى أنَّها تكون مَع الفعل بمنزلة مصدر، وذلك المصدر يكون ظرفاً، نحو قول العرب: «سبحانَ ما سبَّح الرعدُ بحمدِهِ». وكذلك سائر أسماء الزمان، بشرط أن تكون متصرفة، فتقول: «ما رأيته مذ الشتاءُ

والصيفُ»، ولا يجوز: مذ سَحَر، لأنَّه لم يتمكن. و «مذ» توجب له الجر والرفع. وقد تقدَّم العطف على ما دخلتا عليه.

فإن أبدلت من الاسم الذي يدخلان عليه، فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو حالاً، فإن كان ماضياً جاز، نحو: «ما رأيته مذ يومُ الجمعة أولُه»، تريد: مذ أَولُ يوم الجمعة.

فإن قيل: هل يجوز النصب بإضمار فعل، فتقول: «أوّلَه»، على تقدير: ما رأيتُهُ أَولَه؟ فالجواب: إنّه يجوز إذا كنت قد فارقته صدر النهار وآخره، ورأيته وسطه. فإن كان الزمان حالاً، فقلت: «ما رأيتُهُ مذ يومُنا أَولُه، ومذ الليلةُ أولُها»، فالجر عندنا غير جائز، لأنَّ الحال لم تجعله العرب إلاّ ما أضيف إلى النفس أَو ما عُرّف فأُشير إليه. وأَمّا ما أضيف إلى غير ذلك فلا.

ومن الناس من أَجاز البدل هنا، وذلك قليل جداً، والنصب لا يجوز لأنَّ ذلك عِيٌّ، لأنَّكَ إذا قلت: «ما رأيتهُ مذ يومُنا أَو مذ اليوم»، فأنت فاقد له في اليوم بجملته، فلا فائدة في قولك بعده إنك لم تره في أَول يوم. ومن الناس من أَنكر أَن يكون الحال ما أَضفته إلى نفسك بل لا بدَّ فيه عنده من الإشارة، فتقول: «ما رأيته مذ يومنا هذا ومذ شهرنا هذا».

والعرب لا تقول: أَراه منذ كذا، ولم تُعمل فيه قطّ إلاَّ الفعل الماضي.

* * *

باب الجمع بين «إنَّ» و «كان»

قصده في هذا الباب أَن يبيِّن أَنَّه لا يجوز فيه الإعمال، لأنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ في الفعلين خاصة أَو ما جرى مجراهما، وأَما إذا كان العامل الواحد فعلاً والآخر حرفاً، فلا يجوز ذلك، لأنَّه لا يجوز الإضمار في الحرف. والإعمال قد يؤدي في بعض المسائل إلى الإضمار، فامتنع الإعمال في هذا الباب، لذلك لم يكن بد من تقديم «إنَّ» لأنَّ لها صدر الكلام ونصب الاسم بعدها وجعل «كان» وما بعدها في موضع خبر.

ويجوز في مسألة أَبي القاسم وهي: «إنَّ القائمَ أَبوه كان منطلقةً جاريتُهُ». تثنية «القائم» و «منطلقة» وجمعهما على لغة من قال: «أَكلوني البراغيث»، لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رفع فتقول: «إنَّ القائمَيْن أَبوهما كانا منطلقين جاريتاهما»، و «إنَّ القائمينَ أَبوهم كانوا منطلقاتٌ جواريهم». وما عدا ذلك من زيادة «كان»، فأمرها واضح، وقد تقدّم الكلام عليه في باب «كان».

* * *

باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد

الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أَو يكونا مقاربين للمعرفتين.

والذي يقارب المعرفة: «أَفضلُ مِنْ»، ونحوه مما لا يقبل الألف واللام ويسميه أَهل البصرة فصلاً وأَهل الكوفة عِماداً، وإِنَّما يسميه أَهل الكوفة عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أَنَّه يتبيَّن أَنَّ الثاني ليس بتابع للأول. فإن قيل: إنّك إذا قلت: «أَنتَ القائمُ»، معلوم أَنَّ الثاني ليس بصفة للأول. فالجواب: إنَّه لما اضطر إليه في موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه، كما أَنَّ العرب لما حذفت الواو من «يعد» لعلة، حملوا «أعد» و «نعد» عليه وإنْ لم تكن فيه تلك العلة.

وتسمية أَهل البصرة له فصلاً خلافاً لما سماه أَهل الكوفة، لأنَّ الفصل عندنا هو البيان، أَو لأنَّه قد فصل بين المبتدأ والخبر. ولا يحتاج على هذا أَنْ تقول: إنَّ بعض هذا الباب محمول على بعض.

وأَيضاً فإنَّهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد، فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أَنَّه أريد به التأكيد مع تبيّن أَنَّ الثاني ليس بتابع للأول.

* * *

واختلف النحويون في هذه الضمائر، فأكثرهم على أَنَّها حروف في معنى الضمائر

تخلصت للحرفية، كما أنّهم يخلّصون الكاف التي في نحو «ضَرَبَكَ»، للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك، فتصير حرفاً.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب. والصحيح أنها حروف لأنّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم.

ومن النحويين من زعم أنّها أسماء ولها موضع من الإعراب. وذلك فاسد لما يُبيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

* * *

واعلم أنّ الضمائر المنفصلة لا يخلو أن تقع بعدها الأسماء في هذا الباب أو في غيره. فإن وقعت في غير هذا الباب، فلا يخلو أن يكون الأول ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً، لم يجز في الضمير عندنا إلاّ أن يكون بدلاً إن كان على حسب إعراب الأول. فإن كان تأكيداً كان الضمير على صيغة المرفوع أبداً، ولم يتغيّر بحسب ما يكون تأكيداً له. وإنّما كان البدل على حسب إعراب الأول، لأنّه في تقدير أن يلي العامل، لأنّ الضمير إذا ولي العامل، اختلفت صيغته بالنظر إلى الرفع والنصب والخفض. وأما التأكيد فاختاروا فيه تغيير صيغة المؤكّد عن تغيير صيغته في نفسه، لأنّ التأكيد من كمال الكلام الذي يكون فيه، ولم يفعلوا ذلك في البدل لأنه على تقدير استئناف عامل آخر، فليس هو إذن من كمال الكلام الذي يكون فيه، فتغيّرت صيغته إذا لم يكن له ما يقوم مقام ذلك.

فإن كان مظهراً، لم يجز إلاّ البدل ويكون على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لأنّه أعرف من الأول فلا يتبعه على طريقة التأكيد، لأنّ التأكيد يشبه النعت وقد تقدم فيما يشبهه.

وأيضاً فإنّه لا يتصور فيه أن يكون تأكيداً لفظيًا ولا معنويًا، لأنّ لفظ المضمر مخالف للفظ المظهر، ولأنّ التأكيد المعنويّ بألفاظ محصورة.

فإن وقع المضمر بعد الاسم في هذا الباب، فلا يخلو من أن يكون الاسم ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً، فإن حكمه حكم المضمر في غير هذا الباب، ويجوز أن يكون فصلاً.

والضمير لا يخلو من أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر.

فإن وقع بين المبتدا والخبر، فلا يخلو أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً أو مضمراً، فإن كان المبتدأ مضمراً، جاز في الضمير أربعة أوجه، وذلك نحو قولك: «أَنتَ أَنتَ القائمُ»، يجوز لك أن تجعل الثاني مبتدأ، أو تأكيداً، أو بدلاً، أو فصلاً. فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً، نحو قولك: «زيدٌ هو القائمُ»، فيجوز فيه أن يكون بدلاً، أو مبتدأ، أو فصلاً.

فإن وقع بعد ما أصله المبتدأ والخبر، فلا يخلو من أن يكون في باب «كان» أو في باب «إنَّ» أو في باب «ظننتُ». فإن كان في باب «كان»، فلا يخلو من أن يكون اسم «كان» ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً، فلا يخلو من أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده مرفوعاً، فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع خبر «كان». فإن كان ما بعده منصوباً، فلا يجوز فيه إلاّ البدل والفصل خاصة.

فإن كان اسم «كان» مضمراً، فلا يخلو أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده مرفوعاً، فالضمير مبتدأ وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر «كان». فإن كان ما بعد الضمير منصوباً، فلا يجوز إلاّ البدل والفصل خاصة، ولا يجوز الرفع على الابتداء، لأنّه ليس له خبر.

فإن كان في باب «إنَّ»، فلا يخلو من أن يكون اسم «إنَّ» ظاهراً أو مضمراً. فإن كان ظاهراً، فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره، والجملة في موضع الخبر لـ «إنّ». ويجوز أن يكون فصلاً خاصة، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنَّ البدل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لأنَّ الظاهر لا يؤكّد بالضمير.

فإن كان الاسم مضمراً، فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره، والجملة في موضع الخبر لِـ «إنّ»، ويجوز أن يكون تأكيداً، ويجوز أيضاً أن يكون فصلاً، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنه ليس على حسب إعراب الأول.

فإن كان في باب «ظننت»، فلا يخلو من أن يكون المفعول الأول ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً، فلا يخلو من أن يكون ما بعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده منصوباً، فيجوز في الضمير الفصل والتأكيد خاصة، ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنه ليس له خبر، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه ليس على حسب إعراب الأول.

فإن كان المفعول الأول ظاهراً، فلا بدَّ من أن يكون ما بعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان مرفوعاً فالضمير مرفوع على الابتداء، وما بعده خبره، والجملة في موضع

المفعول الثاني لِـ «ظننت». فإن كان ما بعده منصوباً، فلا يجوز إلاّ الفصل خاصة. وهنا تَبيَّن الفصلية. ولا يجوز الرفع على الابتداء لأنَّه ليس له خبر، ولا يجوز البدل، لأنَّ البدل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لكون الظاهر لا يؤكَّد بالمضمر، لأنه يخرج عن قياس التأكيد، فلا بدَّ من الفصلية.

* * *

وينبغي أن يكون الضمير في الفصل على حسب الأول من غيبة أو خطاب أو تكلم، فإنَّ فيه ضرباً من التأكيد كما تقدم، ولذلك استغنى به عنه، فأمَّا قوله [من الوافر]:

٤٩٣ ـ وكـائِـنْ بـالأبـاطِـحِ مِـنْ صَـديـقٍ يـرانـي لـو أُصِبْـتُ هُـو المصـابـا

ففصل بين المفعول الأول من «يراني» وهو ضمير المتكلم، وبين المفعول الثاني وهو المصاب بـ «هو» و «هو» ضمير غائب، وليس من جنس ضمير المتكلم، فيتخرّج على حذف مضاف، كأنَّه في الأصل: يرى مُصابي هو المصابُ، ثم حذف المضاف، وهو «مصاب» الأول، وأقام المضاف إليه مقامه، وهو ضمير المتكلم، فقال: «يراني»، ثم حكم الضمير المتكلّم بحكم ما قام، فعامله معاملة الغائب، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وكم من قريةٍ

---

٤٩٣ ـ التخريج: البيت لجرير في خزانة الأدب ٥/ ٣٩٧، ٤٠١؛ والدرر ١/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥؛ ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩؛ ورصف المباني ص ١٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٨، ٢٥٦، ٢/ ٧٦.

اللغة: الأباطح: ج أبطح، هو السيل كثير الرمل والحصى مائله.

المعنى: أي رجل على هذه الأرض يرى في مصابي مصاباً له، فالذين يعرفوني كثر.

الإعراب: **وكائن**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كائن»: اسم تكثير بمعنى «كم» مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **بالأباطح**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **من صديق**: «من»: حرف جر زائد، «صديق»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز لـ «كائن». **يراني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **لو**: حرف امتناع لامتناع. **أصبت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **هو**: ضمير منفصل لا محل له من الإعراب. **المصابا**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «وكائن بالأباطح.. يراني»: بحسب الواو. وجملة «يراني»: في محل رفع خبر. وجملة «لو أصبت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أصبت»: فعل شرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أصبت هو المصابا» حيث وقع الضمير (هو) للفصل بين ضمير الغائب، وضمير المتكلم.

أهلكناها فجاءها بأسُنا بَياتاً أو هم قائلون﴾[١]. فأعاد الضمير الذي للجمع وهو «هم»، على «قرية» لقيامها مقام الأهلِ لأنّه في الأصل: وكم مِنْ أَهلِ قريةٍ، ثم حُذِف المضاف، وهو الأهل، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو القرية، ثم حُكمَ له بحكم ما قام مقامه.

(١) سورة الأعراف: ٤.

باب الإضافة

[١ ـ الإضافة المحضة وغير المحضة]:

اعلم أَنَّ الخفض لا يكون إلاّ بحروف الجرّ، وقد تقدّم ذكرها، أَو بِتَبعٍ مخفوضٍ، وقد تقدَّم ذلك في باب ما يتبع الاسم في إعرابه، أَو بإضافة، وهي تنقسم قسمين: محضة وغير محضة.

فغير المحضة هي التي لا يكتسب المضاف بها من المضافِ إليه تعريفاً إن أُضيف إلى معرفة، ولا تخصّصاً إن أضيف إلى نكرة.

والمحضة هي عكس ذلك.

فغير المحضة محصورة في أَبواب منها اسم الفاعل والمفعول والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول، وهي بمعنى الحال والاستقبال. وإنّما قلنا: «بشرط أَن تكون مضافة إلى المفعول»، تحرّزاً من إضافتها إلى غير مفعولها، نحو: «ضارِبُ القاضِي»، لأنَّ هذا أَيضاً إضافته محضة، لأنّك لا تريد بها: الذي ضَرَبَ القاضِي، بل الذي يَضرِبُ للقاضي لا يضربه نفسه، وكذلك قوله [من البسيط]:

٤٩٤ ـ أَلْقَيْـتَ كـاسِبَهُـمْ فـي قَعْـرِ مُظْلِمَـةٍ فَـاعْـفُ عَلَيْـكَ سَـلامُ اللَّـهِ يـا عُمَـرُ

---

٤٩٤ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦٤؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٢ (طلح)؛ وتاج العروس ٦/ ٥٨٦ (طلح).

اللغة: كاسبهم: الذي يكسب لهم. المظلمة: السجن. =

كأنَّه قال: أَلقيتَ الذي يكسبُ لهم لا الذي يَكسِبُهم.

والصفة المشبهة باسم الفاعل، وغيرُكَ، وشِبهُكَ، ومِثْلُكَ، وخِدْنُكَ، وتِرْبُكَ، وهَدُّكَ، وكِفؤُكَ، وفيه لغات يقال: كُفُؤ، وكُفُو، وكِفاء، وحسبُكَ، وشرعُكَ، وقَدْكَ، وناهيكَ من رجلٍ، وقيدُ الأوابد، وعُبرُ الهواجر، وواحدُ أُمِّهِ، وعبدُ بطنِهِ.

وهذا كله لا خلاف أنَّ إضافته غير محضة. والذي فيه خلاف إضافة الموصوف إلى صفته، مثل «مسجدُ الجامع»، و «صلاةُ الأُولى»، و «دارُ الآخرةِ»، وإضافة الصفة إلى موصوفها، نحو قوله تعالى: ﴿جَدُّ ربنا﴾[1]. أَي: ربُّنا الجَدُّ، أَي: العظيم، فقدمت الصفة، وأضيفت إلى موصوفها، ومنه قول الشاعر:

يــا قُــرَّ إنَّ أبــاكَ حَــيُّ خُــويلــدٍ : .... [2]

أراد: خويلدٌ الحيّ، فقدَّم الصفة وأضافها إلى موصوفها. وإضافة «أفضلُ»، فمنهم من قال: إضافة هذا غير محضة، واستدلَّ بأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تعرف ولا تخصص، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، لأنَّه يتخرّج على أن يكون قولك: «صلاةُ الأولى»، معناه: صلاةُ الساعة الأولى، وكذلك «مسجدُ الجامعِ» معناه: مسجدُ الوقتِ الجامعِ، وكذلك «دارُ الآخرةِ» معناه: دارُ الإقامةِ الآخِرَةِ»،

= **المعنى**: يستعطف الحطيئة الخليفة عمر بن الخطاب الذي رماه في السجن بسبب هجائه، ويطلب عفوه لأنه معيل أسرته وأولاده.

الإعراب: **ألقيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **كاسبهم**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. **في قعر**: جار ومجرور متعلقان بـ (ألقيت). **مظلمة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فاعف**: «الفاء»: استئنافية، «اعف»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، والضمة دلالة على الواو المحذوفة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **عليك**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. **سلام**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف تقديره (سلام حالٌ عليك). **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **يا**: حرف نداء. **عمر**: منادى مفرد علم، مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

وجملة «**ألقيت**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فاعف»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «سلام الله عليك»: اعتراضية لا محلّ لها، وجملة «يا عمر»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كاسبهم» فالإضافة هنا إلى غير مفعولها فهو لا يكسبهم بل يكسب لهم.

(١) سورة الجن: ٣.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٥.

فحُذِفَ الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه في ذلك كله.

وأما إضافة الصفة إلى موصوفها، فيتخرَّج على أن لا يكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه، بل يجعل الاسم مضافاً إلى المسمى، فكأنَّ قوله تعالى: ﴿جَدُّ ربِّنا﴾(١): عَظيمٌ هذا اللفظُ الذي هو ربُّنا، كما قالوا: «هو ذو زيدٍ»، أي: صاحبُ زيدٍ الذي هو هذا اللفظ. وكذلك يتخرج قوله: «إنَّ أباكَ حيُّ خويلدٍ»: إنَّ أباكَ صاحب هذا اللفظ الذي هو خويلد.

وأما «أَفعل» التي للمفاضلة، فاستدلَّ الذي زعم أنَّ إضافتها غير محضة بأنَّكَ إذا قلت: «مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ»، تصف بها النكرة فنعتّ «رجل» بـ «أفضل» القوم دليل على أنَّ إضافتها غير محضة إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك. والذي زعم أنَّ إضافتها محضة، خرَّج ذلك على البدل، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة، وذلك باطل، لأنَّ البدل بالمشتق يقل، وذلك أنَّ البدل في نيّة استئناف عامل فهو في التقدير يلي العامل، والصفة المشبهة لا تلي العامل إلاّ بشروط وليس هذا مما فيه الشروط.

وكون العرب تقول: «مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ»، كثيراً دليل على أنَّهُ نعت وليس ببدل، إذ لو كان بدلاً لما كان ذلك كثيراً، فثبت أَنَّ إضافتها غير محضة، وهو مذهب سيبويه، رحمه الله.

وأما اسم الفاعل، واسم المفعول، والأمثلة، والصفة المشبهة فلم تتعرَّف بالإضافة، لأنها إضافة من نصب، والنية بها الانفصال.

ولم يتعرَّف «واحدُ أُمّه» و «عبدُ بطنه» لأنَّهما في معنى: واحد تم بطنه وتارك أُمّه، ولم يتعرّف «أفعل» التي للمفاضلة، لأنَّها تتقدر بالفعل والمصدر، وكلاهما نكرة. ولم يتعرَّف «قَيدُ الأوابد»، و «عُبرُ الهَواجِر» لأنَّهما من قبيل أسماء الفاعلين، بمعنى الحال والاستقبال، لأنَّ معنى «عُبْر الهواجر»: عابرة الهواجر، ومعنى «قيد الأوابد»: مُقيِّد الأوابد.

وأمّا «غيرُكَ» و «شبهُكَ»، و «مثلك»، وأَخواتها ففيها خلاف. فزعم الأخفش أنَّ الذي أوجب لها أن لا تتعرَّف أَنَّ الأسماء في أول أحوالها نكرات، ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام، نحو: «الرجل» و «الفرس»، أو بالإضافة، نحو: «غلام الرجل»، أو بالعَلَمية، نحو: «زيد» و «عمرو»، فإنّهما كانا قبل أن يسمّى بهما نكرات، ثم تعرفا بعد ذلك

---

(١) سورة الجن: ٣.

بالعلمية، و «غيرك» وأخواته استعملت في أول أحوالها مضافات، وكانت لذلك نكرات، والدليل على أنّها استعملت في أول أحوالها مضافات أنّه لا يجوز «مثلٌ لكَ»، ولا «غيرٌ لكَ»، ولا «شبهٌ»، وكذلك سائرها.

فأمّا «شبيهك» فمعرفة وحده لأنّه لم يستعمل في أول أحواله مضافاً. والدليل على ذلك أنّهم يقولون: «شبيهٌ بكَ»، وهذا حسنٌ جداً.

وزعم المبرّد أنَّ الذي منع من تعريفها بالإضافة إلى المعرفة أنّها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، ألا ترى أنَّ «غيرك» بمعنى: «مغايرك» و «مثلك» بمعنى: «مماثلك»، و «شبهك» بمعنى: «مشابهك»، فكما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يتعرَّف بالإضافة، فكذلك ما في معناه. وأما «شبيهك» فيتعرَّف عنده بالإضافة، لأنَّ «فَعِيلك» للمبالغة فدخله لذلك معنى الذي عُرِفَ بـ «شبيهك»، لأنّه إذا كثر شبه شخص بآخر صار معروفاً بذلك، فلما دخله معنى المضيّ تعرّف بالإضافة، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ يتعرَّف بالإضافة. وهذا التعليل حسن جداً.

وزعم أبو بكر بن السراج أنَّ هذه الأسماء لا تكون نكرة أبداً، بل تكون حسب المعنى، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد، كانت نكرة، نحو: «مررتُ برجلٍ مثلِكَ وغيرِكَ وشبهكَ». ألا ترى أنَّ «غيرك» و «شبهك» و «مثلك» لا ينحصر كثيره.

وإن كان المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً، كانت معرفة، نحو: «الساكنُ غيرُ المُتَحَرك»، ألا ترى أنَّ «غير المتحرك» شيء واحد، وهو الساكن. ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿صراطَ الذين أنعمت عليهم غيرِ المَغْضُوبِ﴾[1]. فـ «غير المغضوب» عنده معرفة، لأنّه نعت للذين، وهو معرفة، وصار معرفة عنده لأنَّ «غير المغضوب عليهم» صنف واحد وهم الذين أنعَم اللَّهُ عليهم. وهذا الذي استدلَّ به لا حجة فيه، لأنّه يحتمل أن يكون «غير المغضوب عليهم» نكرة بدلاً من «الذين». وهذا أيضاً فاسد من طريق القياس، لأنّه لا يلزم من كون المماثل والمغاير أكثر من واحد أن يكون «غيرُكَ»، و «مِثْلُكَ» نكرة، بل كان ينبغي أن لا يقع إلا مغايراً أو مماثلاً لواحد معهود من بينهم، فإن أردت مماثلاً أو مغايراً أو مشابهاً غير معهود قلت: «غيرٌ لكَ»، أو «مثلٌ لكَ، أو «شبهٌ لكَ»، ألا ترى أنّك إذا قلت:

(١) سورة الفاتحة: ٧.

«جاءني غلامُ زيدٍ»، و «كان لزيد غلمان كثيرة» لم يتناول منهم قولك: «غلام زيدٍ» إلاّ واحداً معهوداً عند المخاطب، فإن أردت غلاماً واحداً من غلمان زيد غير معهود، قلت: «جاءني غلامٌ لزيدٍ»، فكذلك ينبغي أن يكون «غيرك» و «مثلك».

وكذلك أيضاً لا يلزم من كون المماثل أو المغاير واحداً أن يكون معرفة، ألا ترى أنَّ الشمس واحدة في الوجود وكذلك القمر، وأنتَ إذا قلت: «شمسٌ وقمرٌ»، كانا نكرتين، فدلَّ ذلك على أنَّ كون الشيء مفرداً في الوجود لا يلزم منه أن يكون اللفظ الواقع عليه معرفة.

وما عدا هذا فإضافته محضة، وهي مع ذلك تنقسم قسمين: إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى «مِنْ». وزاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً، وهي إضافة بمعنى «عند»، واستدلّوا على صحة مذهبهم بقول العرب: «ناقةٌ رَقودُ الحَلبِ»، قالوا: معناه رَقودٌ عندَ الحَلبِ. وهذا باطل؛ لأنّه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وكأنّه قال أولاً: «رقودُ الحَلبِ»، مثل «حسنُ الوجهِ»، فيكون في اللفظ للأول وفي المعنى للثاني، وكأنَّ أصلها: هذه ناقةٌ رقودٌ حلبُها، وإنّما وصف الحلب بأنّه رقود لما كان الرُّقاد عِنَدَهُ، فجعل «رقوداً» مبالغة، قال الله تعالى: ﴿بل مكرُ الليلِ والنّهارِ﴾[1]. والليلُ والنهارُ لا يَمكُران وإنّما يُمكَرُ فيهما، فجُعِلا ماكِرَيْنِ لذلك مبالغة، وهذا كثيرٌ في كلام العرب.

فالإضافة بمعنى «مِن» هي إضافة البعض إلى الكلّ بشرط أن يصدق على البعض اسم الكلّ، نحو: «خاتمُ حديدٍ». ألا ترى أَنَّ الخاتم يصدق عليه اسم الحديد. وقوله: بشرط أن يصدق على البعض اسم الكل، تحرز من مثل: «يدُ زيدٍ»، لأنها إضافة بعض إلى كلّ ولا يصدق على «اليد» زيد، فهي بمعنى اللام والإضافة بمعنى اللام ما عدا ذلك.

* * *

[٢ ـ حذف التنوين]:

ويحذف التنوين من الإضافة المحضة وغير المحضة، لأنَّ التنوين يدل على انفصال الاسم وكماله، والإضافة تدلّ على اتصال الاسم، فتناقض معناهما. ويُحْذَفُ من الإضافة

---

(١) سورة سبأ: ٣٣.

المحضة التنوينُ من الأول واللامُ أو «مِنْ» مِنَ الثاني، ويُخفف التنوين كما ذكرت لك، وتحذف اللام أو «مِنْ» مِنَ الثاني، لأنَّ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، فلو بقي العامل لبقي حشواً بين ما هو كالكلمة الواحدة، والعامل لا يقع حشوَ كلمةٍ أبداً.

* * *

[٣ ـ عامل الجر في المضاف إليه]:

وفي الاسم المضاف إليه إذا حُذف، حرف الجر خلاف بِمَ انخفض. فمنهم من زعم أنّه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدَّر. وذلك باطل لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلاَّ في ضرورة أو نادر كلام.

ومنهم من زعم أنّه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجرّ المحذوف، وهو الصحيح.

* * *

[٤ ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه]:

واعلم أنه يجوز الانفصال في جميعها إلاَّ في «غيرك» وأخواته وما استثنى أبو القاسم في حروف الخفض.

ويجوز في الإضافة بمعنى «مِنْ» أَربعةُ أَوجه: الإضافةُ، والفصلُ، والنصبُ على الحال والتمييز، والإتباعُ أقلُّها، لأنَّ الإتباع لا يكون في معنى المشتق إلاَّ قليلاً، والحال يكثر في ذلك.

وإنّما لم يجمع بين الألف واللام والإضافة لئلاّ يجمع على الاسم تعريفان، مثل «الغلامُ زيد». ولم يجمع بين الإضافة إلى النكرة وبين الألف واللام لئلاّ يكون الاسم معرَّفاً منكراً في حال واحد، لأنّه يكتسب من المضاف إلى النكرة تخصيصاً ومن الألف واللام تعريفاً. وإن شئت قلت: لم يُجمع بين الألف واللام والإضافة لأنَّ الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة، فكذا لا يجمع بين الألف واللام والإضافة.

* * *

باب التأريخ

التأريخ ذكر ما بينك وبين شيء متقدّم عليك أَو متأخّر عنك من عدد الليالي والأيام، وذلك أَنّك إذا أَتيت بعدد واقع على ليالٍ أَو أَيامٍ، فلا يخلو من أَن تقصد بذلك إعلام قدر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أَو متأخر، أَو لا تقصد ذلك. فإن لم تقصد ذلك، فلا بدَّ من ذكر مفسر المعدود، فتقول: «قمتُ ثلاثَ ليالٍ أَو ثلاثةَ أَيّامٍ»، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أَو تأنيث، ولا يجوز حذف التمييز إلاّ إذا كان ما يدل عليه.

وإن قصدت بذلك تعريف ما بينك وبين شيء متقدم عليك أَو متأخر عنك من الزمان، فلا يخلو من أَن تؤرّخ بالنظر إلى أَول سنة أَو شهر، أَو بالنظر إلى الليالي والأيام. فإن أَرَّخت بالنظر إلى الليالي والأيام، فلا بدَّ من ذكر المعدود، إلاّ أَن تحذفه إذا كان معك ما يدلّ عليه، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أَو تأنيث، فتقول: «فعلتُ هذا لثلاثِ ليالٍ خَلَتْ، ولثلاثةِ أَيامٍ مَضَتْ».

فإن أَرّخت بالنظر إلى شهر أَو سنة فلا يخلو من أَن تذكر تمييز العدد أو لا تذكر. فإن ذكرت التمييز كان العدد على حسبه من تذكير أو تأنيث، فتقول: «فعلتُ هذا لثلاثةِ أيّامٍ مَضَتْ، ولثلاثِ ليالٍ خَلَتْ من الشَهرِ كذا أَو من سنة كذا». فإن لم تذكّر التمييز وأتيت بالعدد خاصة، فإنكَ تبنيه على الليالي دون الأيام، فتقول: «فعلتُ هذا لثلاثٍ خَلَتَ أو بَقِيَتْ»، فتحذف منها تاء التأنيث.

واختُلِف في السبب الموجب لذلك، فمنهم من قال: إنّما كان ذلك لأنَّ أوَّل الشهر العربي ليلة، فلو بقي التاريخ على الأيام دون الليالي، لسقطت من الشهر ليلة، فلذلك بني

التأريخ على الليالي دون الأيام، وغُلِّبَ المؤنَّث على المذكَّر. وهذا المذهب فاسد، لأنَّك إذا أرَّخت بالنظر إلى ما تقدَّم من الشهر أو من السنة، وقد عُلِمَ أَنَّ الشهر ليلة، لم يسقط بذلك الليلة الأولى ببنائنا التأَريخ على الأيام، وكما أنّك إذا بنيت التأريخ على الليالي فمعلوم أَنَّ مع كل ليلة يوماً، فكذلك إنْ بنيتَ التأريخ على الأيام لكان معلوماً أنَّ مع كلّ يومٍ ليلة، لأنّك لا تريد أن تعرف القدر الذي بينك وبين المؤرخ بالنظر إلى أول الشهر أو السنة من الليالي والأيام، وإنّما بني التأريخ على أحدهما فالآخر تابع له.

وليس بناؤهم التأريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر، لأنَّ التغليب إنّما هو أن يجتمع المذكَّر والمؤنَّث، فيُغلّب أحدهما على الآخر، وإنَّما هذا من باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكَّر.

ومنهم من قال إنَّما غُلّب المؤنّث على المذكَّر، لأنَّ المؤنَّث في التأريخ قبل المذكر، لأنَّ أول الشهر العربي ليلة، وإنّما غلّب المذكر على المؤنَّث لأنَّه أسبق منه، فلما كان المؤنث في هذا الباب قبل المذكر، غُلّب عليه. وهذا فاسد، لأنَّه قد تقدم أنَّ هذا ليس من باب التغليب، وإنَّما هو من باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكَّر.

ومنهم من قال: إنّما بُني التأريخ على الليالي دون الأيام، لأنَّ أول الشهر ليلة كما تقدم، فإذا أرخَّت ولم يمضِ من الشهر إلاّ ليلة أرخت بها، فلما ثُبّتَ التاريخ بالليلة الأولى بُني التاريخ فيما بقي على الليالي دون الأيام، ليكون التأريخ عن جهة واحدة. وهذا حسنٌ جداً.

وقد يتصور أن يكون التأريخ إنّما بُني على الليالي دون الأيام، لأنَّ عدد المؤنَّث أَخفّ من عدد المذكَّر، لأنَّ عدد المؤنَّث لا علامة فيه للتأنيث وعدد المذكر لا بدَّ فيه من علامة، فلما كان عدد المؤنَّث أخفّ بُني التاريخ عليه. فإذا زاد العدد على عشرة استوى المذكَّر والمؤنَّث، فبُني التأريخ على الليالي إذ كان قد بُني عليها فيما دون العشرة للعلَّة التي ذكرتُ لك.

وأعني بقولي: «استوى عدد المذكّر والمؤنَّث»، أَن تقع علامة التأنيث في آخر العدد المركّب إن بنيتَ على التأنيث، فتقول: «ثلاثَ عَشرةَ»، وتقع في آخر الاسم الأول إن بنيتَ على التذكير، فتقول: ثلاثةَ عَشَرَ، فلما استوى في الثقل بني على التأنيث، لما كان قد حمل فيما دون العشرة عليه.

وأما قول العرب: «سار خَمسَ عَشرةَ بين يومٍ وليلةٍ»، فيتصوَّر فيه وجهان:

أحدهما أن يريد أنَّ «الخمس عشرة» فيها ليالٍ وأيام، فيكون من باب التغليب. والآخر أَنَّ «الخمس عشرة» ليالٍ كلّها لكن يتبعها من الأيام عدَّتُها فيكون قولهم: «بين يومٍ وليلة» تأكيداً من طريق المعنى، أو يكون أوقع العدد على المدّة، فجعل اليوم والليلة مدَّة، فقال: خَمسَ عَشرةَ مدة، ثم فسّر فقال: من بين يومٍ وليلةٍ، فيكون هذا من باب الاستغناء.

* * *

وإذا ذكرت تمييز العدد، فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مجموعاً. فإن كان مفرداً فالأولى أن تقول: «خَلَتْ» أو «بَقيَتْ»، حملاً على لفظ التمييز، ويجوز «خلونَ» و «بَقينَ» على المعنى، كما قال الشاعر [من الكامل]:

٤٩٥ ـ فيهــا اثنتــانِ وأربعــونَ حَلــوبَــةً سُــوداً كخــافيَــةِ الغُــرابِ الأسحَــمِ

فحمل سوداً على المعنى.

وكذلك: «كتبت هذا الكتاب لعشرينَ يوماً خلا»، حملاً على اللفظ، ويجوز: «خلون» قليلاً، و «خَلَتْ»، كثيراً، فيكون حملاً على المعنى.

وإن كان جمعاً، جاز فيه وجهان: أَحدهما أَن تخبر عنه إخبار الواحدة المؤنثة، وذلك

---

٤٩٥ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٥، ٦/ ٢٤.

اللغة والمعنى: الحلوبة: أي المحلوبة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوبة. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضمّ الطائر جناحيه خفيت. الأسحم: الأسود.

يقول: في حمولتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سود كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنّها أعزّ النوق وأنفسها.

الإعراب: **فيها**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **اثنتان**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالألف لأنّه ملحق بالمثنّى. **وأربعون**: **الواو**: حرف عطف، **أربعون**: اسم معطوف على «اثنتان» مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم. **حلوبة**: تمييز منصوب. **سوداً**: نعت «حلوبة»، أو حال من العدد «اثنتان وأربعون»، أو حال من «حلوبة». **كخافية**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «سوداً»، وهو مضاف. **الغراب**: مضاف إليه مجرور. **الأسحم**: نعت «الغراب».

وجملة (فيها اثنتان. . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «سوداً» وهو نعت لِـ «حلوبة» رُوعي فيها المعنى.

قليل جداً، فتقول: «لثلاثِ ليالٍ خَلَتْ وبقيت». والآخر أن تخبر عنه إخبار جماعة المؤنّث وهو الأحسن، لأنَّ النون تعطي التقليل، فتناسب العدد من الثلاثة إلى العشرة، قال الشاعر [من الخفيف]:

٤٩٦ ـ خُطَّ هذا الكِتابُ في يَوْمِ سَبْتٍ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ مِن رَمَضانِ

* * *

واعلم أنَّ الكُتّاب اختلفوا في التأريخ. فمنهم من يؤرخ أبداً بما مضى قَلَّ أو كثُر، فيقول: «كتبتُ لعشرينَ ليلةً خَلَتْ من شهر كذا، ولثمانٍ وعشرين ليلةً خلت من كذا»، ولا يؤرخ بما بقي لأنَّه مجهول، ألا ترى أن الشهر لا يتحقّق كمالُه.

ومنهم من يؤرخ بالأقلّ مما بقي أو ممّا مضى، فإن كان الأقل ما مضى أرّخ به، وإن كان الأقل ما بقي أرخ به، فإن تساوى الماضي والباقي جاز التأريخ بأيِّهما شئت. ومنهم من يؤرخ بالأقل ممّا مضى أو مما بقي، فإذا تساويا أرَّخ بالماضي. والأحسن ما بدأنا به أولاً.

والذي يُجيز التاريخ مما بقي منهم من يبني على الكمال، فيقول: «كتبتُ هذا لثلاثٍ بقيت أو بقينَ»، ومنهم من يذهب مذهب التحقيق، فيقول: إنْ بَقِيَتْ.

* * *

---

٤٩٦ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الكتاب: الرسالة.

المعنى: كتبت رسالتي هذه في يوم السبت في الثالث من شهر رمضان.

الإعراب: **خطّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مبني للمجهول. **هذا**: اسم إشارة في محلّ رفع نائب فاعل. **الكتاب**: بدل مرفوع بالضمّة. **في يوم**: جار ومجرور متعلقان بـ (خطّ). **سبت**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لثلاث**: جار ومجرور بدل من شبه الجملة «من يوم». **خلون**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **من رمضان**: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «خلون».

وجملة «خطّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خلون»: في محلّ جرّ صفة لـ (ثلاث).

والشاهد فيه قوله: «لثلاث خلون» حيث جاء بالفعل مضافاً إلى نون النسوة للإخبار عن الليالي الثلاث.

والغُرَّةُ تستعمل في الثلاث الأُول من الشهر، فتقول: «كتبتُ في غُرّةِ شهر كذا»، تريد في الثلاث الأُول وتفتتح في أَول يوم منه.

و «هلالٌ» فيه خلاف، فمنهم من يجعله مثل الغُرَّة ومنهم من يجعله في أَوَّل يوم، فإن خفي ففي الثاني، وهو الصحيح، لأنَّه من لفظ «استهلّ»، ولا يستهل بالهلال إلاَّ في أَول يومٍ منه، فإن خَفِيَ ففي الثاني.

ولا يُسمَّى هلالاً في هلوك الشهر[1] إلاَّ مجازاً، كقوله [من الوافر]:

٤٩٧ ـ أَرَى مَـرَّ السِّنيـنَ أَخَـذْنَ مِنِّـي كمـا أَخَـذَ السِّـرارُ مِـنَ الهِـلالِ

و «المُنسَلخ» آخر يوم من الشهر، و «الدادِيُّ» الثلاث الأخيرة من الشهر، واحدها دأداء، و «العَقِبُ» يقع على ما يقع عليه الغرَّة، فتقول: «جئتُ في عَقِب الشهر» إذا جئت بعدما يمضي. والمنتصف في وسطه. وعقب في الثلاث الأواخر من الشهر فما دونها.

* * *

(١) هلوك الشهر: انقضاؤه.

٤٩٧ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٤٦؛ والدرر ١/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٧٣ (خضع)؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٧.

اللغة: السرار: الليلة التي يستتر فيها القمر.

المعنى: إن تتالي السنين ومرورها، أخذ من قوّتي وشبابي كما أخذت الليالي من البدر فأنقصته حتى امَّحى.

الإعراب: **أرى**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **مرّ**: مفعول به منصوب بالفتحة. **السنين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **أخذن**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **مني**: جار ومجرور متعلقان بـ (أخذن). **كما**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب صفة لمفعول مطلق محذوف، «ما»: حرف مصدري. **أخذ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **السرار**: فاعل مرفوع بالضمة. **من الهلال**: جار ومجرور متعلقان بـ (أخذ)، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «أخذ» مضاف إليه مجرور.

وجملة «أرى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أخذن»: في محلّ نصب مفعول به ثان للفعل (أرى). وجملة «أخذ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أخذ السرار من الهلال» حيث أطلق (الهلال) على القمر في آخر الشهر، وهذا من المجاز.

باب النداء

[١ ـ تعريف النداء وأحرفه]:

النداء دعاءُ المخاطبِ ليُصغي إليك. وحروف النداء: يا، وأَيا، وهيَا، وأَيْ، والهمزة، نحو: «أزيدُ»، و «وا»، وزاد أبو الحسن الأخفش «آ» ممدودة، و «آيْ» كذلك، وأما الهمزة فللقريب، ولا تستعمل في غيره أصلاً.

وزعم أَبو موسى الجَزولي أَنَّ «أَيْ»: تكون للقريب خاصة، وذلك باطل لأنَّ سيبويه، رحمه الله، حكى خلافَ ذلك. وما عداها للبعيد مسافةً أو حكماً كالنائم والساهِي وأَمثالهما. وقد يجوز أَن تستعمل للقريب تأكيداً، وذلك قولهم: «يا أَللَّهُ»، لأنَّ اللَّهَ تبارك وتعالى ليس ببعيد.

وأُمُّ هذا الباب «يا»، والدليل على ذلك أَنَّها تستعمل في جميع ضروب النداء، وما عداها لا يستعمل إلاَّ في النداء الخالص الذي لا يدخله معنى التعجب، ولا الندبة، ولا الاستغاثة، إلاّ «وا» فإنَّها لا تستعمل إلاّ في الندبة.

* * *

[٢ ـ المنادى المعرب والمبنيّ]:

والاسم المنادى لا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنياً. فإن كان مبنيّاً فحكمه بعد النداء كحكمهِ قبله، نحو: «يا هذا»، و «يا هؤلاء».

وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون مفرداً، أو مضافاً، أو مشبَّهاً بالمضاف، وهو

المُطوَّل. وسمِّي «مُطولاً» لأنَّه قد طال بمعموله، نحو: «ضارباً زيداً». فإن كان مضافاً، أو مطوّلاً، كان منصوباً بإضمار فعل، ولا يجوز إظهاره، ولا يجوز بناؤه. وزعم بعض النحويين أنَّ النكرة قد تطول بصفتها. وذلك باطل لأنَّه لو كان الأمر كذلك، للزم أن لا تُبنى المعرفة إذا وصفت. وإن كان غير مطوَّل، فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة بني على الضم، وكان في موضع نصب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنْ كان نكرة، فلا تخلو من أن تكون مُقبِلاً عليها، أو غير مُقبِل. فإذا كنت مقبِلاً عليها فهي مبنية على الضم، كالعلم، نحو: «يا رجلُ»، و «يا فَرسُ». وإن كنت غير مُقبِلٍ عليها، فحكمها حكم المضاف.

ومن النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبَل عليها، وزعم أنَّه لا يتصوَّر نداء إلاّ مع إقبال، وتأوَّل جميع ما استشهد به النحويون على صحة ذلك، فجعل قول الشاعر [من الطويل]:

٤٩٨ - لعلَّكَ يا تَيساً نَزَا في مَريرةٍ ... مُعذِّبُ ليلى أن تراني أزورُها

من نداء النكرة المقبَل عليها، لأنَّه يريد شخصاً بعينه، وإنّما نصب لأنّه نوَّن في ضرورة

---

٤٩٨ - **التخريج**: البيت لتوبة بن الحمير في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٣؛ والكتاب ٢/ ٢٠٠؟ ونوادر أبي زيد ص ٧٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٠٣.

اللغة: نزا: وثب. المريرة: طاقة الحبل.

الإعراب: **لعلّك**: حرف مشبه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل مبني، في محل نصب اسم «لعلّ». **يا**: حرف نداء. **تيساً**: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم، ونوّن للضرورة. **نزا**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. **في مريرة**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الفاعل. **معذّب**: خبر «لعل» منصوب بالضمة الظاهرة. **ليلى**: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «معذّب»، منصوب بالفتحة المقدرة على الألف. **أن**: حرف مصدرية ونصب. **تراني**: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل مبني، في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل جر بحرف جر مقدر، والتقدير: لرؤيتك إيّاي أزورها. **أزورها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «ها»: ضمير متصل مبني، في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا.

وجملة «لعلّك... معذّب ليلى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا تيساً نزا»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أزورها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «يا تيساً» حيث نوّن بالنصب المنادى النكرة المقصودة، والقياس فيه البناء على الضم، وهذا التنوين ضرورة.

الشعر، فردَّه إلى أصله. وكذلك جعل قول الآخر [من الطويل]:

٤٩٩ ـ أداراً بحُزْوَى هِجْتِ للعينِ عَبرةً فماءُ الهَوى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ

لأنَّه لا يهيج عبرتَه دارٌ لا يعرفها، لكنَّه نوَّن في ضرورة الشعر فردَّهُ إلى أصله، نحو قول الشاعر [من الخفيف]:

٥٠٠ ـ ضَرَبتْ صدرَها إليَّ وقالت يا عَدِيًّا لقد وقتكَ الأواقِي

---

٤٩٩ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٨؛ والكتاب ٢/ ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٦، ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١١٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٣.

شرح المفردات: حزوى: اسم موضع. هجت: حرّكْت. العبرة: الدمعة. يرفضّ: يسيل متناثراً. يترقرق: يظهر في العين دون أن ينحدر.

الإعراب: «أداراً»: الهمزة للنداء، «داراً»: منادى نكرة مقصودة، منصوب. «بحزوى»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «داراً». «هجت»: فعل ماض، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «للعين»: جار ومجرور متعلّقان بـ«هجت». «عبرة»: مفعول به منصوب. «فماء»: الفاء استئنافية، «ماء»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور. «يرفضّ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أو»: حرف عطف. «يترقرق»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو».

وجملة: «أداراً» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «هجت» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «ماء الهوى...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يرفضّ»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «يترقرق» معطوفة على جملة: «يرفضّ».

الشاهد: قوله: «أداراً» حيث نصب المنادى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضمّ، ومسوّغ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موضع صفته، فكأنّه قال: أدارا مستقرَّة بحزوى، فجرى لفظه على التنكير، وإن كان مقصوداً بالنداء.

٥٠٠ ـ التخريج: البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٦٥؛ والدرر ٣/ ٢٢؛ وسمط اللآلي ص ١١١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٠١ (وقي)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢١١؛ والمقتضب ٤/ ٢١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٧؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠؛ والمنصف ١/ ٢١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

اللغة والمعنى: وقتك: حفظتك. الأواقي: ج الواقية، وهي الحافظة.

يقول لمّا رأته ضربت صدرها، ودَعَتْ له أن يحفظه الله، ويقيه من نوائب الدهر، لأنّ مرآه كان خيراً عليها.

=

وكذلك قول الآخر [من الوافر]:

ألا يـــا نخلـــةً مـــن ذاتِ عِـــرقٍ عليـــكِ ورحمـــةُ اللّـــهِ الســـلامُ(١)

لأنَّه يريد بالنخلة محبوبته وهي معروفة عنده، لكنه نصب في ضرورة الشعر كما تقدَّم.

فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

٥٠١ ـ فيـا راكبـاً إمّـا عَـرَضـتَ فَبَلِّغَـنْ نَـدامـايَ مِـن نجـرانَ أن لا تـلاقِيـا

= الإعراب: ضربت: فعل ماضٍ. والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. صدرها: مفعول به منصوب. وهو مضاف، «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. إليّ: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضربت». وقالت: الواو: حرف عطف. قالت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. والفاعل: هي. يا: حرف نداء. عديّاً: منادى مبنيّ على الضمّ المقدّر، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بتنوين النصب للضرورة. لقد: اللام: موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق. وقتك: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. الأواقي: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل.

وجملة (ضربت...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية أو استئنافية. وجملة (قالت...) الفعليّة معطوفة على جملة (ضربت) لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (يا عديًّا) الفعليّة على تقدير: «أدعو عديّاً» في محلّ نصب مفعول به. وجملة (وقتك الأواقي) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم.

والشاهد فيه قوله: «يا عديًّا» حيث نصبه للضرورة الشِّعريَّة، وحقّه البناء على الضمّ لأنه علم.

(١) تقدم بالرقم ١٤٤.

٥٠١ ـ التخريج: البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٢/١٩٤، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضّل ص٧٦٧؛ وشرح التصريح ٢/١٦٧؛ وشرح المفصّل ١/١٢٨؛ والعقد الفريد ٥/٢٢٩؛ والكتاب ٢/٢٠٠؛ ولسان العرب ٧/١٧٣ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٠٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/٤١٣، ٩/٢٢٣؛ ورصف المباني ص١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/٤٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص٥١٥؛ وشرح قطر الندى ص٢٠٣؛ والمقتضب ٤/٢٠٤.

اللغة والمعنى: عرضت: أتيت العَروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. نداماي: ج ندمان، وهو النديم، أي الجليس إلى الخمر. نجران: مدينة بالحجاز.

يقول الشاعر لراكب: إذا أتيت العروض فبلّغ أصحابي بأنّني لن ألتقي بهم بعد اليوم، لأنّه سيفارق الحياة.

الإعراب: فيا: الفاء: بحسب ما قبلها، يا: حرف نداء. راكباً: منادى منصوب. إمّا: إمْ: حرف شرط جازم، ما: زائدة. عرضت: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. وهو فعل الشرط. فبلّغن: الفاء: رابطة لجواب الشرط، بلّغن: فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت. والنون: للتوكيد. نداماي: مفعول به أوّل، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. من: حرف جرّ. نجران: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ندامى». أن: مخفّفة من «أنّ»، واسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره: «أنّه»، أي الحال والشأن. لا: =

فزعم الأصمعي أنَّ الرواية الصحيحة فيه: «فيا راكبا»، من غير تنوين. فعلى هذا لا حجَّة فيه، لأنَّه يجوز أن يكون من نداء النكرة المقبَل عليها، ثم أُجري مجرى المندوب، لأنَّ العرب قد تُلحِق ذلك في المنادى، أعني أنَّها تلحق آخره ما تلحق آخر المندوب، وعلى تقدير صحة رواية من روى بالتنوين لا حجة فيه، لأنّه قد يجوز أن يحمل على ما حُمِلت عليه هذه الأبيات التي قبله.

وكذلك ما جاء من قولهم: «يا عجباً»، لا حجة فيه على نداء النكرة، لأنَّه يجوز أن تكون «يا» فيه تنبيهاً لا حرف نداء، كـ«ها» من «هذا»، ويكون «عجباً» مصدراً منصوباً بإضمار فعل، ويجوز أن تكون «يا» فيه حرف نداء والمنادى محذوف، وهو منصوب على إضمار فعلٍ، كأنَّه قال: يا قومٌ اعجبوا عجباً.

قال: فإذا أمكن حمل هذه الأبيات على ما ذكرنا، فلا حجة فيها.

وهذا كلّه من نداء النكرة غير المقبل عليها، إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه كما يقول الأعمى: «يا رجلاً خُذ بيدي»، ولا يقصد من الناس أحداً بل مَنْ أَجابه فهو مُرادُه.

وإذا لم يستحل نداء النكرة، فإنَّ حمل هذه الأبيات عليها أولى من حملها على الضرورة، والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب: «يا رجلاً عاقلاً»، ووصفهم له بالنكرة، ولو كان مُقبَلاً عليها، لكان معرفة فيجب أَن يوصف بمعرفة، كما قالوا: «يا فاسقُ الخبيثُ»، فوصفوه بالمعرفة.

فإن قلت: إنَّما يريد الشاعر بقوله:

أداراً بحُــزوى هجــتِ للعيــنِ عَبــرةً .... (١)

= نـافية للجنس. **تلاقيا**: اسم مبنيّ على الفتح في محلّ نصب اسم «لا». **والألف**: للإطلاق. وخبر «لا» محذوف تقديره: «أن لا تلاقي حاصل لنا».

وجملة (فيا راكباً) الفعليّة على تقدير: «أدعو راكباً» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (عرضت) في محل جزم فعل الشرط. وجملة (فبلّغن) الفعليّة في محلّ جزم جواب الشرط. والمصدر المؤول من (أن وما بعدها) في محلّ نصب مفعول به ثانٍ. وجملة (لا تلاقيا) الاسميّة في محل رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «أيا راكباً» حيث زعم الأصمعي أن الرواية الصحيحة فيه: «فيا راكبا» من غير تنوين فيكون من نداء النكرة المقصودة، ثم أجري مجرى المندوب. وإذا كان منوناً فعلاً فقد يكون للضرورة.

(١) تقدم بالرقم ٤٩٩.

داراً بعينها، بدليل قوله: «هجتِ للعين عبرةً»، فالجواب: إنَّ الأبلغ من طريق المعنى أَن لا يريد داراً معيّنة من ديار حُزَوى بل مأوى من ديار حُزوَى هاج عبرته، أيَّ دارٍ كانت، وكذلك قول الآخر.

لعلّكَ يا تيساً نزا في مريسةٍ .... (١)

وإن كان قد كنَّى بالتيسِ عن معلوم عنده، فهو مجهول عند المخاطب أيضاً، فهما نكرتان لأنَّ الاسم إنَّما يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب كما هو عند المتكلم. وأما إذا كان معلوماً عند المتكلم مجهولاً عند المخاطب، فهو نكرة. وأيضاً فإنَّ الشاعر وإنْ كان قد كنى بالتيس عن معلوم عنده، وكنّى الآخر بالنخلة عن معلومة عنده، فإنَّ المكنَّى به مجهول عندهما، ألا ترى أنَّ النخلة التي كنّى بها لا تخصُّ نخلةً دون نخلةٍ، وكذلك التيس لا يخصُّ تيساً دون تيسٍ، فأمَّا قول الصلتان [من الطويل]:

٥٠٢ ـ فَيا شاعراً لا شاعِرَ اليومَ مِثْلُهُ جَريرٌ ولكنْ في كُلَيبٍ تَواضُعُ

فنصب «شاعراً»، وهو إنما يريد «جريراً» خاصة، فكان ينبغي أن يكون مبنيًا على الضم، فخرجه سيبويه، رحمه الله، على أن يكون المنادى محذوفاً، و «شاعراً» منصوب على الإغراء، كأنه قال: يا قومُ عليكم شاعراً.

* * *

(١) تقدم بالرقم ٤٩٨.

٥٠٢ ـ التخريج: البيت للصلتان العبدي في خزانة الأدب ٢/ ١٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٥، ٥٦٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٥٠٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٨؛ والكتاب ٢/ ٢٣٧؛ ولسان العرب ١/ ٧١٣ (كرب)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٤٥؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١١٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢١٥.

اللغة: كليب: اسم قبيلة عربية.

المعنى: يريد أن جريراً شاعر ونابغة في قبيلة وضيعة.

الإعراب: **فيا**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. **شاعراً**: منادى منصوب بالفتحة. **لا**: حرف نفي يعمل عمل (إن). **شاعر**: اسم (لا) منصوب بالفتحة. **اليوم**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«لا» لما فيها من معنى النفي، أو بـ«مثله» لما فيها من معنى التشبيه. **مثله**: خبر (لا) مرفوع بالضمّة، و «الهاء» ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **جرير**: خبر لمتبدأ محذوف. **ولكن**: «الواو»: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. **في كليب**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. **تواضع**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة، بتقدير (تواضع موجود في كليب).

واختلف النحويون في السبب الذي لأجله بُني العلم في النداء والنكرة المُقبَل عليها، فمنهم من زعم أنهما بنيا لوقوعهما موقع الضمير ولشبههما به في الإفراد والتعريف.

أَما شبههما به في التعريف فبيِّنٌ جداً. وأمَّا وقوعهما موقع الضمير فإنَّهما مقبل عليهما مخاطبان، والخطاب إنَّما ينبغي أن يكون بضمائره المختصة به، ألا ترى أنك تقول للمخاطب: «قمتَ»، ولا تقول له: «قامَ زيدٌ»، إذا كان اسمه زيداً.

والدليل على أنَّ الوضع في الأصل إنما هو للضمير مجيئه على ذلك في ضرورة الشعر. قال الشاعر [من الرجز]:

٥٠٣ - يـا أَقْـرَعُ بـنَ حـابـسٍ يـا أنتـا أَنـت الـذي طلَّقـتَ عـامَ جُعتـا

قـد أَحسـنَ اللَّـهُ وقـد أَسـأتـا

= وجملة «فيا شاعراً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا شاعر مثله»: في محلّ نصب صفة لـ (شاعراً). وجملة «تواضع موجود في كليب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هو جرير»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فيا شاعراً» حيث نصب «شاعراً» مع أنه يريد شاعراً معروفاً، وليس نكرة غير مقصودة.

٥٠٣ - التخريج: الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/ ١٣٩ - ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٣/ ٢٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠١؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٧، ١٣٠؛ والمقرب ١/ ٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

شرح المفردات: الأبجر: في الأصل، العظيم البطن.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أقرع»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «بن»: نعت «أقرع» منصوب، تبعه في المحلّ، وهو مضاف. «حابس»: مضاف إليه مجرور. «يا»: حرف نداء. «أنتا»: منادى مبنيّ على الضم في محلّ نصب، والألف للإطلاق. «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «الذي»: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ. «طلّقت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «عام»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «طلّقت». «جعتا»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والألف للإطلاق.

وجملة النداء: «يا أقرع» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية: «يا أنت» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أنت الذي...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «طلقت» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جعتا» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد قوله: «يا أنتا» حيث نادى الضمير ممّا يدلّ أنّ المنادى العلم والمنادى النكرة المقبل عليها وضِعا موضع الضمير.

ومع أنَّ الضمير للمخاطب فلا يجوز نداء المخاطب إلاّ في ضرورة شعر، لأنَّ المنادى إنّما تناديه إذا كان معرضاً عنك، وإذا أتيت بالمضمر لم يعلم هل المقصود هو أو غيره فيكون سبباً للبس، وإذا أَتيت بظاهر عُلم أَنَّه المراد دون غيره. ولم يُبْنَ المُطوَّل ولا المضاف، لأنّهما قد نقص شبههما عن المضمر لأنَّ المضمر مفرد، والمضاف والمطوَّل ليسا كذلك، ولم تُبنَ النكرة لأنّها قد نقص شبهها عن المضمر من جهة أَنَّها نكرة، والمضمر إنّما هو معرفة، فلما كان أشبه المناديات بضمير المخاطب العلم والنكرة المقبل عليها بُنيا، وكان بناؤهما على حركة، لأنَّ لهما أصلاً في التمكن.

وكانت الحركة ضمّة لشبهها بـ «قبل» و «بعد»، ووجه الشبه بينهما أَنَّ «قبل» و «بعد» يبنيان في حال الإفراد، ويعربان في حال الإضافة، وكذلك المنادى يُبنى في حال الإفراد، ويُعرب في حال الإضافة، فلذلك بُني على ما بُني عليه «قبل» و «بعد» وهو الضم.

ومنهم من قال: إنّه لما اختلط بالصوت، وصار معه كالشيء الواحد، وصار مع النداء لتحريك المنادى، فأشبه «جَوْتَ»(١)، و «عَدس»(٢) وما أشبههما من الأصوات التي يقصد بها تحريك شيء معيَّن من البهائم، والأصوات مبنية فبنيت هي لأنّها صارت كأنَّها بعض الصوت.

ولم تُبنَ النكرة غير المقبل عليها لأنَّها لم تختلط بالصوت، لأنَّك لم تقبل عليها بالنداء، ولم يُبنَ المضاف لأنه قد تمكن في الإضافة، ولا المطوَّل لشبهه بالمضاف، وأيضاً فإنَّه يضعف جعلهما مع حرف النداء كالشيء الواحد. وكلاهما وجه وحسن جداً.

* * *

[٣ ـ حذف حرف النداء]:

ويجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم لدلالة الإقبال عليه، نحو قوله تعالى: ﴿يوسف أَعرِضْ عن هذا﴾(٣).

ولا يجوز حذفه من النكرة غير المقبل عليها، لأنّه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه،

---

(١) جوت: اسم صوت لدعاء الإبل إلى الماء.
(٢) عدس: اسم صوت لزجر البغل.
(٣) سورة يوسف: ٢٩.

ولا مما يصلح من المناديات أن يكون صفة لـ «أيّ»، وذلك مثل النكرة المقبل عليها، وأسماء الإشارة، فلا تقول في «يا رجلُ»: رجلُ، إلاّ في ضرورة شعر كقوله [من الطويل]:

٥٠٤ ـ [وَحَتَّى يبيتَ القَوْمُ في الصَّيفِ لَيْلَةً] يَقـولـونَ نَـوِّرْ صُبْـحُ وَالليـلُ عـاتـمُ

يريد: يا صبحُ، ونحو قولهم: افتَد مَخنوقُ(٣)، وأَطرِق كَرا(٤)، يريد: افتدِ يا مخنوقُ، وأَطرِقْ يا كرَا.

وإنَّما لم يحذف حرف النداء لئلا يكثر الحذف، لأنّه في الأصل: يا أيُّها الرجلُ،

---

٥٠٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٧ (نوم)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٢٤٠ (نور)؛ وتاج العروس ١٤/ ٣٠٣ (نور).

المعنى: كي يسهر القوم ليلة صيفيّة، يقولون للصباح: تعال، ولا يزال الليل مظلماً.

الإعراب: **وحتى**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «حتى»: حرف جرّ. **يبيت**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد (حتى)، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يبيت» مجرور بـ «حتى» والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يقولون». **القوم**: فاعل مرفوع بالضمّة. **في الصيف**: جار ومجرور متعلقان بـ (يبيت). **ليلة**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. **يقولون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **نور**: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **صبح**: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محلّ نصب. **والليل**: «الواو»: حاليّة، «الليل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **عاتم**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «يبيت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «يقولون»: بحسب الواو لأن التقدير ويقولون حتى يبيت. وجملة «نوّر»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «والليل عاتم»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «نوّر صبح» حيث حذف حرف النداء قبل النكرة، وذلك من ضرورات الشعر.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في مجمع الأمثال ٢/ ٧٨؛ والمستقصى ١/ ٢٦٥.
يضرب في الحثّ على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، ٣٩٥؛ وجمهرة اللغة ص ٧٥٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٩ (طرق)، ١٥/ ٢٢٠ (كرا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٣١؛ والمستقصى ١/ ٢٢١. ومنهم من يكمل المثل، فيقول: «أطرقْ كرا إنّ النعامة (أو: النعام) في القرى».
يضرب لمن يتكبّر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أو يضرب للرجل يُتكلّم عنده يظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك، أي: اسكتْ فإني أريد من هو أنبل منك. وقيل: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله.

فحذفت «أيّاً» وصلتها والألف واللام، فلو حذفت «يا» لتوالى الحذف، فلم يجز لذلك حذفها.

وكذلك لا يجوز: «هذا»، وأنت تريد: يا هذا، لأنَّه الأصل: يا أيهذا الرجلُ، فلو حذفت حرف النداء لتوالَى الحذف أيضاً، ولا يجوز هذا في ضرورة شعر لأنَّ فيه إبهاماً يمنع من ذلك، لأنّك إذا قلت: هذا، ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة فلذلك لُحِّن أبو الطيّب في قوله [من الرجز]:

٥٠٥ ـ هـذي بَـرَزْتِ لنـا فهِجْـتِ رَسِيسـا [ثـم انثنَيْـتِ ومـا شفيـتِ نسيسـا]

* * *

[٤ ـ تعريف المنادى المعرفة]:

واختُلف في المنادى الذي كان قبل النداء معرفة بماذا تعرَّف. فمنهم من زعم أَنَّه معرفة بالنداء، وأنَّ تعريف العلمية قد زال عنه.

---

٥٠٥ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٠١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٤٤؛ والمقرب ١/ ١٧٧.

اللغة: رسيساً: من الرسيس وهو ابتداء الحب، انثنى: مال وعاد. نسيساً: من النسيس وهو من تبقى به شيء من الروح والنسيس فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسبيتنا بجمالك ثم عدت عنا، فزدتنا بك تعلقاً.

الإعراب: هذي: «الهاء»: للتنبيه، «ذي»: اسم إشارة في محل نصب بحرف النداء المحذوف «يا». **برزت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **لنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل برزت. **فهجت**: «الفاء»: عاطفة، «هجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **رسيسا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **ثم انثنيت**: «ثم»: حرف عطف، «انثنيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **وما**: «الواو»: حالية، «ما»: نافية. **شفيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **نسيسا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «برزت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «انثنيت»: معطوفة على (برزت). وجملة «وما شفيت نسيسا»: في محل نصب حال. وجملة «هذي»: ابتدائية لا محل لها.

والتمثيل به قوله: «هذي» حيث حذف حرف النداء من اسم الإشارة على عادة الكوفيين.

واستدلّ على صحة مذهبه بأنَّ النداء قد عرَّف المنادى الذي هو النكرة المُقبَل عليها، فمحال أن يدخل على المعرفة وهي باقية على تعريفها لئلا يجتمع على الاسم تعريفان.

ومنهم من زعم أنَّه باق على تعريفه. واستدلّ بأنَّ من الأسماء ما لا يسوغ تنكيره كأسماء الإشارة، ألا ترى أنَّ المعنى الذي تعرفت به وهو الإشارة باق فيها وإن نادَيْتها.

وهذا المذهب هو الصحيح، لأنَّ النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «أنت رجلٌ قائمٌ»، فخاطبت، فإنَّ الرجل لا يتعرف بخطابك إيّاه، بل بقي على تنكيره، وإنّما تعرَّفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت: «يا رجلُ»، فأصله: يا أيُّها الرجل، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه، لأنّه عوض من الألف واللام ولئلا يكثر الحذف، وقد تقدَّم ذلك.

ولم يجمع بين حرف النداء والألف واللام لئلاّ يكون كالجمع بين العوض، والمعوض إلاّ في ضرورة، كقوله [من الرجز]:

٥٠٦ ـ فيما الغلامانِ اللّذانِ فَرّا إيّاكما أن تُكسِباني شَرّا

---

٥٠٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والإنصاف ١/ ٣٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٩؛ واللامات ص ٥٣؛ واللمع في العربية ص ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

الإعراب: «فيا»: الفاء بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. «الغلامان»: منادى مبنيّ على الألف لأنّه مثنّى، وهو في محلّ نصب. «اللذان»: اسم موصول في محلّ نصب نعت «الغلامان». «فرّا»: فعل ماضٍ، والألف ضمير في محلّ رفع فاعل. «إيّاكما»: مفعول به لفعل التحذير المحذوف تقديره: «أحذر»، وهو مضاف، و «كما»: في محلّ جرّ بالإضافة. «أن»: حرف نصب ومصدرية. «تكسباني»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف في محلّ رفع فاعل، و «الياء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف تقديره: «من»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف «أحذر». «شرًّا»: مفعول به ثانٍ لـ «تعقب».

وجملة النداء: «يا الغلامان» بحسب ما قبلها. وجملة: «فرّا» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: أحذر إياكما» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «تكسباني» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء «يا» مع «أل» التعريف، وهذا غير جائز إلاّ في الشعر.

وكذلك أيضاً قوله [من الوافر]:

٥٠٧ ـ من أجلكِ يا التي تَيَّمتِ قَلبي ... وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عَنّي

وإذا كان تعريفها الاسم في: «يا رجلُ»، من حيث هو عوض من الألف واللام لا بحق الأصل، ثبت إذن أنَّ «زيداً» من «يا زيد» وأمثاله باقٍ على تعريفه. فأَمَّا قولهم: «يا أَللَّهُ»، فإنّما جمعوا بين حرف النداء والألف واللام فيه لأنَّهما عوض من همزة «إله»، كما يجوز أن يقال: «يا إله»، فكذلك «يا أَللَّهُ». والدليل على أَنَّهما عوض منها أنه لا يجمع بينهما، فلا يقال: «يا الإله»، ويبقى على ما كان عليه من المعنى، بدليل أَنَّ الله تبارك وتعالى لا يقع إلاّ على المعبود حقيقة وأمَّا الإله فيقع على كلّ معبود بحق أو باطل، فلما كانت الألف واللام عوضاً مع كثرة استعمال الاسم، لأنَّ الداعية إلى نداء الله تعالى أكيد، مع إجرائه مجرى العلم، نُودي كما ينادى العلم، ولذلك لم يقلْ: «يا النّاسُ»، وإن كانت الألف واللام فيه عوضاً من الهمزة، بدليل أنَّه لا يقال «الأُناس» إلاّ في ضرورة الشعر، وذلك نحو قول الشاعر

---

٥٠٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٣؛ والدرر ٣/ ٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٨؛ والكتاب ٢/ ١٩٧؛ واللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٤٠ (لتا)؛ والمقتضب ٤/ ٢٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

اللغة: تيّمته: ذلّلته لكثرة عشقه لها. الودّ: الحب.

المعنى: كلّ ما جرى كان يا من ذلّلت قلبي العاشق لك، بالرّغم من أنّك تبخلين بالمحبّة عليّ.

الإعراب: «**من أجلك**»: جار ومجرور متعلقان ببيت سابق، و «**الكاف**»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**يا**»: **حرف نداء**. «**التي**»: اسم موصول مبني على السكون، منادى معرفة في محلّ نصب على النداء. «**تيّمت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «**التاء**»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**قلبي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، و «**الياء**»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وأنت**»: «الواو»: حالية، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بخيلة**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**بالود**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر. «**عني**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر.

وجملة «تيّمت قلبي»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «وأنت بخيلة»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «يا الّتي» حيث دخلت «يا» على «التي»، ودخول حرف النداء على ما فيه «أل» لا يجوز عادة، ودخولها هنا ضرورة.

[من مجزوء الكامل]:

٥٠٨ ـ إنَّ المنـــــايـــــا يَطَّلِعْـــــنَ علَـــى الأُنـــاسِ الآمِنينـــا

لأنّه لم يكثر استعماله ولا جرى مجرى العلم فافهم ذلك.

* * *

[٥ ـ تابع المنادى]:

وإذا أتبعت المنادى فلا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنيًّا، فإن كان معرباً، فلا يخلو من أن تتبعه ببدل، أو عطف نسق، أو غير ذلك من التوابع. فإن أتبعته ببدل أو عطف نسق، كان حكم الاسم التابع كحكمه لو باشر العامل الذي هو حرف النداء، فيكون مبنيّاً على الضم إن كان معرفة، أو منصوباً إن كان نكرة أو مضافاً. لأنَّ حرف العطف ناب مناب العامل، والبدل أيضاً في نية استئناف «يا».

فإن كان غير ذلك، أتبعته على لفظه، فتقول: «يا عبدَ الله العاقلَ»، و «يا عبدَ اللَّهِ نفسَهُ»، و «يا عبدَ اللَّهِ زيداً»، و «يا عبادَ اللَّهِ أجمعين»، لأنّه منصوب اللفظ والموضع.

فإن كان المنادى مبنيًّا، فلا يخلو التابع من أن يكون بدلاً، أَو عطف نسق، أو لا يكون. فإن لم يكن، فلا يخلو من أن يكون مضافاً، أو لا يكون.

فإن كان مضافاً، كان منصوباً أبداً، فتقول فيه: «يا زيدُ نفسَهُ»، و «يا زيدُ صاحبَ

---

٥٠٨ ـ **التخريج**: البيت لذي جدن الحميريّ في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣١٢؛ والجنى الداني ص ٢٠٠؛ وجواهر الأدب ص ٣١٣؛ والخصائص ٣/ ١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٩، ٥/ ١٢١.

المعنى: لا تأمنوا أيها الناس، فالموت بالمرصاد لكلّ آمن.

الإعراب: **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **المنايا**: اسم (إنّ) منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. **يطلعن**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **على الأناس**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يطلعن). **الآمنينا**: صفة (الأناس) مجرورة بالياء لأنها جمع مذكّر سالم، و «النون»: عوض عن التنوين، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «إنّ المنايا يطّلعن»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يطّلعن»: في محلّ رفع خبر (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «الأناس» حيث جاءت للضرورة بدلاً من (الناس) كما قال.

عمرٍو». وإن كان الإتباع هنا على الموضع، لأنَّ المبنيات إنّماتتبع على مواضعها، فلا سؤال فيها.

فإن كانت الإضافة غير محضة، جاز الرفع والنصب، مثال ذلك قول الشاعر [من السريع]:

٥٠٩ ـ يـا صـاحِ يـا ذا الضـامـرَ العَنْـسِ والـرَّحْـلِ ذي الأقتـابِ والحِلْـسِ]

يجوز الرفع والنصب في «الضامر»، لأنَّه بمنزلة الحسن الوجه. وإنَّما فرقوا بين الإضافة المحضة وغير المحضة من جهة أنَّ المضاف الذي تكون إضافته غير محضة يشبه المفرد من حيث أنَّ معموله ليس من تمامه، ألا ترى أنَّه يفصل بين العامل والمعمول نيّة التنوين، لأنَّ هذه الإضافة في نيّة الانفصال، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فلما كان عندهم قريباً من المفردات جاز فيه الرفع والنصب.

فإن كان التابع مفرداً جاز فيه الحمل على اللفظ وعلى الموضع، فأمَّا الموضع فلا سؤال فيه؛ وأمَّا اللفظ فلأنَّ هذا المبنيّ أشبه المعرب من حيث أَنَّ الاسم لم يكن مبنيًّا إلاّ بعد «يا»، فصارت كأنَّها مُعرَبة.

---

٥٠٩ ـ **التخريج**: البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/١٠٨، ١٠٩، ١٣٦؛ ولخزز بن لوذان في خزانة الأدب ٢/٢٣٠، ٢٣٣؛ والكتاب ٢/١٩٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٠٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٠؛ وشرح المفصل ٢/٨؛ ومجالس ثعلب ١/٣٣٣، ٢/٥١٣؛ والمقتضب ٢/٥٤، ٤/٢٢٣؛ والمقرب ١/١٧٩.

اللغة: **شرح المفردات**: الضامر: قليل اللحم، وفي المطيّ كناية عن كثرة الأسفار. العنس: الناقة الشديدة. الرحل: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. الأقتاب: ج القتب، وهو سير يربط به الرحل. الحلس: كساء يوضع على ظهر المطيّة تحت البرذعة.

المعنى: يا صاحبي، يا صاحب الناقة الشديدة التي أهزلها السفر الطويل والترحال المتواصل، والرحل المشدود بسير عريض فوق الحلس.

الإعراب: **يا**: حرف نداء. صاح: منادى مرخّم، أصله «صاحبُ» مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. **يا**: حرف نداء. **ذا**: اسم إشارة منادى مبنيّ في محلّ نصب. الضامر: نعت «ذا» ويجوز فيه الرفع إتباعا له على اللفظ، أو النصب إتباعاً له على المحلّ الإعرابي، وهو مضاف. **العنس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والرّحل**: الواو حرف عطف، «الرحل»: معطوف على «**العنس**» مجرور بالكسرة. ذي: نعت «الرحل» مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **الأقتاب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والحلس**: الواو حرف عطف، «الحلس»: معطوف على «الأقتاب» مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «يا ذا الضامر العنس» فإنّ «ذا» منادى مبنيّ، و «الضامر العنس» نعت مقترن بـ «أل»، وقد روي بالرفع والنصب، فدلّ مجموع الروايتين على أنّ النعت إذا كان بهذه المنزلة جاز فيه الوجهان.

فإن قلت: لِمَ خصّوا التابع إذا كان مفرداً بهذا، ولم يفعلوا ذلك بالمضاف؟ قيل: لأنَّ التّابع منادى في المعنى ولو نودي المضاف لم يكن إلاّ نصباً، وغير المضاف إذا كان منادى يكون مرفوعاً، فإذا قلت: «يا زيدُ العاقلُ»، فكأنك قلت: «يا العاقلُ»، ولو ناديت «العاقل» لكان رفعاً، فكذلك «يا زيدُ وعمرٌو»، لأنك إذا ألحقت المنادى التنوين فمذهب سيبويه، رحمه الله، رفعه، خلافاً لأبي عمرو بن العلاء.

فإن كان التابع بدلاً أو معطوفاً بحرف نسق كان حكمه كحكمه لو باشر «يا» إلاّ أن يكون المعطوف بالواو فيه الألف واللام، فللنحويين فيه أربعة أقوال. فسيبويه، رحمه الله، يجيز الرفع والنصب في: «يا زيدُ والغلامُ»، ويختار الرفع. وأبو عمرو يجيز الرفع والنصب، ويختار النصب. والمبرِّد مذهبه كمذهب أبي عمرو، إلاّ أن تكون الألف واللام للمح الصفة، فإنّه يختار مذهب سيبويه، رحمه الله، إلاّ أن يكون المنادى نكرة مُقبَلاً عليها، فإنَّه لا يجيز إلا الرفع، فتقول: «يا رجلُ والغلامُ أقبِلا».

أمَّا أبو عمرو فيحتج على صحة مذهبه بأنَّه في المعنى منادى لنيابة حرف العطف مناب «يا»، والمنادى إذا كان معرباً كان منصوباً، فكذلك هذا، وأجاز الرفع تشبيهاً له بسائر التوابع. وهذا خطأ، لأنَّه إنّما كان يحكم له بحكم المعرب لو صحت مباشرته لـ «يا». وأما الألف واللام فتمنع من ذلك فلمّا تعذَّرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر، فصار كسائر التوابع.

وأمَّا المبرّد فيبطل مذهبه بالذي بطل به مذهب أبي عمرو، وتفريقه بين «يا زيدُ والرجلُ»، و «يا زيدُ والعبّاسُ»، أنَّ العباس علم فهو بمنزلة: عباس، فكما أنَّ عباساً لو كان هنا لكان مرفوعاً فقلت: «يا زيدُ وعباسُ»، فكذلك مع الألف واللام. ويجيز النصب وعياً للفظ لأنَّه بمنزلة: والرجل.

وأمَّا الأخفش فمذهبه في يا رجلُ أنّه معرب لأنّه بنيَّةِ: «يا أيُّها الرجلُ». وناب «يا» مناب الألف واللام، فلهذا أُسقط التنوين، فإن صحَّ أنَّه معرب فالقول قوله، لأنَّ المعرب لا يُتبع إلاّ على لفظه، وإنْ ثبت أنَّه مبنيّ بطل قوله، والسماع يرد عليه لأنَّهم قالوا: «يا حَسنُ الحَبيبَ».

واعلمْ أنكَ إذا أتبعت التابع، فإنَّ ذلك التابع يكون على حسب التابع الأول، ولا

ينكسر ذلك أصلاً، فتقول على هذا: «يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمّة وذا الجُمَّة»، بالنصب إن جعلتَه نعتاً للمنادى، والرفع إن جعلته نعتاً للعاقل. وإنَّما أتبع المنادى المبنيّ على لفظه وعلى موضعه، وسائر المبنيات إنّما تتبع على مواضعها خاصة ما عدا المبنيّ في باب «لا» فإنَّه كالمنادى المبنيّ في أنّه يتبع على اللفظ وعلى الموضع، لأنَّ البناء في هذين البابين أشبه الإعراب لأنَّه بناء حدث عند اقترانه بحرف، فصار كأنَّ الحرف أحدثه، ألا ترى أنَّ النكرات إنَّما بُنيت عند اقترانها بـ «لا»، وكذلك المنادى إنّما بُني عند اقترانه بحرف النداء، فصار بمنزلة الإعراب يحدث في المعرب عند اقتران العامل به، لكنّ الفرق بينه وبين البناء في هذين البابين أنّه يحدث بالعامل، وليس كذلك البناء في باب «لا» ولا في باب النداء.

وما عدا ذلك من المبنيات فلا يشبه الإعراب، لأنّه لم يحدث بعد شيء ما، فيجعل ذلك الشيء كأنَّه فيه، ألا ترى أنَّ «هؤلاء» مبنيّ بعد عامل الرفع والنصب والخفض، فلمّا لم تشبه المعرب لم تتبع إلاّ على موقعه خاصة.

فإن قيل: كيف جاز «يا هذا العاقلُ والعاقلَ»، بالرفع والنصب، وإنَّما جاز الرفع في: «يا زيدُ العاقلُ»، على اللفظ، وهذا ليس لفظه كلفظ المرفوع فيحمل عليه النصب؟ فالجواب: إنَّ «زيداً» لما أشبه لفظ المرفوع في النداء وأنت إذا أشرت إلى «زيد»، وهو في موضع رفع كان حكمه كحكم المرفوع، فكذلك إذا أشرت إليه وهو في موضع ما يشبه المرفوع وهو النداء.

* * *

[٦ ـ تنوين المنادى في الضرورة]:

فإذا نُوِّن المنادى للضرورة كما ينون ما لا ينصرف، فاختيار سيبويه، رحمه الله، الرفع واختيار أبي عمرو بن العلاء النصب.

وحجة أبي عمرو أنَّ المنادى بمنزلة ما لا ينصرف في موضع الخفض في أنّه مضموم في اللفظ، وموضعه نصب، كما أنَّ ما لا ينصرف في موضع الخفض مفتوح وهو في موضع خفض. فكما أنَّ التنوين يردّ ما لا ينصرف إلى أَصله من الخفض، فكذلك يَردّ المنادى إلى أَصله.

وحجة سيبويه، رحمه الله، أنَّ هذا المضموم قد عومل معاملة المرفوع كما أنَّ المرفوع

مما لا ينصرف إذا نوّن بقي على لفظه، فكذلك المنادى. وأيضاً فإنَّ الموجب لبناء المنادى باق، وإنَّما اضطُررت إلى التنوين خاصة فينبغي أن يلحقه ولا يُغيّر كما يلحق التنوين «أيّة» وغيره من المبنيّات، ولا يغير.

* * *

ولا يجوز في باب النداء عطف نكرة مُقبَل عليها على غيرها من الأسماء، لأنّك إذا قلت: «يا زيدُ ورجلُ»، لم يبق ما هو عوض من الألف واللام.

ولا يجوز عطف النكرة غير المقبل عليها على منادى نكرة مقبل عليها، لأنَّ حرف العطف ينوب مناب حرف النداء، والنداء فيهما مختلف، أعني أَنَّ النداء في النكرة الثانية من غير إقبال عليها وفي النكرة الأولى مقصود به الإقبال، فلا يجوز لذلك.

* * *

باب الاسمين الذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما

إذا تكرر الاسم المنادى للفظه فلا يخلو من أن ترفع الأول أو تنصبه. فإن رفعته فيجوز فيما بعده، ثلاثة أوجه. وذلك قولك: «يا زيدُ زيدَ عمرٍو». أحدها: أن يكون بدلاً، والثاني عطف بيان، والثالث أن يكون منادى مستأنفاً محذوفاً منه حرف النداء.

فإن نصبت الأول فيكون نصبه على وجهين. إمّا أن يكون أصله: «يا زيدُ زيدَ عمرٍو»، فأتبعت حركة الدال من «زيد» الأول حركة الدال من «زيد» الثاني، ويكون الثاني عطف بيان. وإمّا أن يكون أصله: يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو، وفيه خلاف بين سيبويه، رحمه الله، وأبي العباس المبرِّد.

فسيبويه، رحمه الله، يقدر الأصل: يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو، ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه، فبقي: يا زيدَ عمرٍو زيدَ، ثم قدم «زيد»، وأقحم بين المضاف والمضاف إليه.

وأما المبرد فيقدر الأصل: يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو، فحذف «عمرو» من الأول لدلالة الثاني عليه. واستدلّ المبرّد على صحّة ما ذهب إليه بأنَّ في كلا المذهبين حذفاً، وفي مذهب سيبويه، رحمه الله، تقديم وإقحام، فما ذهبنا إليه أولى.

وهذا الذي قال ليس بصحيح، لأنَّ المضاف إليه إذا حذف، عاد التنوين، نحو: «أعطيتُه بعضَ الدراهِمِ»، فإذا حذفت قلت: بعضاً، إلاّ أن يكون في اللفظ كالمضاف، وذلك نحو قول الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٥١٠ - إلاَّ عُلالَةَ أو بُدَا ... هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

٥١٠ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٢، ١٧٣، ٤/ ٤٠٤، =

فحذف التنوين من «بداهة» لأنَّه في اللفظ كالمضاف، وحذف من «علالة» لأنَّه المضاف حقيقة.

وأيضاً فإنَّ مذهب أبي العباس المبرِّد على غير طريقة الحذف لأنَّه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه وإنَّما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه. والدليل على فساد مذهبه أنَّه لا يخلو أن تقدّر «إلاّ عُلالةَ قارح أو بُداهةَ قارحٍ»، أو تُقدّر «أو بُداهَتِهِ»، فإن قُدّر: «أو بُداهة قارح»، فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلاّ قليلاً. فلم يبق إلاّ أن تُقدّر: أو بداهته، فإذا حذف «قارح» الأول لم يبقَ للضمير ما يعود عليه. وسيبويه، رحمه الله، حذف الضمير من «بداهة»، وأقحم «أو بداهة» بين المضاف والمضاف إليه، ومنه قول الشاعر [من المنسرح]:

٥١١ ـ يـا مَـنْ رأى عـارضـاً يُسَـرُّ بِـهِ بيـنَ ذِراعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأسَـدِ

* * *

= ٦/٥٠٠؛ والخصائص ٢/٤٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١١٤؛ وشرح المفصل ٣/٢٢؛ والشعر والشعراء ١/١٦٣؛ والكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦؛ ولسان العرب ٤/١٣٥ (جزر)، ١١/٤٦٩ (علل)، ١٣/٤٧٥ (بده)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٥٣؛ وبلا نسبة في أماليّ ابن الحاجب ٢/٦٢٦؛ ورصف المباني ص ٣٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨؛ والمقتضب ٤/٢٢٨؛ والمقرب ١/١٨٠.

اللغة: علالة الفرس: جريه بعد جري؛ وبداهته: أوّل جريه. القارح من الخيل: الذي بلغ أقصى أسنانه، فاكتملت. النهد: الغليظ السمين. الجزارة: اليدان والرجلان والعنق.

المعنى: سنغير عليكم بخيولنا القادرة على الكرّ والفرّ.

الإعراب: إلا: حرف استثناء. **علالة:** مستثنى بـ «إلا» منصوب، وهو مضاف، وحذف المضاف إليه لدلالة المضاف إلى تابع «علالة» أي: «بداهة». **أو بداهة:** «أو»: حرف عطف، «بداهة»: معطوف على (علالة) منصوب بالفتحة. **قارح:** مضاف إليه مجرور بالكسرة. **نهد:** صفة (قارح) مجرور بالكسرة. **الجزارة:** مضاف إليه مجرور بالكسرة وسكّن للضرورة الشعرية.

والشاهد فيه قوله: «علالة أو بداهة» حيث حذف التنوين من (علالة) لأنه أضيف إلى مضاف إليه محذوف كما لاحظنا في الإعراب، وحذفه من (بداهة) لأنه في اللفظ كالمضاف.

٥١١ ـ التخريج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤، ٥/٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٩؛ وشرح المفصل ٣/٢١؛ والكتاب ١/١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٥١؛ والمقتضب ٤/٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٠، ٢/٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/١٨٧؛ والخصائص ٢/٤٠٧؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/٩٢ (بعد)، ١٥/٤٩٢ (يا).

فإذا قلت: «يا زيدُ بنَ عمروٍ»، فلا يخلو أن ترفع «زيداً» أو تنصبه. فإن رفعته فيجوز لك فيما بعده أربعة أوجه. أحدها أن يكون بدلاً، والثاني أن يكون نعتاً، والثالث أن يكون عطف بيان، والرابع أن يكون منادى محذوفاً منه حرف النداء.

فإن كان الأول منصوباً كان ما بعده نعتاً، ويكون أصله: «يا زيدُ بنَ عمروٍ» وأتبعت حركة الدال حركة ما بعده. فمن لغته أنْ يقول: «جاءَني زيدُ بنُ عمروٍ» يحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فيقول هنا: «يا زيدُ بن عمروٍ». وأما ما زعم أبو العباس المبرد من أنّ «ابن عمرو» مقحم فباطل، لأنَّ المقحم إذا حذف لم يختل المعنى بحذفه، وأنت لو قلت: «يا زيدُ عمروٍ»، لكان معناه مخالفاً لمعنى: يا زيدُ بنَ عمروٍ.

= **اللغة**: العارض: السحاب يعترض الأفق. ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهةِ الأسد كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشرّني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فيفرح، ونفرح لأن هذا يعني المطر والخصب.

الإعراب: **يا من**: «يا»: حرف نداء، «من»: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب على النداء. **رأى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة علِى الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **عارضاً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **يُسرّ به**: «يسرّ»: فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو، «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يسر. **بين**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل رأى وهو مضاف. **ذراعي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. **وجبهة الأسد**: «الواو»: عاطفة، «جبهة»: اسم معطوف على ذراعي مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف، «الأسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «يا من رأى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة يسرّ به»: في محل نصب صفة لـ «عارضاً».

والشاهد فيه قوله: «بين ذراعي،وجبهة الأسد» حيث كان الأصل ـ على مذهب سيبويه ـ: «بين ذراعي الأسد وجبهته» فحذف الضمير من «جبهته»، وأقحم «وجبهة» بين المضاف والمضاف إليه «ذراعي الأسد».

باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم

إذا أضفَت المنادى إلى نفسك فيه لغات. أجراها أن تقول: «يا غُلامِيَ»، وهو الأصل. والثانية: يا غلامِيْ، وفيها قولان: أحدهما أنَّه يا غلامِيَ، ثم سُكِّن تخفيفاً والأصل الحركة، لأنَّ ما كان من المبنيّات على حرف واحد لا يُبنى إلاّ على حركة.

والآخر: أنَّ التسكين هو الأصل، لأنَّ الذي بُني على حركة إنَّما كان لتعذّر الابتداء به، وأمَّا إذا كان متصلاً بغيره، فلا بدَّ أن يكون ساكناً كالتنوين وهاء السكت.

والثالثة: «يا غلامِ»، فتحذف الياء وتجتزىء بالكسرة عنها. وعلّة ذلك أَنَّ الياء معاقبة للتنوين، وكما يحذف التنوين من المنادى المقصود كذلك ما عاقبه مع أَنَّ الياء حرف ساكن، وقبله دليل عليه.

ولا يجوز على هذا حذف الكاف من «غلامِكَ»، وإن كانت معاقبة للتنوين وعلى حرف واحد، لأنَّه لا دليل عليه إذا حذفت. فلمجموع هذه العلل التي ذكرت لك حذفتها العرب.

واللغة الرابعة أن تقول: «يا غُلاما»، وذلك أنَّه كره حذف حرف لمعنى، وكره الثقل وهو الكسرة مع الياء. وقد كان في لغة طيِّىء فاشياً قلب كل ياء قبلها كسرة ألفاً، فتقول في «الناصية»: الناصاة، وفي «الأدوية»: الأدواة، وفي «رُضِيَ»: رُضا، فعزموا هنا على القلب.

واللغة الخامسة: «يا غلامُ»، ووجه هذا ـ والله أعلم ـ أنَّه لما حُذف المعاقب فلتنوين بُني على الضم كما يُبنى الذي ليس مضاف إذا حُذِف تنوينه.

فهذه خمس لغات. وزعم أبو الحسن الأخفش أنَّه يجوز: «يا غُلامَ»، تجتزىء بالفتحة عن الألف. وهذا خارج عن القياس، ألا ترى أنَّ الذي قال: «يا غُلاماً» إنَّما آثر ألا يحذف، فإذا حذف فقد تناقض، مع أنَّ الألف فيها من الخفة بحيث لا تحذف، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء.

والذي غرَّ ـ في هذا ـ الأخفش قول الشاعر [من الوافر]:

٥١٢ ـ فَلَسْتُ براجِعٍ ما فاتَ مِنّي بلهفَ ولاَ بليتَ ولا لو انّي

---

٥١٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٣، ١٧٩؛ والإنصاف ١/ ٣٩٠؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٣١؛ والخصائص ٣/ ١٣٥؛ ورصف المباني ص ٢٨٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٥٢١، ٢/ ٧٢٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٢؛ ولسان العرب ٩/ ٣٢١ (لهف)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٢٤٨؛ والمقرب ١/ ١٨١، ٢/ ٢٠١؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٢.

اللغة: **شرح المفردات**: فات: انقضى. اللهف: التحسّر، وبلهف: أي أن يقول «يا لهف». بليت: أي يا ليت.

المعنى: يقول: ليس باستطاعته أن يعيد ما مضى بالتلهّف أو بقوله: «يا ليت».

الإعراب: فلست: الفاء بحسب ما قبلها، «لست» فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «ليس». براجع: الباء حرف جرّ زائدة، «راجع»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنّه خبر «ليس». ما: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ «راجع». فات: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». منّي: حرف جرّ، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «فات». **بلهف**: الباء حرف جرّ، والمجرور محذوف تقديره: «قولي: يا لهفا»، والجار والمجرور متعلّقان بـ «راجع»، و «لهف»: منادى منصوب لأنّه أضيف إلى ياء المتكلّم المحذوفة، وعوّض عنها بالألف التي حذفت أيضاً، وبقيت الفتحة للدلالة عليها. **ولا**: الواو: حرف عطف، و «لا»: حرف نفي. **بليت**: الباء حرف جرّ والمجرور محذوف تقديره: «قولي: يا ليتني»، والجار والمجرور متعلّقان بـ «راجع»، و «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف. ليتني: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «ليت»، وخبرها محذوف تقديره: «ليتي فعلت...»، **ولا**: حرف نفي. **لو**: حرف امتناع لامتناع. **أني**: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ»، وخبرها محذوف.

وجملة: «لست براجع...» معطوفة على جملة سابقة. وجملة «فات» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا لهفا» في محل نصب مفعول به. وجملة «يا ليتني» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أن» وما بعدها المؤوّلة بمصدر في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف هو شرط «لو» تقديره: «لو ثبت فعلي كذا...» وجوابها محذوف.

قال: فهو قد حكى قوله: «يا لهفَ»، ولو لم يكن على الحكاية لقال: بلهفِ. فهو قد حكى قوله قبل هذا على أنّه قال: يا لَهْفَ، وإلاّ فما الذي حكى؟ وهذا غيرُ مرضِيٍّ، لأنَّ ما ذكرنا من القياس يدفعه، ولا يُحفظ إلاّ في هذا خاصة مع أنّه لا دليل فيه، ألا ترى أنّه يمكن أنْ يكون قد حذف الألف ضرورة، كما قال الشاعر [من الرجز]:

٥١٣ ـ أَقْبَلَ سَيْلٌ جاءَ مِن عِنْدِ اللَّهْ [يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّهْ]

فالصحيح أنّه ليس فيه إلاّ خمس لغات كما ذكرت لك.

* * *

وهل يجوز هذا في غير النداء أو لا، مسألة خلافية.

أما «غُلامِ»، و «غُلاما»، و «غلامُ» فجائزات كلُّها، فتقول: «جاءَ غلامِ»، وتجتزىء

= الشاهد فيه قوله: «بلهف» و «بليت» فإن كلاًّ منهما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كلّ منهما مضاف إلى ياء المتكلّم، ثمّ قلبت ياء المتكلّم في كلّ منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثمّ حذفت من كلّ منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلّم، واكتفي بالفتحة التي قبلها. وهذا ممّا أجازه الأخفش مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

٥١٣ ـ **التخريج**: الرجز لقطرب في خزانة الأدب ١٠/ ٣٥٦؛ وسمط اللآلي ص ٣١ (ونسب، أيضاً، كما في هامش هذا الكتاب إلى حسان بن ثابت وحنظلة بن مصبح)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٦٠، ٥٠١، ٩٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٧٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٤٥ (حرد)، ١١/ ٥٠٤ (غلل)؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٨٥.

اللغة: يحرد حرده: يقصد قصده، ويأتي نحوه. المغلّة: التي تعطي الغلَّة وهي الدَّخل الذي تحصل عليه من الزرع والثمر والنتاج... الخ.

المعنى: لقد جاء السيل قادماً نحو الجنّة التي تعطي الخير، والله ـ جلّ وعزّ ـ هو من أرسله إلينا.

الإعراب: **أقبل**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **سيل**: فاعل مرفوع بالضمّة. **جاء**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **من عند**: جار ومجرور متعلقان بـ (جاء). **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية. **يحرد**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **حرد**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **الجنة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **المغلة**: صفة (الجنة) مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة القافية.

وجملة «أقبل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جاء»: في محلّ رفع صفة لـ (سيل). وجملة «يحرد»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «من عند الله» حيث حذف الألف الملفوظة في لفظ الجلالة بعد اللام لضرورة الوزن.

بالكسرة لكن قليلاً، وتقول: «جاءَني غلامُ»، فيجوز أيضاً على قلّة، وأنشدوا قوله [من الوافر]:

٥١٤ ـ ذَرِينِي إنَّما خَطَئي وَصَوْبِي   عَلَيَّ وإنَّما أَنْفَقْتُ مالُ

فهذا عند أبي عمرو جائز، والمعنى عنده: وإنَّما أهلكتُ مالي. وردّه أبو زيد الأنصاري، وقال: معناه: إنَّ الذي أهلكت مالٌ لا عرضٌ. والقول الأول أحبُّ إليَّ، وسبب ذلك أنَّه يكون مطابقاً للصدر لأنه يقول لها: اتركيني فإنَّ خطئي وصوابي عليَّ وإنّما أهلكت مالي فلا تلوميني. وإذا قلت: وإنَّ الذي أهلكت مالٌ لا عرضٌ، فهو يعتذر لها وليس في صدر البيت اعتذار بل زجر لها.

---

٥١٤ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن غلفاء في إنباه الرواة ١/ ١٢٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٣؛ والدرر ٥/ ٥٦؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٣٥ (صوب)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٩؛ ونوادر أبي زيد ص ٤٦؛ ولابن عنقاء (أغلب الظن أنه تحريف لابن غلفاء) الفزاريّ في الأشباه والنظائر ٦/ ١٩٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٠٥١، ١٣١١.

اللغة: ذريني: اتركيني. صوبي: صواب ما أفعله.

المعنى: اتركيني أفعل ما يحلو لي، فما أفعله ينعكس عليّ وحدي، خطأً كان أم صواباً، فإنما أنا أنفق مالي، وعرضي وافر مصان.

الإعراب: ذريني: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنثة، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **إنما**: كافّة ومكفوفة. **خطئي**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وصوبي**: «الواو»: للعطف، «صوب»: معطوف على (خطئي) مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **عليّ**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، بتقدير (خطئي مردود عليّ). **وإنما**: «الواو»: استئنافية، «إنما»: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، «ما»: اسم موصول في محلّ نصب اسم «إن». **أنفقت**: فعل ماض مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **مال**: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة، بتقدير (وإنما أنفقته مال).

وجملة «ذريني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «خطئي عليّ»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «وإن الذي أنفقته مال»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أنفقت»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أنفقت مال» حيث رفع (مال) على أنه قصد (مالي) ثم حذف ياء الملكيّة وضمّ اللام.

ويجوز أيضاً: «قام غُلاما»، وأنشد [من الوافر]:

٥١٥ ـ أطـوِّفُ مـا أطـوِّفُ ثـم آوِي إلـى أُمَّـا ويُـروينـي النقِيـعُ

فهذا ما يجوز في غير النداء.

ولقائل أن يقول: لم زعمتم أنَّ «يا غلامُ» مضاف، وهلاّ قلتم أنّه منادى مُقبَلٌ عليه، وهذا هو الظاهر؟

والعذرُ عنه أنَّه إنَّما زعمنا أنَّه مضاف، لأنَّ العرب تحذف منه «يا» ولو كان مقبلاً عليه لم يجز ذلك، لأنَّ «يا» لا تحذف إلاَّ في العلم أو في المضاف، كقول الشاعر [من الطويل]:

٥١٦ ـ خَليلـيَّ مُـرَّا بـي عَلـى أُمِّ جُنْـدَبِ [لَنَقْضِـي لُبـانـاتِ الفُـؤادِ المُعَـذَّبِ]

---

٥١٥ ـ التخريج: البيت لنقيع أو لنفيع بن جرموز في المؤتلف والمختلف ص ١٩٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٢؛ ولسان العرب ٨/ ٣٦٠ (نقع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٧؛ والمقرب ١/ ٢١٧، ٢/ ٢٠٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٣.

اللغة: أطوّف: أتجوّل. النقيع: المحض من اللبن. آوي: ألجأ.

الإعراب: **أطوّف**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». **ما**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به، أو نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً. **أطوّف**: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». **ثم**: حرف عطف. **آوي**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». **إلى**: حرف جرّ. **أمّا**: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء المحذوفة المنقلبة ألفاً، وهو مضاف، و «الياء»: المنقلبة ألفاً في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بـ «آوي». **ويرويني**: «الواو»: حرف عطف، «يرويني»: فعل مضارع مرفوع، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **النقيع**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «أطوّف...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أطوّف»: الثانية صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «آوي»: معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «يرويني»: معطوفة على جملة «آوي».

الشاهد: قوله: «أمّا» حيث قلبت ياء المتكلّم إلى ألف، والأصل «أمّي» بعد أن قلبت الكسرة التي قبل الياء إلى فتحة

٥١٦ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٤١؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٨٥.

اللغة: لبانات الفؤاد: حاجات القلب، ومطالب النفس.

المعنى: يا صديقيّ اجعلا دربنا مارًّا ببيت حلوتي أم جندب، علّني أقضي منها ما يشتهيه قلبي المعذّب بهواها.

الإعراب: **خليلي**: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مثنّى، وحذفت النون للإضافة، و «الياء»: ضمير =

وهم يحذفون هذا فيقولون: ﴿قُلْ رَبُّ احكُم﴾[1]، و «غلامُ أقبِلْ»، فدلَّ على أنَّه ليس بمُقبَلٍ عليه، وإنّما هو مضاف.

واعتذر أبو علي الفارسي لهذا بأنَّ الاسم الذي يستعمل في الحنان والرحمة إنّما يكون مضافاً، نحو: «يا أخي»، و «يا بُني»، و «يا أبي»، و «يا عِبادِي»، وهذا مستعمل في الحنان والرحمة، فهو على نيَّة الإضافة.

* * *

وهذه اللغات المتقدمة على مراتب في الفصاحة. فأفصحها: «يا غلامِ»، لأنَّ المنادى كثير الاستعمال فهو في موضع الحذف، وهذه الياء أيضاً معاقبة للتنوين، فجاز حذفها مع أنَّ ثَمَّ ما يدلّ عليها.

ويليه في الفصاحة: «يا غلامِيْ» لأنَّه متوسِّط، ألا ترى أنّه قد خَفَّف ما يستثقل لدوره ولم يحذف شيئاً.

ثم يليه: «يا غُلاما»، و «يا غُلامِيَ». وأَقلُّها: «يا غلامُ»، لأنَّه ليس على الياء دليل.

فهذا حكم إضافة المنادى إلى المتكلم.

وقد عوضوا تاء التأنيث من ياء الإضافة في هذا الباب في «الأب» و «الأم»، فقالوا: «يا أبتِ»، و «يا أُمّتِ». ولا يجوز الجمع بين ياء الإضافة وهذه التاء، كما لا يجوز الجمع بين التاء من «زنادقة» والياء التي تكون في «زناديق».

= متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. مرّا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بألف الاثنين، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. بي: جار ومجرور متعلقان بـ(مرّا). على أمّ: جار ومجرور متعلقان بـ(مرّا). جندب: مضاف إليه مجرور بالكسرة. لنقضي: «اللام»: حرف تعليل وجر، «نقضي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد (اللام)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). لبانات: مفعول به منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. الفؤاد: مضاف إليه مجرور بالكسرة. المعذب: صفة (الفؤاد) مجرورة بالكسرة، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «نقضي» مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بالفعل «مرّا».

وجملة «مرّا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نقضي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «خليلي» حيث حذف حرف النداء (يا) لأن المنادى مضاف.

(١) سورة الأنبياء: ١١٢.

ويجوز أَن تقول: «يا أَبَتا»، و «يا أُمّتا»، فتجمع بين التاء والألف التي هي عوض من ياء الإضافة.

فإن قيل: فكيف جاز الجمع بينهما وهذه الألف عوض من الياء، وأَنتَ لا تجمع بين الياء والتاء؟ فالجواب: إنّه لمّا لم يكن يُلفظ ما التاء عوض منه استجازوا ذلك. ومن أجاز: «يا غلامَ»، بحذف الألف، فإنَّه يُجيز أَن تقول: «يا أبتَ»، و «يا أُمّتَ»، ويجوز في يا «أمّت» وحده أن تقول: «يا أُمَّ»، وذلك أَنهم جعلوه بمنزلة «طلحة» كما تقول في ترخيم «طلحة»: «يا طلحَ»، وكذلك تقول: «يا أُمَّ»، ولم يفعلوا ذلك في بابه.

* * *

وتلحق الهاء الألف في هذا الباب في الوقف، فإن وصلت حذفت الهاء. واختُلف في الوقف على الهاء من «يا أَبتِ»، و «يا أُمَّتِ». فذهب الفراء إلى أنَّ الوقف عليها بالتاء لأنَّها قد صدرت عوضاً، فعوملت معاملة ما عُوّضت منه، فكما لا يجوز قلب الهاء إلى التاء فكذلك هذه.

ومذهب غيره من النحويين أَنَّ الوقف عليها بالهاء لأنَّها علامة تأنيث على كل حال وإن كانت عوضاً. وهو الصحيح. ألا ترى أنّه لا خلاف في الوقف على التاء من «زنادقة» بالهاء مع أنها عوض من التاء، فكذلك هذه التاء.

باب ما لا يجوز فيه إلاّ إثبات الياء

اعلم أنَّ هذا المضاف إلى الياء ليس منادى فيقع في محل التغيير. فإذا لم يكن منادى فلا سبيل له إلى الحذف، بل يترك على الأصل، فتقول: «يا ابنَ أَخي»، و «يا صاحِبَ غُلامي». هذا هو الحكم في هذا ولم يخرج عنه إلا لفظان، وهما: «يا بنَ أُمِّ»، و «يابنَ عَمِّ»، فأجازوا فيهما بعد الأصل ثلاثة أوجه: حذف الياء، فتقول: «يا ابنَ أُمِّ»، كما تقول: «يا غلامِ». و «يا ابنَ أُمَّ»، كما تقول: «بعلَبكَّ». و «يا ابنَ أُمّا»، كما تقول: «يا غُلاما».

وهذا لما كثر استعماله في كلامهم، وصار «يا ابنَ أُمّ» شيئاً يُعرف به هذا المسمَّى، فصار كالشيء الواحد حذفوا ياءه تارةً، وخفّفوه أُخرى بقلبها أَلفاً، وبقلب الكسرة فتحة، وجعلوا الاسمين بمنزلة «بعَلَبَكّ»، وسلبوا لكلّ واحدٍ منهما معناه، فبنوه على الفتح، وفتحوا آخر الاسم الأول.

هذا وجه «يا ابنَ أُمَّ» لا ما يقول الأخفش في «يا غلامَ» من حذف الألف، لأنا لا نجيزه ولا مستند له إلاّ قوله: «بلهفَ»، وقد تأوّلناهُ.

وإذا قلت: «يا ابنَ أُمَّ»، فتحتمل هذه الإضافة معنيين: أَحدهما أَنّك أَردت إضافة الأمّ إليك لا إضافة الابن. والثاني أَن تريد إضافة الابن إليك، فأضفتَ الأم، لأنّها صارت آخر الاسم، فإذا قلت: «يا ابنَ أُمّ»، على هذا المعنى فكأنّك قلت: يا ابنَ الأمّ الذي هو لي، كما تقول: «هذا حَبُّ رُمّاني»، وليس لك «الرمان» وإنّما لك الحبُّ خاصة. وإذا أَردت إضافة «الرّمان» إليك قلت: «حبُّ رُمّاني»، أي: حب الأصول التي هي لي، فهما معنيان متباينان فتفهَّمهما.

باب ما لا يقع إلاّ في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

الذي لا يستعمل إلاّ في النداء خاصة ينقسم قسمين، مقيس ومسموع. فالمقيس هو كل ما عُدل في النداء على «فَعال» أو «فُعَل» أو «مَفْعَلانِ». والمسموع: «يا هَناهُ»، و «يا فُلُ»، و «اللهمَّ».

فأَمّا «يا هناهُ» فكناية عن النكرات. واختلف النحويون في الهاء، فمنهم من قال إنَّها زائدة للوقف. ومنهم من قال إنّها من نفس الكلمة، وحجّته أَن قال: لو كانت زائدة لكانت ساكنة ولحذفت في الوصل.

وقوله لا يلزم، لأنّه قد يجري الوصل مجرى الوقف، ومثل ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٥١٧ ـ يــا مَــرْحَبــاهُ بِحِمــارِ نــاجِيَــهْ   إذا دَنــا قَــرَّبْتُــهُ للسَّــانِيَــهْ

---

٥١٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/٣٨٨، ١١/ ٤٦٠؛ والخصائص ٢/٣٥٨؛ والدرر ٦/٢٤٨؛ ورصف المباني ص ٤٠٠؛ وشرح المفصل ٩/٤٦، ٤٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٠٤ (سنا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠١؛ والمنصف ٣/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: ناجية: اسم؛ وبنو ناجية: قبيلة. السانية: الدلو وأداته، أو الناقة التي يستقى عليها.

المعنى: يستبشر بقدوم حمار ناجية، ويضمر في نفسه إن اقترب منه أن يجعله دابّة يستقي عليها.

الإعراب: يا: حرف تنبيه. مرحباه: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، و «الهاء»: هاء السكت وأصلها السكون والسقوط في الوصل، ولكن حركت وبقيت في الوصل ضرورة وهذا موطن الشاهد، فقد أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف، وهذا من الفرائد عند الجمهور. بحمار: جار ومجرور متعلقان بفعل =

والذي قال إنّها من نفس الكلمة يقال له: لا بدَّ أَن تجعلها زائدة أَو أَصلية. فإن جعلتها زائدة، فلا تزاد الهاء بعد الألف إلاّ في الوقف خاصة، وإن جعلتها أَصلية تكون الكلمة من باب «سَلِسَ» و «قَلِقَ»، لكون الفاء واللام من جنس واحد، وهذا الباب قليل جداً.

وأَيضاً فإنَّ الذي جعلها من نفس الكلمة يُثبِت تركيباً لم يَثبُت، وهو تركيب «هـ ن ا هـ»، وذلك لم يثبت. فهو إذن عندنا «هَنٌ» كناية عن الفرج ثم استعمل كناية عن الرجل عند الجَفاء، فإذا قلت: «يا هناهُ»، فكأنك قلتَ: «يا جافي».

وتقول للمذكر: «يا هناهُ»، وللمؤنث: «يا هنتاهُ»، وتقول في تثنية المذكر على مذهب من جعلها من نفس الكلمة: «يا هناهانِ»، وإن شئت ألحقت الألف والهاء. وللمؤنث: «يا هنتانِ»، كما تقدَّم. وفي الجمع للمذكر: «يا هناهونَ»، وإن شئت ألحقت الألف والتاء في المؤنث: «يا هنتاهات»، وإن شئت أَلحقت الألف والهاء.

وأَمَّا على مذهب من هي عنده زائدة للوقف، فيقول في تثنية المذكر: «يا هنانِ»، وإن شئت قلت: «يا هَنانِيه»، وفي المؤنث: «يا هنتانِ»، وإن شئت قلت: «يا هَنتانِيه»، وفي جمع المذكر: «يا هنونَ»، وإن شئتَ: «يا هَنوناه»، وفي جمع المؤنَّث: «يا هناتُ»، وإن شئت قلت: «يا هناتاه».

وأَمَّا «فُلُ» فهو كناية عن علم ولا يستعمل أَبداً إلاّ في النداء إلاّ في ضرورة شعر، كقوله [من الرجز]:

٥١٨ ـ في لجّةٍ أمسكْ فُلاناً عن فُلِ

= محذوف، بتقدير (أرحّب بحمار). ناجية: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الوزن. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط. دنا: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). قربته: فعل ماض مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. للسانية: جار ومجرور متعلّقان بـ (قربته).

وجملة «يا مرحباه»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «دنا»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «قرّبته»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا دنا قربته»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا مرحباه» حيث أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف.

٥١٨ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٢/٣٨٩؛ والدرر ٣/٣٧؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/١٨٠؛ وشرح المفصّل =

وتقول للمؤنَّث: «يا فُلَةُ».

واختلف فيه النحويون، فمذهب الفراء أنّه مرخم من «فلان»، ومذهب سيبويه، رحمه الله، أنه غير مرخّم، وإنّما هو اسم مختص بالنداء. وهو الصحيح.

ومذهب الفراء باطل، لأنّه أقلُّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أَحرف، وسيقوم الدليل على ذلك في بابه إن شاء الله تعالى. فلو كان ترخيم «فلان» لقالوا: «يا فُلا»، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال: «يا فلانُ»، فدلَّ ذلك على أنّه ليس بمرخّم.

وأَما «اللهمَّ» ففيه خلاف بين الخليل والفراء. فمذهب الخليل، رحمه الله، أنَّ الميم المشدَّدة التي في آخره عوض من حرف النداء، وكانت مشدّدة ليكون عدَّة حروفه على عدَّة حروف المحذوف. والدليل على أنّها عوض أنّه لا يجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر، وذلك نحو قول الشاعر [من الرجز]:

٥١٩ ـ وما عليكِ أن تقولي كُلّما هلّلت أو سبّحت يا اللهمَّ ما

ارددُ علينا شَيخَنا مُسلّما

= ١١٩/٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ٢٢٩؛ والطرائف الأدبيّة ص ٦٦؛ والكتاب ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢؛ ولسان العرب ٢/ ٣٥٥ (لجج)، ١٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ (فلن)؛ والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧؛ وشرح المفصل ٤٨/١؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ والمقرب ١/ ١٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٧.

شرح المفردات: اللجّة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: «في لجة»: جار ومجرور متعلقان بـ «تضلّ» في بيت سابق. «أمسك»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «فلاناً»: مفعول به منصوب. «عن فل»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمسك».

وجملة «أمسك...» في محلّ نصب مفعول به (مقول القول) والتقدير: «في لجة مقول في شأنها: أمسك...».

الشاهد: قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء، فجرّها بحرف الجرّ للضرورة، وقيل: الأصل «فلان»، وحذفت الألف والنون للضرورة.

٥١٩ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٦؛ والدرر ٢٥٢/٦؛ ورصف المباني ص ٣٠٦؛ وكتاب اللامات ص ٩٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (أله)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

المعنى: عليكِ أن تقولي كلّما صلّيت أو دعوت الله ـ جلّ وعلا ـ: يا ربُّ أعد لنا أبانا مقبلاً مسلّماً. =

ومذهب الفراء أنَّ أصله: يا اللَّهُ أُمّنا بخير، ثم حذف المجرور والمفعول وحذفت الهمزة تخفيفاً كقوله [من الرجز]:

٥٢٠ ـ قُلْـتُ لِشَيْطـانِـي وشَيْطـانـاتِـي لا تَقْـرَبُـونـي ونـا فـي الصَّـلاةِ

يريد: فأنَا في صلاة.

= الإعراب: «وما»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ما»: استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ما». «أن»: حرف مصدرية ونصب. «تقولي»: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب بنزع الخافض، والتقدير: (وما عليك في قولك). «كلما»: «كل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، و «ما»: مصدرية. «هللت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «أو سبحت»: «أو»: للعطف، «سبحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «يا»: حرف نداء. «اللهم»: لفظ الجلالة منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، و «الميم»: عوض عن حرف النداء. «ما»: حرف زائد. «اردد»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). «علينا»: جار ومجرور متعلّقان بـ (اردد). «شيخنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «مسلما»: حال منصوبة بالفتحة.

وجملة «ما عليك» بحسب ما قبلها. وجملة: «تقولي» صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة: «هللت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة: «سبحت» معطوفة على السابقة فهي مثلها لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا اللهم ما» حيث جمع بين حرف النداء والميم التي هي عوض عنها، وزاد أيضاً ميماً زائدة، وذلك نادر إن لم يكن شاذًّا.

٥٢٠ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: قلت: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. لشيطاني: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والجار والمجرور متعلقان بـ (قلت)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. وشيطاناتي: «الواو»: للعطف، «شيطانات»: معطوف على مجرور مجرور مثله بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. لا تقربوني: «لا»: ناهية، «تقربوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. ونـا: «الواو»: حاليّة، «نـا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. في الصلاة: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، بتقدير (وأنا قائم في الصلاة).

وجملة «قلت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا تقربوني»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «وأنا قائم في الصلاة»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ونا في الصلاة» حيث حذفت همزة «أنا» تخفيفاً.

ومذهب الفراء فاسد، لأنَّ الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب الشرط فتقول: «اضربْ زيداً إنْ قامَ»، ولا تقول: «اضربْ زيداً إن قامَ فاضربْهُ». وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وإذ قالوا اللهمَّ إن كان هذا هو الحقُّ من عندك فأَمطِر علينا حجارةً من السماء﴾[١]. فلو كان على ما ذكر لم يأتِ بعد ذلك بـ «أمطر علينا»، لتقديم الأمر.

وأيضاً فإنّه لا يتصوَّر أن يتقدَّر هنا: يا اللّهُ أُمّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأَمطِر علينا حجارةً من السماءِ، لأنَّ ذلك تناقض، فدلَّ ذلك على بطلان ما زعم.

والمقيس في الباب هو ما عدل في النداء عن «فَعالِ»، أَو «فُعَلَ»، أَو «مَفْعَلان». وإنّما عدل في النداء، لأنَّ العدل لا يكون إلاّ في المعرفة، وهذه الأسماء لا تكون معرفة إلاّ في النداء خاصة.

فأَما «فُعَل» فهو مختص بالنداء ولا يستعمل في غيره. وقد جاء في الحديث: «لا تقوم الساعةُ حتى يَلِيَ أمرَ الناسِ لُكَعُ ابنُ لُكَعُ». و «لكع» هذا ليس هو الذي اختص بالنداء، وإنّما هو صفة مثل «حُطَم» و «لُبَد»، فيكون غير «فُعَل» الذي اختص بالنداء. وكذلك «لَكاعِ» أيضاً لا يأتي في غير النداء إلاّ في ضرورة كقوله [من الوافر]:

أُطـوّفُ مـا أُطـوّفُ ثـم آوي إلـى بيـتٍ قعيـدتُـه لَكـاعِ[٢]

وأَما «مَفْعَلان» فزعم أَبو القاسم أَنّه مما اختص بالنداء. وحكى أَبو حاتم السجستاني أَنّه قد جاء في غير النداء عَلَماً صفة وحكى من كلامهم: «هذا زيدٌ ملأمانُ»، و «هذه هندٌ ملأمانةُ»، ولذلك امتنع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

فإن قيل: إنّما امتنع الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، فالجواب: إنَّ الصفة وزيادة الألف والنون لا تمنع الصرف إلاّ بشرط أن لا تكون الصفة مؤنَّثة بالتاء، فدلَّ ذلك على أَنّه علم، والعلم لا يوصف به.

ويمكن أن يكون هذا بدلاً. فإن قيل: إنَّ العرب لم تستعمله قطُّ إلاّ تابعاً، فالجواب: إنّه تابع على طريق البدلية، وأَمّا أَن يكون صفة فلا يجوز، لأنَّ الصفة لا تكون إلاّ بالمشتق، والعلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق، فحصل من هذا أَنّه قد استُعمل في غير النداء عَلَماً.

---

(١) سورة الأنفال: ٣٢.

(٢) تقدم بالرقم ٧٧.

باب الاستغاثة

إذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثة أَو التعجب، فيجب فتح لامِهِ، واختلف النحويون فيما تتعلق به هذه اللام. فمنهم من قال: إنّها متعلّقة بما في «يا» من معنى الفعل، وهو ابن جني. ومنهم من قال: إنّها زائدة.

أَمَّا مذهب ابن جني ففاسد، لأنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف. وأَما من ذهب إلى أَنَّها زائدة فباطل، لأنَّه مهما قدر أَنْ لا يزاد الحرف كان أولى، لأنَّ الزيادة ليست بقياس، فلم يبقَ إلاّ أَن تكون متعلّقة بالفعل الذي ينصب المنادى.

فإن قيل: إنَّ الذي ينصب المنادى يصل بنفسه وهذا لا يصل بنفسه.

فالجواب: إنَّ الفعل المتعدِّي إلى مفعول يجوز أَن يتعدَّى بنفسه وبحرف جر، نحو: «ضربتُ زيداً»، و «ضربتُ لزيدٍ». قال الله تعالى: ﴿قل عَسَى أَن يكون رَدِفَ لكم﴾[1]. وهذا قليل مع ظهور الفعل، فإذا كان الفعل مضمراً كان أَقوى.

وأَمَّا لام المستغاث من أَجله فمتعلقة بفعل مضمر قولاً واحداً تقديره: أَدعوكَ لزيدٍ.

واختلف في السبب الموجب لفتح لام المستغاث به، فمنهم من قال: إنَّها فتحت تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أَجله، واستدلَّ على ذلك بأَنَّك إذا عطفت على المستغاث به، نحو: «يا لَزيدٍ ولِبكرٍ»، كسرت لام المعطوف لأنّه قد زال اللبس.

---

(١) سورة النمل: ٧٢.

ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٥٢١ - يَبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ يا لَلكهول ولِلشُبّانِ للعَجَبِ

بكسر لام «وللشبان».

ومنهم من قال: إنما فتحت اللام مع المستغاث به لأنّه قد وقع موقع المضمر، فكما أنَّ المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه، نحو: «لكَ»، و «لَهُ»، فكذلك هذا. فإن قيل: فلأيّ شيء إذا عطفتَ على المستغاث به تكسر اللام؟

فالجواب: إنَّه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، بدليل أنَّهم يقولون: «يا زيدُ والرجلُ»، فتعطف ما فيه الألف واللام وإن كان لا ينادى إلاّ ضرورة.

فإن قيل: فلم لم تكن لام المستغاث به مكسورة ولام المستغاث من أجله مفتوحة فيكون الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنَّ المستغاث من أَجله لم يقع موقع المضمر.

ولا يكون المنادى في هذا الباب إلاّ بـ «يا» من بين سائر حروف النداء لأنّها أم الباب،

---

٥٢١ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٧؛ وخزانة الأدب ١٥٤؛ والدرر ٣/ ٤٢؛ ورصف المباني ص ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦١، ١٢/ ٥٦٣ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٦؛ والمقرب ١/ ١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

اللغة: **شرح المفردات**: النائي: البعيد. الكهول: ج الكهل، وهو من شاب شعر رأسه، أو من كانت سنّه بين الثلاثين والخمسين.

المعنى: يقول: إنّه يبكيه رغم أنّه من ديار بعيدة عن دياره، ويدعو الناس، كهولاً وشبّاناً، للعجب من هذا الأمر.

الإعراب: **يبكيك**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **ناء**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة. **بعيد**: نعت «ناء» مرفوع بالضمّة الظاهرة وهو مضاف. **الدار**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **مغترب**: نعت ثانٍ لـ «ناء» مرفوع بالضمّة الظاهرة. **يا**: حرف نداء واستغاثة. **للكهول**: اللاّم حرف جرّ زائد، «الكهول»: مستغاث مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره «أدعو». **وللشبّان**: الواو حرف عطف، «الشبان»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره «أدعوكم». **للعجب**: اللاّم حرف جرّ، «العجب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره: «أدعوكم».

الشاهد فيه قوله: «وللشبان» حيث كسرت لام المستغاث المعطوف لأنّه لم تعد معه «يا».

ولا يجوز حذفها، لأنَّ الاستغاثة موضع تكثير الصوت وأنت لو حذفتها لكان ذلك تناقضاً.

ولا يجوز الترخيم في هذا الباب للعلة التي تقدمت في امتناع حذف «يا»، ويجري مجرى الاستغاثة التعجب، وذلك نحو قول الشاعر [من الطويل]:

٥٢٢ ـ لَخُطّابُ لَيْلَى يا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ ... أَدَلُّ وَأَمْضَى من سُلَيكِ المَقانبِ

وكذلك المنادى إذا كان في غاية من البعد يجري مجرى الاستغاثة، تقول: «يا لَزَيدٍ»، وأنت تريد: «يا زيدُ».

ويجوز أَن تستغيث وتحذف المستغاث به، فتقول: «يا لزيدٍ»، بكسر اللام ويحذف المستغاث به لفهم المعنى، ومن ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٥٢٣ ـ يا عجباً لهذه الفَليقَهْ ... هل تُذهِبَنَّ القُوباءَ الرِيقَهْ

---

٥٢٢ ـ **التخريج**: البيت لقران الأسدي في الأغاني ٢٠/ ٣٥٤؛ والكتاب ٢/ ٢١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٤؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٣ (سلك)؛ ومعجم الشعراء ص ٣٢٦؛ ولمجنون ليلى في ديوانه ص ٦١؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٠ (برثن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٣١؛ والمقرب ١/ ١٨٣.

اللغة: برثن: اسم قبيلة، وقيل: حيٌّ من بني أسد. أدلّ: أكثر دلالة. سليك: هو سُليك بن عمير بن يثربي بن سنان السعدي التميمي (.../... ـ نحو ١٧ ق.هـ/ ٦٠٥ م)، شاعر فاتك، كان أدلّ الناس بالأرض، وأعلمهم بمسالكها، نسب إلى أمه، فقيل: سليك بن السلكة (الأعلام ٣/ ١١٥). المقانب: جمع مقنب وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل والفرسان.

المعنى: إن خطّاب ليلى أكثر معرفة بالأرض ومسالكها من السليك الملقّب بـ (سليك المقانب).

الإعراب: **لخطاب**: «اللام»: حرف ابتداء، «خطاب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **ليلى**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدّرة على الألف. **يا**: حرف نداء. **لبرثن**: «اللام»: حرف جر لإفادة التعجّب، «برثن»: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ «يا» عند بعضهم، وبفعل محذوف عند آخرين. **منكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أعجب) المحذوف. **أدلُّ**: خبر المبتدأ (خطاب) مرفوع بالضمّة. **وأمضى**: «الواو»: للعطف، «أمضى»: معطوف على (أدل) مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **من سليك**: جار ومجرور متعلقان بـ (أدل). **المقانب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «خطاب ليلى أدلّ»: إبتدائية لا محل لها. وجملة «يالبرثن منكم»: اعتراضية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «يا لبرثن» حيث جاء باللام لإفادة التعجّب، ولم يحذف «يا» النداء.

٥٢٣ ـ **التخريج**: الرجز لابن قنان في لسان العرب ١/ ٦٩٢، ٦٩٣ (قوب)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤؛ وجمهرة اللغة ص ٩٦٥، ١٠٢٦، ١٢٣٣؛ والجنى الداني ص ١٧٧؛ وشرح التصريح =

يريد: يا قومِ عجباً، ونظيره في حذف المنادى قول الشاعر [من البسيط]:

٥٢٤ - يـا لَعْنَـةُ اللّـهِ والأقـوامِ كلِّهـمُ   والصـالحيـنَ علـى سمعـانَ مـن جـارِ

فلو كانت «لعنة الله» منادى لكانت مفتوحة لأنَّها مضافة.

= ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩١؛ وكتاب اللامات ص ٨٨؛ والمنصف ٣/ ٦١.

اللغة: الفليقة: الداهية. القوباء: داء يقشر الجلد. الرِّيقة: ريق الإنسان أي لعابه.

المعنى: عجب الشاعر من تفل الناس على القوباء لتذهب، فقال: كيف يغلب الريق القوباء.

الإعراب: يا **عجباً**: «يا»: حرف نداء وتعجب، والمنادى محذوف «عجبا»: مفعول مطلق منصوب، والتقدير: «اعجبوا عجباً». **لهذه**: «اللام»: حرف جر، «الهاء»: للتنبيه «ذه»: اسم إشارة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«عجبا». **الفليقه**: بدل من اسم الإشارة مجرور مثله بالكسرة المقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض. **هل**: حرف استفهام إنكاري. **تذهبن**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، و«النون»: نون التوكيد لا محلِ لها. **القوباء**: مفعول به منصوب بالفتحة. **الريقه**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة بسبب السكون العارض للشعر.

وجملة «يا عجبا...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تذهبن الريقة»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا عجبا» حيث استغاث الشاعر وحذف المستغاث به، والتقدير: «يا قومِ عجباً».

٥٢٤ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧؛ والدرر ٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨؛ ورصف المباني ص ٣، ٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٤، ٤٠؛ والكتاب ٢/ ٢١٩؛ واللامات ص ٣٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، ٢/ ٧٠.

المعنى: يطلب من الله - جلّ وعزّ - أن يصيب بلعنته جاره سمعان، ولا يكتفي بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين والأقوام كلّهم.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء، والمنادى محذوف والتقدير: «يا هؤلاء» أو: «يا قوم». **«لعنة»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«الله»**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والأقوام»**: «الواو»: للعطف، «الأقوام»: اسم معطوف على «الله» مجرور بالكسرة. **«كلهم»**: توكيد مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«والصالحين»**: «الواو»: للعطف، «الصالحين»: اسم معطوف على «الأقوام» مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. **«على سمعان»**: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **«من جار»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف.

وجملة «يا هؤلاء» ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لعنة الله منصبّة»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا لعنة الله» حيث حذف المنادى بعد حرف النداء، ورفع «لعنة» على الابتداء.

وإذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت لامه، نحوَ ما جاء في الحديث لَمّا طَعَنَ العِلجُ عُمرَ رضي اللّٰهُ عنه ورحمه صاح: «يا للّهِ يا للمسلمينَ».

فإذا ذكرتهما فتحت لام المستغاث به وكسرت لام المستغاث من أجله، نحو قول قيس ابن ذريح العامري [من الوافر]:

٥٢٥ ـ تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ وواعَدُوني فيا للنّاسِ لِلْواشِي المُطاعِ

ولا يجوز أن يجمع بين الألف والهاء وبين لام الاستغاثة، لأنّها عاقبتها، فكرهوا الجمع بينهما فافهم.

---

٥٢٥ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص ١١٨؛ والأغاني ٩/ ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣١؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٣؛ والكتاب ٢/ ٢١٦، ٢١٩؛ واللامات ص ٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢١٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٣١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٣ (لوم)؛ والمقرب ١/ ١٨٣.

اللغة: تكنّفه: أحاط به. الوشاة: النمّامون.

المعنى: لقد أحاط النمّامون والحاسدون بي، ووعدوني وهدّدوني، ولا أدري كيف أطعتهم أيها الناس.

الإعراب: **تكنّفني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **الوشاة**: فاعل مرفوع بالضمّة. **وواعدوني**: «الواو»: للعطف، «واعدوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **فيا**: «الفاء»: للاستئناف، «يا»: حرف نداء واستغاثة هنا. **للناس**: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف. **للواشي**: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف. **المطاع**: صفة (الواشي) مجرورة بالكسرة.

وجملة «تكنّفني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «واعدوني»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة الاستغاثة: استئنافية لا محلّ لها، وهي «ياللناس للواشي».

الشاهد في قوله: «ياللناس للواشي» حيث فتح لام المستغاث به «للناس» وكسر لام المستغاث من أجله «للواشي».

باب الترخيم

الترخيم في اللغة هو التسهيل والتليين، وهو في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء.

وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغويّ، ألا ترى أنَّ حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتليين له، ولا يكونْ هذا الحذف إلاّ في النداء.

فإن قيل: ولمَ لا يكون إلاّ في النداء؟ فالجواب إنّه كثير الاستعمال وقد تقدَّم ذلك، فلما كثر استعماله، خفّفوا اللفظ، لأنَّ ما دار على الألسنة جدير بأنْ يخفَّف.

ولا يكون في باب النداء إلاّ في الأسماء التي نقلها من الإعراب إلى البناء، في هذا النوع يوجد، هل في البعض أو في الكل؟ لم يتعرَّض له[1].

فإن قيل: ولمَ كان فيما يتغير في النداء؟ فالجواب: إنَّ التغير يأنس بالتغيّر. فإن قلت: هلا كان في غير الأعلام، لأنَّ النكرة المقبل عليها قد نقلها النداء من الإعراب إلى البناء، فلِمَ اختصوه بالأعلام؟

فالجواب: إنَّ الأعلام أكثر تغيّراً، ألا ترى أَنَّ الأعلام منقولة لا ارتجال فيها إلاّ قليلاً، في مذهب، وإلاّ فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة.

فلما كانت أشدّ تغيّراً، كان الحذف إليها أَسرع، لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير، فقد بان أَين يكون الترخيم.

* * *

(١) أي: لم يتعرَّض له الزجاجيّ.

وإذا أردت أن ترخّم الاسم نظرت إليه، هل هو ثلاثيّ أو أزيد. فإن كان ثلاثياً لم ترخمّه أصلاً، لأنّهم كرهوا أن يُذهبوا من أقلّ الأصول وأن تنهكه الغاية في القلّة.

هذا مذهبنا، وأمّا الفراء ففصّل، فقال: لا يخلو الثلاثي من أن يكون ساكن الوسط أو متحرِّكه. فإن كان ساكن الوسط لم يجز ترخيمه، نحو: «زيد» و «عمرو» وأمثالهما. فإن كان متحرِّك الوسط جاز ترخيمه، عنده على اللغتين معاً[١]. وإنّما لم يرخّم الثلاثي الساكن الوسط، لأنّه إن حُذف بقي على حرفين الثاني منهما ساكن، فأشبه الأدوات نحو «مِنْ» و «عَنْ» وأمثالهما.

والمتحرِّك الوسط يقول في ترخيمه: «يا حَكَ»، و «يا حَكُ»[٢]، و «يا عُمُ»، و «يا عُمَ»[٣]. وهذا لم يسمع والقياس يدفعه لما قلنا، فهذا تغيّر لا يُحتاج إليه لأنَّ الترخيم أولاً غير جائز.

فإن كان الاسم الذي تريد أن ترخّمه في آخره تاء التأنيث، تحذفها قلّت حروفه أو كثرت، فتقول في «ثُبَة» و «عِدة» وأمثالهما: «يا ثُبَ»، و «يا عِدَ». وسبب ذلكَ أن تاء التأنيث غير معتدّ بها في البناء، فسهل حذفها في هذا الباب لأنّه مبنيّ على التخفيف.

فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف، فلا يخلو من أن يكون في آخره زيادتان زيدتا معاً، أو يكون في آخره تاء التأنيث أو يكون قبل آخره حرف مدّ ولين، أو لا يكون فيه شيء من ذلك.

فإن كان في آخره زيادتان زيدتا معاً، فإنّك تحذفهما معاً، فتقول في «سليمان» و «عِمرانَ» و «مَروانَ»: يا سَلْمَ، ويا عِمْرَ، ويا مَرْوَ.

وإن كانت فيه تاء التأنيث، لم تحذف غيرها، فتقول في «مَرجانَة»: يا مَرجانَ. وإن كان قبل آخره حرف مد ولين، حذفته مع الآخر إلاّ أن يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين، فإنّك حينئذٍ لا تحذف الممدود، فتقول في مثل: «منصُور» و «عَمّار» وفي رجل اسمه

---

(١) وهذا أيضاً مذهب الكوفيين. انظر المسألة التاسعة والأربعين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٥٦ ـ ٣٦٠.

(٢) هذا في ترخيم «حَكَم».

(٣) هذا في ترخيم «عُمَر».

«مِحضير»: يا مَنصُ، ويا عَمَّ، ويا مِحضِ، وفي «سعيد» و «ثمود» و «زياد»: يا ثَمُــو، ويا سَعِي، ويا زِيا.

فإن لم يكن ثَمَّ شيء من هذا حذفت آخر حرف منه، وأبقيته على ما كان عليه، فتقول في «فرزدق»: يا فَرَزْدَ، وإن شئت ضممت على لغة من لم يَنْوِ. وكذلك: «يا جعفَ» في «جَعَفَر».

وفصل الفراء هذا فقال: لا يخلو من أن يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً وافقَنا، وإن كان ساكناً مثل «هِرَقْل» فلا يخلو أن ترخّمه على لغة من نوى أو على لغة من لم يَنْوِ[1].

فإن رخّمته على لغة من لم ينو قلت: «يا هِرَقُ»، وإنْ رخّمته على لغة من نوى قلت: «يا هِرَ»، لأنّه يبقى على ثلاثة أَحرف آخرها ساكن يشبه الأدوات. وهذا فاسد من غير وجه، لأنَّ فيه ردّ الاسم إلى حرفين وذلك لم يسمع من كلام العرب. وأَيضاً فإنّه قد وقع فيما فرَّ منه، ألا ترى أنّه حين رخّم «ثموداً»، قال: «يا ثَمُو»، وهذا بلا شك اسم قد بقي على ثلاثة أحرف والآخر ساكن فينبغي له أن يحذف ويقول: «يا ثَمُ»، وإلاّ فإنَّ عمله ليس له وجه.

* * *

واعلم أنَّ هذه الأسماء التي يجوز ترخيمها ترخّم على اللغتين معاً على لغة من نوى وعلى لغة من لم يَنْو.

ولغة من نوى هي أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون، وكأنّه لم يحذف منه شيئاً، لأنّه يَنْوي ذلك المحذوف.

ولغة من لَم يَنْوِ هي أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنّه كامل.

واللغتان مطّردتان في جميع الأسماء المرخّمة، إلاّ أن تكون صفة فيها تاء التأنيث، فإنّها لا ترخم إلاّ على لغة من نوى خاصة، فتقول إذا رخّمت «ضاربة»: «يا ضارِبَ»، ولا يجوز أن تقول: «يا ضاربُ»، لئلا يلتبس بنداء النكرة المقبل عليها.

وإذا رخّمت الاسم على اللغتين، فلا يخلو الترخيم من أن يؤدّي إلى بقاء ياء أو واو

(١) انظر المسألة الخمسين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

بعد ألف زائدة، أو إلى تحريك حرف علة وما قبله مفتوح، أو إلى وقوع واو قبلها ضمة، أو لا يؤدِّي إلى شيء من ذلك.

فإنْ أدّى إلى شيء من ذلك فلغة من لم ينو ـ من حيث يقدّر ما بقي كاملاً ولا يردّ شيئاً ـ أن يُجرِي عليه أحكام الأسماء، فيقول إذا رخم «طُفاوَة»: يا طُفاءُ، على هذه اللغة لأنَّ هذا قد وقعت في آخره واو قبلها ألف زائدة، فلذلك قلبت همزة، وكذلك تفعل لو كان اسمه «قَفايَة»، فتقول: «يا قَفاءُ»، وتقول في «كرَوان»، اسم رجلٍ: «يا كَرا أَقبِلْ»، بقلب الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وتقول في «ثَمُود»: يا ثَمِي، لأنَّ في آخره واو قبلها ضمة.

وأمّا من لا يقدر الاسم بعد الترخيم كاملاً، وينوي المحذوف، فإنّه يترك الاسم على حاله، فيقول: «يا طُفاوَ»، و «يا كَرَوا»، و «يا ثمَو». هذا هو الجاري عندهم، ولا ينكر ذلك عندهم إلاّ في مواضع أُبينها إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك «قاضُون» اسم رجل، إذا رخمته على اللغتين قلت: «يا قاضيَ»، بلا خلاف. أمّا من لم يَنْو فأمره بيِّن لأنَّه إذا كان السبب في حذف الياء[1] إلحاق الواو، والسبَّب في ضمّ الضاد إلحاق الواو أيضاً، فعندما زال ذلك عادت الياء.

وأمّا من نوى فالذي يظهر أن يقول: «قاضُ»، ولا يردّ الياء لأنَّ الواو في نيته[2]، ولا يقلب الواو في طُفاوة لأنَّ التاء في نيته.

* * *

ومن المسائل أن ترخم «رادّاً»، فقياس من نَوَى: «يا رادّ» بسكون الدال وصلاً لأنَّ الحرف المدغم في نية التثبيت بالحركة، فلم يجمع بين ساكنين إلاّ على الشرط، لكن قال النحويون: إنّك تقول: «يا رادِ»، وتكسر على هذه اللغة. وإنّما تكسر لأنَّها حركة للأصل.

وكذلك لو رخمت «مُضارّاً»، لقلت: «يا مُضارُ»، لأنَّ أصلها الضمّ، فعندما تضطر إلى التحريك حركت بالحركة التي هي أصل للحرف. فإن لم يكن له أصل في الحركة رجعت إلى الفتح، مثل: «أسحار»، تقول: «يا أسحارَ». ومن هنا أخذ الأستاذ أبو علي الشلوبين أنَّ حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الفتح، واستدل على صحة مذهبه بأنَّ سيبويه، رحمه

(١) يريد الياء التي في «قاضيون» وهي أصل «قاضون» جمع «قاض».
(٢) أي: في نيّة المتكلّم أن ينطق بها.

الله، قد قال: إذا رخَّمْتَ «أسحار» على لغة من نوى قلت: «يا أسحارَ»، فلو كانت حركة التقاء الساكنين مع الألف لم تقل: «يا أسحارَ»، بالفتح.

واستدلّ أيضاً بأن سيبويه، رحمه الله، لمّا علَّل بناء «حَذامِ» وبابه على الكسر علله بأنَّ الكسر مناسب للتأنيث، ولو كان أصل حركة التقاء الساكنين مع الألف الكسر لما علَّل بهذا.

وهذا كلُّه لا دليل فيه. أمَّا قوله: «يا أسحارَ»، فإنّما عدل سيبويه رحمه الله عن حركة الأصل فيه لأنَّه لو كسره على الأصل لالتبس بالمضاف إلى المتكلم فلم يبق إلاّ الفتح أو الضم، ولا سبيل إلى الضمّ لئلاّ تلتبس لغة من نوى بلغة من لم يَنْوِ، فلم يبق له إلاّ الفتح. ومهما أمكن الفرار من اللبس كان أولى.

وأمَّا تعليله في باب «حَذامِ» فلا دليل فيه، لأنَّ ذلك معلل بمجموع العلَّتين، ومهما عُلِّل بالعلة الواحدة لم يُتعلّل بالأخرى، فاعتلَّ سيبويه، رحمه الله، بالعلة التي قد تخفى، وترك العلة بحركة الأصل لبيانها.

فالصحيح إذن أنَّ حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الكسر بمنزلتها مع غيرها من الحروف، ولا يُخرَج عن ذلك إلاّ بدليل.

* * *

ومن المسائل أيضاً أن ترخّم «خمسةَ عَشَرَ»، فإنّك لا بدَّ تحذف العجز، فتصير «يا خمسةُ». فقياس من نوى أن يقول إذا وقف: «يا خمسةَ»، بالتاء المفتوحة لأنَّه في نيَّة الوصل، لكن اتفقوا على أنَّك تقول: «يا خمسهْ» بالهاء الساكنة، فلا بدّ من تبيين هذه المسائل الثلاث.

ولولا إطباقهم عليها، لأخذتُ بالظاهر فيها، فكنت أقول: «يا قاضُ» و «يا رادْ»، و «يا خمسةَ»، وقفاً لكن ينبغي للإنسان أن يتَّهم نفسه ويجعل التقصير في حقه.

فالذي لاح بعد المطالبة الكثيرة أنَّ باب الترخيم كلّه محمول على غيره، لأنَّه لم يستقر فيه حكم فيحمل غيره عليه، ألا ترى أنَّ قولهم: «يا طفاءُ»، و «يا كرا»، إنّما هو مقيس على أبواب التصريف، فليقس كل لفظ على ما يشبهه من غير باب الترخيم.

فـ «يا قاضِيَ»، إنّما يقاس على التقاء الساكنين وموجب رفض التقاء الساكنين إنّما كان اضطراراً لتعذّر النطق به. فلما زال ما كانت الياء ذهبت لأجله زوالاً غير عارض لأنَّه زالت

الواو وصلاً ووقفاً نظرنا، فوجدناهم متى زال الموجب لأمرٍ ما وصلاً ووقفاً، ردّوا ذلك المحذوف، فقالوا: «لم يخافا»، وردوا الألف التي كانت إنّما ذهبت لالتقائها مع الفاء الساكنة في «لم يَخَفْ»، لأنَّ حركة الفاء في «لم يخافا» لازمة وصلاً ووقفاً.

فكذلك يقاس الترخيم على غيره، إذ مسائل الترخيم كلّها محمولة على غير الترخيم. ونهاية الاعتراض ها هنا أن يقال: نيّة المحذوف هو رعيه، فكيف أثبتّم الياء مع رعي المحذوف؟

فكان الانفصال عن هذا أنَّ المحذوف في الترخيم عارض، والعارض قد يراعى، تارة ولا يُراعَى تارة أخرى، فيقال: الحذف هو القياس. فكان القياس هنا ما دام الحذف عارضاً أنْ لا يعتُدوا به، وتبقى الياء محذوفة، لكن اعتدّوا بالعارض ليبقوا على ما استقرَّ في كلامهم من ردّ المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلاً ووقفاً.

وهذا لم يثبت غيره في موضع من المواضع، فالأولى أن لا يخالف ويرتكب معه الوجه الأول في رَعْي المحذوف لأنّهم يرعونه كيفما كان.

وكذلك «يا رادِ»، وحملهم على الكسر أنَّه لم يستقر في كلامهم الجمع بين ساكنين بهذا الشرط، وهو نية التشبّث بالحركة، فالأولى أن لا ينكسر هذا وأن يرتكب أنَّ ذلك المَنويّ لا يراعى، لأنَّ من كلام العرب عدم الرعي كما ذكرت لك.

ومما يُقوّي ذلك قوله تعالى: ﴿ماليهْ هَلَكَ﴾[1] بثبات الهاء.

وإنْ كانوا لا يرعون هذا الوصل الملفوظ به فالأحرى والأولى أن لا يُرْعَى ما هو غير ملفوظ به. فهذا وجه الانفصال عما اعترضنا به أوّلاً.

وأمّا «يا خَمسهْ»، عند الوقف، فإنّك كيفما كنت، واقفٌ ولا بدّ، والعرب لا تقف على اللغة الشُهرى بالتاء، ولا تقف بالحركة وصلاً، فلهذا لم تراع المحذوف لأنهم قد لا يراعون الملفوظ به كما قلنا، فالأحرى هذا إذا أدّى رعيه إلى الخروج عن مَهْيع[2] كلام العرب.

---

(١) يريد قوله تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩].

(٢) المهيع: الطريق الواسع الواضح.

فإن قيل: هلاّ من لغته أن ينوي في «ثمود»: يا ثَمِي، لأنَّ «يا ثمو» خرج عن كلامهم، فلا ينبغي أن يراعَى في ذلك المحذوف لأنّه يؤدي إلى ما لم يوجد؟

فالجواب: إنَّ الواو المتطرفة المضموم ما قبلها لم تمتنع لذاتها، وبما امتنعت لما يؤدِّي إليه ذلك من مخافة لحاقه بالإضافة وياءي النسب، فيكثر الترخيم وأنت في حال الترخيم قد أخذت من ذلك، فلا يعبأ بها فرعي المحذوف، إذن ها هنا ممكن. وكذلك أيضاً يمكن في «كَرَوان» و «طُفاوَة» رعي المحذوف ولا يؤدّي إلى مثل المسائل الأولى لأنَّ تحريك الواو وانفتاح ما قبلها عارض، فصار بمنزلة لا يلتفت إلى العارض فيها، فلذلك لم يلتفت هنا إلى حذف الألف والنون، فحملت الشيء على نظيره.

وكذلك «طفاوة»، لأنَّ هذا الإعلال عارض، فلا ينبغي أن يُلتفت إليه أصلاً، فاحتملت الواو طرفاً.

وكل مرخَّم يجوز ترخيمه على اللغتين معاً، إلاّ ما ذكرنا من الصفات، فإنّها لا ترخّم إلاّ على لغة من نوى خاصة، لأنّه يلتبس بما ليس بمرخَّم. وكذلك إذا رخَّمت «يا حُبلَويّ»، فإنّك تقول: يا حُبْلَو، ولا تقول: «يا حُبلَى»، لما يؤدي إليه من أن يكون ألف التأنيث منقلبة، ولا يجوز أن تكون ألف التأنيث منقلبة أصلاً.

وأيضاً فالترخيم في كل اسم جار على اللغتين، إلاّ في هذين الموضعين. ومِمّا فيه خلافٌ «طيلسان»، فهل تقول: «يا طيلسُ أقبلْ»؟ ففيه خلاف.

قال أبو عمرو: سألت أبا عثمان كيف ترخم «طيلساناً» على لغة من لم يَنْو؟ فقال: أقول: «يا طيلسُ أقبِلْ»، فقلت له: ألم تزعم أنه لا يكون «فَيْعَلُ» في الصحيح؟ فقال لي: قد علمتُ أنّي أخطأتُ إنّما أقول: «يا طيلسُ».

والصحيح أن يجوز، لأنَّ الأوزان لا تراعَى في الترخيم، ألا ترى أن «حارِ» إنَّما هو «فاعِ»، وذلك لا يوجد.

وقد كنا ذكرنا ترخيم المدغم الذي قبل آخره حرف مد ولين، فإن لم يكن قبل آخره حرف مد ولين، مثل: «محمرّ»، و «مفرّ»، فقياس من نوى أن يقول: «يا مُحِمَرِ»، لأنَّ الموجب لسكون الراء قد زال، و «يا مَفْرَ»، لأنَّ الموجب لفتح الفاء قد زال، لكنهم يقولون: «يا مُحمَرُ»، و «يا مَفْرُ»، وعِلَّة ذلك أنَّ هذا الأصل لم ينطقْ به قط في موضع،

فصار مماتاً، فلذلك لم يرجعوا إليه.

وأمَّا من لم يَنْو، فإنّه يقول: «يا مَفَرْ»، و «يا مُحمَرْ»، ونهايته أن يضم خاصة، ولا يرد إلى الأصل لأنَّ الأصل قد رفض.

ومن مسائل هذا الباب «سُفَيرج»، إذا سمَّيت به، ثم رخَّمته بعد ذلك. يزعم أبو الحسن الأخفش أنك إذا رخمته، قلت: «يا سُفَيرِلُ»، فرددت اللام لأنَّك إنَّما حذفتها لئلا تخرج عن مثال التصغير، فإذا حذفت الجيم عادت لأنَّه لا يخرج بها الاسم عن مثال التصغير أصلاً.

ورد عليه أبو العباس المبرد فقال: «سُفيرِج»، إذا رخَّمته لا أقول فيه إلاّ «يا سُفَيرُ»، لأنَّ هذا اسم رجل، فلم ترد فيه قط اللام، لأنَّه إنَّما سُمِّيَ «سفيرج»، فاسم الرجل لا يراعَى فيه لام لأنَّها لم تكن فيه قطُّ.

فهذا غير مخالف للأخفش، وإنَّما خالف في نفس الإطلاق خاصة. ألا ترى أنَّك إذا سمَّيت بـ «سفرجل» ثم صغَّرته ثم رخَّمته، لقلت: «يا سُفَيرِلُ»، لأنَّ في هذا كانت اللام، وإنّما لم ترد هنالك لأنّك لم تُسمّ إلاَّ بالمصغَّر وتلك لم تراع فيها اللام إلاَّ حين قصدت به أنّه تصغير «سفرجل». وأما حين كان اسماً فلا لام فيه. فالصحيح إذن ما قال الأخفش إلاّ أنّه أساءَ في نفس الإطلاق خاصة، فكان ينبغي أن يحدد اللفظ، فيقول: إذا سمَّيت به رجلاً وقد كان مكبّراً اسماً لشخص.

ولم ترخَّم من الصفات في هذا الباب إلاّ «صاحِ» خاصة، وعِلَّته كثرة الاستعمال أيضاً.

* * *

واعلمْ أنَّك إذا وصَفت المرخم فقلت: «يا مالُ بنَ فلانٍ»، فمنهم من زعم أنّه على نيّة النداء، ولا يجوز عنده أن يوصف المرخَّم لأنّك لم تحذف إلاّ وقد علم من تعني به، والوصف إنَّما يجيء للبيان فيصير جامعاً بين ما يقتضي البيان والإبهام، وذلك تناقض.

وهذا خُلف، لأنَّ المخاطب إنّما يكون يعلم أنَّ الاسم «حارث» أو «مالك»، فإذا علم اللفظ حذفت، إلاّ أنَّ ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو، فلا بدَّ فيه من الوصف، فالحذف

إنّما ورد على غير ما ورد عليه الوصف، فهو معلوم من وجه مجهول من وجه آخر.

* * *

وعدم الترخيم في جميع الأسماء أحسن من الترخيم إلاّ أنْ يكون الاسم علماً فيه تاء التأنيث، فإنَّ الترخيم فيه أحسن لأنّها زائدة، والنداء موضع تخفيف، فأرادوا أن يحذفوا هذا الزائد، ولهذا قيل من كلامهم: «يا عائشَ». فالترخيم في «حارث» و «مالك» و «عائش» أحسن منه فيما عدا ذلك، وعدم الترخيم فيها أحسن. ولغة من ينوي أحسن من لغة من لا ينوي.

* * *

وبقي في هذا الباب ما في آخره ثلاث زوائد، نحو: «بَرْدَرايا»، و «حَوْلايا» فمذهبنا أن لا يحذف منه شيء غير الزائدة الأخيرة فتقول: «يا برداريَ». وزعم الكوفيون أنَّ الزوائد أجمع تحذف، فتقول: «يا برَدَ». وهذا ليس بشيء، لأنَّ العرب لا تحذف إلاّ حرفاً واحداً، وإنّما حذفت الألف والنون وألفي التأنيث وياءَي النسب، لأنّهما زائدتان زيدتا معاً، فلم يمكن إبقاء واحدة منهما لأنّها لا توجد قط وحدها، فلم يمكن أن تبقى وحدها.

وإنّما حذفوا الزائدة في مثل «منصور» لأنّها ساكنة، ولم يمكن حذف الراء الأصلية وإبقاء الواو الزائدة. ولا يمكن أيضاً حذف الواو خاصة لأنَّ الحذف إنَّما يكون في الأواخر لا في الوسط، فحذفوا الواو لسكونها حتى إنّها لو تحركت لم تحذف، ألا ترى أنّهم لو رخّموا «كَنَهْوراً»[1]، لقالوا: «يا كَنَهْوَ»، ولم يحذفوا الواو.

وربّما يرد على أهل الكوفة بأنّهم قد اتفقوا معنا على أنّ «مُرجانة» لا يحذف منها سوى التاء فكذلك هذا، وإنّما قال الفراء: «يا ثَمُو»، و «يا سَعِي» و «يا زِيا»، ولم يقل: «يا هِرَق»، لأنَّ «زيا» موجود ما هو مثله، نحو: «رِبا»، ومثل «سَعِي»: «عَمِي». ولا يجوز ترخيم «ثمود» على لغة من ينوي، لأنه ليس ثم ما يشبهه، فإنَّما تقول فيه: يا ثَمِي خاصة. وأما «هِرَقْ» فلم يوجد مثله أصلاً، وهذا فرق غير مؤثر.

وقد تبيّن الرَّدّ على الفراء بأنَّ العرب لم تنتهِ بالحذف في الاسم إلى حرفين.

---

(١) الكنهور: السحاب المتراكم الثخين

ولم يبق من أحكام الترخيم إلاّ ما آخره التاء، نحو: «عائشة»، فتقول فيه إذا رخَّمته: «يا عائشَ أقبلي»، فإن وقفت قلت: «يا عائشه». ولا بدّ من الهاء لأنّهم عزموا على حذف التاء وهي حرف معنى، فكرهوا أن تذهب بالجملة، فأرادوا أن يكون في الوقت معوّضاً منها، ولا يجوز عدم التعويض إلا في ضرورة شعر. سمع سيبويه، رحمه الله، من يقول في «حَرْمَلَة»[1]: «يا حَرْمَلُ»، ولا يجوز أن يعوّض منها الألف إلاّ في القوافي، كقوله [من الوافر]:

٥٢٦ ـ [أصْبَـحَ وَصْـلُ حبّكـمُ رمـامـا] وما عَهْـدٌ كَعَهْـدِكِ يـا أُمـامـا

وكذلك قول الآخر [من الوافر]:

قِفِـي قَبْـلَ التَفـرُّقِ يـا ضُبـاعـا ولا يـكُ مـوقـفٌ منـكِ الـوداعـا[2]

٥٢٦ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠؛ والكتاب ٢/ ٢٧٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٤٠؛ والإنصاف ١/ ٣٥٣؛ وأوضح المسالك ٤/ ٧٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣.

اللغة: الرمام: البالي المهترىء.

المعنى: لم يعد ودّكم وهواكم قويًّا كما كان في السابق، بل صار ضعيفاً، وليس هذا ما تعاهدنا عليه، يا أمامة.

الإعراب: **أصبح**: فعل ماضٍ ناقص. **وصل**: اسم (أصبح) مرفوع بالضمّة. **حبكم**: «حب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **رماما**: خبر (أصبح) منصوب بالفتحة. وما: «الواو»: للاستئناف، «ما»: حرف نفي يعمل عمل (ليس). **عهد**: اسم (ما) مرفوع بالضمّة. **كعهدك**: جار ومجرور متعلقان بخبر (ما) المحذوف، بتقدير (وما **عهد** موجوداً)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **يا**: حرف نداء. **أماما**: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة، في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، و «الألف»: عوض عن التاء المحذوفة بسبب الترخيم.

وجملة «**أصبح وصل** حبكم رماما»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**وما عهد كعهدك**»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «**يا أماما**» حيث رخّم (أمامة) فحذف (التاء) وعوّض عنها (الألف).

(١) حرملة: اسم رجل.
(٢) تقدم بالرقم ٢٣٥.

باب ما رخَّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً

فيه خلاف بين سيبويه رحمه الله والمبرِّد، فأمَّا سيبويه فرخّم على اللغتين على لغة من نوى وعلى لغة من لم يَنْوِ، وأما المبرّد فلا يرخّم إلاّ على لغة من لم يَنْوِ خاصة. ويستدلّ على ذلك بأنَّ هذا حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير قياس، نحو: «يَدٍ» و «دمٍ»، وهذا النوع إنّما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره.

وأمّا سيبويه فالذي يُحتجّ له به أنَّ هذا الحذف وإنْ كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء.

والدليل على أنَّه مشبّه به أنَّه يكون فيما كان الترخيم فيه، ولو كان على حد الحذف من «يدٍ» لم يكن مقتصراً به على ما عدا الثلاثي، فكونهم في النداء لا يرخّمون إلاّ ما زاد على الثلاثي دليل على أنَّه مشبَّه بذلك، إذ لو لم يكن كذلك لجاءَ من كلامهم: «مررتُ بِعَـمٍ»، يريدون: بعَمرٍو، وهم لا يقولون ذلك. فثبت أنَّه وإن كان حذفاً في غير النداء، فهو مشبَّه بالترخيم في النداء مع أنَّ السماع القاطع قد ورد بذلك، ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

٥٢٧ ـ إنَّ ابـنَ حـارِثَ إنْ أشتَـقْ لـرؤيتِـهِ أو أمتـدحْـهُ فـإنَّ النـاسَ قـد عِلِمُـوا

---

٥٢٧ ـ **التخريج**: البيت لابن حبناء (أوس بن حبناء أو المغيرة بن حبناء) في الدرر ٣/ ٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠؛ والكتاب ٢/ ٢٧٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٧٧؛ والمقرب ١/ ١٨٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١. =

فهذا على لغة من نَوى، وإلاّ فكان يلزم على مذهب المبرّد أنْ يكون «ابنَ حارثٍ» كما قال [من الطويل]:

٥٢٨ ـ [وهــذا رِدائــي عِنْــدَهُ يَسْتَعِيــرُهُ لِيَسْلُبَنــي نَفْســي] أمــالِ بــنَ حَنظَــلِ

= **المعنى**: إذا اشتقت لرؤية ابن حارثة، وإذا مدحته فإن الناس تعلم بما أفعل.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «ابن»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «**حارث**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**أشتق**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**لرؤيته**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (أشتق)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. «**أو أمتدحه**»: «أو»: للعطف، «أمتدحه»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، عطفاً على فعل الشرط، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**فإنّ**»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الناس**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**علموا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «إن ابن حارث...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «أمتدحه»: معطوفة على جملة فعل الشرط. وجملة «فإن الناس...»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «علموا»: في محلّ رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «ابن حارث» حيث رخّم (حارثة) فحذف تاءها، على لغة من ينتظر، وهو هنا غير منادى، وذلك لضرورة الشعر.

٥٢٨ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦؛ وسمط اللآلي ص ٩٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠؛ والكتاب ٢/ ٢٤٦، ٣/ ٦٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٩، ١٦٠؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ١٨٨.

اللغة: ردائي عنده: شبابي بيد الزمن. أمال بن حنظل: أراد: يا مالك بن حنظلة.

المعنى: إن شبابي وقوتي كرداء يستعيره الزمان مني متى شاء، ويسلبني حياتي متى شاء يا مالك بن حنظلة.

الإعراب: **وهذا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «**هذا**»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. **ردائي**: بدل من (هذا) مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **عنده**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف (وهذا ردائي موجود عنده)، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. يستعيره: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ليسلبني**: «**اللام**»: حرف تعليل وجر، «**يسلب**»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، وعلامة نصبه الفتحة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «يسلب» مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يستعيره». **نفسي**: مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **أمال**: =

فهذا على مذهب أبي العباس.

فقد ثبت الصحيح من المذهبين قياساً وسماعاً. وأما قوله [من البسيط]:

٥٢٩ ـ أوْدَى ابنُ جُلْهُمَ عبّادٌ بِصَرمَتِهِ إنَّ ابنَ جُلهُمَ أَضحى حيّةَ الوادِي

فلا حجة فيه لأنَّه ليس بترخيم، لأنّهم يُسمّون المرأة «جُلهُمَ» والرجل «جُلهُم»، فدلَّ ذلك على أنّه ليس بترخيم. وكذلك قول الآخر [من البسيط]:

٥٣٠ ـ ديارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرَى مِثْلَها عُرْبٌ ولا عَجَمُ

= «الهمزة»: حرف نداء، «مال»: منادى مفرد علم مرخم مبني على الضمة المقدرة على الكاف المحذوفة. بن: صفة (مالك) منصوبة بالفتحة. حنظل: مضاف إليه مجرور بالكسرة (الظاهرة، أو المقدّرة على التاء المحذوفة).

وجملة «هذا ردائي عنده»: بحسب ما قبلها. وجملة «يستعيره»: في محل نصب حال. وجملة «أن يسلبني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أمال بن حنظل» حيث حذف الكاف من «مالك» ترخيماً بعد النداء، وحذف «التاء» من «حنظلة» ترخيماً بدون نداء.

٥٢٩ ـ التخريج: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٣؛ والكتاب ٢/ ٢٧٢؛ ولسان العرب ١٢/ ١٠٤ (جلهم)، ١٥/ ٣٨٥ (ودي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٤٥.

اللغة: جلهم: اسم امرأة، واسم رجل. أودى بصرمته: ذهب بقطيع إبله الذي تعداده ما بين الثلاثين إلى الأربعين. حيّة الوادي: كناية عن حمايته لحماه كما تحمي الحية واديها.

المعنى: أذهب عباد بن جَلهم قطيعه بسبب كرمه ونجدته، لكنه صار حامياً لحماه يهابه الجميع.

الإعراب: «أودى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «ابن»: فاعل مرفوع بالضمة. «جلهم»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف. «عباد»: بدل من (ابن) مرفوع بالضمة. «بصرمته»: جار ومجرور متعلّقان بـ(أودى)، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «ابن»: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. «جلهم»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف. «أمسى»: فعل ماضٍ ناقص، و«اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). «حية»: خبر (أمسى) منصوب بالفتحة. «الوادي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء.

وجملة «أودى ابن جلهم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إنّ ابن جلهم...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أمسى حيّة الوادي»: في محل رفع خبر (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «ابن جلهمَ» حيث يرى الشارح أنه ليس في البيت ترخيماً، لأنهم يسمّون المرأة «جلهم» وكذلك الرجل، وعلى هذا التوجيه أعربنا.

٥٣٠ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٥، ٣٣٩، ٣٤٠، =

لا حجة فيه لأنّه كان يُسمّيها مرّة «ميّاً» ومرّة «ميّة»، فافهمْ.

= ٣٤٥؛ والدرر ٣/٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٨؛ والكتاب ١/٢٨٠، ٢/٢٤٧؛ ولسان العرب ١٢/٣٨٦ (عجم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٢؛ وهمع الهوامع ١/١٦٨. ورواية العجز في جميع هذه المصادر:

* ولا يَـــــــرَى مِثْلَهـــــــا عُجْـــــــمٌ وَلا عَـــــــرَبُ *

اللغة: مي وميّة: اسم محبوبة الشاعر. تساعفنا: تساعدنا.

المعنى: ما أجمل ديار الحبيبة عندما كانت تساعدنا باللقاء، إنها الأحلى بين ديار العرب والفرس والروم.

الإعراب: ديار: منادى مضاف منصوب بالفتحة، لفعل نداء محذوف. **ميّة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف. إذ: ظرف زمان للماضي في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بحال من ديارمية». ميٌّ: مبتدأ مرفوع بالضمة. **تساعفنا**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **ولا**: «الواو»: استئنافية، «لا»: نافية لا محلّ لها. **يرى**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **مثلها**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **عرب**: فاعل مرفوع بالضمّة. **ولا**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي مهمل لتوكيد النفي. **عجم**: معطوف على (عرب) مرفوع بالضمّة، وعلى رواية «يُرَى» «مثله» مفعول به، و «عربٌ» نائب فاعل وهذه رواية مشكوك فيها.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ميّ تساعفنا»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «تساعفنا»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (ميّ). وجملة «ولا يرى»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ميّة إذ ميٌّ» حيث أكّد على أن مجيء (ميّ) لا يعني بالضرورة ترخيماً لـ (ميّة) بدليل مجيئهما معاً.

باب الندبة

الندبة نداء الميت أو بما هو منه بسبب. فمثال نداء الميت: «يا زيدُ»، و «وا عمرو»، ومثال ما هو منه بسبب قول الشاعر [من الكامل]:

٥٣١ ـ [تَبكِيهُمُ أسماءُ مُعْوِلَةً] وتَقُولُ سَلْمَى يا رَزِيَّتِيَهْ

فالرزية ليست ممّا يموت ولكن نداؤها هنا على معنى أنَّ هذا موطنك وأوانك فتعالي.

وفيه لغتان: «يا زيدُ»، و «يا زيداه». وزعم الأخفشُ أنَّ لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال، وإنَّما تتكلَّم بها النساء مع أنَّ النساء يقلن: «يا زيداه»، و «يا زيدُ»، فحصل من هذا أنَّ الرجال لا يلحقونها.

* * *

---

٥٣١ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ والكتاب ٢/ ٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٧٢.

اللغة: معولة: باكية بصوت مسموع. الرزية: المصيبة.

المعنى: تبكيهم النساء، فها هي أسماء تبكي بصوت مسموع لفقدانهم، وها هي سلمى تقول: وامصيبتي فيهم.

الإعراب: **تبكيهم**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أسماء**: فاعل مرفوع بالضمة. **معولة**: حال منصوبة بالفتحة. **وتقول**: «الواو»: للعطف، «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **سلمى**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف. **يا**: حرف نداء =

وحروف هذا الباب «يا» و «وا». والمختص منها «وا» لا يكون في غير الندبة. وسائر الحروف ما عدا «يا» تكون في كل منادى غير مندوب، ولا مستغاث به، وتكون «يا» في الجميع.

وإنّما كانت كذلك لأنّها أم الباب، ألا ترى أنَّ «أيا» هي «يا» دخلت عليها الهمزة، و «هَيا» هي «أيا» أبدلت منها الهاء، كما قالوا: «إيّاك» و «هيّاك»، و «إنّك» و «هِنّك».

ومنهم من قال: إنّما «هَيَا»: هايا، و «ها» للتنبيه حذفت ألفها لمّا رُكّبت.

وأما «وا» فمختصة بالندبة. وأما الهمزة فهي للقريب. وأما «أيْ» فهي لم تكثر كثرة «يا»، فلما كانت للأصل استعملت في كل موضع.

* * *

واعلم أنَّك لا تندب النكرة لأنَّ المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجّع عليه[1]، فإذا قلت: «يا أبتاه»، و «يا أخياه»، فقد علم أنّك تفجّعت على من هو منك مناسب بسبب، وإذا قلت: «يا رجلاه»، لم يعلم مَنْ المتفجَّع عليه، فصرت كمن قال: يا مَنْ لا يَعنيني أمرُه، وكذلك زعم سيبويه رحمه الله.

ولا يجوز أن تندُبَ مضمراً لأنّه لا يخلو من أن يكون غائباً، أو متكلماً، أو مخاطباً.

أما الغائب فقد عزموا على عدم ندائه لمناقضته النداء، ألا ترى أنَّ النداء خطاب.

وأما ضمير المتكلم، فلا يتصوَّر لأنَّ المتكلم حيّ، والمندوب ميت.

وأما المخاطب فهو في غير هذا الموضع عزيز النداء، لا يجوز أن ينُادى إلاّ في

= وندبة. رزيتيه: منادى (مندوب) مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، و «الهاء»: للسكت لا محلّ لها.

وجملة «تبكيهم»: ابتدائية لا محلّ لها، أو لعلّها صفة أو حال لما قبلها. وجملة «وتقول»: معطوفة عليها. وجملة «يا رزيتيه»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «يا رزيتيه» حيث جاء المندوب ممّا لا يموت، ولكنه ممن يمت بصلة إلى الميت.

(١) أجاز الكوفيون ندبة النكرة، والاسم الموصول. انظر المسألة الحادية والخمسون في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٦٢ ـ ٣٦٤.

ضرورة الشعر أو نادر كلام، كقوله:

يــا أقــرعُ بــنُ حــابــسٍ يــا أنتــا   أنــتَ الــذي طلّقْــتَ عــام جُعتــا[١]

فكما كان نداء المخاطب لا يجوز إلاّ قليلاً فكذلك هذا. فقد تبيّن ما معنى الندبة، ومن يُندَب، ومن لا يُندَب، وحروف الندبة.

* * *

واعلم أنّه لا يجوز حذف حرف الندبة، كما لا يجوز حذف حرف الجرّ من المستغاث به، لأنَّ المقصود تكثير الصوت، لأنَّ المتفجِّع يصيبه طَرَبٌ لشدّة جزعه، فيكثّر الصوت لذلك، وحذف حرف الندبة يناقض ذلك.

واعلم أنَّ علامة الندبة لا تلحق إلاّ آخر الاسم المندوب نحو: «يا زيداه»، أو آخر المضاف إليه المندوب، نحو: «يا غلامَ زيداه»، أو آخر صلة الموصول نحو: «يا مَنْ حَفرَ بئرَ زمزماه».

تلحق آخر الصفة على رأي يونس، رحمه الله، فتقول على مذهبه: «وا زيدُ البطلاه»، و «يا زيدُ الكريماه»[٢]. ومستنده في ذلك ما سمع من كلامهم: «وا جُمجُمتيَّ الشامِيّتَيْناه»[٣].

وهذا الذي قال خطأ، لأنَّ قولهم: «يا غلامَ زَيداه» إنّما جاز لأنَّ المضاف شديد الاتصال بما أُضيف إليه. ألا ترى أنّهم لا يحتملون الفصل بينهما، وليس الصفة مع موصوفها كذلك، ألا ترى أنّهم يفصلون بموصوف آخر، وقد تقرَّر أنَّ المضاف يُحكَم في هذا الباب بحكم التنوين، فيقولون: «يا غلامِ»، ويحذفون المضاف إليه كما يحذفون التنوين، ولما اشتدّ اتصاله لحق آخره ما يلحق آخر غير المضاف إليه.

وأما قولهم: «وا جُمجُمتيَّ الشامِيّتَيْناه»، فهو على غير ما يزعم، ألا ترى أنّهم يلحقون هذه الصورة ما ليس بمندوب ولا بمنادى، ألا ترى أنَّ منهم من يقول: «قام زيداه»، يريد:

---

(١) تقدم بالرقم ٥٠٣.

(٢) ووافقه على ذلك الكوفيّون. انظر المسألة الثانية والخمسون في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٣) الجمجمتان هنا قدحان ضاعا لبعض العرب فندبهما.

«قام زيد»، ومنه قول الشاعر [من الهزج]:

٥٣٢ ـ ألا يـــا عَمْـــرُو عَمْـــراه وَعَمْـــرُو بـــنُ الـــزُبيـــراه

فألحق الألف المضاف لمّا أُضيف إلى «عمرو»، فهذا أبعد مما حكى يونس. وزعم خلف الأحمر أنّه يجوز لديه في صفة «أيّ»، فيجيز: «يا أيُّها الرجلاه»، ولا يجيز: «يا زيدُ العاقِلاه». قال: وذلك أنّك إذا قلتَ: «يا أيُّها الرجلاه»، فهو غير مقصود وإنّما جئت بـ «أيّ» ليتوصَّل به إلى نداء ما فيه الألف واللام، وإذا قلت: «يا زيدُ العاقلاه»، فالمقصود بالندبة إنّما هو العاقل. وهذا خُلفٌ لأنَّه لا فرق بينهما، ألا ترى أنَّ «رجلاً» من قولك: «يا أيُّها الرجلاه»، قد صار صفة لِـ «أيّ»، فحكمه حكم الصفة.

* * *

وألف الندبة عندنا إذا وقف عليها لحقتها الهاء. فإن وصلت حذفت الهاء وثبتت الألف ولم يجز حذفها أصلاً إلاّ أن يلقاها ساكن، فتحذف إذ ذاك.

وزعم الكوفيون أنّها ثبتت وصلاً، فتقول: «وا زيداه وعمراه»، وتثبت الهاء الأولى وكأنّها عندهم وقفة خفيفة، وأنشدوا من ذلك قوله:

ألا يـــا عمـــرو عَمْـــراه وعمـــرو بـــنُ الـــزُبَيْـــراه

فإنّهم أنشدوه موصولاً بقوله: «وعمرو بن الزبيراه».

وهذا إن صَحَّ يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة، وهم يجيزونه في الكلام، وليس بشيء.

وزعموا أنَّ من علامات الندبة التنوين في الكلام، فيقول: «وا زيدا»، «وا عمرا»، إذا

---

٥٣٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ٤٢؛ ورصف المباني ص ٢٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٣؛ والمقرب ١/ ١٨٤.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «يا»: حرف نداء وندبة. «عمرو»: منادى مندوب مبنيّ على الضم في محلّ نصب. «عمراه»: توكيد لفظي لـ «عمرو»، والألف لتوكيد الندبة، والهاء للسكت. «وعمرو»: الواو حرف عطف، «عمرو»: معطوف على عمرو «الأولى». «بن»: نعت «عمرو»، وهو مضاف. «الزبيراه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الألف، والألف لتوكيد الندبة، والهاء للسكت.

الشاهد: قوله: «عمراه» حيث أضاف هاء السكت على المندوب في حالة الوصل ضرورة.

وصلوا. قالوا: وسبب ذلك أنّه يشبه المنصوب الموقوف عليه، نحو قولك: «رأيت زيداً»، فكما أنَّ هذا إذا وصل نون فكذاك المندوب. وهذا إذا صحَّ يكون المُحسِّن له تشبيههم إيّاه بالمنصوب الموقوف عليه، وأنشدوا من ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٥٣٣ ـ يـا فَقْعَسـاً وأيْـنَ مِنِّـي فَقْعَـسُ [أإبلـي يـأخـذهـا كـروّسُ]

فلولا أنّهم حكوه في الكلام لقلنا إنَّ هذا مندوب بغير علامة ولحقه التنوين ضرورة فعاد إلى أصله.

ففي المندوب إذن ثلاث لغات هي: «وا زيدُ»، «وا زيداه»، و «وا زيدا».

* * *

واعلم أنَّ الاسم الذي تلحقه علامة الندبة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحرِّكاً لحقت علامة الندبة، وكانت الحركة التي في الآخر تابعاً لها، إلاّ أن تخاف لبساً، فتجعل إذ ذاك ألف الندبة تابعة لما قبلها، فتقول: «وا غلامَ أحمراه»، و «وا غلامَ الرجلاه»، و «يا رجُلاه»، بقلب الضمة والكسرة في: «يا رجلُ» و «غلامَ الرجلِ»، حركة من جنس الألف، وتترك الفتحة على ما هي.

وإن خفتَ لبساً جعلتَ ألف الندبة تابعة لها، فتقول: «وا غلامَكِيه»، «وا غلامَكاه».

---

٥٣٣ ـ التخريج: الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ١٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٢؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ٤١؛ ورصف المباني ص ٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٢؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٤٢؛ والمقرب ١/ ١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٢، ١٧٩.

اللغة: فقعس: حيّ من بني أسد. كروّس: الرجل الغليظ، وهنا اسم رجل أغار على إبل الشاعر فندبها.

الإعراب: **يا**: حرف نداء وندبة. **فقعساً**: منادى مندوب منصوب. **وأين**: «الواو»: استئنافية، «أين»: اسم استفهام في محلّ رفع خبر مبتدأ مقدّم. منّي: جار ومجرور متعلقان بحال من (فقعس). **فقعس**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **أإبلي**: الهمزة للاستفهام، «إبلي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **يأخذها**: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. **كروّس**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «يافقعساً»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أين مني فقعس»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إبلي...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يأخذها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: «يافقعساً» حيث نصب المندوب ونوّنه للضرورة.

وهذا الذي يخاف التباسه وافقنا عليه أهلُ الكوفة، وأما الأول فلم يوافقوا عليه، وأجازوا فيه أن تكون علامة الندبة تابعة فتقول: «وا غلامُ الرجُلِيه»، وحكوا من كلامهم: «وا هلاكَ الغريبِيه»، يريد: الغريباه.

فإن كان الآخر ساكناً، فإمّا أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً. فإن كان معتلاً فإمّا أن يكون له أصل في الحركة أو لا يكون. فإن كان له أصل في الحركة رددته إلى أصله، فتقول: «يا مَنْ يَغدُواه»، و «يَا مَنْ يَرمياه»، وتحرّك بحركة من جنس ألف الندبة.

وأمّا عند أهل الكوفة فالحذف في هذا كله، إلاّ أن يكون ثَمَّ لبس فيحركون ولا يحذفون، فيقولون على هذا: «وا قاضاه»، في «قاضٍ»، ونحن نقول: «وا قاضِياه»، لا غير.

والمسموع من هذا التحريك.

ومنعوا الحذف عند الالتباس فيقولون: يا مَنْ يَغزُواه ويا مَنْ يَرمياه لا غيره، لأنَّه لو حذف فقال: يَرَماه ويَغزاه، لالتبس «يَفعُل» و «يَفعِل» بـ «يَفْعَل».

فإن كان الساكن ألفاً، فمذهب أهل الكوفة أنّه لا يحذف، وأنَّ العرب اجتزأت به عن علامة الندبة، وكأنَّهم لما رأوا العرب لم تغيّره بقلب إلى واو ولا إلى ياء، استقرأوا من ذلك أنَّها عزمت على بقائه، فإذا قلت: «يا مُثنّاه»، و «يا حُبلاه»، و «يا فُعْلا»، فإنَّ هذه الألف لها أصل في الحركة، إلاّ أنَّها في محلٍّ، فالتي حذفت هي علامة الندبة، وهذه ألف الكلمة.

وهذا خُلف، لأنَّ حرف المعنى ينبغي أن يثبت ويحذف غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف.

وأجازوا قياساً قلب الألف قالوا: «يا مُثنّياه»، و «يا فُعلَياه»، وهو عندنا غير جائز لما يذكر في آخر الباب.

فإن لم يكن له أصل في الحركة، حذفت ثم جعلت علامة الندبة تابعة إن خفت لبساً، أو متبوعة إن لم تخف لبساً كما تندبه، فتقول في «غلامه»: «وا غلامَهوه»، وفي «غلامها»: «وا غلامَهاه»، لأن هذه المدة التي بعد الألف لها أصل في الحركة، وكذلك من قال: «يا غلامِي»، تقول فيه: «وا غلاماه»، لأنه لا أصل له في الحركة. ومن قال: «يا غلامِيَ»، قال: «يا غلامِياه».

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإما أن يكون التنوين أو غيره. فإن كان غيره حركته،

فتقول إذا سمّيت رجلاً بـ «اضربْ» وفيه الضمير يكون محكيًّا، فيبقى على سكونه: «وا اضرباه». وإن كان الساكن التنوين، فإنَّ البصريين يحذفونه، فيقولون: «وا غلامَ زيداه»، في «غلام زيد». وزعم أهل الكوفة أنه يحرك، فتقول: «وا غلامَ زيدِناه».

وما في آخره همزة عندنا بمنزلة ما في آخره حرف صحيح، فتقول في «حمراء»: «وا حمراءاه». وزعم أهل الكوفة أنَّ العرب تحذف همزة هذا وألفه التي قبلها، فيصير حكمه كحكم «حُبلى»، فكما تقول: «وا حبلاه»، وتحذف الألف، فكذلك تقول: «وا حَمراه»، لأنَّهم عزموا على أن لا يتوالى عندهم الأمثال، وذلك همزة بين ألفين. وأنشدوا في ذلك [من مجزوء الرجز]:

٥٣٤ ـ سـادَ تميمـاً جَمْعَـا مَـنْ شـاءَ مِنْهُـمْ أو أَبـاهْ

يريد: ساد تميماً جمعاء، فحذف الألف والهمزة وألحق ألفاً تشبه ألف الندبة. وهذا عندنا مما يحذف آخره ضرورة.

---

٥٣٤ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: لقد ترأس قبيلة تميم كلَّها، فخضع له الجميع راضين أو صاغرين مرغمين.

الإعراب: **ساد**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **تميماً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **جمعا**: توكيد منصوب بالفتحة المقدّرة على الهمزة المحذوفة. **من**: اسم موصول في محلّ نصب بدل من «تميماً». **شاء**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **منهم**: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «شاء». **أو**: حرف عطف. **أباه**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «ساد تميماً»: ابتدائية لا محلّ لها، أو بحسب ما قبلها. وجملة «شاء»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «أباه»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «جمعا» حيث أراد (جمعاء) فحذف الألف والهمزة، وألحق ألفاً تشبه ألف الندبة، وهذا عند المؤلف مما يُحذف آخره للضرورة.

باب المعرفة والنكرة

النكرة كل ما عُلِّق في أول أحواله على الشياع في مدلوله. والمعرفة كل ما عُلّق في أول أحواله على أن يخصّ مسماه.

وقول أبي القاسم: «إنَّ أنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل».

والذي يعلم به أنَّ الشيء أَخص من غيره هو أن يكون داخلاً تحت غيره، ولا يدخل غيره تحته، فقوله: «إنَّ شيئاً هو أنكر من جوهر»، صحيح، لأنَّ كل جوهر شيء وليس كلّ شيء جوهراً، وأما قوله: «إنَّ جوهراً أعمّ من جسم» فباطل، لأنه لا يخلو من أن يريد بالجوهر الفرد أَو غير الفرد، فإن أراد به الفرد فلا يدخل أَحدهما تحت الآخر، فلا يقال في الجوهر إنّه أعمّ من الجسم، ولا إنَّ الجسم أعمّ من الجوهر، لأنَّ أحدهما ليس بداخل تحت الآخر.

وإن أَراد بالجوهر غير الفرد فهو بمنزلة الجسم وواقع على ما يقع عليه، فذكره الجسم بعد الجوهر فاسد.

وقوله: «ثُمَّ حيوان»، صحيح لأنَّ جسماً أعمّ من حيوان، تقول: كلّ حيوان جسم وليس كل جسم حيواناً.

وقوله: «ثم إنسان»، صحيح، لأنك تقول: كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً.
«ثم رجل» صحيح، لأنك تقول: كل رجل إنسان وليس كل إنسان رجلاً.

وقول أبي القاسم: «أنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل» يريد هذه الأسماء أو ما في مرتبة كل واحد منها.

فأمّا «شيء» فليس له ما هو في مرتبته، لأنه أعَمّ النكرات، وأمّا «جوهر» ففي مرتبته «معنى»، و «جسم» كذلك. وأما «حيوان» ففي مرتبته «جماد»، وأما «إنسان» ففي مرتبته «بهيمة»، وأما «رجل» ففي مرتبته «امرأة».

وهذا التدريج الذي درج أبو القاسم غير صحيح، لأنَّ الحيوان لا يلي الجسم ألا ترى أنه يجوز أن يُقسّم أولاً إلى نامٍ وغير نامٍ، وينقسم النامي إلى حيوان وإلى نبات، وكذلك الإنسان ليس يلي الحيوان، لأنّه يجوز أن يقسم الحيوان إلى الماشي والسابح والطائر، ثم ينقسم الماشي إلى ذي رجلين وغيرَه، ثم ينقسم ذو الرجلين إلى عاقل وإلى غيره، فثبت أنَّ هذا التدريج ليس بصحيح. والصحيح أن تقول: كل نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها، فهي أنكر النكرات. فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمّ، وبالإضافة إلى ما يدخل تحت غيرها أخص.

* * *

وأما المعارف فخمسة أقسام: مضمرات، وأعلام، ومشارات، ومعرَّفات بالألف واللام، وما أُضيف إلى واحد منها.

وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف، فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام.

واستدل الفارسي على أنّها إنما تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام، نحو: «مَنْ»، و «ما»، واستدلّ الأخفش على أنّها تعرفت بالألف واللام بأنَّ التعريف لم يثبت إلاّ بالألف واللام أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف. وأما قوله: إنَّ من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل «مَنْ» و «ما» فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل «سَحَرَ»، إذا أردت به اليوم بعينه، إلاّ ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف، وليس فيه الألف واللام إلاّ أنّه معدول عنهما.

فإن قال أبو علي: إنَّ من الموصولات ما هو مضاف ولا يتصوَّر أن يكون تعريفه بالألف واللام ولا بنية الألف واللام، لأنّه لا يجمع بينهما وبين الإضافة، فلا حجة له في

ذلك، لأنَّ هذه الموصولات ما فيه الألف واللام منها فهي معرفة، وما ليس فيه الألف واللام منها فهي على نيّتها، وما هو مضاف فإنَّه يعرّف بالإضافة ولا يراعى التعريف من هذين الطريقين، لأنّه لم يثبت التعريف منهما، فثبت أنَّها تعرفت بالألف واللام فهي من جنسه.

* * *

وأعرف هذه المعارف المضمر، ثم العلم، ثم المشار إليه، ثم ما عرِّف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف[١].

هذا مذهب سيبويه، رحمه الله، وأما الفراء فالمشار عنده أعرف من العلم. ويستدل بأنَّ المشار يعرف بالقلب والعين، والعلم إنَّما يعرف من جهة القلب خاصة، وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة. وأيضاً فإنه إذا اجتمع المُشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم فتقول: «هذا زيدٌ»، ولا تقول: «زيدٌ هذا». وهذا باطل. أما قوله: إنَّ ما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة فغير صحيح، لأنَّ التعرف لا يزيد، وإنما نعني بقولنا: هذا أعرف من هذا، أي: ألزم للتعريف، إذ التعريف لا يتزايد، فاستدلاله إذا اجتمع المشار والعلم قدّم المشار على العلم في الإخبار لا حجة فيه. وإنّما فعلت العرب ذلك لأنّهم يغلّبون في الإخبار القريب على البعيد فتقول: «أنا وأنتَ قُمنا»، ولا يقولون: «قُمتُما»، ويقولون: «أنت وزيدٌ قُمتُما»، ولا يقولون: «قاما».

وما أُضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه، إلاّ المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم، هذا مذهب سيبويه رحمه الله، والمبرِّد يقول: ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو أقلّ منه تعريفاً قياساً على المضمر. وذلك فاسد، لأنَّا قد وجدناهم يصفون المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام كقوله:

.... يمـرُّ كخُـذروفِ الـوليـدِ المُثَقَّـبِ[٢]

ولا يكون النعتِ إلاّ مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقلّ منه تعريفاً، فلو كان ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام دون ما فيه الألف واللام لما جاز هذا. وكذلك قوله:

كَتَيـسِ الظِبـاءِ الأعْفَـرِ انضَـرَجَـتْ لـهُ .... [٣]

(١) انظر المسألة الحادية بعد المئة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٠٧ ـ ٧٠٩.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٦.

(٣) تقدم بالرقم ١٠٧.

فنعت المضاف إلى ما فيه الألف واللام بالألف واللام.

وإنّما كان المضاف إلى المضمر بمنزلة العلم، لأنّه قد باين ما أضيف إليه، لأنّه ظاهر وما بعده مضمر، وما عدا ذلك من المضافات فهو ظاهر إلى ظاهر.

وأعرف الضمائر المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب.

وأعرف الأعلام أسماء الأماكن والبلاد كمكّة، وعُمان، وما أشبههما، ثم أسماء الأناسيّ كزيد، وعمرو ثم أسماء الأجناس، كابن قترة(١)، وابن آوى.

وأعْرَف المشارات ما كان للقريب، ثم ما كان للوسط، ثم ما كان للبعيد. وأعرف ما عُرِّف بالألف واللام ما كانتا فيه للحضور، ثم ما كانتا فيه للعهد في شخص، ثم للعهد في جنس.

وأسماء الأجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها إلاّ بالاستقراء. وذلك أنّها تقع على أشياء مفردة، فلا يقع فيها لبس من طريق المعنى، ألا ترى أنَّ الجنس ليس له ما يلتبس به، فما وجد منه لا يتعرَّف أو لا يقبل الألف واللام أو يجيء الحال منه في فصيح الكلام فهو معرفة، وما وصف بالنكرة، أو قبل الألف واللام فهو نكرة، مثال ذلك «ابن آوى»، فهو معرفة بدليل منع صرفه، وكذلك «ابن قترة»، وأما «ابن لبون»(٢) و «ابن مخاض»(٣) فنكرتان بدليل قبولهما الألف واللام في قوله [من البسيط]:

٥٣٥ - وابـنُ اللبـونِ إذا مـا لُـزَّ فـي قَـرَنٍ [لَمْ يَسْتَطِعْ صولَةَ البُزْلِ القناعيسِ]

---

(١) ابن قترة: ضرب من الحيّات.

(٢) ابن اللبون: هو ما دخل في السنة الثالثة إلى آخرها من أولاد الإبل، سمّي بذلك لأن أمه أصبحت ذات لبن لابن المخاض.

(٣) ابن مخاض: هو ما دخل السنة الثانية إلى آخرها من أولاد الإبل، سُمِّي بذلك لأنّ أمّه حملت بعده، فصارت ذات مخاض، أي: حاملاً.

٥٣٥ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٢٨؛ والأغاني ٥/ ٣٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٧؛ والكتاب ٢/ ٩٧؛ وكتاب الصناعتين ص ٢٤؛ ولسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لزز)، ٦/ ١٧٨ (قعس)، ٦/ ١٨٤ (قنعس)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ والمقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٧٤؛ وشرح المفصّل ١/ ٣٥.

اللغة: ابن اللبون: البعير الصغير الذي تمت له سنتان وبدأ بالثالثة، والأنثى بنت لبون؛ واللبون: هي الإبل (الناقة مفردة وجمعاً) ذوات اللبن. لزّه: شدّه. القرن: الحبل يُشدّ به بعيران معاً. الصولة: الوثوب =

ومثال «ابن مَخاضٍ» في قول الآخر أيضاً [من الوافر]:

٥٣٦ ـ [وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً] كَفَضْلِ ابنِ المخاضِ على الفَصيلِ

= والمنازلة. البزل: جمع بازل وهو البعير الذي بلغ التاسعة من عمره. القناعيس: جمع قنعاس وهو الجمل القوي الشديد الضخم.

المعنى: إذا ما جُمع بعيران في حبل واحد، ابن سنتين وابن تسع، فإن ابن اللبون لن يقدر على الوثوب مع الفحل، ولا على مجاراته. وهو مثل يضرب لكلّ من يقف في موقف هو أعجز من أن يقفه.

الإعراب: **وابن**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ابن»: مبتدأ مرفوع. **اللبون**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. **ما لزّ**: «ما»: زائدة، «لزّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و«نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **في قرن**: جار ومجرور متعلّقان بـ(لزّ). **لم يستطع**: «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «يستطع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **صولة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **البزل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **القناعيس**: صفة (البزل) مجرورة بالكسرة.

وجملة «ابن اللبون...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إذا ما لز.. لم يستطع»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (ابن). وجملة «لزّ»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «لم يستطع»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم).

والشاهد فيه قوله: «ابن اللبون» حيث دخلت (أل) على (ابن لبون) لتفيد تعريفه، فهو إذن نكرة، بينما لا تدخل على (ابن آوى) الذي هو معرفة بدون (أل).

٥٣٦ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥١٣؛ والكتاب ٢/٩٨؛ وله أو لجرير في لسان العرب ٧/٢٢٩ (مخض)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٣٥؛ والمقتضب ٤/٤٦، ٣٢٠.

اللغة: نهشل وفقيم: قبيلتان عربيتان. فضلتها: زادت عليها فضلاً. ابن المخاض: المولود منذ سنة. الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

المعنى: أي فضل لقبيلة نهشل على قبيلة فقيم؟! لقد وجدناهما بذات المستوى تقريباً كابن المخاض والفصيل.

الإعراب: **وجدنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **نهشلاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فضلت**: فعل ماض مبني على الفتح، و«التاء»: للتأنيث، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **فقيماً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **كفضل**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق وهو مضاف و«فضل»: مضاف إليه. **ابن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **المخاض**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **على الفصيل**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «فضل».

وجملة «وجدنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فضلت»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ للفعل «وجد».

والشاهد فيه قوله: «ابن المخاض» حيث عرّف (ابن مخاض) بـ(أل) التعريف، ممّا يدل على أنه نكرة لقبوله «أل».

وأما «ابنُ عِرضٍ»[1] فيجوز فيه وجهان: التعريف والتنكير، لأنَّك تقول: «هذا ابن عرضٍ مقبلاً ومقبلٌ»، مسموعان.

وأما «ابن أوبر»[2] ففيه خلاف، فمذهب سيبويه أنّه معرفة، واستدل بامتناعه الصرف. وزعم أبو العباس أنّه نكرة، واستدلّ على صحة مذهبه بدخول الألف واللام عليه في قوله [من الكامل]:

٥٣٧ ـ ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أكْمُؤاً وعساقِلاً ... وَلَقَدْ نهيتُكَ عَنْ بَناتِ الأوْبَرِ

وهذا يتخرَّج على زيادة الألف واللام في العلم ضرورة، كما زيدت في قوله [من الطويل]:

٥٣٨ ـ رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً ... شديداً بأعباءِ الخلافَةِ كاهِلُهْ

---

(١) لم أقع على معناه فيما عدت إليه من معاجم.

(٢) ابن أوبر: ضرب من الكمأة.

٥٣٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٠٢؛ والإنصاف ١/٣١٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٣/٥٨؛ ورصف المباني ص ٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٦٦؛ وشرح الأشموني ١/٨٥؛ وشرح التصريح ١/١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٩٦؛ ولسان العرب ٢/٢١ (جوت)، ٤/١٧٠ (حجر)، ٤/٣٨٥ (سور)، ٤/٦٢٢ (عير)، ٥/٢٧١ (وبر)، ٦/٢٧١ (جحش)، ١١/٧ (أبل)، ١١/١٥٩ (حفل)، ١١/٤٤٨ (عسقل)، ١٢/١٨ (اسم)، ١٤/١٥٥ (جنى)، ١٥/٣٠٩ (نجا)؛ والمحتسب ٢/٢٢٤؛ ومغني اللبيب ١/٥٢، ٢٢٠؛ والمقاصد النحويّة ١/٤٩٨؛ والمقتضب ٤/٤٨؛ والمنصف ٣/١٣٤.

شرح المفردات: جنى الثمرة: قطفها من الشجرة. الأكمؤ: ج الكمأة، وهي نوع من الفطر، يُعرف أيضاً بـ «شحم الأرض» أو «جدري الأرض» يؤكل مشوياً أو مطبوخاً. العساقل: ج العسقول، وهو نوع من الكمأة. بنات الأوبر: نوع من الكمأة صغار فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم تشبه اللفت.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو بحسب ما قبلها، واللام موطئة للقسم، «**قد**»: حرف تحقيق. «**جنيتك**»: فعل ماضٍ والتاء فاعل، والكاف في محلّ نصب مفعول به. «**اكمؤاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**وعساقلاً**» معطوف على «أكمؤاً» منصوب. «**ولقد**»: الواو حرف عطف، واللام موطئة للقسم. «**قد**»: حرف تحقيق. «**نهيتك**»: فعل ماضٍ، والتاء فاعل، والكاف في محلّ نصب مفعول به. «**عن بنات**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نهيتك» وهو مضاف. «**الأوبر**»: مضاف إليه مجرور.

الشاهد فيه قوله: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» على العلم مضطرّاً، لأنّ «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء. والعلم لا تدخله «أل» فراراً من اجتماع معرّفين: العلمية و «أل»، فزادها هنا للضرورة.

٥٣٨ ـ **التخريج**: البيت لابن ميّادة في ديوانه ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٢/٢٢٦؛ والدرر ١/٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٤؛ ولسان =

ولم يجيء دخول الألف واللام على «ابن الأوبر» إلاّ في ذلك البيت خاصة، فدلَّ على أنها زائدة.

* * *

وما أضيف إلى معرفة فهو معرفة مثله، إلاّ في مواضع منها «غيرك» وأخواته(١)، واسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والصفة المضافة إلى الموصوف، والموصوف المضاف إلى الصفة، واسم الزمان المضاف إلى الجملة، و «أفعلَ مِنْ»، فإنَّ الإضافة فيها غير محضة، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في باب النعت بما فيه من الخلاف والاتفاق.

= العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢١٨، ٥٠٩؛ ولجرير في لسان العرب ٨/ ٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦، والإنصاف ١/ ٣١٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤.

اللغة وشرح المفردات: الوليد بن يزيد: هو الخليفة الأموي الحادي عشر، خلف عمّه هشام بن عبد الملك، وكان يجيد قول الشعر، ويحبّ شرب الخمرة. الأعباء: ج العبء، وهو الحمل الثقيل. الكاهل: ما بين الكتفين.

المعنى: يقول: إنّه رأى الوليد بن يزيد منعّماً وميمون الطائر، وقادراً على تحمّل أعباء الخلافة.

الإعراب: رأيت: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **الوليد**: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة. بن: نعت «الوليد» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **اليزيد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. مباركاً: مفعول به ثان لـ «رأى» منصوب بالفتحة الظاهرة، أو حال. **شديداً**: معطوف على «مباركاً» بحرف عطف محذوف، أو حال ثانية إن عددنا الأولى حالاً. **بأعباء**: الباء: حرف جر، «أعباء» اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «شديداً»، وهو مضاف. **الخلافة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **كاهله**: فاعل «شديداً» مرفوع بالضمة. وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «رأيت الوليد. . .» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «اليزيد» وهنا احتمالان:

أوّلهما أنّ الشاعر أدخل «أل» على «يزيد» للضرورة أو لِلَمْحِ الأصل، فتكون «أل» زائدة، والاسم ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل، وإنّما جُرَّ بالكسرة لدخول «أل» عليه.

وثانيهما أنَّ الشاعر قصد تنكير «يزيد» قبل إدخال «أل» عليه، فأصبح بعد زيادة «أل» ككلمة «الرجل» ونحوه، ولهذا زالت علميَّته ولم يبْقَ فيه سوى علّة واحدة وهي وزن الفعل، فهو إذن ليس ممنوعاً من الصرف، فلا يصحّ التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجرّ بالكسرة لدخول «أل» عليه.

(١) تقدم الكلام عليها في باب الإضافة.

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

قوله: «الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة» فيه مجاز، لأنَّ هذه الحروف منها ما ينصب بنفسه ومنها ما ينصب بإضمار «أنْ»، لكن لما كان النصب بعدها أسند إليها مجازاً.

وهذه الحروف قد تبيَّن حكمها في أول الكتاب على مذهب أهل البصرة. وذلك أنَّ هذه الحروف تنقسم قسمين: ناصب بنفسه، وناصب بإضمار «أنْ» بعده. فالناصب بنفسه عند أهل البصرة: أنْ، ولنْ، وإذن، ولكي، وكي، في أحد قسميها.

والناصب بإضمار «أنْ» ما بقي وينقسم قسمين: قسم ينصبه بإضمار «أنْ»، ويجوز إظهارها بعده. وقسم ينصب بإضمار «أنْ»، ولا يجوز إظهارها بعده. فالناصب بإضمار «أن» ويجوز إظهارها بعده لام «كي» إذا لم يكن بعدها «لا». وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ فيه نحو قوله [من الوافر]:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إليَّ من لبسِ الشفُوفِ][1]

فإن كان بعدها «لا» لزم إظهارها هروباً من اجتماع المثلين. والذي ينصب بإضمار «أنْ» ولا يجوز إظهارها بعده ما بقي، وهو لام الجحود والجواب بالفاء، والواو، وأو، وحتى، وكي.

والدليل على أنَّ « أنْ» و «لَنْ»، و «لكي»، و «كيْ»، و «إِذَنْ» تنصب بنفسها وما عداها

---

(١) تقدم بالرقم ٢٨.

بإضمار «أنْ» أنَّ «أنْ» وأخواتها وجد النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب بإضمار، فنسب النصب إليها، وما بقي إمّا حرف عطف وإمَّا حرف جر، وكلاهما لا ينصب، فلذلك ادعينا أنَّ النصب بعدها بإضمارٍ.

وإنّما ادعينا أنَّ المضمر «أنْ» لأنّها قد ظهرت في بعض المواضع.

ومذهب أهل الكوفة أنَّ الناصب بنفسه «أنْ»، و «لَنْ» و «إذَنْ»، و «حَتى»، ولام الجحود، والناصب بإضمار «أنْ» ـ ويجوز إظهارها بعده ـ هو «كي»، و «لكي» وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به. وما بقي ينصب عندهم بالمخالفة لا بإضمار «أنْ»(١).

واستدلوا بأنَّ «حتّى» ولام الجحود ينصبان بأنفسهما أنّهما لم يظهر قط بعدهما «أنْ»، واستدلّوا على أنَّ لام الجحود تنصب بنفسها أنه قد سمع تقديم معمولها عليها كقوله [من الطويل]:

٥٣٩ ـ لَقَدْ عَذَلَتْنِي أمُّ عَمْرٍو ولم أكنْ   مقالتَها ما دُمْتُ حيّاً لأسْمَعَا

---

(١) انظر المسألة التاسعة والسبعين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٧٥ ـ ٥٧٩؛ والمسألة الثمانين ص ٥٧٩ ـ ٥٨٤؛ والمسألة الثانية والثمانين ص ٥٩٣ ـ ٥٩٧؛ والمسألة الثالثة والثمانين ص ٥٩٧ ـ ٦٠٢.

٥٣٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٥٧٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٦؛ وشرح المفصل ٧/٢٩.

اللغة: عذل: لام وعاتب.

المعنى: لقد عاتبتني أم عمرو مع أنني لم أكن يوما لأسمع عتابها ولومها لي.

الإعراب: «لقد»: اللام حرف ابتداء وتوكيد، «قد»: حرف تحقيق. **«عذلتني»**: «عذل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، «التاء»: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«أم»**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **«عمرو»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«ولم»**: الواو عاطفة «لم»: حرف جزم. **«أكن»**: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة. واسمها ضمير مستتر تقديره أنا. **«مقالتها»**: مفعول به مقدم، منصوب وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والضمير مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. **«ما دمت»**: «ما»: مصدرية، «دمت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. و «التاء»: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. **«حياً»**: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والمصدر المؤول من **ما** وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق =

كأنه قال: ولم أكن لأسمعَ مقالتَها ما دمت حيّاً، فـ «مقالتها» معمول لِـ «أسمع» وقد تقدم على الكلام. فلو كان النصب بإضمار «أن» لم يجز التقديم. وهذا باطل، أما قولهم: إنَّ لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار «أنْ» لم يجز تقديم معمولها عليها كما ذكروا فصحيح، لكنهم قد حكوا تقديم المعمول على «أنْ» ضرورةً، كقوله [من الكامل]:

٥٤٠ ـ [هَـلاَّ سَـأَلْـتِ وَخُبْـرُ قَـوْمٍ عِنْـدَهُـمْ] وشِفَــاءُ غَيِّــكِ خــابِــراً أنْ تَسْــأَلــي

= بالفعل المحذوف «أسمع». «لأسمعا»: اللام لام الجحود، «أسمعا»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل جر باللام.

وجملة «عذلتني أم عمرو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لم أكن...»: معطوفة على السابقة لا محل لها. وجملة «دمت...»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أسمع»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «مقالتها» أراد «ولم أكن لأسمع مقالتها» وقدم منصوبَ لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فاستدل به الكوفيون على أن لام الجحود تنصب بنفسها.

٥٤٠ ـ التخريج: البيت لامرأة من بني سليم في الحماسة البصرية ٢/ ٢٧؛ ولها أو لربيعة بن مقروم في خزانة الأدب ٨/ ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٢٧ (خبر).

اللغة: الغيّ: الضلالة، والعيّ: العجز. خابراً: خبيراً.

المعنى: أتراك سألت القوم عن الخبر؟! فالخبر موجود لدى القوم، وشفاء عجزك، أو شفاء ضلالك، أن تسألي خبيراً بأسرارِ القوم.

الإعراب: **هلا**: حرف استفتاح وتنبيه وحَضّ. **سألت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **وخبر**: «الواو»: استئنافية، «خبر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **قوم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **عندهم**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بخبر المبتدأ المحذوف، بتقدير (خبر قوم موجود عندهم)، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وشفاء**: «الواو»: استئنافية، «شفاء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **غيك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **خابرا**: مفعول به منصوب بالفتحة للفعل (تسألي). **أن**: حرف مصدري وناصب. **تسألي**: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تسألي» خبر للمبتدأ «شفاء».

وجملة «سألت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «خبر قوم موجود عندهم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «شفاء غيّك...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تسألي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «خابراً أن تسألي» حيث تقدم المفعول به على عامله وهو الفعل (تسألي).

فأحرى إذا كانت «أنْ» مضمرة.

وإنْ شئت جعلت «مقالتها» منصوباً بإضمار فعل، كأنّه قال: ولم أكن لأسمعَ مقالتها ما دمت حيّاً لأسمع.

وأما قولهم: لو كانت ناصبة بإضمار «أنْ» لظهرت «أنْ» في بعض المواضع فلا يلزم هذا، لأنَّ من المضمرات ما لا يظهر مثل الفعل المضمر في باب الاشتغال، فلا حجة لهم في شيء من ذلك. وأيضاً فإنَّ لام الجحود جارة ولم يثبت لها النصب، فالأولى أنْ تبقى على بابها.

وكذلك حتى لم يثبت لها إلاّ العطف أو الخفض، ولم يثبت لها النصب، فلذلك كان النصب بعدها بإضمار «أنْ».

وأمّا «كي» عندهم فتنصب بإضمار «أنْ» على كل حال، وإن شئت أظهرتها. واستدلّوا بظهور «أن» بعدها في قوله [من الطويل]:

٥٤١ ـ فقالَتْ أكلَّ الناسِ أَصْبَحْتَ مانحاً لسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا

---

٥٤١ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨؛ والدرر ٤/ ٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١؛ وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦؛ وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١؛ وخزانة الأدب ص ١٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجنى الداني ص ٢٦٢؛ ورصف المباني ص ٢١٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥.

اللغة والمعنى: المانح: المعطي، الواهب. تغرّ: تخدع.

يقول: قالت: أتقدّم لكل الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغرّهم وتخدعهم. أي أنّه يظهر عكس ما يخفي.

الإعراب: **فقالت**: **الفاء**: بحسب ما قبلها، **قالت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث، والفاعل: هي. **أكلّ**: الهمزة: حرف استفهام، **كلّ**: مفعول به مقدّم لـ «مانحاً»، وهو مضاف. **الناس**: مضاف إليه مجرور. **أصبحت**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «أصبح». **مانحاً**: خبر «أصبح» منصوب. **لسانك**: مفعول به ثانٍ لـ «مانحاً» منصوب، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **كيما**: حرف جرّ للتعليل، وما: زائدة. **أن**: حرف نصب ومصدري، **تغرّ**: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنت. **وتخدعا**: **الواو**: حرف عطف، **تخدعا**: كأعراب «تغرّ»، والفاعل: أنت. **والألف**: للإطلاق.

وجملة (قالت...) الفعليّة بحسب الواو. وجملة (أكلّ الناس أصبحت مانحاً...) الفعليّة في محلّ =

فقالوا: لو كانت ناصبة بنفسها لم يجز إظهار «أنْ» بعدها.

وهذا لا حجة فيه، لأنَّ هذه الرواية لم تثبت، والرواية الصحيحة:

. . . . لسانَكَ هذا أنْ تَغُرَّ وتَخْدعَا

إنْ ثبتت تلك الرواية فتكون «أنْ» زائدة للتوكيد بمنزلتها في: «لمّا أنْ قامَ زيدٌ». وكذلك زعموا أنَّ «لكي» تنصب بإضمار «أنْ»، وهذا باطل، لأنّه يلزم من ذلك دخول حرف الجر على مثله، وذلك لا يجوز إلاّ ضرورة.

وزعم أهل الكوفة أنَّ «أنْ» تضمر في غير ما ذكرنا، وحكوا: «مُرْهُ يَحفُرَها»، و «لا بدَّ من تَتبَعَها»، يريد: مُرهُ أن يَحفُرَها، ولا بدَّ من أن تَتبعَها.

وهذا غير جائز، وما حكوه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وإنّما هو على إضمار «إنْ» من غير عوض كقوله [من الطويل]:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى [وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنْتَ مُخْلِدي][1]

يريد: أن أحضَر، فأضمر «أنْ» وأبقى عملها.

وأمّا الجواب بالفاء ففيه خلاف، فمذهب سيبويه رحمه الله أنّ النصب بإضمار «أنْ»، ومذهب أهل الكوفة أنَّ النصب بعدها بالخلاف، ومذهب الجرميّ أَنَّ النصب بنفس الفاء[2]، واستدل بأنّه وجد الفعل بعدها منصوباً ولم يقم دليل على أنَّ النصب بإضمار «أنْ»، فجعل النصب بها.

وهذا فاسد، لأنَّ الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضع، فينبغي أنْ تحمل على ما ثبت لها من العطفية، وإذا كانت حرف عطف، فالنصب بعدها لا يجوز إلاّ بإضمار «أنْ»، لأنَّ حروف العطف لا تنصب.

= نصب مفعول به. وجملة (أن تغرّ) في محلّ جر بحرف الجرّ «كي». وجملة «تخدعا» معطوفة على جملة «تغر».

والشاهد فيه ظهور «أن» المصدريّة بعد «كي»، وذلك دليل على أمرين: الأوّل أن «كي» دالّة على التعليل، وليست حرفاً مصدريّاً، والثاني أنّ «كي» التعليليّة تقدَّر بعدها «أنْ» إذا لم تكن موجودة.

(١) تقدم بالرقم ٣٠.

(٢) انظر المسألة السادسة والسبعين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٥٧ ـ ٥٥٩.

واستدل أهل الكوفة على أنَّ النصب بالخلاف بأن قالوا: لو كان الثاني داخلاً في معنى الأول من نهي أو نفي أو غير ذلك، لكان معطوفاً عليه بلا خلاف، فلما كان الثاني مخالفاً للأول نصب بالخلاف.

وهذا فاسد، لأنّه لو كان الخلاف ناصباً لقلت: «ما قامَ زيدٌ بل عمراً»، فتنصب لمخالفة الثاني الأول.

وأيضاً فإنّه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني، فيقال لهم: فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دلَّ هذا على فساد مذهبكم، وأنَّ النصب بإضمار «أنْ» لما تعذَّر عطف الثاني على الأول للمخالفة التي بينهما، فعدل عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم، فنصب الفعل بإضمار «أنْ»، و «أنْ» وما بعدها في تأويل المصدر، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم.

* * *

فإذا قلت: «ما تأتينا فتُحدّثَنا» فكأنك قلت: لا يكون منك إتيان فحديثٌ. وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفاً لما قبله، وكان ما قبله امراً، أو نهياً، أو استفهاماً، أو تحضيضاً، أو عرضاً، أو دعاء، أو نفياً. فإن كان ما قبله خبراً، لم يجز النصب بعدها إلاّ في ضرورة شعر، أو نادر كلام، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

٥٤٢ - سأَتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَميمٍ وأَلْحَقُ بالحجازِ فأستريحا

---

٥٤٢ - **التخريج**: البيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢؛ والدرر ١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ ورصف المباني ص ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٥؛ والكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

المعنى: يقول: سأغادر منزلي تخلّصاً من مجاورة بني تميم الذين لا يرعون حقّ الجار، وأسكن الحجاز لعلّي أجد هناك راحة لنفسي.

الإعراب: **سأترك**: السين: حرف تنفيس، **أترك**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **منزلي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **لبني**: **اللام**: حرف جرّ، **بني**: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم. والجار والمجرور متعلّقان =

فنصب «أستريح» وما قبله واجب.

وإنّما لم ينصب ما بعد الفاء إذا كان ما قبلها واجباً، لأنَّ العطف سائغ، لأنَّ الثاني غير مخالف للأول، فلا موجب لتكلّف الإضمار.

فعلى هذا لا يخلو أن يكون الكلام المنفيّ قبل جملة اسميّة أو جملة فعليّة. فإن كان قبل جملة فعلية جاز في الفعل الذي بعد الفاء الرفع والنصب. فالرفع له معنيان: أَحدهما أن يكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبلها في المنفي إذا جعلت ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها، وذلك نحو: «ما تأتينا فَتُحَدِّثُنا»، كأنك قلت: ما تأتينا فما تُحَدِّثُنا، فنفيت الإتيان والحديث.

والآخر أن يكون ما بعد الفاء مقطوعاً مما قبلها، فتقول: «ما تأتينا فَتُحدثُنا»، فنفيت الإتيان ثم أوجبت الحديث، كأنك قلت: «ما تأتينا فأنت الآن تُحدِّثُنا»، وعليه قول الشاعر [من الخفيف]:

٥٤٣ ـ غيـر أنّـا لـم تَـأْتِنـا بِيَقِيـنٍ فَنُـرَجِّـي ونُكْثِـرُ التـأميـلا

أي: فنحنُ نرجّي.

بـ «أترك»، وهو مضاف. **تميم**: مضاف إليه مجرور. **وألحق**: **الواو**: حرف عطف، **ألحق**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **بالحجاز**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ألحق». **فأستريحا**: **الفاء**: السببيّة، **أستريحا**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، **والألف**: للإطلاق، والفاعل: أنا. والمصدر المؤوّل من «أن أستريح» معطوف على مصدر منتَزع ممّا قبل الفاء، والتقدير: لَحاق فاستراحة.

وجملة (سأترك منزلي) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ألحق بالحجاز) الفعليّة معطوفة على جملة «سأترك منزلي».

والشاهد فيه قوله: «فأستريحا» حيث نصبه بـ «أنْ» مضمَرةً بعد فاء السببيَّة من دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

٥٤٣ ـ **التخريج**: البيت لبعض الحارثيين في خزانة الأدب ٨/ ٥٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ والكتاب ٣/ ٣١، ٣٣؛ وللعنبري في شرح المفصل ٧/ ٣٦؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمقرب ١/ ٢٦٥.

اللغة: الترجي: الأمل.

المعنى: إذا لم يأتنا بما يدفع الشك من نفوسنا، فنحن نأمل خلاف ذلك.

الإعراب: **غير**: اسم منصوب على الاستثناء. **أنّا**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها مضاف إليه مجرور. لم تأتنا: «لم»: حرف نفي

وإذا نصبت أيضاً كان له معنيان: أحدهما أن يكون نفي الإتيان، فانتفى من أجله الحديث، فكأنّه قال: «ما تأتينا فكيف تحدّثُنا»، أي: إنَّ الذي يكون سبباً للحديث إنَّما هو الإتيان، وأنت لم تأت فكيف تحدّث؟

والثاني أن يكون أوجب الإتيان ونفي الحديث كأنَّه قال: ما تأتينا محدّثاً بل تأتي غير مُحدِّثٍ.

وإن كانت الجملة المنفية التي قبل الفاء جملة اسمية، جاز فيه بعد الفاء وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على معنى واحد من المعنيين وهو القطع، ولا يجوز العطف لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه، والنصبُ على المعنيين المتقدمين، نحو: «ما أنتَ أخونا فنُكرِمُكَ».

فإن تقدم على الفاء جملة استفهام، فلا يخلو من أن تكون فعلية أو اسمية. فإن كانت فعلية جاز فيها وجهان: الرفعُ والنصبُ، فالرفع على العطف وعلى الاستئناف كما تقدَّم، والنصب على معنى واحد وهو أن تقدّر الفعل الأول سبباً للثاني. فإذا قلت: «هل تأتينا فتحدّثُنا»؟ فرفعته، فأحد المعنيين: هل تأتينا فهل تُحدِّثُنا؟ والمعنى الثاني الاستفهام عن الإتيان وإيجاب الحديث، فكأنَّك قلت: هل تأتينا، ثم قلت: فأنت الآن تحدّثُنا.

فإذا قلت: «فتحدّثنا»، بالنصب فكأنَّك قلت: هل يكون منك إتيان فيكون سبباً للحديث؟

فإن كانت الجملة الاستفهامية اسمية، جاز فيما بعد الفاء أيضاً وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على القطع خاصة: لأنَّه لم يتقدم فعل فتعطف عليه، والنصب على أن

وقلب وجزم، «تأت»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (أنت). **بيقين**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تأت). **فنرجي**: «الفاء»: استئنافية، «نرجي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **ونكثر**: «الواو»: عاطفة، «نكثر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **التأميلا**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «لم تأتنا»: في محلّ رفع خبر (أن). وجملة «نرجي»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (نحن): وجملة «نحن نرجي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نكثر التأميلا»: معطوفة على (نرجي) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «نرجي» حيث رفعه على القطع والاستئناف.

يكون سبباً للثاني، وذلك نحو قولك: «أينَ بيتُك فأزورُكَ». بالرفع والنصب. فالرفع على الاستئناف كأنَّه استفهم عن مكان البيت، ثم استأنف فقال: فأنا أزورُكَ. والنصب على السببية كأنه قال: «إن يكن منّي معرفةُ بيتِكَ يكن مني زيارةٌ لك».

وكذلك جملة التمني لا يخلو من أن يكون فيها فعل أو لا يكون، فإن كان فيها فعل جاز فيما بعد الفاء وجهان: الرفع والنصب.

والرفع له معنيان: العطف والاستئناف كما تقدم، والنصب له معنى واحد وهو السببية، وذلك نحو: «ليتني أَجدُ مالاً فأُنفِقُ منه».

فالرفع على العطف، كأنك تمنيت أن تجد المال وتنفق منه، والقطع كأنَّك تمنيت وجدان المال ثمَّ أخبرت أنَّك تنفق منه إذا وجدته. والنصب على السببية كأنك قلت: إن يكن مني وجدان المال يكن منّي إنفاقٌ منه.

فإن كانت اسمية لم يذكر فيها فعل فالرفع والنصب. فالرفع على القطع، ولا يجوز العطف كما تقدّم، والنصب على السببية.

فإن كانت الجملة تحضيضاً، أَو عرضاً، أَو نهياً، أَو دعاء، فإنّها لا تكون إلاّ فعلية، ويجوز فيما بعد الفاء الرفع والنصب، فالرفع على القطع أَو الاستئناف، والنصب على السببية كما تقدم.

فمثاله في العرض: «ألا تنزلُ عندنا فنتحَدَّثُ»، بالرفع والنصب. ومثاله في التحضيض: «هلاّ نزلتَ عندنا فنكرِمُكَ»، بالرفع والنصب أيضاً. ومثاله في الدعاء: «غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ فيدخلُهُ الجنة»، بالرفع والنصب. فأمَّا النهي نحو: «لا تضربْ زيداً فتندم»، فيجوز فيه ثلاثة أَوجه: الرفع على الاستئناف، والجزم على العطف، والنصب على السببية.

وأمَّا الأمر فلا يخلو من أَن يكون باللام أَو بغير اللام، فإن كان باللام جاز فيه ثلاثة أوجه كالنهي: الرفع على الاستئناف، والجزم على العطف، والنصب على السببية، نحو: «لتكرم زيداً فيكرمُكَ».

فإن كان بغير اللام، فلا يجوز فيما بعد الفاء إلاّ وجهان: الرفع والنصب. فالرفع على القطع والنصب على السببية، ولا يجوز الجزم على العطف، لأنَ «اضرب» لا موضع له من

الإعراب، وقد يجوز الجزم عطفاً على المعنى ضرورة، كقوله [من الطويل]:

٥٤٤ ـ على مِثْلِ أصحابِ البَعوضَةِ فاخْمِشِي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبكِ من بَكى

فعطف «أو يبك» على معنى «فاخمشي»، كأنه قال: لِتَخمِشِي أو يبكِ. ومثال ذلك: «أكرم زيداً فيكرمُكَ»، بالأوجه الثلاثة.

---

٥٤٤ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٩؛ والكتاب ٣/٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٦١، ١٠٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح المفصل ٧/ ٦٠، ٦٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٢١ (بعض)؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٥.

اللغة: البعوضة: اسم مكان بعينه، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر.

المعنى: فلتخمشي وجهك على قتلى موقعة البعوضة، وليبكِ عليهم البواكي.

الإعراب: «على مثل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل اخمشي. «**أصحاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**البعوضة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فاخمشي**»: الفاء زائدة، «اخمشي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «**الويل**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**حرّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الوجه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أو**»: حرف عاطف. «**يبك**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العلة. «من»: اسم موصول في محل رفع فاعل. «**بكى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

وجملة «اخمشي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لك الويل»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يَبك»: معطوفة على (اخمشي) لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بكى»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أو يبك»: فالفعل «يبك» مجزوم حملاً على معنى «فاخمشي» لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطيِ مجزوم بلام الطلب وكأنه قال: «على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي وجهك أو يبك من بكى».

باب الجواب بالفاء

قد تقدَّم الخلاف في الفعل الذي بعدها بِمَ انتصب. هل بها نفسها وهو مذهب الجرمي، أَو بالخلاف وهو مذهب أَهل الكوفة، أَو بإضمار «أَنْ» وهو مذهبنا، وهو الصحيح على ما استقر.

وإنما تنصب في الأجوبة الثابتة، وعلّة ذلك أنَّها لا يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها إلاّ في الأجوبة. وأمَّا الإيجاب نفسه فلا يتصور فيه الخلاف، فلهذا يكون ما بعدها أبداً محمولاً على ما قبلها، نحو أَن تقول: «يقومُ زيدٌ فيقعدُ»، أَلا ترى أَنك لو نصبت لكان المعنى مع الرفع واحداً: لأنك إذا قلت: «يكون قيامٌ فقعودٌ»، كان معناه معنى: يقومُ فيقعدُ، فلما استوى المعنيان وكان في أحدهما الحمل والعطف على التوهم لم يجز.

أَلا ترى أنّهم يحملون على الأول لمشاكلتهما في اللفظ مع فساد المعنى، فالأحرى أن يحملوا عليه مع أَنّه يكون في تركه الفساد من الطريقين وهما العطف على التوهم وترك اللفظ.

فأمَّا إذا لم يكن اللفظ واجباً، فإنَّك إذا حملت على الأول كان للكلام معنى، وإذا لم تحمل وعدلت، كان للكلام معنى آخر، فلهذا تصور النصب حتى يكون لذلك المعنى لفظ يعبر به عنه، فلا يكون النصب إلاّ بالخلاف، أَي: حيث يكون الخلاف. فنزعم نحن أَنَّ النصب حيث يكون، وهم يزعمون أَنّه يكون بنفس الخلاف. فلنأخذ الأجوبة واحداً واحداً.

وأمَّا النهي فلا يكون إلاّ بالفعل فتقول: «لا تضربْ زيداً فتُهينه»، فما بعد الفاء يتصوَّر

فيه ثلاثة أَوجه: الرفع، والنصب، والجزم.

فإن جزمت، فإنه يكون شريكاً للأول، فيكون المعنى: لا تضربْ زيداً ولا تُهِنْهُ.

وإنْ نصبت كان الفعل منصوباً بإضمار «أَنْ»، فيكون معطوفاً على مصدر الفعل الأول، فتقول: «لا يكنْ منك ضربٌ فيكون بسببه إهانة»، فهذا يفارق معنى العطف والجزم، لأنك في الجزم تنهاه عن الاثنين ابتداء، وأَنت في النصب نهيته عن أَن يكون الفعل سبباً للثاني، فهذان معنيان مُتصوَّران.

والرفع يكون على الاستئناف، فكأَنَّك لما قلت: «لا تضرب زيداً»، قلت مخبراً: فأنت تهينه، فهذا معنى ثالث مفارق لما تقدم.

وأما الأمر فلا بد أن يكون بفعل أو باسم في معنى الفعل. فإن كان بفعل فإمّا أن يكون معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً تُصُوِّر فيها بعد الفاء ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجزم، فتقول: «لتكرم زيداً فتحسنْ إليه». فإن جزمت كان شريك الأول، وكان المعنى: «لتكرمْ زيداً ولتُحسِنْ إليه». ومعنى الرفع بيّن وهو الاستئناف، كأَنَّه قال بعد فراغه: فأَنَتَ محسنٌ إليه. والنصب على العطف على المصدر المتوهم، وكأَنَّه قال: ليكن إكرامٌ فيكونَ بسببه إحسانٌ، فأنت أمرتَهُ بالإكرام الذي يكون بسببه الإحسان، بخلاف جزم الفعلين فإنّه يكون أمراً بكلّ واحد منهما ابتداء من غير تقييد.

فإن كان الفعل مبنيًا مثل: «قُمْ فنكرمُ زيداً»، فإنَّ العطف لا يتصوَّر، لأنّه ليس معك ما تعطف عليه، ألا ترى أنَّ الأول مبنيّ ولا يتصوَّر إلاّ على مذهب أهل الكوفة حيث يزعمون أنه معرب[1].

فإن قلت: أجزمه بإضمار اللام، فالجواب: إنّه لا يضمر الجازم إلاّ في ضرورة، مثل قوله [من الوافر]:

٥٤٥ ـ مُحمّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كُـلُّ نَفْـسٍ إذا مـا خِفْـتَ مـن شـيءٍ تَبـالا

---

(١) انظر المسألة الثانية والسبعين من الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٢٤ ـ ٥٤٩.

٥٤٥ ـ التخريج: البيت لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١؛ وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١؛ والإنصاف ٢/ ٥٣٠؛ والجنى الداني ص ١١٣؛ ورصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ =

فإن قيل: يكون حرف العطف قد ناب مناب تكريره، فالجواب: إنَّهُ لا ينوب حرف العطف إلاّ أنْ يقدَّم العامل، نحو: «قام زيد وعمرٌو»، وأنت لم تقدم في «قمْ» عاملاً، فلم يبق إلا النصب أو الرفع على المعنيين المتقدمين.

فإن كان الأمر باسم فلا يخلو من أن يكون مشتقاً من فعل أو لا يكون. فإن لم يكن، فإنَّ النصب لا يتصوَّر أصلاً، لأنّه ليس ثمَّ ما يدل على المصدر المتوهم، وذلك: «عليك زيداً فيحسِنُ إليكَ»، فإنَّما يكون في هذا الرفع خاصة. فإن كان مشتقاً فمنهم من شبّهه بهذا ومنع النصب، لأنّه ليس فعل يدل على المصدر.

ومنهم من أَجاز النصب، وهو الصحيح، لأنَّ لفظه لفظ الفعل، وذلك: «نزالِ فأكرمَكَ»، والجزم لا يتصور على حال.

وأما الاستفهام فلا يخلو من أن يدخل على اسم أو على فعل، فإن دخل على فعل مثل: «أتقومُ فنكرمُكَ»، جاز الرفع على المعنيين: الاستئناف والعطف، والنصب على ما ثبت.

فإن دخل على اسم، فإما أن يكون ذلك الاسم ظرفاً أو مجروراً. فإن لم يكن لم يجز

= وشرح شواهد المغني ١/٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/٣٥، ٦٠، ٦٢؛ ٩/٢٤؛ والكتاب ٣/٨؛ واللامات ص ٩٦؛ ومغني اللبيب ١/٢٢٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/٤١٨؛ والمقتضب ٢/١٣٢؛ والمقرب ١/٢٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/٥٥.

اللغة والمعنى: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: أي رماه بمصائبه.

يخاطب الشاعرُ النبيَّ (ﷺ) بقوله: يا محمّد إنّ كلّ النفوس مستعدّة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

الإعراب: **محمّد:** منادى مبنيّ على الضم، في محل نصب على النداء. **تفد:** فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة تقديره: «لتفدِ» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة. **نفسك:** مفعول به منصوب، وهو مضاف، **والكاف:** في محلّ جرّ بالإضافة. **كلّ:** فاعل مرفوع. وهو مضاف. **نفس:** مضاف إليه مجرور. **إذا:** ظرف يتضمّن معنى الشرط. **ما:** الزائدة. **خفت:** فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. **من شيء:** جار ومجرور متعلّقان بـ «خفت». **تبالا:** مفعول به منصوب. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا ما خفت من أمر تبالاً لتفد نفسك...».

وجملة (محمد تفد) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (تفد نفسك) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة (خفت من شيء) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «تَفْدِ» يريد: لِتَفْدِ، فأضمر لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات.

النصب، نحو: «أينَ زيدٌ وهل أخوكَ زيدٌ فنكرِمُهُ»؟ لأنه ليس ثم ما يدل على المصدر، فلم يبق إلاّ أن يكون مرفوعاً.

فإن كان ثم مجرور أو ظرف، نحو: «أين بيتُكَ أفي الدار زيدٌ»؟ تُصُوّر النصب، لأنَّ هذا المجرور قد ناب مناب الفعل، ولم يعمل العامل فيه، ألا ترى أنّه يتصور اللفظ به، فتقول: أفي الدارِ استقرَّ زيدٌ.

فلما كان ثمَّ ما يدل عليه، ولم يكن منسوخاً حمل عليه، بخلاف: «عليك زيداً»، إذ لا يلفظ بهذا الفعل هنا أصلاً، فلما صار لا يلفظ به لم يجز معاملته فيحمل عليه، فيجوز هنا الرفع والنصب.

وأمّا العرض فلا يكون إلاّ بالفعل فيتصوَّر فيما بعد الفاء الرفع والنصب، فتقول: «ألا تنزِلُ عندنا فنتحدَّثُ». فالرفع على معنيين: الاستئناف والعطف، فيكون معنى العطف: ألا تتحدَّث؟ ومعنى الاستئناف: فنحن نتحدَّثُ. وأما النصب فمعناه: ألا يكون نزولٌ فيكونَ بسببه حديثٌ.

وأما التحضيض فلا يكون إلاّ بالفعل وهو العرض نفسه، وليس بينهما فرق بأكثر من أنَّ العرض ليس فيه طلب، إنّما هو أن تعرض الفعل، وكأنك قلت: آثِرْ فعلَ هذا إن رأيتَ فِعلَهُ، وحين حضضت فالمعنى: افعَلْهُ، لأنّك تطلبه، فالمسألة واحدة[1].

وأمّا التمني فيتصوَّر فيه الرفع والنصب على ما تقدم، فتقول: «ليت زيداً يقوم فأكرمهُ»، فترفع إمّا على العطف أو الاستئناف، أو تنصبه على ما تقدم، إلاّ أن يكون الكلام دون فعل، فلا يتصوَّر النصب، نحو: «ليت زيداً أخوكَ».

فإن كان خبر «ليت» ظرفاً أو مجروراً جاز النصب كما كان ذلك في الاستفهام نحو: «ليت لي مالاً»، و «ليت زيداً عندك». لأنَّ الظرف والمجرور يدلاّن على العامل فيهما، ومع ذلك فهو غير مرفوض.

وأما الدعاء، فلا بدَّ أن يكون بجملة اسمية أو فعلية، فإن كان بجملة فعلية، فلا يخلو من أن يكون الفعل معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً فحكمه حكم المعرب من الأمر والنهي،

(١) يقول النحاة: العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحثّ.

فيجوز ثلاثة أَوجه: الرفع، والنصب، والجزم. فتقول: «لِيَغفرِ اللَّهُ لزيدٍ فيدخل الجنة، ولا يغفرُ اللَّهُ له فيدخل النار». فإن كان مبنياً مثل: «غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ»، تُصوّر فيما بعد الفاء النصب وكأنّه قال: ليكن غفرانٌ فيكونَ بسببه كذا، ويتصور الرفع على العطف خاصة إذا كانت الجملة تفهم الدعاء، فتقول: «غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ فيدخله الجنة»، لأنَّ هذا لا يتصوّر فيه إلاّ الدعاء، ولا يتصوَّر الخبر لأنَّا نعلَم ذلك، فإذن ثبت أنّها كانت محمولة على ما قبلها وشريكتها في المعنى.

وإن كانت الجملة لا تعطي الدعاء لم يتصور الرفع إلاّ على الاستئناف، ولا يتصور العطف لأنّه لا يكون الفعل الذي ظاهره الخبر دعاء أصلاً، ألا ترى أنّك لا تقول في: «قام زيدٌ»، أَنَّه دعاء. وإنَّما قلنا ذلك في «غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ»، لما دل عليه الدليل إذا امتنع فيه الخبر، لأنّه يكون كذباً إن جعل خبراً.

وأما النفي، فلا يخلو من أن يكون معه فعل أو لا يكون، فإن لم يكن معه فعل، لم يجز النصب، نحو: «ما زيدٌ أَخوكَ فيأتينا»، إلاّ أن يكون ثم ظرف أو مجرور فإنَّ النصب يُتصوَّر، مثاله: «ما ليْ مالٌ فأُنفقَ منه».

فإنَّما يكون ـ إذا لم يكن ظرفاً ولا مجروراً ـ مرفوعاً على الاستئناف أو على العطف، عطف جملة فعلية على اسمية، أو اسمية على فعلية.

فإن لم يكن ثَمَّ فعل تصور الرفع والنصب. فالرفع إما على الاستئناف، وإما على العطف. فإن استأنفت كان المعنى: ما تأتينا فأنتَ تحدّثُنا. وإنْ عطفتَ كان شريكاً للأول في النفي، فيكون المعنى: ما تأتينا وما تحدّثُنا. وإنْ نصبت فإنَّما تنصب على إضمار «أن»، فتعطف مصدراً على مثله، فالمعنى إذا نصبت: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، وعلى هذا المعنى تنصب. وهذا الكلام يقال على معنيين: إمّا: ما يكونَ إتيانٌ فيكونَ بسببه حديثٌ، أي: ما تأتي فكيف تحدّثُ، أي: أنَّ الحديث كان يكون لو أتيت، وأنت لا تأتي فكيف تُحدّثُ، فهو ينفي الحديث والإتيان.

فإن قيل: هذا أحد معنيي الرفع، قلت: لا بل نفيتهما في الرفع ابتداء، ونفيت هنا الحديث الذي يكون سببه الإتيان.

والمعنى الثاني: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، أي: ما يكون معه حديث إنما يأتي ولا يحدّث، فقوله: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، اقتضى هذين المعنيين، فكان النصب يعطيهما.

وأنت إذا قلت: «لم يقم زيدٌ فعمرٌو»، احتمل معنيين: أحدهما لم يقم هذا ولا هذا، والآخر: لم يقوما إنَّما قام أحدهما، فالنفي اقتضى هذين المعنيين في النصب بخلاف ما تقدَّم، لأنَّه لم يقتضِ النصب إلاّ معنى واحداً. والرفع إما بالعطف أو بالاستئناف. هذا إن كان الأول مرفوعاً فإن كان منصوباً حملت عليه منصوباً مثله، وكذلك إن كان مجزوماً جزمتَ ما يُحمل عليه، نحو: «لم تأتنا فتُحَدِّثْنا ولن تأتِينَا فتُحدِّثَنا».

فهذا جملة ما في الفاء.

واعلم أنَّه لو كان لفظ ما قبلها نفياً والمعنى على الإيجاب، فإنَّ النصب لا يجوز، فمن ذلك: «ما زالَ زيدٌ قائماً فتكرِمُهُ»، لأنَّ المعنى ثبت على القيام، فإنَّما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستئناف.

ومما خالفنا فيه بعض الكوفيين «لعلَّ» إذا كانت استفهاماً فأجازوا النصب بعدها، وذلك: «لعلك تحجُّ فأحجَّ معك»، أي: هل تحجُّ فأَحجَّ معكَ؟ فكما يكون النصب في الاستفهام، فكذلك يكون هنا.

ومما خالفونا فيه «كأَنَّ» إذا خرجت عن التشبيه، وأريد بها خلاف معنى التشبيه، وذلك: «كأنّي بزيدٍ يأتي فنُكرِمَهُ»، فهذا معناه: ما هو إلاّ يأتي فنُكرِمَهُ، وهذا لا يحفظه أهل البصرة، فإن ثبت قُلنا به.

ومما خالفونا فيه أيضاً «إنّما»، وذلك: إنّما هي ضربةٌ من الأسد فتحطّمَه، والنصب عندنا لا يجوز، لأنَّ الكلام موجب.

* * *

واعلم أنَّ الفاء إذا دخلت على الفعل، وكان فيه ضمير يعود على ما قبلها، فلا يخلو أن يرجع الضمير إلى ما نفي الفعل في حقه، أو إلى ما أُوجب في حقه. فإن رجع إلى ما نفي عنه الفعل نصبته، وإلاّ رفعت، مثاله: «ما جاءَني أحدٌ إلاّ زيدٌ فأكرِمَهُ»، وإن جعلت الهاءَ لأحد نصبته، كأنه قال: «ما جاءني أحدٌ فأكرمَهُ».

وإن جعلتها لِـ «زيد» لم تنصب، لأن المعنى: جاء زيدٌ فأكرمُهُ، وذلك لا يجوز.

* * *

واعلم أنَّ ما قبل الفاء إذا كان له معمول، وأَخّرته إلى ما بعد الفاء نحو: «ما ضربتُ فأهينه زيداً»، ففيه خلاف.

فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منع. فالمجيز يقول: إنك لم تفصل إلا بمعطوف على الفعل بخلاف: «إنْ تضربْ فهو مكرمٌ زيداً»، هذا لا يجوز باتفاق، لأنَّكَ فصلت بما ليس بمعمول للفعل الأول ولا معطوف عليه، لأنَّ الجواب ليس محمولاً على الشرط، ولو كان معطوفاً عليه لشركه في المعنى.

والمانع يقول: إنَّ الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر، ولهذا صحَّ النصب، والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بشيء. والصحيح أن لا تجيز هذا بإزالة شيء عن موضعه[١]، لأنَّ لمنع النصب لحظة ولإجازته لحظة، فلو كان القياس لا يقبل مع النصب لأخّرناه، لكن لا نقول به إلاّ أن سمع، وهذا حسن جداً.

واعلم أَنَّ الدعاء إذا كان على صيغة الأمر والنهي، فقد قلنا ان حكمه كحكم الأمر، ولكن ذلك ليس على الإطلاق، بل نزيد فيه قيداً، وهو أن نقول: إلاّ أن يكون الأول دعاء عليه، والثاني دعاء له، أو بالعكس، فإنَّ النصب هناك لا يجوز، وذلك: «لِيَغفِرِ اللَّهُ لزيدٍ ويَقطَعْ يدَهُ»، لا يجوز، لأنَّ اللام الأولى على معنى الدعاء له، والثانية تجزم على معنى الدعاء عليه، فلم يجز النصب ولا الجزم، فإنّما يكون مقتطعاً، ونعلم أنّه دعاء بقرينة، وهو أنّه لا يمكن أن يكون خبراً[٢].

* * *

وخالف أهل الكوفة في «غير»، فأجازوا النصب بعدها، لأنَّ معناها النفي، وذلك: «أنا غيرُ آتٍ فأكرمَكَ». وهذا لا يجوز، لأنَّ «غيراً» مع المضاف إليه اسم واحد، فلا يسوغ أن تقدّر بعدها وما أضيفت إليه مصدراً، لأنَّها لا يصح لها معنى إذ ذاك بخلاف لام الأمر وما، لأنّك تقدر بعدها المصدر، فتقول: «ليكن كذلك وما يكون كذا»، و «غير» لا يتصوَّر

---

(١) لعل في العبارة سقطاً.

(٢) لعل في العبارة سقطاً.

فيها ذلك، لأنّها مع ما بعدها اسم، فلا يفصل بينهما بشيءٍ آخر، لأنَّ ذلك إبطالاً لوضعها.

* * *

ومما ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظن، وذلك: «حسِبتُهُ شتَمني فأثِبَ عليه»، لأنَّ الفعل هناك لم يثبت فالنصب جائز.

باب «أو»

اعلم أنَّ «أو» لا تنصب من الكلام إلاّ في موضعين، أحدهما: أن يكون قبلها اسم ملفوظ به ويكون بعدها فعل، فلا يجوز عطف الفعل على الاسم، فتنصب الفعل بعدها بإضمار «أَنْ»، وتكون «أَنْ» وما بعدها في تقدير اسم فتجيء عاطفة على اسم، ونظيره [من الطويل]:

ولـــولا رجـــالٌ مـــن رزامٍ أعِـــزَّةٌ وآلُ سُبيـــعٍ أو أســـوءَكَ عَلَقمـــا[1]

فكأنّه قال: أو أساءتك.

والآخر: أن يقع بعدها الفعل ويكون معناها معنى «كي» أو «إلى أنْ»، نحو: «لألْزِمَنَّك أو تَقْضيَني حقّي»، تريد: كي تقضِيَني حقي.

ومثالها بمعنى «إلى أن» قوله [من الطويل]:

٥٤٦ ـ فقلـــتُ لـــهُ لا تبـــكِ عينُـــكَ إنَّمـــا نحـــاولُ مُلكـــاً أو نمـــوتَ فنُعـــذَرا

(١) تقدم بالرقم ٢٩.

٥٤٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٦٦؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢، ٨/ ٥٤٤، ٥٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٩؛ وشرح المفصّل ٧/ ٢٢، ٣٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٤٧؛ واللامات ص ٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٢٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٣؛ والجنى الداني ص ٢٣١؛ والخصائص ١/ ٢٦٣؛ ورصف المباني ص ١٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤؛ واللمع ص ٢١١.

المعنى: يخاطب الشاعر عمرو بن قميئة حين استصحبه في مسيره إلى قيصر الروم ليساعده على بني أسد، فقال له: لا تبك إنّما نحاول طلب الملك، وإلى أن نموت فيعذرنا الناس.

يريد: إلى أنْ نموتَ فنعذرَ، ولا يتصور أن تكون هنا بمعنى «كي»، لأنَّه لا يطلب الملك كي يموت.

ولا تنصب في غير ما ذكرنا إلاّ ضرورة كقوله [من الطويل]:

٥٤٧ ـ فَسِرْ فـي بِـلادِ اللّـهِ والْتَمِسِ الغِنَـى تَعِـشْ ذا يَسـارٍ أو تَمُـوتَ فَتُعْـذَرا

= **الإعراب**: **فقلت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. **له**: جار ومجرور متعلقان بـ«قال». **لا**: ناهية. **تبك**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة. **عينك**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **إنّما**: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لدخول «ما» عليه. **نحاول**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». **ملكاً**: مفعول به منصوب. **أو**: للعطف. **نموت**: فعل مضارع منصوب، بـ«أن» مضمرة. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». **فنعذرا**: «الفاء»: حرف عطف، «نعذرا»: فعل مضارع للمجهول منصوب، و «الألف»: للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن»، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، والفعل (نموت) معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق.

وجملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تبك...»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «نحاول ملكاً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نموت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «نعذرا»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد: قوله: «نموت» حيث نصبه بإضمار «أن» بعد (أو) لأنها بمعنى حتى نموت، أو إلى أن نموت.

٥٤٧ ـ **التخريج**: البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٨٩؛ ولأبي عطاء السندي في الأغاني ١٧/ ٢٤٤؛ ولربيعة بن الورد في العقد الفريد ٣/ ٣١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٣٣؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

اللغة: ذو يسار: صاحب غنى.

المعنى: تغرّب في البلاد التماساً للحصول على الثروة، فتحيا غنياً، أو تموت بسبب تجوالك فليتمس الناس لك العذر.

الإعراب: **فسر**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «سر»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **في بلاد**: جار ومجرور متعلقان بـ(سر). **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والتمس**: «الواو»: للعطف، «التمس»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **الغنى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **تعش**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **ذا**: حال منصوبة بالألف لأنه من الأسماء الستّة. **يسار**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أو**: حرف عطف. **تموت**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (أو)، وعلامة نصبه الفتحة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت)، والمصدر المؤول من الفعل «تموت» و «أن» المضمرة معطوف على مصدر متصيد مما تقدمهما وكأن التقدير: التمس يكن عيش... أو موت، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «تعذر» معطوف على ذلك المصدر المتصيد. **فتعذرا**: «الفاء»: سببية وعاطفة، «تعذرا»: فعل مضارع مبني للمجهول

ألا ترى أنّه لا يتصور أن تكون بمعنى «كي»، لأنه لا يلتمس الغنى كي يموت. ولا يلزم إذا التمس الغنى أن يعيشَ ذا يسارٍ إلى أن يموت، فلذلك جعلنا النصب بعدها ضرورة.

وهذا نهاية الكلام في «أو».

= منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة، و «الألف»: للإطلاق، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت).

وجملة «سر»: بحسب الفاء. وجملة: «التمس»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «تعش»: جواب الطلب لا محلّ لها. وجملة «تموت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «تعذر»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أو تموت» حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد «أو» للضرورة.

باب الواو

اعلم أنَّ الواو تنصب في موضعين: أحدهما أن تعطف فعلاً على اسم ملفوظ به فلا يمكن ذلك، فتنصب الفعل بإضمار «أنْ»، فتكون وما بعدها بتأويل المصدر، فتكون قد عطفت اسماً على اسم، كقوله [من الوافر]:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقرَّ عَينِي [أحَبُّ إليَّ مِنْ لبسِ الشّفوفِ](1)

بعطف «وتقر» على «اللبس»، كأنه قال: وقرور عيني.

والموضع الآخر: أن يتعذّر العطف لمخالفة الفعل الذي بعدها للفعل الذي قبلها في المعنى، نحو: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ»، إذا أردت النهي عن الجمع بينهما ولم ترد النهي عنهما على كل حال، فلما خالف ما بعدها لما قبلها نصب الفعل بإضمار «أنْ»، وكانت «أنْ» وما بعدها بتأويل المصدر، ويكون المصدر معطوفاً على مصدر متوهّم للفعل المتقدِّم، فكأنك قلت: لا يكن منكَ أكلٌ للسمك مع شربِ اللبنِ، إلاَّ أنَّ ذلك لا يكون إلاّ بعد أمر، أو نهي، أو استفهام، أو عرض، أو تحضيض، أو دعاء، أو نفي، أو تَمنٍّ.

ومسائل هذا الباب تجري على ما ذكرنا في مسائل الفاء. فإن قيل: فكيف قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٨ ـ فَما أنا للشَّيْءِ الذي لَيْسَ نافِعي وَيغْضَبَ مِنْهُ صاحِبي بِقَؤُولِ

(١) تقدم بالرقم ٢٨.

٥٤٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص٧٦؛ والردّ على النحاة

فنصب بعد الواو، وليس قبلها فعل يدل على المصدر؟

فالجواب عن هذا شيئان: أحدُهما أنَّ اسم الفاعل الذي هو «نافعي» دليل على المصدر، وكأنّه قال: ليس فيه نفعٌ مع غضب صاحبي منه. والآخر أن تكون «ليس» دليلاً على المصدر بمعناها، كأنه قال: الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه. والدليل على أنَّ «ليس» تجري مجرى الفعل التام قوله [من الطويل]:

٥٤٩ - [أَلَيْسَ أميري في الأمورِ بأَنْتما] بما لستما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ

ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٣؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٦؛ والكتاب ٣/ ٤٦؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٤؛ والمقتضب ٢/ ١٩؛ والمنصف ٣/ ٥٢.

المعنى: لست ممن يقول قولاً يغضب صاحبي منه، ولا سيّما إذا لم يكن قولي هذا ينفعني شيئاً.

الإعراب: **فما**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «ما»: حرف يعمل عمل ليس. **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع اسم (ما). **للشيء**: جار ومجرور متعلقان بـ (قؤول). **الذي**: اسم موصول في محلّ جرّ صفة (الشيء). **ليس**: فعل ماض ناقص، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). **نافعي**: خبر (ليس) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **ويغضب**: «الواو»: للعطف، «يغضب»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (الواو) وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «يغضب» معطوف على مصدر متصيد مما قبلهما، وكأنَّ التقدير: ليس فيه نفع لي وإغضاب لصاحبي. **منه**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يغضب). **صاحبي**: فاعل (يغضب) مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **بقؤول**: «الباء»: حرف جرّ زائد، «قؤول»: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).

وجملة «فما أنا بقؤول»: بحسب ما قبلها. وجملة «ليس نافعي»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «يغضب»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ويغضب» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (الواو).

٥٤٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٢.

اللغة: الغدر: عدم الوفاء. الخيانة: عدم الأمانة.

المعنى: أنا أثق بكما وأطيعكما في ما تأمران به، فأنتما أهل للوفاء والأمانة.

الإعراب: **أليس**: «الهمزة»: حرف استفهام، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **أميري**: خبرها مقدم منصوب بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **في الأمور**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **بأنتما**: «الباء»: حرف جر زائد، «أنتما»: ضمير رفع منفصل مجرور لفظاً مبني على السكون في محل رفع اسمها المؤخر. **بما لستما**: «الباء»: حرف جر، «ما»: مصدرية، «لستما»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: =

فأدخل «ما» المصدرية على «ليس»، وهي لا تدخل إلاّ على الفعل، وفي هذا أدلّ دليل على أنّها فعل. وقوله [من الكامل]:

٥٥٠ ـ [يـا أيُّهـا الـرجـلُ المعلِّـمُ غَيْـرَهُ ... هـلاّ لِنَفْسِـكَ كـانَ ذا التعليـمُ
تَصِفُ الدواءَ لذي السُّقام وذي الضَّنى ... كَيْمـا يصِـحُّ بِـهِ وأَنْـتَ سَقيـمُ
ابْـدَأْ بِنَفْسِـكَ فـانْهَهـا عَـنْ غَيِّهـا ... فـإذا انْتَهَـتْ عَنْـهُ فَـأَنْـتَ حكيـمُ
فَهُنـاكَ يُسْمَـعُ مـا تَقُـولُ ويُشْتَفَـى ... بـالقَـولِ مِنْـكَ ويَنْفَـعُ التعليـمُ]
لا تَنْـهَ عَـن خُلُـقٍ وتـأتِـيَ مثلَـهُ ... [عـارٌ عليـكَ إذا فَعَلْـتَ عظيـمُ]

= ضمير متصل في محل رفع اسمها و«ما»: للتثنية. **أهل**: خبرها منصوب بالفتحة وهو مضاف. **الخيانة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **والغدر**: «الواو»: حرف عطف، «الغدر»: اسم معطوف على الخيانة مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «أليس أميري أنتما»: ابتدائية لا محل لها. والمصدر المؤول من «ما لستما أهل الخيانة» في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بـ (أميري). وجملة «لستما أهل الخيانة»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بما لستما» فقد دخلت ما مصدرية على الفعل الجامد الناقص وهذا نادر، بينما رأى بعضهم أنها نكرة موصوفة.

٥٥٠ ـ **التخريج**: الأبيات لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤؛ والبيت الرابع، وهو موضع الشاهد، لأبي الأسود في الأزهية ص ٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٣؛ وللمتوكل اللَّيثي في الأغاني ١٢/١٥٦؛ وحماسة البحتري ص ١١٧؛ والعقد الفريد ٢/٣١١؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٧/٤٤٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر ٤/٨٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٩٣؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/٥٦٤ ـ ٥٦٧؛ وللأخطل في الرد على النحاة ص ١٢٧؛ وشرح المفصل ٧/٢٤؛ والكتاب ٣/٤٢. ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٢٩٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/٨٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/١٨١؛ وجواهر الأدب ص ١٦٨؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ ورصف المباني ص ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٣/٥٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٧٧؛ ولسان العرب ١٥/٤٨٩ (وا)؛ ومغني اللبيب ٢/٣٦١؛ والمقتضب ٢/٢٦.

اللغة والمعنى: الغيّ: الضلال. يقول: يا من يريد أن يعلم غيره وهو أحقّ بالتعليم، ابدأ بنفسك فانهها عن ضلالها، فإذا فعلت تصبح حكيماً، وعند ذلك ستجد الآذان المُصغية لنصائحك. واحذرْ أن تنهى عن عمل شائن وتأتي مثله، وإلاّ لزمك العار الكبير.

الإعراب: يا: حرف نداء. **أيّها**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب، وها: حرف تنبيه. **الرجلُ**: بدل مرفوع. **المعلّمُ**: نعت مرفوع، وفاعله (لأنه اسم فاعل) ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. **غيرَه**: =

ويروى بنصب الياء من «وتأتي» وتسكينها. فمن نصبها فعلى أنه قصد النهي عن الجمع بينهما، كأنه قال: لا يكن منك نهيٌ مع إتيانِ مثلَ ما تَنهى عنه.

ومن سكّنها فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون من تسكين المنصوب ضرورة، فتكون هذه الرواية كرواية من نصب. والآخر أن يكون الفعل مرفوعاً والواو للحال كأنه قال: لا تنه

مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **هلاّ**: حرف تحضيض. **لنفسك**: جار ومجرور متعلقان بـ «كان». **والكاف**: ضمير مضاف إليه. **كان**: فعل ماضٍ تامّ. **ذا**: اسم إشارة مبني في محلّ رفع فاعل «كان». **التعليم**: بدل من «ذا» مرفوع. وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هلاّ لنفسك كان ذا التعليم» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

ابدأ: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. **بنفسك**: جار ومجرور متعلقان بـ «ابدأ»، **والكاف**: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **فانهها**: حرف عطف، وفعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و «ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **عن غيّها**: جار ومجرور متعلقان بـ «انهها»، و «ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **فإذا**: **الفاء**: حرف استئناف، و «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه في محلّ نصب. **انتهتْ**: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، **والتاء**: للتأنيث. **عنه**: جار ومجرور متعلقان بـ «انتهت». **فأنتَ**: **الفاء**: حرف واقع في جواب الشرط، **أنت**: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. **حكيم**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. وجملة (ابدأ بنفسك) استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (فانهها عن غيّها) معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (انتهت) في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (فأنت حكيم) لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

فهناك: **الفاء**: حرف استئناف، **هناك**: اسم إشارة للمكان مبني في محل نصب على الظرفية متعلق بـ «يسمع». **يسمع**: فعل مضارع للمجهول مرفوع. **ما**: اسم موصول مبني في محل رفع نائب فاعل. **تقول**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. **ويُشتفى**: حرف عطف، وفعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **بالقول**: جار ومجرور في محلّ رفع نائب فاعل. **منك**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «القول». **وينفع**: حرف عطف وفعل مضارع مرفوع. **التعليم**: فاعل مرفوع. وجملة (فهناك يُسمع) استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (تقول) لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة (يشتفى) معطوفة على جملة (يُسمع) لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة (ينفع التعليم).

لا: ناهية. **تنه**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، والفاعل: أنت. **عن خلق**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تنه». **وتأتي**: **الواو**: للمعيّة، **تأتي**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد واو المعيّة، والفاعل: أنت. والمصدر المؤوّل من «أن تأتي» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. **مثله**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة، **عار**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره ذلك عارٌ. **عليك**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «عار». **إذا**: ظرف يتضمّن معنى الشرط. **فعلت**: فعل ماضٍ. **والتاء**: فاعل. **عظيم**: نعت لـ «عار» مرفوع. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا فعلت ذلك فإنّه

عن خلق في حال إتيَانِكَ مثله، فيكون معناه كمعنى المنصوب. وفي هذا الوجه ضعف، لأنَّ واو الحال لا تدخل إلاّ على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعلية إلاّ شاذاً نحو ما حُكي من دخولها على الفعل المضارع، وذلك قليل، نحو: «قمتُ وأصكُّ عينَهُ».

= عار عظيم عليك». وجملة (لا تنه...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة، أو ابتدائيّة. وجملة (ذلك عار عليك) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة، أو تفسيرية. وجملة (فعلت) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «وتأتي» (برواية النصب) حيث جاءت الواو دالّة على المعيّة، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة. ولا يجوز أن نسمّي ما بعدها مفعولاً معه لأنّه فعل، وليس باسم.

بابُ «وحدَهُ»

اختلف النحويون في «وحده»، فمنهم من زعم أنّه انتصب انتصاب الظرف وهو يونس. ويقول: إنّك إذا قلت: «جاءَ زيدٌ وحدَهُ»، فالمعنى: جاءَ زيدٌ على انفرادِهِ، فكأنَّ أصله: جاءَ زيدٌ على وحده، ثم حذَف حرف الجر.

ومنهم من قال: إنّه مصدر وضع موضع الحال، والذي يقول هذا على قسمين: منهم من يقول انّه مصدر لم يلفظ له بفعل مثل الأبوة.

فالذي قال إنَّه مصدر على حذف الزيادة[١] قال: وجدنا مصدر «أفْعَلَ» يأتي على وزن مصدر «فَعَل»، ومصدر «تَفعَّل» يأتي على وزن مصدر «فَعَلَ»، فمثال الأول: ﴿واللَّهُ أنبتكم من الأرضِ نباتاً﴾[٢]. ومثال الثاني: ﴿وتبتّل إليه تبتيلاً﴾[٣].

وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة.

أما يونس فيدل على فساد مذهبه أنَّ ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس.

فإن قيل: قد حكى ابن الأعرابي: «جلس على وحدِهِ»، و «جلسا على وحدَيْهِما»، و «جلسوا على وحديهِمْ»، فالجواب: إن هذا لا يقطع بمذهب سيبويه على ما يبيّن، لأنَّ هذا يجعل من التصرف القليل الذي جاء مثله في «جُحيشُ وحدِهِ»[٤] و «نَسيجُ وحدِهِ»[٥]. فهذا

---

(١) في العبارة سقط.

(٢) سورة نوح: ١٧.

(٣) سورة المزمل: ٨.

(٤) عبارة تقال في ذمّ الرجل المعجب برأيه.

(٥) عبارة تقال في مدح الرجل، وأصلها أن الثوب إذا كان رفيعاً لا ينسج على منواله غيره.

الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه.

وأمَّا سيبويه، رحمه الله، فذهب إلى أنّه اسم وُضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ولم يجعلها مصادر، أعني: «وَحدَهُ» و «قضَّهُم»[1] و «ثلاثَتَهم» إلى العشرة، لأنَّها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر، فلو سمّيناها مصادر لكان على حدّ تسميتها «ويحاً» و «ويلاً» مصادر، لكن الحق أنّها ليست مصادر.

فإنْ قيل: قد حُكِي: «وحَدَهُ يَحِدهُ وَحْداً»، إذا مرَّ به منفرداً، و «وحد الرجل يتوحّد وِحادةً وَوَحْداً»، إذا كان منفرداً. وقد حكي أيضاً لِقضِّهم فعل، وذلك: «قَضضتُ عليهم الخيلَ»، إذا جمعتها عليهم، وأما «ثلَّثُهم»، فيقال: «ثلّثتُ» و «ربّعتُ» إلى العشرة.

فالجواب: إنَّ الذي حكى في «وحده» و «قضّه» مما انفرد به كتاب العين، وكثيراً ما يوجد فيه أمور منكرات، لأنَّه لا واضع له.

وأما «ثلّثتُ القوم وربعتهم» فهي أفعال مأخوذة من الأسماء على حد: «تَرِبَ»، من التراب، ولو كانت مصادر لجأت على أبنية المصادر، ألا ترى أنَّ «ثمانية» و «أربعة» لم يجيء قط مصدر على بنائهما، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست بمصادر.

ومما يدل على أنَّ «وحدَهُ» ليس بمصدر، ولا «وَحْدَ»، على حذف الزيادة أنّه لو كان مصدراً لتصرّف، فكان يكون فاعلاً ومفعولاً كما يكون: «قتلهُ صبراً»، وبابه.

فلولا أنّه اسم موضوع موضع المصدر لما امتنع من التصرف، لأنَّ المصادر التي لها أفعال لا تمتنع من التصرف، اللهم إلاَّ أن تكون مما لم يستعمل لها فعل كـ «سبحان الله»، فإنّها إذ ذاك لا تتصرّف.

ومما يرد به على يونس مجيئه في موضع الجمع مفرداً فتقول: «يا لَقوم وحدَهُم»، فلا عذر لهم عن مجيئه في موضع الجمع مفرداً، ولنا العذر عن مجيئه مثنى، وهو أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعه ثُنّي وجُمع.

فقد تقرر صحة مذهب سيبويه رحمه الله، فإذا قلت: «مررت به وحدَهُ»، فمعناه عند الخليل: أفردتُه إفراداً.

وزعم المبرد أنّه في معنى مفرد، وهذا أولى من مذهب الخليل لاطراده، ألا ترى أنّك

---

(١) يريد قولهم: «جاؤوا قضَّهم بقضيضهم» أي: جميعاً.

إذا قلت: «لا إله إلا الله وحدَهُ»، لم يصح أن تقدّر أفردته بذلك، لأنَّك لا تفرده، بل هو الذي انفرد سبحانه، وكذلك قوله [من المنسرح]:

٥٥١ ـ والذئبَ أخشاهُ إنْ مَرَرتُ بِهِ وَحْدِي [وأَخشى الرياحَ والمطرا]

يريد منفرداً.

وأمّا «ثلاثتهم» و «أربعتهم»، فزعم الخليل، رحمه الله، أنَّك إذا نصبت قلت: «مررت بالقومِ ثَلاثَتَهُمْ»، فالمعنى: مررتُ بهؤلاءِ فقط لم تجاوزْهُم، ومُرادكَ بذلك أنَّكَ لم تمر بغيرهم وقت مرورك بهم.

وإذا جررت فلم تتعرض لأنك لم تمر بغيرهم، بل يحتمل أنك مررت بهم، ولم يكن معهم غيرهم، ويحتمل أن يكون معهم غيرهم. فمقتضى الخبر أنَّهم كانوا ثلاثة ومررت بهم.

وهل كان معهم غيرهم أو لا؟ ليس في اللفظ تعرض لذلك على ما بيّن. وذلك أنك إذا نصبت، فإنَّما تنصب على الحال، وكأنك قلت: مررتُ بهم في حال أنَّهم ثلاثة، فمحال أن يكون معهم غيرهم، ولا يكون الكلام كذباً، فالحال اقتضت هذا المعنى.

---

٥٥١ ـ **التخريج**: البيت للربيع بن ضبع الفزاريّ في أمالي المرتضى ١/٢٥٦؛ وحماسة البحتري ص ٢٠١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٨٤؛ والدرر ٥/ ٢٢؛ وشرح التصريح ٢/٣٦؛ والكتاب ١/ ٩٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن)؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٩٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٧٣؛ والرد على النحاة ص ١١٥؛ والمحتسب ٢/ ٩٩.

الإعراب: «والذئب»: الواو بحسب ما قبلها، «الذئب»: مفعول به لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده، تقديره: «وأخشى الذئب أخشاه». «أخشاه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «إنْ»: حرف شرط جازم. «مررت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل، وهو فعل الشرط. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مررت». «وحدي»: حال منصوبة، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وأخشى»: الواو حرف عطف، «أخشى»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «الرياح»: مفعول به. «والمطرا»: الواو حرف عطف، «المطرا»: معطوف على الرياح منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة: «أخشى» المحذوفة بحسب ما قبلها. وجملة: «أخشاه» تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «إن مررت به أخشاه» الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أخشاه» المحذوفة جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أخشى» معطوفة على جملة «أخشاه».

الشاهد: قوله: «وحدي» حيث أراد بها القول «منفرداً» وهذا يؤكد زعم المبرد.

وأما الجر فعلى أنَّك مررت بالقوم كلهم، ولا ينقض هذا أن يكون معهم غيرهم، لأنَّه إذا كان معهم غيرهم صحّ أن تقول: «مررتُ بالثلاثة كلِّهم»، ولا يكون الكلام كذباً، فلهذا فرَّق النحويون بين النصب والجر.

* * *

وتَعرِضُ في هذا الباب مسألةٌ مشكلةٌ، وهي أنَّ النحويين اتفقوا على أن قولك: «مررت بالقومِ ثلاثتِهم»، تأكيد، ولا يُحفظ عنهم خلاف في ذلك. ويسبق إلى الخاطر جواز البدل أكثر من سبق التأكيد. فالذي حملهم على هذا ـ والله أعلم ـ أنَّه يقال في معنى أنَّ القومَ ثلاثة.

وكذلك إذا قلت: «مررت بالقوم أربعتِهم»، فالمعنى أنَّ القوم أربعة. فإذا ثبت هذا، فاعلم أنَّه إذا قلنا: فيه بدل، فإنَّه يكون إذ ذاك بدل شيء من شيء.

فإذا قلت: «مررتُ بالقومِ ثلاثتِهم»، فالضمير المتصل في «الثلاثة» هو القوم، والثلاثة هم القوم، فيكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه.

فإن قيل: وكذلك يلزم في التأكيد، فالجواب: إنَّ ذلك محتمل في التأكيد لأنَّه في معنى «كلّهم». وقد اشتهر في «كل» إضافتها إلى ما هو هي، فيقولون: «كلُّ القومِ» لأنَّها محمولة على «بعض» وهي نقيضتها، فكما يقال «بعضهم»، فكذلك يقال: «كلّهم».

فإذا قلت: «ضربتُ زيداً وحدَهُ»، ففيه خلاف. فسيبويه، رحمه الله، لا يجعله حالاً إلاّ من الفاعل، أي: أفردتُه بالضرب، فكأنَّك مفرد له، وأبو العباس يجيز أن يكون حالاً من المفعول، فإذا قلت: «ضربت زيداً وحدَهُ»، فمعناه: ضربتُ زيداً في حال أنَّه مفرد بالضرب.

ومذهب سيبويه أَولى، لأنَّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول.

ولا يجوز في «وحده» الجرّ إلاّ ما شذَّ، ولا يقاس عليه، وهو: «عُوَيرُ وحدِهِ»[1]، و «جُحَيْشُ وحدِهِ»، و «نَسيجُ وَحدِهِ».

---

(١) العوير: مصغّر «عير»، وهو حمار الوحش، والحمار الأليف، والعبارة تقال في ذمّ الرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي، ومثله «جحيش وحده».

باب من مسائل «حتى» في الأفعال

«حتى» لا يخلو ما بعدها أن يكون حالاً، أو استقبالاً، أو ماضياً.

فإن كان حالاً، أو ماضياً، فالرفع لَيس إلاّ، وإن كان مستقبلاً، فالنصب ليس إلاّ.

ولذلك كله أسباب أوجبت ما ذكرنا.

وعلى الجملة فلا يخلو أن يكون ما قبلها سبباً أو لا يكون، فإن لم يكن فالنصب ليس إلا، نحو: «سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ»، لأنَّ السبب هنا لا يعقل، فلم يكن لها أكثر من الغاية هنا وهو «إلى أنْ»، فلذلك انتصب.

فإذا كان ما قبلها سبباً، فلا يخلو أن يكون الفعل الذي بعدها حالاً، أو مستقبلاً، أو ماضياً.

فإن كان حالاً، أو ماضياً فالرفع، لأنَّها تكون سبباً بمنزلة الفاء، والفاء لا تنصب، فارتفع، فتقول: «سرت حتى أدخلُها»، تريد: دخلتُ لأنّي سرتُ، فأنا داخلٌ لأنّي سرتُ.

فإن كان مستقبلاً فإمَّا أن تلحظ السببية أو لا تلحظها، فإن لحظتها، فحرف السبب الذي يعطي الاستقبال إنَّما هو «كي»، فتقول: «سرت حتى أدخلَها»، أي: كان سيري حتى أدخل. وإن لم تلحظ السبب، وقصدت مجرد الغاية، نصبت على معنى الغاية، وكان المعنى: سرتُ إلى هذه الغاية، لأنَّ الذي كان لأجل الدخول هو السير.

فالنصب على معنيين، والرفع على معنيين أيضاً. وقد تبيَّن لِمَ يرفع إذا كان حالاً أو ماضياً، لأنَّه لا بد من السبب، وليس ثَمَّ حرف يعطيه من ذلك الزمان إلاّ الفاء، فلم تعمل.

فإذا نصبت، فعلى المعنيين كما قلنا، هذا ما لم يقع قبل الفعل الذي يكون سبباً حرف النفي، أو يقل أو يكثر، فإن وقع قبل الفعل حرف النفي، فقلت: «ما سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ»، فالنصب لم يذكر سيبويه، رحمه الله، غيره، قال: لأنَّ الرفع إنَّما يكون على معنى السبب، وعدم السير لا يكون موجباً للدخول، إذ لا يتصوَّر: ما سرتُ فكان عدمُ السير مؤدّياً إلى أن دخلت أو إلى أنّي داخل الآن.

وزعم الأخفش أنَّ الرفع جائز، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول. هذا ما لا يقوله أحد، وإنما يكون على نفي معنى السير والدخول، فيكون أبداً واجباً، فإذا قال قائل: «قد سرتُ فدخلتُ»، قلت له: «ما سرتَ فدخلتَ». فإذا قال: «قد سرتَ فأنتَ داخل»، قلت له: «ما سرتُ فأنا داخلٌ الآن»، وهذا حسنٌ جداً.

وينبغي أن لا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه، لأنَّ سيبويه، رحمه الله، إنَّما منع الرفع بتقدير أنَّ السير يكون عدمه سبباً للدخول ولم يتكلم في هذا، فذا أولى أن يُلتمس لهما.

* * *

فإن قلّلت الفعل أو كثرته، فقلت: «قلّما سرتُ أو كثر ما سرتُ حتى أدخلُ»، كان الرفع مع التكثير أحسن من النصب، لأنَّك قد قويت السبب، والرفع أبداً إنّما يكون على السببية.

وإن قلّلت كان النصب أحسن، لأنَّه يكون على غير معنى السببية، فحيث يكثر السبب يقوى الرفع. وحيث يضعف السبب ويقل يضعف الرفع. فهذا معنى «حتى» وعملها بالنظر لمذهب أهل البصرة.

* * *

وينبغي أن يعلم أنَّ السببي هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد «حتى» فاعل الفعل الذي قبلها، نحو: «سرتُ حتى أدخلَ»، فإن لم يكن كذلك لم يكن سبباً إلاَّ أن يكون اللفظ مشعراً، فتقولُ: «سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ»، فهذا ليس بسببي، وتقول: «سرتُ حتى تدخل راحلتي تكلَّ مطيَّتي».

فإن قلت: «سرتُ حتى يدخلَ عبدُ اللَّهِ»، لم يكن سبباً إلاّ إن أردت ذلك، فيكون

حكم ذلك حكم السببي، إن كان الفعل ماضياً أو حالاً فالرفع، وإن لم يكن فالنصب.

واعلمْ أنَّ التقليل والتكثير في السببيّ ليس مقصوراً على «قلَّما» و «كثُر ما»، بل يجري مجرى التكثير: «سرتُ سيراً كثيراً»، و «سرتُ سيراً شديداً»، ومجرى التقليل: «سرتُ سيراً قليلاً وضعيفاً».

ومما يجري مجرى تقليل السبب، إنَّما في أحد وجهيها، لأنَّها تكون للحصرِ، فتقول: «إنَّما ضربتُ عبدَ اللَّهِ»، أي: ما ضربت إلاّ إيّاه، وتقول: «إنَّما سرتُ حتى أدخلَها»، أي: سيري إنَّما لم يكن إلاّ لهذه الغاية، فهو قليل يجري مجرى تقليل السبب في هذا الوجه، فيكون الرفع معها قويّاً والنصب ضعيفاً.

فإن أدخلتَ في الكلام «أرى» أو «حسبتُ» أو «ظننتُ»، فلا يخلو أن تدخلها قبل «حتى» أو بعدها. فإنْ أدخلتها بعدها فحكمها ما تقدم، وإنْ كان الفعل القبلي سبباً فالرفع إنْ كان ماضياً أو حالاً، والنصب إنْ كان مستقبلاً.

وإنْ لم يكن الفعل القبليّ سبباً، فالنصب على معنى «إلى أنْ» و «كي» فتقول: «سرتُ حتى أدخلُها أرى أو أظنُ أو أحسَبُ»، بالرفع والنصب على حسب المعنى.

فإنْ أَدخلتها قبل «حتى»، فقلت: «سرت أرى حتى أَدخلَ المدينة»، لم يتصوَّر الرفع، لأنَّك لم تثبت سيراً يكون سبباً، إنَّما جعلته فيما ترى وأنت في تأخيره[1] وقد بنيت الكلام على اليقين في مضيّ الحرف معملاً.

وكل ما ذكرنا من الأحكام إنَّما يكون ما لم تقع «حتى» خبراً، فيكون لها موضع من الإعراب. فإن لم يكن الأمر على هذا، وكانت «حتى» خبراً لم يجز الرفع، فتقول: «كان سيري حتى أَدخلَ المدينةَ».

وإنَّما لم يجز الرفع، لأنَّها إذ ذاك بمنزلة الفاء عاطفة، وخبر لمبتدأ لا يكون معطوفاً، لا يجوز: «زيدٌ فقائمٌ»، ولا «زيد فقامَ»، ولا «زيدٌ فقام أَبوهُ»، فإنَّما يكون إذ ذاك بمنزلة «إلى»، و «إلى» تقع خبراً لمبتدأ، فتقول: كان سيري إلى هذه الغاية.

* * *

وخالفنا أهلُ الكوفة في مسألتين مما تقدم، فمذهبنا أنَّ الفعلَ الذي قبل «حتى» إذا لم

(١) كذا، والعبارة فيها إشكال.

يكن سبباً لما بعدها فليس إلاّ النصب، نحو: «سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ»، وزعم أهلُ الكوفة أنَّ الرفع جائز، حكوا من كلامهم: «سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ بِعَرَفة».

وهذا من أسوأ ما سُمِعَ عنهم، ألا ترى أَنَّ هذا سبب، لأنَّ طلوعَ الشمس بهذه البقعة يكون سبب جِدّ السيرِ لو ضعف، فهم قد أخذوا سبباً، وغلطوا فيه، وجعلوه غير سبب، وكسروا القانون بناء على فهمهم السَّيِّيء.

وخالف الفراء فيما لا يتطاول من الأفعال فمنع فيه النصب. والذي لا يتطاول هو الذي لا يمتد، نحو: «قمتُ حتى آخذُ بحَلقِهِ»، لا يجوز هنا عنده النصب، لأنَّ هذا الفعل لا يمتد، فليس له غاية ينتهي إليها، وإنَّما أردت: قمتُ فأخذتُ، ولم يتمادَ القيام حتى لزم أن يكون قمت إلى هذه الغاية. وهذا فاسد، لأنَّه ينتصب على معنى «كي»، كأنَّه قال: «قمت كي آخذَ بحَلقِهِ»، وزعم أَنَّه لم يسمع فيه إلاَّ الرفع، فإن كان ما قال حقاً، فيكون عليه أنه جعله لقربه من الحال كأنَّه حال، فلم يكن فيه إلاّ الرفع، ولا يمتنع النصب بل يجوز بالقياس، ولا مانع يمنع منه إذا أورد.

وهم قد خالفونا في السببيّ وفي غير السببيّ، وخالفونا أيضاً في مسألتين أخريين من السببيّ وغيره.

فأمَّا الكسائي فإنَّه زعم أنَّ الحال، وإن كان ما قبله سبباً، فإنَّه يجوز نصبه، فأجاز النصب فيما أنشده البصريون من قول الشاعر [من الكامل]:

٥٥٢ ـ يُغشَوْنَ حتّى ما تَهِرُّ كلابهُم　　لا يسألونَ عن السَّوادِ المُقبِلِ

---

٥٥٢ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢؛ والدرر ٤/٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٨، ٢/ ٩٦٤؛ والكتاب ٣/ ١٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٢.

اللغة: يغشون: يقصدهم الناس لينالوا معروفهم. تهرّ كلابهم: تعوي. السواد والأسوِدات والأساود: جماعة من الناس، والسواد: الشخص.

المعنى: اعتاد الناس على زيارتهم، ونيل معروفهم، حتى صارت الكلاب لا تنبح لقدوم الناس، لاعتيادها على قدومهم، حتى الغريب القادم لا يسألونه من يكون، أي يكرمون الجميع، أو لا يسألون عن عدد القادمين فهم على استعداد ومقدرة.

الإعراب: **يغشون**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **حتى ما**: «حتى»: حرف ابتداء، «ما»: نافية لا محلّ لها. **تهرّ**: =

وهو فاسد، لأنَّه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس، لأن النواصب تخلص الفعل للاستقبال والمعنى على الحال، فلا سبيل لما قال.

وخالفونا في غير المبنيّ، ففضّلوا الفعل الذي بعد «حتى» إلى ما هو جاذب، وإلى ما ليس كذلك. فما كان جاذباً فالنصب، وذلك: «سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ»، لأنَّ طلوع الشمس جاذب.

فإن كان غير جاذب فالرفع وذلك: «سرت حتى يعلمُ اللَّهُ أنّي كالٌّ». فلا يتصور هنا «إلى أن»، لأنَّ هذا لم يحدث عن سيرك، فيكون غاية له، ولا يتصور معنى «كي»، لأنَّ المعنى ليس عليها، فأثبتوا أن تكون عاطفة من غير سبب. وهذا غلط بيِّن، لأنَّهم لما تحقَّقوا أنَّ علم الله ليس بحادث بقي لهم هذا الخيال هنا، وليس الأمر على ما زعموا، لأنَّ علم الله أنّي كالٌّ حادثٌ عن سيري، لأنَّ الله تعالى لا يعلم أنّي كالٌّ في الحال إلاّ إذا كنت كالاً في الحال. فتعلَّق المعلم هنا حادث وسبب سيرك بالفعل سبب، فلهذا كان مرفوعاً لا لما قالوه.

وامتنع النصب على معنى «إلى أنَّ» لأنَّ المعنى يبطل الأمر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «سرت حتى يعلمَ اللَّهُ أنّه كالٌّ»، فهو الآن كالٌّ والله يعلم أنّه كالٌّ، ولو قلت: «إلى أن يعلَمَ الله»، لكان هذا المعنى مستقبلاً، فلمّا تناقض لم يكن النصب.

وليس النصب على معنى «كي» فيما يقصده عاملاً في هذا الموضع. فهذه جملة المواضع التي خالفونا فيها.

= فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **كلابهم**: فاعل مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة والميم علامة جمع الذكور العقلاء. **لا يسألون**: «لا»: نافية، «يسألون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **عن السواد**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يسألون). **المقبل**: صفة (السواد) مجرورة مثله بالكسرة.

وجملة «يغشون»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تهرّ»: استئنافية أيضاً لا محلّ لها. وجملة «يسألون»: استئنافية كذلك لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حتى ما تهرّ» حيث زعم الكسائي أن الفعل المضارع «تهرّ» بعد «حتى» يجوز نصبه وإن كان ما قبله سبباً. وقد أوضح المؤلف فساد ما ذهب إليه.

باب من مسائل الفاء

الفاء لا يخلو أَن يتقدَّمها في هذا الباب كلام تام أو غير تام.

فإن تقدَّمها كلام غير تام لم يجز فيما بعد الفاء النصب، نحو: «ما زيدٌ فمحدِّثُنا قائم»، لأنَّ العطف على المعنى لا يجوز إلاّ بعد تمام الكلام، وهنا لم يتم.

وزعم بعض الكوفيين أَنّه يجوز النصب على التقديم والتأخير، وذلك لا يجوز عندنا لما قدّمنا.

فإذا تقدَّمها كلام تام، فلا يخلو أن يتأخر ـ له بعد العطف بالفاء ـ معمول أو لا يتأخر. فإنْ تأَخّر له معمول، نحو: «ما تأتينا فتحدّثنا اليوم»، فإنَّ «تحدثنا» يكون منصوباً بإضمار «أنْ»، وهو معطوف على مصدر «تأتينا» المتوهم، فكما لا يجوز أن تفصل بين المصدر وبين ما يعمل فيه، فكذلك لا يجوز الفصل بين «ما تأتينا» وما يعمل فيه. لأنّه في تقدير المصدر.

وزعم أكثر أهل الكوفة أنّه يجوز النصب. والصحيح أنّه لا يجوز التقديم إلاّ حيث سمع لما ذكرنا.

فإن لم يتأخر له معمول، فلا يخلو أَن تكون الجملة اسمية أو فعلية. فإن كانت الجملة اسمية، مثل قولك: «ما زيدٌ قائمٌ فيحدّثنا»، فالرفع على القطع عند أبي بكر وأكثر النحاة. وزعمت طائفة من النحويين أَنّه يجوز النصب. وقد تقدم الصحيح من المذهبين. فإن كانت الجملة فعلية، فالنصب على معنيين، والرفع على معنيين، وقد تقدَّم ذلك.

باب من مسائل «إذن»

اختلف النحويون في صورة «إذن» في الخط. فمذهب المازني أنَّها تكتب بالألف، ومذهب أكثر النحويين أَنّها تكتب بالنون. والفراء يفصّل فيقول: لا يخلو أَن تكون ملغاة أَو معملة. فإن كانت ملغاة كتبت بالألف لأنّها قد ضعفت، وإن كانت معملة كتبت بالنون، لأنّها قد قويت.

والصحيح أنّها تكتب بالنون لأمرين: أَحدهما أَنَّ كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أَن تكتب على صورتها بالنون. وأَيضاً فإنّها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين «إذا».

و «إذن» جواب وجزاء، كذا قال سيبويه، رحمه الله، في باب عِدَّة ما يكون الكلام. ففهم الأستاذ أَبو علي الشلوبين هذا على أَنّه شرط وجواب، وأَخذ الجزاء بمعنى الشرط والجواب جوابه، فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء.

فإذا قلت لمن قال لك: «أَنا أَزورُكَ»: «إذن أكرمَكَ»، فمعناه: إن تَزُرْني أكرمْكَ، فلما أَخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿فعلتُها إذن وأَنا من الضّالين﴾[1]. فلما قدَّر: إن كنتُ فعلتُها فأَنا ضالٌّ، جاءه[2] إثبات الضلال لموسى عليه السلام.

---

(١) سورة الشعراء: ٢٠.

(٢) كذا، ولعلّ الصواب «جابه».

قال: ولم يرد إثبات الضلال لنفسه، فأَثار إشكالاً على فهمه، فكان انفصاله عن هذا بأَن قال: معنى قوله[١]: ﴿وأنتَ من الكافرين﴾[٢]. أي بأَنعُمِي، فقال له موسى عليه السلام: إن كنتُ فعلتُها كافراً بنعمتِكَ فأَنا من الضالين، أَي من الجاهلين بأَنَّ الوكزة تقضي على القبطي[٣].

وهذا الكلام معترض، لأنَّ فيه أَنَّ الكافر إذا أُطلِق، فإنّما يراد به المضاد للمؤمن. فإن أَرَدْتَ غير ذلك قيّدتَ، وكذلك الضلال إنّما هو على هذا الإطلاق.
وأَمَّا أَن يراد به جاهل بكذا فلا.

وبتسليم هذا الإطلاق فيه عكس المعنى، لأنَّه إذا كان فاعلاً تلك الفعلة كافراً، فليس من الضالين، إنّما يكون من المُضِلّينَ.

كلامه معترض في هذا بَيِّنُ الاعتراض، لأنه بنى الأمر على أَنَّ «إذن» شرط وجواب، وليس كذلك، بل إنّما هي جـواب، بمعنى أَنّها لا تقال مبتدأة. ولا بد أَن يتقدَّمها كلام، فلا تقول أَبداً: «إذن أَزورَكَ»، ابتداء، فهي جـواب. وتكون جزاء، ولا يلزم أَن يكون ذلك فيها مجموعاً، أَلا ترىٰ أَنَّ سيبويه قال في «نَعَمْ»: إنّها عِدَةٌ وتَصدِيقٌ. ولا يجتمع ذلك فيها بحال، بل هو تصديق بالنظر إلى ما مضى، وعِدَةٌ بالنظر إلى ما يستقبل. فإذا قال: «قد فعلتُ كذا»، ثم قلت: «نَعَمْ»، فأَنتَ قد صدَّقته. وإذا قال: «سوفَ تفعل كذا»، وقلت له: «نَعَمْ»، فأَنت قد وعَدتَه. وبيان ذلك ـ قال لك: أَتفعل كذا؟ فهي عِدَةٌ ولا بدَّ في موضع وتصديق في آخر. فكذلك تكون إذن جواباً وجزاء، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أَحدهما. فإذا قلت لمن قال لك: «أَنا أَزورُكَ»: «إذن أَكرمَكَ»، فهذا جواب وجزاء. وإذا قلت له: «إذن أَزرْكَ»، فهي جواب خاصة.

والآية على هذا لا إشكال فيها، لأنّه يقول فيها: «إذن فعلتُها وأَنا جاهل»، فيكون مجيباً له، ويكون اعتذاره بالجهل جزاء، فهي في هذا الموضع جواب وجزاء. فقد تبيّن معناها.

* * *

(١) أي: قول فرعون الذي جاءت الآية على لسانه.
(٢) سورة الشعراء: ١٩.
(٣) إشارة إلى قصّة النبي موسى حين وجد رجلين يقتتلان: الأول من قومه، والثاني من أعدائه، فضرب الثاني بجمْع يده، فقتله، ثمّ هرب.

وأَمَّا حكمها، فإنَّها لا تخلو من أن يقع بعدها الفعل أو لا يقع. فإن لم يقع لم تكن عاملة، وذلك قوله: ﴿فعلتُها إذن وأنا من الضالّين﴾[1]، فإن وقع بعدها الفعل، فإمَّا أن يكون معرباً أَو مبنيّاً. فإن كان مبنيّاً لم يظهر لها عمل، وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون حالاً أو مستقبلاً.

فإن كان حالاً فالرفع ليس إلاّ، لأنَّ النصب يخلص للاستقبال، فلهذا لا يجوز النصب إذ المعنى على الحال.

فإذا كان مستقبلاً، فلا يخلو أَن يتقدَّمها حرف عطف أو لا يتقدم، فإن تقدَّم جاز الإلغاء والإعمال. وإن لم يتقدم، فلا يخلو أَن تقع بين شيئين متلازمين، أَو تقع صـدراً. فإن وقعت بين شيئين متلازمين، فالإلغاءُ ليس إلاّ، وإن وقعت صدراً فالإعمال ليس إلاّ، وقد حُكي إلغاؤها، وذلك قليل جداً. وإنّما جاز إلغاؤها وإعمالها بعد حرف العطف لأنَّ من راعى كونها لم تتقدم ألغاها، ومن رأى أَنَّ حرف العطف لا يطلب الفعل خاصة بل يطلب الجملة، لم يعتبره، فلذلك أعمل.

وأَمَّا إذا توسطت بين شيئين متلازمين فإنّها تلغى، لأنَّ الفعل يطلب ما قبلها وهو مبنيّ عليه، فصارت إذن لغواً.

فهذه أحكامها على الكمال فافهم.

---

(١) سورة الشعراء: ٢٠.

باب من مسائل «أن» الخفيفة الناصبة للفعل

«أنْ» تنقسم أَربعة أقسام: زائدة، وحرف عبارة وتفسير، ومخففة من الثقيلة، وناصبة للفعل.

فالزائدة تزاد بقياس بعد «لمّا»، نحو: ﴿فلّما أَنْ جاءَ البشير﴾[1]. ولا تزاد في غير هذا الموضع إلاّ ضرورة، كقوله:

.... كـأَنْ ظَبْيَـةٍ تَعطـو إلـى وارِقِ السَلَـمْ[2]

بخفض «ظبية» في إحدى الروايات.

والتي هي حرف عبارة وتفسير، وهي الواقعة بعد القول، أَو ما يرجع معناه إلى معنى القول، ويكون ما بعدها تفسيراً لما قبلها، ولا موضع لها من الإعراب. نحو: ﴿ونودوا أَنْ تلكم الجنة﴾[3]. ونحو: ﴿وانطلقَ الملأُ منهم أَن امشُوا﴾[4]. وانطلق هنا من الانطلاق في الكلام. ويقع بعدها كل جملة.

* * *

وأَمّا المخفّفة من الثقيلة فمعناها معنى «أَن» الناصبة للاسم والرافعة للخبر. ولا يكون اسمها إلاّ مضمراً، ولا يكون ظاهراً إلاّ ضرورة.

---

(١) سورة يوسف: ٩٦.
(٢) تقدم بالرقم ٢٩٨.
(٣) سورة الأعراف: ٤٣.
(٤) سورة ص: ٦.

وإنْ كان خبرها فعلاً، فيشترط فيها أن يُفصل بينها وبين الفعل في الإيجاب بالسين أو «قد» أو «سوف»، وفي النفي بـ «لا».

ومثال الفصل في الإيجاب بالسين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سيَكونُ منكم مَرضَى﴾(١).

ومثاله بـ «لا» في النفي قوله تعالى: ﴿أفلا يرَونَ ألا يرجعُ إليهم قولاً﴾(٢).

ولا يجوز أن يترك الفصل بينها وبين خبرها ألاّ إذا كان الفاصل اسمها، نحو قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسانِ إلاّ ما سعى﴾(٣).

ولا يتقدَّمها إلاّ أَفعال التحقيق، نحو: «تحققتُ» و «علمتُ».

ولا يجوز أَن تليها أَفعالُ الشك نحو ظننتُ، إلاّ أَن تريد بذلك تحقيق الظن فكأَنك قلت: ظننتُ الظنَ.

وإنّما لم يلها أَفعال الشك لأنَّ «أَنْ» هنا هي «أَنَّ» فهي هنا تؤكِّد، ولا يؤكَّد إلاّ ما ثبت واستقر، وأَفعال الشك لم تثبت، فلم تؤكَّد إلاّ إذا أَردتَ بذلك توكيد الظن كما قلنا.

* * *

وأَمَّا الناصبة للفعل، فلا يخلو أَن يقع بعدها الماضي أَو المضارع. فإن وقع بعدها الماضي بقي على معناه من المضيّ، ولا تعمل فيه شيئاً لأنّه مبنيّ، وإنْ وقع بعدها المضارع، فإنّها تخلّصه للاستقبال وتنصبه.

وتتقدمها الأفعال التي لا تعطي التحقيق ولا يجوز أن يتقدَّمها «علمت» ولا ما في معناها.

وأَمَّا المخففة من الثقيلة، فلا يتقدَّمها من الأفعال إلا أَفعال التحقيق خاصة كـ «علمت» و «رأيت» وما وبمعناها. فإن كان للفعل معنيان: التحقيق وغيره، جاز لك أَن تقدّم «أَن» الناصبة للفعل إذا أَردت به معنى ما ليس فيه تحقيق. وأن تقدّم «أَن» الخفيفة من الثقيلة إذا أَردت بها معنى ما فيه تحقيق.

---

(١) سورة المزمل: ٢٠.
(٢) سورة طه: ٨٩.
(٣) سورة النجم: ٣٩.

فـ «ظننت» لا تتقدَّم إلاّ «أَن» الناصبة للفعل، فإن أَردتَ بها معنى «علمتُ» لم تتقدَّم على «أَن»، إلاّ أَن تكون مخففة من الثقيلة، نحو: «ظننتُ أَن سيقوم زيد»، و «زيد علمتُ أَنه سيقوم».

وإنّما كانت «أَن» المخففة من الثقيلة بعد أفعال التحقيق لأنّها للتأكيد، فهي مناسبة لها، وكانت «أَن» الناصبة للأفعال بعد الأفعال التي ليس فيها تحقيق، لأنَّها ليست للتأكيد، فلم تخالف قبلها.

باب أفعال المقاربة

وهي عَسَى، ويوشِكُ، وكادَ، وكرَبَ، وقاربَ، واخلولقَ، وأَخَذ، وجَعَل، وطَفقَ. هذه الأفعال تنقسم قسمين: قسم للأخذ في الفعل، وهو أَخَذَ، وجَعَلَ، وطفِقَ، وقسم لمقاربة ذات الفعل وهي ما بقي.

وتنقسم قسمين: قسم لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ، وقسم لمقاربة ذات الفعل بتراخٍ. فالذي هو لمقاربة ذات الفعل من غير تراخٍ: كاد، وكرَب، وقاربَ، واخلولَق. والذي هو لمقاربة ذات الفعل بتراخ: عسى، ويوشك. ويستعمل الفعل بعدهما بـ «أن» ولا يجوز حذفها إلاّ ضرورة. فمثال حذفها في «عسى» قوله [من الوافر]:

٥٥٣ ـ عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فيهِ يكونُ وراءَهُ فرجٌ قَريبُ

---

٥٥٣ ـ التخريج: البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٤٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣؛ والكتاب ٣/ ١٥٩؛ واللمع ص ٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٢٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦؛ والمقرب ١/ ٩٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١؛ ومغني اللبيب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٣/ ٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

شرح المفردات: الكرب: الهم والغم.

الإعراب: «عسى»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال الرجاء. «الكرب»: اسم «عسى» مرفوع. «الذي»: اسم موصول مبني في محل رفع نعت «الكرب». «أمسيت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم «أمسى». «فيه»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «أمسى». «يكون»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير

ومثاله في «يوشك» قوله [من المنسرح]:

٥٥٤ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   في بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُها

وأما «كاد» و «كَرب» فلا يستعمل الفعل بعدها بـ «أن» إلاّ ضرورة، كقوله [من الرجز]:

٥٥٥ ـ قَدْ كادَ من طولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحا

= مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «وراءه»: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فرج»: مبتدأ مؤخّر. «قريب»: نعت «فرج» مرفوع.

وجملة: «عسى الكرب» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أمسيت فيه» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: «وراءه فرج» في محل نصب خبر «يكون». وجملة «يكون...» في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد: قوله: «عسى... يكون وراءه فرج قريب» حيث حذف الشاعر «أن» من خبر «عسى» للضرورة.

٥٥٤ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٧؛ وشرح التصريح ١/٢٠٧؛ وشرح المفصل ٧/١٢٦؛ والعقد الفريد ٣/١٨٧؛ والكتاب ٣/١٦١؛ ولسان العرب ٦/٣٢ (بيس)، ١٨٨ (كأس)؛ والمقاصد النحويّة ٢/١٨٧؛ ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣؛ ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص ٣٢٣؛ والدرر ٢/١٣٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٣؛ وشرح الأشموني ١/١٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨؛ والمقرب ١/٩٨؛ وهمع الهوامع ١/١٢٩، ١٣٠.

اللغة والمعنى: المنيّة: الموت. الغرّات: ج الغرّة، وهي الغفلة. يوافقها: يصادفها.

يقول: إنّ الذي يفرّ من ساح الوغى طمعاً بالنجاة، فإنّ الموت لا بدّ ملاقيه في غفلة من غفلاته. وبمعنى آخر: إنّ الإنسان مصيره إلى الهلاك لا محالة.

الإعراب: **يوشك**: فعل مضارع ناقص مرفوع. **من**: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع اسم «يوشك». **فرّ**: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. **من منيّته**: جار ومجرور متعلّقان بـ «فرّ»، وهو مضاف، **والهاء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **في بعض**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يوافقها»، وهو مضاف. **غراته**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **يوافقها**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، **وها**: ضمير في محلّ نصب مفعول به.

وجملة (يوشك...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (فرّ من منيته) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة (يوافقها) الفعليّة في محلّ نصب خبر «يوشك».

والشاهد فيه: مجيء خبر «يوشك» غير مقترن بـ «أنْ»، وهذا قليل.

٥٥٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والدرر ٢/١٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح

ومثاله في «كرب» قوله [من الطويل]:

٥٥٦ - [سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما] وَقَدْ كَرِبَتْ أَعناقُها أَن تقطّعا

ص ٩٩؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ١٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كود)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩؛ وأسرار العربية ص ٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٩٨ (مصح)؛ والمقتضب ٣/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: يمصح: يدرس وتمّحي آثاره. البلى: التّلف والتجربة والاختبار.

المعنى: قارب على الدروس وامحاء الآثار، لكثرة ما تعرّض للتجارب.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق. **كاد**: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). **من طول**: جار ومجرور متعلقان بـ (يمصح). **البلى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **أن**: حرف مصدرية ونصب. **يمصحا**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «كاد أن يمصح»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «كاد أن يمصحا» حيث جاء الفعل المضارع بعد (كاد) مسبوقاً بـ (أن)، وهذا ضرورة كما أشار.

٥٥٦ - **التخريج**: البيت لأبي زيد الأسلمي في الدرر ٢/ ١٤٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٩٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣١٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٦؛ والمقرب ١/ ٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠؛ وتخليص الشواهد ص ٣٣٠.

اللغة والمعنى: ذوو الأحلام: أصحاب العقول. السجل: الدلو. **الظمأ**: العطش.

يقول: لقد سقاها أصحاب العقول عندما كانت بأشدّ الحاجة إلى الماء، وأوشكت على الهلاك.

الإعراب: **سقاها**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، **وها**: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **ذوو**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. **الأحلام**: مضاف إليه مجرور. **سجلاً**: مفعول به ثانٍ لـ «سقى» منصوب. **على الظما**: جار ومجرور متعلّقان بـ «سقى». **وقد**: **الواو**: حاليّة، **قد**: حرف تحقيق. **كربت**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: للتأنيث. **أعناقها**: اسم «كرب» مرفوع، وهو مضاف، **وها**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **أن**: حرف نصب ومصدري. **تقطّعا**: فعل مضارع منصوب أصله «تتقطّعا» حذفت تاؤه الأولى للتخفيف، والفاعل: هي، **والألف**: للإطلاق.

وجملة (سقاها ذوو الأحلام) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (قد كربت...) الفعليّة في محلّ نصب حال. وجملة (أن تقطّعا) الفعليّة في محلّ نصب خبر «كرب».

والشاهد فيه قوله: «أن تقطعا» حيث جاء خبر «كرب» مقترناً بـ «أنْ»، وهذا ضرورة.

وأمَّا «قارب» و «اخلولَق» فلا يستعمل الفعل بعدهما إلاّ بـ «أن»، ولا يجوز حذفها. وجعل أبو القاسم «قارب»، مما الأجود فيه أن يُستعمل بـ «أن»، لأنّها ليست من هذا الباب، لأنّها ليست بداخلة على المبتدأ والخبر، وبدلالة مجيء مفعولها اسماً في صريح الكلام، فتقول: «قارب زيدٌ القيامَ»، وكذلك «اخلولق». وإنّما دخلا في هذا الباب لما فيهما من معنى المقاربة.

وأما «طفِقَ»، و «أَخذ»، و «جعل» فلا يستعمل الفعل بعدها بـ «أن»، لأنَّ الفعل الذي بعدها للحال و «أنْ» تخلّص للاستقبال.

* * *

وهذه الأفعال كلُّها متصرّفة إلاّ «عسى» فإنّها غير متصرفة.

وفي «عسى» لغتان: «عَسَى»، و «عَسِيَ»، إذا كان فاعلها مضمراً. فإن كان ظاهراً فلا يجوز إلاّ الفتح. وتستعمل استعمالين: تستعمل بمعنى «قارب»، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب إلاّ أنّهما ليسا مبتدأ وخبراً، فتقول: «عسى زيدٌ أن يقومَ»، وتستعمل بمعنى «قرب» فتكتفي بالمرفوع، فتقول: «عسى أن يقومَ زيدٌ».

فإنْ قيل: فهلا جعلت بمعنى «قاربَ» وتكون على التقديم. فالجواب: إنّا قد وجدناها استعملت استعمال «قَرُبَ» بدليل قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثَكَ ربُّك مقاماً محموداً﴾[1]. فـ «ربك» هنا فاعل «يبعثك»، ولا يتصوَّر أن يكون فاعلاً بـ «عسى»، لأنَّ «مقاماً» حال من «يبعثك»، ولا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبيّ.

وإذا استعملت «عسى» استعمال «قارب»، نحو: «عسى زيدٌ أن يقومَ»، فـ «زيد» اسم «عسى»، و «أن يقوم» في موضع الخبر، وعند المبرّد: «زيد» فاعل «عسى»، و «أن يقوم» في موضع المفعول، والدليل على ذلك أنَّ «أنْ» وما بعدها تتقدَّر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث.

والصحيح أنَّ الفعل الذي بعد «عسى» في موضع الخبر، والدليل على ذلك أنَّهم لما

---

(١) سورة الإسراء: ٧٩.

ردّوه إلى الأصل، نطقوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر، نحو قوله [من الرجز]:

٥٥٧ ـ أكْثَـرْتَ فـي القَـولِ مُلِحّـاً دائمـا   لا تَلْحَنِـي إنّـي عَسِيـتُ صـائمـا

وأَمّا قول أَبي العباس أَنَّ «أَنْ» وما بعدها تتقدَّر بالمصدر، والمصادر لا تكون أَخباراً عن الجثث، فثبت أَنَّ «أَنْ» وما بعدها في موضع المفعول، فجوابه أنَّ« أَنْ» هنا لا تتقدّر بالمصدر، لأنَّها إنَّما أُتي بها لتدل على أَنَّ في الفعل ترجّياً. والدليل على أَنّها في موضع الخبر مجيئها على الأصل في قوله: «عسيتُ صائماً»، أَلا ترى أَنَّ «صائماً» خبر؟ ونظير ذلك أَعني «أَن» الناصبة للفعل لا تتقدّر بالمصدر قولهم: «لعلَّ زيداً أَن يقومَ»، ومنه قوله عليه السلام: «لعلَّ أحدَكُم أَن يكونَ أَلحنَ بحُجّتِهِ من الآخرِ».

ومنه قوله [من الطويل]:

٥٥٨ ـ لَعَلَّهمـا أَنْ تَبْغِيـا لَـكَ حِيلَـةً   وَأَنْ تَـرْحُبـا سِـرًّا بمـا كُنْـتُ أُحْصَـرُ

---

٥٥٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢؛ والخصائص ١/٨٣؛ والدرر ٢/١٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/١٦١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٧٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/٣٧٤، ٣٧٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤؛ وشرح المفصل ٧/١٤؛ ومغني اللبيب ١/١٥٢؛ وهمع الهوامع ١/١٣٠.

اللغة: العذل: اللوم.

الإعراب: **«أكثرت»**: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«في العذل»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أكثرت». **«ملحاً»**: حال منصوبة. **«دائماً»**: نعت «ملحاً» منصوب. **«لا»**: الناهية. **«تلحني»**: فعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». **«إنّي»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محلّ اسم «إنّ». **«عسيت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبني في محل رفع اسم «عسى». **«صائماً»**: خبر «عسى» منصوب.

وجملة: **«أكثرت»** ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: **«لا تكثرن»** استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: **«إنّي عسيت...»** استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: **«عسيت»** في محلّ رفع خبر **«إنّ»**.

الشاهد: قوله: **«عسيت صائماً»** حيث ورد خبر **«عسى»** اسماً ولم يرد مصدراً. وفي هذا ردّ على من ذهب إلى إمكان تأويل الفعل بعد «عسى» بمصدر.

٥٥٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٩؛ والدرر ٢/١٧١، ٦/٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/١٧١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/١٣٥.

اللغة: تَرْحُبان وترحُبان: توسعان في المجلس. أحصر: تلجلج في الكلام.

وقوله أيضاً [من الطويل]:

٥٥٩ ـ لعلَّكَ يوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عليكَ من اللائي يدعنك أجدَعا

أَلا ترى أَنَّ «لعلَّ» من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فلا يتصوَّر أن تتقدَّر «أنْ» مع الفعل بالمصدر، لأنَّ المصدر ليس بالشخص.

أَلا ترى أَنَّ التقدير في الحديث: لعلَّ أحدكم كان أَلحنَ بحُجَّته، وكذلك البيت: لعلّهما باغِيتان لكَ حيلةً، وكذلك: لعلَّك يوماً تلمّ عليكَ ملمّةٌ. وكما لا تتقدَّر «أَن» مع ما بعدها بالمصدر فكذلك في «عسى» وأَخواتها.

* * *

= **المعنى**: قد تقدران على تأمين الحيلة التي توصلني إلى مجلسهما الواسع، وهو ما كنت لا أقدر على البوح به.

الإعراب: **لعلهما**: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، و «هما»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **أن**: حرف مصدرية ونصب. **تبغيا**: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تبغيا» خبر لعل، وهذا المصدر مؤول بمشتق وكأن التقدير: لعلهما باغيتان. **لك**: جار ومجرور متعلقان بـ(تبغيا). **حيلة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وأن**: «الواو»: حرف عطف، «أن»: حرف مصدرية ونصب. **ترحبا**: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «ترحبا» معطوف على المصدر المؤول من «أن» والفعل «تبغيا». **سرًّا**: حال منصوبة بالفتحة. **بما**: «الباء»: حرف جر، «ما»: اسم موصول. **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **أحصر**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا).

وجملة «لعلهما أن تبغيا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تبغيا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «ترحبا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «كنت أحصر»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «أحصر»: في محلّ نصب خبر (كنت).

والشاهد فيه قوله: «لعلهما أن تبغيا» حيث لا يمكن تأويل «أن» وما بعدها بمصدر.

٥٥٩ ـ التخريج: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٥/٣٤٥، ٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٦٧، ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٩١؛ وشرح المفصل ٨/٨٦؛ والمقتضب ٣/ ٧٤.

اللغة: تلم: تصيب أو تنزل. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

المعنى: لا تشمت بموت أخي، فقد تحل بك داهية، تضعفك وتذلك.

الإعراب: **لعلك**: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. =

وهذه الأفعال التي للمقاربة لا يكون فاعل الفعل الذي بعدها إلاّ ضمير الاسم الأول.

فإن قيل: فكيف إذن قال الشاعر [من البسيط]:

٥٦٠ ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثقِلُني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ السَّكِرِ
[وكنتُ أَمْشي على رجْلينِ معْتدِلاً فصِرْتُ أمْشِي على أُخْرى من الشَّجَرِ]

= يوماً: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «تلم». أن تلم: «أن»: حرف نصب، «تلم»: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ملمة: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. عليك: جار ومجرور متعلقان بالفعل تلم. من اللائي: «من»: حرف جر، و «اللائي» اسم موصول في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (ملمة). يدعنك: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. أجدعا: مفعول به ثان منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لعلك يوماً أن تلم» ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يدعنك» صلة موصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لعل يوماً أن تلم ملمة» حيث لا يمكن تأويل «أن» وما بعدها بمصدر كما أوضح المؤلف.

٥٦٠ ـ التخريج: البيتان لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٨١ ـ ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٩/٣٥٩، ٣٦٢؛ ولأبي حيّة النمريّ في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ والحيوان ٦/٤٨٣؛ وشرح التصريح ١/٢٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤؛ والمقاصد النحويَّة ٢/١٧٣؛ ولابن أحمر أو لأبي حيّة النمري في الدرر ٢/١٣٣؛ ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/٩١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٠٥؛ وشرح الأشموني ١/١٣٠؛ وشرح التّصريح ١/٢٠٦؛ ومغني اللبيب ٢/٥٧٩؛ والمقرب ١/١٠١.

اللغة والمعنى: يثقلني: يجهدني ويتعبني. أنهض: أقوم. الثمل: السكران.

الإعراب: وقد: الواو: بحسب ما قبلها، قد: حرف تحقيق. جعلت: من أفعال الشروع، والتاء ضمير في محل رفع اسم «جعل». إذا: ظرف يتضمّن معنى الشرط. ما: زائدة. قمت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. يثقلني: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. ثوبي: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف. والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. فأنهض: الفاء: حرف عطف، أنهض: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. نهض: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. الشارب: مضاف إليه مجرور. الثمل: نعت «الشارب» مجرور. وكنت: الواو حرف عطف، كنت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان». أمشي: فعل مضارع، والفاعل: أنا. على رجلين: جار ومجرور متعلقان بـ «أمشي». معتدلاً: حال من فاعل «أمشي» منصوب. فصرت: الفاء حرف عطف، صرت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «صار». أمشي: فعل مضارع، والفاعل: أنا. على أخرى: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمشي». من الشجر: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «أخرى».

وجملة (جعلت...) الفعليّة معطوفة على ما قبلها، أو استئنافيّة. وجملة (قمت...) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (يثقلني) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة =

ففيه قولان:

أحدهما أن يكون على حذف المضاف، فكأنَّه قال: وقد جعل ثوبي إذا ما قمت يُثقِلُني، والآخر: أن يكون محمولاً على المعنى كأنَّه قال: أُثقَلُ بثوبي، لأنَّه إذا أَثقلَهُ ثوبُه، فقد ثقُل هو بثوبه.

* * *

وهذه الأفعال لا يخلو أن يكون فاعلها ظاهراً ومضمراً، فإن كان فاعلها مضمراً، فإنّه يستتر في حال الإفراد، ويبرز في حال التثنية والجمع، إلاّ «عسى» فإنَّه يجوز فيها وجهان: أن يستتر وأن يبرز.

فمثال أن يبرز قوله تعالى: ﴿فهل عَسَيتُم إن تولَّيتم أن تُفسِدوا﴾[١]. ومثال استتاره قوله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهُوا شيئاً﴾[٢].

* * *

وإذا اتصل بهذه الأفعال ضمير نصب، نحو: «عساكَ أن تقومَ»، فالأخفش يقول: إنَّ الكاف في موضع رفع و «أن تقوم» في موضع نصب كما كان في الظاهر. ومذهب سيبويه أَنَّ الضمير في موضع نصب و «أن يقوم» في موضع المرفوع. وهو الصحيح، لأنَّه ليس فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع.

فإن قلت: إنَّ الذي دعا إلى أن يقال أَنَّ الضمير وإن كانت صيغته صيغة المنصوب في موضع رفع أن يبقى على ما كان عليه مع الظاهر من كون الفعل مع «أَنْ» في موضع نصب، والظاهر منصوب، فالجواب: إنَّ الشيء قد يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمر، وقد تبيَّن ذلك فافهم.

= (أنهض...) الفعليّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنت...» معطوفة على جملة سابقة. وجملة «أمشي معتدلاً» الفعلية في محل نصب خبر «كان». وجملة «أمشي...» الفعلية في محل نصب خبر «صار».

والشاهد فيه مجيء فاعل الفعل الذي بعد «جعلت» غير ضمير الاسم الأول.

(١) سورة محمد: ٢٢.

(٢) سورة البقرة: ٢١٦.

باب من المفعول المحمول على المعنى

لا يجوز إلاَّ حيثُ يفهم المعنى. واختلف فيه، فمنهم من أَجازه ضرورة، ومنهم من أَجازه ضرورة على التأويل، أعني أَنْ يحمل على معنى يصحُّ الإعراب عليه. ومنهم من أَجازه في الكلام اتكالاً على فهم المعنى.

فمذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد، لأنَّه ما من ضرورة إلاَّ وهي يُحاولُ بها على وجه تصحُّ عليه.

والذي أَجازه على التأويل حجته أَنَّه إخراج له عن أصله، فلا ينبغي أَن يجوز إلاّ لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصحُّ عليه، والذي أَجازه في الكلام والشعر استدل بقوله تعالى: ﴿ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتنوءُ بالعُصبةِ أَولي القوَّةِ﴾[1]. وإنَّما المعنى: لتنوءُ بها العصبةُ، لأنَّ معنى «ناء بكذا»: نهضَ به بثِقَلٍ والمفاتيح لا تُثقَل بالعصبة، وإنّما العصبةُ تُثقَل بها. ومن كلام العرب: إنَّ فلانَة لتنوءُ بها عجيزتُها. ومعلوم أَنَّ العجيزة لا تنوء بها وإنَّما تنوء هي بعجيزتها.

وكذلك قولهم: «عرضتُ الناقةَ على الحوضِ»، وإنَّما يُعرَضُ الحوضُ على الناقة.

وكذلك قولهم: «أدخلت القلنسوة في رأسي»، والمعنى: أدخلتُ رأسي فيها. فدلَّ هذا على أَنَّه يجوز في الكلام.

---

(١) سورة القصص: ٧٦.

ومن القلب قوله [من الطويل]:

٥٦١ ـ وَتُـركَـبُ خَيْـلٌ لا هـوادَةَ بَيْنَهـا وتَشْقَى الـرِّمـاحُ بـالضَّيـاطِـرَةِ الحُمْـرِ

ومعلوم أَنَّ الرماح لا تشقى بالضياطرة وإنَّما تشقى الضياطرةُ بها. وأمَّا قوله [من البسيط]:

٥٦٢ ـ مِثْـلُ القنـافِـذِ هـدّاجـونَ قَـدْ بَلَغـتْ نجـرانَ أو بَلَغَـتْ سـوءاتِهـم هَجَـرُ

---

٥٦١ ـ التخريج: البيت لخداش بن زهير في الأضداد ص ١٥٣؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ٤٨٩ (ضطر)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٣.

اللغة: الهوادة: اللين، والمشي البطيء. الضياطرة: جمع ضوطر، وضيطر وهو الرجل الضخم.

المعنى: في المعركة لا تهدأ الخيل، ولا تعرف اللين، وتتعذب الرجال الضخام بتلقّي الرماح من الأعداء.

الإعراب: **وتركب**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «تركب»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة. **خيل**: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. **لا**: حرف نفي يعمل عمل (إنّ). **هوادة**: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب. **بينها**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بخبر (لا) المحذوف، بتقدير (لا هوادة موجودة بينها)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وتشقى**: «الواو»: للعطف، «تشقى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **الرماح**: فاعل مرفوع بالضمّة. **بالضياطرة**: جار ومجرور متعلقان بـ (تشقى). **الحمر**: صفة مجرورة بالكسرة.

وجملة «تركب»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا هوادة بينها»: في محل رفع صفة لـ (خيل). وجملة «تشقى»: معطوفة على جملة «تركب».

والشاهد فيه قوله: «وتشقى الرماح بالضياطرة» حيث حصل قلب مكاني بين الفاعل والمفعول، فالرماح لا تشقى بالرجال، بل العكس هو الصحيح.

٥٦٢ ـ التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٧؛ والدرر ٣/ ٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ١٩٥ (نجز)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦٦؛ ورصف المباني ص ٣٩٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٦؛ والمحتسب ٢/ ١١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٥.

اللغة: نجران وهجر، هما بلدان في اليمن. السوءة: الفاحشة. والقنافذ: جمع مفرده قُنفذ: حيوان يعرف بكثرة مسيره ليلاً، وهداجون من الهدج، وهو مشي الشيخ الضعيف.

المعنى: إنهم أخبث من القنافذ يتسللون ليلاً إما للسرقة وإما للفاحشة، وقد علم بهم أهل اليمن.

الإعراب: **مثل**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم وهو مضاف. **القنافذ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **هَدّاجون**: خبر ثان مرفوع للمبتدأ «هم» وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. **قد**: حرف تحقيق. بلغت: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **نجران**: مفعول به منصوب بالفتحة ـ

فالشاهد فيه نصب «السوءات» ورفع «هجر»، وفصيح الإعراب رفع «السوءات» ونصب «هجر»، لأنَّ «السوءات» هي البالغة في الحقيقة لكن لما اضطر رفع، لأنَّ القافية مرفوعة، لأنَّ قبله [من البسيط]:

٥٦٣ ـ أَمّـا كُلَيْـبُ بْـنُ يَـرْبـوعٍ فَلَيْـسَ لَهُـمْ عِنْـدَ التَّفـاخُـرِ لا وِرْدٌ ولا صَـدَرُ

وفي هذا البيت روايتان: رفع «هجر» ونصبها، فالذي رواه بنصبها قلب في الآخر، وجعل «هَجَرَ» مفعولاً بعد «بلغت»، وفي «قد بلغت»، ضمير «السوءات»، وعاد الضمير على ما بعده، لأنَّه في باب الإعمال يعود على ما قبله، وهي رواية أبي القاسم، والذي رواه

الظاهرة. أو: حرف عطف. بلغت: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء» للتأنيث. **سوءاتهم**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **هجر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «مثل القنافذ»: مع المبتدأ المحذوف ابتدائية لا محل لها. وجملة «بلغت نجران»: في محل نصب حال، ويمكن أن تكون خبراً ثالثاً للمبتدأ المحذوف. وجملة «أو بلغت سوءاتهم هجر»: معطوفة على سابقتها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «بلغت سوءاتِهم هجرُ» حيث قلب فرفع المفعول به ونصب الفاعل، ومعلوم أنّ «السوءان» هي البالغة في الحقيقة، وليس العكس.

٥٦٣ ـ التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٩٠؛ والكامل ص ٤٧٥.

اللغة: الورد: الإقبال على الماء: والصدر: الرجوع عنه.

المعنى: هؤلاء قوم خاملون، لا يقدرون على التفاخر بأفعالهم وأنسابهم لا من قريب ولا من بعيد.

الإعراب: **أمّا**: حرف شرط وتوكيد لا محل لها. **كليب**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **بن**: صفة مرفوعة بالضمّة. **يربوع**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فليس**: «الفاء»: واقعة في جواب شرط مقدّر، «ليس»: فعل ماض ناقص. **لهم**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليس) المحذوف. **عند**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف. **التفاخر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا ورد**: «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «ورد»: اسم (ليس) مرفوع بالضمّة. **ولا**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. **صدر**: معطوف على (ورد) مرفوع بالضمّة.

وجملة «**أمّا** كليب...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**فليس** ورد لهم»: جواب شرط جازم مقترن بالفعل محلها الجزم وخبر «كليب» تقديره: «مهما يكن من شيء **فليس** لهم...».

وليس في البيت شاهد، بل جاء به لتوكيد أنّ قافية الشاهد السابق مضمومة.

برفعها قلب في الأول والثاني، وهذه الرواية أَثبت، وهي رواية المبرِّد.

ومن مذهبه أَنَّ قلب الإعراب لا يجوز إلاّ في الضرورة على التأويل، فجعل «بلغت» محمولاً على المعنى، فكأنه قال: حَمَلتْ، لأنَّه إذا بلغت السوءاتُ هَجَر فقد حملتها هَجَرُ.

وكذلك قوله [من الطويل]:

٥٦٤ ـ غَـداةَ أحلَّـت لابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـة حصيـنٍ عَبيطـاتُ السدائـفِ والخَمـرُ

الشاهد فيه رفع «العبيطات» ونصب «الطعنة»، وفصيح الإعراب فيه أنْ يرفع «الطعنة» وينصب «العبيطات»، لأنَّ «الطعنة» هي المُحِلَّة و «العبيطات» و «الخمر» المُحلَّتان.

وأما قول أبي القاسم: ومنهم من يرويه برفع «الطعنة» ونصب «العبيطات»، فليست برواية، وإنّما هو إصلاح من الكسائيّ، وذلك أَنَّ يونس بن حبيب سأل الكسائيّ عن إنشاد هذا البيت، فأنشده برفع «الطعنة» ونصب «العبيطات»، فقال له يونس: عَلامَ ترفع الخمر؟

---

٥٦٤ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٤؛ وسمط اللآلي ص٣٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٧؛ وشرح المفصّل ١/ ٣٢، ٨/ ٧٠.

شرح المفردات: حصين بن أصرم: اسم رجل أقسم ألاّ يأكل لحماً، وألاّ يشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الكندي. العبيطات: ج العبيطة، وهي الذبيحة التي تنحر من غير علّة. السدائف: ج السديفة، وهي السمينة.

المعنى: يقول: إنّه طعنه طعنة قاتلة أحلّت له أكل اللحوم وشرب الخمر.

الإعراب: «**غداة**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بفعل متقدّم. «**أحلّت**»: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث. «**لابن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحلّت»، وهو مضاف. «**أصرم**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. «**طعنة**»: فاعل «أحلّ». «**حصين**»: بدل من «ابن أصرم» أو عطف بيان. «**عبيطات**»: مفعول به لـ «أحلّ» وهو مضاف. «**السدائف**»: مضاف إليه مجرور. «**والخمر**»: الواو حرف عطف، و «الخمر»: فاعل لفعل محذوف تقديره: حلّت له الخمر.

وجملة: «أحلت...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «**حلت الخمر**» المحذوفة معطوفة على السابقة.

ولهذا البيت روايتان: أولاهما بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» و «الحمر»، وتخرَّج هذه الرواية على أنّ «طعنة» مفعول به وإنْ كان فاعلا في المعنى، و «عبيطات» فاعل، و «الخمر»: معطوف عليه، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعاً على طريقة من قال: «خرقَ الثوبُ المسمارَ». والرواية الثانية برفع «طعنة» ونصب «عبيطات»، ورفع الخمر، وتخريجها على أنّ «طعنة» فاعل «أحلّت»، و «عبيطات» مفعول به. والخمر فاعل لفعل محذوف، أو مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف.

فقال: على الاستئناف والقطع. فقال له: ما أَحسن ما قلت لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلوباً.

وبيت الفرزدق وهو قوله [من الطويل]:

٥٦٥ ـ وعضُّ زمانٍ يابنَ مَروانَ لم يَدَعْ ... من المال إلاّ مسحتاً أو مُجلَّفُ

فإنَّه أنشده أبو القاسم دليلاً على رفع ما بعد حرف العطف على الاستئناف والقطع نظيراً لما تقدم.

وفيه ثلاث روايات: نصب «المُسحَت» وفتح الدال من «يدع»، وكسرها ورفع «المسحت»، وضم الدَّال من «يدع» ورده إلى ما لم يسمّ فاعله. وكأنَّ أصله «يودع»، ثم حذفت الواو.

وأمَّا على رفع «المسحت» وكسر الدال من «يدع»، فيكون «المسحت» فاعلاً بـ «يدع» و «يدع» مضارع «ودع» بمعنى «بقي»، يقال: «ودِعَ الرجلُ في بيته»، إذا بقي فيه، ويكون

---

٥٦٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٣٨٦، ١٢٥٩؛ وخزانة الأدب ١/٢٣٧، ٨/٥٤٣؛ والخصائص ١/٩٩؛ ولسان العرب ٢/٤١ (سحت)، ٩/٣١ (جلف)، ٨/٣٨٢ (ودع)؛ وجمهرة اللغة ص ٤٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩؛ وشرح المفصل ١/٣١، ١٠/١٠٣؛ والمحتسب ١/١٨٠، ٢/٣٦٥.

اللغة: عضّ الزمان: شدّته. المسحت: المستأصل الذي لم يبق منه شيء. المجلّف: المستأصل الذي بقي منه شيء يسير.

المعنى: إن شدّة الزمان وقسوته لم يتركا لنا من الرِّزق إلا القليل اليسير، فارحمنا يا بن مروان.

الإعراب: «**وعضّ**»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «عض»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**زمان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يا**»: حرف نداء. «**ابن**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**مروان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**يدع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**من المال**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدع». «**إلا**»: حرف حصر. «**مسحتًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أو**»: حرف عطف. «**مجلّف**»: فاعل لفعل محذوف تقديره (أو بقي مجلّف) مرفوع بالضمّة.

وجملة «**عضّ زمان**»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يدع»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (عضّ). وجملة «**بقي مجلف**»: في محلّ رفع (معطوفة على جملة «لم يدع»).

والشاهد فيه قوله: «مسحتاً أو مجلف» حيث رفع «مجلف» على أنه يستأنف الكلام لجملة جديدة من مبتدأ وخبر (أو مجلف كذلك)، أو أن «مجلف» فاعل لفعل محذوف مفهوم من السياق تقديره «بقي» وللعلماء في تخريج هذا الكلام شيءٌ كثير، ومنهم من غيّر رواية البيت ليتحاشى التفسيرات هذه.

«أو مجلّفُ»، معطوفاً على «المُسحَت». وفتح الدال من «يدع»، فيكون «المسحت» مفعولاً بـ «يدع».

وفي رفع «أو مجلَّف» خمسة أقوال: منهم من قال: إنَّه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وهو أبو القاسم، ومذهبه فاسد، لأنّه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط.

ومنهم من قال: إنَّه فاعل بفعل مضمر كأنَّه قال: أو بقي مُجلَّف. ومنهم من قال: إنَّه خبر ابتداء مضمر تقديره أو الباقي مجلَّف، وكلاهما حسن.

ومنهم من قال: إنَّه معطوف على الضمير في «مسحَت»، وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى.

فأمّا ضعفه من طريق اللفظ فإنّه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد، ولا طول قائم مقام التأكيد إلاّ ضرورة.

وأمّا فساده من طريق المعنى فإنَّ «المسحت» هو المستأصل، و «المجلَّف» هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصوَّر أنْ يوصف «المجلّف» بأنَّه «مُسحَت».

ومنهم من قال إنَّه مصدر على وزن «مُفَعَّل» نحو قوله تعالى: ﴿ومزّقناهم كلَّ ممزَّق﴾(١). معطوف على «وعضٌ». كأنَّه قال: وعضٌ أو تجليفٌ. وهذا فاسد من طريق المعنى، لأنَّ المسحت: المستأصل، والمجلَّف: الذي ذهب أكثره، فلا يتصوَّر أن يقال: التجليف لم يدع من المال إلاّ مُسحَتاً.

وقول أبي القاسم: ومنهم من يرويه: «إلاّ مسحتٌ أو مجلَّفُ». محمول على المعنى، لأنّه إذا قال: لم يدعْ كأنّه قال لم يبقَ، ولم يروه أحد غيره. وأحسن من ذلك أن يكون «يدع» بمعنى «يبقى» كالمكسورة الدال، ويدلُّ على ذلك قول الأسود بن يعفر [من الرمل]:

٥٦٦ ـ أرّقَ الجَفْـنَ خَيـالٌ لـم يَـدَعْ مـن سُلَيمَـى فَفُـؤادي مُنْتَـزَعْ

---

(١) سورة سبأ: ١٩.

٥٦٦ ـ **التخريج**: البيت لسويد بن أبي كاهل في ديوانه ص ٢٨؛ ولسان العرب ٨/ ٣٨٢ (ودع)؛ وتاج العروس ٢٢/ ٢٤٦ (نزع)، ٢٩٧ (ودع)؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٨٩١؛ ومعجم البلدان ٤/ ٢٥٣ (الفرع)؛ ولسويد بن كراع في لسان العرب ٨/ ٣٨١ (ودع)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ١٣٩.

اللغة: المنتزع: المقلوع. لم يدع: لم يستقر.

=

يريد: لم يبق، وأمّا قوله [من الرجز]:

٥٦٧ ـ قد سالم الحيّاتُ منهُ القَدَما الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما

فإنَّه أنشده أبو القاسم شاهداً على المفعول المحمول على المعنى.

ولا حجَّة له فيه، لأنَّ «الأفعوان» منصوب بإضمار فعل يفسره «سالمَ»، فكأنَّه قال:

= **المعنى**: أصاب جفنيّ الأرق، عندما زارهما طيف سليمى سريعاً، وصار قلبي منقلعاً إليها.

الإعراب: **أرّق**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **الجفن**: مفعول به منصوب بالفتحة. **خيال**: فاعل مرفوع بالضمّة. **لم يدع**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يدع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **من سليمى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بصفة من «خيال». **ففؤادي**: «الفاء»: استئنافية، و «فؤادي»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **منتزع**: خبر مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «أرق»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لم يدع»: في محلّ رفع صفة لـ (خيال). وجملة «فؤادي منتزع»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لم يدع» حيث أراد بها لم يبقَ.

٥٦٧ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٩؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسيّ أو للدبيريّ، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/٤١١، ٤١٥، ٤١٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٨١؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للتدمريّ، أو لعبد بني الحسحاس في الدرر ٣/٦؛ أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني ٢/٩٧٣؛ ولمساور العبسي في لسان العرب ١٢/٣٦٦ (ضمز)؛ ولعبد بني عبس في الكتاب ١/٢٨٧؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ١/٢٠١؛ ولأبي حنّاء في خزانة الأدب ١٠/٢٤٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/١٢٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/٤٣١، ٢/٤٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٢؛ وشرح الأشموني ٢/٣٩٩؛ ولسان العرب ٨/١٧٥ (شجع)، ١٢/٣١٩ (شجعم)؛ والمقتضب ٢/٢٨٣؛ والممتع في التصريف ١/٢٤١؛ والمنصف ٣/٦٩.

اللغة: الأفعوان والشجاع: ذكر الأفعى. الشجعم: الجريء.

المعنى: لقد تصالحت قدماه مع الأفاعي لأنهما أضحتا غليظتين صلبتين لطول ما سار حافياً.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق. **سالم**: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. **الحيات**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **منه**: جار ومجرور متعلقان بحال مقدمة محذوفة للقدم. **القدما**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق. **الأفعوان**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة لفعل محذوف تقديره «سالمَ». **والشجاع**: «الواو»: عاطفة و «الشجاع»: اسم معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة. **والشجعما**: «الواو»: حرف عطف، «الشجعما»: صفة الشجاع منصوبة بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق.

وجملة «قد سالم الحيات القدما»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الشجاع» مع فعله المحذوف تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «قد سالم الحيات منه القدما الأفعوانَ» حيث أنشد الزجاجي هذا البيت شاهداً على المفعول به المحمول على المعنى. إلاّ أنّ الصواب هو في تقدير فعل محذوف تقديره: سالم. والتقدير: سالمَ القدمُ الأفعوانَ.

سالم القدمُ الأفعوانَ، لأنَّ «الحيّات» إذا سالمت القدمَ فقد سالمها. ولا يتصوَّر أن يكون «الأفعوان» بدلاً من «الحيّات» على المعنى، لأنَّ البدل تابع للمبدل منه على المعنى في إعرابه إلاّ فيما له لفظ وموضع، فإنَّه يبدل منه تارة على لفظه وتارة على موضعه، وهذا لفظ مرفوع، وموضعه مرفوع لأنّه فاعل. ويروى هذا البيت:

قـد سـالـمَ الحَيّـاتِ منـه القـدمـا

فعلى هذا يكون «القدمان» فاعلاً، وحذف النون ضرورة، كقوله [من الطويل]:

٥٦٨ ـ همـا خُطَّتـا إمّـا إسـارٌ ومِنّـةٌ وإمّـا دمٌ والقتـلُ بـالحُـرّ أجـدَرُ

وكذلك قوله [من المتقارب]:

٥٦٩ ـ لهـا متنتـانِ خظـاتـا كَمـا [أكـبَّ علـى سـاعـديـهِ النمـرْ]

٥٦٨ ـ التخريج: البيت لتأبّط شراً في ديوانه ص ٨٩؛ وجواهر الأدب ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٤٩٩/٧، ٥٠٠، ٥٠٣؛ والدرر ١٤٣/١؛ وشرح التصريح ٥٨/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢؛ ولسان العرب ٢٨٩/٧؛ والمقاصد النحوية ٤٨٦/٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ٣٢٨/٢؛ والممتع في التصريف ٥٢٦/٢؛ وهمع الهوامع ٤٩/١، ٥٢/٢.

اللغة: الإسار: الأسر. ومنة: إطلاق من الأسر من غير فدية. الدم: كناية عن القتل.

المعنى: يقول للهذليين: إن سلمت نفسي إليكم فأنا بين أمرين إما الأسر، وتفضّلكم عليَّ بالإطلاق من غير فداء، وإما القتل، والقتل خير للحر من أسره وتفضل الناس عليه بالإطلاق.

الإعراب: **هما**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **خطتا**: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للضرورة. **إما**: أداة تفضيل وتقسيم. **إسار**: بدل من (خطتا). ومنة: «الواو»: عاطفة و«منة»: معطوف على (إسار). **وإما**: «الواو»: عاطفة، «إما»: حرف تفضيل وتقسيم. **دم**: اسم معطوف على إسار مرفوع بالضمة الظاهرة. **والقتل**: «الواو»: حالية، «القتل»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **بالحر**: جار ومجرور متعلقان بالخبر أجدر. **أجدر**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «هما خطتا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «والقتل أجدر»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «خطّتا» وهو يريد «خطّتان» وقد حذف النون للضرورة.

٥٦٩ ـ التخريج: البت لامرىءالقيس في ديوانه ص ١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٤٦/٥؛ وإنباه الرواة ١٨٠/١؛ والحيوان ٢٧٣/١؛ وخزانة الأدب ٥٠٠/٧، ٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٤/٢؛ وشرح اختيارات المفضل ٩٢٣/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦؛ ولسان العرب ٣٩٨/١٣ (متن)، ٢٣٣/١٤ (خظا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٠/٢؛ ولسان العرب ٢١٨/١٣ (سكن)، ٤٢٩/١٥ (الألف)؛ والمقرب ١٨٧/٢، ١٩٣؛ والممتع في التصريف ٥٢٦/٢.

في إحدى الروايتين.

ومن ذلك قول العرب: «قَطا قَطا، بيضُك ثِنتا وبَيْضِي مائتا»[١].

وأمّا قوله تعالى: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادِهِم شركاؤهم﴾[٢]. في قراءة من قرأ «زُيّن»، فبنى الفعل للمفعول، فليس من هذا الباب لأنَّه يتصوَّر فيه وجهان: أحدهما أن يكون «شركاؤهم» فاعلاً بفعل مضمر، يدلُّ عليه ما قبله كأنه قال: زَيّنهُ شركاؤهم.

والآخر أن يكون فاعلاً بـ «قتل»، والأول أحسن لأمرين، أحدهما: أنَّ المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفِاعل إلاّ في قليل. والآخر: أنَّ الشركاء ليسوا بقاتلين وإنما هم مُزيّنون، وبذلك على ذلك القراءة الثانية وهي قراءة من قرأ «زَيّن» بفتح الزاي، ولا يكون الشركاء قاتلين إلاّ مجَازاً فافهمْ.

= **اللغة**: المتنتان: جانبا الظهر حول العمود الفقري. فرس خظاة: مكتنزة. أكبّ: جلس مهتمًّا.

المعنى: يصف فرساً بأنها سمينة، مكتنزة الظهر، كأن نمراً جلس متحفّزاً فوق ظهرها.

الإعراب: **لها**: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (متنتان). **متنتان**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وخبره محذوف بتقدير (متنتان موجودتان). **خظاتا**: صفة (متنتان) مرفوع بالألف، وحذفت النون للضرورة. **كما**: «الكاف»: حرف جرٍّ وتشبيه، «ما»: مصدرية، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (أكب) مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلقان بصفة ثانية لِـ (متنتان). **أكب**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **على ساعديه**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أكب)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **النمر**: فاعل (أكب) مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «**لها متنتان**...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**أكبّ**»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «خظاتا» حيث حذف النون للإضافة وهو يريد «خظاتان».

(١) تزعم العرب أن هذا القول تقوله الحجلة للقطاة. انظر: الخصائص ٢/ ٤٣١.
(٢) سورة الأنعام: ١٣٧.

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة

الجوازم تنقسم قسمين: جازمٌ لفعل واحد، وجازم لفعلين.

فالجازم لفعل واحد: لم، ولمّا، وألم، وألمّا، ولام الأمر، و «لا» في النهي.

فأمّا «لم» و «لما» فهما لنفي «فَعَلَ»، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال، تقول: «عصى آدمُ ربَّهُ ولم يندم»، تريد فيما مضى.

وأمّا «لمّا» فهي لنفي «قد فعل»، وهو الماضي المتصل بزمن الحال، نحو: «عصى إبليسُ ربّه ولمّا يندم». تريد لم يندم إلى الآن.

وأَمَّا «لا» فهي للنهي، نحو: «لا تفعلْ». وأما اللام فهي للأمر، نحو: «لِيَفْعَلْ». ولا يخلو الفعل الذي يقع بعد هذه الحروف من أن يكون معرباً بحركة أو بحرف، فإن كان معرباً بحرف فجزمه بحذف ذلك الحرف منه، نحو: «لم يفعلا»، و «لم يفعلوا»، و «لم تفعلي».

وإن كان معرباً بحركة، فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر، أو معتله، أو مهموزه. فإن كان صحيح الآخر، فجزمه بسكون آخره، نحو: «لم يضرِبْ»، و «لم يَخرُجْ». وإنْ كان معتل الآخر بالياء أو بالواو أو بالألف، فجزمه بحذفها من آخره. وقد يجزم بسكون آخره فيقال: «لم يقضِيْ»، و «لم يغزو»، و «لم يخشَى»، وذلك قليل جداً وعليه قوله:

أَلَـــمْ يـــأتِيـــكَ والأنبـــاء تَنمِـــي .... [(١)]

---

(١) تقدم بالرقم ٣٤٣.

فجزم «يأتيك» بسكون آخره.

واختُلف في ذلك، فمنهم من جعل ذلك على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فلم يجز ذلك إلاّ في الياء والواو، فإنّه يجوز أن تجري مجرى الصحيح، فيظهر الإعراب في آخرها في الرفع، فتقول: «يغزو»، و «يرمي»، ولا يجوز ذلك في الألف أصلاً، لأنَّه لا يظهر فيها الإعراب. وهو الصحيح، ولذلك قلَّ في الواو، لأنَّ ظهور الضمة في الواو أثقل منه في الياء، وقد جاء ذلك على قلته، قال الشاعر [من البسيط]:

٥٧٠ ـ هَجَوْتَ زبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زبّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

ومنهم من جعل ذلك على حذف الضمة المقدرة في الياء والواو، وأجاز ذلك في الألف، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخشَى﴾[1]، في قراءة حمزة، ويقول

٥٧٠ ـ **التخريج**: البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١/١٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٣٥٩؛ والدرر ١/١٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠؛ وشرح التصريح ١/٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٢ (يا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧؛ والمنصف ٢/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

اللغة: زَبّان: اسم رجل.

المعنى: لقد شتمت زبّان، ثم اعتذرت له، فكأنّك لم تشتمه، ولم تتركه سالماً.

الإعراب: «هجوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «زبّان»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ثم»: حرف عطف. «جئت»: فعل ماض مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «معتذراً»: حال منصوبة بالفتحة. «من هجو»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «جئت». «زبّان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «تهجو»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و «الواو» زائدة للضرورة الشعرية. والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت». «ولم»: «الواو»: للعطف، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «تدع»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت».

وجملة «هجوت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جئت»: معطوفة على جملة لا محلّ لها. وجملة «تهجو»: في محل نصب حال. وجملة «لم تدع»: معطوفة على السابقة فهي مثلها في محل نصب.

الشاهد فيه قوله: «تهجو» حيث أجرى الشاعر الفعل «تهجو» المعتل مجرى الفعل الصحيح فلم يحذف حرف العلة عند الجزم. ومنهم من يرى أن الواو محذوفة وهذه للإشباع وعليه أعربنا.

(١) سورة طه: ٧٧.

الشاعر [من الرجز]:

٥٧١ ـ إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطلِّقِ ولا ترضّاها ولا تملّقِ

وذلك لا حجة فيه، لأنَّ قوله: «ولا تخشى»، منقطع كأنّه قال: وأنت لا تخشى. وأمَّا قوله: «ولا ترضّاها»، فالألف فيه إشباع، وألف الأصل محذوف للجزم.

وأمَّا المهموز الآخر، فلا يخلو أن تُخفّف همزته، أو لا تخفف. فإن لم تُخفَّف، جرى مجرى الصحيح، نحو: «لم يقرأ»، و«لم يُخطِئ»، فإنَّ جزمه بسكون آخره كالصحيح، ولا يُعتدُّ بالعارض فيه، فيُجزم بحذف آخره، كما يُجزم المعتل، وعليه قوله [من الطويل]:

٥٧٢ ـ جَريءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِهِ سَريعاً وإلاّ يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ

* * *

٥٧١ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦٠؛ والدرر ١/١٦١؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٢٩؛ والخصائص ١/٣٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٧٨؛ وشرح التصريح ١/٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩؛ وشرح المفصل ١٠/١٠٦؛ ولسان العرب ١٤/٣٢٤ (رضي)؛ والممتع في التصريف ٢/٥٣٨؛ والمنصف ٢/٧٨، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/٥٢.

اللغة: ترضّاها: اطلب رضاها. تملّق: أصلها تتملّق فخفّف حاذفاً إحدى التائين، وتملّقه: تودّد إليه وتلطّف له بلسانه دون قلبه.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان. «العجوز»: فاعل فعل محذوف تقديره «غضبت». «غضبت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«التاء»: تاء التأنيث الساكنة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «هي» (يعود على العجوز). «فطلّق»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «طلّق»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، و«الفاعل» ضمير مستتر تقديره «أنت» (يعود للمخاطب). «ولا»: «الواو»: عاطفة، «لا»: ناهية جازمة. «ترضاها»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنت». «ولا»: «الواو»: عاطفة، «لا»: ناهية جازمة. «تملّق»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الوزن، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره أنت».

وجملة «إذا العجوز...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «غضبت العجوز»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة: «غضبت» الثانية تفسيرية لا محل لها. وجملة «فطلّق»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «لا ترضاها»: معطوفة على «فطلّق». وجملة: «لا تملّق»: معطوفة على «فطلّق».

الشاهد فيه قوله: «ترضّاها» حيث أشبع فتحة «الضاد» في «ترضّها» فنشأت «الألف».

٥٧٢ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/١٧، ٧/١٣؛ والدرر ١/١٦٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٣٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠؛ وشرح شواهد المغني =

واعلم أنه لا يجوز حذف الجازم وإبقاء عمله إلاّ في لام الأمر خاصة، وذلك ضرورة، كقوله [من الوافر]:

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا[1]

يريد: لتفدِ.

ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف وإبقاؤها إلاّ في «لمّا» خاصة، نحو: «سرتُ إلى المدينةِ ولمّا»، تريد: ولمّا أدخلها، لكن حذفت لفهم المعنى. وإنّما جاز ذلك في «لمّا» وحدها، لأنَّها نفي «قد فَعَلَ»، فكما يجوز حذف الفعل والاكتفاء بـ «قدْ»، نحو قوله [من الكامل]:

.... لما تَزل برحالِنا وكأنْ قَدِ[2]

أي: وكأن قد زالت، فكذلك في نفسه[3].

= ١/ ٣٨٥؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٨١، ٢/ ٤٢٨؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٦؛ والمقرب ١/ ٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

اللغة: يُبْدَ: أصلها يبدأ، وخفّف الهمزة لتصير ألفاً، ثم حذفها بسبب الجزم.

المعنى: يتابع وصف حصين بن ضمضم: فهو شجاع لا يستكين لأحد، بل يعاقب من ظلمه بسرعة وشدّة، وإن لم يبادره أحدهم بالظلم، ظلمَ هو الآخرين.

الإعراب: **جريءٍ**: صفة (أسد) في بيت سابق، مجرورة بالكسرة. **متى**: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «يعاقب». **يظلم**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بالسكون، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **يعاقب**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بظلمه**: جار ومجرور متعلقان بـ (يعاقب)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **سريعاً**: حال منصوبة بالفتحة. **وإلا**: «الواو»: للعطف، «إلا»: «إن»: حرف شرط جازم، و «لا»: النافية. **يبد**: فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بالسكون المقدّر على الهمزة المحذوفة، أو بحذف حرف العلّة من آخره (الألف)؛ و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بالظلم**: جار ومجرور متعلقان بـ (يبدأ). **يظلم**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر لضرورة القافية.

وجملة «يُظلم»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يعاقب»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها. وجملة «يبد»: جملة فعل شرط لا محلّ لها. وجملة «يَظلم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها. وجملة «متى يظلم يعاقب» صفة ثانية لـ «أسدٍ» ومحلها الجر، وكذلك جملة «إلا يبد يظلم» صفة لـ «أسدٍ».

والشاهد فيه قوله: «وإلاّ يبدَ» حيث جزم الفعل (يبدأ) بحذف الألف العارضة المنقلبة عن الهمزة، وبقيت الفتحة للدلالة عليها.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٥.

(٢) تقدم بالرقم ١٤.

(٣) كذا ويبدو أن في العبارة سقطاً.

باب الأمر والنهي

اعلم أنَّ الأمر لا يخلو أن يكون لمخاطب أو غائب أو متكلم. فإن كان لغائب كان باللام، ولا يجوز أن يكون بغير اللام. وسبب ذلك، أعني أنْ كان أَمر الغائب باللام، أن يلتبس بأمر المخاطب.

فإنْ كان الأمر للمخاطب، فلا يخلو من أن يكون مبنيّاً للمفعول، أَو للفاعل. فإنْ كان للمفعول، فلا بدَّ من اللام، ولا يجوز حذفها لتوالي الحذف، أَلا ترى أَنَّه قد حذف الفاعل وقام المفعول مقامه، فكرهوا توالي الحذف.

فإن كان مبنيًا للفاعل جاز فيه وجهان: الأمر باللام ودونها، وهو الأفصح، فتقول: «لِتَضْرِبْ»، و «اضربْ».

وإن كان الأمر باللام، فهو مجزوم الآخر. وإن كان بغير لام، فلا يخلو أن يكون ما بعد حرف المضارعة متحرِّكاً في اللفظ، أو في التقدير، أَو ساكناً. فإن كان متحركاً في اللفظ، حذفت حرف المضارعة، وسكنت آخره، فقلت في «يقوم»: «قُمْ». وإن كان متحرِّكاً في التقدير، نحو: «يُكرم» حذفت حرف المضارعة، ورددت المحذوف، وسكَّنت آخره، فقلت: «أَكرِمْ».

فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإنَّك تجلب همزة الوصل إذا حذفت حرف المضارعة، لأنَّه لا يبتدأ بساكن، ثم تنظر ثالث الفعل، فإن كان مكسوراً أو مفتوحاً، كانت الهمزة مكسورة، نحو: «اذهَب»، و «اضرِب»، وإن كان مضموماً ضممت، نحو: «اُقتُل».

* * *

واختلف أهل الكوفة والبصرة في الأمر بغير لام، فزعم أَهلُ الكوفة أَنَّه معرب وزعم أهل البصرة أنَّه مبنيّ[١]. والصحيح أَنَّه مبنيّ لأمور منها: أَنَّ الفعل أصله البناء، وإنَّما أعرب منه ما أشبه الاسم وهذا لم يشبه الاسم، فبقي على أصله من البناء.

ومنها أَنَّه لو كان معرباً، لكان مجزوماً، ومجزوم دون جازم لا يُتصوَّر، ولا يجوز أَن يكون الجازم مضمراً لضعفه، أَلا ترى أَنَّ الجار لا يضمر مع أَنَّه أَقوى منه، ولا يُلتفت إلى قوله [من الوافر]:

مُحمَّــدُ تفْــدِ نفسَــكَ كــلُّ نفــسٍ ....[٢]

لشذوذِهِ[٣].

واستدل الكوفيون على أَنَّهُ معرب بأَنَّ البناء لزوم الآخر سكوناً أَو حركة، ولم يوجد الحذف من علامات البناء، ووجدناه من علامات الإعراب، نحو: «لِيغزُ»، وهم يقولون: «أُغزُ»، و «ارمِ»، فدلَّ على أَنَّه معرب.

ولا حجة لهم في هذا، لأَنَّ من كلام العرب إذ أَشبه شيء شيئاً عومل معاملته، أَلا ترى أَنَّه لما أَشبه المبنيّ في باب «لا» التي للتبرئة، وفي النداء المعرب، أتبعوه على لفظه وإن كان المبنيّ لا يجوز إتباعه إلاّ على الموضع خاصة، فكذلك لما أشبه «اغزُ» «لتغزُ»، في معناه وفي حروفه، وأَنَّه فعل أمر مثله، عاملوه معاملته في الحذف، فثبت أَنَّه مبنيّ.

(١) انظر المسألة الثانية والسبعين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٢٤ ـ ٥٤٩.
(٢) تقدم بالرقم ٥٤٥.
(٣) قال المؤلف قبل قليل إنّه ضرورة.

باب ما يجزم من الجوابات

اعلم أَنَّ جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض مجزوم.

وقول أَبي القاسِم: «والجَحد»، غلط، لأنَّهَ إنَّما جزم جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض لشبهه بالشرط وفعله، وذلك إذا قلت: «قمْ»، أَو «لا تقمْ»، أَو «ليت لي مالاً»، لم توجب شيئاً ولم تنفه، فأشبه «إنْ يَقُمْ»، في أَنّك لم توجب شيئاً ولم تنفِه، وليس كذلك النفي.

* * *

واختلف في سبب جزم هذه الجمل ما بعدها. فمنهم من ذهب إلى أنّها جزمت لكونها متضمّنة معنى الشرط، لأنَّكَ إذا قلت: أطعِ اللّه يغفرْ لكَ، فإنّما جزم جواب «أطع الله» لأنّه ضمّن معنى «إن تُطِعْ».

ومنهم من ذهب إلى أنّها إنّما جزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله، فالأصل عندهم في: «أطعِ اللّهَ يغفرْ لكَ»: إن تُطِعِ اللّهَ يغفرْ لكَ، فحُذف «أطعِ اللّهَ»، وأُقيم «إن تُطِعْ اللّهَ»[1] مقامه.

وهذا هو الصحيح، لأنَّ العامل لا يوجد جملة في موضع، وإذا كان التقدير في أطعِ

(١) العكس هو الصحيح.

اللَّهَ يغفرْ لكَ على ما ذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحق الأصل.

* * *

واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزم جواب النهي. فمذهب أهل البصرة أنَّه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي، نحو: «لا تعصِ اللَّهَ يَغْفِرْ لكَ»، لأنَّه يسوغ أن تقول: «إن لا تَعصِ اللَّهَ يغفرْ لكَ»، ولا يجوز «لا تعصِ اللَّهَ تندمْ»، لأنَّه لا يسوغ أنْ تقول: «إنْ لا تَعصِ اللَّهَ تَنْدَمْ».

ومذهب أهل الكوفة أنَّه يجوز جزم جواب النهي إذا صحَّ معنى الشرط، وصحَّ وقوع الفعل المنهيّ عنه مع أداة النهي، أو دونها بعد أداة الشرط، فيجيزون: «لا تعصِ اللَّهَ تَنْدَمْ»، لأنَّه قد ضُمِّنَ «لا تعصِ» معنى «إنْ تعصِ اللَّهَ تندَمْ». وهذا فاسد، لأنَّ الجملة الأولى نائبة مناب أداة الشرط وفعله، ولا يجوز أن تناب منابها حتى يكون الفعل المنهيّ عنه موافقاً لفعل الشرط في الحرف الداخل عليه، فلا يجوز: «لا تعصِ اللَّهَ تندمْ»، لأنَّك إذا قدَّرت في الأصل: إلاّ تَعصِ اللَّهَ إنْ تَعصِ اللَّهَ تندمْ، لم يجز أن تُقيم «إلاّ تَعصِ اللَّهَ»، مقام «إن تَعصِ»، لأنَّه غير موافق له في الحرف الداخل عليه.

وأَمَّا ما ورد في الحديث من حملهم: «لا تُشرِف يُصِبكَ سَهمٌ»، فإنَّه من تسكين المرفوع الذي لا يجوز إلاّ ضرورة أو في قليل من الكلام، نحو قول امرىء القيس [من السريع]:

٥٧٣ ـ فاليومَ أشربْ غيرَ مستَحقِبٍ إثماً منَ اللَّهِ ولا واغِلِ

---

٥٧٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢؛ والأصمعيات ص ١٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ٩٦٢؛ وحماسة البحتري ص ٣٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥؛ والدرر ١/ ١٧٥؛ ورصف المباني ص ٣٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٨٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦؛ وشرح المفصل ١/ ٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٢؛ والكتاب ٤/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب)، ١٠/ ٤٢٦ (دلك)، ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦؛ والمقرب ٢/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

اللغة والمعنى: استحقب الشيء: أي شده وحمله خلفه. وهنا بمعنى ارتكب. الإثم: الخطأ الكبير.

فأمَّا المثال الذي أتى به أبو القاسم بجزم جواب النهي وهو: «لا تقصدْ زيداً تندمْ»، فالظاهر أنَّه أخذ مذهب أهل الكوفة، لأنه لم يرد «إنْ لا تَقْصِدْ زيداً تندمْ»، وإنَّما أراد: «إنْ تَقْصِدْ تندَمْ».

فإن لم تُضمَّن الجملة معنى الشرط، ارتفع الفعل، نحو: ﴿هل أدلُّكم على تجارةٍ تُنجِيكُم من عذابٍ أليمٍ، تؤمنون باللَّهِ ورسولِهِ﴾[1]. وكذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٥٧٤ ـ كُـرّوا إلـى حَـرَّتَيكُـمْ تَعمـرونَهُمـا ... كمـا تَكُـرُّ إلـى أوطـانِهـا البَقَـرُ

= الواغل: الداخل على قوم من غير أن يدعى إلى مشاركتهم في طعامهم أو شرابهم.

أي: إنّه مرتاح البال، لم يرتكب أيّ إثم يعاقبه عليه الله، ولم يكن متطفلاً.

الإعراب: **فاليوم**: الفاء: حسب ما قبلها، اليوم: ظرف متعلّق بـ«أشرب». **أشرب**: فعل مضارع مرفوع، وسكّن للتخفيف، والفاعل: أنا. **غير**: حال من فاعل «أشرب» منصوب، وهو مضاف: **مستحقب**: مضاف إليه مجرور. **إثماً**: مفعول به لاسم الفاعل «مستحقب». **من الله**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «إثماً». **ولا**: **الواو**: حرف عطف، **لا**: لتأكيد النفي. **واغل**: اسم معطوف على «مستحقب» مجرور.

وجملة (أشرب غير مستحقب) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «أشرب» حيث سكّن الباء ضرورةً. ويروى: «فاليوم أسقى»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(١) سورة الصف: ١٠.

٥٧٤ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٧؛ والكتاب ٣/ ٩٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٥١ (وطن)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤٨١؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢٧٣.

اللغة: كرّوا: ارجعوا. الحرّة: أرض ذات حجارة سود نخرة. تعمرونها: تجعلونها عامرة.

المعنى: يعَيِّرُ الشاعر خصومه بالنزول إلى الحرّة لحصانتها وامتناع الذليل بها.

الإعراب: **كروا**: فعل أمر، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل. **إلى حريتكم**: جار ومجرور متعلّقان بـ «كرّوا» وهو مضاف، و «كم» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **تعمرونها**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل. **كما**: الكاف حرف جرّ و «ما» مصدرية. **تكرّ**: فعل مضارع مرفوع. **إلى أوطانها**: جار ومجرور متعلقان بـ «تكرّ»، وهو مضاف و «ها» ضمير في محل جرّ بالإضافة. **البقر**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «كرّوا» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «تعمرونها» في محلّ نصب حال. والمصدر المؤوّل من «أن» وما دخلت عليه في محلّ جرّ بحرف الجرّ.

الشاهد فيه قوله: «تعمرونها» حيث رفعه لأن الجملة لم تضمّن معنى الشرط بل وقعت موقع الحال بتقديره: «كرّوا عامرين».

باب الجزاء

[١ ـ أدوات الجزاء]:

قوله: وحروف الجزاء كذا. . إلى آخره.

سمّى أدوات الجزاء حروفاً، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو حرف، لأحد أمرين: إما لأنَّها قد تضمنت معنى الحروف، وإما أن يكون قد أخذ الحرفَ لغةً، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف.

وأدوات الجزاء هي: إنْ، وإذْ ما، ومَنْ، وما، ومهما، وأيّ، وكيف، في مذهب من يُجازِي بها وهو قطرب، ومتى، وأيّانَ، وأيُّ حينٍ، وإذا في الشعر، وأنّى، وأيُّ مكانٍ، وحيثُ.

وهذه الأدوات تنقسم قسمين: حرف واسم، فالحرف «إنْ» و «إذْ ما». في مذهب سيبويه، رحمه الله، والاسم ما بقي..

ومذهب المبرد أنَّ «إذ ما» اسم، وسبب ذلك أنَّ «إذ» قد ثبت لها الاسمية، فلا تخرج عن ذلك ما أمكن. وهذا فاسد، لأنَّ «إذ» إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبداً مستقبل، فيناقض معناها معنى الشرط. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنَّها ركبت مع «ما»، وصارت معها كالشيء الواحد، وبطل معناها، لأنَّها صارت جزء كلمة.

واختلف في «مهما»، فزعم بعضهم أنَّها مركَّبة من «مه» و «ما»، وزعم بعضهم أنَّها اسم مفرد موضوع لمعنى لا أكبرُ عن صغيره فعلُك ولا أصغرُ عن كبيره. فمن قال إنَّها مركبة

من «مه» و «ما»، فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد، أو لا يجعلها، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد، فلا يخلو الجازم من أن يكون «مَهْ» أو «ما»، فإن كان الجازم «مَهْ»، فلا ينبغي له أن يجزم إلا فعلاً لأنَّه بمنزلة الأمر، والأمر لا يطلب إلاّ جواباً خاصة، وهذا قد جزم فعلين، فدلّ ذلك على بطلان قوله.

وإنْ قال: إن الجازم «ما»، فباطل، لأنَّ العرب تقول: «مهما تمرزْ أمْرُرْ بِهِ»، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم بشيء، فدل على بطلان قوله. ومن قال: إنَّ «مَهْ» مع «ما» كالشيء الواحد، فيقال له: لا يُدَّعى التركيب إلاّ بدليل، ولا دليل على ذلك.

ومن قال: إنَّ مهما مركبة من «ما ما»، ثُمَّ قلب الألف هاء هروباً من اجتماع المثلين، نحو قولهم في «حَيْحَيْتُ»: «حاحيتُ»، فممكن إلاّ أنَّه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل في موضع. فإذا ثبت فساد الوجهين، لم يبق إلا أنْ يكون اسماً واحداً. وأمَّا قوله [من الطويل]:

٥٧٥ ـ أَمـاوِيَّ مَهْمَـنْ يَسْتَمِـعْ فـي صَـدِيقِـهِ   أَقَـاويـلَ هـذا النـاسِ مـاوِيَّ يَنْـدَمِ

٥٧٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٤/٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه).

اللغة: ماوي: مرخّم ماويّة: اسم امرأة.

المعنى: يا ماويّة إنّ من يستمع لأقاويل الناس وافتراءاتهم على صديقه، فلا يشك في أنه سيندم.

الإعراب: **أماويّ**: «الهمزة»: حرف نداء للقريب لا محلّ لها. «ماويّ»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **مهمن**: «مه»: اسم فعل أمر بمعنى (اكفف أو توقف)، «من»: اسم شرط في محلّ رفع مبتدأ. (والأفضل ـ برأيي ـ إعرابها كلّها (مهمن) اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ). **يستمع**: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **في صديقه**: جار ومجرور متعلقان بـ(أقاويل)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أقاويل**: مفعول به منصوب بالفتحة. **هذا**: اسم إشارة في محلّ جرّ مضاف إليه. **الناس**: بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة. **ماوي**: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **يندم**: جواب الشرط فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر لضرورة القافية، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محلّ رفع خبر المبتدأ (مهمن). وجملة «يستمع»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «يندم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها. وجملة «ماوي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ماويّ»: الثانية اعتراضية لا محل لها. وجملة «مهمن يستمع يندم»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «مهمن» حيث أدخل اسم فعل الأمر (مه) على (من) الشرطية.

فإنَّه أدخل «مَهْ» على «مَن» الشرطية.

و «كيف»، وفيها خلاف، فزعم قطرب أَنَّه يجوز الجزاء بها بالقياس لا بسماع من العرب، وذلك أَنَّه قال: في «كيف» معنى الشرط، ألا ترى أَنَّك إذا قلت: «كيفَ يكنْ أكنْ»، فمعناه: على أيّ حال يكون أكون عليه. وهذا باطل، لأنَّه يلزم أن يكون على جميع أحواله، وهذا يستحيل إلاَّ أنْ يقترن بالكلام قرينة تخلّص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه، مثل: «كيفما يكنْ من قامَ أكُنْ».

* * *

[٢ ـ أقسام أدوات الجزاء]:

وهذه الأدوات تنقسم ثلاثة أقسام، قسمٌ تلزمه «ما» وحينئذ يُجازَى بها. وقسمٌ لا تدخله «ما». وقسم أنتَ فيهِ بالخِيارِ.

فالذي تلزمه«ما» «إذْ»، و «حيثُ»، فتلزمهما «ما» عوضاً من الإضافة. وفي «إذ» أيضاً لأنّها قد رُكِّبت معها، ولذلك انتقلت عن الاسميَّة.

والذي أنت فيه بالخيار «إنْ»، و «متى»، و «أيّ»، و «أينَ»، فمثاله في «أي» قوله تعالى: ﴿أيّاً ما تدعوا﴾(١). ومثاله في «أين»: ﴿أينما تكونوا يُدرككُم الموت﴾(٢). ومثاله في «متى» قوله [من الطويل]:

٥٧٦ ـ [وَرُحْنا يكادُ الطَّرْفُ يَقْصُرُ دونَهُ] مَتَى ما تَرَقَّ العَيْنُ فيهِ تَسَهَّلِ

وما عدا هذا لا تدخله «ما».

* * *

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) سورة النساء: ٧٨.

٥٧٦ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٣؛ وشرح المعلقات السبع ص ٥٠؛ وشرح المعلقات العشر ص ٧٣.

اللغة: الطرف: العين المبصرة. يقصر: يعجز، يدركه القصور. ترقَّ: مجزوم تترقّى العين أي تنظر إلى أعلاه. تسهّل: تنحدر إلى أسفل.

[٣ ـ الأفعال التي تأتي بعد أدوات الجزاء وحكمها]:

وهذه الأدوات لا بدَّ أن تدخل على جملتين فعليتين، فلا يخلو الفعلان أنْ يَكونا ماضيين، أو مستقبلين، أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً.

فإنْ كانا مستقبلين، فإنّك تجزمهما جميعاً إلاّ أن تدخل على الجواب الفاء، فإنّك ترفعه، ولا يجوز الرفع إذا لم تدخل إلاّ ضرورة، كقوله [من الرجز]:

٥٧٧ ـ يـا أقـرعُ بـنَ حـابـسٍ يـا أقـرعُ إنَّـك إنْ يُصْـرَعْ أخـوكَ تُصْـرَعُ

أراد: فتصرعُ وحذف الفاء ضرورة.

= **المعنى**: عدنا تكاد عيوننا تعجز عن النظر إلى هذا الفرس لشدة حسن صفاته، وما تكاد العين تنظر إلى أعلاه حتى تنخفض ناظرة إلى قوائمه.

الإعراب: ورحنا: «الواو»: للعطف، «رحنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **يكاد**: فعل مضارع ناقص. **الطرف**: اسم (يكاد) مرفوع بالضمّة. **يقصر**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **دونه**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل (يقصر)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **متى**: اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية الزمانية، متعلّق بالفعل «تَسهَّلِ». **ما**: حرف زائد لا محلّ لها. **ترقّ**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة (الألف). **العين**: فاعل مرفوع بالضمّة. **فيه**: جار ومجرور متعلقان بـ (ترقّ). **تسهل**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر لضرورة القافية، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «ورحنا»: معطوفة على جملة «فظل طهاة...» في البيت السابق، لا محلّ لها. وجملة «يكاد الطرف يقصر»: في محلّ نصب حال. وجملة «يقصر»: في محلّ نصب خبر (كاد). وجملة «ترقّ»: فعل الشرط الظرفي في محل جر بالإضافة. وجملة «تسهل»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها. وجملة «متى ما ترقّ العين فيه تسهل»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «متى ما» حيث دخلت (ما) جوازاً على (متى).

٥٧٧ ـ **التخريج**: الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/ ٦٢٣؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٢.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**أقرع**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «بن»: نعت «أقرع»، تبعه في المحلّ منصوب، وهو مضاف. «**حابس**»: مضاف إليه مجرور. «**يا أقرع**»: توكيد لفظي للنداء الأوّل. «**إنّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**إن**»: حرف شرط جازم. =

فإن كانا ماضيين، فلا يظهر فيهما جزم، وهما في موضع جزم. وإن كان أحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً، فيقدَّم الماضي ويؤخر المستقبل، نحو: «إن قامَ زيدٌ يقُمْ عمرٌو». ولا يقدَّم المستقبل ويؤخر الماضي إلاّ ضرورة.

* * *

[٤ ـ دخول الفاء على جواب الجزاء والحكم في ذلك]:

ويجوز في الجواب الجزم والرفع إذا دخلت الفاء، والرفع إنْ لم ندخل الفاء. فتقول: «إن قامَ زيدٌ فيقم عمرو»، و «إن قام زيدٌ فيقومُ عمرو»، وإن «قام زيدٌ يقومُ عمرو»، على إرادة التقديم.

فإن كان الفعل الأول ماضياً أو مستقبلاً، وكان الجواب أمراً أو نهياً أو دعاء أو استفهاماً، فلا بدَّ من الفاء، نحو؛ «إن يَقُمْ زيدٌ فاضربْهُ»، و «إن لم يقم فلا تضربْهُ»، و «إن قامَ فغَفَر اللَّهُ له»، و «إن قامَ فهل أنتَ ضاربه».

وإن كانت الجملة الأولى فعلية وكان الجواب جملة اسمية، فلا بدَّ من الفاء أو «إذا»، نحو: ﴿وإنْ تصبروا وتتّقوا فإنَّ ذلك من عزم الأمور﴾[١]. ﴿وإن تُصبْهم سيئة بما قدَّمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾[٢]. ولا يجوز حذف الفاء إلاّ ضرورة وذلك كقوله [من البسيط]:

٥٧٨ ـ مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللَّهُ يشْكُرُها والشرُّ بالشّرِ عندَ اللَّهِ مِثلانِ

* * *

= «يصرع»: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه فعل الشرط. «أخوك»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «تصرع»: فعل مضارع للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة النداء: «يا أقرع» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «إنك إن يصرع...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «إن يصرع أخوك تصرع» في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة: «تصرع» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «إن يُصرع... تُصرعُ» حيث ورد جواب الشرط «تصرعُ» مرفوعاً دون أن تدخل عليه الفاء، وهذا نادر وضعيف.

(١) سورة آل عمران: ١٨٦.
(٢) سورة الروم: ٣٦.

٥٧٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٩؛ وله أو =

[٥ ـ اجتماع الاسم والفعل بعد أداة الجزاء]:

وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختيار أنْ يليها الفعل، ولا يجوز تقديم الاسم وإضمار الفعل إلاّ في ضرورة شعر، كقوله [من الرمل]:

صعـــدةٌ نـــابتــــةٌ فـــي حـــائِـــرٍ أينمـــا الـــريـــحُ تُميّلْهـــا تَمِـــلْ[١]

وذلك ما عدا «إنْ»، فإنّه يجوز أن يليها الاسم ويؤخر الفعل في الكلام، وتقديم الفعل أحسن، قال الله تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْهُ حتى يسمعَ كلامَ اللَّهِ﴾[٢]. إلاّ أن يكون الفعل مجزوماً، فلا يجوز تقديم الاسم إلاّ ضرورة، نحو: «إن زيدٌ يقمْ يقمْ عمرٌو».

* * *

لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/٤٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٧٨؛ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٢/٣٦٥؛ ولسان العرب ١١/٤٧ (بجل)؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ ومغني اللبيب ١/٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٥/٨١؛ والكتاب ٣/٦٥، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١١٤؛ وخزانة الأدب ٩/٤٠، ٧٧، ١١/٣٥٧؛ والخصائص ٢/٢٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٦٤، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٨٦؛ وشرح المفصل ٩/٢، ٣؛ والكتاب ٣/١١٤.

الإعراب: «من»: اسم شرط مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**يفعل**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**الحسنات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «**الله**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**يشكرها**»: فعل مضارع مرفوع، و«ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**والشر**»: الواو حرف استئناف، «الشر» مبتدأ مرفوع. «**بالشر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مثلان». «**عند**»: ظرف مكان منصوب، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «**مثلان**»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنّى.

وجملة: «من يفعل...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يفعل» في محل رفع خبر للمبتدأ «من». وجملة: «الله يشكرها» في محل جزم جواب شرط جازم على تقدير اقترانه بالفاء. وجملة: «يشكرها» في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة: «الشر بالشر...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسميّة، وذلك للضرورة الشعريّة. والتقدير: «فالله يشكرها». وأجازه بعضهم إذا عُلم.

(١) تقدم بالرقم ٢٣٩.

(٢) سورة التوبة: ٦.

[٦ ـ اجتماع الشرط والقسم]:

وإذا اجتمع الشرط والقسم فإنَّك تبني الجواب للمتقدّم منهما، فتقول: «واللّهِ إن قامَ زيدٌ ليقومَنَّ عمرٌو»، فأمَّا قول الشاعر [من الطويل]:

حَلَفْتُ لهـا إنْ يُـدْلِـجِ الليـلَ لا يَـزَلْ .... (١)

فإنَّه لم يضمن «حلفت» معنى القسم، ولذلك بنى الجواب على الشرط.

وإذا اجتمع الشرط والاستفهام فمذهب سيبويه أَنْ يبني الجواب على الشرط، ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها. ومذهب يونس أنَّ الفعل يبنى على الاستفهام، نحو: «أإن قامَ زيدٌ يقمْ عمرٌو»، ويونس يقول: «يقومُ عمرٌو». والصحيح مذهب سيبويه بدليل قوله تعالى: ﴿أفإنْ مِتَّ فهم الخالدونَ﴾(٢). لأنّه لا يجوز أَن يكون التقدير: أَفهم الخالدون فإن متَّ، لأنَّ الذي يقول: «أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ»، فيحذف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه، لا يقول: «أَنتَ ظالمٌ فإن فَعلتَ»، فإنَّ الفاءَ حرف استئناف تمنع ما قبلها ان يفسره ما بعدها.

* * *

[٧ ـ حذف فعل الشرط والجواب]:

ويجوز حذف فعل الشرط والجواب وذلك إذا فُهم المعنى، فمثال حذف فعل الشرط وإبقاء الجواب قوله [من الوافر]:

٥٧٩ ـ فَطلِّقْهـا فَلَسْـتَ لهـا بكُـفءٍ   وإلاّ يَعـلُ مَفـرِقَـكَ الحُسـامُ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٨١.

(٢) سورة الأنبياء: ٣٤.

٥٧٩ ـ التخريج: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٤؛ والدرر ٥/ ٨٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٣٦؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ٢١٥؛ ورصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٩ (أما لا)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٧؛ والمقرب ١/ ٢٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢.

اللغة والمعنى: الكفء: المشابه والمِثْل. المفرق: وسط الرأس. الحسام: السيف القاطع.

يقول: طلّق زوجتك لأنّك غير مناسب لها، وإلاّ ضُرب رأسك بالحسام. =

وقوله [من الطويل]:

٥٨٠ ـ أَقيموا بني النُّعْمانِ عَنِّي صُدورَكُمْ   وَإلاّ تُقِيمـوا صـاغِـريـنَ الـرُّؤوسـا

= الإعراب: فطلّقها: الفاء: بحسب ما قبلها، طلّقها: فعل أمر مبنيّ. والفاعل: أنت، و «ها» في محلّ نصب مفعول به. فلست: الفاء: حرف استئناف أو تعليل، لست: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». لها: جار ومجرور متعلّقان بـ «كفء». بكفء: الباء: حرف جرّ زائد، كفء: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنه خبر «ليس». وإلاّ: الواو: حرف عطف، إلاّ: أصلها: إنْ لا. إن: حرف شرط. لا: نافية. وفعل الشرط محذوف تقديره: «تطلّقها». يعل: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره. مفرقك: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. الحسام: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة (طلّقها. . .) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، أو استئنافيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (لست بكفء لها) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة أو تعليليّة. وجملة (إلاّ يعل) الفعليّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (يعلُ مفرقك الحسام) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه قوله: «وإلاَّ يَعْلُ» حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إلاّ تطلّقها يَعْلُ مفرقك الحُسامُ.

٥٨٠ ـ التخريج: البيت ليزيد بن الخذاق في شرح اختيارات المفضل ص ١٢٨٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٤٩٩ (قوم)؛ وتاج العروس (قوم).

اللغة: أقيموا عنا: أزيلوا أو أبعدوا ونحّوا. صاغرين: مرغمين، كارهين.

المعنى: ابتعدوا عنّا يا بني النعمان، فإن لم تفعلوا برضى ابتعدتم مرغمين.

الإعراب: أقيموا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. بني: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. النعمان: مضاف إليه مجرور بالكسرة. عني: جار ومجرور متعلقان بـ (أقيموا). صدوركم: مفعول به منصوب بالفتحة، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وإلا: «الواو»: استئنافية، «إلا»: مركبّة من «إن»: الشرطية، و «لا»: النافية. تقيموا: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بحذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. صاغرين: حال منصوبة بالياء والنون لأنه جمع مذكر سالم. الرؤوسا: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «أقيموا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تقيموا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها. وجملة «إلا تقيموا» جملة استئنافية لا محل لها، وجملة «تفعلوا» المقدرة جملة فعل الشرط لا محل لها، وجملة «بني النعمان»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وإلا تقيموا» حيث حذف فعل الشرط، بتقدير «وإن لا تفعلوا تقيموا».

ومثال حذفهما معاً قوله [من الرجز]:

قَـالَـتْ بَنَـاتُ العَـمِّ يـا سَلْمَـى وَإنْ   كـانَ عَيِيًّـا مُعْـدَمـاً، قـالَـتْ وَإنْ(١)

* * *

[٨ ـ إبطال عمل أسماء الشرط]:

وأسماء الشرط إن تقدمها عامل، بطل عملها ما عدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط. فمثال دخول حرف الجر: «بِمَنْ تَمرُرْ أمرُرْ بِهِ». ومثال أن تضيف إلى اسم الشرط: «غلامَ مَنْ تَضرِبْه أَضرِبْهُ».

فإن لم يدخل عليها حرف جر، فلا يخلو اسم الشرط من أن يكون اسم زمان أو مكان أو غير ذلك.

فمثال ظرف الزمان: «متى ما يقُمْ أَقُمْ». ومثال ظرف المكان: «حيثما تكن أكُنْ معك». ومثال المصدر: «أيَّ ضربٍ تضرِبْ أَضرِبْ مثلَهُ».

فإن كان غير ذلك من الأسماء، فلا يخلو الفعل الذي بعدها من أن يكون متعدّياً أو غير متعدٍّ، فإن كان غير متعدٍّ فهي مبتدآت. وإن كان متعدّياً، فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو غير ذلك.

فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط، فهي مبتدآت. وإن كان غير ذلك، فلا يخلو الفعل أن يكون قد أخذ مفعوله، أو لم يأخذه. فإن كان لم يأخذه فهي مفعوله. وإن كان قد أَخذ مفعوله، فيجوز فيها وجهان: الرفعُ على الابتداء، والنصب على الاشتغال.

وإذا تقدَّم أَسماء الشرط «لكنْ»، أو أُضِيف إليها ظرف زمانٍ، فإنَّ الفعل يرتفع، ويبطل معنى الشرط، كقوله [من الطويل]:

٥٨١ ـ [وما ذاكَ أنْ كانَ ابنَ عَمِّي وَلا أخي]   وَلكِـنْ مَتـى مـا أمْلِـكُ الضُّـرَّ أَنْفَـعُ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٠٧.

٥٨١ ـ التخريج: البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب ٩/٦٦، ٧٠، ٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥٤؛ والكتاب ٣/٧٨.

المعنى: ولم يكن فعلي ذاكَ لأنه كان ابن عمي، أو كان أخي، بل لأنني كريم أعفو عند المقدرة على الضرر.

ولا يجوز إبقاؤها على ما كانت عليه من الجزم إلاّ ضرورة، كقوله [من الطويل]:

٥٨٢ ـ علـى حيـنَ مَـنْ تلبَـثْ عليـهِ ذَنُـوبُـهُ يَجِـدْ فَقـدَهـا إذْ فـي المقَـامِ تَـدابُـرُ

= **الإعراب**: وما: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. **ذاك**: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ. **أن**: حرف مصدري. **كان**: فعل ماض ناقص، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «كان» مجرور بحرف مقدر، والتقدير: وما ذاك لكونه ابن عمي، والجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ «ذاك»، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ابن**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **عمي**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي. **أخي**: معطوف على (ابن) منصوب مثله بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ولكن**: «الواو»: للاستئناف، «لكن»: حرف استدراك وإضراب. **متى ما**: «متى»: اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية الزمانية، متعلّق بالفعل (أنفع)، «ما»: زائدة. **أملك**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **الضرّ**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أنفع**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا).

وجملة «ذاك أن كان...»: بحسب ما قبلها. وجملة «كان ابن عمي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أملك»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «أنفع»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ولكن متى ما أملك» حيث تقدّمت (لكن) (متى) الاسمية الشرطية فكفّتها عن العمل وارتفع الفعلان بعدها.

٥٨٢ ـ التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٧؛ وإصلاح المنطق ص ٣٦١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٦١، ٦٢، ٦٢، ٦٥؛ والدرر ٥/ ٨٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ والكتاب ٣/ ٧٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٢.

اللغة: الذنوب: الدلو الكبيرة إذا كانت ملأى. التدابر: أن يولي كلّ واحد من المتخاصمين للآخر ظهره (دبره).

المعنى: من تبق عليه الحجة والدليل يتمنَّ فقدانها، وفي مقام التفاخر يولي الخصمُ دبره لخصمه.

الإعراب: «**على**»: حرف جر. «**حين**»: اسم مبني على الفتح في محلّ جرٍّ بحرف الجر. «**من**»: اسم شرط في محل رفع مبتدأ. «**تلبث**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط. «**عليه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (تلبث). «**ذنوبه**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**يجد**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**فقدها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «**ها**»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إذ في**»: «**إذ**»: للتعليل، «**في**»: حرف جر. «**المقام**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**تدابر**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «من تلبث ذنوبه يجد» الشرطية في محل جر بالإضافة. وجملة «**تلبث ذنوبه**» في محل رفع خبر للمبتدأ (من). وجملة: «يجد» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة: «**في المقام تدابر**» استئنافية لا محل لها. =

وكذلك قوله [من الطويل]:

٥٨٣ ـ ولَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاعِ لِبَيْتِهِ ولكنْ مَتَى يسترفِدِ القومُ أَرفِدِ

وزعم بعضهم أنه يجوز في الكلام والشعر، والصحيح ما بدأنا به.

* * *

وإذا عطفت في هذا الباب، فلا يخلو أَن تعطف على الفعل الأول أَو على الجواب، فإن عطفت على الفعل الأول لم يجز فيها إلاّ الجزم، نحو: «إنْ يقُمْ زيدٌ ويخرجْ عمرو يغضَبْ بكرٌ».

فإن عطفت على الجواب، فلا بدَّ أن تعطف بالفاء، أَو بغير ذلك من حروف العطف. فإن عطفت بالفاء، جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار «انْ»، وهو أَضعف الوجوه.

= **والشاهد فيه قوله**: «على حينَ من تلبثْ... يجدْ» حيث أضيف إلى اسم الشرط ظرف زمان، فكان الواجب هنا إبطال عمل اسم الشرط، ولكن الشاعر أعمله فجزم الفعلين بعده ضرورة.

٥٨٣ ـ التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ٩/٦٦، ٦٧، ٤٧١؛ والكتاب ٣/٧٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٦٠٦.

اللغة والمعنى: التلاع: ج التلعة، وهي المرتفع من الأرض أو المنخفض، وهي من الأضداد. وهنا بمعنى المنخفض أو الوادي. استرفد: طلب الرافد أي العطاء، أو المساعدة.

يقول: لست ممّن يسكنون الأودية خوفاً من الأعداء، أو من الضيوف، ولكن متى يطلبني قومي للمساعدة أسارع بلا إبطاء.

الإعراب: ولست: **الواو**: بحسب ما قبلها. لست: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». **بحلاّل**: **الباء**: حرف جر زائد، **حلاّل**: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. **التلاع**: مضاف إليه مجرور. **لبيته**: جار ومجرور متعلقان بـ «حلاّل»، و «الهاء»: في محل جر بالإضافة. **ولكن**: **الواو**: حرف استئناف. **لكن**: حرف استدراك. متى: ظرف جازم متعلّق بـ «أرفد». **يسترفد**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. **القوم**: فاعل مرفوع. **أرفد**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط. وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، والفاعل: أنا.

وجملة (لست بحلال التلاع) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (يسترفد) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (أرفد) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه قوله: «ولكن متى يسترفد القوم أرفدِ» وهو كالشاهد السابق.

وإن عطفتَ بغير ذلك من حروف العطف، لم يجز في المعطوف إلاّ الجزم، نحو: «إنْ يقُمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو ويغضبْ بكرٌ».

وإذا وقع بين فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر، فلا يخلو أَن يكون في معنى الفعل الأول، أَو لا يكون. فإن كان في معنى الأول جاز فيه وجهان: الرفع على معنى الحال، والجزم على أنه بدل، نحو: «من يقصِدْني يمشِ أُحسنْ إليهِ». ونظير ذلك قوله [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حطباً جزلاً وناراً تأَجّجا[1]

فإن لم يكن في المعنى الأول، لم يجز إلاّ الرفع على الحال، كقول الحطيئة [من الطويل]:

٥٨٤ ـ متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارِه تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقدِ

(١) تقدم بالرقم ١٨٢.

٥٨٤ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥١؛ وإصلاح المنطق ص ١٩٨؛ والأغاني ٢/١٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٧٤، ٧/١٥٦، ٩/ ٩٢ ـ ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٥؛ والكتاب ٣/٨٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٧ (عشا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٣؛ وشرح المفصل ٢/٦٦، ٤/١٤٨، ٧/ ٤٥، ٥٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٨؛ والمقتضب ٢/ ٦٥.

اللغة: تعشو إلى ناره: تأتيها في العشاء. تجد خير نار: أي تجد ناراً معدّة للأضياف.

الإعراب: «متى»: شرطيّة جازمة في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «تجد». «**تأته**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**تعشو**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**إلى ضوء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعشو»، وهو مضاف. «**ناره**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**تجد**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**خير**»: مفعول به، وهو مضاف. «**نار**»: مضاف إليه مجرور. «**عندها**»: ظرف مكان متعلق بخبر محذوف، وهو مضاف، و «ها» في محلّ جرّ بالإضافة. «**خير**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. «**موقد**»: مضاف إليه.

وجملة: «متى تأته تجد» الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «**تأته**» في محل جر بالإضافة. وجملة: «تعشو» في محلّ نصب حال. وجملة «تجد» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «عندها خير موقد» محلّ نصب صفة.

الشاهد: قوله: «متى تأته تعشو... تجدْ» حيث وقع بين فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر فرفع لأنه لم يكن في معنى الأول.

وكذلك إذا وقع بعد فعل الجزاء فعل آخر، فلا يخلو أن يكون في معناه أو لا يكون. فإن لم يكن، لم يجز إلاّ الرفع على معنى الحال. فإن كان في معناه، جاز فيه وجهان: الرفع على معنى الحال، والجزم على البدل، نحو قوله: ﴿ومَنْ يفعلْ ذلكَ يلقَ أثاماً يُضاعفْ له العذابُ﴾(١).

* * *

والشاهد(٢) في قوله [من الطويل]:

٥٨٥ ـ ومَهما تكنْ عِنْد امرىءٍ من خَليقةٍ ... ولو خالَها تَخفَى على الناسِ تُعلَمِ

---

(١) سورة الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) هذا الشاهد والشواهد الثلاثة التالية أوردها الزجاجي وختم بها الباب.

٥٨٥ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢؛ والجنى الداني ص ٦١٢؛ والدرر ٤/١٨٤، ٥/٧٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٧٩؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٣، وهمع الهوامع ٢/٣٥، ٥٨.

اللغة وشرح المفردات: الخليقة: الطبيعة. خالها: ظنّها.

المعنى: إذا كان عند امرىء خصلة من الخصال، وظنّ أنّها تخفى على الناس فإنها لا بدّ ستظهر وسيعرفونها.

الإعراب: **ومهما**: الواو حرف استئناف، «مهما»: منهم من يعتبرها حرف شرط جازماً، ومنهم من يعتبرها اسم شرط جازماً مبنياً في محلّ رفع مبتدأ أو في محل نصب خبر «تكن». **تكن**: فعل مضارع تام مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي»، أو فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». **عند**: ظرف مكان متعلّق بخبر «تكن» المحذوف، أو متعلّق بـ «تكن»، وهو مضاف. **امرىء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **من**: حرف جرّ زائد. **خليقة**: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه اسم «تكن»، أو فاعل «تكن». وإذا اعتبرت «من» حرف جرّ غير زائد فالجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير المستتر. **ولو**: الواو: حرف عطف أو حاليّة. «لو»: حرف وصل لا يحتاج إلى جواب. **خالها**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وهو فعل الشرط، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **تخفى**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر. **على**: حرف جرّ. **الناس**: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تخفى». **تعلم**: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة؛ ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.

وجملة «مهما تكن...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو خالها...» في محل نصب حال. وجملة «تخفى» في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «خالها». وجملة «تعلم» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر للمبتدأ «مهما».

الشاهد فيه قوله: «مهما تكنْ.. تعلمِ» حيث جزم الفعلين «تكنْ» و «تعلم» بـ «مهما».

جزم تكن وتعلم بـ «مهما». وكذلك الشاهد في قول الآخر [من الكامل]:

٥٨٦ ـ إذْ ما أَتَيْتَ عَلى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ ... حَقًّا عَلَيكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

إدخال الفاء على «قل»، وجعله جواباً لازماً. والشاهد في قوله [من الطويل]:

٥٨٧ ـ فأصبحتَ أَنّى تأتِها تشتَجِرْ بِها ... كلا مَركبيْها تحتَ رجليكَ شاجِرُ

---

٥٨٦ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٣؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٧/ ٤٦؛ والكتاب ٣/ ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٣١؛ ورصف المباني ص ٦٠؛ والمقتضب ٢/ ٤٧.

اللغة: اطمأنّ المجلس: انعقد.

المعنى: إذا قدمت على الرسول عندما ينعقد المجلس، ووقفت بين يديه، فقل له ما هو الحقّ عليك ولا تخف شيئاً.

الإعراب: **إذما**: حرف شرط جازم. **أتيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والفعل في محل جزم. **على الرسول**: جار ومجرور متعلقان بـ (أتيت). **فقل**: «الفاء»: رابطة للجواب، «قل»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **له**: جار ومجرور متعلقان بـ (قل). **حقاً**: صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير (فقل له قولاً حقًا). **عليك**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (حقًا). **إذا**: ظرفية حينية متعلقة بالفعل «قُلْ». **اطمأنّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **المجلس**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «إذ ما أتيت فقل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة **«فقل له»**: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «اطمأن»: في محلّ جرٍّ بالإضافة، وجملة «أتيت» جملة الشرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إذ ما أتيت... **فقل**» حيث أدخل الفاء على فعل الأمر بعد «إذما» وجعله جواباً لازماً.

٥٨٧ ـ **التخريج**: هذا جزء من بيت أكمله السّجاعي (أحمد بن أحمد ١١٩٧ هـ/ ١٧٨٣ م) على النحو التالي:

* تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأجَّجا *

(انظر: حاشية السجاعي على شرح القطر ص ٥٠). ونقده محمد محيي الدين عبد الحميد بأنّه كالمؤلِّف تابع لجماعة من النحويين وإنّهم لبمعزل عن الصواب، وذلك أنّهم ركّبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفين، فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر. وبيان ذلك أنّ لبيد بن ربيعة العامريّ يقول [من الطويل]:

فَأَصْبَحْتَ أَنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها ... كِلا مَرْكِبَيْها تحتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ

[ديوانه ص ٢٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٠؛ والكتاب ٣/ ٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر)]...

=

جزم «تأتها» و «تشتجر» بـ «أنَّى». والشاهد في قول الآخر [من الطويل]:

٥٨٨ ـ إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها خُطانا إلى أعْدائِنا فَنُضارِبِ

= وقال شاعر آخر [عبد الله بن الحر] [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تَجِدْ حَطباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

[شرح أبيات سيبويه ٢/٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٧٨؛ وشرح المفصل ٧/٥٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٨٣؛ وشرح المفصل ١٠/٢٠؛ والكتاب ٣/٨٦]. فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد، فركّبوه على عجز ذلك البيت الآخر مع أنّ أحدهما لا يلتئم مع الآخر، وقد أكمله بعضهم هكذا:

* تجدْ فَرَجاً منها إليك قريبا *

(عن تحقيقه لكتاب «شرح قطر الندى وبلّ الصدى»، ص ١٦١، الهامش).

الإعراب: **فأصبَحْتَ**: الفاء حرف استئناف، و «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص، مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع اسم «أصبح». **أنَّى**: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه. **تأتِها**: فعل مضارع مجزوم بـ «أنّى»، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به. **تستجِرْ**: فعل مضارع مجزوم بـ «أنّى» لأنه بدل من «تأتها»، وعلامة جزمه السكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. **بها**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تستجرْ». **تجِدْ**: فعل مضارع مجزوم بـ «أنّى»، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ نصب خبر «أصبح»، وجملة «أصبح» واسمها وخبرها استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أنَّى تأتها... تجِدْ» حيث جزم باسم الشرط «أنَّى» فعلين مضارعين هما «تأتها»، و «تجدْ».

٥٨٨ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٨٨؛ وخزانة الأدب ٧/٢٥، ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٣٧؛ وشرح المفصل ٧/٤٧؛ والشعر والشعراء ص ٣٢٧؛ والكتاب ٣/٦١؛ وللأخنس بن شهاب في خزانة الأدب ٥/٢٨؛ وشرح اختيارات المفضَّل ص ٩٣٧؛ ولكعب بن مالك في فصل المقال ص ٤٤٢؛ وليس في ديوانه؛ ولشهم بن مرّة في الحماسة الشجرية ١/١٨٦؛ ولعمران بن حطان في شعر الخوارج ص ٤٠٦؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٩٧؛ والمقتضب ٢/٥٧.

المعنى: إذا لم تكن سيوفنا طويلة كفاية، وصلناها بخطواتنا إلى صدور أعدائنا فطالت صدورهم وأعناقهم ضرباً بها.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل «كان». **قصرت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **أسيافنا**: فاعل مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **كان**: فعل ماضٍ ناقص. **وصلها**: اسم (كان) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **خطانا**: خبر (كان) منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ

جزم «فنضارب» بالعطف عليه. فافهم.

مضاف إليه. **إلى أعدائنا**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «وصل»، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **فنضارب**: «الفاء»: حرف عطف، «نضارب»: فعل مضارع مجزوم لأنه معطوف على محل جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن).

وجملة «قصرت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «كان وصلها خطانا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها. وجملة «فنضارب»: معطوفة على جملة «كان...» لا محل لها. وجملة «إذا قصرت... كان» ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فنضارب» حيث جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب «إذا» الشرطية مما يدل أنها جازمة هنا، وهذا ضرورة شعرية.

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

[١ ـ تعريف الممنوع من الصرف]:

الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض، وغير المنصرف هو الذي لا ينون ولا يخفض. واختلف في تسمية المنصرف منصرفاً، فمنهم من قال: إنَّما سُمِّي منصرفاً لأنَّ في آخره صريفاً وهو الصوت، لأنَّ التنوين صوت، ومنهم من قال: إنّما سمّي منصرفاً لأنّه انصرف عن شبه الفعل، ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص، فكأنَّ الاسم المنصرف قد تخلص من شبه الفعل والحرف.

والأول أجود لأنه يلزم على الثاني أن يكون كل منصرف قد أشبه الفعل أوّلاً، ثم زال بعد ذلك عن شبه الفعل، وذلك باطل في جميع الأسماء المنصرفة، لأنّ من الأسماء غير المنصرفة ما لم يشبه الفعل قط.

ويلزم على الثالث أن يضموا مثل: «مررتُ بأحمدِكم»، منصرفاً وهم يسمونه منجرّاً، فدلَّ ذلك على صحة القول الأول.

والاسم الذي لا ينصرف هو كل اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعداً عن علل تسع على حسب ما يذكر بعد. أو وُجِدَ فيه علّة تقوم مقام علّتين.

* * *

[٢ ـ علل الممنوع من الصرف]:

والعلل التسع: العدل، والتعريف، والصفة، والعجمة، والتركيب، والتأنيث، وزيادة

الألف والنون، ووزن الفعل، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد. والعلة التي تقوم من هذه العلل مقام علتين، التأنيث اللازم، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

والتأنيث اللازم هو ما كان بالهمزة مثل «حمراء» وبالألف مثل «حُبلى». والجمع الذي لا نظير له في الآحاد، هو ما كان من الجموع على وزن «مفاعِل» أو «مفاعِيل».

وهذه العلل التي ذكرت لا تمنع الصرف على الإطلاق، لكن تحتاج في ذلك إلى تفصيل.

فأمّا العدل فيمنع الصرف، وكذلك الصفة، وكذلك الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

وأمّا التعريف الذي يمنع الصرف منه تعريف العلمية، أو ما أشبه من تعريف «سَحَر»، وذلك أنه معدول على الألف واللام، فصار كالعلم في أنّه معرفة، وليس بمضاف، ولا معرَّف بالألف واللام.

وأمّا وزن الفعل، فيقسم ثلاثة أقسام: غالب، ومختص، ومشترك، فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال، وأكثر وجوده في الأفعال مثل «يَفْعل»، و «أفعل»، و «تَفْعَل».

والمختص هو الذي لا يوجد إلاّ في الأفعال، ولا يوجد في الأسماء إلاّ منقولاً من الفعل، وهو «فَعَّل» و «فُعِّل» المضعَّف العين.

وأمّا المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي.

والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص خاصة. وأمّا المشترك فلا يمنع الصرف أصلاً إلاّ أَن يكون المشترك منقولاً من مثل أن تسمّي رجلاً بـ «ضَرَبَ»، فزعم عيسى بن عمر أَنَّه يمتنع الصرف، واستدلَّ على ذلك بقولِه [من الوافر]:

٥٨٩ ـ أنـا ابـنُ جـلا وطـلاّعُ الثَّنَـايـا   متـى أَضَـعِ العمـامَـةَ تعـرفـونـي

---

٥٨٩ ـ التخريج: البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ والأصمعيات ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦١، ٤/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقرب ١/ ٢٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٠. =

ولا دليل في هذا البيت له، لأنَّ ذلك محتمل أن يكون صفة لمحذوف، فكأنَّه قال: أنا ابن رجلٍ جلا، ومحتمل أن يكون في «جلا» ضمير، وحُكيت الجملة، وهو الأولى، فكأنَّه قال: أنا ابنُ الذي يقال له جلا، مثل تأبَّطَ شرّاً. والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ما حكاه سيبويه، رحمه الله، من أَنَّ العرب تصرف الرجل يسمى «كَعْسَباً»، وهو في الأصل «فَعَلَلٌ» من «الكَعَسَبَةِ»، وهي شدَّةُ العَدوِ مع تداني الخطى.

وأمّا التأنيث، فلا يخلو أن يكون باقياً على مسماه المؤنث أو منقولاً إلى مذكر، فإن كان باقياً على مؤنثه، فلا يخلو أن يكون التأنيث تأنيثاً لازماً أو لا يكون. فإن كان التأنيث لازماً، فيمتنع الصرف وإن كان غير لازم، فلا يخلو أنْ يكون التأنيث بعلامة أو بغير علامة.

فإن كان بعلامة فيمنع الصرف، وإن كان بغير علامة، فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد، فإن كان أزيد فيمنع الصرف، وإن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون متحرك الوسط أو ساكن الوسط.

= **اللغة وشرح المفردات**: جلا: في الأصل فعل ماضٍ فسمّي به كما سمّي بـ «يزيد» و «يحمد»... وابن جلا: كناية عن أنّه شجاع. طلّاع: صيغة مبالغة لـ «طالع». الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنّه لا يهاب أحداً، وأنّه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور.

الإعراب: **أنا**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. وهو مضاف. **جلا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. **وطلّاع**: الواو حرف عطف، «طلاع»: معطوف على «ابن» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. **الثنايا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. **متى**: اسم شرط مبنيّ في محل نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل «تعرفوني». **أضع**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». **العمامة**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **تعرفوني**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية للوقاية، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة: «أنا ابن جلا...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعرفوني» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا».

الشاهد فيه قوله: «جلا» حيث مُنع من الصرف، واختلف في سبب منعه، فقال عيسى بن عمر: إنّه ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل، وقال الجمهور إنه لم ينوَّن للحكاية لا لمنع الصرف، فهو منقول عن جملة، أي عن فعل وضمير الغائب المستتر فيه، أو هو فعل ماضٍ باقٍ على فعليّته، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

فإن كان متحرك الوسط فيمنع الصرف، وإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكّر، أو لا يكون. فإن كان منقولاً من مذكر فيمتنع الصرف مثل «حِمْصَ»، و «جُورَ». فإن انضافت إليه أزيد من علة واحدة، فيجوز فيه وجهان: الصرف ومنع الصرف، فإن كان الاسم المؤنّث قد سمِّي به مذكّر، فلا يخلو أن يكون مؤنثاً بعلامة أو لا يكون. فإن كان مؤنثاً بعلامة فيمنع الصرف، وإن كان مؤنثاً بغير علامة، فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد.

فإن كان أزيد فيمنع الصرف إلا أن يكون التأنيث تأنيث جمع، فإنّه لا يمنع الصرف، مثال ذلك أن تسمّي بـ «كلاب»، فإذا سمَّيتَ به انصرف إلاّ «ذراعاً» و «كراعاً»، فإنَّما سُمّي بهما المذكّر، وهما مع ذلك مصروفان لكثرة تسمية المذكر بهما. فإن كان ثلاثياً فإنّه لا يمنع الصرف.

وأما التركيب وهو جعل الاسمين اسماً واحداً، فلا يخلو أن يتضمن معنى الحرف، مثل «خمسة عشر» أو لا يتضمَّن، فإن تضمّن معنى الحرف فإنّه مبنيّ، وإن كان لا يتضمن معنى الحرف، فيمنع الصرف، مثل: «بعلبك».

وأما زيادة الألف والنون، فلا يخلو أن تكون في اسم علم أو لا تكون، فإن كانت في اسم علم، منعت الصرف، وإن لم يكن علماً، فلا يخلو أن يكون صفة أو لا يكون. فإن كان غير صفة، فلا يمنع، وإن كان صفة فلا يخلو أن يؤنّث بالتاء أو لا يؤنث. فإن أُنّث بالتاء انصرف. وإن أنِّث بغير التاء امتنع الصرف.

وأما العجمة فلا يخلو أن تكون شخصية أو جنسية. والجنسية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله إلى نكرة، مثل: «لجام»، و «نيروز»، و «يرندج»، و «ديباج».

والشخصية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة، مثل: «إبراهيم» و «إسماعيل». فإن كانت العجمة جنسية فلا تمنع الصرف، وإن كانت شخصية، فلا يخلو أن يكون الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف أو أزيد. فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف يمنع الصرف. فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يمنع الصرف عند النحويين إلاّ عيسى بن عمر وابن قتيبة فيقولان: حكمه حكم المؤنث الثلاثي. وذلك فاسد لأنّه لم يسمع في مثل «نوح» أو «هود» إلاّ الصرف.

* * *

وهذه العلل لا تمنع الضرف إلا على ما يذكر. فالتصريف يمنع الصرف مع هذه العلل

كلها إلاّ مع الصفة أو مع ما يمنع وحده، فإنّه لا أثر للتعريف فيه. فالتأنيث غير اللازم والعجمة والتركيب لا تمنع الصرف إلاّ مع التعريف خاصة، والعدل لا يمنع الصرف إلاّ مع التعريف أو الصفة.

والجمع الذي لا نظير له في الآحاد يمنع الصرف وحده. وكذلك التأنيث اللازم والصفة لا تمنع الصرف إلاّ مع وزن الفعل وزيادة الألف والنون.

* * *

[٣ ـ أقسام الاسم الممنوع من الصرف]:

والأسماء التي لا تنصرف تنقسم ثلاثة أقسام، قسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. وقسم لا ينصرف في معرفة وينصرف في نكرة، وقسم ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة.

فالذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة هو كل ما ليس إحدى علتيه التعريف، أو ما كان إحدى علتيه التعريف، فإذا سقط التعريف خلفته علّة أخرى.

وأمَّا الذي ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة فهو كل اسم إحدى علتيه التعريف، فإذا سقط التعريف لم تعقبه علة أخرى.

وأمَّا الذي ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة فهو كل اسم معدول في النكرة، فإذا سميت به انصرف، لأنّه ليس فيه إلاّ التعريف، وليس معدولاً في التسمية، ولا يثبت حاله وقت إن كان معدولاً، لأنّه عدل في النكرة وهو الآن معرفة. فإذا نكّرت امتنع الصرف، لأنه فيه شبه أصله، وقد كان في الأصل لا ينصرف.

* * *

قوله: «فأمَّا ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة» فذلك خمسة أجناس: منها أَفعلُ التفضيلِ. . . .

«أفعل» لا يخلو أن يكون اسماً أو صفة، فإن كان اسماً، فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة فيمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. وإن كان نكرة فينصرف.

فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون «أَفعلُ مِنْ» مضمرة كانت[1] معه أو مظهرة ملفوظاً بها، أو «أَفعل» الذي مؤنثه «فَعْلاء»، أو «أَفعل» الذي مؤنثه «فُعْلى»، أو «أفعل» الذي مؤنثه

(١) أي: مِن.

بالتاء، نحو: «أَرمل وأَرملة»، أَو «أَفْعل» الذي هو في الأصل اسم، فوصف به نحو «أَربَع»، فإنّه اسم عدد في الأصل ثم وصف به.

فإن كان «أَفْعل» الذي مؤنثه «فُعلى»، أَو «أَفْعل» الذي مؤنثه بالتاء، أَو «أَفْعل» الذي مؤنثه في الأصل اسم، لينصرف قولاً واحداً.

أَمّا «أَفْعل» الذي مؤنثه بالتاء فينصرف لأنه قد زال عن شبه الفعل بدخول تاء التأنيث عليه المنقلبة في الوقف هاء، وهي من خواص الأسماء.

وأَمّا «أَفعل» الذي هو في الأصل اسم، فينصرف إمّا لأنه قد كان اسماً فلم يؤكّد في الوصفية، وإمّا لأنّه قد تدخله التاء فيقال: «أربعة».

وأَمّا «أَفعل» الذي مؤنثه «فُعلَى»، فلا يستعمل إلاّ بالألف واللام أَو مضافاً، وكذلك مؤنثه. ولذلك صرف، ولذلك لحن الحسن بن هاني في قوله [من البسيط]:

كـأَنَّ صُغْـرَى وكُبْـرى مـن فـواقعهـا ... حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَهبِ[1]

لأنه لا يخلو أن يجعل «من» زائدة و «كبرى» مضافة إلى «فواقعها» أَو لا، فإن جعلها زائدة، فقد أَخطأَ لأنّها لا تزاد في الواجب. وإن جعل «مِنْ» غير زائدة، فيكون قد استعمل «فُعلَى» غير معرَّفة بالألف واللام ولا مضافة.

فإن سميّتَ بـ «أفْعَل» الذي مؤنثه بالتاء أَو «أَفعل» الذي هو في الأصل اسم، فإنّه يمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف، وإن نكرتهما انصرفا قولاً واحداً.

وإن سميّت بـ «أَفْعَل» الذي مؤنثه «فُعلى»، صرف على كلّ حال لأجل الألف واللام أَو الإضافة.

فإن كان «أَفعل» الذي مؤنثه فعلاء، فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والصفة، فإن سمّيتَ به فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف، فإن نكرته ففيه خلاف.

فسيبويه لا يجيز الصرف، وأَبو الحسن الأخفش يصرف، وأَبو علي الفارسي يجيز فيه الوجهين فقال: إن لحظتَ فيه أَنّه كان صفة فتمنعه الصرف، وإن لحظت أنّه انتقل عن الصفة إلى الاسمية فتصرفه، والدليل على صحة هذا أَنّ العرب إذا سمّت بالصفة، فتارة تحكم لها

---

(١) تقدم بالرقم ٣٤٦.

بحكم الصفة، وتارة تحكم لها بحكم الأسماء. ألا ترى أنَّها لما سمت بـ «أحوص» حكمت له بحكم الصفة، وتارة تجمعه جمع الصفات، قال [من الطويل]:

٥٩٠ ـ أَتاني وَعيدُ الحُوصِ من آل جَعفَرٍ فيـا عَبْدَ عَمْـرٍو لـو نَهيتَ الأحـاوِصـا

فـ «أحوص» صفة لكنه سُمِّي به فجمعه جمع الصفات، فقال: «وعيدُ الحوصِ»، وجمعه جمع الأسماء فقال: «أحاوص».

وهذا الذي قال ليس بصحيح، لأنّه يُشبه أصله قبل التسمية، لأنّه نكرة كما كان وقت أَن كان صفة، وشبه العلّة علّةٌ في هذا الباب. وسيأتي بيان ذلك.

وأمّا أَبو الحسن فقال: ليس فيه إلاّ علّة واحدة فلا يمنع الصرف. وهذا الذي قاله باطل لما تقدَّم.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. وأَيضاً فإنَّ أَبا زيد حكى أَنَّ العرب تقول: «عندي عشرون أَحمرَ»، في رجال اسم كل واحد منهم «أَحمر».

---

٥٩٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٩؛ والاشتقاق ص ٢٩٦؛ وإصلاح المنطق ص ٤٠١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤؛ ولسان العرب ٧/ ١٩ (حوص)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٣١؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٣.

اللغة: الوعيد: التهديد. الحوص: جمع أحوص وهو الرجل في مؤخر عينيه ضيق؛ وكذلك الأحاوص جمع أحوص.

المعنى: بلغني تهديد هؤلاء الرجال ضيقي العيون من آل جعفر، فليتك تزجرهم عن ضلالتهم يا عبد عمرو؛ والأحاوص هم: عوف وعمرو وشُريح أولاد الأحوص بن جعفر.

الإعراب: **أتاني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **وعيد**: فاعل مرفوع بالضمّة. **الحوص**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **من آل**: جار ومجرور متعلّقان بحال من «الحوص». **جعفر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فيا**: «الفاء»: للاستئناف، «يا»: حرف نداء. **عبد**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **عمرو**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لو**: حرف تمنٍّ وتحضيض. **نهيت**: فعل ماض مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **الأحاوصا**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «أتاني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «النداء»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نهيت»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «الحوص... الأحاوصا» فجاء بجمع «أحوص» مرّة على جمع الصفات، وثانية على جمع الأسماء.

وأما جمعهم «أحوص» على «حوص» تارةً وعلى «أحاوص» أخرى، فمن قَبِيْل ما لُحظِ فيه معنى الوصف تارةً، نحو: «العبّاس»، ولم يلحظ أخرى، نحو: «عبّاس».

فإن كان «أفعلُ مِنْ» فيمتنع الصرف. واختلف في سبب منعه للصرف، فمذهب أهل البصرة أنّه امتنع الصرف لوزن الفعل والصفة، وزعم أهل الكوفة أنّه امتنع الصرف للزوم «مِنْ». وهذا باطل، لأنّه يلزمهم أن يمنع الصرف من «خير» في قولهم: «مررت برجلٍ خيرٍ مِنْ عمرٍو»، و «هذا خَيرٌ منكَ»، والعرب لم تمنعه الصرف قط، فدل على أنّه إنّما امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة. فلما زال وزن الفعل صرف.

فإن سمّيتَ به، فلا يخلو أن تُسمِّي به مع «مِنْ» أو بغيرِ «مِنْ». فإن سميّتَ به مع «مِنْ» فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. فإن تركته امتنع الصرف لوزن الفعل وقوة شبهه أَصله في أنّه نكرة مع «مِنْ» كما كان وهو صفة.

فإن سمّيت بـ «أَفْعَل» من غير «مِنْ» فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. فإن نكّرته فإنّه ينصرف قولاً واحداً، فإنّه لا يشبه أَصله وقت أن كان صفة، لأنّه لا يستعمل صفة إلاّ بـ «مِنْ» ظاهرة أو مقدّرة.

وينبغي أن يعلم أن كل اسم في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف، فإنّه يحكم عليها بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة إلاّ أن يقوم دليل على أَصالتها من اشتقاق أو تصريف أو فكّ مدغم.

فمثال ما دلَّ الاشتقاق على أصالة همزته «أولَقَ»، فإنّه مشتق من تألّق البرق، بدلالة قولهم: «أَلِقَ الرجلُ». فأثبت الهمزة وحذفت الواو.

ومثال ما دلَّ التصريف على أَصالة همزته «أَرطَى»[١] عند من يقول: «أديمٌ مأروطٌ»، فيثبت الهمزة.

ومثال ما يدل الفك على أصالة همزته ما وجد في كلام العرب نحو: «أَبقَقَ»[٢]، فك الإدغام فيه دليل على الأصالة ما لم يقم دليل على زيادة الهمزة أيضاً من اشتقاق أو غير

(١) الأرطى: ضرب من الشجر يُدبغ به الجلد.
(٢) أبقق المكان: كثر بقّه.

ذلك، فيكون الفك شاذّاً، ولا حجة فيه على أصالة الهمزة، نحو قوله [من الرجز]:

٥٩١ ـ قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ بَناتُ أَلْبُبِهْ

فالهمزة في «أَلْبُبِهِ» زائدة، لأنّه من اللُبّ، يريد: بنات لُبّه، و «أَلْبّ» شاذ.

* * *

ومنها «فَعلان»... الفصل.

يقول: كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان، فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة. فإن كان اسماً، فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة، فإنّما يمتنع الصرف لزيادة الألف والنون، والتعريف عند بعضهم. وإن كان نكرة انصرف.

وإن كان صفة، فلا يخلو أن يؤنث بالتّاء أو لا يؤنث بها. فإن لم يؤنث بها بل يكون مؤنثه على «فَعْلى»، امتنع الصرف لزيادة الألف والنون، والصفة عند بعضهم. وإن أنّث بها انصرف.

فمثال ما أُنّث بالتاء «سَيفان وسَيفانة»(١) و «سُفيان وسُفيانَة»، ومثال ما يكون مؤنثه على «فَعْلَى»: «سَكْران وسَكرَى»، و «عَطْشان وعَطْشَى».

وزعم بعض النحويين أنَّ الاسم العلم الذي في آخره ألف ونون زائدتان، امتنع الصرف لشبه الألف والنون بألفي التأنيث في أنّهما زائدتان في آخر الاسم، كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك، والأولى منهما ألف، كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك، ولا تدخل عليهما تاء التأنيث، كما لا تدخل على ألفي التأنيث.

---

٥٩١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ والكتاب ٣/ ١٩٥، ٣٢٠، ٤/ ٤٣٠؛ والمقتضب ١/ ١٧١، ٢/ ٩٩؛ والمنصف ١/ ٢٠٠، ٣/ ١٣٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٣٠ (لبب).

اللغة: بنات ألبب: عروق في القلب، يكون منها الرِّقَّة، وقيل: بنات أَعْقَلِ هذا الحيّ.

المعنى: لقد علمت بما حصل عروق القلب، أو بنات أعقل هذا الحيّ.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق. **علمت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **ذاك**: اسم إشارة في محل نصب مفعول به. **بنات**: فاعل مرفوع بالضمّة. **ألببه**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ألببه» حيث جاء جمع «لب» على ألبب وهو جمع شاذ، ولا يدلّ على أصالة الهمزة، فهي زائدة.

(١) السيفان: الطويل من الرجال.

وزعم أن الصفة التي في آخرها ألف ونون زائدتان ومؤنثها «فَعْلى» إنَّما امتنعت الصرف لشبه الألف والنون أيضاً بألفي التأنيث في آخر الصفة، الأولى منهما ألف كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك، ولا تدخل عليهما التاء كما لا تدخل على ألفي التأنيث.

والمؤنث من هذه الصفة بخلاف المذكّر كما كان الأمر فيما كانت فيه ألف التأنيث. هذا هو الصحيح، بدليل أنه لو كان مع مجرد الزيادة يمنع الصرف، لوجب أن يمنع مثل «سيفان» الصرف للصفة والزيادة. ولو كان «عثمان» يمنع الصرف للتعريف والزيادة، لوجب أن ينصرف «سكران» إذ لا تعريف فيه. وإذن قد تبيّن أنَّ الصفة غير مؤثِّرة.

وزعم أبو العباس المبرِّد أَنَّ الألف والنون إنَّما مُنعتا الصرف، لأنَّ النون في الأصل بدل من الهمزة، فأصل «سكران» عنده: «سكراء»، واستدلَّ على ذلك بقول العرب في النسب إلى «بهراء»: «بهراني»، فأبدلوا النون من الهمزة. وهذا عندنا من شاذ النسب، فلا تدعى من أجله النون في «سكران» عوضاً من الهمزة. فإن سميّت بهذه الصفة التي لا تنصرف، لم تنصرف أيضاً لزيادة الألف والنون والتعريف. فإن نكَّرت دخله الخلاف الذي دخل في تنكير «أَحمر» بعد التسمية، وأَيضاً فإنّه يحتمل أن تكون النون في «بهرانيّ» و «صنعانيّ» بدلاً من الواو المبدلة من الهمزة، كأنّه قبل إبدال النون «بهراويّ وصنعاويّ». وإن كان ذلك أولى، لأنَّ النون أقرب إلى الواو منها إلى الهمزة.

* * *

وقوله: «ومنها كل ما في آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة...» يقول: كل اسم في آخره ألفا التأنيث الممَدودة أو المقصورة، فإنَّه يمتنع الصرف أبداً، سواء كان معرفة أو نكرة، لأنه من العلل التي تمنع وحدها الصرف، لأنّها قامت مقام علتين، لأنَّ التأنيث بهما لازم.

واختلف في تسميته لازماً، فمنهم من قال: إنّما سُمِّي تأنيثاً لازماً، لأنَّك لو حذفته، لم تبقَ كلمته تامة بخلاف ما أُنِّثَ بتاء التأنيث، مثل: «قائمة»، و «خارجة»، لأنّه إذا حذفت تاء التأنيث من «قائمة» و «خارجة» تبقى كلمة تامة، وأنّه لو حذفت الهمزة من «حمراء» لم تبق كلمة تامة.

وهذا باطل، لأنّه يلزمه أن يمنع الصرف في مثل «لواعية» و «كراهية»، لأنّه إذا حذفت التاء لم تبق كلمة تامة، ولم يسمع إلاّ صرفه، فدلّ على بطلان ما ذهب إليه. والصحيح أن

تقول: إنَّما سُمي لازماً لأنّه بمنزلة حرف من نفس الكلمة، والدليل على ذلك أنَّ العرب إذا صغّرت اسماً خماسيّاً ليس رابعه حرف مد ولين، مثل: «سفرجل» يحذفون آخر حرف منه، وإذا صغّرت ما في آخره تاء التأنيث، وكان بها على خمسة أحرف، مثل: «دجاجة»، فلا تحذف آخره، وإنما تعامله معاملة الرباعي، فدلَّ على أنَّ تاء التأنيث عندهم بمنزلة كلمة أخرى. وهذه الألف عاملوها معاملة حرف من نفس الكلمة، دليل ذلك أنهم يقولون في تصغير «قرقرى»(١): «قُرَيْقِر»، فيحذفون آخره، فلهذا سمّوه تأنيثاً لازماً.

فإن قيل: فينبغي أن لا تسموا التأنيث بالهمزة التي في «حمراء» تأنيثاً لازماً، لأنَّهم لا يحذفون همزته في التصغير، فنقول: قد ثبت أن الهمزة في «حمراء» هي غير الألف التي في «قرقرى»، والدليل على ذلك شيئان: أحدهما أنَّ الألف قد ثبتت للتأنيث، ولم يقم دليل على أنَّ الهمزة للتأنيث، وممكن أن تكون هذه الهمزة منقلبة عن ألف فلا يدعى أنَّ الهمزة للتأنيث، فإذن لم يثبت في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه.

والآخر: أنّها لو كانت غير منقلبة عن حرف لقالوا في «صَحْراء»: «صحاري» كما يقولون في «قَرْقَرَى»: «قَرارِي»، وكونها تزول لزوال الألف دليل على أنَّها حذفت من أجل الألف.

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يحذفوها في التصغير كما حذفوا الألف، فتقول: لمّا حرّكت أشبهت تاء التأنيث، فلذلك أثبتت في التصغير كما ثبتت الياء.

* * *

قوله: ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف، أو حرف مُشدَّد. . . الفصل».

هذا هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد. واختلف في تسميته جمعاً لا نظير له في الآحاد، فذهب قوم إلى أنه سُمِّي جمعاً لا نظير له في الآحاد، لأنه ليس في الآحاد على وزنه، ونعني بوزنه أن يكون موافقاً له في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

فإن قيل: فإنَّ في الآحاد ما هو على وزنه مثل: «سراويل»، و «ضبعٌ حَضاجِر»، ومثل: «ترامَى ترامياً»، و «تعاطَى تعاطِياً»، و «يمانٍ»، و «شآمٍ». فالجواب: إنَّ «سراويل» أعجمي، وبتقدير أنّه عربي هو جمع سِروالة، وقد نُطِق له بمفرده، قال [من المتقارب]:

٥٩٢ - عَلَيْـهِ مِـنَ اللُّـؤْمِ سِـروالـةٌ فليـسَ يَـرِقُّ لِمُسْتَعْطِـفِ

---

(١) قرقرى: موضع خصب باليمامة.

٥٩٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/٢٣٣؛ والدرر ١/٨٨؛ وشرح التصريح

وأَما «حَضاجِر» فـ «حضاجر» جَمع.

فإن قيل: وكيف وصف المفرد بالجمع؟ فتقول: جَعَلَ الضبع لعظم بطنها كأنّها ضِباع، كما يقال: «بُرْمَةٌ أعشارٌ»، و «ثوبٌ أسمالٌ». والدليل على أنه جمع أنه قد نطق له بمفرد، وعليه قوله [من الطويل]:

٥٩٣ - حِضَجْـرٌ كَـأُمِّ التَّـوْأَمَيْـنِ تَـوَكَّـأتْ عَلَـى مِـرْفَقَيْهـا مُسْتَهِلَّـةَ عـاشِـرِ

وأمّا تعاطٍ فهو مصدر «تعاطَى» و «تعاطَى» على وزن «تَفاعَلَ» ومصدر «تَفاعَلَ» «تفاعُل»، وأَصْله: «تعاطُي»، بضم الطاء فقلبت الضمة كسرة لتصبح الياء. وأمّا شآمٍ ويمانٍ

= ٢/ ٢١٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠؛ وشرح المفصل ١/ ٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ٣٣٤ (سرل)؛ والمقتضب ٣/ ٣٤٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥.

الإعراب: **عليه**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. **من اللؤم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال «سروالة». **سروالة**: مبتدأ مؤخر. **فليس**: «الفاء»: استئنافية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره (هو). **يرقّ**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **لمستعطف**: جار ومجرور متعلقان بـ «يرقّ».

وجملة «عليه سروالة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس يرق»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يرق»: في محلّ نصب خبر «ليس».

الشاهد: قوله: «سروالة» حيث ثبت بهذا أن «سراويل» جمع مفرده «سروالة».

٥٩٣ - التخريج: البيت لسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٢؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٧١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٠٢ (حضجر).

اللغة: الحضجر: العظيم البطن. مستهلّة عاشر: قد بدأت بشهر حملها العاشر.

المعنى: إنه رجل عظيم البطن، يشبه بطنه بطن امرأة حبلى بتوأمين، بدأت بشهرها العاشر، ثم زاد للسخرية والإشارة إلى تدلّي بطنه، انها منحنية تستند على مرفقيها وركبتيها.

الإعراب: **حضجر**: خبر مرفوع بالضمة لمبتدأ محذوف بتقدير (هو حضجر). **كأمّ**: جار ومجرور متعلقان بخبر ثانٍ. **التوأمين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين. **توكأت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **على مرفقيها**: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى متعلقان بـ (توكأت)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **مستهلة**: حال منصوبة بالفتحة. **عاشر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هو حضجر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «توكأت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «حضجر» فهي مفرد (حضاجر)، مما يؤيد أن «حَضَاجر» جمع لا مفرد.

فالألف فيهما بدل من إحدى ياءي النسب، والأصل فيه: يَمَنِيّ وشامِيّ، وسيبين في بابه.

وهذا المذهب ليس بصحيح، لأنّه يلزمه أن يسمى ما كان على وزن «أفعُل» نحو: «أكلُب» و «أفلُس» وما كان على وزن «أفعال»، نحو: «أحمال» جمعاً لا نظير له في الآحاد، لأنه ليس في الآحاد على وزنه، وقد نص على هذا سيبويه رحمه الله في الكتاب.

ومنهم من قال: إنّما سُمّي جمعاً لا نظير له في الآحاد، لأنَّ كل جمع يجمع فيصير إذا جمع مفرداً لجمعه، وهذا لا يُجمع، ولهذا يُسَمَّى الجمع المتناهي. وهذا ليس بصحيح، لأنّه يلزمهم على هذا أن يمنعوه الصرف إذا دخلت عليه تاء التأنيث، نحو: «صياقِلة» و «جَحاجِحَة»، فإنّه لا يجمع.

والصحيح أن تقول: سُمِّي جمعاً لا نظير له في الآحاد لأنّه ليس في الآحاد على وزنه، ولا يجمع.

وهذا الجمع يمنع الصرف لأنّه يقوم مقام علّتين، فإن سميّت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة، وأشبه العجمة لأنّه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب.

فإن نكّرته، كان فيه الخلاف الذي تقدم في «أحمر». هذا حكم ما لم يكن معتل اللام. فإن كان معتل اللام، فلا يخلو أن يكون معرّفاً بالألف واللام، أو بالإضافة، أو نكرة.

فإن كان معرّفاً بالألف واللام، أو بالإضافة، فإنّه ينصرف في حال الرفع والخفض، ويمتنع الصرف في حال النصب مثل: «جواري» وشبهه. وإنّما صرف في حال الرفع والخفض، لأنّه كان في الأصل «جواريٌ»، فاستثقلت الضمة في الياء مع ثقل البناء، فحذفت الياء رأساً لاجتماع الأثقال، فلما حذفت الياء دخل التنوين لنقصان البناء، وليكون عوضاً من المحذوف.

والدليل على أنّه كالعوض أنّك لا تحذف هذه الياء في حال الرفع والخفض مع الإضافة، ولا مع الألف واللام، لأنّه ليس لك ما تعوضه من الياء لذهاب التنوين.

فإن قيل: ينبغي على هذا أنْ تحذف الياء من «يرمي» لثقل الضمة في الياء مع ثقل الفعل، وإذا حذفت من الجمع لشبهه بالفعل فالأحرى أن تحذف مع الفعل. فالجواب: إنَّ الفعل لم تحذف منه الياء لئلا يلتبس المرفوع بالمجزوم على أنَّهم قد حذفوا مع ما فيه من اللبس، فقالوا في «يرمِي»: «يرمِ»، وعلى ذلك قراءة من قرأ: ﴿ما كُنَّا نَبغِ﴾(١)، ﴿والليلِ إذا يَسرِ﴾(٢).

(١) سورة الكهف: ٦٤.

(٢) سورة الفجر: ٤.

وأمَّا في النصب فالفتحة خفيفة فلا تستثقل.

في مذهب الزجاجي أَنْ التنوين جعل عوضاً من الحركة المحذوفة من ياء «جوارٍ» في الرفع والخفض للاستثقال، ثم عوض التنوين من الحركة، فاجتمع ساكنان: التنوين والياء، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: «جوارٍ».

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ التنوين حرف، فينبغي أَن يكون عوضاً من حرف، لأنَّ عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة، وأيضاً فإنّه يلزمه أَن يعوض تنويناً في «يرمي» بابه من الحركة المحذوفة.

فإن قيل: الفعل لا يدخله تنوين، فلذلك لم يجز تعويض التنوين منه. فالجواب: إنَّ هذا الجمع بمنزلة الفعل في أَنّه لا يدخله التنوين لا في معرفة ولا في نكرة، وبعض العرب إذا حذف الياء صيّر الإعراب على ما قبله، وعليه قوله [من الرجز]:

٥٩٤ ـ لهـا ثنـايـا أَربـعٌ حسـانُ ... وأَربـعٌ فَثَغْـرُهـا ثَمـانُ

وقد قرىء: ﴿وله الجوارُ المنشئاتُ﴾[1]، بضم الراء.

* * *

قوله: ومنها المعدول في العدد... الفصل.

لا يُعدل في العدد إلاّ إلى «مَفْعَل» أَو «فُعال»، والذي يسمع من العدل على «مَفْعَل»: «مَثْنَى» و «مَوْحَد»، وعليه قوله [من الطويل]:

٥٩٥ ـ [وَلكنَّمـا أَهْلـي بِـوادٍ أَنيسُـهُ] ... ذِئـابٌ تَبغّـى النـاسَ مَثْنَـى ومَـوحَـدُ

---

٥٩٤ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٦٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٤؛ ولسان العرب ٤/ ١٠٣ (ثغر)، ١٣/ ٨١ (ثمن).

الإعراب: **لها**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. **ثنايا**: مبتدأ مرفوع. **أربع**: نعت «ثنايا» مرفوع. **حسان**: نعت «ثنايا» مرفوع. **وأربع**: «الواو»: حرف عطف، «**أربع**»: معطوف على «أربع». **فثغرها**: «الفاء»: استئنافيّة، «ثغرها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «**ها**»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **ثمان**: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «لها ثنايا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ثغرها ثمانٌ»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد: قوله: «ثمان» حيثُ حذف ياء «ثماني» رغم إفرادها، جاعلاً إعرابها على النون.

(١) سورة الرحمن: ٢٤.

٥٩٥ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٢؛ والكتاب ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠؛

والذي يسمع من المعدول على «فُعال»: ثُناء، وثُلاث، ورُباع، وأُحاد، وعُشار، إلاّ أَنَّ «أُحاد» و «عُشار» قليلان.

واختُلف فيما عدا هذا المسموع من «مَفعَل» و «فُعال» هل يقاس عليه أو لا، فمنهم من قاسه ومنهم من لم يقسه، وهو الصحيح، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس.

واختلف في السبب الذي أَوجبَ أن يمنع هذا العدل الصرف. فمنهم من قال: إنّما للعدل في اللفظ والمعنى. أَمَّا العدل في اللفظ فلأنَّ «مثنى» معدول عن لفظ «اثنين»، وأمَّا العدل في المعنى فهو أَنَّك إذا قلت: «جاء القومُ مَثْنَى»، تعني: جاءَ القومُ اثنينِ اثنينِ، وإذا جاء القوم اثنينِ اثنينِ، فاثنين فاثنين يعطي ذلك.

ومنهم من قال: إنّما منع الصرف للعدل والتعريف. ومنهم من قال: إنّما منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح.

وأَما قول من قال: إنما امتنع الصرف للعدل في اللفظ والمعنى ففاسد، لأنّه لم يثبت العدل في المعنى من العلل المانعة الصرف، وإنَّما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ.

وأمّا من قال: إنّما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل، لأنّه يرد عليه بقوله تعالى:

= وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧؛ واللمع ص ٢٣٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٨١.

اللغة: أنيسه: ضد وحشه، ولعلّها معدولة عن أناسه. تبغّى: تطلب.

المعنى: إن أهلي موجودون في وادٍ تسكنه الحيوانات المتوحشة، فألطف وآنس ما فيه ذئاب تطلب الناس وتطاردها واحداً، أو اثنين معاً. أو: هم في وادٍ بشره كالذئاب التي تطارد الناس.

الإعراب: **ولكنما**: «الواو»: حرف استئناف، «لكنما»: كافّة ومكفوفة. **أهلي**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **بواد**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب تنوين الاسم المقصور، متعلّقان بخبر (أهلي) المحذوف، بتقدير (أهلي موجودون أو مقيمون). **أنيسه**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ذئاب**: خبر (أنيسه) مرفوع بالضمّة. **تبغى**: (أصلها تتبغى) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **الناس**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مثنى**: صفة (ذئاب) مرفوعة بضمّة مقدّرة على الألف. **وموحد**: «الواو»: للعطف، «موحد»: معطوف على (مثنى) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أهلي مقيمون»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أنيسه ذئاب»: في محلّ جرّ صفة لـ (الوادي). وجملة «تبغى»: في محلّ رفع صفة لـ (ذئاب).

والشاهد فيه قوله: «مثنى وموحد» حيث جاء بالعددين (واحد واثنان) معدولين إلى (مثنى وموحد).

﴿أولي أَجنحةٍ مثنى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[(١)]. فـ «مثنى» صفة لِـ «أجنحة» و «أجنحة» نكرة، فلو كان «مَثْنَى» معرفة لم ينعت به النكرة، وإن قال إنَّ «مَثْنَى» بدل فالجواب: إنَّ البدل بالأسماء المشتقة يقلّ، ويدلُّ على بطلان مذهبه قوله [من الطويل]:

٥٩٦ ـ [يُفاكِهُنا سَعْدٌ وَيَغْدو لَجمعنا] بمَثْنَى الزِّقاقِ المُتْرَعاتِ وبالجُزْرِ

بإضافة «مَثنى» إلى «الزِقاق»، ولو كان علماً لم يضف.

فإنْ قال: قد يضافُ العلم قليلاً، مثل قول الشاعر [من الطويل]:

٥٩٧ ـ علا زَيْدُنا يومَ النَقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضِي الشَّفرَتَيْنِ يَمانِي

---

(١) سورة فاطر: ١.

٥٩٦ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١١٣؛ والدرر ١/ ٩٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٧.

اللغة: يفاكهنا: يمازحنا. الزقاق: جمع زِقّ وهو السِّقاء، أو ما يُشرب به. المترعات: الملأى حتى آخرها. الجزر: جمع جزور وهو البعير المذبوح، وأراد هنا اللحم المشوي منه.

المعنى: يصف خمّاراً اسمه سعد، يمازح روّاد خمّارته، ويأتيهم بكؤوس الشراب الملأى، واللحوم المشويّة.

الإعراب: **يفاكهنا**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **سعد**: فاعل مرفوع بالضمّة. **ويغدو**: «الواو»: للعطف، و «يغدو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **لجمعنا**: جار ومجرور متعلقان بـ (يغدو)، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **بمثنى**: جار ومجرور متعلقان بـ (يغدو). **الزقاق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **المترعات**: صفة مجرورة بالكسر. **وبالجزر**: «الواو»: للعطف، «بالجزر»: جار ومجرور متعلقان بـ (يغدو) لأنه معطوف على «بمثنى».

وجملة «يفاكهنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ويغدو»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بمثنى الزقاق» حيث أضاف النكرة (مثنى) إلى المعرفة «الزقاق»، وفي هذا دليل على أن (مثنى) ليس علماً.

٥٩٧ ـ التخريج: البيت لرجل من طيِّىء في شرح شواهد المغني ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩، ١٩١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٦، ٢/ ٤٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح المفصل ١/ ٤٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد).

اللغة: علاه بالسيف: ضربه به. يوم النقا: معركة من معارك بني طيِّىء. شفرتا السيف: حدّاه. الماضي: القاطع. يماني: نسبة إلى اليمن.

فيقال هذا قليل، والأولى أن يُحمل على الكثير.

ويدلُّ على بطلان مذهبه أيضاً قوله تعالى: ﴿فانكحُوا ما طابَ لكم من النساء مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[(١)]. لأنَّ «مَثْنَى» حال، والحال لا يجيء معرفة، فدلَّ على بطلان مذهبه.

* * *

[٤ ـ الاسم غير المنصرف الذي دخلت عليه «أل» أو أضيف]:

وكل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ. ومنهم من قال: انصرف. وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في تسمية المنصرف منصرفاً.

فالذي يقول: إنّما سُمّي منصرفاً لأنّ في آخره صريفاً يجعل هذا منجرّاً لا منصرفاً. والذي قال: إنَّه إنَّما سُمّي منصرفاً، لأنّه انصرف عن شبه الفعل يجعل هذا منصرفاً. والأول هو الصحيح، لأنه ليس فيه صريف، لأنه لو كان المنصرف إنَّما سُمّي منصرفاً لانصرافه عن شبه الفعل للزم أن لا يوجد اسم منصرف إلاّ وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل، وذلك باطل، ألا ترى أن «زيداً» منصرف ولم يشبه الفعل في موضع.

واختلف في السبب الذي أوجب انجرار الاسم إذا دخل عليه الألف واللام أو أضفته.

فمنهم من قال: إنَّ الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء. فإذا دخلت على الاسم يضعف شبهه بالفعل.

= **المعنى**: لقد ضرب زيد من قبيلتنا زيداً من قبيلتكم يوم النقا بسيفه الأبيض القاطع الحدّين المصنوع في اليمن.

الإعراب: **علا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **زيدنا**: فاعل مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **يوم**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (علا). **النقا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. **رأس**: مفعول به منصوب بالفتحة. **زيدكم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة والميم علامة جمع الذكور العقلاء. **بأبيض**: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ (علا). **ماضي**: صفة (أبيض) مجرور بكسرة مقدّرة على الياء. **الشفرتين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. **يمان**: صفة ثانية لـ (أبيض) مجرورة بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة.

وجملة «علا زيدنا»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «زيدنا» و «زيدكم» حيث أضاف العلم إلى الضمير.

(١) سورة النساء: ٣.

فإن قيل: فينبغي أن ينجرَّ إذا دخل عليه حرف الجر، مثل: «مررتُ بأحمدَ»، لأنَّ حروف الجر من خواص الأسماء فالجواب لصاحب هذا المذهب أن تقول: إذا دخل على الاسم الذي لا ينصرف الألف واللام أو أُضيف، ضعف فيه جانب الشبه بالفعل. وإذا دخل عليه حرف الجر زادت ضعفاً فانجرَّت، بخلافها إذا دخل عليها حرف الجر والشبه فيها متمكن.

وهذا المذهب مع هذا باطل، لأنَّه ينبغي إذا صُغِّر الاسم الذي لا ينصرف، أو نعت، ثم دخل عليه حرف الجرِّ أن يجرّ، وهم لا يجرونه، فدلَّ على بطلان مذهب هذا القائل.

ولهذا القائل أن يفرّق بين الصفة والتصغير، وبين الإضافة والألف واللام بأن يقول: الصفة والتصغير ليس اتصالهما بالموصوف كاتصال الألف واللام بالاسم، ولا كاتصال المضاف بالمضاف إليه، فلذلك لم يقو قوَّتهما.

وأمَّا التصغير فقد وجد في الأفعال، نحو: «ما أُميلح زيداً»، بخلاف الألف واللام التي للتعريف وللإضافة، ألا ترى أنّه لم توجد الألف واللام المعرفة داخلة على الفعل في موضع، وكذلك لم تضف الفعل إلى غيره في موضع من المواضع. والأحسن أنْ تقول إنّما لم يجر لأنَّ الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين، والاسم إذا دخله التنوين ينجرّ، فكذلك إذا دخله ما يعاقبه.

* * *

[٥ ـ الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة والنكرة]:

قوله: «فأمَّا ما لا ينصرف في المعرفة ويصرف في النكرة فذلك اثنا عشر جنساً... الفصل منها، كل اسم أعجمي».

ينبغي أن يزيد في هذا الفصل ما لم تكن عجمته جنسية، لكنه استغنى عن هذا بالمثال.

وقوله: وإن كان على ثلاثة أحرف انصرف فيهما.

هذا مذهب أهل البصرة وأمّا ابن قتيبة وعيسى بن عمر، فإنّه عندهما يجري مجرى المؤنث الثلاثي. فإن كان متحرّك الوسط منع الصرف، وإن كان ساكن الوسط، كان فيه وجهان، والأفصح فيه عندهما الصرف.

وذلك باطل، بدليل أنّه لم يسمع في «لوط» ونحوه إلاّ الصرف، وأما «حِمْص»

و «جُور» و «ماه»[1]، فامتنعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيث مع العجمة، ولو لم يضف له التأنيث لكان مصروفاً.

* * *

قوله: ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل.. الفصل.

كل اسم على وزن الفعل المستقبل، فلا يخلو أن يكون منقولاً من فعل أو لا يكون. فإن كان غير منقول من فعل، فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف، كرجل سُمّي «أفكَل».

فإن كان منقولاً من فعل، فلا يخلو أن يُسَمَّى به وفيه ضمير، أو لا يكون فيه ضمير. فإن سمّيت به وفيه ضمير، فالحكاية ليس إلاّ، مثل قول الشاعر [من الرجز]:

٥٩٨ - نُبِّئتُ أخوالي بَني يزيدُ ظُلْماً عَلَينا لهم فَدِيدُ

فإن سميّتَ به وليس فيه ضمير، فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف. فإن نكرته بعد التسمية، فإنّه ينصرف قولاً واحداً سواء كان منقولاً من فعل أو لم يكن، لأنّه لم يبق فيه

---

(١) جور وماه: مدينتان بفارس

٥٩٨ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ٣٢٩ (فدد)؛ ومجالس ثعلب ص ٢١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٦.

شرح المفردات: نُبئت: أُخبرت. الفديد: الجلبة والصياح.

المعنى: يقول: لقد أُخبرت أن بني يزيد يكثرون من الصياح علينا ليلحقوا بنا الأذى.

الإعراب: «**نُبئت**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. «**أخوالي**»: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بني**»: بدل من «أخوال» منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**يزيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. «**ظلماً**»: مفعول لأجله منصوب. «**علينا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ظلماً» أو «فديد». «**لهم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ. «**فديد**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة: «نبئت» الفعليّة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لهم فديد» الاسميّة في محلّ نصب مفعول به ثالث لـ «نبّئت».

الشاهد: قوله: «يزيد» حيث سمّى به، وأصله فعل مضارع ماضيه «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو» فهو منقول من جملة مؤلّفة من فعل وفاعل.

إلاّ علة واحدة، وليس فيه شبه أَصيل، لأنّه في الأصل فعل وهو الآن اسم.

* * *

قوله: ومنها كل اسم في آخره ألف ونون. . . إلى آخره.

وهذا صحيح إلاّ أنّه ينبغي أن يزيد فيه: ولم يجمع على «فَعالِين» ولا صُغِّر على «فُعَيْلِين». وهذه النون تعلم زيادتها من أَصالتها بالاشتقاق، فإن قضى عليها الاشتقاق بالزيادة، فهي زائدة، وإن قضى عليها بالأصالة، فهي أَصيلة. وإن لم يعلم لها اشتقاق، فالأولى أن تحمل على الزيادة، لكثرة زيادتها، إلاّ أن يكون اسم نبات على «فُعّال» مثل «رُمّان»، كان فيه خلاف. فسيبويه يزعم أَنَّ هذه الألف والنون زائدتان، لأنّها قد كثرت زيادتهما. وأَبو الحسن الأخفش يقول: قد كثر في أسماء النبات «فُعّال»، فينبغي أَن تُحمل النون على الأصالة.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأنَّ زيادة الألف والنون في «فَعلان» أكثر من مجيء أسماء النبات على «فُعّال»، على أنه إن ثبت ما حُكي من كلامهم: «أرضٌ رَمِنَةٌ»، ثبت أَنَّ «رُمّاناً» «فُعّالٌ».

ومما يعلم به أصالة النون الواقعة بعد الألف، إذ لا يتقدم الألف إلاّ حرفان، نحو: «قِران» فإنَّ نونه أَصلية إذ لا يتصور جعل الألف والنون زائدتين لبقاء الاسم على أقل من ثلاثة أَحرف.

وكذلك أيضاً يعلم أَصالة النون بأن يكون الاسم من باب «جَنْجان»، لأنّك إذا حملت النون على الأصالة كان الاسم من باب «صَلصَلتُ»، وهو كثير، فإن حملتها على الزيادة، كان من باب «سَلِسَ» أَعني مما فاؤه ولامه من جنس واحد.

* * *

قوله: ومنها كلّ اسم مؤنث. . . الفصل.

كل اسم في آخره تاء التأنيث، فإنّه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث كـ «فاطمة» و «عائشة»، و «طلحة»، فإن نكّرته بعد التسمية به، صرفته لأنّه لم يبق فيه إلاّ علّةٌ واحدة.

* * *

قوله: ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرفَ. . . الفصل.

المؤنث الثلاثي لا يخلو أن يكون ساكن الوسط، أو متحرك الوسط. فإن كان متحرك الوسط، فيمتنع الصرف للتعريف والتأنيث، فإن نكَّرته انصرف قولاً واحداً، لأنّه لم يبق فيه إلاّ علّةٌ واحدة فقط.

فإن كان ساكن الوسط، فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكّر أو لا يكون، فإن لم يكن منقولاً من مذكّر، فلا يخلو أن يضاف إليه علّةٌ واحدة أو أزيد، فإن انضاف إليه أزيدُ من علة، فيمتنع الصرف، وإن انضاف إليه علّةٌ واحدة، فيجوز فيه وجهان: الصرف ومنعه، فمن لحظ التأنيث والتعريف منعه الصرف، ومن لحظ خفته بسكون وسطه، جعل الخفة معادلة لإحدى العلتين.

فإن كان منقولاً من مذكَّر امتنع الصرف، لأنَّ فيه التعريف والتأنيث، وخروجه عن الخفيف، وهو التذكير، إلى الثقيل، وهو التأنيث، ولا يُجوِّز غير ذلك إلاّ عيسى بن عمر، فإنه يُجريه مجرى المؤنّث الذي لم ينقل من مذكر، فيجيز فيه الصرف ومنعه.

وأمّا كلّ مؤنَّث على أكثر من ثلاثة أحرف، فإنه يمتنع الصرف، فإن نكَّرته انصرف.

* * *

قوله: «ومنها كل اسم معدول عن فاعل. . الفصل».

نقول: «فُعَل» ينقسم أربعة أقسام: جمع مثل «غُرَر» و «دُرَر»، واسم نكرة مفرد ليس بصفة، نحو: «نُغَر»[1] و «صُرَد»[2]، وصفة، مثل «حُطَم»[3]، و «لُبَد»[4]، واسم علم، مثل: «عُمَر»، و «زُفَر»، و «قُثَم».

فأمّا الجمع واسم النكرة الذي ليس بصفة والصفة فمصروفة في المعرفة والنكرة. وأمّا العلم فلا يخلو أن يكون له أصل في النكرات أو لا يكون. فإن كان له أصل في النكرات، فإنّك تصرفه إلاّ أن يقوم دليل من سماع على منعه الصرف، مثل «عُمر» فيعلم أنّه ليس بمنقول من نكرة.

وإن لم يكن له أصل في النكرات، فتمنعه الصرف إلاّ أن يقوم دليل من سماع على صرفه، مثل ما حكي من أنّهم يقولون: «فلانُ بن أُدَرٍ».

* * *

(١) النُّغَر: طائر كالعصفور.

(٢) الصُّرد: طائر كالعصفور.

(٣) حُطَم: الرجل القليل الرحمة للماشية.

(٤) لُبَد: كثير.

قوله: «ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي. . . الفصل».

نقول: كل اسم مقول من الفعل الذي لا نظير له في الأسماء لا يخلو أن تنقله وفيه ضمير أو خالياً من الضمير. فإن كان فيه ضمير، فإنّك تحكيه، مثل: «تأبّط شرًّا»، وعليه قوله [من المتقارب]:

٥٩٩ ـ علـى أَطْـرِقـا بـاليـاتِ الخيـا   مِ إلاّ الثُّمـامُ وإلاّ العِصِـيُّ

في أحد القولين.

فإن نقلته، وليس فيه ضمير، فإنك تمنعه الصرف ما لم يخرجه الإعلال إلى وزن من أوزان الأسماء، فإن أخرجه الإعلال إلى ذلك، فلا يخلو أن يُنطق له بأصل، مثل: «قيل» و «بيعَ»، فإنّه مصروف أبداً، وعليه: «ما رأيتهُ من شبَّ إلى دبَّ»، وفي الأثر: «نَهى رَسول اللَّهِ ﷺ عن قِيلَ وقالَ»، فإنّه قد نطق له بأصل، مثل أن تُسمِّي رجلاً بـ «ضَرْب» المخففة من «ضَرَبَ»، مثل قوله [من الرجز]:

٦٠٠ ـ [هَيَّجها نضح من الطلِّ سَحَرْ   وهزَّتِ الريحُ الندى حين قَطَرْ]

لو عُصرَ منه البانُ والمِسكُ انعَصَرْ

---

٥٩٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٢/٣١٧، ٧/٣٤٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١/١٠٠؛ وشرح المفصل ١/٣١؛ ولسان العرب ١٠/٢٢٤ (طرق)؛ ومعجم ما استعجم ١/١٦٧؛ والمقاصد النحوية ١/٣٩٧؛ وللهذلي في خزانة الأدب ٧/٣٢٦؛ وشرح المفصل ١/٢٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٣٣.

اللغة: أطرقا: اسم موضع. باليات: قديمات. الثمام: نوع من النبات يحشى به خصاص البيوت، ويستر به جوانب الخيمة. العصي: ج العصا، وهي قضيب غليظ، أو خشب تبنى بها بيوت الأعراب.

المعنى: يقول: إنّ الديار قد بليت ولم يبق منها إلاّ الثمام والعصي.

الإعراب: **على أطرقا**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الديار في بيت سابق. **باليات**: حال ثانية، وهي مضافة. **الخيام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إلاّ**: حرف استثناء. **الثمام**: (بالرفع) مبتدأ خبره محذوف تقديره: «إلاّ الثمام باقية»، و (بالنصب) منصوب على الاستثناء. **وإلاّ**: «الواو»: حرف عطف، و «إلاّ»: زائدة. **العصي**: معطوف على «الثمام».

الشاهد: قوله: «أطرقا» فإن أصله فعل أمر، ثم غدا اسم علم.

٦٠٠ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في أدب الكاتب ص ٥٣٨؛ وإصلاح المنطق ص ٣٦؛ وشرح =

فلا يخلو أن تعتد بالعارض أو لا تعتد، فإن اعتددت العارض صرفته، وإن لم تعتد بالعارض منعت الصرف.

فإن سكّنته بعد التسمية مثل أن تُسمّي رجلاً بـ «ضُرِبَ» ثم تسكّن عينه، فتقول: «ضُرْبَ» منعته الصرف. فإن نكّرته صرفته.

❊ ❊ ❊

قوله: ومنها كل اسمين جعلا اسماً واحداً.. الفصل.

الصواب أن يقول بعد هذا: ولم يتضمّن معنى الحرف، فإن تضمّن معنى الحرف بني، مثل «خَمسةَ عَشَرَ»، إلاّ أنّه استغنى بالمثال عن ذلك. فإن لم يتضمن معنى الحرف، فللعرب فيه ثلاثة أوجه:

= شافية ابن الحاجب ١/ ٤٣؛ والكتاب ٤/ ١١٤؛ ولسان العرب ٤/ ٥٨١ (عصر)؛ والمنصف ١/ ٢٤؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٤؛ واللامات ص ٣٦؛ والمنصف ٢/ ١٢٤.

اللغة: هيّجها: أثارها. نضح: رشاش الماء. الطل: المطر الضعيف. البان: نوع من الشجر له زهرة طيبة الريح.

المعنى: أثارها رشاش الماء من المطر في وقت السحر، وهزّت الريح قطرات الماء عندما هطلت في الصباح، فكأنّها مصنوعة مما طابت رائحته وضاع شذاه، حتى لو أنك عصرت ثيابها لسال المسك من قدودها الجميلة كغصون البان.

الإعراب: «**هيجها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**نضح**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**من الطلّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة من «نضح». «**سحر**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وسكّن لضرورة الشعر، متعلق بـ «هيج». «**وهزت**»: «الواو»: حرف عطف، «هزت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. «**الريح**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**الندى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «هزّ». «**قطر**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسكّن لضرورة الشعر، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**عصر**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عصر». «**البان**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**والمسك**»: «الواو»: حرف عطف، «المسك»: اسم معطوف على مرفوع، مرفوع مثله بالضمّة. «**انعصر**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسكّن لضرورة الشعر، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «هيّجها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «هزت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «قطر»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «لو عصر انعصر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «انعصر»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لو عصر» بتسكين الصاد وحقّها التحريك.

أحدها أن تبنيه حملاً على «خَمسةَ عشر» وبابه، فتقول: «جاءَني حضرَموتَ وبعلَبكَ»، و «رأيتُ حضرَموتَ»، و «مررتُ ببعلَبكَ».

والآخر أن تجعل الإعراب في الأول، وتضيفه إلى الثاني، فتقول: «جاءني حضرُموتٍ»، و «رأيتُ حضرَموت»، و «مررت بحَضرِمَوتٍ».

والثالث أن تعربه إعراب ما لا ينصرف، فتقول: «جاءني بعلباكُ»، و «رأيت بَعلبكَ»، و «مررت بِبَعلَبَكَ».

* * *

قوله: ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق... الفصل.

كل اسم في آخره ألف الإلحاق، فإنك إذا سمَّيت به امتنع الصرف لشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في أنّها زائدة في آخر الاسم، كما أنَّ ألف التأنيث زائدة، ولا تدخله تاء التأنيث، كما أنَّ ما أنّث بالألف لا تدخله تاء التأنيث.

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يمتنع الصرف «أرطى» إذا كان نكرة؟

فالجواب: إنَّ ألف الإلحاق في حال التنكير لا تشبه ألف التأنيث لأنها قد تلحقها تاء التأنيث، فتقول: «أرطأة»، وألف التأنيث لا تلحقها تاء التأنيث، هذا إذا سمّيت بـ «أرطى» على لغة من يقول: «مأروط»[1]، فجعل همزته أصلية والألف زائدة، ومن قال: «مُرطَى»، فالألف عنده أصلية.

فإذا سميَّتَ به امتنع الصرف للتعريف، ووزن الفعل. فإن نكّرته بعد التسمية، انصرف لأنّه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة، وهي وزن الفعل.

* * *

قوله: ومنها كل مذكّر سمَّيته بمؤنث... الفصل.

نقول إذا سمّيت مذكراً باسم مؤنث، فلا يخلو أن يكون فيه علم التأنيث، أو لا يكون. فإن كان فيه عَلَم التأنيث، فإنه يمتنع الصرف، قَلَّت حروفه أو كثرت. وإن لم يكن في

(١) مأروط: مدبوغ بالأرطى.

آخره تاء التأنيث، فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد.

فإن كان أزيد، فإنّه يمتنع الصرف للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث.

والدليل على أنَّ المؤنث الذي هو أزيد من ثلاثة أحرف وليس فيه تاء التأنيث أنَّ الحرف الرابع يقوم فيه مقام تاء التأنيث، أنّهم إذا صغّروا اسماً ثلاثيًا، نحو: «هند»، فإنّهم يقولون في تصغيره: «هُنَيدَة»، ويردّون تاء التأنيث. وإذا صغّروا الرباعيّ الذي ليس في آخره تاء التأنيث، نحو: «زينب» يقولون في تصغيره: «زُيَيْنِب»، ولا يلحقون تاء التأنيث، فدلّ على أنَّ الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث.

ما لم يكن التأنيث تأنيث جمع، فإنّه لا يعتدّ به، مثل رجل سميّته بـ «كلاب» جمع «كلب»، لأنّه مصروف أبداً، لأنَّ الجمع يجوز فيه وجهان: التذكير والتأنيث. فالتذكير على معنى جمع، والتأنيث على معنى جماعة، فلا يلزم هذا التأنيث.

إلاّ «كراعاً» و «ذِراعاً»، لكثرة تسمية المذكّر بهما صرفاً، وبعض العرب يمنع الصرف من «كراع».

فإن كان الاسم أقل من ثلاثة أحرف فإنّه مصروف أبداً.

* * *

قوله: ومنها كل مؤنث سميته باسم مذكّر... الفصل.

كل مؤنث سميته باسم مذكَّر، فإنَّه يمتنع الصرف للتأنيث والتعريف أبداً بلا خلاف، إلاّ أن يكون على ثلاثة أحرف فإنَّ فيه خلافاً.

فزعم عيسى أنَّك إذا سمّيت امرأة بـ «زيد» فإنّه يجوز فيه وجهان مثل «هند» لأنّه صار من أسماء المؤنّث حكم له بحكم المؤنث.

وهذا الذي قال باطل، لأنّه يزيد على المؤنث الذي لم ينقل من مذكّر بالخروج على الخفيف وهو المذكَّر، إلى الثقيل وهو المؤنث، وقد تقدم الكلام على ذلك.

* * *

[٦ ـ التسمية بالفعل]:

وهذه مسائل من التسمية لم يذكرها أبو القاسم، فأحببت أن أُبيّن أحكامها. فمن ذلك أن تُسمّي رجلاً بالفعل مع علامة التأنيث، مثل: «ضَرَبتْ»، فلا يخلو أن يكون فيه ضميراً أو

لا يكون. فإن كان فيه ضمير، فالحكاية ليس إلاّ، وإن لم يكن فيه ضمير، فإنّه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث، وتقف على التاء كما تقف على التاء اللاحقة للاسم، فتقلبها هاء، فتقول: «جاءني ضَرَبَهْ»، و «مررتُ بضَرَبَهْ». فإن سميَّت رجلاً بالفعل مع علامة التثنية، أو علامة الجمع، فلا بدَّ من لحاق النون لأنَّ الفعل قد صار اسماً والاسم إذا كان في آخره علامة تثنية أو جمع، فلا بدَّ من النون بعدهما، ويكون حكمها حكم التسمية بالتثنية والجمع.

والاسم المثنى إذا سمي به جاز فيه وجهان: أحدهما أن تحكي التثنية فتقول: «جاءني زيدانِ»، و «رأيت زيدينَ»، و «مررت بزيدينَ».

والآخر: أن تجعل الإعراب في الآخر، فتقول: «جاءني زيدانُ»، و «رأيتُ زيدانَ»، و «مررتُ بزيدانَ»، تمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

وكذلك الاسم المجموع إذا سمِّي به جاز فيه وجهان: الحكاية، فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء، فتقول: «هذه قِنّسرونَ»، و «رأيت قِنّسرينَ» و «مررت بِقنّسرينَ».

والآخر: أن تجعل الإعراب في النون، وتقلب الواو ياء، لأنه لم يوجد اسم معرب في آخره واو ونون زائدتان، فتقول: «هذا زيدينٌ»، و «رأيت زيديناً» و «مررت بزيدينٍ».

فإن سمَّيت بجمع المؤنث السالم، فيجوز فيه وجهان: الحكاية، فتقول: «جاءني مسلماتٌ»، و «رأيت مسلماتٍ»، و «مررت بمسلماتٍ».

والثاني: أن تمنعه الصرف للتأنيث والتعريف، فتقول: «جاءني مسلماتُ»، و «رأيت مسلماتَ»، و «مررت بمسلماتَ».

وزعم أبو العباس المبرِّد أنه يجوز: «مررت بمسلماتِ»، بالكسر من غير تنوين، وحذف التنوين، لأنّه في مقابلة نون الجمع، فلما زال عن الجمعية زالت النون، فصارت التاء بمنزلة الياء والواو في الجمع، فلا تُمنع الصرف.

وهذا الذي قاله باطل، لأنَّ التاء على كل حال تعطي التأنيث مع أنّها بمنزلة الياء والواو في الجمع، فلا تمنع الاسم الصرف لاجتماع عِلّتين فيه، ورواية من روى [من الطويل]:

٦٠١ - تَنوَّرتها من أذرِعاتِ [وأهلها بيثرب أدْنى دارها نَظَر عالِ]

٦٠١ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٦؛ والدرر ١/ ٨٢؛

بالكسر من غير تنوين غير صحيحة.

* * *

[٧ ـ التسمية بالحرف]:

فإن سمّيت بالحروف، فلا يخلو أن يكون حرف معنى، أو حرف هجاء. فإن كان حرف معنى، فلا يخلو أن يكون على حرفٍ واحد، أو على حرفين، أو على أزيد.

فإن كان على أزيد من حرفين مثل «منذ» إذا جرَّت، وكذلك «ثُمَّ» فإنَّ حكمه حكم الاسم يكون معرباً، فتقول: «جاءني منذٌ»، و «رأيت منذاً»، و «مررت بمنذٍ». وإن كان على حرفين، فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة، أو حرفاً صحيحاً. فإن كان حرفاً صحيحاً،

= ورصف المباني ص ٣٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٩؛ وشرح التصريح ١/ ٨٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩؛ وشرح المفصّل ١/ ٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٣٣؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٩٦؛ والمقتضب ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٤؛ وشرح المفصّل ٩/ ٣٤.

شرح المفردات: تنوّرتها: تبصّرت نارها من بعيد. أذرعات: بلد في أطراف الشام. يثرب: اسم مدينة، وهي التي هاجر إليها الرسول ﷺ فيما بعد، فسمّيت المدينة المنوّرة. أدنى: أقرب. نظر عال: أي يحتاج إلى نظر بعيد.

المعنى: يتوهّم الشاعر أنّه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة، وهو بعيد عنها يتحرّق لرؤيتها، ويتمنّى لقاءها.

الإعراب: «**تنوّرتها**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل في محل رفع فاعل، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «**من أذرعات**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تنوّرتها». «**وأهلها**»: الواو حالية، «أهلها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، «**بيثرب**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: «موجودون». «**أدنى**»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. «**دارها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**نظر**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**عال**»: نعت «نظر» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة لأنّه اسم منقوص.

وجملة: «تنوّرتها...» الفعلية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأهلها بيثرب» الاسمية في محلّ نصب حال. وجملة «أدنى دارها نظر» الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «أذرعات» حيث يجوز فيه الكسر بلا تنوين، لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنّث بحسب حاله، فجُرّ بالكسرة كما يُجر جمع المؤنّث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنّث. وهذه إحدى روايات البيت وقد رفضها المؤلف وأوضح السبب.

فإنّه يجعل الإعراب عليه، ويجري مجرى الأسماء المنقوصة كـ «يدٍ» و «دمٍ»، فتقول: «جاءني مِنٌ»، و «رأيتُ مِناً»، و «مررتُ بِمِنٍ».

وإنْ كان الثاني حرف علة، فإنَّك تزيد عليه حرف علة آخر من جنس حرف العلَّة. فإن كان ياء زدتَ ياءً، وإنْ كان واواً زدت واواً، وأدغمتَ الياء في الياء، والواو في الواو.

فلو سميَّت رجلاً بـ «أو» لقلت: «جاءني أوٌّ»، و «رأيت أوّاً»، و «مررت بأوٍّ»، وعليه قوله [من المديد]:

٦٠٢ ـ عُلِّقَتْ أَوّاً تُرَدِّدُهُ إنَّ أَوًّا ذاكَ أَعْيانا

ومثل قول الآخر [من الخفيف]:

٦٠٣ ـ لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ إنَّ لَيْتاً وَإنَّ لَوًّا عَنَاءُ

---

٦٠٢ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٩٣؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٩٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٨٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٩ (أمالا)؛ والمقتضب ١/ ٢٣٥.

اللغة: عُلّقت: أحبّت. أوّ: اسم رجل. أعيانا: أتعبنا.

المعنى: إنها أحبّت هذا الرجل (أوًّا)، وصارت تردّد اسمه في كل حين، إن هذا الرجل قد أتعبنا بلا شك.

الإعراب: **علقت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **أوًّا**: مفعول به منصوب بالفتحة. **تردده**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **أوًّا**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. **ذاك**: اسم إشارة في محلّ نصب بدل من (أوًّا). **أعيانا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «علّقت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تردده»: في محلّ نصب حال. وجملة «إنّ أوًّا...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أعيانا»: في محلّ رفع خبر (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «أوًّا» حيث جاء حرف العطف (أو) اسماً لرجل، فزيدت فيه (واو) وأدغمت فيما قبلها وصار ثلاثياً معرباً.

٦٠٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١١١، ٦/ ٢٧٥، ٣٨٨، ٧/ ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١١؛ وشرح المفصل ٦/ ٣٠، ١٠/ ٥٧؛ والشعر والشعراء ١/ ٣١٠؛ والكتاب ٣/ ٢٦١؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٦٨،

وإنّما فعلت ذلك، لأنّك لو لم تزد عليه حرفاً من جنس الثاني، لأدّى ذلك إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك أنك لو جعلت الإعراب في الحرف الثاني من غير أن تزيد عليه، لوجب أن يدخله التنوين علامة على التمكن، ثم تستثقل الحركة في حرف العلة، فيلتقي ساكنان: حرف العلة والتنوين، فيحذف حرف العلة لذلك، فيبقى الاسم على حرف واحد، وذلك باطل.

فإن كان حرف المعنى على حرف واحد، فلا يخلو أن يكون ساكناً أو متحرِّكاً. فإن كان متحركاً، أشبعت الحركة حرفاً من جنسها، فيصير على حرفين ثانيه حرف علة، فيكون حكمه حكم «لو» إذا سمَّيت بها.

فإن كان ساكناً، حركته بالكسرة، وفعلت به ما فعلت بالتسمية بالحرف المكسور. وإنّما حركته بالكسر، لأنّك تضيف إليه في التسمية به حرفاً، إذ لا يمكن أن يكون الاسم الظاهر على حرف، وأشيع الحروف في الزيادة حروف العلة، فتزيد حرف علة ساكناً، لأنّه مهما أمكن زيادة الحرف ساكناً كان أولى من زيادته متحركاً، فيلتقي ساكنان، فتحرك لأنّه لا يمكن الابتداء بالساكن، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر، فتحرِّكه بالكسر، فلذلك يصير

= ٤١٠، ٨٤٩؛ ودّرة الغواص ص ٣٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥؛ والمقتضب ١/ ٢٣٥، ٤/ ٣٢، ٤٣؛ والمنصف ٢/ ١٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٧٠٨ (هلل).

اللغة: ليت شعري: عبارة تستخدم للتمني والرجاء. العناء: التعب.

المعنى: لا تردّد قول: ليته كان كذا، ولو كان كذا، فإنّ هاتين الكلمتين تتعب من يستخدمهما ويردّدهما، ومع ذلك أتمنى أن أعلم الحقيقة ولكن أين مني ما أتمناه.

الإعراب: **ليت**: حرف مشبّه بالفعل لإفادة التمنّي. **شعري**: اسم (ليت) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، و «خبرها» محذوف تقديره (مساعف). **وأين**: «الواو»: للاستئناف، «أين»: اسم استفهام في محلّ نصب ظرف مكان متعلق بالخبر المقدم المحذوف. **مني**: جار ومجرور متعلقان بحال من اسم «ليت». **ليت**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف، بتقدير (أين ليت موجودة مني). **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **ليتاً**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف بتقدير (إنّ ليتاً عناء). **وإنّ**: «الواو»: للعطف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. **لوًّا**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. **عناء**: خبر (إنّ) مرفوع بالضمّة.

وجملة «ليت شعري موجود»: ابتدائية لا محلّ لها. ومفعول «شعري» في بيت لاحق. وجملة «وأين ليت موجودة مني»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إن ليتاً...»: استئنافية، لا محلّ لها. وجملة «إن لوًّا عناء»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «إن لوًّا» حيث زاد واواً على «لو» وأدغمها في الواو عندما اعربها وعاملها معاملة الأسماء المعربة.

حكمه حكم التسمية بالحرف المكسور.

* * *

[٨ ـ التسمية بحرف من حروف الهجاء]:

فإن سميت بحرف هجاء، فحكمه في التسمية حكم التسمية بحرف المعنى الذي على حرف واحد.

وزعم بعض النحويين أنّك ترد حرفاً من أصول الكلمة. واختلف في ذلك، فمنهم من قال: يكون للأقرب، ومنهم من قال: يكون اللام أبداً. وزعم بعضهم أنّك ترد جميع حروف الكلمة، فإذا سمّيتَ بالضاد من «ضَرَبَ»، فمنهم من يقول: «ضا»، وهو مذهبُنا. ومنهم من يقول: «ضَرْ»، ومنهم من يقول: «ضَبْ»، ومنهم من يقول: «ضَرَبَ».

والصحيح الأول وما عداه فاسد، لأنَّه يلبس بالتسمية بالكلمة كلها، أو بالتسمية بأكثر من حرف واحد منها.

* * *

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان

[١ ـ أسماء القبائل والأحياء]:

اعلم أن أسماء القبائل لا يخلو أن تكون منقولة من اسم أب أو أُمّ، أو غير منقولة. فمثال المنقولة من اسم أم: «سَدُوس» و «سَلُول»، في أحد القولين، و «باهِلَة».

والدليل على أنَّ «سدوس» منقول من اسم أمّ قوله [من الوافر]:

٦٠٤ ـ إذا مــا كُنْــتَ مُفْتَخِــراً فَفَــاخِــرْ   بِبَيْــتٍ مثــلِ بَيــتِ بَنــي سَــدوســا

---

٦٠٤ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٤٤.

اللغة: البيت: المقصود به هنا النسب.

المعنى: إن كنت تريد الافتخار، فليكن لك نسب كريم كنسب بني سدوس.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل «فاخر». **ما**: زائدة. **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **مفتخراً**: خبر (كنت) منصوب بالفتحة. **ففاخر**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «فاخر»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **ببيت**: جار ومجرور متعلقان بـ (فاخر). **مثل**: صفة (بيت) مجرورة بالكسرة. **بيت**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بني**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **سدوسا**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوض عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

وجملة «كنت مفتخراً»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فاخر»: جملة جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا ما كنت... ففاخر»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بني سدوسا» حيث جاء بالاسم (سدوس) دليلاً على أن اسم القبيلة منقول من اسم «أم» بدليل منعه من التنوين.

ومثال المنقول من اسم أَب «مَعَدّ»، و «تَمِيم»، و «جُذام»، و «لَخَم». وغير المنقول منها مثل «قُريش»، و «ثَقِيف»، و «يَهود»، و «مَجُوس»، ونحوه.

فإن كان منقولاً من اسم أب أو أمّ، فلا يخلو أن تضيف إليه «ابناً» أو لا تضيفه. فإن أضفتَ إليه «ابناً» فإنَّه يبقى على ما كان عليه في الأصل، لأنَّه ليس باسم للقبيلة. فإن كان فيه مانع للصرف منعت منه الخفض والتنوين، وإلاَّ صرفته. فإن لم تضف إليه، فلا يخلو أن يكون على نيّة الإضافة، أو على غير نية الإضافة. فإن كان على نيّة الإضافة، فحكمه حكم المضاف إليه «ابن». وإن كان على غير نيّة الإضافة، فلا يخلو أن تقصد به قصد الحي أو قصد القبيلة.

فإن قصدت به قصد الحيّ صرفته، إلاّ أن يكون فيه ما يوجب منع الصرف. وإن قصدت به قصد القبيلة، منعته الصرف للتأنيث والتعريف.

وكذلك وإن كان منقولاً من اسم أب، إلاّ أنّه لم يستعمل على إضافة «ابن» و «ابنة» إليه، نحو: «مَعدّ»، و «كَلْب»، لأنّه لا يقال: «بنو معدّ»، ولا «بنو كلب»، وإن كان «معدّ» اسم الأب وهو معدّ بن عدنان، و «كلب» كذلك اسم الأب، وهو كلب بن وَبْرَة.

وقد قيل: بنو معدّ، قليلاً. قال الشاعر [من الخفيف]:

٦٠٥ ـ غَنِيَتْ دارُنا تِهامَةُ في الدَّهْرِ وَفيها بنو معدٍّ حُلولا

* * *

٦٠٥ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل في لسان العرب ١٥/ ١٣٩ (غنا)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المخصص ١٧/ ٤٢؛ وتاج العروس (غني).

المعنى: ارتفعت منزلة ديارنا في موضع تهامة، على مرّ الزمان، لأن أبناء معدّ نزلوا بها وسكنوها.

الإعراب: **غنيت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **دارنا**: فاعل مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **تهامة**: بدل من (دار) مرفوع بالضمّة. **في الدّهر**: جار ومجرور متعلقان بـ (غنيت). **وفيها**: «الواو»: حالية، «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف والتقدير بنو معد كائنون فيها حلولاً. بنو: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **معد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **حلولاً**: حال من فاعل الخبر «كائنون».

وجملة «غنيت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «بنو معدّ فيها حلولا»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «بنو معدّ» حيث صرَّح بإضافة «ابن» إلى «معد» وهذا قليل.

وأسماء القبائل والأحياء تنقسم خمسة أقسام. قسم لا يستعمل إلاّ اسماً للقبيلة، وذلك يهود، ومجوس، وآدم.

والدليل على أنّ «يهود» قصد به قصد القبيلة، منع صرفه في قوله [من الطويل]:

٦٠٦ ـ فَأَنْتَ أَوْلى من يهودَ بِمِدْحةٍ إذا أنتَ يوماً قُلْتَها لم تُؤَنَّبِ

والدليل على أنّ «مجوس» قصد به قصد القبيلة قوله [من الوافر]:

٦٠٧ ـ [أحارِ ترى بَريقاً هَبَّ وَهْناً] كنارِ مَجوسَ تَسْتَعِرُ اسْتعارا

---

٦٠٦ ـ **التخريج**: البيت لرجل من الأنصار في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٥٤؛ ولسان العرب ٣/ ٤٣٩ (هود).

اللغة: المدحة: قصيدة المديح. تؤنّب: تلام، أو تُرَدّ أقبح ردٍّ.

المعنى: أنت أحق بالمديح من اليهود، وإذا ما صدحت بقصيدة المديح فلن تجد من يلومك أو يردّ عليك ردًّا قبيحاً.

الإعراب: **فأنت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **أولى**: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **من يهود**: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ (أولى). **بمدحة**: جار ومجرور متعلقان بـ (أولى). **إذا**: ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلق بـ «تؤنب». **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده. **يوماً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل «قلتها». **قلتها**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **لم تؤنب**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «تؤنب»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت).

وجملة «فأنت أولى»: بحسب ما قبلها. وجملة «قلت أنت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «قلتها»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «لم تؤنب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا قلت لم تؤنب»: صفة لـ «مدحة» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «من يهود» حيث منع (يهود) من الصرف لأنه قصد به القبيلة.

٦٠٧ ـ **التخريج**: البيت مملط، صدره لامرىء القيس؛ وعجزه للتوأم اليشكري في ديوان امرىء القيس ص ١٤٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٣ (مجس)، ولامرىء القيس في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٨؛ والكتاب ٣/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢١٤، ٢١٥ (مجس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠ والمقرب ٢/ ٨١.

اللغة: أحار: يا حارث. الوهن: منتصف الليل. المجوس: عَبَدة النار.

المعنى: هل ترى ـ أيّها الحارث ـ بريقاً سطع في منتصف الليل، يشبه نار المجوس التي يديمون اشتعالها لعبادتها؟!

فمنع صرف «مجوس».

والدليل على أن آدم قصد به قصد القبيلة قوله [من الكامل]:

٦٠٨ ـ سادوا البِلادَ وأَصْبَحوا في آدمٍ بَلَغوا بها بيضَ الوُجوهِ فُحولا

فعاد عليه الضمير مؤنثاً وصرفه، لأنّه جعله نكرة أو للضرورة.

= **الإعراب**: **أحار**: «الهمزة»: حرف نداء، «حار»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على الثاء المحذوفة للترخيم في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **ترى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **بريقاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **هبّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **وهناً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ (هبّ). **كنار**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق وهو مضاف، و «نار»: مضاف إليه. **مجوس**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **تستعر**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **استعاراً**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «أنادي حارث» (جملة النداء): ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ترى»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «هبّ»: في محلّ نصب صفة لـ (بريقاً). وجملة «تستعر»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كنار مجوسَ» حيث منع (مجوس) من الصرف لأنه قصد به اسم القبيلة.

٦٠٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٠؛ والكتاب ٣/ ٢٥٢؛ ولسان العرب ٦/ ١٠ (أنس)، ١٢/ ١٢ (أدم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٥.

اللغة: سادوا: ترأسوا، وتروى: شادوا: أي: بنوا. الفحول وبيض الوجوه: قصد بهما السادة المشاهير.

المعنى: سادوا الناس من نسل آدم وصاروا لهم قادة وسادة، أو عمّروا البلاد فصاروا للناس سادة وقادة.

الإعراب: **سادوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **البلاد**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وأصبحوا**: «الواو»: للعطف، «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع اسمها، و «الألف»: للتفريق. **في آدم**: جار ومجرور متعلقان بـ (فحولا). **بلغوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للإطلاق. **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ (بلغوا). **بيض**: مفعول به منصوب بالفتحة. **الوجوه**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فحولا**: خبر (أصبح) منصوب بالفتحة.

وجملة «سادوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أصبحوا فحولاً»: **معطوفة عليها لا محلّ لها**. وجملة «بلغوا»: حال من «آدم» إذا جعل معرفة، ونون للضرورة، وصفة من «آدم» إذا جعل نكرة.

والشاهد فيه قوله: «في آدم بلغوا بها» حيث أنّث (آدم) بدليل ضمير المؤنّث في (بها)، لأنه جعلها اسماً للقبيلة.

وقسم الغالب عليه أن يستعمل استعمال أسماء الحيّ، وهو قريش، وثَقِيف، ومَعَدّ، وعاد، وقد يستعمل اسماً للقبيلة.

والدليل على ذلك في معدّ قوله [من الكامل]:

٦٠٩ - علم القبائلُ مِنْ مَعَدَّ وغيرِها ... أنَّ الجوادَ محمّدُ بنُ عُطارِدِ

فمنع صرفه، لأنه قصد به القبيلة، وقال آخر في منع صرف قريش [من الكامل]:

٦١٠ - غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً ... وكفى قُريشَ المعضِلاتِ وسادَها

---

٦٠٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٢؛ والكتاب ٣/ ٢٥٠.

اللغة: معد: هو ابن عدنان جد العرب العدنانية. محمد بن عطارد: أحد بني تميم وسيدهم في الإسلام.

المعنى: لقد علمت القبائل العربية العدنانية أن الكريم المعطاء هو سيد بني تميم وقائدها محمد بن عطارد.

الإعراب: «**علم**»: فعل ماضٍ. «**القبائل**»: فاعل. «**من معد**»: «من»: حرف جر، «معد»: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**وغيرها**»: الواو عاطفة، «غيرها»: اسم معطوف والهاء مضاف إليه. «**أن**»: حرف مشبه بالفعل. «**الجوادَ**»: اسمها منصوب. «**محمد**»: خبرها. والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي علم. «بنُ»: صفة محمد مرفوعة بالضمة. «**عطارد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «علم القبائل»: ابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «معد» حيث منعه الشاعر من الصرف، حملاً على معنى القبيلة.

٦١٠ - **التخريج**: البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص ٤٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٢؛ والطرائف الأدبيّة ص ٩٠؛ ولسان العرب ٦/ ٣٣٥ (قرش)؛ ولجرير في لسان العرب ٢/ ٤٨٩ (سمح)؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٢.

اللغة: المساميح: جمع سمح، وهو الذي خلقه السماحة والجود. المعضلات: الشدائد. سادها: صار سيدها ووالي أمورها.

المعنى: لقد تفوق الوليد بن عبد الملك الخليفة الأموي على أصحاب السماحة والكرم، وقد ساد بعزته وكبريائه قريش ورفع من شأنها.

الإعراب: «**غلب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. «**المساميح**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الوليد**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**سماحة**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**وكفى**»: «الواو»: عاطفة، «كفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة، والفاعل (هو). «**قريش**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**المعضلات**»

وقال الآخر في منع صرف «عاد» [من الرجز]:

لـو شَهْـدَ عـادَ فـي زمـانِ عـادِ لابتـزَّهـا مَبـارِكَ الجِـلادِ[1]

والعرب تقول: «هذه ثقيفُ بنتُ قريشَ»، فمنعته الصرف، لأنّها قصدت به قصد القبيلة.

وقسم يتساوى فيه الأمران وهو «ثمود» و «سبأ»، فمثل منع صرف «ثمود» قوله تعالى: ﴿ألا بعداً لِمَدْيَنَ كما بعُدت ثَمودُ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ألا إنَّ ثموداً كفروا ربّهم﴾[3]. فصرفه.

ومثال منع صرف «سبأ» قوله تعالى في قراءة من قرأ: ﴿لسبأ﴾[4]، بفتح الهمزة، ومثل قول الشاعر [من المنسرح]:

٦١١ - مِـن سبـأ الحـاضِـريـنَ إذْ يبنـون مـن دون سَيلِـهِ العَـرِمـا

مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة بالنيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «وسادها»: الواو عاطفة، «سادها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة و «ها»: مفعول به والفاعل «هو».

وجملة «غلب الوليد»: ابتدائية. وجملة «كفى قريش المعضلات»: معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب. وجملة «سادها»: معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قريش» منع من الصرف لأن الشاعر أراد بها القبيلة.

(١) تقدم بالرقم ٢٤٢.

(٢) سورة هود: ٩٥.

(٣) سورة هود: ٦٨.

(٤) سورة سبأ: ١٥.

٦١١ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٣٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٧٣، ١٠٢٢؛ وسمط اللآلي ص ١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٩٦ (عرم)؛ ولأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٩؛ وللنابغة الجعدي أو لأميَّة في خزانة الأدب ٩/ ١٣٩؛ وللأعشى في معجم ما استعجم ص ١١٧٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٨٩؛ وجمهرة اللغة ص ١١٠٧؛ والكتاب ٣/ ٢٥٣؛ ولسان العرب ١/ ٩٤ (سبأ)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩.

اللغة: سبأ: اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود. وقيل: سبأ هي مدينة تعرف بمأرب، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال. الحاضرين: جمع حاضر وأصل الحاضر الحي العظيم، وقال ابن سيده: الحي إذا حضروا الدار التي بها مجتمعهم. مأرب: اسم بلاد الأزد التي أخرجهم منها سيل العرم. العرم: سد يعترض به الوادي.

وقسم الغالب عليه اسماً للأب وهو تميم، وقد يقصد به القبيلة وحكي من كلامهم: هذه تميمُ بنتُ مُرّ.

وما بقي الغالب عليه أن يكون اسماً للقبيلة، فافهمْ.

* * *

[٢ ـ أسماء الأماكن]:

وأمّا أسماء الأماكن فتنقسم قسمين: قسم فيه علامة تأنيث، وقسم لا علامة تأنيث فيه. فالقسم الذي فيه علامة التأنيث ينقسم قسمين: قسم فيه ألف ولام، وقسم ليس فيه ألف ولام. فالذي ليس فيه ألف ولام: «مكّةُ» و «حُزوى»[١] وهو ممنوع الصرف. والذي فيه ألف ولام، نحو: «الرقّةُ»، و «الرصافةُ»، و «البصرةُ»، وهو مصروف.

وما ليس فيه علامة تأنيث الغالب عليه أن يكون مؤنثاً للبقعة، وقد يجوز أن يذكر ويذهب به إلى المكان، وهو مع ذلك ينقسم خمسة أقسام:

قسم لا يستعمل إلاّ مذكراً، وذلك: بَدْرٌ، وثَبِيْرٌ، والشامُ، وفلجٌ، والعراقُ، والحجازُ، واليمنُ، ونجدٌ.

والدليل على أن «بدراً» مذكّر قوله تعالى: ﴿ولقد نصركم اللّهُ ببدر﴾[٢]. فصرفه، والدليل على أن «ثبيراً» مذكَّر قوله: «أَشرِقْ ثَبِيرُ كيما نُغيْر»[٣]. ولو كان مؤنّثاً لقال: أشرقي ثَبِيرُ.

المعنى: وهؤلاء القوم قد بنوا سد مأرب حفاظاً على مدينتهم.

الإعراب: **«من»**: حرف جر. **«سبأ»**: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«الحاضرين»**: صفة مجرورة لسبأ مجرورة بالياء. **«مأرب»**: اسم منصوب بنزع الخافض والتقدير: **«في مأرب»**. **«إذ»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ (يبنون). **«يبنون»**: مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل. **«من دون»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يبنون. **«سيله»**: مضاف والهاء مضاف إليه. **«العرما»**: مفعول به منصوب.

وجملة **«يبنون»**: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «سبأ» منع من الصرف، فجاء الشاعر به مفتوحاً من غير تنوين، مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد، وهو العلمية. ويحمله البصريون على أنه أراد القبيلة حملاً على المعنى.

(١) حزوى: موضع بنجد. (٢) سورة آل عمران: ١٢٣.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الدرّة الفاخرة ١/ ٢٧١؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٤٩، ولسان العرب

والدليل على أنَّ «فلجاً» مذكَّر صرفه في قوله:

إنَّ الـذي حـانَـتْ بِفَلْـجٍ دمـاؤهـم   هُـمُ القـومُ كـلُّ القـوم يـا أمَّ خـالـدِ[1]

ولم يسمع قط من العرب غير مصروف.

والدليل على أنَّ «نجداً» مذكر قوله [من الطويل]:

٦١٢ - فـإن تَـدَعـي نَجْـداً أَدَعْـهُ وَمَـنْ بـه   وإنْ تَسْكُنـي نَجْـداً فَيـا حَبَّـذا نَجْـدُ

فأعاد الضمير عليه مذكَّراً وصرفه.

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً، والغالب عليه التأنيث، وهما: «فارس»، و «عُمان»،

= ٤/ ١٠٠ (ثبر)، ١٠/ ١٧٦ (شرق)؛ والمستقصى ١/ ٢٠٥؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٦٢، ٤١٠.
وأشرِق: ادخُلْ في الشروق. وثبير: جبل بمكّة. والمعنى: ادخُلْ يا ثبير في الشروق كي نسرع إلى الإغارة. يضرب في الإسراع والعجلة.
(٤) تقدم بالرقم ٧٢.

٦١٢ - **التخريج**: البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص ٦١؛ وبلا نسبة في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٤٧٤؛ وأمالي القالي ١/ ٥٤.

اللغة: النَّجد: ما أشرف من الأرض وارتفع؛ واسم مكان في الحجاز.

المعنى: إن غادرتِ نجداً فسأغادره، وأترك من يسكنونه، أما إذا سكنت فيه فسأحبّه ولن أفارقه.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **تدعي**: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **نجداً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أدعه**: فعل مضارع مجزوم بالسكون (جواب الشرط)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **ومن**: «الواو»: حرف عطف، «من»: اسم موصول معطوف على «نجداً» فمحله النصب. به: جار ومجرور متعلقان بفعل جملة الصلة المحذوف. **وإن**: «الواو»: للعطف، «إن»: حرف شرط جازم. **تسكني نجداً**: إعراب (تدعي نجداً) نفسه. **فيا**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «يا»: حرف تنبيه. **حبذا**: «حبّ»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح، و «ذا»: اسم إشارة في محلّ رفع فاعل. **نجد**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «تدعي»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «أدعه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها. وجملة «تسكني»: لا محلّ لها. وجملة «يا حبذا نجد»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «حبذا»: في محلّ رفع خبر مقدّم لـ (نجد). وجملة «إن تدعي.. أدَعْه»: بحسب الفاء، وعطف عليها جملة الشرط الثانية.

والشاهد فيه قوله: «نجداً أدعه» حيث ذكّر (نجداً) بدليل الضمير في (أدعه) وصرفه أيضاً.

وعليه قوله [من الطويل]:

٦١٣ - لَقَدْ عَلِمَتْ أبناءُ فارِسَ أَنَّني عَلَى عَرَبِيّاتِ النِّساءِ غَيُورُ

فمنع الصرف «فارس».

وقسم استعمل مذكّراً ومؤنّثاً، والغالب عليه التذكير وهو «مِنَى»، و «هَجَرَ» و «دابِق»، و «واسِط»، و «حِجْر»، و «حُنَين». وقد تستعمل مؤنثات. والدليل على أن «مِنى» قد يستعمل مؤنثاً قوله [من البسيط]:

٦١٤ - لَيَوْمُنا بِمِنًى إذْ نَحْنُ نَنْزِلُها أَحَبُّ من يَوْمِنا بالعَرْجِ أو مالِ

---

٦١٣ - **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: إن الفرس يعلمون تماماً أنني أغار على نساء العرب، ولا أرضى لهنّ ضيماً.

الإعراب: **لقد**: «اللام»: حرف ابتداء، و «قد»: حرف تحقيق. **علمت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **أبناء**: فاعل مرفوع بالضمّة. **فارس**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **أنني**: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (أنّ). **على عربيات**: جار ومجرور متعلقان بـ (غيور). **النساء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **غيور**: خبر (أنّ) مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها سَدَّ مسدَّ مفعولي الفعل «علم».

وجملة «علمت»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «علمت أبناء فارس» حيث اعتبر (فارس) مؤنّثًا ومنع صرفها، للتأنيث والعلمية.

٦١٤ - **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: منى والعرج: موضعان.

المعنى: إنّ يوماً نحياه بـ (منى) هو أحبُّ إلينا من المال، أو من يوم نقضيه بـ (العرج).

الإعراب: **ليومنا**: «اللام»: لام الابتداء لإفادة التوكيد، «يوم»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «نا»: ضمير متصل في محل جرٌ بالإضافة. **بمنى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف متعلّقان بحال (يومنا) المحذوفة. **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان متعلّق بـ (أَحَبُّ). **نحن**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **ننزلها**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). **أحب**: خبر (يومنا) مرفوع بالضمّة. **من يومنا**: جار ومجرور متعلقان بـ (أحب)، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **بالعرج**: جار ومجرور متعلقان بحال من «يومنا». **أو مال**: «أو»: حرف عطف، و «مال»: معطوف على (يومنا) مجرور بالكسرة.

وجملة «ليومنا أحبّ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إذ نحن ننزلها»: في محل نصب حال. وجملة «ننزلها»: في محلّ رفع خبر لـ (نحن)، وجملة «نحن ننزلها»: مضاف إليها محلها الجر.

والدليل على تأنيث «هجر» قوله [من البسيط]:

٦١٥ - مِنْهُنَّ أيّامُ صِدْقٍ [قد عَرَفْتُ بها أيّامَ واسِطَ والأيّامَ من هَجَرا]

فمنع صرف «هجر».

ومنه قولهم في المثل: «كجالِبِ التَمرِ إلى هَجَر»[1]. ومنه قولهم: «سِطِي مَجَرّ تُرطِبْ

= والشاهد فيه قوله: «بمنى إذ نحن ننزلها» فأنّث (منى) بدليل عودة الضمير في (ننزلها) عليها.

٦١٥ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٩؛ والكتاب ٣/ ٢٤٣؛ ولسان العرب ٧/ ٤٣٢ (وسط)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٣٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٣؛ ومعجم البلدان ٥/ ٣٤٧ (واسط).

اللغة: واسط وهجر: موضعان.

المعنى: يتذكّر الأيام التي أبلى فيها عمر بن عبيد الله بن معمر بلاءً حسناً في واسط وفي هجر.

الإعراب: منهن: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. **أيام**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **صدق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قد**: حرف تحقيق. **عرفت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (عرفت). **أيام**: مفعول به منصوب بالفتحة. **واسط**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **والأيام**: «الواو»: حرف عطف، «الأيام»: معطوف على (أيام) منصوبة بالفتحة. **من هجرا**: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بحال من «الأيام».

وجملة «موجودة منهنّ أيام صدق»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عرفت»: في محلّ رفع صفة لـ (أيام).

والشاهد فيه قوله: «هجرا» حيث أنّثها فلم يصرفها.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد برواية «كمستبضع...» في لسان العرب ٥/ ٢٥٧ (هجر)؛ وورد برواية كمستبضع التمر (أو: كمستبضع تمراً) إلى هجر (أو: إلى أهل خيبر) في جمهرة الأمثال ٢/ ١٥٣؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤١٣؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩٢؛ ولسان العرب ٨/ ١٥ (بضع)؛ والمستقصى ٢/ ٢٣٢؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥٢.

وهجر: بلدة كانت معدن التمر. يضرب في وضع الشيء في غير موضعه، وفي الخطأ في نقل الأشياء من الأماكن التي تعزّ فيها إلى الأماكن التي تكثر فيها.

هَجَر»[1]. والدليل على أن دابقاً مذكّر قوله [من الرجز]:

٦١٦ - ودابــــقٍ وَأَيْـــنَ منِّـــي دابِـــقُ

و «واسط» الغالب عليه التذكير، ولو قصد به قصد البقعة لكان بالتاء، لأن «واسطاً» في الأصل صفة غلبت، وكان ينبغي أن تكون فيه بالألف واللام كالصفات الغالبة إلاّ أنّها حذفت منها الألف واللام، كما حذفت من قوله [من الطويل]:

٦١٧ - ونـابِغَـةُ الجَعْـدِيُّ بـالـرَّمْـلِ بَيْتُـهُ عَلَيْـهِ صفيـحٌ مـن تُـرابٍ مُصَـوَّبِ

يريد النابغة.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ٤/١٢٩ (جرر)؛ والمستقصى ٢/١١٨؛ ومعناه: توسَّطي السماء يا مجرَّة، ترطب النخل بهجر، وذلك أن المجرّة إذا توسَّطت، فذلك وقت إرطاب النخل.

يضرب في تمني أوقات الخصب والدعة.

٦١٦ - **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في الكتاب ٣/٢٤٣؛ وله أو للهدار في لسان العرب ١٠/٩٥ (دبق)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٤٩٥؛ وشرح المفصل ٩/٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤.

اللغة: دابق: اسم موضع.

المعنى: لقد صار دابق بعيداً عني جدًّا.

الإعراب: ودابق: «الواو»: حرف جر وقسم، «دابق»: اسم مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. وأين: «الواو»: استئنافية، «أين»: اسم استفهام في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان. مني: جار ومجرور متعلقان بحال من «دابق». دابق: مبتدأ مرفوع بالضمة مؤخّر، خبره محذوف بتقدير (وأين موجود مني دابق).

وجملة «أين مني دابق»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ودابقٍ... دابقُ» حيث ذكّر وصرف (دابق) وهذا هو الشائع، وقد تؤنث وتمنع من الصرف.

٦١٧ - **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/٢٦٨، ٦/٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٢٤؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٤٤؛ ولسان العرب ٧/٤٣١ (وسط)، ٨/٤٥٣ (نبغ)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤. والرواية في جميع هذه المصادر «مُوَضَّعُ» مكان «مُصَوّب».

اللغة: النابغة الجعدي: هو قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجعدي العامري، شاعر، صحابي. اشتهر في الجاهلية، ثم وفد على النبي ﷺ وأسلم. ومات في زمن معاوية (الزركلي: الأعلام ٥/٢٠٧)؛ الرمل: موضع قبر النابغة. الصفيح: الحجارة العريضة الرقيقة. المصوّب: الذي أتاه ماء المطر.

والدليل على أنَّ «حُنيناً» يستعمل مؤنثاً قوله [من الكامل]:

٦١٨ ـ نَصَـــرُوا نَبِيَّهُـــمُ وَشَـــدُّوا أَزْرَهُ   بِحُنَيْـــنَ حيـــنَ تَـــواكُـــلِ الأَبْطَـــالِ

فمنعه الصرف. وقال تعالى: ﴿ويومَ حُنَينٍ﴾[1]. فصرفه، وذهب به إلى المكان.

= **المعنى**: ها هو قبر النابغة الجعدي في موضع الرمل مغطًّى بحجارة عريضة وتراب جاءه المطر من علٍ فجعله كالحجارة.

الإعراب: **ونابغة**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «**نابغة**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **الجعدي**: صفة (النابغة) مرفوعة بالضمّة. بالرمل: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف للمبتدأ (بيته). **بيته**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **عليه**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ (صفيح). **صفيح**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة، والتقدير (موجود بالرمل بيته وساتر عليه صفيح). **من تراب**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (صفيح). **مصوب**: صفة (تراب) مجرورة بالكسرة.

وجملة «نابغة الجعديُّ بيته بالرمل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «بيته موجود بالرمل»: في محلّ رفع خبر لـ (نابغة). وجملة «صفيح ساتر عليه»: خبر ثان للمبتدأ «نابغة».

والشاهد فيه قوله: «نابغة الجعدي» حيث حذف (الـ) التعريف للمبتدأ مع إرادتها، بدليل اتباعها بصفة معرّفة بـ (الـ).

٦١٨ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١٣٣ (حنن).

اللغة: حنين: اسم وادٍ بين مكة والطائف.

المعنى: لقد نصر المسلمون نبيهم الكريم يوم حنين ووقفوا بجانبه وقفة الأبطال وحموه من كل يد غادرة.

الإعراب: «**نصروا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: فاعل. «**نبيَّهُمُ**»: مفعول به منصوب، و«هم»: مضاف إليه. «**وشدوا**»: «الواو»: عاطفة، «**شدوا**»: فعل وفاعل. «**أزره**»: مفعول به والهاء مضاف إليه. «**بحنين**»: الباء حرف جر، «حنين»: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، (بمعنى: بقعة، لا موضع) وهما متعلقان بالفعل (شدوا). «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بالفعل (شدوا). «**تواكل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الأبطال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «نصروا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شدوا»: معطوفة على السابقة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بحنين» حيث استعمله مونثاً فلم يصرفه.

(١) سورة التوبة: ٢٥.

وقسم يستعمل مذكّراً ومؤنثاً على السواء، وذلك «حِراء»، و «قُباء»، و «بغداد». قال [من الوافر]:

٦١٩ - سَتَعْلَمُ أَيَّنا خَيْرٌ مَكاناً وأَعْظَمُنا بِبَطْنِ حِراءَ نارا

فمنع «حِراء» الصرف. وقال آخر [من الرجز]:

٦٢٠ - وَرُبَّ وَجْهٍ مِن حِراءٍ مُنْحَنِ

فصرف. وما بقي فمؤنَّث ليس إلاّ.

* * *

٦١٩ - **التخريج**: البيت لجرير في الكتاب ٣/ ٢٤٥؛ ولسان العرب ١٤/ ١٧٤ (حري)؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٥٩.

اللغة: حراء: اسم جبل.

المعنى: لا بد أن تعرف مَن منّا الأفضل مكانة ومكاناً، ومَن منّا صاحب النار الكبرى في بطن حراء.

الإعراب: **ستعلم**: «السين»: حرف استقبال، «تعلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **أيّنا**: «أيّ»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **خير**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، بتقدير (أينا هو خير). **مكاناً**: تمييز منصوب بالفتحة. **وأعظمنا**: «الواو»: للعطف، «أعظم»: معطوف على (خير) مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ببطن**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أعظم). **حراء**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **ناراً**: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة «ستعلم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «هو خير مكاناً»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ببطن حراء» حيث منع (حراء) من الصرف.

٦٢٠ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٣؛ ولسان العرب ٤/ ٥٥٨ (عرر)؛ ومعجم ما استعجم ٢/ ٤٣٢؛ وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٦٦؛ والكتاب ٣/ ٢٤٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ١٧٤ (حرى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤.

الإعراب: **وربّ**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «رب»: حرف جرٍّ شبيه بالزائد. **وجه**: اسم مجرور بـ (ربّ) بالكسرة لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **من حراء**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «وجه»، بتقدير (وجه منحن كائن من حراء). **منحن**: صفة (وجه) على اللفظ، أو على المكان، بكسرة أو ضمّة، مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين.

[٣ ـ أسماء السور]:

وأمّا السور فتنقسم ثلاثة أَقسام: قسم مُسَمًّى بجملة، وقسم مُسَمًّى بفعل، وقسم مُسَمًّى باسم.

فالمسمى بجملة يحكى، لا يدخله إعراب نحو: ﴿قلْ أُوحِيَ إليَّ﴾(١). أَو: ﴿أَتى أَمرُ اللَّهِ﴾(٢). وأَشباه ذلك.

والمسمى بفعل يُعرب إعراب ما لا ينصرف. وإن كان فيه أَلف وصل، قطعت لأنَّه قد صار من جملة الأسماء، وأَلف الوصل لا تكون في الأسماء إلاّ في أسماء معلومة نحو: ﴿اقتربت﴾(٣).

والمسمى باسم ينقسم قسمين: قسم سُمّي باسم حرف من حروف التهجي، وقسم سُمِّي بغير ذلك من الأسماء.

فالمسمى باسم ليس من حروف التهجي لا يخلو أَن يكون فيه أَلف ولام، أَو لا يكون. فإن كان لا أَلف ولا لام فيه، فيمنع الصرف للتعريف والتأنيث، نحو: «هود»، و «نوح»، تقول: «هذه هودُ»، و «قرأتُ هودَ»، و «تبركت بهودَ».

فإن أَضفتَ إليه سورة في اللفظ أَو التقدير، بقي على ما كان عليه قبل؛ فإن كان فيه ما يوجب منع الصرف، لم تصرفه، وإلاّ صرفته، تقول: «سورةُ يونس»، فتمنع «يونس» الصرف للتعريف والعجمة، وتقول: «هذه سورة نوح»، فتصرفه.

والمسمى باسم حرف من حروف التهجي لا يخلو أَن يكون مسمى باسم واحد أَو بأكثر، فإن كان مسمى باسم واحد من حروف التهجي، فإن أضفت إليه سورة كان موقوفاً لا إعراب فيه، فتقول: «هذه سورةُ صاد». وإن لم تضف إليه سورة في اللفظ ولا في التقدير،

= وجملة «رب وجه.. مع الخبر المحذوف»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «من حراء» حيث صرفها، وبعضهم لا يصرفها على إرادة البقعة كما ورد في الشاهد السابق.

(١) سورة الجن: ١.

(٢) سورة النحل: ١

(٣) سورة القمر: ١

جاز فيه ثلاثة أَوجه: الوقف على الحكاية، وأن تعربه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولاً من مذكَّر، وإعراب ما ينصرف وما لا ينصرف إن قدَّرته منقولاً من مؤنث، لأنَّ أسماء الحروف يجوز فيها وجهان: التذكير على معنى الحرف، والتأنيث على معنى الكلمة.

وإن كان مسمّى بأكثر من اسم واحد، فلا يخلو أن يكون على وزن من أَوزان الأسماء الأعجمية أو لا يكون.

فإن كان على وزن من أَوزان الأعجمية، فلا يخلو أَن تضيف إليه سورة أو لا تضيف. فإن أضفت إليه سورة لفظاً أَو تقديراً، فالوقف. وإن لم تضفها إليه لا لفظاً ولا تقديراً، فإعراب ما لا ينصرف، والوقف على الحكاية. من ذلك: ﴿طاسين﴾[1] و ﴿حاميم﴾[2]، هما على وزن «قابيل» و «هابيل».

فإن لم يكن على وزن من أوزان الأعجمية، فلا يخلو من أَن يمكن جعله اسماً مركباً، أو لا يمكن. فإن أمكن، فإن أَضفت إليه سورة لفظاً أَو تقديراً فالوقف، وإن لم تضفها إليه لا لفظاً ولا تقديراً، فثلاثة أوجه:

الوقف على الحكاية، والبناء، نحو: «خمسة عشر»، وإعراب ما لا ينصرف، نحو: «بعلبك»، وكذلك ﴿طاسين ميم﴾[3] ﴿وحا ميم﴾[4].

فإن لم يمكن جعله اسماً واحداً، فالوقف ليس إلاّ أَضفتَ إليه سورة أم لم تضفها. نحو: ﴿كهيعص﴾[5]، و ﴿حم * عسق﴾[6].

---

(١) سورة النمل: ١.
(٢) سورة غافر: ١.
(٣) سورة الشعراء: ١.
(٤) سورة غافر: ١.
(٥) سورة مريم: ١.
(٦) سورة الشورى ١ ـ ٢.

باب «فَعالِ»

[١ ـ أقسام فعالِ]:

«فَعالِ» تنقسم قسمين: معدول وغير معدول، فالمعدول ينقسم خمسة أقسام: أحدها أن يكون اسم أمر، نحو: «نَزالِ»، وعليه قوله [من الكامل]:

٦٢١ ـ ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعرِ

ودراكِ.

---

٦٢١ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/٣١٧، ٣١٨، ٣١٩؛ والدرر ٥/٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣١؛ وشرح التصريح ١/٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٤/٢٦؛ والشعر والشعراء ١/١٤٥؛ والكتاب ٣/٢٧١؛ ولسان العرب ١١/٦٥٧، ٦٥٨ (نزل)، ١٢/١٨ (أسم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ والمقتضب ٣/٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٢٣٢.

اللغة: أسامة: اسم علم جنسي على الأسد. نزال: اسم فعل أمر بمعنى انزل.

المعنى: أنت شجاع مقدام كأسد جبار، وعندما تشتد الحرب تنادي الأبطال: نزال، ويصير الناس من الذعر في مثل لجة البحر.

الإعراب: «ولنعم»: «الواو» بحسب ما قبلها، و «اللام»: حرف ابتداء وتوكيد، «نعم»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، مبني على الفتح. «حشو»: فاعل مرفوع بالضمة. «الدرع»: مضاف إليه مجرور. «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وجملة «نعم حشو الدرع»: خبره، أو «أنت»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف. «دعيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة. «نزال»: اسم فعل أمر بمعنى «انزل» مبني على الكسر، في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. «ولُجّ»: الواو عاطفة، «لُجّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «في الذعر»: جار ومجرور متعلقان بالفعل لُجّ.

والثاني: أَن يكون معدولاً عن مصدر معرفة، نحو: «فَجارِ» و «يَسارِ»، قال الشاعر [من الطويل]:

٦٢٢ ـ فَقُلْتُ امْكُثي حَتّى يَسارِ لَعَلَّنا [نَحُجُّ مَعاً قالَتْ أعاماً وقابِلَهْ]

وقال الآخر [من الكامل]:

٦٢٣ ـ أَنّا اقتسمنا خُطّتَيْنا بيننا فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ

= وجملة «النعم حشو الدرع أنت»: بحسب ما قبلها. وجملة «دعيت...»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «لُجِّ في الذعر»: معطوفة على ما قبلها في محلّ جر.

والشاهد فيه قوله: «نزال» أراد بها «انزل».

٦٢٢ ـ التخريج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية)؛ وخزانة الأدب ٦/٣٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٣٢٧؛ والدرر ١/٩٦؛ وشرح التصريح ١/١٢٥؛ وشرح المفصل ٤/٥٥؛ والكتاب ٣/٢٧٤؛ ولسان العرب ٥/٢٩٦ (يسر).

اللغة: اليسار: الغنى، ويسار: الميسرة والسِّعة.

المعنى: اصبري معنا حتى نصير إلى الغنى والسِّعة، فربّما نقدر على الحجّ إلى بيت الله الحرام معاً، فتساءلت بمرارة: أأنتظر عاماً وعاماً يقبل بعده؟!

الإعراب: **فقلت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماض مبني على السكون و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **امكثي**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنثة، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **حتى**: حرف غاية وجر. **يسار**: اسم مجرور بـ (حتى) بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ (امكثي). **لعلنا**: «لعل»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **نحجّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). **معاً**: حال منصوبة بالفتحة. **قالت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **أعاماً**: «الهمزة»: حرف استفهام، «عاماً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بفعل محذوف تقديره (أنتظر عاماً). **وقابله**: «الواو»: للعطف، «قابل»: معطوف على (عاماً) منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «فقلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «امكثي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «لعلنا نحجّ»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نحج»: في محلّ رفع خبر (لعلّ). وجملة «قالت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أأنتظر عاماً»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «حتّى يسار» حيث جاء بالاسم (يسار) على وزن (فعال) معدولاً عن المصدر (اليسار).

٦٢٣ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة

والثاث: أَن يكون معدولاً عن صفة غالبة على وزن «فاعلة»، مثل: «حَلاقِ»، اسم للمنية، و «وَقاعِ»، للكيَّةِ في الرأس، وعليه قوله [من الوافر]:

٦٢٤ ـ وَكُنْتُ إذا بُليتُ بخَصْمِ سوءٍ ... دَلَفْتُ لهُ وَأَكْويهِ وَقاعِ

الأدب ٦/٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣؛ والدرر ١/٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١٦؛ وشرح التصريح ١/١٢٥؛ وشرح المفصل ٤/٥٣؛ والكتاب ٣/٢٧٤؛ ولسان العرب ٤/٥٢ (برر)، ٥/٤٨ (فجر)، ١١/١٧٤ (حمل)؛ والمقاصد النحوية ١/٤٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٤٩؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وخزانة الأدب ٦/٢٨٧؛ والخصائص ٢/١٩٨، ٣/٢٦١، ٢٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٤١؛ وشرح المفصل ١/٣٨؛ ولسان العرب ١٣/٣٧ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ٢/٤٦٤؛ وهمع الهوامع ١/٢٩.

اللغة: برّة: اسم للبرّ. فجار: اسم من الفجور.

المعنى: يهجو الشاعر زُرعة الذي دعاه إلى الغدر بحلفائه بني أسد فأبى.

الإعراب: **إنّا**: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسم «إنّ». **اقتسمنا**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **خطّتينا**: مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **بيننا**: ظرف مكان متعلّق بـ «اقتسمنا»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **فحملت**: «الفاء»: حرف استئناف، «حملت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و «التاء»: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل. **برّة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **واحتملت**: «الواو»: حرف عطف، «احتملت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و «التاء»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **فجار**: مفعول به مبنيّ على الكسر في محلّ نصب.

وجملة «**أنّا اقتسمنا**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اقتسمنا»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «حملت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «احتملت»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد: قوله: «فجار» حيث جاء بالاسم (فجار) على وزن (فعال) معدولاً عن المصدر.

٦٢٤ ـ **التخريج**: البيت لعوف بن الأحوص في شرح المفصّل ٤/٦٢؛ ومعجم الشعراء ص ٢٧٦؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥١؛ وله أو لقيس بن زهير في لسان العرب ٨/٤٠٥ (وقع)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٤٥؛ وشرح المفصل ٤/٥٩.

اللغة: دلفت له: تقدّمت إليه. أكويه وقاع: أي أكويه بين قرني رأسه، وقيل: أكوي أمّ رأسه.

المعنى: لقد كنت قادراً ـ إذا ما ابتلاني الله، جلّ وعزّ، بخصم شرير ـ على التقدّم إليه بثبات، وصرعِهِ، وكيِّ رأسه كما تكوى الدواب تمييزاً لها عن غيرها.

الإعراب: **وكنت**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط، متعلق بجوابه. **بليت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع (نائب فاعل). **بخصم**: جار ومجرور متعلقان بـ (بليت). **سوء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **دلفت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **له**: جار ومجرور متعلقان بـ (دلفت). **وأكويه**: «الواو»: للعطف، «أكويه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، و «الهاء»: ضمير متصل في =

والرابع: أَن يكون اسماً علماً معدولاً عن «فاعِلة»، مثل: «حَذامِ»، و «رَقاشِ».

والخامس: أَن يكون معدولاً في النداء، نحو: «فَساقِ» و «خَباثِ»، وقد تقدَّم ذكره في بابه.

وغير المعدول ينقسم أَربعة أقسام: أَحدها أَن يكون اسماً مفرداً نكرة مثل: «جَماد» و «جَناح».

والثاني: أَن يكون مصدراً، مثل: «ذَهاب».

والثالث: أن يكون صفة، مثل: «جَواد».

والرابع: أَن يكون جمعاً وبينه وبين واحده حذف الهاء، نحو: «سَحاب». فغير المعدول مصروف إلاّ أن يسمَّى به، فإن سمّيتَ به، فلا يخلو أن تُسَمِّي به مذكَّراً أو مؤنثاً.

فإن سمّيتَ به مذكراً، انصرف قولاً واحداً، لأنه ليس فيه إلاّ علّة واحدة خاصة، إلاّ أن يكون منقولاً من مؤنث، نحو: «رجل» سمَّيته بـ «عناق»، فإن سميت به مؤنثاً امتنع الصرف للتأنيث والتعريف.

وأما «فَعَال» الذي هو اسم أمر فمبنيّ، إمّا لوقوعه موقع المبنيّ وهو الأمر، ألا ترى أَنَّ «نَزَالِ» في معنى «انزلْ»، أَو لتضمّنه معنى الحرف وهو اللام، لأَنَّ «نزال» في معنى: «لِتَنزِلْ».

وأَما «فَعالِ» العلم المعدول عن «فاعِلة» فبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف. وأَهل الحجاز يبنون، ما لم يكن في آخره راء فإنَّ بني تميم يبنونه. وذلك أَنَّ مذهبهم الإمالة،

= محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **وقاع**: اسم مبني على الكسر في محلّ نصب مفعول مطلق.

وجملة «كنت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إذا بليت... دلفت»: في محلّ نصب خبر (كان). وجملة «بليت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «دلفت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «وأكويه»: معطوفة على جملة (دلفت) لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وأكويه وقاع» حيث جاء بالاسم المبني (وقاع) معدولاً عن صفة غالبة على وزن (فاعلة)؛ فالأصل: أكويه كيّة واقعة على أمّ رأسه.

والراء المكسورة توجب الإمالة، فلذلك يبنون، وقد لا يبنون، وعليه قول الشاعر [من مخلع البسيط]:

٦٢٥ ـ [ألم تَروا إرماً وعاداً أوْدى بها الليلُ والنهارُ]
ومرَّ دهرٌ على وَبارِ فهلكت جَهرةً وَبارُ

وأَمَّا المعدول عن المصدر المعرفة أَو «فَعال» المعدول عن الصفة الغالبة فهما مبنيّان.

* * *

[٢ ـ **سبب بناء «فعالِ»**]:

واختلف في السبب الموجب لبناء هذه الأقسام الثلاثة من «فَعالِ».

فمنهم من قال: إنَّما بنيت لشبهها بـ «فعالِ» الذي هو اسم الأمر، وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح.

---

٦٢٥ ـ **التخريج**: البيتان للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ (وفيه «حدّ» مكان «دهر») والبيت الثاني له في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح المفصّل ٤/ ٦٤، ٦٥؛ والكتاب ٣/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٣ (وبر)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧؛ والمقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦؛ والمقرب ١/ ٢٨٢.

اللغة والمعنى: إرَم: مدينة قديمة مندثرة، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربيّة قديمة بائدة. أودى بها: أهلكها. وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأرضين خيراً. جهرةً: عياناً من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حلّ بإرم وعاد ووبار.

الإعراب: **ألم**: الهمزة حرف استفهام، و «**لم**»: حرف جزم. **تروا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. وجملة (ألم تروا) ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. **إرماً**: مفعول به منصوب. **وعاداً**: الواو حرف عطف، و «**عاداً**»: اسم معطوف منصوب. **أودى**: فعل ماضي مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ «أودى». **الليل**: فاعل مرفوع بالضمة. **والنهار**: حرف عطف واسم معطوف مرفوع. وجملة (**أودى بها**) استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. **ومرّ**: الواو حرف عطف، **مَرّ**: فعل ماضي مبنيّ على الفتحة. **دهر**: فاعل مرفوع. وجملة (مرّ دهر) معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. **على وبار**: جار ومجرور متعلقان بـ «مرّ». **فهلكتْ**: الفاء حرف عطف، و «**هلك**»: فعل ماضي مبنيّ، والتاء حرف للتأنيث. **جهرة**: حال منصوبة. **وبار**: فاعل مرفوع. وجملة (هلكت) معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء «وبارِ» مرّتين. وكانت في الأولى (على وبارِ) مبنيّة على الكسر، وفي الثانية (فهلكت وبارُ) معرَبة رُفعت بالضمّة.

ووجه الشبه بينها وبينه هو تساويهما في التعريف، والتأنيث، والعدل، والوزن. ومنهم من قال: إنَّما بنيت لتوالي العلل عليها، وذلك أنها قد كانت ممنوعة الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف، فلما زاد العدل وليس بعد منع الصرف إلاّ البناء بنيت، وهو مذهب أَبي العباس المبرّد.

ومنهم من قال: إنّما بنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو تاء التأنيث، وهو مذهب الرَبَعيّ.

وهذان الوجهان اللذان ذهب إليهما أَبو العباس والربعيّ ليسا بصحيحين، لأنّه لو كان الأمر على ما زعم الرَبعي، لم يجز في الاسم العلم المؤنَّث إلاّ البناء خاصة، كما لم يجز في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلاّ البناء، لأنّ الاسم المتضمّن معنى الحرف لا يجوز فيه إلاّ البناء خاصة.

وباطلٌ أَيضاً أَن يكون موجب البناء كثرة العلل، لأنَّ هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً للفعل، وشبه الفعل لا يوجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف.

فإن قيل: فلأيّ شيء كان في العلم وجهان، ولم يجز ذلك في المصدر، ولا في الصفة الغالبة؟

فالجواب: إنَّ الاسم العلم له شبهان، شبه بالمبني المعدول، وقد تقدَّم، وشبه بالمعرب إعراب ما لا ينصرف في أنّه اسم علم لمؤنَّث كـ «سعاد» و «زينب». فمَنْ لحظَ من الأوجه الأربعة[1] المتقدّمة شبهه بالمبني بناه ومن لحظ شبهه بالمعرب أعربه، وليس كذلك المصدر ولا الصفة، لأنّهما ليسا باسمين علمين لمؤنث.

وأمّا من ردَّ على أَبي العباس المبرِّد بأن كثرة العلل لا توجب البناء، واستدلَّ على ذلك ببعلبك، وأنك إذا سميت امرأة بسلمان فإنّك تمنع الصرف ولا يجوز البناء، فلو كانت كثرة العلل توجب البناء لبني، أَلا ترى أَن سلمان قد اجتمع فيه زيادة الألف والنون والعلمية والتأنيث وفي بعلبك التعريف والتأنيث والتركيب، فباطلٌ، لأنَّ أَبا العباس إنّما ذهب إلى أَنَّ الاسم إذا كان لا ينصرف فحدثت عليه علة، فإنّه يُبنى، لأنّه ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء، وأمّا ما دخلته علل كائنة ما كانت في أَول أَحواله، ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك، فإنَّ

(١) كذا، والذي تقدم ذكره وجهان.

ذلك لا يوجب بناءه، لأنّها دخلت عليه وهو مصروف، فنقلته إلى منع الصرف.

فإنْ قلت: فسلمان قبل التسمية به قد كان لا ينصرف.

فالجواب: إنّه لم يستقر فيه منع، وهو اسم لمؤنث، فأشبه ما حدثت فيه العلل في أول أحواله، ولم يكن قبل ذلك غير ممنوع.

* * *

و «فَعالِ» المعدولة إذا سميت بها، فلا يخلو أَن تُسَمِّي بها مذَكَّراً أَو مؤَّنثاً، فإن سميت بها مذَّكراً فتمنع الصرف أبداً للتأنيث والتعريف، ولا يجوز غير ذلك. وأَما ما قال ابن باب شاذ انّها إذا سَمَّيت بها مذكراً، فيجوز فيها الإعراب والبناء حملاً على الاسم المؤنث المعدول العلم، فباطل، لأنّه لا يشبهه، لأنَّ ذاك مؤنّث وهذا مذكّر.

فإن سميتَ بها مؤنثاً، فيجوز فيها وجهان: البناء والإعراب إعراب ما لا ينصرف، وذلك أنّها صارت اسماً علماً لمؤنث، فأشبهت «حَذامِ»، فجاز فيها ما جاز في «حذام».

وزعم أَبو العباس أَنَّ «نزالِ» إذا سُمّي بها، ليس فيها إلاّ البناء. واستدل على ذلك بأنه يبقى على ما كان عليه من البناء، لأنّه نُقل من اسم إلى اسم كما أنّك إذا سميت بـ «انطلقْ» لا تقطع الهمزة، لأنّه نقلته إلى بابه، ولو كان المسمى به فعلاً، قطعت همزته، لأنه قد خرج عن بابه.

وهذا الذي قال باطل، لأنَّ الإعراب ليس بمنزلة همزة الوصل، ألا ترى أَنَّ الفعل إذا سُمّي به أُعرب، فإذا أعرب الفعل لأجل التسمية به مع أَنَّ بابه أن لا يعرب كان إعراب هذا أولى، لأنَّ بابه الإعراب.

* * *

واسم الأمر يجوز أَن يبنى بقياس من كل فعل ثلاثي. وأَمَّا الفعل الرباعي فلا يجوز بناؤه منه، خلافاً للمبرّد إلاّ فيما سمع، وذلك لفظان: «قَرقارِ» و «عَرعارِ»، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٢٦ ـ [حتّى إذا كان على مطارِ يُمناهُ واليسرى على الثرثارِ]
قالت له ريحُ الصبَا قَرْقارِ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ

---

٦٢٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/٣٠٧، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/٨٩ (قرر)؛

وقال النابغة [منِ الكامل]:

٦٢٧ ـ [متكنّفي جَنْبي عكاظ كليهما] يدعو وليدُهُم بها عَرعارِ

فلما لم يكثر ذلك لم يقس.

= وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٥١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧.

المعنى: يصف الشاعر سحاباً فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا هيّجت رعده قائلة: قرقر بالرعد.

الإعراب: **حتى**: حرف ابتداء وغاية. **إذا**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **كان**: فعل ماضٍ ناقص. **على مطار**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». **يمناه**: اسم «كان» مؤخر مرفوع، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **واليسرى**: «الواو»: حالية، «اليسرى»: مبتدأ مرفوع. **على الثرثار**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. **قالت**: فعل ماضٍ و «التاء»: للتأنيث. **له**: جار ومجرور متعلقان بـ «قالت». **ريح**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **الصبا**: مضاف إليه مجرور. **قرقار**: اسم فعل أمر بمعنى: «قرقر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

وجملة «إذا كان على مطار يمناه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان على مطار يمناه»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قرقار»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «واليسرى على الثرثار»: حالية محلها النصب.

الشاهد: قوله: «قرقار» حيث وقع اسم فعل أمر من الرباعي، وهذا شاذّ.

٦٢٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٢؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٦١ (عرر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٩٧.

اللغة: متكنّفي: محيطي.

الإعراب: **متكنّفي**: حال منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. **جنبي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف. **عكاظ**: مضاف إليه مجرور. **كليهما**: توكيد مجرور بالياء لأنّه ملحق بالمثنّى، وهو مضاف، و «هما» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **يدعو**: فعل مضارع مرفوع. **وليدهم**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ «يدعو». **عرعار**: اسم فعل أمر بمعنى «عرعر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنتم».

وجملة «يدعو...»: في محلّ نصب حال. وجملة «عرعار»: في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد: قوله: «عرعار» حيث وقع اسم فعل من الرباعي، وهذا شاذّ.

باب الاستثناء

[١ ـ تعريف الاستثناء]:

الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك، وهي: إلاّ، وغير، وسِوَى، وحاشى، وخلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون.

وزاد بعضهم في هذه الأدوات «لا سيَّما»، و «بَلْهَ». وإدخالهما في هذا الباب خطأ على ما يُبيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

وهذا الإخراج قد يكون مما دخل فيه الأول بعموم لفظ متقدّم أو بحكمه أو بالمعنى. فمثال إخراجك الثاني من عموم لفظ الأول: «قامَ القومُ إلاَّ زيداً»، فـ«زيد مخرج من «القوم» المتقدمي الذكر.

ومثال إخراجك الثاني من عموم حكم اللفظ الأول: «ما كلَّمتُ زيداً إلاّ يومَ الجمعةِ».

فقولك: «ما كلّمتُ زيداً»، يقتضي العموم في الزمان، فأخرجتَ «يوم الجمعة» مما يقتضيه حكم اللفظ.

ومثال إخراجك الثاني من عموم مفهوم من معنى الكلام المتقدّم: «ما قامَ إلاّ زيدٌ»، خرجَ «زيد» من عموم مفهوم معنى الكلام، ألا ترى أنَّ المعنى «ما قام أحدٌ إلاّ زيداً»، إلاّ أَنَّ هذا النوع لا يسمى استثناء إلاّ بالنظر إلى معناه.

* * *

[٢ ـ أقسام أدوات الاستثناء]:

وهذه الأدوات تنقسم أربعة أقسام: حرف، واسم، وفعل، وما استعمل حرفاً، وفعلا.

فالحرف: «إلاّ» و «حاشا» ـ في مذهب سيبويه ـ ومذهب المبرّد أنّها قد تكون «فعلاً»، واستدلّ على ذلك بما حكى من كلامهم: اللهمَّ اغفْر لي ولمن سمِعَني حاشى الشيطانَ وأبا الأصبع. وبقول النابغة [من البسيط]:

[ولا أرى فاعِلاً في الناسِ يشبهه] ولا أحاشِي من الأقْوامِ من أحدِ[١]

قال: فقوله: «أُحاشي» مضارع «حاشَى»، فدلَّ ذلك على أنَّها فعل. وهذا باطل بل «أُحاشي» فعل مأخوذ من «حاشى» على حد ما تشتق الأفعال من الحروف، نحو قولهم: «سوَفتُه»، إذا قلت له: سوف أفعل كذا، ونحو قولهم: «سألتك حاجةً فلوليتَ»، أي: قلت لولا كذا وكذا، وكذلك «ولا أُحاشي»، معناه: ولا أقول: حاشى فلانٍ، وإنّما الدليل فيما حُكِيَ إن صحَّ.

والاسم «غير» و «سِوى»، و «سُوى»، و «سَواء»، والفعل: «ليس»، و «لا يكون»، و «عدا»، و «ما عدا»، و «ما خلا»، وقد حكي بـ «ما خلا»، الجر، فتكون «ما» حينئذ زائدة لا مصدرية وتكون «خلا» حرفاً.

والذي استعمل فعلاً وحرفاً «خلا»، إلاّ أنَّ الغالب عليها الفعلية، فتكون فعلاً إذا نصبت ما بعدها، وتكون حرفاً إذا انخفض ما بعدها.

* * *

واختلف النحويون في قدر البعض المخرج، فمنهم من ذهب إلى أنَّه يجوز أنْ يخرج الأكثر ويترك الأقل، واستدل على ذلك بقوله [من البسيط]:

٦٢٨ ـ أدُّوا التي نَقَصَتْ تِسْعونَ من مائةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَماً بالحَقِّ قَوَّالا

(١) تقدم بالرقم ٣٤٠.

٦٢٨ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: يطلب منهم أن يؤدّوا أوّلاً ما أنقصوه ـ وهو كثير ـ ثم يحكّموا بعد ذلك حكماً اعتاد قول الحق.

ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ الاستثناء إخراج الثاني من الأول، وهذا الشاعر قد أخرج تسعينَ من مائة، فكما ساغ له ذلك في غير الاستثناء، فكذلك يجوز في الاستثناء.

وهذا الدليل فاسد، لأنَّه إنَّما لم يجز إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك، لأنَّه يؤدّي إلى وضع اسم الكل على الأقل. ألا ترى أنَّك إذا قلت: «قام القومُ إلاّ أربعةَ أخماسِهم»، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم وذلك غير جائز، وإذا قلت: «قام القومُ إلاّ خُمسُهم» كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم وذلك جائز. ألا ترى أنَّ العرب تقول: «قام القومُ»، إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم، فلا يلزم في البيت شيء من ذلك، فاستدلالهم به فاسد.

واستدلّوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ إلاّ من اتَّبعك من الغاوين﴾[1]. فاستثنى «الغاوين» من «العباد»، وهم أكثر من المؤمنين، بدليل قوله تعالى: ﴿إلاّ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات وقليلٌ ما هم﴾[2]. وهذا أيضاً لا حجَّةَ لهم فيه، لأنَّ «العباد» حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه، فإنَّهم يراد بهم المؤمنون، والإضافة إضافة تقريب، فكأنَّه قال: إنَّ المؤمنين ليس لك عليهم سلطان.

وقوله: «إلاّ من اتَّبعك من الغاوين»، استثناء منقطع، وليس مخرجاً من الأول، كأنَّه

= **الإعراب**: **أدوا**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. **التي**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. **نقصت**: فعل ماض مبني على الفتح، و«التاء»: للتأنيث، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **تسعون**: خبر لمبتدأ محذوف، بتقدير (والنقصُ تسعون من مائة). **من مائة**: جار ومجرور متعلقان بصفة من «تسعون». **ثم**: حرف عطف. **ابعثوا**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. **حكماً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **بالحق**: جار ومجرور متعلقان بـ(قوالاً). **قوالاً**: صفة (حكماً) منصوبة بالفتحة.

وجملة «أدوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نقصت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «النقص تسعون من مئة»: اعتراضية، أو تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «ابعثوا»: معطوفة على جملة «أدوا» لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «تسعون من مائة» حيث أخرج الأكثر (تسعون) وترك الأقل (العشرة)، وهذا مما لا يعتدّ به.

(١) سورة الحجر: ٤٢.

(٢) سورة ص: ٢٤.

قال: لكن من اتّبعك من الغاوين فلك عليهم.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّه يجوز أن يكون المخرج النـصف فما دون، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُم اللَّيلَ إلاّ قليلاً، نصفَهُ﴾[1]. ووجه الدليل في هذه الآية أنَّ القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف، بدليل أَنَّه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء قالوا: ولا يجوز أن يكون أبدل منه بدل بعض من كل حتى كأنَّه قال: قم نصفَ القليلِ، لأنَّ القليل منهم فلا يعلم قدر نصفه.

وهذا الذي استدلّوا به لا حجة فيه، بل النصف بدل من القليل بدل بعض من كل، ويكون القليل معيّناً بالعرف، أي: بالعادة أن يسمَّى قليلاً.

والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أنَّ النصف بدلٌ من القليل بدل شيء من شيء أنَّ من قام الليل إلاّ نصفه لا يقال فيه انَّه قد قام الليل إلاّ قليلاً.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّه لا يجوز أن يكون المستثنى عقداً من العقود. واستدلَّ على ذلك بأنَّ كلام العرب مبنيّ على الاختصار، فإذا قلت: عندي مائةٌ إلاَّ عشرة كان نقيض كلامهم، لأنَّه أخصر من هذا أن تقول: عندي تسعون.

فإن لم يكن المستثنى عقداً جاز، نحو قولك: «عندي مائةٌ إلاّ ثلاثة»، لأنه أخصر من قوله: «عندي سبعةٌ وتسعونَ»، أو مثله، فجاز لذلك.

وهذا فاسد، لأنَّه مبنيّ على أَنَّه يجوز الاستثناء من العدد، وذلك فاسد، لأنَّ أسماء العدد نصوص، والنصوص لا يجوز الاستثناء منها، لأن الاستثناء منها يؤدِّي إلى إخراج النص عن نصّيَّته، ألاّ ترى أنّكَ إذا قلت: «عندي ثلاثةٌ إلاّ واحداً»، كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين، وذلك لا يجوز، وإنّما يجوز أن تقول: «قام القومُ إلاّ عشرةً». ولا يلزم فيه ما قال من عدم الاختصار.

فأمّا قوله تعالى: ﴿فلبثَ فيهم ألفَ سنة إلاّ خمسينَ عاماً﴾[2]، فإنّما جاز الاستثناء فيه عن اسم العدد، لأنَّه قد يدخله اللبس، ألا ترى أن هذا القدر قد يؤتى به على جهة التكثير، فيقال: أقعدُ ألفَ سنةٍ، أي: أقعدُ زمناً طويلاً، فلما كان قد يدخله الاحتمال جاز الاستثناء

(١) سورة المزمل: ٢ ـ ٣.

(٢) سورة العنكبوت: ١٤.

منه، وتبيّن بالاستثناء أنه لم يستعمل اسم العدد للتكثير.

وكذلك ما جاء من الاستثناء من الأعداد التي يجوز أنْ تستعمل على جهة التكثير ينبغي أن يكون العدد فيها هذا الذي ذكرناه.

والصحيح أنَّ المخرج أقل من النصف أبداً، وما قلّ كان أحسن لما ذكرنا من أن العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر، ولا تضعه على الأقل.

* * *

[٣ ـ شروط المستثنى منه]:

ويشترط في المستثنى منه ألا يكون نصًّا، ولذلك لم يجز الاستثناء من أسماء الأعداد كما تقدم.

وكذلك يشترط أن لا يكون المستثنى مبهماً، فلا تقول: «قام قومٌ إلا بعضهم»، لأنَّ ذلك لا فائدة فيه. ويشترط في المخرج بالاستثناء أن يكون نصّاً أو ظاهراً جارياً مجرى النصّ.

ولا يجوز إخراج ما هو مبهم في نفسه، فلا تقول: «قام القومُ إلاّ رجالاً»، لأنه قد يجوز أن يكون الرجال النصف أو أقل أو أكثر، فلا فائدة في الاستثناء إذ ذاك.

* * *

[٤ ـ ناصب المستثنى بـ «إلاّ»]:

واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بـ «إلاّ»، وفي نصب «غير»، وما في معناها من الأسماء، نحو: «سِوى»، و «سُوى»، و «سَواء»، فمنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم الواقع بعد «إلاّ» انتصب بما في «إلاّ» من معنى الفعل[1].

وهذا المذهب خطأ لأنَّ الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلاّ جرّاً. وأيضاً فإنَّه يبطل بـ «غير» وما في معناها من الأسماء، ألا ترى أَنَّه منصوب وليس قبله إلاّ، فإذا ثبت أنَّ الناصب في «غير» ليس هو «إلاّ»، فكذلك الاسم المنصوب بعد «إلاّ» منصوب بما انتصبتَ به «غير». فإن قلت: إنّما انتصب بما في «إلاّ» من معنى الفعل، فذلك فاسد، لأنَّ المعاني لا تعمل إلاّ في الظروف والمجرورات والأحوال، وهو مذهب المازني.

---

(١) انظر المسألة الرابعة والثلاثين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٢٦٠ ـ ٢٦٥.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّه منصوب بالفعل بواسطة «إلاّ»، وانتصب «غير» وما في معناه بالفعل من غير واسطة، وهو مذهب أبي سعيد وابن الباذش. وشبهه ابن الباذش في ذلك بالظروف، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر، فكذلك ما بعد «إلاّ» بمنزلته، فلا يصل الفعل إليه إلاّ بواسطتها، «وغير» لأنّها مشبهة بالظرف المبهم، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه، فكذلك «غير» وما في معناها.

وهذا المذهب أيضاً خطأ، لأنَّه قد تنصب هذه الأسماء وإن لم يتقدمها فعل، نحو قولك: «القومُ إخوتُك إلاّ زيداً».

ومنهم من ذهب إلى أَنَّه منتصب لمخالفته للأول، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قام القومُ إلاّ زيداً»، أنَّ ما بعد «إلاّ» منفيّ عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام، وهو مذهب الكسائيّ.

وهذا باطل، لأنَّ الخلاف لو كان يوجب النصب، لأوجبه في قولك: «قام زيدٌ لا عمرٌو»، لأنَّ ما بعد «لا» مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في مثل: «ما قام زيدٌ لكن عمرٌو»، لأنَّ ما بعد «لكن» مخالف لما قبلها، وأمثال ذلك كثيرة.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ «إلاّ» مركبة من «إنَّ» و «لا»، ثم خففت نون «إنَّ»، وأدغمت في «لا»، وجعلت كالكلمة الوحدة، وإذا نصبت ما بعدها، غلَّبت حكم «إنَّ» والخبر محذوف، وإذا رفعتَ، غلّبتَ حكم «لا»، فعطفت، وهو مذهب الفراء. وهذا القول بيّن الفساد بأدنى تأمل، إذ لو كان الأمر كذلك، لوجب أن لا يجوز مثل: «ما قام إلاّ زيدٌ»، لأنَّ هذا الموضع لا تصلح فيه «لا» ولا «إنَّ». وأيضاً فإنَّ الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع، وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها.

ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنّه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز.

* * *

[٥ ـ الاستثناء بـ «إلاّ» في الكلام الموجب والكلام المنفي]:

ولا يخلو الكلام الواقع قبل «إلاّ» من أن يكون موجباً أو منفيّا. فإن كان موجباً، فلا

يخلو أن يكون موجباً في اللفظ، أو في اللفظ والمعنى. فإن كان الكلام موجباً في اللفظ والمعنى، فلا يجوز إلاّ النصب، نحو: «قام القومُ إلاّ زيداً»، إلاّ أن تجعل «إلاّ» وما بعدها صفة لما قبلها، فيكون الإعراب على حسب ما تكون «إلاّ»، وما بعدها صفة له، نحو: «قام القومُ إلاّ زيدٌ»، يريد: غير زيدٍ، ولا يجوز الوصف بـ «إلاّ» إلاّ في موضع يصلح فيه الاستثناء بـ «إلاّ»، فلا يجوز أن تقول: قام عمرو إلا زيداً، لأن الاستثناء لا يسوغ هنا..

ويخالف الوصف بـ «إلا» وما بعدها الوصف بغير ذلك من الصفات في أنه يجوز أن يوصف بها الظاهر، والمضمر، والمعرفة، والنكرة.

ويخالف أيضاً الوصف بـ «إلاّ» وما بعدها الوصف بـ «غير» في أنَّه يجوز أن تقوم «غير» مقام موصوفها ولا يجوز ذلك في «إلاّ».

ولا يجوز التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من محذوف إذا كان ذلك يؤدّي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها، فلا تقول: «قام إلاّ زيداً»، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى بقاء الفعل بلا فاعل، فأما قوله [من الخفيف]:

٦٢٩ ـ قَتْلُكَ ابنَ البَتُولِ إلاّ عَلِيّاً ....

وقولهم: «ما قام إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً»، فإنَّ الاستثناء من المحذوف إنَّما ساغ هنا لأنّه لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل.

فإذا كان الكلام الواقع قبل «إلاّ» موجباً في اللفظ منفياً في المعنى، جاز أن يحكم له بحكم الموجب بالنظر إلى لفظه، وبحكم المنفيّ بالنظر إلى معناه، وذلك إذا كان الفعل خبراً لمبتدأ قد توجه عليه حرف النفي، أو موضع معمول لناسخ من نواسخ المبتدأ قد توجه عليه أيضاً حرف النفي، وذلك نحو قولك: «ما أَحدٌ يقول ذلك إلاّ زيداً»، على الاستثناء من

---

٦٢٩ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: **قتلك**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ابن**: مفعول به للمصدر (قتل) منصوب بالفتحة. **البتول**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إلا**: حرف استثناء. **علياً**: مستثنى منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «إلا عليًّا» حيث استثنى من المصدر الموجب.

الضمير في «يقول» لأنّه منفيّ في المعْنى، وكلاهما حسن[1]. وعلى ذلك قوله [من المنسرح]:

٦٣٠ ـ فـي لَيْلـةٍ لا نَـرَى بهـا أَحـداً   يحكـي علينـا إلاّ كـواكبُهـا

فأَبدل كواكبها من الضمير المرفوع في يحكي. وكذلك قوله [من البسيط]:

٦٣١ ـ حَمَـوْا حِمـى بطِعـانٍ لَيْـسَ يَمْنَعُـهُ   إلاّ طِعـانُهُـمُ لِلْمَـوْتِ مـن حـانـا

---

(١) يريد: الرّفع والنصب في «زيد».

٦٣٠ ـ التخريج: البيت لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤؛ والدرر ٣/ ١٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٦، ١٧٧؛ والكتاب ٢/ ٣١٢؛ ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧؛ ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢١٨؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

المعنى: سهرنا في ليلة أنس حلوة، لم يكن فيها رقيب ينمُّ علينا، نام الجميع، وغفلوا عنّا عدا كواكب السماء ونجومها.

الإعراب: في ليلة: جار ومجرور بدل من (إذا) في بيت سابق. **لا نرى**: «لا»: نافية، «نرى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن). «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (نرى). **أحداً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **يحكي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **علينا**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يحكي). **إلا**: حرف يفيد الحصر. **كواكبها**: بدل من فاعل (يحكي) مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «لا نرى»: في محلّ جرّ صفة لـ (ليلة). وجملة «يحكي»: في محلّ نصب صفة لـ (أحداً).

والشاهد فيه قوله: «يحكي علينا إلا كواكبُها» حيث أبدل «كراكبُها» من الضمير المرفوع في الفعل «يحكي».

٦٣١ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٧٥ (طبعة الصاوي).

اللغة: الحمى: كل ما تخاف عليه فهو حماك. الطعان: الضرب بالرّماح.

المعنى: لقد دافعوا عن ممتلكاتهم وديارهم بقدرتهم على طعن الأعداء برماحهم، ولا يمنع طعناتهم إلا الموت الذي يطعن من حانت منيته منهم.

الإعراب: **حموا**: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين (الألف والواو)، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **حمى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **بطعان**: جار ومجرور متعلقان بـ (حموا). **ليس**: فعل ماض ناقص، =

فأبدل «طعانهم» من الضمير المرفوع في «يمنعه» لأنَّه خبر للضمير الذي في «ليس»، فحمله على المعنى.

وقد يجوز أن تجعل «إلاّ» أيضاً صفة كما تقدم.

فإن كان الكلام الواقع قبل «إلاّ» منفيّاً، فلا يخلو أن يكون ما قبلها مفرَّغاً[١] لما بعدها أو غير مفرغ. فإن كان مفرغاً، فيكون الاسم على حسب ما يطلب العامل من رفع أو نصب أو خفض. وإن كان غير مفرغ، جاز فيما بعد «إلاّ» وجهان، أحسنهما أن يكون مبدلاً من الاسم الذي قبله على حسب إعرابه من رفع أو نصب أو خفض، لأنَّ فيه مجانسة الاسم الذي بعد «إلاّ» لما قبلها من الإعراب، والمجانسةُ مما تلحظها العرب وتؤثرها.

والثاني: النصب على الاستثناء. ويجوز جعل «إلاّ» أيضاً صفة كما تقدم.

ومن الناس من لم يجز البدل إلاّ بشرط أن يكون المبدل منه لفظاً لا يستعمل إلاّ في النفي، نحو: «ما قام أحدٌ إلاّ زيداً»، فأما: «ما قام القومُ إلاّ زيداً»، فلا يجوز فيه عنده إلاّ النصب.

وذلك باطل بدليل قراءة من قرأ: ﴿ما فعلوهُ إلاّ قليلٌ منهم﴾[٢]. برفع «القليل» على البدل من الضمير، والضمير ليس من الألفاظ المختصة بالنفي.

ويجري مجرى النفي: «قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ»، وقد يستعمل في مقابلة «كثُر»، فإذا استعملت بمعنى النفي، فإجراؤها مجراه بيّن، وإذا استعملت في مقابلة «كثر» أجروها أيضاً مجرى النفي، ووجه ذلك لحظهم فيها أنّها نفي لكثر.

فإذا قال: «قلَّ رجلٌ يقول ذاك»، فكأنه قال: لم يكثر القائلون ذلك من الرجال.

* * *

واسم (ليس) ضمير مستتر. **يمنعه**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **إلا**: حرف استثناء مهمل. **طعانهم**: فاعل مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **للموت**: جار ومجرور متعلقان بـ (حانا). **من**: اسم موصول في محل نصب مفعول به للمصدر (ضعان). **حانا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «حموا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يمنعه»: في محلّ نصب خبر (ليس). وجملة «حانا»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ليس يمنعه إلا طعانهم» حيث اعتبر أن (طعان) بدل من الفاعل المستتر لـ (يمنعه). وعلى هذا التخريج أعربنا.

(١) الاستثناء المفرَّغ هو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، وعكسه غير المفرّغ.

(٢) سورة النساء: ٦٦.

[٦ ـ تكرير المستثنيات]:

وإذا كُرّرت المستثنيات، فلا يخلو أن يكون الأول هو الثاني أَو لا يكون. فإن كان هو الثاني جرى الأول على حسب ما قدمنا، وكان الثاني على حسب إعراب الأول، مثل قوله [من الرجز]:

٦٣٢ ـ مـا لَـكِ مـن شيخـكِ إلاّ عملُـهْ   إلاّ رسيمُـهُ وإلاّ رَمَلُـهْ

فـ «الرسيم» و «الرمل» هما عمله، وهما ضربان من العدو.

فإذا كان الثاني غير الأول، فلا يخلو أَن يمكن استثناء بعضها من بعض أَو لا يمكن. فإن يمكن فهي مستثنيات من الاسم الأول كلها، نحو: «قامَ القومُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً».

إلا أَن يكون الاستثناء من معدود، نحو قولك: «لفلانٍ عندي عشرةٌ إلاّ واحداً إلاّ ثلاثاً»، فإنَّ في ذلك خلافاً.

فمنهم من ذهب إلى أنَّها مستثنيات من المعدود الأول.

---

٦٣٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٦٧؛ ورصف المباني ص ٨٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٢؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣١١؛ والكتاب ٢/ ٣٤١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٧.

شرح المفردات: الرسيم والرمل: نوعان من السير.

المعنى: يقول: لا ينفعك من شيخك إلاّ عمله، والسير بك سيراً رفيقاً لبلوغ هدفك.

الإعراب: «**ما**»: حرف نفي. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «**من شيخك**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**عمله**»: مبتدأ مؤخّر، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلاّ**»: حرف زائد. «**رسيمه**»: بدل من «عمله» مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وإلاّ**»: الواو حرف عطف، «إلاّ»: زائدة. «**رمله**»: معطوف على «رسيم» مرفوع، وهو مضاف، والهاء في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد: قوله: «إلاّ عمله إلاّ رسيمه وإلاّ رمله» حيث كرّر الشاعر المستثنى وكان الأول هو الثاني، فجعل من الأول بدلاً ثم عطف عليه الثاني.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الأول مستثنى من العدد الأول، والآخر ليس كذلك. فعلى المذهب الأول: إذا قلت: «لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحداً إلاّ ثلاثاً»، فقد أقررت بستة، لأنك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة، وعلى الثاني، وهو قول الفراء: تكون قد أقررت باثني عشر، فكأنك قلت: لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحداً ليسوا الثلاثة التي تقررت له عندي، فيكون له عندي تسعةٌ وثلاثةٌ.

والصحيح الأول، لأنّه مهما أمكن أن يكون المستثنى متّصلاً لم يحمل على الانفصال، وما ذهب إليه الفراء لا يتصور إلاّ على الانفصال.

وإن أَمكن ففي ذلك خلاف، فمنهم من ذهب إلى أنَّ بعضهم مستثنى من بعض، ومنهم من ذهب إلى أنَّها مستثنيات من الأول، ومنهم من ذهب إلى أنَّها يَجوز فيها الأمران وهو الصحيح، إلاّ أنَّ الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من المستثنى، لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب.

والدليل على جواز الاستثناء من المستثنى قوله تعالى: ﴿إلاّ آل لوطٍ إنَّا لمُنَجّوهم أجمعين إلاّ امرأتَه﴾[1]، فاستثنى «آل لوط» من المجرمين، واستثنى المرأة من آل لوط.

فإذا قلت: «قام القومُ إلاّ عشرةً إلاّ سبعةً إلاّ أربعةً إلاّ اثنين»، فالاثنان مستثنيان من الأربعة، والأربعة مستثناة من السبعة، والسبعة مستثناة من العشرة. فإذا أردت معرفة قدر المستثنى، فاطرح المستثنى الآخر من الذي قبله، وما بقي فاطرحه من الذي قبله إلى أن تصل إلى الاستثناء الأول، فما بقي فهو المستثنى. مثاله «قام القومُ إلاّ أربعةً إلاّ ثلاثةً إلاّ واحداً»[2]، المستثنى من هذه المسألة اثنان، وذلك أَنك إذا طرحت واحداً من الثلاثة فالباقي اثنان، وإذا أَزلتها من الأربعة فالباقي اثنان، فالمستثنى إذن اثنان.

وإن شئتَ اعتبرت ذلك بأن تُسقط الاستثناء الأول من المستثنى منه، ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد المسقط، ثم تخرج من الجميع ما بعد، ثم تضيف ما بقي إلى ما بعدَ المسقط إلى أن تنتهي إلى الآخر، فإذا انتهيت إليه علمت أنَّ ما بقي هو المُقرَّ به وما عدا ذلك مستثنى.

---

(١) سورة الحجر: ٥٩ ـ ٦٠.

مثال ذلك ما تقدم من قولنا: «عندي عشرةٌ إلاّ أربعةَ إلاّ ثلاثةً إلاّ واحداً»، فتخرج الأربعة من العشرة، فيبقى ستة، فتضيفها إلى ما بعد الأربعة، وهي ثلاثة، فيكون المجموع تسعة، ثم تسقط الواحد منها، فيبقى ثمانية، فيكون المستثنى اثنين.

وإذا كررت المستثنيات في النفي، وكان الفعل رافعاً رفعت أحد المستثنيات تشغل به الفعل، ونصبت الباقي على الاستثناء من المحذوف لفهم المعنى، وجاز الاستثناء من المحذوف لأنَّه لا يفضي هنا إلى بقاء الفعل دون فاعل، وذلك: «ما قام إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً إلاّ بكراً».

* * *

[٧ ـ حكم «غير» والاسم المعطوف بعدها]:

وحكم إعراب «غير» في الاستثناء في جميع ما ذكرناه في نفي أو إيجاب حكم الاسم الواقع بعد «إلاّ».

وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد «إلاّ» فإنّه يعطف عليه على حسبه في الإعراب. وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير، فإن شئت عطفت عليه بالخفض وإن شئت عطفت عليه على حسب ما كان الاسم عليه من الإعراب لو كان بدل غير «إلاّ»، فتقول: «ما قام القومُ غير زيدٍ وعمرٍو»، على اللفظ، و «عمراً» على الموضع، لأنك لو قلت: «قام القوم إلاّ زيداً» لكان نصباً.

و «سِوى» و «سُوى» و «سَواء» بمنزلة «غير» في المعنى، إلا أنَّها أبداً تكون في موضع نصب على الظرف، فإذا قلت: «قام القوم سِواك وسُواك وسَواءَك»، فكأنَّك قلت: قام القومُ مكانَكَ وبدَلك.

ولا تستعمل بعد عامل مفرغ، فلا تقول: «ما قام سواكَ»، كما تقول: «ما قام غيرُك»، وكذلك لا تقول: «ما ضربتُ سِواكَ»، ولا «مررتُ بسواكَ»، كما تقول: «ما ضربتُ غَيرك وما مررتُ بِغيرِكَ»، لأنَّها ألزمت الظرفية كما ذكرت لك.

وأما «حاشى» ففيها لغتان: «حاشَى» و «حَشَى»، والدليل على ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

٦٣٣ ـ حَشَــى رَهْــطِ النَّبِـيِّ فَــإنَّ مِنْهُــمْ   بُحــوراً لا تُكَــدِّرُهَــا الــدِّلاءُ

وما بعدها مخفوض أبداً على مذهب سيبويه، لأنها حرف جر كما تقدم، وأما ما حُكي من قولهم: «حاشَى الشيطانَ وأبا الإصبع»، فإن صح فـ «حاشى» عند من يقول ذلك فعل، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة «إلاّ»، لأنه لو كان كذلك، لجاز فيما بعدها الرفع، كما جاز فيما بعد «إلاّ» في قولك: «ما قام القومُ إلاّ زيدٌ»، فكنت تقول: «ما قام القومُ حاشى زيدٌ»، فذلك لا يقال، فدلّ ذلك على أنّها عند من نصب بها فعل.

وأما عدا في قولك: «قام القومُ عدا زيداً وما عدا زيداً»، ففِعلٌ، ولو كانت حرفاً بمنزلة «إلاّ» لجاز فيما بعدها الرفع أيضاً كما جاز فيما بعد «إلاّ»، وأيضاً فإن «ما» المصدرية قد دخلت على «عدا» وهي لا تدخل إلاّ على فعل.

وأما «خلا» فتستعمل فعلاً وحرفاً، فمن جَرَّ بها فهي عنده حرف، ولا يجوز أن تكون عنده اسماً بمنزلة «غير»، لأنَّه لم يوجد فيها من أحكام الأسماء شيء وكذلك «حاشى»، فمن

---

٦٣٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٧؛ ورصف المباني ص ١٧٩؛ ولسان العرب ١٢/ ١٧٠ (خرم)، ١٤/ ١٨٢ (حشا).

اللغة: حشى وحاشى: حرف استثناء وجرّ بمعنى استثنيت وبرَّأت. رهط النبي: قومه وقبيلته.

المعنى: استثني قوم النبي محمد ﷺ، فمنهم السادة الكرماء كالبحور التي لا تتعكّر، أو يتغير صفاؤها من دلو سوء يرمى فيها أو أكثر.

الإعراب: **حشى**: حرف جرٍّ شبيه بالزائد. **رهط**: اسم مجرور بالكسرة لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به، والجار والمجّرور متعلقان بالبيت السابق. **النبي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فإن**: «الفاء»: حرف استئناف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. **منهم**: جار ومجرور متعلقان بخبر (إنّ) المحذوف. **بحوراً**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. **لا**: حرف نفي. **تكدّرها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **الدلاء**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «إن منهم بحوراً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا تكدّرها»: في محلّ نصب صفة لـ (بحوراً).

والشاهد فيه قوله: «حشى رهط النبي» حيث استخدم (حشى) حرف جرّ.

خفض بها لا تكون اسماً لما ذكر في «خلا»، وهما مفترقان لما بعدهما، فينبغي أن يحملا على الحرفية.

ومن نصب بـ «خلا» فهي عنده فعل، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة «إلاّ» لامتناع الرفع بعدها، فمثال النصب بها قوله [من الطويل]:

٦٣٤ ـ خلا اللَّهَ ما أرجو سِواكَ وإنّني [أَعُدُّ عيالي شعبةً مِنْ عيالِكا]

فإذا دخلت على «خلا» و «عدا» «ما» المصدرية التزم فيما بعدها النصب، لأنَّ «ما» المصدرية لا تدخل إلاّ على الفعل.

هذا مذهب سيبويه. وقد حكى غير سيبويه الخفض بـ «ما خلا»، فعلى ذلك عنده «ما» زائدة لا مصدرية و «خلا» حرف.

ويكون موضع «خلا» و «عدا» و «حاشى» إذا كانت أفعالاً النصب على الحال، كأنك قلت: «قام القومُ مُخالين زيداً ومعادين زيداً»، أَي: متجاوزين زيداً ومحاشين زيداً، أي: تاركين زيداً.

وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة جاءت

---

٦٣٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في خزانة الأدب ٣/ ٣١٤؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٨٢؛ وحاشية يس ١/ ٣٥٥؛ والدرر ٤/ ١٦٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٧؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٤٢ (خلا)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦، ٢٣٢.

اللغة: أعدّ: أحسب. عيالي: أهل بيتي. شعبة: طائفة.

المعنى: يقول: إنّني لا أؤمّل الخير من سواك بعد الله، لأنّك لا تدّخر وسعاً في التفضّل والإحسان إليّ وإلى عيالي الذين أعتبرهم شعبة من عيالك.

الإعراب: **«خلا»**: فعل ماض جامد مبني، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً. **«الله»**: اسم الجلالة مفعول به منصوب. **«ما»**: حرف نفي. **«أرجو»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«سواك»**: مستثنى منصوب. وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وإنني»**: «الواو»: استئنافية، «إنني»: حرف مشبه بالفعل واسمه. **«أعدّ»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«عيالي»**: مفعول به، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«شعبة»**: مفعول به ثانٍ. **«من عيالكا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «شعبة»، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، والألف للإطلاق.

وجملة: «أرجو» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أعدّ» في محل رفع خبر «إنّ».

الشاهد: قوله: «خلا الله» حيث وقعت «خلا» فعلاً نصبت بعدها مفعولاً.

أثر جملة لتدل على الاستثناء، فيكون ذلك نظير قوله تعالى: ﴿ومِنَ الأعراب من يؤمنُ باللَّهِ واليوم الآخر، ويتخذُ ما يُنفقُ قُرُباتٍ عند الله﴾[١]، بعد قوله: ﴿الأعرابُ أَشدُّ كُفراً ونفاقاً﴾[٢] ألا ترى أنَّ ذلك يغني عن أن تقول: الأعرابُ أشدُّ كفراً ونفاقاً إلاّ من يؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ.

فإذا دخلت «ما» المصدرية على «خلا» و «عدا» فإن المصدر المقدر من «ما» مع الفعل في موضع نصب على الحال، ولا يجوز غير ذلك.

وأما «ليس» و «لا يكون» ففعلان، ويلزم إضمار اسميهما في هذا الباب، ويكون الضمير مفرداً على كل حال، لأنه يراد به البعض وهو مفرد مذكر، وينتصب المستثنى على أنه خبر لهما، وذلك قولك: «قام القومُ ليس زيداً»، و «قامَ القومُ لا يكونُ زيداً»، كأنك قلت: قام القومُ ليس هو زيداً، ولا يكون هو زيداً، أي: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم، ويكون الضمير عائداً على الفاعل الذي ينطوي عليه الكلام المتقدم. ألا ترى أنك إذا قلت أو عنيت بذلك قوماً من جملتهم زيد، حصل في خَلَدِ المخاطب أنَّ بعض القائمين زيد، فتقول: «ليس زيداً»، تريد: ليس بعضُهم زيداً أيُّها المخاطب كما توهمت من قولي: «قام القوم»، وتكون الجملة التي هي «ليس زيداً»، و «لا يكون زيداً»، في موضع الحال أو لا موضع لها من الإعراب كما تقدم في «خلا» و «عدا».

ولا يجوز استعمال شيء من هذه الأفعال بعد عامل مفرغ، لأنَّ الفعل لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً، فلا تقول: «ما قام خلا زيداً»، ولا «ما ضربتُ ليس زيداً، ولا يكون عَمراً»، و «ما مررتُ بِعَدا زيداً». فإن جعلتهما صفتين لما تقدم كان الضمير على حسب الأول، وذلك قولك: «قام القوم لا يكونون زيداً»، و «قام النساء ليس الهنداتِ».

وأما «لا سيّما» فمن النحويين من أدخلها في هذا الباب كما ذكرنا فيما تقدم. وذلك خطأ، لأن الاستثناء كما تقدم إخراج بعض من كل، وأنت إذا قلت: «قام القوم لا سيما زيدٌ»، فـ «زيد» داخل مع القوم في القيام، بخلاف الاسم الواقع بعد «إلاّ».

والعذر لمن أدخلها في هذا الباب أنَّ زيداً قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام ألا ترى إنك إذا قلت: «قام القومُ لا سيما زيدٌ»، فـ «زيد» مشارك للقوم في القيام إلاّ

(١) سورة التوبة: ٩٩.
(٢) سورة التوبة: ٩٧.

أنّ قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم، فلما كان فيها هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب.

وأما «بَلْهَ»، فإدخالها في باب الاستثناء فاسد، لأنَّك إذا قلت: «قام القوم بَلْهَ زيْداً»، فإنما معناه عندنا: دع زيداً، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى إلاّ زيداً، قال الشاعر [من الكامل]:

٦٣٥ ـ تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها   بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لم تُخلَقِ

ألا ترى أنَّ المعنى: دع الأكفَّ فهذه صفتها، ولم يرد استثناء «الأكفّ» من «الجماجم».

وانفردت «إلاّ» و «غير» بجواز حذف المستثنى بعدهما، فتقول: «قام القوم ليس إلاّ وليس غيرُ».

---

٦٣٥ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/٢١١، ٢١٤؛ والدرر اللوامع ٣/١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ١٣/٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢١٧؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٠؛ والجنى الداني ص ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٦/٢٣٢؛ وشرح الأشموني ١/٢١٥؛ وشرح التصريح ٢/١٩٩؛ وشرح المفصل ٤/٤٨؛ ومغني اللبيب ص ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٣٦.

اللغة والمعنى: تذر: تترك. الجماجم: ج الجمجمة، وهي عظم الرأس. ضاحياً: بارزاً للشمس. هاماتها: رؤوسها. بله: اسم فعل بمعنى «دع».

يقول: إنّ سيوفنا تقطع الرؤوس وتذروها على الأرض، فدع الأكفّ لأنّها بالقطع أولى.

الإعراب: **تذر**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هي. **الجماجم**: مفعول به منصوب. **ضاحياً**: حال منصوبة. **هاماتها**: فاعل لاسم الفاعل «ضاحياً» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. **بله**: اسم فعل أمر بمعنى «دع»، والفاعل: أنت. **الأكفّ**: مفعول به منصوب. **كأنّها**: حرف مشبّه بالفعل، و **«ها»**: اسمها. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **تخلق**: فعل مضارع للمجهول مجزوم، وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، ونائب الفاعل: هي.

وجملة (تذر الجماجم) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة، أو استئنافيّة. وجملة (بله الأكفّ) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (كأنّها لم تخلق) الاسميّة في محلّ نصب حال. وجملة (لم تخلق) الفعليّة في محلّ رفع خبر «كأنّ».

والشاهد فيه قوله: «بله الأكف»، حيث لم يرد الشاعر استثناء «الأكفّ» من «الجماجم»، بل أراد دع الأكفّ...، فإدخال «بله» في باب الاستثناء فاسد.

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء المقدّم لا يخلو أن يتقدَّم على المستثنى منه أو على صفته، فإن تقدم على المستثنى منه، فلا يجوز فيه إلاّ النصب.

وزعم بعض النحويين أنَّه يجوز فيه النصب على الاستثناء، وأن يكون ما بعد «إلاّ» مبنيًا على ما قبلها، ويكون المستثنى منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أو على البدل.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنَّه إذا قال: «ما قام إلاّ زيداً أحدٌ»، فلا يخلو أن يجعل «أحد» فاعل «قام»، و «إلاّ زيداً» بدلاً منه، أو يجعل «إلاّ زيداً» فاعلاً و «أحد» بدلاً منه.

فإن جعل «أحد» فاعلاً بـ «قام» و «إلا زيداً» بدلاً منه، فباطل، لأن البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع.

فإن جعله فاعلاً و «أحداً» بدلاً منه فباطل، لأنَّ «أحد» أعم من «زيد»، فلو جعلته بدلاً، لكان عكس البدل، لأنَّه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض.

وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص، فيكون بدل الشيء من الشيء إلاّ أنَّه لا يجوز ذلك إلا ضرورة، مثل قوله [من الطويل]:

٦٣٦ ـ رَأَتْ إخوتي بَعْدَ الوَلاء تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إلاّ واحِدٌ مِنْهُمْ شَفْرُ

---

٦٣٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٦٣؛ ورصف المباني ص ٨٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤١٩ (شفر)؛ والمقرب ١/ ١٦٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

اللغة: ما بالدار شفر (بضم الشين وفتحها): ما فيها أحد.

المعنى: لقد شاهدت كيف تتابع إخوتي بعدما كانوا مجتمعين على كلمة واحدة ولاءً وعهداً، فلم يبق منهم إلا واحد.

أي: لم يبق واحدٌ منهم إلاّ واحدٌ.

ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قوله [من الرجز]:

٦٣٧ ـ أُحِبُّ رَيًّا ما حَيِيتُ أَبدا وَلا أُحِبُّ غَيْرَ رَيّا أَحَدا

فأبدل «أبداً» من «ما حييت»، وهو أعمّ منه. وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٦٣٨ ـ نَهاني أَبي عَن لَذَّةٍ أنْ أنالَها فَقُلْتُ دَعِ التَّقْييدَ وَيْحَكَ في الخَمْرِ

= **الإعراب**: **رأت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، و«التاء»: للتأنيث، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **إخوتي**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **بعد**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «تتابعوا». **الولاء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **تتابعوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. **فلم**: «الفاء»: عاطفة، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. **يبق**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة (الألف) من آخره. **إلا**: حرف استثناء ملغى. **واحد**: فاعل مرفوع بالضمّة. **منهم**: جار ومجرور متعلقان بصفة من «واحد». **شفر**: بدل من (واحد) مرفوع بالضمّة.

وجملة «رأت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تتابعوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «فلم يبق»: معطوفة على جملة «تتابعوا».

والشاهد فيه قوله: «إلا واحد منهم شفر» حيث جاء البدل والمبدل منه على وضع الخاص موضع العام، بدل شيء من شيء، وهذا ضرورة شعرية كما قال.

٦٣٧ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: أنا أحب ريّا، وسأبقى طوال عمري أحبها، ولن أحب سواها.

الإعراب: **أحبّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **ريا**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **ما**: ظرفية زمانية. **حييت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «أحب» والتقدير: أحب ريا مدة حياتي. **أبداً**: ظرف زمان منصوب لأنه بدل من المصدر المؤول «مدة حياتي». **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف نفي. **أحبّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **غير**: مستثنى منصوب بالفتحة. **ريّا**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **أحدا**: بدل من (غير) منصوب بالفتحة.

وجملة «أحبّ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ولا أحب»: معطوفة على جملة (أحب) لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ما حييت أبدا» حيث أبدل (أبداً) من المصدر المؤول المنصوب على الظرفية الزمانية، فوضع العام موضع الخاص.

٦٣٨ ـ التخريج: لم أقع عليهما فيما عدت إليه من مصادر. =

فَلَسْتُ عَلى ما كانَ مِنِّي بِراكِبٍ حَراماً سِواها ما حَيِيتُ مَدَى الدَّهْرِ

فجعل «مدى الدهر» بدلاً من «ما حييت»، وهو أعم منه، فكذلك في مسألتنا جعل «أحد» بدلاً من «إلاّ زيداً»، وهو أعمّ منه.

فإن تقدَّم على صفة المستثنى منه، فلا يجوز فيه إلاّ النصب على الاستثناء، وهو مذهب المازني. وأجاز يونس وغيره البدل، لأنَّ الصفة النية بها أن تكون إلى جانب المبدل،

= **المعنى**: لقد نهاه والده عن تعاطي الخمرة ونيل لذّاتها، فقال له: اترك القيود والحلال والحرام في موضوعها، فأنا لن أرتكب حراماً غيرها مدة حياتي، وطوال الزمن.

الإعراب: **نهاني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أبي**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **عن لذة**: جار ومجرور متعلقان بـ (نهاني). **أن**: حرف مصدري ونصب. **أنالها**: فعل مضارع منصوب بأن بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أنال» بدل من «لذة» محله الجر والتقدير: نهاني عن لذةّ نوالها. **فقلت**: «الفاء»: استئنافية، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. دع: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسرة منعاً لالتقاء الساكنين، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **التقييد**: مفعول به منصوب بالفتحة. **ويحك**: مفعول مطلق لفعل مهمل، و «الكاف»: حرف خطاب. **في الخمر**: جار ومجرور متعلقان في (التقييد). **فلست**: «الفاء»: للاستئناف، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (ليس). **على**: حرف جر. **ما**: اسم موصول في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ «راكب». **كان**: فعل ماضٍ تام مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره «هو» يعود على «ما». مني: جار ومجرور متعلقان بـ (كان). **براكب**: «الباء»: حرف جرّ زائد، «راكب»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ليس). **حراماً**: مفعول به منصوب بالفتحة لاسم الفاعل (راكب). **سواها**: «سوى»: مستثنى منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ما**: ظرفية. **حييت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «ما» و «حييت» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ «راكب». مدى: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، وهو بدل من المصدر المؤول من «ما» والفعل «حييت». **الدهر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «نهاني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فقلت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ويحك» اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دع»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فلست»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «كان مني»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ما حييت مدى الدهر» حيث جعل (مدى الدهر) بدلاً من المصدر المؤول المنصوب على الظرفية الزمانية.

وليس يلزم في ذلك ما يلزم في تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع، ولا من وضع العام موضع الخاص، وهو مع ذلك ضعيف، لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف بالبدل، وحكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل.

هذا هو الأكثر من كلامهم، والنصب أضعف، لأنَّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلاّ في ضرورة، نحو قوله [من الطويل]:

أَمـرَّتْ مِـنَ الكتّـانِ خَيْطـاً وأَرْسَلَـتْ　　　رسـولاً إلـى أُخـرى جـريًّـا يُعينُهـا(١)

ففصل بين «رسول» وصفته بقوله: «إلى أخرى».

والشاهد في قوله [من الطويل]:

٦٣٩ ـ وَمَـا لِـيَ إلاّ اللّـه [لا ربَّ غَيْـرُهُ　　　وَمـا لـيَ إلاّ اللّـهَ غَيْـرَكَ نـاصِـرُ]

تقديم «إلاّ الله» و «غيرَكَ» وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو «ناصر». وقوله [من الطويل]:

٦٤٠ ـ ومـا لِـيَ إلاّ آلَ أَحمـدَ [شيعـةٌ　　　ومـا لـيَ إلاّ مشعـبَ الحـقِّ مشعـبُ]

---

(١) تقدم بالرقم ١١٨.

٦٣٩ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١/١٦٧؛ وشرح المفصل ٢/٩٣؛ والكتاب ٢/٣٣٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤٢٤.

الإعراب: وما: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي مهمل. لي: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف. إلا: حرف استثناء. الله: لفظ الجلالة مستثنى منصوب بالفتحة. لا: حرف نفي يعمل عمل (إن). رب: اسم (لا) منصوب بالفتحة. غيره: خبر (لا) مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. وما: «الواو»: للعطف، «ما»: حرف نفي مهمل. لي: جار ومجرور متعلقان بالخبر. إلا: حرف استثناء. الله: لفظ الجلالة مستثنى بإلا منصوب بالفتحة. غيرك: مستثنى منصوب بالفتحة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. ناصر: مبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة «وما لي إلا الله...»: حسب ما قبلها. وجملة «لا ربّ غيره»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «ما لي غيرك ناصر»: معطوفة على الأولى.

والشاهد فيه قوله: «مالي إلا الله ناصر» و «مالي غيرك ناصر» حيث قدّم المستثنى في الجملتين على المستثنى منه (ناصر).

٦٤٠ ـ **التخريج**: البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠؛ والإنصاف ص ٢٧٥؛ =

تقديم المستثنى وهو آلُ أحمد ومُشعبُ الحقِ على المستثنى منه وهو مشعبٌ وشيعةٌ.

* * *

فإن عطفت على الاستثناء المقدم، فإنه يفارق العطف على المستثنى المؤخر. فإنَّه يجوز في العطف النصب على اللفظ والرفع على المعنى، فتقول: «ما قام إلاّ زيداً أحدٌ وعمراً»، على لفظ «زيد»، و «عمرٌو» على ما كان يجوز لو تأخر، ألا ترى أنك لو قلت: «ما قام أحدٌ إلاّ زيد» لجاز في «زيد» الرفع. وهذا الوجه ضعيف جداً.

وأما إذا كان المستثنى مؤخَّراً، فإنّه لا يجوز أن يكون المعطوف إلاّ على حسب إعراب المعطوف عليه.

= وتخليص الشواهد ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/٣١٤، ٣١٩، ٩/١٣٨؛ والدرر ٣/١٦١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٣٥؛ وشرح التصريح ١/٣٥٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٤٦؛ ولسان العرب ١/٥٠٢ (شعب)؛ واللمع في العربية ص ١٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/١١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٦٦؛ وشرح الأشموني ١/٢٣٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠٨؛ ومجالس ثعلب ص ٦٢؛ والمقتضب ٤/٣٩٨.

اللغة والمعنى: آل أحمد: أي أتباع النبي (ﷺ). الشيعة: الأتباع والأنصار. مذهب: طريق.

يقول: ليس لي من أنصار إلاّ أتباع محمد (ﷺ) وليس لي من طريق إلاّ طريقهم لأنّه قويم وصحيح.

الإعراب: **وما**: **الواو**: بحسب ما قبلها، ما: حرف نفي. **لي**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **إلاّ**: حرف استثناء. **آل**: مستثنى منصوب، وهو مضاف. **أحمد**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل. **شيعة**: مبتدأ مرفوع. **وما**: **الواو**: حرف عطف، **ما**: حرف نفي. **لي**: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. **إلاّ**: حرف استثناء. **مشعب**: مستثنى منصوب، وهو مضاف. **الحق**: مضاف إليه مجرور. مشعب: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

وجملة (ما لي إلاّ آل أحمد شيعة) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافية. وجملة (ما لي إلاّ مشعب الحق مشعب) الاسميّة معطوفة على جملة «ما لي إلا آل أحمد شيعة».

والشاهد فيه قوله: «آل» وقوله: «مذهب» حيث تقدّم المستثنى على المستثنى منه، فنصبه، وهذا هو الوجه. ويروى «مشعب» مكان «مذهب».

باب الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع[1] ينقسم قسمين: قسم يتصوَّر فيه الاتصال مجازاً وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلاّ النصب لأنَّه فضلة بعد تمام الكلام، ولا يجيزون فيه البدل من الأول، لأنه ليس من جنسه، فيكون بدل بعض من كل. وبنو تميم يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبدل، لأنَّهم لما جعلوه بالمجاز كأنَّه بعض الأول، ساغ لهم فيه البدل، وذلك: «ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً»، بالنصب على لغة أهل الحجاز.

ويجوز في لغة بني تميم الرفع على البدل، لأنَّهم جعلوا «الحمار» كأنَّه «أحد». ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين: إمّا أن يقام الثاني مقام الأول ليكون المحل للأول، فلما وجد فيه الثاني جعل كأنه الأول، لحلوله محله، وذلك نحو قوله [من الوافر]:

٦٤١ ـ وَخَيْـلٍ قَـدْ دَلَفْـتُ لَهـا بَخَيْـلٍ ... تَحِيَّـةُ بَيْنَهُـمْ ضَـرْبٌ وَجيـعُ

---

(١) الاستثناء المنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

٦٤١ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩؛ وخزانة الأدب ٩/٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٠؛ والكتاب ٣/٥٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٤٥؛ والخصائص ١/٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/٨٠؛ والكتاب ٢/٣٢٣؛ والمقتضب ٢/٢٠، ٤/٤١٣.

اللغة: دلفت لها: تقدّمت إليها.

المعنى: كثيراً ما تقدّمت إلى الخيول المهاجمة بخيول مهاجمة، وفرسان قادرين على تحيّة أعدائهم بضرب مؤلم ومميت.

الإعراب: وخيل: «الواو»: واو ربّ، «خيل»: مبتدأ مرفوع محلاًّ، مجرور لفظاً بربّ المحذوفة. **قد**: حرف تحقيق وتقريب. **دلفت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **لها**: جار ومجرور متعلقان بـ (دلفت). **بخيل**: جار ومجرور متعلقان بـ (دلفت). **تحية**: مبتدأ مرفوع =

فجعل «الضرب الوجيع» التحية، لمّا كانت العادة عند اجتماع الجموع أن يُحيّي بعضُهم بعضاً، فلما وقع الضرب، ولم تقع التحية المألوفة، جعل الضرب تحية لوقوعه موقعها. وكذلك قوله [من الطويل]:

٦٤٢ ـ فإنْ تُمْسِ في قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثاوياً أنيسُكَ أصْداءُ القُبورِ تَصيحُ

لما كان الذي يؤنس به إنَّما هو الكلام جعل الصَدَى، وإن لم يكن كلاماً أنيساً لقيامه مقام الأنيس.

بالضمّة. بينهم: مفعول فيه ظرف مكان مبني على الفتح في محل جر بالإضافة وبُني لأنه ظرف مضاف إلى مبني علماً أنَّه رُوي في سائر المصادر بجر «بينِهم» وإعرابه، و «هم»: ضمير متصل في محل جرٌ بالإضافة. ضرب: خبر مرفوع بالضمّة. وجيع: صفة (ضرب) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «وخيل قد دلفت لها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «دلفت»: في محلّ رفع خبر لـ (خيل). وجملة «التحية ضرب»: في محلّ جرّ صفة لـ (خيل).

والشاهد فيه قوله: «تحية بينهم ضرب وجيع» حيث جعل الضرب الوجيع هي التحية بينهم، وشاهد ثان في البيت هو قوله: «تحية» حيث حذف (الـ) التعريف مع إرادتها.

٦٤٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٣/٣١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٦؛ وشرح أشعار الهذليين ١/١٥٠؛ والكتاب ٢/٣٢٠؛ ولسان العرب ١٤/٣٤٤ (رها)؛ والمقاصد النحوية ٢/٣.

اللغة: رهوة: اسم موضع. أصداء: جمع صدى وهو ذكر البوم، أو طائر كانت العرب تعتقد أنه يصيح عند قبر المقتول حتى يؤخذ بثأره.

المعنى: إذا ما قتلت، ودفنت في قبر بموضع رهوة، صار الصوت المؤنس لك في وحدتك هو نعيب البوم، أو طيور الصدى تحوم حول القبور وتصيح.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **تمس**: فعل مصارع ناقص مجزوم بحذف حرف العلّة، واسم (أمسى): ضمير مستتر تقديره (أنت). **في قبر**: جار ومجرور متعلقان بـ (ثاوياً). **برهوة**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ثاويا» أيضاً. **ثاوياً**: خبر (أمسى) منصوب بالفتحة. **أنيسك**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **أصداء**: خبر مرفوع بالضمّة. **القبور**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **تصيح**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «تمس»: جملة فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «جواب الشرط»: في بيت لاحق. وجملة «أنيسك أصداء»: في محل نصب حال. وجملة «تصيح»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أنيسك أصداء القبور» حيث جعل «أصداء القبور» هي (الأنيس).

فعلى هذا إذا قلت: «ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً» تجعل «الحمار»، كأنّه أحد لقيامه مقام «الأحد» له، وذلك أنَّ «الدار» إنما يتخذُها من يعقل من الآدميين، فلما لم يوجد فيها إلاّ ما لا يعقل عومل معاملته لقيامه مقامه، وعلى ذلك قوله:

وبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بهـا أنيـسُ إلاّ اليعـافيـرُ وإلاّ العِيـسُ(١)

وأما أن يكون أطلق الاسم الأول على مسماه وعلى ما يلابس مسماه. فإذا قال: «ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً»، فكأنّه قال: ما في الدارِ أحدٌ ولا ما يلابسه. فأراد بالأحد الأحد وما يلابسه، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، وكان منه بسبب.

وزعم المازني أن وجه البدل أن يكون أطلق الأحد على الأحد وغيره، لأنّه اسمٌ لمن يعقل، فلما اجتمع مع ما لا يعقل ساغ وقوعه عليه، وعلى ذلك حمل قوله:

. . . . ليسَ بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ. . . . . البيت

لأنَّ «الأنيس» يقع على من يعقل، فأراد به من يعقل وما لا يعقل وغلَّب. وذلك فاسد، لأنّه غير مطرد في الاستثناء المنقطع، ألا ترى أنّه لا يسوغ له في مثل قوله [من الخفيف]:

٦٤٣ ـ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتابُ غَيْرُ طَعْنِ الكُلَى وَضَرْبِ الرِّقابِ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٥٦.

٦٤٣ ـ التخريج: البيت لعمرو (أو عمير) بن الأيهم في حماسة البحتري ص ٣٢؛ وسمط اللآلي ص ١٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧؛ والكتاب ٢/ ٣٢٣؛ ومعجم الشعراء ص ٢٤٢؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والمقتضب ٤/ ٤١٣.

اللغة: قيس: اسم قبيلة عربية.

المعنى: حصلت القطيعة والعداوة مع أفراد قبيلة قيس، فليس بيني وبينهم عتاب الأحبة، بل قتال فيه ضرب الرقاب بالسيوف، وطعن الأجواف بالرماح.

الإعراب: **ليس**: فعل ماضٍ ناقص. **بيني**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلّق بخبر (ليس) المقدّم المحذوف. **وبين**: «الواو»: حرف عطف، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة معطوف على «بيني». **قيس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **عتاب**: اسم (ليس) مرفوع بالضمّة. **غير**: يجوز أن تكون صفة لـ «عتاب» مرفوعة بالضم. **طعن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الكلى**: =

ألا ترى أَنَّ «عتاباً» لا يقع على من يعقل، فيسوغ فيه ما ساغ في «أحد». فإن لم يتصور الاتصال على حال من الأحوال، فالنصب ليس إلاّ، نحو قوله تعالى: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللَّهِ إلاّ مَن رَحِمَ﴾(١). وقوله: ﴿وما لأحدٍ عندَهُ من نعمة تُجزَى إلاّ ابتغاءَ وجه ربّه الأعلى﴾(٢). وقول الشاعر [من الطويل]:

٦٤٤ ـ حَلَفْـتُ يَمينـاً غَيْـرَ ذي مَثْنَـويَّـةٍ وَلا عِلْـمَ إلاّ حُسْـنَ ظَـنٍّ بصـاحِـبِ

و «الظن» ليس من جنس «العلم»، و «ابتغاء وجه الله» ليس من جنس «جزاء النعمة»، و «المرحوم» ليس من جنس «الراحم»، ولا يتصوَّر في شيء من ذلك ما ذكرنا من المجاز، فلذلك التزم فيه النصب.

= مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. وضرب: «الواو»: للعطف، «ضرب»: معطوف على (طعن) مجرور بالكسرة. **الرقاب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ليس عتاب بيني. . .»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب» حيث استثنى (طعن الكلى وضرب الرقاب) من (العتاب)، وهذا ما نسميه الاستثناء المنقطع.

(١) سورة هود: ٤٣.

(٢) سورة الليل: ١٩ ـ ٢٠.

٦٤٤ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤١؛ وخزانة الأدب ٣/٣٢٣، ٣٣٠، ٦/٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٥١؛ والكتاب ٢/٣٢٢؛ واللمع في العربية ص ١٥١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٢٨.

اللغة: مثنوية: استثناء، يقال: حلف يميناً ليس فيها ثَنِيَّة ولا مثنويّة، أي ليس فيها استثناء.

المعنى: لقد أقسمت يميناً لا تراجع عنه، ولا استثناء فيه، وليس ذلك عن علم، بل عن حسن ظنٍّ بصديقي يبلغ ما يكفي لأحلف.

الإعراب: **حلفت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **يميناً**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. غير: صفة (يميناً) منصوبة بالفتحة. **ذي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة. **مثنويّة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ولا**: «الواو»: للاستئناف، «لا»: حرف نفي يعمل عمل (إنّ). **علم**: اسم (لا) مبني على الفتح، وخبرها محذوف بتقدير (لا علم موجود). **إلا**: حرف استثناء. **حسن**: مستثنى منصوب بالفتحة. **ظنٍّ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بصاحب**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (ظن).

وجملة «حلفت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ولا علم»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: أن «الظن» ليس من جنس «العلم»، وهذا على الاستثناء المنقطع.

باب النفي بـ «لا»

لا يخلو أنْ تدخل على معرفة أو نكرة. فإنْ دخل على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها. وزعم أبو العباس أنه لا يلزم تكرارها. وهذا فاسد، بدليل أنَّه لا يخلو أن تجعل: «لا زيدٌ عندك»، في جواب من قال: «أَزيدٌ عندك أَم عمرو؟» أو في جواب من قال: «أزيدٌ عندك»؟ فإن جعلته في جواب من قال: «أزيدٌ عندك»؟ فباطل، لأنَّ جوابه: «نعم» أو «لا». وإن جعلته في جواب من قال: «أَزيدٌ عندك أم عمرو»، فجوابه إنّما هو: «لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو»، فأمَّا قوله [من الطويل]:

٦٤٥ ـ بَكَتْ جَزعاً واسترجَعَتْ ثُمَّ آذنت ركـــائبُهـــا ألاّ إلينـــا رجـــوعُهـــا

---

٦٤٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٤/٤؛ والدرر ٢٣٣/٢؛ ورصف المباني ص ٢٦١؛ وشرح المفصل ١١٢/٢؛ والكتاب ٢٩٨/٢؛ والمقتضب ٣٦١/٤؛ والمقرب ١٨٩/١؛ وهمع الهوامع ١٤٨/١.

اللغة: الجزع: الخوف. استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل لصعوبة فراق الأحبّة. آذنت: أعلمت. الركائب: المطيّ.

المعنى: يصوّر الشاعر جزع محبوبته التي فارقته وبكاءها واسترجعت لفراقه.

الإعراب: **بكت**: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». **جزعاً**: مفعول لأجله، أو مفعول مطلق، أو حال تقديره «جازعة» منصوب. **واسترجعت**: «الواو»: حرف عطف، «استرجعت»: فعل ماضٍ، و «التاء» للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». **ثمّ**: حرف عطف. آذنت: فعل ماضٍ، و «التاء» للتأنيث. **ركائبها**: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. أن: تفسيريّة أو مخفّفة من «أنّ» واسمها ضمير الشأن. «لا»: حرف نفي. إلينا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. **رجوعها**: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. =

فضرورة، لأنّه لم يكرر «لا»، بل كان ينبغي أنْ ينفي بـ «ليس» أو بغير ذلك من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها.

وأمّا قول العرب: «لا نولَكَ أَن تَفعل»، فكلام محمول على معناه، كأنّه قال: لا ينبغي لك أن تفعلَ، فكما لا تكرر «لا» مع الفعل، فكذلك ما في معناه.

فإن قيل: فكيف جاز لِـ «لا» أن تعمل في معرفة في قولهم: «قضيةً ولا أبَا حسنٍ لها»[1]، و «أما البصرة فلا بصرةَ لكَ»، وقول الشاعر [من الوافر]:

٦٤٦ ـ أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيبٍ نكِدْنَ ولا أُمَيّةَ في البلادِ

= وجملة «بكت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استرجعت»: معطوفة على سابقتها. وجملة «آذنت»: معطوفة أيضاً على الجملة السابقة. وجملة «لا إلينا رجوعها»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «لا إلينا رجوعها» حيث دخلت «لا» على الخبر «إلينا» ولم تتكرّر، وهذا شاذّ.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/٥٨. وأبو حسن هو الإمام عليّ بن أبي طالب. يضرب مثلاً في مشكلة مستعصية.

٦٤٦ ـ **التخريج:** البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٧؛ وخزانة الأدب ٤/٦١، ٦٢؛ والدرر ٢/٢١١؛ وشرح المفصل ٢/١٠٢، ١٠٤؛ والكتاب ٢/٢٩٧؛ ولفضالة بن شريك في الأغاني ١٢/٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦١؛ وشرح الأشموني ١/١٤٩؛ والمقتضب ٤/٣٦٢؛ والمقرب ١/١٨٩.

اللغة والمعنى: أبو خبيب: عبد الله بن الزبير بن العوام. نكدن: من النكد، وهو ضيق العيش وتعسّره. أميّة: أي بني أميّة.

يقول: إنّ حياة أبي خبيب أضحت متعسّرة، لأنّه لم يمنحه ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أميّة الذين يعطون بلا حساب.

الإعراب: أرى: فعل مضارع، والفاعل: أنا. **الحاجات:** مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. عند: ظرف متعلّق بمحذوف حال من «الحاجات»، وهو مضاف. **أبي:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **خبيب:** مضاف إليه مجرور. **نكدن:** فعل ماضٍ، **والنون:** فاعل. **ولا: الواو:** حالية، **لا:** نافية للجنس. **أميّة:** اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محل نصب. **بالبلاد:** جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا».

وجملة (أرى الحاجات..) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (نكدن) الفعليّة في محلّ نصب مفعول به ثان لـ «أرى». وجملة (لا أميّة بالبلاد) الاسميّة في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ولا أميّة» حيث وقع اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وأوّل على تقدير: ولا مثل أميّة.

فعلى حذف «مثل»، فكأنه قال: ولا مثلَ أبي الحسن، وفلا مثلَ البصرة، ولا مثلَ أمية، و «مثل» نكرة على كل حال.

فإنْ دخلت على اسم نكرة، فلا يخلو أن يكون مضافاً، أو مطولاً، أو غير ذلك.

فإن كان مضافاً أو مطولاً جاز فيه وجهان: أن تعمل «لا» عمل «إنَّ» فتنصبه وأن تعملها عمل «ليس» فترفعه. لأنَّ «لا» نقيضة «إنَّ»، لأنَّها للنفي و «إنّ» للإثبات. والنقيض قد يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره، فحملت عليها لذلك، ومن أجراها مجرى «ليس» لحظ معناها لأنّها للنفي كما أنَّ «ليس» كذلك.

فإن دخلت على غير ذلك من الأسماء، فلا يخلو أن يكون مفرداً، أو مثنّى، أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون، أو بالألف والتاء.

فإن كان مفرداً كان منصوباً بغير تنوين.

واختلف في الحركة هل هي حركة إعراب أو حركة بناء. فذهب الزجاجي إلى أنّها حركة إعراب وسقط التنوين تخفيفاً، لأنَّ «لا» جعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً، فطال الاسم، فخُفِّف بحذف التنوين.

وذلك فاسد، لأنّها لو كانت إعراباً، لم يجز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع، كما لم يجز ذلك في «إنَّ» وأخواتها، فدلَّ ذلك على أنّها حركة بناء.

وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنّها حركة بناء. واختلفوا في موجب البناء. فمنهم من قال: إنّما بني لتضمنه معنى «مِنْ»، كأنَّ قائلاً قال: هل مِن رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدارِ، لأنَّ «لا» نفي عام، فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام، وهو الصحيح. ومنهم من قال: إنّما بني لتركّبه، لأنّه تركب مع «لا»، وصار كالاسم الواحد مثل «خَمسةَ عَشَر».

والصحيح الأول لأنّ ما بني من الأسماء لتضمّنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف، نحو قوله [من الرجز]:

٦٤٧ ـ أَثَـوْرَ مـا أَصِيـدُكُـمْ أمْ ثـورَيـنْ أَمْ هـذه الجَمّـاءَ ذاتَ القَـرنيـنْ

---

٦٤٧ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٠؛ والخصائص ٢/ ١٨٠؛ ورصف

فإن قيل: كيف عملت «لا»، وهي تدخل على الاسم والفعل والحرف، ولا تعمل عندنا إلاّ بشرط الاختصاص بما تدخل عليه؟

فنقول: هذه المعاملة مختصة بالأسماء لأنّها في جواب من قال: «هل من رجلٍ»، كما تقدم.

فإن دخلت على جمع السلامة بالألف والتاء، مثل: «أذرِعات»، ففيها خلاف. فمن قال: إنَّ الحركة في «لا رجلَ»، حركة إعراب يقول في النصب هنا: «لا أذرعات» بالكسر. ومن قال: إنّها حركة بناء يقول: لا أَذرِعاتَ، بالفتح ولا يجوز الكسر، لأنَّ الحركة ليست عنده لِـ «أذرعات» خاصة إنما هي لـ «أذرعات» و «لا».

وهذا الذي قال باطل، وسيأتي الردَّ عليه في داخل الباب.

وأيضاً فإنَّه قد تقدَّم أنَّ الأحسن في بناء الاسم أن يكون لتضمن الحرف.

ومن قال: إنَّها مبنية لتضمنها الحرف، يقول في النصب: «لا أَذرعاتِ»، بالكسر، وحجته أنَّ المبنيّ مع «لا» قد أشبه المعرب المنصوب، ولذلك نعت على اللفظ، كما أنَّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكذلك يكون مع «لا»، وهو الصحيح، وبه

المباني ص ٣٣٦؛ ولسان العرب ٤/ ١١١ (ثور)، ١٣/ ٣٣٣ (قرن).

اللغة: أصيدكم: أصيد لكم. الجماء: التي لا قرون لها. القرن: الروق والذؤابة.

المعنى: يخيّرهم فيما يصطاد لهم، فهل يصطاد ثوراً أم ثورين، أم بقرة لها جديلتان، أو خصلتا شعر في أعلى رأسها.

الإعراب: أثور ما: «الهمزة»: حرف استفهام، «ثور ما»: مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، ففتحة الراء في (ثور) فتحة تركيبه مع (ما)، كفتحة (الراء) في (حضرموت)، إذ لو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين. **أصيدكم:** فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «كم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **أم:** حرف عطف. **ثورين:** معطوف على (ثور) منصوب بالياء لأنه مثنى. **أم هذه:** «أم»: حرف عطف، «هذه»: معطوف على (ثورين) في محلّ نصب مثله. **الجماء:** بدل من اسم الإشارة (هذه) منصوب بالفتحة. **ذات:** صفة لـ «الجماء» منصوبة بالفتحة. **القرنين:** مضاف إليه مجرور بالياء والنون لأنها مثنى.

وجملة «أأصيدكم ثورما»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أثور ما» حيث بنيت كلمة (ثور) على الفتح، بسبب تركيبها مع الحرف (ما).

ورد السماع. قال ابن مقبل [من البسيط]:

٦٤٨ ـ أَوْدَى الشبابُ الذي مَجْدٌ عواقبُه فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشيبِ

وروي بكسر التاء من «لذات».

فإن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر، فاختلف النحويون فيه: فمذهب سيبويه، رحمه الله، أنه مبني، ومذهب أبي العباس المبرد أنّه معرب. واستدل أبو العباس على ذلك بأن قال: لم يوجد اسم مثنى مبنياً في كلام العرب، فأمّا «هذانِ» و «اللذانِ» وأمثالهما، فصيغ تثنية، وليست بمثناة في الحقيقة. وأيضاً فإنَّ الاسم المثنى والمجموع قد طال بالنون والاسم المطوّل في بابه معرب.

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس باطل.

أما قوله: إنَّه لم يوجد اسم مثنى مبنيّاً فباطل، بدليل قولهم: اثنانِ في العدد، إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد.

---

٦٤٨ ـ **التخريج**: البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٧؛ والدرر ٢/ ٢٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٨؛ والشعر والشعراء ص ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٢٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٦.

اللغة والمعنى: العاقبة: النهاية. ومجد عواقبه: أي محمودة نهايته. الشيب: ج أشيب، وهو الذي ابيضّ شعره.

يقول: إنّ المجد واللذات للشباب، بعكس المشيب الذي لا يحمل إلا العجز والهرم.

الإعراب: **أودى**: فعل ماض مبني. **الشباب**: فاعل مرفوع. **الذي**: اسم موصول في محلّ رفع نعت «الشباب». **مجد**: خبر مقدّم مرفوع. **عواقبه**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. وهو مضاف، **والهاء**: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **فيه**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نلذّ». **نلذّ**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن. **ولا**: الواو: حرف عطف، لا: النافية للجنس. **لذات**: اسم «لا» مبني في محل نصب. **للشيب**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا».

وجملة (أودى الشباب...) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (مجد عواقبه) الاسميّة لا محل لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة (فيه نلذ...) الفعليّة في محلّ رفع نصب حال.. وجملة (لا لذات للشيب) الاسميّة معطوفة على سابقتها في محل رفع نصب.

والشاهد فيه قوله: «ولا لذات» حيث جاء اسم «لا»، وهو قوله: «لذات» جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابةً عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنّه معرب، ويروى ببنائه على الفتح، والوجهان جائزان.

وأمَّا قوله: إنَّ المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل، لأنَّ النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين، فكذلك لا يطول بهذه النون.

فالصحيح ما ذهب إليه سيبويهِ من أنَّه مبنيّ.

فإن قيل: فكيف قلت: «لا مسلِمِين ولا مُسلِمَيْنِ»، والاسم في باب «لا» إنَّما بني على الفتح؟ فالجواب: ما تقدّم من شبه المبنيّ في هذا الباب بالمعرب المنصوب، فكما أَنَّ منصوب التثنية بالياء فكذلك يكون بعد «لا».

وهذا يؤيد ما تقدم من أنَّ الاسم بُني لتضمّن الحرف، إذ لو بُني لجَعْلِ الاسم مع «لا» كالشيء الواحد، لكانت الحركة لِـ «لا» مع الاسم، ولوجب أن يكون المبنيّ مبنيًّا على الفتح.

* * *

[١ ـ عدم جواز الفصل بين «لا» واسمها]:

ولا يجوز الفصل بين «لا» وما تعمل فيه سواء أكانت بمنزلة «إنَّ» أو بمنزلة «ليس»، فإن فصلت، بطل عملها ولزم تكرارها، خلافاً لأبي العباس، فإنَّه لا يلزم التكرار عنده.

والخبر لا يخلو أن يكون ظرفاً، أو مجروراً، أو غير ذلك. فإن كان ظرفاً، أو مجروراً، فلك فيه وجهان: إن شئت حذفته، وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات.

* * *

[٢ ـ العامل في خبر «لا»]:

واختلف النحويون في العامل في خبر «لا» إذا كانت بمعنى «إنَّ»، فمنهم من قال: إنّه ارتفع بـ «لا»، ومنهم من قال: ارتفع على أنَّه خبر ابتداء، لأنَّ «لا» مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ، ولم تعمل فيه «لا» شيئاً، وهو الصحيح. إذ لو كان العامل فيه «لا»، لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدَها على موضعه، لأنك إذا قلت: «لا رجلَ عاقلٌ في الدار»، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام، وذلك لا يجوز.

وأيضاً فإنَّ «لا» قد غيَّرت معنى الابتداء وهو الإيجاب، وكل ما يُغيّر المعنى من

العوامل، فلا موضعَ لمعموله أصلاً، نحو: «ليتَ»، و «كأنَّ»، فدلَّ ذلك على أنَّ «لا» جعلت مع الاسم بمنزلة اسم مبتدأ، ولم تعمل في الخبر شيئاً، ولذلك جاز الحَمل على الموضع لتمام الاسم، ولكون «لا» لا تعلق لها بالخبر.

فإن كان الاسم الواقع بعد «لا» قد عمل فيه عامل ظاهر أو مضمر لم تؤثر فيه «لا»، وبقي على حاله قبل دخولها، وذلك نحو قوله: «لا مرحباً ولا أهلاً ولا مرحبٌ». فإن قيل: إنَّ قولك: «لا مرحبٌ»، «لا» فيه بمنزلة «ليس»، فالجواب: إنَّ قولك: «لا مرحبٌ»، دعاء مثل قوله [من الطويل]:

٦٤٩ ـ وَنُبِّئْـتُ جَـوّابـاً وَسَكْنـاً يَسُبُّنـي وَعَمْرَو بْنَ عِفْرَى لا سَلاَمَ عَلَى عَمْرِو

إلاّ إذا كان بعدها الفعل الماضي. وأنَّ «مرحباً» ليس باسم «لا»، وأنَّ «لا» دخلت على كلام كان معناه الدعاء فنفته.

* * *

٦٤٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٥؛ والكتاب ٢/ ٣٠١؛ ولسان العرب ١٣/ ٢١٨ (سكن)؛ وللفرزدق في خزانة الأدب ٥/ ٢٣٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٨١.

اللغة: جوّاب وسكن: اسما شخصين تعرّضا لجرير؛ وكذلك عمرو بن عفرى.

المعنى: لقد أخبروني بهجاء جواب وسكن وعمرو بن عفرى، وسبابهم التافه لي، فلا سلام لهم، ولا راحة أتركهم فيها.

الإعراب: **ونبئت**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «نبئت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **جوّاباً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وسكناً**: «الواو»: حرف عطف، «سكناً»: معطوف على (جوّاباً) منصوب بالفتحة. **يسبني**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **وعمرو**: «الواو»: للعطف، «عمرو»: معطوف على (سكناً) منصوب بالفتحة. **بن**: صفة (عمرو) منصوبة بالفتحة. **عفرى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **لا**: حرف نفي يعمل عمل (إنّ). **سلام**: اسم (لا) منصوب بالفتحة. **على عمرو**: جار ومجرور متعلقان بخبر (لا) المحذوف.

وجملة «نبئت»: بحسب الواو. وجملة «يسبني»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «لا سلام على عمرو»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لا سلام على عمرو» حيث اعتبر (لا سلام) بمنزلة الاسم المبتدأ، على أساس ضمّ (سلام)، ولكنّ رواية الديوان واللسان بالفتح، وعلى هذا تمّ الإعراب.

[٣ ـ تابع اسم «لا»]:

وإذا أتبعتَ الاسم بعد «لا» في هذا الباب، فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنيًّا. فإن كان معرباً فعلى لفظه، وإن أتبعت مبنيًّا، فلا يخلو أن تتبعه بنعت أو بعطف. فإن أتبعته بنعت، فلا يخلو أن يكون النعت مضافاً، أو مطولاً، أو ليس بمضاف، ولا بمطول.

فإن كان النعت مضافاً، أو مطولاً، فلا يجوز الإتباع فيه إلاّ على لفظه، نحو: «لا رجلَ صاحبَ دابَّةٍ في الدارِ»، و «لا رجلَ خيراً من زيدٍ في الوجودِ». فإن كان النعت ليس بمضاف ولا بمطول، فيجوز لك أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع. فإذا أتبعت على الموضع فالرفع ليس إلاّ، وإذا أتبعت على اللفظ، فيجوز لك وجهان: النصب والتنوين، فتقول: «لا رجلَ عاقلاً»، والنصب بغير تنوين، نحو: «لا رجلَ عاقلَ»، فتجعل النعت مع المنعوت كالشيء الواحد.

فإن كررت النعت، جاز لك وجهان: أن تتبعه على اللفظ، وعلى الموضع. فإذا أتبعت على الموضع، رفعت فتقول: «لا رجلَ عاقلٌ كريمٌ»، فإن أتبعت على اللفظ، قلت: «لا رجلَ عاقلاً كريماً». ولا يجوز النصب من غير تنوين، لأنَّه لا يجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد.

فإن أتبعتَ بعطف، فلا يخلو أن تكرر «لا» أو لا تكررها. فإن لم تكررها، فيجوز العطف على اللفظ وعلى الموضع، فتقول: «لا رجلَ وامرأةً»، على اللفظ، و «امرأةٌ»، على الموضع. ولا يجوز في العطف على اللفظ النصب من غير تنوين، لأنه لا يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد.

وحكى أبو الحسن الأخفش: «لا رجلَ في الدارِ وامرأةَ». ووجهه أن تكون «امرأة» اسم «لا» كأنه قال: ولا امرأةَ.

* * *

[٤ ـ تكرار «لا»]:

فإن كُرِّرت «لا»، فلا يخلو أن تجعلها زائدة، أو لا تجعلها زائدة. فإن جعلتها زائدة، فحكم الاسم حكم ما تقدم. وإن لم تزدها، فحكم «لا» الثانيةَ على حكم الأولى، فيجوز لكَ أن تجريها مجرى «ليس» ومجرى «إنَّ». وقول الشاعر [من السريع]:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ اتَّسع الخَرْقُ على الراقعِ[١]

(١) تقدم بالرقم ١٥٦.

وقول الآخر [من الكامل]:

٦٥٠ ـ هـذا وجـدِّكُـمُ الـصغـارُ بـعينـه   لا أُمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ

---

٦٥٠ ـ **التخريج**: البيت من أكثر الشواهد النحويّة المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢؛ وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠؛ وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرّة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرّة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرّة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٥؛ وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١؛ ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص ٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩؛ ولرجل من مذحج أو لهمّام أخي جساس بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١؛ ولهمام بن مرّة في الحماسة الشجريّة ١/ ٢٥٦؛ ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرّة الكنانيّ في حماسة البحتري ص ٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٦؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ص ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٩؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٣؛ والمقتضب ٤/ ٣٧١.

اللغة والمعنى: الصغار: الذل والضيم.

يقول: أقسم بجدكم أنّ هذا الأمر [تفضيل أحد علي] هو الذلّ بعينه؛ وإن كان ذلك حاصلاً فلا أمّ لي ولا أب؛ أي ساقط الحسب والنسب.

الإعراب: هذا: **ها**: للتنبيه، و «ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **وجدّكم**: «الواو»: حرف قسم وجر، «جدّكم»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **الصغار**: خبر المبتدأ «ذا» مرفوع. **بعينه**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حالٍ. وقيل: **الباء**: حرف جر زائد، **عين**: تأكيد لـ «الصغار». وهو مضاف. **الهاء**: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **لا**: النافية للجنس. **أمَّ**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **لي**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **إنْ**: حرف شرط. **كان**: فعل ماض تام. **ذاك**: اسم إشارة في محلّ رفع فاعل. **ولا**: الواو: حرف عطف، **لا**: زائدة لتأكيد النفي. **أب**: معطوف على محلّ «لا» مع اسمها.

وجملة (هذا وجدّكم...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (أقسم وجدّكم) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضية. وجملة (لا أمّ لي) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة (إن كان ذاك مع جواب الشرط المحذوف) الشرطية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «ولا أبُ» حيث جاء «أب» مرفوعاً فيكون بذلك معطوفاً على محل «لا» مع اسمها.

فيتصور في «لا» من «ولا خلة ولا أب» أن تكون زائدة، فيكون الاسم معطوفاً على الموضع، ويتصوَّر أن تكون بمنزلة «ليس».

* * *

[٥ ـ إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه]:

ويجوز ذلك أن تقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الباب، فتقول: «لا أخا لكَ»، تريد: لا أخاك، و «لا أَبا لك»، تريد: لا أَباك، وعليه قوله [من الطويل]:

أَخــاكَ أَخــاكَ إنَّ مــن لا أَخــا لَــهُ كســاعٍ إلـى الهَيجـا بغيـر سـلاحِ[١]

ومن كلام العرب: «لا يَدَيْ لك بِها». ومن ذلك قوله [من الرَّجز]:

٦٥١ ـ أَهــدمُــوا بَيْتَــكَ لا أَبــا لَكــا وَأَنــا أَمْشِــي الــدَّألـى حــوالَكَــا

---

(١) تقدم بالرقم ١٦٥.

٦٥١ ـ التخريج: الرجز للضبّ (وهذا ممّا تزعم العرب) في الحيوان ٦/١٢٨؛ والدرر ١/١١٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٩؛ والدرر ٢/٢١٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ والكتاب ١/٣٥١؛ ولسان العرب ٢/١٤ (بيت)، ١١/١٨٧ (حول)، ١١/٢٣٣ (دأل)؛ والمعاني الكبير ص ٦٥٠؛ وهمع الهوامع ١/٤١، ١٤٥.

اللغة: الدألى: مشية تشبه مشية الذئب، عندما يريد اصطياداً.

المعنى: أتراهم هدّموا بيتك، وأنا أنتظر كالذئب لأنقضّ عليك.

الإعراب: أهدموا: «الهمزة»: حرف استفهام، «هدموا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. بيتك: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. لا: النافية للجنس. أبا: اسم (لا) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. **لك**: «اللام»: زائدة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **وأنا**: «الواو»: حالية، «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **أمشي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **الدألى**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف (نوع من المشي). **حوالكا**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة (الأصل حواليك)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «هدموا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا أبا لك موجود»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «أنا أمشي»: في محلّ نصب حال. وجملة «أمشي»: في محلّ رفع خبر (أنا).

والشاهد فيه قوله: «لا أبا لك» حيث جاءت (اللام) زائدة لا معنى لها، فالأصل (لا أباك).

فإن قلت: وما الدليل على أنَّ اللام في قولك: «لا أَبا لك» مقحمة؟ قيل: الدليل على أنَّها مقحمة أنَّ «أَباك» و «أخاك» لا يكونان بالألف في حال النصب، وبالواو في حال الرفع، وبالياء في حال الخفض، إلاّ إذا كانا مضافين، وهما بالألف، فدلَّ على أَنّهما مضافان واللام مقحمة.

وزعم ابن الطراوة أن اللام هنا ليست مقحمة، وحمل ذلك على لغة من قال: «أخا»، بالألف في الأحوال الثلاثة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّه لو كان كما زعم، لم يقل: «لا أَبا لك»، جميعُ العرب، والعربُ قاطبة تقوله: فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه. وأَيضاً فإنَّ العرب تقول: «لا يَدَيْ لكَ»، بحذف النون، والنون لا تحذف إلاّ للإضافة، فدل على أن اللام زائدة، وحذفت النون للإضافة.

وإن قال: إنَّ النون قد تحذف للطول، وعليه قولهم: «قطا قطا، بيضكِ ثِنتا وبيضِي مائتا»، يريد: ثنتان ومئتان، وكذلك قوله [من المتقارب]:

لهـــا مَتْنَتـــانِ خَظَـــاتـــا كمـــا   أكـــبَّ علـــى ســاعِـدَيْـــهِ النَمِـــرْ(1)

في أحد القولين. وكذلك قوله [من الطويل]:

همـــا خُطَّتـــا إمـــا إســـارٌ ومِنَّـــةٌ   وإمّـــا دمٌ والقتـــلُ بـــالحُـــرِّ أجـــدرُ(2)

فالجواب: إنَّما جاء هذا في ضرورة شعر، وقولهم: «لا يَدَيْ لك بكذا»، في فصيح الكلام. وأيضاً فإنَّهم قد جاؤوا بذلك على الأصل، قال الشاعر [من الوافر]:

٦٥٢ ـ أبـــالمـــوتِ الـــذي لا بـــدَّ أنّـــي   مـــلاقٍ لا أبـــاكِ تُخَـــوِّفينـــي

---

(1) تقدم بالرقم ٥٦٩.

(2) تقدم بالرقم ٥٦٨.

٦٥٢ ـ التخريج: البيت لأبي حيّة النميري في ديوانه ص ١٧٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧؛ والدرر ٢/ ٢١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٠ (خعل)، ١٤/ ١٢ (أبي)، ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٢؛ والخصائص ١/ ٣٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥؛ واللامات ص ١٠٣؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٥؛ والمقرب ١/ ١٩٧؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٣٧.

المعنى: يقول: أتخوّفينني بالموت الذي لا بدّ أنّه ملاقيني آجلاً أم عاجلاً، شئت أم أبيت. =

وكذلك قوله [من الطويل]:

٦٥٣ ـ [فَقَدْ ماتَ شَمّاخٌ وَماتَ مُزَرِّدُ] وَأَيُّ كَريمٍ لا أَباكِ يُخَلَّدُ

= **الإعراب**: أبالموت: **الهمزة**: للاستفهام، **بالموت**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تخوفيني». **الذي**: اسم موصول مبنيّ في محلّ نعت «الموت». **لا**: نافية للجنس. **بدّ**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. **أنّني**: حرف مشبّه بالفعل، **والنون**: للوقاية، **والياء**: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **ملاق**: خبر «إنّ». **لا**: نافية للجنس. **أباك**: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. وخبر «لا» محذوف. **تخوّفيني**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة. **والياء** (الأولى) في محل رفع فاعل، **والنون**: للوقاية، **والياء** (الثانية) في محلّ نصب مفعول به.

وجملة (أبالموت تخوّفيني) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (لا بدّ أنّي ملاق) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الاسميّ. وجملة (أني ملاقٍ) المؤوّلة بمصدر في محلّ جرّ بحرف جرّ محذوف تقديره «من». وجملة (لا أباك) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «لا أباك» حيث استعمل كلمة «أبا» اسماً لِـ «لا» النافية للجنس، منصوبة بالألف، وأضافها إلى ضمير المخاطبة، وهذا دليل على أنّ قولهم: «لا أبا لك» من باب الإضافة، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، ولولا ذلك لم تثبت الألف في «أبا».

٦٥٣ ـ **التخريج**: البيت لمسكين الدارميّ في ديوانه ص ٣١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٢؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥؛ وكتاب اللامات ص ١٠٣؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٥.

اللغة: شماخ ومزرّد: لقبا شاعرين أخوين هما: الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان، وقيل اسمه معقل؛ ومزرّد بن ضرار، قيل اسمه يزيد.

المعنى: لقد مات الشاعران المخضرمان مزرد والشمّاخ، وهكذا كل الفضلاء الكرام سيموتون، ولا أحد سيبقى.

الإعراب: **فقد**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. مات: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **شماخ**: فاعل مرفوع بالضمّة. **ومات**: «الواو»: للعطف، «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **مزرّد**: فاعل مرفوع بالضمّة. **وأي**: «الواو»: استئنافية، «أيّ»: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمّة. **كريم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا أباك**: «لا»: النافية للجنس، «أبا»: اسم (لا) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر «لا» محذوف. **يخلّد**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، مبني للمجهول، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «مات»: ابتدائية لا محلّ لها، أو حسب ما قبلها. وجملة «ومات»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «أيّ كريم يخلّد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لا أباك»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «يخلّد»: في محل رفع خبر (أيّ).

والشاهد فيه قوله: «لا أباكِ» حيث لم تقحم اللام، بل جاءت على الأصل.

فإن قيل: فلأي شيء أُقحِمت اللام؟ فالجواب: إنَّها أُقحمت لأنَّ «لا» لا تعمل في المعارف شيئاً، وما أُضيف إلى المعرفة معرفة، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة، فزيدت اللام إصلاحاً للفظ، حتى يصير كأنَّه غير مضاف.

ويجوز في هذا الباب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور والظرف، وإنْ كان ذلك لا يجوز إلاّ في الشعر، مثل قوله [من البسيط]:

٦٥٤ ـ كـأنَّ أَصْـواتَ مـن إيغـالِهِـنَّ بِنـا ... أواخِـرِ المَيْـسِ أصْـواتُ الفَـراريـجِ

وسبب ذلك كون المضاف إذا أقحمت عليه اللام في هذا الباب على ضرورة غير المضاف.

* * *

وقوله في آخر هذا الباب: «قد تزاد «لا» بين العامل والمعمول».

هذا الذي ذكره لا يكون إلاّ بين المضاف والمضاف إليه وبين حرف الجر والمجرور،

---

٦٥٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٨، ٤١٣، ٤١٩؛ والحيوان ٢/٣٤٢؛ والخصائص ٢/٤٠٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٩٢؛ والكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦، ٢٨٠؛ ولسان العرب ٧/٢٤٤ (نقض)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣؛ ورصف المباني ص ٦٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣؛ وشرح المفصل ١/١٠٣، ٣/٧٧، ٤/١٣٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٧؛ والمقتضب ٤/٣٧٦.

اللغة: الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب. الفراريج: جمع فرّوج، وهو الصغير من الدجاج.

المعنى: إن أصوات الرّحال والأقتاب عند ابتعاد الإبل بنا أصبحت ضعيفة مثل أصوات الدجاج الصغيرة.

الإعراب: «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل. «**أصوات**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**من**»: حرف جر. «**إيغالهن**»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة، «هن»: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. «**بنا**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «**إيغال**» المضافة إلى (أواخر). «**أواخر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الميس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أصوات**»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «**الفراريج**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

والشاهد فيه قوله: «كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» حيث فصل بين المضاف «أصوات» والمضاف إليه «أواخر الميس» بالجارين والمجرورين «من إيغالهن بنا» وأصل الكلام: «كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا».

ويكون على وجهين: على أنها باقية على معناها من النفي، أو على أنّها زائدة للتأكيد من غير إرادة معنى النفي.

فمثال زيادتها بين الجار والمجرور: «جئتُ بلا زادٍ»، و «غضبتُ من لا شيء». ومثال زيادتها بين المضاف والمضاف إليه قوله [من الرجز]:

٦٥٥ - حنَّت قَلوصِي حينَ لا حينَ مَحَنْ

ومثال زيادتها ولا يراد بها النفي قوله [من البسيط]:

٦٥٦ - ما بالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ وَقَدْ عَلاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينِ

---

٦٥٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٥، ٤٦، ٤٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٥٨.

اللغة والمعنى: الحنين: صوت الناقة شوقاً إلى أصحابها. القلوص: الناقة الشابة. يقول: إنّ ناقته الشابة حنَّتْ إلى أهلها، ولا سبيل إليهم.

الإعراب: **حنَّتْ**: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث. **قلوصي**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **حين**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ (حنَّتْ)، وهو مضاف. **لا**: النافية للجنس. **حين**: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، وهو مضاف. **محن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها حركة القافية.

وجملة «حنت قلوص»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «حين لا حين محن» حيث جاءت «لا» زائدة. وقيل: الشاهد فيه نصب «حين» بـ «لا» التبرئة، وإضافة «حين» إلى الجملة، وخبر «لا» محذوف، والتقدير: حين لا حين محنّ لها. أي: حنَّت في غير وقت الحنين.

٦٥٦ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٥٥٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٠٥، ٤/ ٤٧؛ والدرر ٣/ ٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٠؛ والكتاب ٢/ ٣٠٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٩٧.

اللغة: الحلم: سعة الصدر، والأناة؛ وهي ضد الجهل. الحين: الوقت.

المعنى: انتبه لنفسك أيها الشيخ، فلم يعد الوقت وقت طيش، وهل بعد الدين والتقوى والوقار، يكون التصابي والطيش؟!

الإعراب: ما بال: «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، و «بال»: خبر مرفوع بالضمّة. **جهلك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **بعد**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالمصدر «جهل». **الحلم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والدين**: «الواو»: للعطف، «الدين»: معطوف على (الحلم) مجرور بالكسرة. **وقد**: «الواو»: حالية، «قد»: حرف تحقيق. **علاك**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. =

يريد: حينَ حينٍ، أَي: في وقته.

مشيب: فاعل مرفوع بالضمّة. حين: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «علا». لا: حرف زائد. حين: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ما بال جهلك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «علاك»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «حين لا حين» حيث زاد بين المضاف (حينَ) والمضاف إليه (حينِ) بـ «لا» دون إرادة النفي.

باب دخول ألف الاستفهام على «لا»

إذا أدخلت ألف الاستفهام على «لا»، فلا يخلو أن تبقى على حالها من النفي، أو يدخلها معنى التمني أو التحضيض.

فإن بقيت على بابها من النفي، كانت في العمل بمنزلتها قبل دخول همزة الاستفهام عليها في جميع أحوالها، وكان حكم الاسم إذا أتبعته كحكمه قبل دخول همزة الاستفهام على «لا»، فإن دخلها معنى التحضيض، بطل عملها، ولزم تنوين الاسم بعدها إن كان ممّا ينون، لأنَّ حروف التحضيض لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً، فيكون الاسم بعدها معرباً على حسب ما يقتضيه الفعل من الإعراب.

فإن دخلها معنى التمني، ففيها وجهان: سيبويه يُبقيها على بابها من العمل، إلاّ أنّه لا يتبع الاسم بعدها إلاّ على اللفظ، ولا يجعل لها خبراً، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع، لأنّه لا يتصوَّر أن يلحظ فيها الابتداء، إذ لا يتصوَّر أن يوجد مبتدأ دون خبر.

والمازني يجيز الحمل على الموضع ويجعل لها خبراً، واستدلَّ على ذلك بالاسم بعدها كما يبنى قبل دخول الهمزة، فكما جرت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها، فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه. وهذا باطل سماعاً وقياساً. أمَّا السماع فلم يسمع من العرب: ألا رجلَ أفضلُ من زيد، برفع «أفضل». فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع. ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع.

وأمَّا القياس فإنَّ الهمزة لا يخلو أن تقدّرها داخلة على «لا» وحدها، أو على الجملة. فإن قدرتها داخلة على الجملة، لم يجز ذلك، لأنّا لم نجد جملة يدخلها بجملتها معنى التمني، وقد وجدنا من الحروف ما له معنى، فإذا ركّب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب نحو «هلاّ» و «لولا».

فإن قدَّرتها داخلة على «لا» وحدها، وجَدتَ فيها معنى التمني لم تحتج إلى خبر، لأنّ المراد التمني نفسه. وإذا كانت نافية لم يكن بُدٌّ من خبر، لأن المنفي في المعنى إنما هو الخبر، ولا يتصوَّر نفي الرجل. فثبت إذن ما ذهب إليه سيبويه. فأمَّا قوله [من الوافر]:

٦٥٧ ـ ألا رَجُلاً جَزاهُ اللَّهُ خَيْراً ... يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ

وقوله [من البسيط]:

٦٥٨ ـ ألا طعانَ ولا فرسانَ عاديةً ... إلاّ تجشّؤكم عندَ التنانيرِ

---

٦٥٧ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قعاس (أو قعناس) المرادي في خزانة الأدب ٣/٥١، ٥٣؛ والطرائف الأدبية ص ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، ٢١٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣١؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ والجنى الداني ص ٣٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/١٩٣؛ ورصف المباني ص ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٧؛ وشرح المفصل ٢/١٠١؛ والكتاب ٢/٣٠٨؛ ولسان العرب ١١/١٥٥ (حصل)؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٦.

اللغة: يدلّ: يرشد ويشير. المحصِّلة: المرأة التي تخلِّص الذهب من شوائبه.

المعنى: أتمنى أن أجد رجلاً يرشدني إلى امرأة تعرف قيمتي، وتنام عندي (أي تغدو زوجتي)، وجزاه الله عني خيراً.

الإعراب: **ألا**: الهمزة حرف استفهام، و«لا» حرف نفي. **رجلاً**: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، بتقدير (ألا تُرونني رجلا). **جزاه**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **الله**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. **خيراً**: مفعول به ثانٍ لـ (جزى) منصوب بالفتحة. **يدلّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **على محصلة**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يدلّ). **تبيت**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «ألا ترونني رجلاً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جزاه الله خيراً»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «يدلّ»: في محلّ نصب صفة لـ (رجلا). وجملة «تبيت»: في محل جرّ صفة لـ (محصلة).

والشاهد فيه قوله: «ألا رجلاً» حيث يرى المؤلف أن «ألا» ليست للعرض وللتخصيص بل هي همزة استفهام و«لا» نافية للجنس.

٦٥٨ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩ (الحاشية)؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٤؛ والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/٦٩، ٧٧، ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/٢١٠؛ والكتاب ٢/٣٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٦٢؛ ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ١/٥٨٨؛ ولحسّان =

أورده أَبو القاسم على أَن «لا» فيه للتمني. وذلك فاسد من طريق المعنى بل «لا» فيه باقية على نفيها، والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ.

أو لخدّاشٍ في الدرر ٢/ ٢٣٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

اللغة: الطعان: الضرب بالرمح. الفرسان العادية: المقاتلون الظالمون، أو كثيرو العدو وسريعوه. التجشؤ: معروف، صوت يصدر عن امتلاء المعدة. التنانير: جمع تنور وهو الموقد الذي كانوا يخبزون فيه.

المعنى: ليس لكم قتال ولا مقاتلون أشدّاء، بل أنتم كسالى تجلسون متراضين أمام المواقد، شبعانين كالبهائم.

الإعراب: **ألا**: «الهمزة»: حرف استفهام لا محلّ له، «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». **طعان**: اسم (ألا) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف. **ولا فرسان**: «الواو»: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «فرسان»: معطوف على «طعان» منصوب. **عادية**: صفة (فرسان) منصوبة بالفتحة. **إلا**: حرف حصر. **تجشؤكم**: بدل من (طعان) على المحل، مرفوع بالضمّة، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه، والميم علامة جمع الذكور العقلاء. **حول**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالمصدر (تجشؤ). **التنانير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ألا طعان»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ألا فرسان»: ابتدائية كذلك لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ألا»: حيث جاء بها للتوبيخ والإنكار، ودخول الهمزة على (لا) النافية للجنس، لم يغيّر من عملها.

باب التمييز

[١ ـ تعريف التمييز]:

التمييز كل اسم نكرة منصوب مفسِّر لما انبهم من الذوات.

فقولنا: «التمييز كل اسمٍ نكرة منصوب»، احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات، فإنّها تكون نكرات ومعارف.

وقولنا: «مفسّر لما انبهم من الذوات» تحرّز من الحال، فإنّه مفسر لما انبهم من الهيئات.

وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين أنّه يكون معرفة، واستدل على ذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

٦٥٩ ـ لَــهُ داعٍ بمَكّــةَ مُشمَعِــلٌّ وآخَــرُ فَــوقَ رَابِيَــةٍ يُنــادي
إلــى رُدُحٍ مــنَ الشِّيــزَى مِــلاءٍ لُبــابَ البُــرِّ يُلْبَــكُ بــالشِّهــادِ

٦٥٩ ـ **التخريج**: البيتان لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٢٧؛ والبيت الثاني مع نسبته في أساس البلاغة (ردح)؛ وجمهرة اللغة ص ٥٠٢؛ وسمط اللآلي ص ٣٦٣؛ ولسان العرب ٢/ ٤٤٧ (ردح)، ٤٥٥ (رجح)، ٣/ ٢٤٣ (شهد)، ١٠/ ٤٨٢ (لبك)، ١٢/ ٢٣٧ (رذم)؛ والمعاني الكبير ١/ ٣٨٠؛ ولأبي الصلت في المستقصى ١/ ٢٨١؛ ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر ١/ ٢٤٩؛ ولابن الزبعرى في لسان العرب ٥/ ٣٦٣ (شيز)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨١٢؛ والمقرب ١/ ١٦٣.

اللغة: المشمعل: الرجل الخفيف الظريف. الردح: جمع رداح وهي الجفنة العظيمة. الشيزى: خشب أسود للقِصاع، أو هو خشب الجوز أو الأبنوس. لباب البر: قلب الحنطة أو القمح. يلبك: يخلط. الشهاد: جمع الشَّهد وهو العسل. =

فلباب تمييز، وهو مضاف إلى معرفة، قال: ولغةُ العرب مشهورةٌ: «ما فعلت الخمسةُ عَشرَ الدرهمَ، والعشرونَ الدرهَم».

وهذا الذي استدل به فاسد. أما قوله: «إنَّ لبابَ البُر تمييز»، فباطل لأنه يحتمل أن يكون مفعولاً بعد إسقاط حرف الجر.

وأَما قوله: إن للعرب لغة مشهورة: «ما فعلت العشرونَ الدرهمَ»، فباطل، لأنَّ هذا إنّما حكاه أَبو زيد الأنصاري ولم يقل إنّها لغة للعرب، وممكن أَن يقال: إنَّ الأَلف واللام فيها زائدة مثل قوله [من الرجز]:

٦٦٠ ـ باعد أَمَّ العَمْرِو مِنْ أَسيرها حُرّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورِها

ويكون شاذاً، فلا دليل فيه.

* * *

= **المعنى**: يوجد له في مكة رجل خفيف ظريف نشيط يدعو إلى موائده، وآخر فوق المرتفع ينادي الناس إلى ولائمه، وقد هيّأَ للناس قصعات كبيرة ملأى بما لذّ وطاب من خالص القمح المخلوط بالعسل.

الإعراب: **له**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف بتقدير: (موجود له داع). **داع**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين. **بمكة**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **مشمعل**: صفة (داع) مرفوع بالضمّة. **وآخر**: «الواو»: للعطف، «آخر»: معطوف على (داع) مرفوع بالضمّة. **فوق**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ (ينادي). **رابية**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ينادي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **إلى ردح**: جار ومجرور متعلقان بـ (ينادي). **من الشيزى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلقان بصفة محذوفة لـ (ردح)، بتقدير (إلى ردح مصنوعة من الشيزى). **ملاء**: صفة (ردح) مجرورة بالكسرة. **لباب**: تمييز منصوب بالفتحة. **البر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **يلبك**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بالشهاد**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يلبك).

وجملة «له داع»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ينادي»: في محل رفع صفة لـ (آخر). وجملة «يلبك»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيهما قوله: «ملاءٍ لباب البر» حيث جاء التمييز (لباب) معرّفاً بالإضافة إلى (البر).

٦٦٠ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في شرح المفصل ١/ ٤٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩؛ والجنى الداني ص ١٩٨؛ والدرر ١/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧، ١٦٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦؛ وشرح المفصل ١/ ١٣٢، ٦/ ٦٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٢ (وبر)؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢؛ والمقتضب ٤/ ٤٩؛ والمنصف ٣/ ١٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٠.

[٢ ـ انتصاب التمييز]:

والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام، أو بعد تمام الاسم. فمثال الذي ينتصب بعد تمام الكلام: «تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً». ومثال الذي ينتصب بعد تمام الاسم «عندي عشرون درهماً».

وتمام الاسم، إما بالنون كما تقدم، أو التنوين، مثل: «رطلٌ زيتاً»، أو بالإضافة مثل: «ما في السماء موضعُ راحة سحاباً». أو بنيّة التنوين مثل: «خمسةَ عشرَ درهماً».

والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلاّ عدداً، أو مقداراً، أو ما يكون بمنزلة المقدار. فمثال العدد ما تقدم. والمقادير ثلاثة: مكيلات وموزونات، وممسوحات. فمثال المكيل: «عندي كرٌّ شعيراً». ومثال الموزون: «رطل زيتاً»، ومثال الممسوح: «ذراعٌ ثوباً». وما جرى مجرى الممسوح: «ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً». وكله يتقدر بـ «مِنْ».

والذي ينتصب بعد تمام الكلام لا يخلو أن يكون منقولاً، أو غير منقول. فإن كان منقولاً، لم يجز دخول «مِنْ» عليه لأنه منقول من فاعل أو مفعول. وإن كان غير منقول، فلا يخلو أن يكون مشبهاً بالمنقول، أو غير مشبه بالمنقول. فإن كان مشبهاً بالمنقول لم يجز دخول «مِنْ» عليه.

ووجه الشبه بينه وبين المنقول أنَّ قولك: امتلأ، مطاوع لِـ «ملأ»، فكأنك قلت: «ملأ الأناءَ الزيتُ»، ثم صار «الزيت» تمييزاً بعد أن كان فاعلاً لـ «ملأ».

وأما «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، فكأنَّ الأصل: «نِعم الرجلُ»، ثم أضمرت «الرجل»، وصار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً، فكأنّه نقل. وأنشدوا [من الوافر]:

٦٦١ ـ فَنِعْـــمَ الحَــيُّ مِـــنْ حَــيٍّ يَمـــانٍ ....

= **المعنى**: لقد أبعد حراس القصر عن أمّ عمرو أسير هواها، وغلّقوا الأبواب دون محبّها.

الإعراب: «باعد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «أمّ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «العمرو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من أسيرها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «باعد»، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «حراس»: فاعل (باعد) مرفوع بالضمّة. «أبواب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على قصورها»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفةٌ لـ «حراس»، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «أمّ العمرو» حيث عرّف العلم «عمرو» بزيادة «ال» عليه، والمعرفة لا يعرّف.

٦٦١ ـ **التخريج**: لم أقع على تمامه ولا على قائله فيمّا عدت إليه من مصادر. =

فإن كان غير مشبه بالمنقول جاز دخول «مِنْ» عليه مثل قولهم: «حبَّذا من رجلٍ زيدٌ»، وعليه قوله [من البسيط]:

يـا حبَّـذا جبـلُ الـرّيـانِ مِـنْ جبـلٍ .... (١)

* * *

[٣ ـ العامل في التمييز]:

والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل. فإن كان العامل فيه غير فعل، لم يجز تقديمه ولا توسيطه، وذلك في كلٍّ ما ينتصب عن تمام الاسم.

فإن كان العامل فيه فعلاً، جاز توسطه بلا خلاف وعليه قوله [من الرجز]:

٦٦٢ ـ ونـارُنـا لـم يُـرَ نـاراً مثلُهـا قـد علِمَـتْ ذاكَ معـدٌّ كلُّهـا

= **اللغة**: الحي: البطن من الناس، يقع على بني أبٍ كثروا أم قلّوا. يمان: نسبة إلى اليمن، كما تقول: يمنيّ، تقول: يمانيّ.

الإعراب: **فنعم**: «الفاء»: استئنافية (أو حسب ما قبلها)، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **الحي**: فاعل مرفوع بالضمّة. **من حي**: جار ومجرور متعلقان بحال من «الحي». **يمان**: صفة (حي) مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين.

والجملة ابتدائية لا محلّ لها، أو حسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «فنعم الحيُّ من حيٍّ» حيث أدخل (من) الجارة على التمييز (حيّ)، فالأصل: فنعم الحيّ حيًّا يمانيًّا.

(١) تقدم بالرقم ٤٣٤.

٦٦٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٢٣٩.

اللغة: معدّ: أبو العرب العدنانيّة.

المعنى: يفخر الشاعر بكرمه وسخائه على الأضياف، ثم يقول: وجميع الأعراب تعرف ذلك.

الإعراب: **ونارنا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، و «نارنا»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **يُر**: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلّة. **نارا**: تمييز منصوب بالفتحة. **مثلُها**: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **قد**: حرف تحقيق. **علمت**: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث. **ذاك**: اسم إشارة مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **معدّ**: فاعل مرفوع. **كلها**: توكيد لفظي لـ «معد» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «نارنا...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم ير مثلها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «قد =

واختلف في تقديمه، فذهب المازني إلى أنّه يجوز، واستدل على ذلك بقوله [من الطويل]:

٦٦٣ - أَتَهْجُرُ سلمى بالفراق حبيبَها ... وما كانَ نفساً بالفراقِ يطيبُ

قال: وإذا كان العامل متصرّفاً، فلا مانع له من التصرف في معموله. ومنهم من قال: لا يجوز تقديمه.

واختلف في المانع من ذلك، فقال أبو علي والزجاج: إنّما لم يجز لأنّه منقول من الفاعل، فكما أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه لا يجوز تقديم ما نقل منه. وأيضاً فإن التمييز مبيّن لما قبله كالنعت، والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت، فكذلك هذا.

ولا حجة فيما ذكرا، أما أن التمييز منقول من الفاعل، فقد يكون منقولاً من المفعول، كقوله تعالى: ﴿وفجّرنا الأرضَ عيوناً﴾(١).

= علمت...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «ناراً» حيث وقع تمييزاً لـ «مثلها» متوسطاً بين الفعل والفاعل وهذا جائز.

٦٦٣ - **التخريج**: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠؛ والخصائص ٢/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٩٠ (حبب)؛ وللمخبل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر ٤/ ٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥؛ وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٩٧؛ والإنصاف ص ٨٢٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٣٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٦، ٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٢.

المعنى: يقول: إذا هجرت سلمى حبيبها وتباعدت عنه، فإنّ هذا التباعد لا يطيب لها، ولن ترضى به.

الإعراب: «أتهجر»: الهمزة للاستفهام الإنكاري، «تهجر»: فعل مضارع مرفوع. «سلمى»: فاعل مرفوع. «بالفراق»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تهجر». «حبيبها»: مفعول به، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وما»: الواو حاليّة، «ما»: نافية. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير الشأن. «نفساً»: تمييز منصوب. «بالفراق»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يطيب». «يطيب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

وجملة: «أتهجر...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «وما كان...» في محلّ نصب حال. وجملة: «يطيب» في محلّ نصب خبر «كان».

الشاهد: قوله: «نفساً» حيث وردت تمييزاً متقدّماً على عامله «يطيب». والأصل: «يطيب نفساً». وقد جوّزه بعضهم، واعتبره بعضهم الآخر ضرورة.

(١) سورة القمر: ١٢.

وأيضاً، فلو كان كما زعمنا، لجاز تقديمه في الأصل فاعلاً، بالنظر إلى اللفظ كما جاز: «أكرمتُه وزيداً أكرمتُ»، وإن كان في الأصل فاعلاً في «كرُمَ زيدٌ».

وقولهم: «إنَّه تبيين كالنعت»، باطل، لأنه لو كان كذلك، لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت.

والصحيح أَنَّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنَّما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في «عشرين» أن تنصبه، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام.

وما استدلّ به المازني من قوله:

.... وما كانَ نفساً بالفراقِ يطيبُ[(١)]

فلا حجة فيه، لأنَّ الرواية إنَّما هي، وما كان «نفسِي»، وقد رُوي:

.... وما كان نفساً بالفراقِ تَطيبُ

بالتاء، فلا يكون فيه حجة، لأن «تطيب» يمكن أن يكون صفة لِـ «النفس» وتكون «نفساً» خبراً لِـ «كان» كأنه قال: وما كان حبيبُها نفساً بالفراق طيّبة.

ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على أنَّه من تذكير النفس.

* * *

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام كـ «شيء» و «موجود» وما أشبهها، ولا بالأسماء المتوغلة في البناء.

---

(١) تقدم بالرقم ٦٦٣.

باب الإغراء

الإغراء لغةً هو أن يقال: أغريتُه بكذا، أَي: سهلته عليه.

وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أَفعال الأمر ومعاملتها معاملتها.

واختُلف في ذلك، في قصره على السماع. فمنهم من قصره على السماع، ومنهم من أَجاز القياس.

وموضع السماع: «عندَكَ»، و «دونَكَ»، و «عليكَ»، و «إليكَ».

فأَمَّا «عليكَ» و «عندك»، فلا يستعملان إلاّ استعمال فعل متعدٍّ، وهو «خُذْ». وأَما «دونك» فيستعمل مرة استعمال فعل متعدٍّ، وتارة استعمال فعل غير متعدٍّ، بمعنى: تأَخَّر. وأَمَّا «إليك» ففيها خلاف. فمذهب أَهل البصرة أَنَّها غير متعدّية. ومذهب أَهل الكوفة أَنَّها متعدِّية. واختلفوا في قوله [من الوافر]:

٦٦٤ - إذا التَّيَّــــازُ ذو العَضَـــلاتِ قُلنــــا إليــكَ إليــكَ ضــاقَ بــهِ ذراعــا

فتقديره عند أهل الكوفة: احبِسْ أَمسِكْ، وعند أَهل البصرة: تأَخَّرْ تأَخَّرْ. والصحيح

---

٦٦٤ - **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٥ (تيز)، ١٥/ ٤٣٥ (إلى)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٣٦؛ وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٣٧، ١٤/ ١٧٣، ١٥/ ٤٢٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣١؛ وكتاب العين ٧/ ٣٧٩، ٨/ ٧٠؛ ومقاييس اللغة ١/ ٣٦٠؛ وديوان الأدب ٣/ ٣٥٨؛ وتاج العروس ١٥/ ٤٨ (تيز)، (إلى)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٢٤٥ (لدى)؛ والمخصص ٢/ ٧٥.
=

ما ذهب إليه البصريون، لأنه لو كان كما زعم الكوفيون لوجد في موضع من المواضع متعدّياً.

والذي أَجاز ذلك قياساً، وهو الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة، أَجاز ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلاّ ما كان منها على حرف واحد، نحو: «بك» و «لك». وهذا فاسد، لأنَّ وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها، فلا ينبغي أن تُجاوز بها ما يُسْمَعُ.

وأَيضاً فإنَّ هذه الظروف التي وضعت موضع الفعل ليس فيها من التراخي ما في غيرها من الظروف، نحو: «قُدَّام»، و «وراء»، و «خلفَكَ»، و «قبلك»، فما في هذه الظروف من التراخي يمنع من وضعها موضع الفعل.

أَلا ترى أَنَّك لو قلت: «قُدَّامَكَ زيداً»، بمعنى: خذه من قدامك، لأمكن أَن يكون بينك وبينه مسافة لا يمكن معها أَخذه، ولذلك لا يجوز إغراء غائب، لا يجوز: «عليه زيداً»، لأنَّه لا دليل على الفعل المضمر، إلاّ أَنَّه قد سمع حرف شاذ: «عليه رجلاً ليسني»، وذلك أَنَّ إنساناً قيل له: «إنَّ فلاناً أخذك بِكذا» فقال هذا الكلام لعلمه أَنَّ السامع سيبلغه إلى المُغرَى.

= **اللغة**: رجل تيّاز: شديد العضل.

المعنى: إذا أعيت الحيلة الرجل القوي صاحب العضلات قلنا له: على رسلك وهوّن على نفسك.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمّن معنى الشرط متعلق بالجواب. **التياز**: فاعل لفعل محذوف مرفوع بالضمّة. **ذو**: صفة (التياز) مرفوع بالواو لأنها من الأسماء الستة. **العضلات**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قلنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **إليك**: اسم فعل أمر بمعنى امسك، أو تأخّر، أو خذ. **إليك**: توكيد للأولى. **ضاق**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **به**: جار ومجرور متعلقان بـ(ضاق). **ذراعا**: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة «التياز»: مع عامله المحذوف في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «قلنا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «إليك»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «إليك» الثانية: توكيد للأولى. وجملة «ضاق»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إليك» حيث أشار إلى الاختلاف في المذهبين البصري والكوفي في اعتبارها لازمة أو متعديّة.

واختلف في تقديم معمول هذه الظروف عليها، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى: ﴿كتابَ اللّهِ عليكم﴾[1]، فـ «كتاب» معمول «عليكم» وهو مقدم عليه. وأما قول الشاعر [من الرجز]:

٦٦٥ ـ يـا أيهـا المـائـحُ دَلْـوِي دونكـا [إنّـي رأيـتُ النـاس يحمـدونكـا]

فهو عند الكوفيين كالآية.

ومذهب أهل البصرة منعه وهو الصحيح.

أمّا الآية فـ «كتاب» مصدر وضع موضع الفعل، و «عليكم» متعلق بالمصدر، كقوله [من الكامل]:

أعـلاقـةَ أُمَّ الـوُلَيِّـدِ بعـدَمـا أفنـانُ رأسِـك كـالثَّغـامِ المُخلِـسِ[2]

---

(١) سورة النساء: ٢٤.

٦٦٥ ـ **التخريج**: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/٣٤٤؛ والإنصاف ص ٢٢٨؛ وأوضح المسالك ٤/٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل السمط ص ١١؛ وشرح الأشموني ٢/٤٩١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩؛ وشرح المفصّل ١/١١٧؛ ولسان العرب ٢/٦٠٩ (ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ٢/٦٠٩؛ والمقرب ١/١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٥.

اللغة والمعنى: المائح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفاً. دونكا: اسم فعل بمعنى «خذ».

يقول: يا أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ منها.

الإعراب: يا: حرف نداء. **أيها**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء، و **«ها»**: للتنبيه. **المائح**: نعت «أي» مرفوع. **دلوي**: مفعول به مقدّم لـ «دونكا» وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **دونكا**: اسم فعل أمر بمعنى «خذ»، والفاعل: أنت، **والألف**: للإطلاق.

وجملة (أيها المائح..) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (دونكا) الفَعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «دلوي دونكا»، فإنّ ظاهره أنَّ «دلوي» مفعول مقدَّم لاسم الفعل «دونك»، وهو مبتدأ خبره جملة «دونك»، أو مفعول به لفعل محذوف يفسّره اسم الفعل الذي بعده، وكأنّه قال: خذ دلوي دونكا.

(٢) تقدم بالرقم ٨٤.

وأَما قوله: «دلوي دونكا»، فـ«دلوي» مفعول بفعل مضمر، و «دونك» بمعنى «تأَخَّر».

ولا يجوز أَن تجري هذه الظروف مجرى الفعل في جزم الجواب إلاّ في ضرورة، ولا يجوز أَن تنصب الفعل بعد الفاء والواو في جوابها، لأنَّ الفعل كما تقدَّم في الجواب معطوف على مصدر متوهم يدلّ عليه الفعل، وليس هنا ما يدلّ عليه المصدر.

باب التصغير

التصغير يرد في كلام العرب على ثلاثة معانٍ: أحدهما أن يراد به تصغير شأن الشيء وتحقيره، نحو قولك: «رُجَيْلُ سوء».

والآخر أن يراد به تقليل كمية الشيء، نحو قولك: «دُريهمات».

والآخر أن يراد به تقريب الشيء، وذلك نحو: «أُخَيِّي»، و «صُدَيِّقي»، إنما يراد بذلك تقريب منزلة الأخ من أخيه والصديق من صديقه.

وزعم أهل الكوفة أنه قد يكون لتعظيم الشيء، واستدلوا على ذلك بقوله [من الطويل]:

٦٦٦ ـ فُوَيقَ جُبَيْلٍ شامِخٍ لن تنالَه ... بقُنَّتِهِ حتى تكِلَّ وتَعمَلا

---

٦٦٦ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧؛ وسمط اللآلي ص ٤٩٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٩٩؛ ولسان العرب ١٢/٤٩٢ (قلزم)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩؛ والمقرب ٢/٨٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٧٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٢؛ وشرح المفصل ٥/١١٤.

اللغة: فويق: تصغير لكلمة فوق؛ وكذلك جبيل: تصغير لكلمة جبل. الشامخ: العالي. تكلّ: تتعب. قنته وقمته: أعلاه.

المعنى: يصف غُنْماً في أعلى جبل عالي الذروة، لن يصل المرء إلى أعلاه حتى يبذل جهداً وعملاً حتى يتعب.

الإعراب: **فويق**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (أبصرت) المذكور في بيت سابق. **جبيل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **شامخ**: صفة (جبيل) مجرورة بالكسرة. **لن تناله**: «لن»: حرف =

قالوا: فقوله: «حتى تكلَّ وتعملا»، دليل على عظمه. وكذلك قول الآخر [من الوافر]:

أَحــارِ تَــرَى بُــريَقــاً هــبَّ وَهْنــاً كنــارِ مجــوسَ تستعــر استعــارا[1]

فقوله: «كنار مجوس»، وقوله: «تستعر استعاراً»، دليل على عظم هذا البرق. وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

٦٦٧ - وكـلُّ أنـاسٍ سـوف تـدخـلُ بينهـم دُوَيهيــةٌ تصفــرُّ منهــا الأنــامِــلُ

نفي ونصب، «تناله»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**بقنّته**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (تناله)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **حتى تكلّ**: «حتى»: حرف جرّ، «تكلّ»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها مجرور بـ (حتى) والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تناله)، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **وتعملا**: «الواو»: للعطف، «تعمل»: كأعراب «تكل»، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «لن تناله»: في محلّ جرٍّ صفة لـ (جبيل). وجملة «**تكلّ**»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تعمل»: معطوفة على جملة (**تكل**).

والشاهد فيه قوله: «جبيل» حيث زعم الكوفيون أن التصغير هنا أفاد التعظيم.

(١) تقدم بالرقم ٦٠٧.

٦٦٧ - التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٦/ ٢٨٣؛ وسمط اللآلي ص ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٤ (خوخ)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩، ١٢٠٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٦، ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٤/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٩٤، ٦/ ١٥٥؛ وديوان المعاني ١/ ١٨٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٢/ ٥٣٧؛ وشرح المفصل ٥/ ١١٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٨، ٢/ ٦٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٥.

اللغة: دويهية: تصغير داهية وهي المصيبة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الإصبع أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر هنا فهي التي تصفرّ عند الموت.

المعنى: سوف يأتي الموت على كلّ الناس، فتصفرّ أظفارهم حينها.

الإعراب: «**وكلّ**»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**أناس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سوف**»: حرف تسويف واستقبال. «**تدخل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**بينهم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**دويهية**»: فاعل =

يريد الموت، وهو عظيم في نفسه. قال الله تعالى: ﴿قل هو نبأٌ عظيمٌ أنتم عنه معرضون﴾[١]. يعني: الموت.

وهذا كله لا حجة فيه. أما البيت الأول فيريد به أنّ الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لوعورته وضيقِ طرقه، فلن يناله بقُنَّته حتى يكِلّ ويَعمَلَ، ولو كان كبيراً لاتسعت طرقه ولسهل على سالكه.

وأمّا البيت الآخر فيريد بالبرق المذكور فيه أنه محبوب، إمّا لكونه ظهر على أثر جدب وهو دليل على المطر، وإمّا لكونه لاح من أفق محبوبه، فيكون من باب «أُخَيِّ» و «صُدَيِّقي».

وأمّا الثالث فالمراد بتصغير الداهية فيه أنّها خفية لا يعلم سببها، وإنْ كان فعلها عظيماً، لأنّها تأتي على ما عظم من المخلوقات، فصغرت بالنظر إلى خفائها.

* * *

وجميع الأسماء يجوز تحقيرها إلاّ الأسماء المتوغلة في البناء، ما عدا أسماء الإشارة، و «الذي» و «التي» من الموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام. فإن كانت معربة، نحو: «أيّ»، و «غير»، والأسماء المختصة بالنفي، نحو: «أحد»، و «عَريب»، و «كتيع»، وأسماء الأسبوع، نحو: السبت والأحد، والثلاثاء، والأربعاء، والظروف غير المتمكنة، نحو: «بُعيدات بَيْنٍ»[٢]، و «ذاتَ مرّةٍ»، والأسماء المحكية، والأسماء المصغرة، والأسماء العاملة، وجموع الكثرة، وما عدا ذلك فتصغيره جائز.

أَمّا الأسماء المتوغلة في البناء، فأَشبهت بقلة تمكنها الحرف، والحرف لا يُصغَّر،

= مرفوع بالضمّة. «تصفرُّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «منها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تصفرّ». «الأنامل»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «كلّ أناس...»: بحسب ما قبلها. وجملة «تدخل دويهية»: في محلّ رفع خبر «كلُّ». وجملة «تصفرّ»: في محل رفع صفة لـ «دويهية».

والشاهد فيه قوله: «دويهية» على أنّ التصغير هنا للتعظيم.

(١) سورة ص: ٦٧ ـ ٦٨.

(٢) بعيدات بين: بعد حين، وقيل: بعيد فراق.

وكذلك الظروف غير المتمكنة، لأنَّها لقلة تمكنها أشبهت الحروف. وأسماء الاستفهام والشرط لأنَّها لا يعلم ما تقع عليه، وإنَّما يصغر الشيء إذا علم أنه صغير. وأيضاً فإنها عامة، وتصغيرها يخرجها عن العموم إذ لا يتناول التصغير إلاَّ حقيراً.

والأسماء المختصة بالنفي و «غيرُ» لم تصغر، لأنَّ تصغيرها يخرجها عن عمومها، ألا ترى أنَّ «أحداً» يتناول جميع الناس، وكذلك «غير» يتناول ما عدا المضاف إليه. وأما أسماء الأسبوع فامتنعوا عن تصغيرها بتصغير «يوم». وأما الأسماء المصغرة، نحو: «كُمَيْتٍ» إنَّما لم تصغر لئلا يؤدي تصغيرها إلى جمع بين حرفي معنى.

وإنما لم تصغر الأسماء العاملة، لأن تصغيرها يقوّي فيها جانب الاسمية، فلا يجوز أن تعمل.

وإنما لم تصغر جموع الكثرة، لأنه لا فائدة في تصغيرها، ألا ترى أنَّ «دراهم» تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة، فإن صغَّرتها، فإنَّك تقصد تقليلها، وليس لك ما يعطي، ذلك لأنَّ كل عدد يقل ويكثر بالإضافة إلى غيره بخلاف جموع القلَّة لأنَّها تقع على العشرة فما دونها، فإذا قلَّلت علم أنَّ العدد أقل من عشرة، ولا يتصوَّر ذلك فيما كان من الجموع للكثرة.

* * *

والاسم المصغر لا يخلو من أن يكون مركباً أو غير مركب. فإن كان مركباً صغر الصدر منه، نحو: «بعلبك» تقول: «بُعَيْلَبَكّ». وإن لم يكن مركباً فلا يخلو من أن يكون مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً.

فإن كان مجموعاً فإما جمع سلامة، أو جمع تكسير، أو اسم جمع، أو اسم جنس.

فإن لم يكن جمع تكسير صُغِّر على لفظه. وإن كان جمع تكسير فإمَّا جمع قلَّة، أو جمع كثرة. فإنْ كان جمع قلة صُغّر على لفظه، نحو: «أفلُس»، تقول فيها: «أُفَيلِس». وإن كان جمع كثرة فإما أن يكون له واحد من لفظه أو لا يكون. فإن لم يكن له واحد من لفظه، نحو: «عَباديد»[١] و «شَماطِيط»[٢]، رُدَّ إلى واحده على القياس، فقلت: «عُبَيْدِيد»، لأنَّ

(١) عباديد: متفرّقة. تقول: جاءت الخيل عباديد.

(٢) شماطيط: متفرّقة أيضاً.

واحده لا يخلو أن يكون «عُبدوداً»، أو «عبدِيداً»، أو «عِبداداً»، وكيفما كان، فإن تصغيره «عُبَيْدِيد»، فلذلك حالة يثبت عليها، فلم يصغر على لفظه.

وإنْ كان له واحد من لفظه، فلا يخلو من أن يكون له جمع قلّة، أو لا يكون. فإن كان له جمع قلّة، رُدَّ إليه، وصُغّر جمع القلة، نحو: «فلوس» تقول فيها: «فُليس». وما ليس له جمع قلة، ردَّ إلى واحده، وصُغّر الواحد وجمع بالألف والتاء إن كان لما لا يعقل، وبالواو والنون إن كان لما يعقل، نحو: «دراهم» و «عُمور»، تقول: «دُرَيهمات» و «عُميرون».

فإن كان مثنى، فحكمه حكم المفرد. وإن كان مفرداً، فإما أن يكون على حرفين أو أزيد. فإن كان على حرفين، فإنَّك ترد إليه ما حذف منه فيصير ثلاثيًا، نحو: «يدٍ»، و «دمٍ»، و «سَنَةٍ»، تقول في تصغيرها: «يُدَيَّة»، و «دُمَيّ»، و «سُنَيْهَة»، ويكون حكمه حكم الثلاثي.

وإن كان على أزيد، فإمَّا أن يكون على ثلاثة أحرف، أو أربعة، أو أزيد.

فإن كان على ثلاثة أحرف، فإما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً. فإن كان مذكّراً، ضممت أوله، وفتحت ثانيه، وألحقت ياء التصغير ثالثة، وجرى الحرف الذي بعد ياء التصغير بالإعراب، إلاّ أن يكون ثاني الاسم ياء، فإنّه يجوز في أوله الضم والكسر، نحو: «شيخ» و «بيت».

وإن كان مؤنثاً، فحكمه حكم المذكَّر إلاّ أنك تلحقه علامة التأنيث، فتقول في تصغير «هند»: «هُنَيدَة»، إلاّ أسماء شذَّت، وهي «حرب»، و «بؤس»، و «ناب» للمُسنّ، و «عرس»، فإنّها مؤنثات كلها ولم تلحق تاء التأنيث.

فإن كان على أربعة أحرف، فلا يخلو أيضاً من أن يكون مُذكراً أو مؤنثاً. فإن كان مذكراً، ضممت أوله، وفتحت ثانيه، وألحقت ياء التصغير ثالثة، وكسرت ما بعدها، إلاّ أن يكون الحرف الرابع تاء التأنيث وألفه، فإنَّك لا تكسر ما بعد ياء التصغير بل تبقيه على حركته.

وإن كان مؤنثاً فعلت به ما فعلت بالمذكر، ولا تلحقه تاء التأنيث إلاّ أن يحذف في التصغير حتى يصير إلى الثلاثة، نحو قولهم في تصغير سماء: «سُمَيَّة». أو يكون ظرفاً قليل

التمكن، نحو قولهم في «قُدّام»: «قُدَيْديمَة»، و «وراء»: «وُرَيِّئة»، وسنذكر السبب في ذلك في بابه.

وإن كان على أَزيد من أربعة أحرف دون تاء التأنيث وأَلفه الممدودة أَو الألف والنون المشبهتان لها، فإنَّك لا تحذفه حتى ترده إلى أَربعة أَحرف إن لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف علة زائدة. فإن رددته إلى أَربعة، فقد تقدم حكمه.

وإن كان على خمسة رابعها حرف لين زائد، ضممت أوله، وفتحت ثانيه، وأَلحقت ياء التصغير ثالثة، وكسرت ما بعدها، وكان حرف العلة ياءً، فتقول في «سربال»: «سُرَيْبِيل»، وفي «قندِيل»: «قُنَيديل»، وفي «بهلول»[1]: «بُهَيْلِيل».

إلاّ أَن يكون الاسم المصغر في آخره أَلف التأنيث الممدودة أَو الألف والنون المشبهتان لها، وذلك كل اسم هما فيه ولم يكسر على «فعالِين» أَو يكون الاسم المصغّر جمعاً على وزن «أَفعال»، نحو: «أَحمال»، فإنك لا تكسّر ما بعد ياء التصغير، بل تبقيه على حركته. فعلى هذا إذا صغّرت الاسم الذي على خمسة أَحرف، فلا يخلو أَن تكون حروفه كلها أَصولاً، أَو يكون فيها زائد. فإن كانت كلها أصولاً، حذفت الآخر منها، فتقول في «سفرجل»: «سُفَيرج». وقد تحذف ما قبل الآخر إذا كان يشبه في مخرجه حرفاً من حروف الزيادة، نحو: «فرزدق»، قالوا في تصغيره: «فُرَيزِد»، و «فُرَيزِق»، لأن الدال تشبه التاء، وهي من حروف الزيادة.

وإن شئت عوضت من المحذوف، فقلت: «سُفَيْريج»، و «فُريَزيد».

فإن كان فيه زائد، حذفته أينما كان، وتركت الأصلي، فتقول في «مُدَحرِج»: «دُحَيْرِج»، بحذف الميم.

وإن كان فيه زيادتان حذفت التي ليست للإلحاق وتركت الملحقة، فلو صغرت مثل: «عِثْوَلّ»[2]، لحذفت اللام الواحدة، وتركت الواو، لأنها ملحقة، فقلت: «عُثَيِّل»، كما أَنك لو صغرت «قِرْشبًّا»[3] حذفت اللام الأخيرة، فقلت: «قُرَيْشِب». فإن كانتا للإلحاق، حذفت

(١) البهلول: الكثير الضحك، السيِّد الجامع لصفات الخير.
(٢) العثولّ: الكثير اللحم.
(٣) القرشبّ: الضخم الطويل من الرجال، وقيل: المُسِنّ.

أيتهما شئت، فقلت في «حَبَنْطَى»[١]: «حُبِينِط»، إن حذفت الألف، و «حُبَيِّط» إن حذفت النون.

وكذلك تقول في «دَلَنْظَى»[٢] و «كَوَأْلَل»[٣]، لأنَّهما تساويا في الإلحاق. وإن كانتا لغير الإلحاق، حذفت الأخيرة منهما، فتقول في «مُحْمَرّ»، و «مُغْتَلِم»: «مُحَيمِر» و «مُغَيلم» وإن شئت عوَّضت[٤].

فإن فضَّلت الواحدة بالتقديم والأخرى بالحركة، كنت في حذف إحداهما بالخيار، نحو: «قلنسوة»، تقول: «قُلَيْنِسَة»، إن حذفت الواو، و «قُلَيْسِيَة» إن حذفت النون.

فإن كانت إحدى الزيادتين لمعنى والأخرى ليست لمعنى، حذفت أيهما شئت إذا تساويا، ولم تفضل إحداهما الأخرى في مذهب سيبويه نحو: «حُبارى»، تقول: «حُبَيِّر»، إن حذفت ألف التأنيث، وأبو عمرو يعوّض منها تاء فيقول: «حُبَيِّرة». وإن حذفت الأولى قلت: «حُبَيْرَى».

وبعض الناس لا يحذف إلاّ ما ليس له معنى، وهو القياس عندي. وإن تساوت الزيادتان ولم تفضل إحداهما الأخرى، وكان حذف إحداهما يُفضي إلى أن يكون على مثال ليس من أمثلة كلامهم، وحذف الأخرى يؤدّي إلى ذلك، حذفت التي لا يؤدّي حذفها إلى شيء من ذلك، نحو: «استضراب»، تقول فيه: «تُضَيْرِيب»، بحذف الألف لتحرك الأول، ثم تحتاج بعد ذلك إلى حذف حرف واحد، فتحذف السين، فيبقى تِضراب، مثل: «سربال» ولا يبقى السين لأنّه يبقى «سِضراب»، وليس في كلامهم «سِفْعال»، وفيه «تِفعال»، نحو: «تِجفاف».

فإن كان الخماسي رابعه حرف مد ولين، لم تحذف منه شيئاً، لأنّك إذا حقّرت الخماسي بعد حذفه، لك أن تعوّض حرف مد ولين قبل الآخر. فإذا كان موجوداً في الكلمة، فينبغي أن لا يحذف منها إذ قد يزاد في الكلمة وإن لم يكن فيها. فلو صغَّرت «انطلاقاً» على هذا، لحذفت همزة الوصل ثم يبقى بمنزلة «سربال»، فتصغيره كتصغيره، فتقول: «نُطَيليق».

---

(١) الحبنطى: الغليظ القصير.

(٢) الدلنظى: الشديد الدفع.

(٣) الكوَألل: القصير.

(٤) فتقول: «مُحَيمير»، و «مُغيليم».

والمازني لا يجيز في تصغيره إلا «طُلَيِّق»، ويحذف النون لأنه ليس ثَمَّ «نِفْعال». وهذا الذي قال لا يلتفت إليه إلاّ عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى، ولو كان هذا الذي ذهب إليه صحيحاً لم يجز في «افتقار»: «فُتَيْقِير»، لأنّه ليس في كلامهم «فِتْعال».

وإن كان الاسم الذي تريد تصغيره على أَزيد من خمسة أَحرف، فهو جار على هذا القياس في الحذف.

وأَهل الكوفة يجيزون في تصغير الخماسي، فما زاد أَن لا يحذف منه شيء، فتقول في «سَفَرْجَل»: «سُفَيْرِجل»، بكسر ما قبل الآخر، وفي «قَبَعْثَرى»: «قُبَيْعَثَرى».

ومنهم من لا يجيز ذلك في الخماسي إلاّ بشرط أَن يسكن ما قبل الآخر، فتقول: «سُفيرِجْل»، حتى يصير على وزن «قُنَيدِيل»، وذلك لا يجوز عندنا أَصلاً، كما لا يجوز في التكسير.

* * *

فهذه جملة كافية في التصغير، لم نرجع إلى ما ذكره أَبو القاسم من الأبواب باباً باباً إلى تمامها.

قوله: أَبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيعِيل.

أَي ما كان من الأسماء على هذه الأمثلة في الحركات والسكون وعدة الحروف لا في الأصول والزوائد، أَلا ترى أَن ما كان على وزن «أُفَعِيل»، و «يُفَعْيل»، أَو «مُفَيْعِل»، أَو غير ذلك من الأوزان على مثال «فُعَيْعِل» في الحركات والسكنات.

فإن قيل: وجدنا من الأسماء المصغرة على غير ذلك من الأمثلة، وذلك «أُفَيْعال» نحو: «أُجيمال»، و «فُعَيلان»، نحو: «سُكَيْران»، و «فُعَيْلَى» كحُبَيْلى، و «فُعَيلاء» كحُميراء وأَمثال ذلك. فالجواب: إنَّ «أَفيعالاً» راجع إلى «فُعَيْعيل»، لأنّه مثله في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وما بقي إنّما يعتدّ منه بالصدر. وما بقي بمنزلة اسم مركّب، وكلها ترجع إلى «فُعَيْل» لأن ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة، والألف والنون الزائدتين جارية مجرى الاسم المركب.

فقد تبيَّن أَنَّ هذه الأمثلة الثلاثة عامة لجميع الأسماء المصغّرة.

باب تصغير الثلاثي

الاسم الثلاثي لا يخلو أن يكون مذكَّراً أو مؤنثاً. فإن كان مذكَّراً لم يخلُ من أن يكون صحيحاً أو معتلاً. فإن كان صحيحاً، ضممت أوله، وفتحت ثانيه، وألحقت ياء التصغير ثالثة، وجرى ما بعدها بالإعراب.

وإن كان معتلاًّ، فلا يخلو أن يكون معتل الفاء، أو العين، أو اللام.

فإن كان معتل الفاء، فإمَّا أن يكون بالواو أو بالياء. فإن كان معتلاًّ بالواو جرى مجرى الصحيح، وإن شئت قلبت الواو همزة، نحو: «أُجَيْه»، في «وجه»، وإن كان معتلاًّ بالياء، فحكمه حكم الصحيح، تقول في «يُسر»: «يُسَيْر».

وإن كان معتل العين فإمَّا أن يكون ياء، أو واواً، أو ألفاً.

فإن كان واواً، فحكمه حكم الصحيح، نحو: «قول»، تقول: «قُوَيل».

وإن كانت ياء، فحكمه حكم الصحيح، ويجوز كسر فائه إتباعاً للعين، نحو: «بيت» تقول فيه «بُيَيْت».

وإن كان ألفاً رددتها إلى أصلها، فإن كان أصلها الواو رددتها إليها، وكان حكمه حكم ما عينه واواً، وإن كان أصلها الياء رددتها إليها وكان حكمه حكم ما عينه ياء، فتقول في تصغير «باب»: «بُويب»، و «ناب»: «نُييب».

وإن كان ألفاً مجهولة الأصل، ردت إلى الواو.

وإن كان معتل اللام، فعلتَ به ما فعلت بالصحيح، إن كانت لامه ياء، بقيت على ما

كانت عليه، وإن كانت ألفاً أو واواً صارت ياء.

وإن كان الاسم مؤنثاً، كان حكمه حكم المذكر إلاّ أنك تلحق الاسم تاء التأنيث، وتفتح ما قبلها إلاّ ألفاظاً شذّت، وهي: «ناب» للمسنّ من الإبل، و «حرْب»، و «عرس»، و «قَوس»، فإنّها مؤنثة ولا تلحقها تاء التأنيث.

فأمّا «ناب» فحمل على معنى «عظائم»، لأنَّ المُسنّ من الإبل إنّما سُمّي ناباً لعظمه. و «قوس» محمول على معنى «عود»، و «حَرْب» روعي فيها أَنَّها مصدر في الأصل، فجرت لذلك مجرى المذكر.

فإن كان الاسم الثلاثي محذوفاً منه، صغَّرته كما يصغَّر غير المحذوف، ولا يُرد إليه شيء، لأنّك لم تضطر إلى الرد، فتقول في تصغير «هارٍ»[1]: «هُوَيْر»، وفي تصغير «مَيْت»: «مُيَيْت»، وفي تصغير «بَيْت»: «بُيَيْت»، وفي تصغير «مال»: «مُوَيل» من قولك: رحلٌ مالٍ.

ويونس يرد المحذوف فيقول: «هُوَيئِر» و «مُوَيئِل»، لأنَّ أَصله «هائر» و «مائل».

(١) الهار والهائر: المنهار.

باب تصغير الرباعي

لا يخلو أن يكون أحد حروفه معتلاً أو لا يكون. فإن لم يكن كذلك، ضممت أوله، وفتحت ثانيه، وألحقت ياء التصغير ثالثة، وكسرت ما بعدها، وجرى الآخر بالإعراب إلاّ أن يكون رابع الاسم تاء تأنيث، فإنّك تبقي ما قبل الآخر على حركته، فتقول في «طلحة»: «طُلَيْحَة».

فإن كان مضعّفاً، فإمّا مدغم أو غير مدغم، فإن كان مدغماً فحكمه حكم الصحيح، إلاّ أنّك تكسر ما بعد ياء التصغير، وتُبقي المدغم على ما كان عليه، فتقول في «مُدُقّ»: «مُدَيِّق».

وإن لم يكن مدغماً، فحكمه حكم الصحيح. وإن شئت زدت ياء تفرقة بين المثلين، فتقول في «قَرْدَد»[1]: «قُرَيْدِد»، و «قُرَيْدِيد».

فإنْ كان أحد حروفه حرف علّة فإما أَوَّلاً، أو ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً.

فإنْ كان أَوّلاً فإما ياء، أو واواً، فإن كان ياء أَو واواً فحكمه حكم الصحيح، تقول في «يمين»: «يُمَيِّن»، وتقول في مثل «وقود»: «وُقَيِّد». وإن شئت همزت الواو المضمومة. وإن كان ثانياً فإما ياء أَو واواً أَو ألفاً. فإن كان ألفاً فإنك تقلبها إلى الواو، فتقول في «ضارب»: «ضُويرب». وإن كان ياء أَو واواً فحكمه حكم الصحيح، فتقول في تصغير «كوثَر» و «صَيْقَل»: «كُوَيْثر» و «صُيَيْقِل».

(١) القردد: الأرض الصلبة الغليظة.

وإن كان ثالثاً، فإمّا أَلفاً، أَو واواً، أَو ياء. فإن كان أَلفاً قلبتها ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير، فتقول في تصغير «منار»: «مُنَيِّر». وإن كان ياء، أُدغمت فيها ياء التصغير، فتقول في تصغير «شعير»: «شُعيِّر».

وإن كان واواً، فإمّا أَن تكون زائدة للإلحاق، أَو لغير الإلحاق، أَو أَصلية. فإن كانت زائدة لغير الإلحاق قلبتها ياء وأَدغمت، فتقول في «عجوز»: «عُجَيِّز». وإن كانت زائدة للإلحاق أَو أَصلية، جاز فيها وجهان: القلب والإدغام، وأَجراؤها مجرى الصحيح، فتقول: «أُسَيوِد»، و «أُسَيِّد»، و «جُهَيوِر»، و «جُهَيِّر»، و «قُسَيوِر» و «قُسَيِّر».

وإن كان حرف العلة رابعاً، فإمّا أَن يكون ياء أَو أَلفاً. فإن كان ياء، فحكمه حكم الصحيح، فتقول في تصغير «قاضٍ»: «قُوَيض».

وإن كان أَلفاً فإمّا للتأنيث أَو لغيره. فإن كان لغير التأنيث فعلت به ما فعلت بالصحيح، وقلبت الألف ياء، فتقول في «ملهى»: «مُلَيهٍ».

وإن كانت لتأنيث فعلتَ به ما فعلتَ بالصحيح، إلاّ أَنّك تترك ما قبل الآخر على حركته فتقول في «حُبلَى»: «حُبَيْلَى».

وإن كان في الاسم المصغر حرف مبدل، فلا يخلو أَن يكون حرف علة أَو حرفاً صحيحاً، أَو الهمزة. فإن كان حرف علة، رددته إلى أَصله إذ زال بالتصغير موجب البدل، فتقول في «موقن»: «مييْقِن». فترد الواو إلى الياء لزوال الموجب لبدلها، وهو سكونها وانضمام ما قبلها، فلما صغّرت تحركت فعادت لأصلها.

وإن كان همزة فإمّا طرفاً أو غير طرف. فإن لم تكن طرفاً، لم ترد إلى أَصلها، فتقول في «قائم»: «قُوَيئِم»، ولا تردها إلى الواو. وإن كانت طرفاً فارددها إلى أصلها، فتقول في تصغير «كساء»: «كُسَيّ»، لأنَّ الهمزة فيه بدل من الواو بدليل «كسوت»، فتزيد ياء التصغير ثالثة، وتقلب الألف ياء وتكسرها، وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها، فتجتمع ثلاث ياءات، فتحذف احداهنّ، وينبغي أَن تكون المحذوفة المبدلة من الألف، لأنّها زائدة لغير معنى، فهي أولى بالحذف من الأصلية ومن حرف التصغير.

وإذا أدى تصغير الرباعي المؤنث إلى حذف حرف منه، ألحقته تاء التأنيث كالثلاثي،

فتقول في «سماء»: «سُمَيّة»، وإنْ لم تحذف منه شيئاً لم تلحقه تاء التأنيث. فأما قولهم في «وراء»: «وُرَيّئة»، فسيذكر في بابه.

فإنْ كان الحرف المبدل صحيحاً، لم يرد إلى أصله، فتقول في «تُخمة»: «تُخَيمة».

وإن كان الاسم مقلوباً، رددته إلى أصله، فتقول في تصغير «هارٍ»: «هَويئر»، لأنّه مقلوب من «هائر»، فيُردّ إليه.

باب تصغير الخماسي فما فوقه

الاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة، أو لا يكون فيه زيادة.

فإن لم تكن فيه، حذفت آخره، نحو: «سَفَرجَل»، تقول: «سُفَيرِج». ولك أن تعوض فتقول: «سُفَيرِيج»، إلاّ أن يكون ما قبل الآخر حرفاً من حروف الزيادة أو حرفاً يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة، نحو: «خَدَرْنَق»[1] و «فَرَزدَق»، فالنون من حروف الزيادة والدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة فتقول فيها: «خُدَيرق»، و «فُرَيزِد»، و «فُرَيزِق».

وإن شئت عوضت ياء قبل الآخر، فتقول: «خُدَيْرِيق»، و «فُريزِيد» و «فُرَيزِيق»، إلاّ أن يكون الحرف الأخير من حروف الزيادة، نحو: «شَمرْدَل»[2]، فإنّك تقول في تصغيره: «شُميرِد»، وتحذف اللام.

فإنْ كان فيه حرف واحد من حروف الزيادة حذفته، إلاّ أن يكون حرف علة زائداً قبل الآخر، فإنّك لا تحذفه، بل تبقيه إن كان ياء على لفظه، وإن كان واواً أو ألفاً، قلبتها إلى الياء، وذلك: «قِنْديل»، و «بُهلول»، و «سِربال».

فإنْ كان فيه زيادتان واحتجت إلى حذف واحدة منهما، فلا يخلو من أن تكون للإلحاق، أو لغير الإلحاق، أو إحداهما للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق. فإنْ كانتا

(١) الخدرنق: العنكبوت.

(٢) الشمردل: الفتي السريع من الإبل.

للإلحاق، فلا يخلو أن تكون إحداهما من لفظ الأصل، والأخرى ليست كذلك، أَو يكونا من غير لفظ الأصل.

فإن كانت إحداهما من غير لفظ الأصل، حذفتها، فتقول في «عَفَنْجَج»[١] «عُفَيْجِج»، وكذلك «خَفَيْدَد»[٢]، فتحذف النون والياء، وإن شئت عوَّضت[٣].

فإن كانت من غير لفظ الأصل، حذفت أيهما شئت، فتقول في «كَوأَلَل»: «كُوَيئل»، إنْ حذفت اللام، وكذلك إن حذفت الهمزة. ولك أن تعوض.

فإن كانت الواحدة لغير الإلحاق، حذفتها وتركت الملحقة، فتقول في: «عِثْوَلّ»: «عُثَيِّلّ» و «عُثَيِّل»، بحذف إحدى اللامين لأنها زائدة لغير الإلحاق، وتترك الواو لأنها بمنزلة شين «قِرشَبّ».

إلاّ أن تكون الزيادة التي لغير الإلحاق زيدت مع التي للإلحاق دفعة واحدة، ولم ترد في كلامهم بعد استقرار الملحقة، فإنَّ حكمها حكم غير الملحقة، فتقول في «مُقْعَنسِس»[٤]: مُقَيعِس، بحذف إحدى السينين والنون، وإن كانت السين ملحقة، وتترك الميم وإن لم تكن ملحقة، ألا ترى أَنَّ «عِثْوَلاً»، كان أولاً مخفف اللام بمنزلة «درهم»، فزدت فيه إحدى اللامين بعد ذلك، ولا يتصوَّر في «مقعنسس» أن يكون ملحقاً دون الميم والنون.

وإن كانت لغير الإلحاق، تركت الفاضلة وحذفت المفضولة، والتفاضل في الحروف يكون بالتقديم والتحريك، وبأن يكون حذف إحداهما يُفضي إلى مثال موجود، والآخر لا يُفضي إلى ذلك، نحو: «منطلق»، تقول في تصغيره: «مُطَيْلِق»، بحذف النون، لأنَّ الميم فضلتها بالتقديم، أو نحو: «استخراج» تقول: «تُخَيرِج»، وتحذف السين لأن «سِفعالاً»، ليس من كلامهم و «تِفْعال» موجود. فإن تفاضلتا حذفت أيتهما شئت، فتقول في «قُلنسوة»: «قُلَينِسَة» و «قُلَيْسِيَة»، فتارة تحذف النون، وتارة تحذف الواو، لأنَّ النون تفضل بالتقديم، والواو أيضاً تفضل بالحركة.

---

(١) العفنجج: الأحمق، أو الأخرق.

(٢) الخفيدد: الظليم السريع.

(٣) فتقول: «عفيجيج»، و «خفيديد».

(٤) الاقعنساس: ضَرْب من الجلوس.

فإنْ كان الخماسي على وزن «أَفعال» جمعاً أو في آخره ألف التأنيث الممدودة، أو المقصورة، أو الألف والنون المشبهتان لها، فإنَّك تبقي ما قبل الآخر على ما كان عليه، فتقول في «أَجمال»: «أُجَيمال»، وفي «حمراء»: «حُمَيراء»، وفي «سكران»: «سُكيران».

فإنْ كان على أَزيد من خمسة أحرف، حذفته حتى يرجع إلى خمسة أحرف ما لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف مد ولين.

وحكم الحروف في الحذف حكمها في الخماسي، ولا يُعْتدّ بألف التأنيث، ولا بتائه، ولا بالألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث، بل يعتد بما عدا هذه الحروف، وقد تقدم خلاف أهل الكوفة في تصغير ما زاد على أربعة في أول هذا الباب.

باب تصغير الظروف

وهي تنقسم قسمين: متصرف وغير متصرف. فالمتصرف تصغيره كتصغير الأسماء غير الظروف، وغير المتصرف ينقسم قسمين: قسم لم يتصرف في موضع أصلاً، وقسم يتصرف قليلاً. فالذي لا يتصرف أصلاً لا يجوز تصغيره، نحو: «بُعيداتِ بَيْنٍ»، و «ذاتَ مرّةٍ»، و «سبحانَ الله»[1].

والذي يتصرف قليلاً لا يجوز تصغيره إلاّ ضرورة حيث سمع، وقياسه في التصغير كقياس الأسماء، إلاّ أَنّك تلحق المؤنث منه تاء التأنيث. وإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف، وذلك أنه حيث قلَّ تصريفه لم يكن له ما يستدل به على تأنيثه، بخلاف الأسماء المنصرفة، فإنَّ الإخبار عنها والإشارة إليها، تدلّ على تأنيثها، فلذلك قيل في تصغير «قُدّام» و «وراء»: «قُدَيدِيمة»، و «وريِّئة». إذ لو لم تلحق تاء التأنيث لتُوهّم أَنّهما مذكّران.

(١) «سبحان» مصدر، وليس ظرفاً.

باب تصغير الأسماء المبهمة

قد تبيَّن أنَّ الأسماء المتوغّلة في البناء لا يجوز تصغيرها إلاّ أسماء الإشارة و «الذي» و «التي» من الموصولات و «اللاتي».

وسبب ذلك أَنَّ التصغير في المعنى نعت، فإذا قلت: «رُجَيل»، فمعناه: رجلٌ حقير، وليس في الأسماء المتوغّلة في البناء ما ينعت إلاّ هذه الأسماء، فلذلك صُغّرت.

وإذا كانت طريقتها في النعت طريقة ليس لغيرها من الأسماء، كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من المصغرات، ألا ترى أنّها لا توصف إلاّ بما فيه الألف واللام.

وأما «الذي» و «التي» و «اللاتي» فصُغّرت على قياس أسماء الإشارة، لأنّها مبهمة مثلها، وقياس هذه الأسماء في التصغير أن تترك أوله على حركته، وتلحق ياء التصغير ثالثة، وتزاد ألف في آخره، فإن تعذّرت زيادتها في الآخر، زيدت قبل الآخر، فتقول في تصغير «ذا»: «ذَيّا»، بترك الذال على حركتها، وتقلب الألف ياء، لأن أصلها الياء بدليل قولهم: «ذي»، للمؤنث، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة، ثم ترد إليه حرفاً ثالثاً كما تفعل ذلك في «يد» و «دم»، وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة، وتزيد الياء في الآخر، فتصير «ذَيَيّا»، فتجتمع ثلاث ياءات، فتحذف واحدة وهي الأولى، ولا يمكن حذف الأخيرة لئلا تقع ياء التصغير طرفاً. ولا يجوز حذف ياء التصغير لأنها حرف معنى، فتقول: «ذَيّا».

وكذلك تفعل بتصغير «تا»، تقلب الألف ياء لأنّها أصلها بدليل قولهم: «تِي»، في

معناها، وتلحق ياء التصغير ثالثة، وترد المحذوف وهو اللام كما فعلت في تصغير «ذا» حتى تردها إلى «تَيّا».

فإن ثنّيت حذفت الألف لالتقائها مع ألفا التثنية فتقول: «ذَيّانِ»، و «تَيّانِ»، و «ذَيَّيْنِ»، و «تَيَّيْنِ».

ولا يثنى من أسماء الإشارة إلاّ «تا» أو «ذي» لئلاّ يلتبس المذكّر بالمؤنث، ألا ترى أنّك لو صغرت «ذي» أو «هذه» لقلت: «ذَيّا»، فيكون في اللفظ كالمذكّر، ومن قال: «ذاك» قال: «ذَيّاك»، ومن قال: «ذلك» قال: «ذيّالك». وإذا صغرت «أُولى» قلت: «أُوليّا»، بترك الأول على حركته، وتزيد ياء التصغير ثالثة، وتقلب الألف ياء، وتدغم ياء التصغير فيها، وتزيد ألفاً في الآخر.

ومن قال: «أولاكَ» قال: «أُليّاك»، ومن قال: «أولاءِ» قال: «أُوليّاء»، تُبقي الأول على حركته، وتلحق ياء التصغير ثالثة، وتقلب الألف ياء، وتدغم فيها ياء التصغير، وتزيد ألفاً قبل الآخر. وإنّما لم تزد في الآخر لئلا تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغَّرة لأنّه لم يوجد اسم مصغر على خمسة أحرف إلاّ أن يكون قبل آخره حرف مد ولين، فزيدت الألف قبل الآخر لذلك.

وكذلك تقول في تصغير «الذي»: «اللذَيّا»، تُبقي الأول على حركته، وتلحق ياء التصغير ثالثة، وتدغمها في ياء «الذي»، وتزيد ألفاً في الآخر.

وكذلك تفعل في تصغير «التي»، فتقول: «اللتيّا».

فإن ثنيت «اللذَيّا» قلت: «اللذَيّانِ» رفعاً، و «اللذَيّيْنِ» نصباً وخفضاً، وكذلك «التي»، فتحذف ألف «اللذيّا»، و «اللتيّا» للالتقاء مع ألف التثنية.

وتقول في جمع «اللذَيّا» بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في النصب والخفض: «اللذَيّونَ» و «اللذَيِّينَ»، فتحذف الألف لالتقائها مع واو الجمع ويائه، كما فعلت في «مصطفَيْن» وَ «موسَيْنَ».

وتقول في جمع «اللَتيا»: «اللتَيّات»، بالألف والتاء، فتحذف الألف لالتقائها مع ألف الجمع. وتقول في تصغير «اللاتي»: «اللّوَيْتا»، تُبقي الأول على حركته، وتقلب الألف واواً

لأنَّ «اللاتي» بمنزلة «ضارب»، فكما تقلبها في «ضارب» واواً، كذلك تقلبها في «لاتي»، وتزيد الياء ثالثة، وتحذف الياء من «لاتي» لئلاّ تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغَّرة إذا زدت في آخرها ألفاً في كونه على خمسة أحرف، وليس قبل آخره حرف مدّ ولين، فكذلك تقول: «اللويتّا».

ومن العرب من يضم الأول في تصغير الأسماء الموصولة على قياس التصغير، فيقول: «اللُّذيّا» و «اللُّتيّا». ولا يُصغَّر «اللاتي» ولا «اللائي»، استغنوا عن ذلك بتصغير «اللاتي» لأنّها في معناها.

وقد تصغر العرب بحذف جميع زوائد الاسم، فتقول في تصغير «اشهيباب»: «شُهيّب»، ويسمّى هذا تصغير الترخيم.

باب النسب

اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فمنهم من سماه بالنسب، ومنهم من يسميه الإضافة[1]، وهو الصحيح، لأنَّ الإضافة أعم من النسب، لأنَّ النسب في العرف إنّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يقال: فلان عالم بالأنساب. والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً.

والنسب يكون إلى الأب، وإلى الأم، وإلى الحيّ والقبيلة، وإلى مكانه، وإلى صنعته، وإلى ما يلازمه، وإلى ما يملكه، وإلى من يكون على مذهبه، وإلى صفته، وذلك قليل نحو «أحمريّ» ، و «أشقريّ»، و «أعجميّ»، و «دوّاريّ»، وعليه قوله [من الرجز]:

٦٦٨ ـ أَطَرَباً وأَنْتَ قِنِّسْرِيُّ والدَّهْرُ بالإنسانِ دوّارِيُّ

---

(١) سماه سيبويه الإضافة، وسمّاه جمهور النحاة النسب.

٦٦٨ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ٣٣٨؛ ولسان العرب ٥/ ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١/ ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٠؛ والخصائص ٣/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤؛ والمنصف ٢/ ١٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٢، ٢/ ١٩٨.

اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحاً أو حزناً. قنسري: شيخ كبير. دواري: كثير الدوران والتقلّب من حالة إلى حالة. =

وقد تلحق ياء النسب في اللفظ، ولا يكون منسوباً في المعنى، وذلك نحو «كُرسيّ»، و «يُختيّ»[1]. فإذا نسبت الإنسان إلى ما يملكه نسبته بالياءين.

وقد يجيء على «فاعل»، وذلك موقوف على السماع، نحو: «رامِح»، و «نابل»، و «دارع»، و «لابن»، و «تامر»، و «سائف».

وإذا نسبت إلى صنعته نسبت بإدخال ياء النسب على اسم الشيء الذي يحاوله، وقد يجيء على «فعّال»، وذلك موقوف على السماع، نحو: «عطّار»، و «خيّاط»، و «بزّاز». فإذا نسبت إلى ما يلازمه، نسبت أيضاً بياءي النسب. وقد يكون هنا الاسم الذي ينسب إليه على «فَعِل»، وذلك «نَهِر» في قول الشاعر [من الرجز]:

٦٦٩ ـ لســـتُ بَلْيلِـــيٍّ ولكنِّـــي نَهِـــرْ لا أُدلـــج الليـــلَ ولكـــن أبْتكِـــرْ

= **المعنى**: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟!

الإعراب: **أطرباً**: «الهمزة»: حرف استفهام، «طرباً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أتطرب طرباً. **وأنت**: «الواو»: حالية، «أنت»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **قنسري**: خبر مرفوع بالضمّة. **والدهر**: «الواو»: للعطف، «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **بالإنسان**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر (دواريّ). **دواري**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أتطرب طرباً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وأنت قنسريّ»: في محلّ نصب حال. وجملة «والدهر دواريّ»: معطوفة عليها في محل نصب حال مثلها.

والشاهد فيه قوله: «دوّاريّ» حيث نسب إلى الصفة «دوّار»، وهذا من القليل.

(١) البختي: الجمل الطويل العنق.

٦٦٩ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٠٠؛ والكتاب ٣/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣٣٨ (نهر)، ١١/ ٦٠٨ (ليل)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤١؛ والمقرب ٢/ ٥٥؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٤٩.

شرح المفردات: ليليّ: نسبة إلى ليل. نهر: المنسوب إلى نهار. **أدلج**: سار بالليل.

المعنى: يقول: لست لصاً أعمل في الليل، بل أعمل في وضح النهار بعيداً عن التستّر والاختفاء.

الإعراب: «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». «**بليليّ**»: الباء حرف جرّ زائد، «ليلي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «**ولكنّي**»: الواو حرف عطف، «لكنّي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «لكنّ». «**نهر**»: خبر لكنّ مرفوع، وسكّن للضرورة الشعريّة. «**لا**»: حرف نفي. «**أدلج**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**الليل**»: مفعول به منصوب. «ولكن»: الواو حرف عطف، «لكن»: حرف استدراك. «**أبتكر**»: فعل مضارع =

وقد يجيء النسب على «مِفْعال» كـ «امرأة معطار»، وعلى «مِفْعيل»، نحو: «ناقة مِخطير»[١] وعلى «مِفعَل»، نحو: «امرأة مِدعَس»[٢]، وذلك قليل.

وما بقي فإنّك تنسب إليه بياءي النسب.

* * *

والاسم المنسوب لا يخلو أن يتغيَّر بالنسب أو لا يتغيَّر. فإن لم يتغيَّر، فهو مقيس إلاّ ما يستثنى، وهو ما قياسه أن يغير باطراد.

وإن تغيَّر، فلا يخلو أن يطرد التغيير أو لا يطرد. فإن اطرد فهو مقيس، وإن لم يطرد فهو مسموع، وسنذكر جميع الشاذ بعد الفراغ من المقيس.

* * *

والاسم المنسوب لا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. فإن كان مجموعاً، فلا يخلو من أن يكون جمع سلامة، أو اسم جمع، أو اسم جنس، أو جمع تكسير.

فإن كان اسم جمع، أو اسم جنس، نسبت إليه على لفظه مثل: «قوم» تقول في النسب: «قومِيّ»، وفي «رهط»: «رَهطيّ»، وفي شجر: «شَجَرِيّ»، وفي «تمر»: «تَمريّ».

وإن كان جمع تكسير، فلا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه، أو لا يكون. فإن لم يكن له واحد من لفظه، نسبت إليه على لفظه نحو: «عباديدي»، و «شماطيطي». وإن كان له واحد من لفظه، فلا يَخلو من أن يكون قد بقي على جمعيته، أو كان اسماً لشيء. فإن كان قد صار اسماً لشيء، نسبت إليه على لفظه، مثل: «أنمار» و «أنصار»، تقول: «أنماري» و «أنصاريّ».

= مرفوع بالضمّة وسكّن للضرورة الشعرية، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا».

وجملة: «لست بليلي» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لكنّي نهر» معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا أدلج» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أبتكر» معطوفة على جملة: «أدلج».

الشاهد: قوله: «نهر» حيث بناه على «فَعِل» وهو يريد النسبة لا المبالغة.

(١) ناقة مخطير: تخطر بذنبها عند السَّير.

(٢) امرأة مِدعس، وكذلك رجل مدعس: طعّان.

وإن كان باقياً على جمعيته، فلا يخلو من أن يكون ردُّه إلى المفرد يغيّر المعنى أو لا يكون، فإن كان ردُّه إليه يُغير المعنى، نسبت إليه على لفظه وذلك نحو «أعراب»، تقول في النسب إليه: «أعرابيّ»، ولا ترده إلى «عَرَب» لأن «عرباً» أعمّ من «أعراب»، لأنَّ «الأعراب» إنّما تقع على أهل البوادي خاصة، و «عرب» يقع على البادي والحاضر، فلو رددته إليه، لأدخلت في المنسوب عموماً لم ترده.

فإن كان رده إليه لا يغيّر المعنى، نسبتَ إلى مفرده، فتقول في النسب إلى «الفرائض»: «فَرَضِيّ»، وفي النسب إلى القبائل: «قَبَليّ»، وفي النسب إلى «أبناء فارس»: «بَنَويّ».

فإن كان جمع سلامة أو مثنى، نسبت إلى مفرده، فتقول في النسب إلى «زيدِينَ»: «زَيدِيّ»، وإلى «زَيدَيْنِ»: «زَيْدَيّ».

فإن كان مفرداً، فلا يخلو أن يكون محكيّاً، أو لا يكون. فإن كان محكيّاً، نسبت إلى الصدر، فتقول في النسب إلى «تأبط شرّاً»: «تأبطيّ». وقد سمع النسب إلى الجملة بأسرها، نحو: «كُنتيّ» في النسب إلى «كنت». قال الشاعر [من الطويل]:

٦٧٠ ـ ولَسْـتُ بكُنتـيٍّ ولسْـتُ بعـاجِـنٍ وشـرُّ الـرجـالِ الكنْتُنـيُّ وعـاجِـنُ

وقد قيل: «كُونِيّ»، نسب إلى الصدر ورد المحذوف لتحرك النون. فإن لم يكن

---

٦٧٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٦/ ٢٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٨؛ وشرح المفصل ١/ ١٤، ٦/ ٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٧ (عجن)، ٣٦٩ (كنن)؛ والمقرب ٢/ ٧٠.

الإعراب: **ولستُ**: الواو بحسب ما قبلها، و «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». **بكنتيّ**: الباء حرف جرّ زائد، و «كنتيّ»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». **ولست بعاجن**: تُعرب إعراب «ولستُ بكنتيّ». **وشَرّ**: الواو حرف استئناف، و «شرّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **الرجال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الكنتيّ**: خبر مرفوع بالضمة. **وعاجن**: الواو حرف عطف، و «عاجن» اسم معطوف مرفوع بالضمة.

وجملة «ولست بكنتيّ» بحسب ما قبلها، وجملة «ولست بعاجن» معطوفة، وجملة «وشرّ الرجال الكنتي» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كنتي» حيث نسب إلى الجملة «كنت».

محكياً، فلا يخلو أن يكون مضافاً، أو مركباً، أو غير ذلك.

فإن كان مضافاً، فلا يخلو أن يكون المضاف والمضاف إليه قد صارا بمنزلة اسم واحد لشيءٍ، أو لا يكونا. فإن لم يصيرا بمنزلة اسم واحد، نسبت إلى أيهما شئت، نحو: «غلام زيد»، إن أردت النسبة إلى «زيد» نسبت، أو إلى «الغلام» نسبت. فإن كانا بمنزلة اسم واحد، فلا يخلو من أن يكون الأول يعرف بالثاني في الأصل، ثم غلّب بعد ذلك فصار كالعلم، أو يكون المضاف والمضاف إليه عُلّق في أول أحواله علماً على مسماه.

فإن كان الأول يعرف بالثاني نسبت إلى الثاني، نحو: «ابن كراع»، و «ابن دألان»، و «ابن عمر»، ألا ترى أن «ابناً» في جميع ذلك أضيف إلى ما بعده ليتعرف به، ثم غُلّب. وإن كان عُلّق في أول أحواله على مسماه نسبت إلى الأول، إلاَّ أن تخاف التباساً، فإنّك تنسب إلى الثاني، فتقول في امرىء القيس: «امرئي»، لأنك لم تخف في الأول لبساً.

فإنْ خفت «لبساً» نسبت إلى الثاني كما تقدم، فتقول في «عبد مناف»: «مُنافيّ»، وفي «عبد قيس»: «قيسيّ».

فإن كان مركباً، مثل: «بعلبك»، فالصحيح أن تنسب إلى الأول فتقول: «بعليّ»، ومنهم من يلحق ياءي النسب في الآخر، فيقول: «بعلبكي»، ومنهم من ينسب إلى الأول والثاني، فيقول: «بعليّ بكيّ»، وعليه قوله [من الطويل]:

٦٧١ - تـزوَّجتُهـا راميّـةً هـرمـزيّـةً بفضلِ الذي أعطى الأميرُ من الوُرقِ

ومن العرب من ينسب إلى المضاف وإلى المركب بأن يبني منهما اسماً واحداً، فيقول

---

٦٧١ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٣٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٥؛ والمقرب ٢/ ٥٨.

اللغة: رامية هرمزية: منسوبة إلى رام هرمز، والمعنى فارسيّة.

المعنى: لقد تزوّجتها حسناء فارسيّة، بما فضّل الأمير عليّ به من الغنائم.

الإعراب: **تزوّجتها**: فعل ماضٍ، و «التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **راميّة**: حال منصوبة هـرمزيّة: نعت «راميّة» أو حال ثانٍ منصوب. **بفضل**: جار ومجرور متعلقان بـ «تزوّجت»، وهو مضاف. **الذي**: اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة. **أعطى**: فعل ماضٍ. **الأمير**: فاعل مرفوع. **من الورق**: جار ومجرور متعلقان بـ «أعطى».

وجملة «تزوّجتها»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعطى»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «راميّة هرمزية» حيث نسب إلى جزأي الاسم المركب (رام هرمز) وهي مدينة مشهورة من مدن خوزستان.

في «عبد شمس»: «عبشَميّ»، وفي «عبد قيس»: «عَبْقَسيّ»، وفي «عبد الدار»: «عَبدَرِيّ»، وفي «حضرموت»: «حَضرَميّ»، وفي «درابجرد»: «دراورديّ»، وذلك كله موقوف على السماع.

* * *

فإن كان مفرداً، فلا يخلو أن يكون على حرفين، أو على أزيد، فإنْ كان على حرفين، فلا يخلو أن يكون محذوف اللام، أو الفاء، أو العين.

فإن كان محذوف اللام، فلا يخلو أن يكون الثاني من الحرفين معتلاً أو صحيحاً. فإن كان معتلاً رددت المحذوف، فتقول في النسب إلى قولك: «ذو مال»، «ذَوَويّ»، وإنْ كان الحرف الثاني صحيحاً، فلا يخلو أن يكون المحذوف قد رُدَّ إليه في التثنية، والجمع بالألف والتاء، أو لم يرد. فإن كان قد ردَّ في التثنية أو الجمع رددته في النسب، فتقول في النسب إلى «أَخٍ»: «أخَوِيّ»، وإلى «أَبٍ»: «أَبوِيّ».

وإنْ كان المحذوف لم يرد، فيجوز فيه وجهان: إن شئت رددت المحذوف، وإنْ شئت لم ترده، فتقول في «يَدٍ»: «يَدِيّ».

وإنْ رددت ففيه خلاف، فمذهب أبي الحسن أَنك إذا رددت المحذوف ترد العين إلى أصلها من السكون، فتقول في «يَدٍ»: «يَدْيِيّ»، وسيبويه يُبقي العين على ما كانت عليه من الحركة، فيقول في «يَدٍ»: «يدَوِيّ».

واستدل أبو الحسن على أنَّه يرد العين على ما كانت عليه من السكون أنّهم لما ردوا المحذوف في مثل «غدٍ»، ردُّوها إلى أَصلها من السكون، فقالوا: «غَدْوٌ»، ومنه قوله [من الطويل]:

٦٧٢ ـ وَمَا النّاسُ إلاّ كالدِّيارِ وَأَهْلُها ... بِهَا يَوْمَ حَلُّوها، وغَدْواً بلاقِعُ

٦٧٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص ١٦٩؛ وأمالي المرتضى ١/٤٥٣؛ وشرح المفصل ٦/٤؛ والشعر والشعراء ١/٢٨٤؛ ولسان العرب ١٥/١١٦ (غدا)؛ ولذي الرّمة في ملحق ديوانه ص ١٨٨٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٤٧٩؛ والكتاب ٣/٣٥٨؛ والمنصف ١/٦٤، ٢/١٤٩.

اللغة: الغدو: الغد، اليوم التالي لليوم الذي نكون فيه. البلاقع: القفار.

المعنى: تشبه الناس ديارها، فهي حيّة إن نزل الناس بها، وميتة إن هجروها في الغد، وكذلك الناس أحياء اليوم، وأموات غداً.

الإعراب: **وما**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي مهمل. **الناس**: مبتدأ مرفوع بالضمّة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ ابن جني ذكر أنها لغة، وأن الذي يقول: «غد»، لا يقول: «غدو».

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس. فأمّا السماع فهو أنَّ العرب إذا ردَّت المحذوف في التثنية والجمع، أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة، فتقول: «يَدَيَان»، قال الشاعر [من الكامل]:

يَـدَيَـانِ بيضـاوانِ عنـد محلِّـمٍ قـد يمنعـانِـك أَنْ تُضـامَ وتُضْهَـدَا[1]

وقال الآخر [من الوافر]:

فلـو أَنّـا علـى حَجَـرٍ ذُبِحْنَـا جَـرَى الـدَميـانِ بـالخَبَـرِ اليَقِيـنِ[2]

وأما القياس فهو أنّك لم تردّ اللام إلاَّ لتُقَوي الكلمة، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت، فهو تناقض.

فإن كان محذوف العين لم ترد إليه شيئاً، وتنسب إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى «سَهٍ»[3] و «مُذْ»: «سَهِيّ» و «مُذِيّ».

فإن كان محذوف الفاء، فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة، أو حرفاً صحيحاً. فإن

= **إلا**: حرف حصر. **كالديار**: «الكاف»: حرف تشبيه وجر، «الديار»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. **وأهلها**: «الواو»: حالية، «أهل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **بها**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، بتقدير (وأهلها موجودون بها). **يوم**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف. **حلوها**: فعل ماضٍ مبني على الضم، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **وغدواً**: «الواو»: حرف عطف، «غدواً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ (بلاقع). **بلاقع**: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف بتقدير (وهي بلاقع غدواً).

وجملة «وما الناس إلا كالديار»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وأهلها بها»: حالية محلها النصب. وجملة «حلوها»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «وهي بلاقع غدواً»: معطوفة على جملة «وأهلها بها».

والشاهد فيه قوله: «غدواً» حيث أعاد كلمة (غد) إلى أصلها (غدو)، وقال المؤلف: إن هذا فاسد، على اعتبار أنها لغة في (غد) وليس ردًّا إلى الأصل.

(١) تقدم بالرقم ٤٠.
(٢) تقدم بالرقم ٤١.
(٣) السه: لغة في الاست.

كان حرفاً صحيحاً، لم ترد إليه شيئاً، فتقول في مثل «عِدَة»، و «لِدَة»، و «زِنَة»: «عِدِيّ»، و «زِنيّ»، و «لِديّ»، فإنْ كان حرف علة رددت إليه المحذوف، ونسبتَ إليه كما تنسب إلى «فِعَل» فتقول: «وِشَويّ»[١].

والأخفش يرد العين إلى أصلها من السكون ويقول: «وِشْيِيّ».

وإنَّما لزم الرَّد فيما ثانيه حرف علة، لأنَّك إذا أردت النسبة إلى مثل «شِيَة»، حذفت التاء، فيبقى الاسم على حرفين ثانيه حرف علة، وذلك لا يوجد لما يؤدي إليه من بقاء الاسم على حرف واحد من التنوين، لأنَّ حرف العلة تستثقل فيه الحركة، فتحذف، فيبقى ساكناً، والتنوين ساكن، فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم على حرف واحد. واسم معرب على حرف واحد لا يوجد، فلزم الرَّد لذلك، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء الإلحاق أو همزة وصل.

فإن كانت فيه همزة وصل، مثل: «ابن» و «اسم»، فإنْ شئت أثبت همزة الوصل، وإنْ شئت حذفتها. فإن أثبتّها، فتقول في «ابن»: «ابنيّ»، وفي «اسم»: «اسميّ»، فإن حذفتها رددت المحذوف، فتقول: «بنويّ» و «سمويّ».

فإنْ كانت فيه تاء الإلحاق مثل: «أخت» و «بنت»، فسيبويه يحذف هذه التاء، ويرد المحذوف، فيقول: «أَخَويّ»، و «بَنَويّ»، وذلك أنّها أشبهت تاء التأنيث في أنّها تدل على التأنيث كما تدل التاء على التأنيث.

ويونس لا يحذفها ويقول: «بِنْتِيّ»، وإنْ كانت تشبه تاء التأنيث، فهي للإلحاق، فيقول: «أُختيّ».

وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء، ويُبقي ما قبل تاء الإلحاق على ما عليه من الحركات، فيقول في النسب إلى «أُخت»: «أُخْويّ»، وإلى «بنت»: «بِنْويّ».

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف، فلا يخلو أنْ يكون معتل اللام، أو صحيحاً. فإن كان صحيحها، فلا يخلو أن يكون على وزن «فِعِل»، أو «فَعِل»، أو غير ذلك من الأوزان.

فإن كان على غير ذلك من الأوزان، نسبت إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى «زيد»: «زَيديّ»، وإلى مثل «فُعْل»: «فُعلِيّ»، فتلحق ياء النسب، وتكسر ما قبلها.

---

(١) نسبة إلى شِية؛ (أصلها: وشية)، وهي العلامة.

فإن كان على وزن «فِعِل» مثل «إبِل»، نقلته إلى «فِعَل» ونسبت إليه، فتقول في النسب إلى «إبِل»: «إبَلِيّ»، وسبب ذلك أنّك لو نسبت إليه على لفظه لاجتمع ثلاث كسرات وياءي النسب، فيتوالى الثقل إلاّ أن يكون كسرة الفاء إشباعاً لكسرة العين، نحو: «صِعِق»، فإنّه في الأصل «صَعِق»، فأتبعت حركة الفاء حركة العين فكسرت، فإنّك إذا نسبت إلى مثل هذا حوّلت كسرة العين فتحة كما فعلت في «إبِل» وكنت في الفاء بالخيار، إنْ شئت رددتها إلى أصلها، لزوال حركة العين الذي أتبعتها حركة الفاء، وإنْ شئت أبقيتها على الكسرة، لأنّ فتح العين عارض، فتقول: «صَعَقيّ» و «صِعَقيّ».

فإن كان على وزن «فَعِل»، فإنّك تنقله إلى «فَعَل»، فتقول في مثل «نَمِر»: «نَمَرِيّ»، وسبب ذلك ما تقدم.

فإنْ كان معتل اللام، فلا يخلو أن يكون بالياء، أو بالواو، أو بالألف.

فإن كان معتلاً بالألف قلبتها واواً أبداً، فتقول في النسب إلى «رَحَى»: «رَحَوِيّ»، وإلى «قُبا»: «قُبَوِيّ».

فإن كان معتلاً بالواو نسبت إليه على لفظه، فتقول في «غَزو»: «غَزْوِيّ»، وفي «غَدٍ»: «غَدْوِيّ».

فإنْ كان معتلاً بالياء، فلا يخلو أن يكون ما قبل الياء ساكناً، أو غير ساكن. فإنْ كان ساكناً، فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء مشددة أو مخففة. فإن كانت مشددة، نسبت إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى «حَيّ»: «حيّيّ»، ولم تستثقل اجتماع هذه الياءات لكونها جرت مجرى الصحيح لظهور الإعراب. ومنهم من يستثقل اجتماع هذه الياءات، فيحرك العين بالفتح، فتتحرك الياء وما قبلها مفتوح، فتنقلب ألفاً، فتصير من باب رَحى، وقد شذّوا في النسب إلى «طَيّء»، فقالوا: «طائي»، وسنذكره في بابه.

وإن كانت مخففة، فلا يخلو أن تكون في آخره تاء تأنيث، أو لا تكون، فإن لم تكن نسبت إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى «ظَبْي»: «ظَبْيِيّ». وإن كانت فيه تاء التأنيث، فسيبويه يحذف تاء التأنيث، وينسب إليه على لفظه، ويونس يحذف تاء التأنيث أيضاً إلاّ أنّه ينسب إلى مثل «فَعْلَة»، أو «فُعْلَة»، أو «فِعْلَة» كما ينسب إليها مكسورة العين، فيقول في

النسب إلى «ظَبْيَة»: «ظَبَوِيّ»، وإلى «دُمْيَة»: «دُمَوِيّ»، وإلى «زِنْيَة»[1]: «زِنوِيّ».

* * *

فإن كان الاسم على أربعة أحرف، فلا يخلو أن يكون على وزن «فَعِيلَة»، أو «فَعُولة»، أو «فُعَيْلة»، أو «فَعِيل»، أو «فُعَيْل»، أو غير ذلك من الأوزان.

فإن كان على وزن «فَعِيلة» حذفت منه الياء وتاء التأنيث، فتقول في النسب إلى «جذِيمَة»: «جَذَمِيّ»، وفي «حَنِيفَة»: «حَنَفِيّ»، وفي «قُرَيضَة»: «قَرَضِيّ»، إلاّ ما شذ، قالوا في «سَلِيقَة»: «سَلِيقِيّ»، و«عَمِيرةِ كلبٍ»: «عَمِيرِيّ»، و«سَلِيمَة»: «سَلِيمِيّ»، وفي «عُبَيْدَة»: «عُبَيْدِيّ»، وفي «جَذِيمَة»: «جَذِيمِيّ». ما لم يكن معتل العين أو مضاعفها، فإنّك لا تحذف إلاّ تاء التأنيث وتنسب إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى «شَدِيدَة»: «شَدِيدِيّ»، هروباً من اجتماع المثلين.

وكذلك إذا كان معتل اللام، تقول في النسب إلى «طَوِيلة»: «طَوِيلِيّ». وسبب ذلك أنّك لو حذفت الياء، لقلت: «طولِيّ»، فتتحرك الواو، وما قبلها مفتوح، فتنقلب ألفاً، فيجيء: «طَالِيّ»، فيكثر التغيير، ولو لم تحذفها لثقل الاسم.

فإن كان على وزن «فُعَيلة»، مثل «حُذَيفة»، فإنّك تنسب إليه بحذف الياء والتاء، فتقول: «حُذَفِيّ»، وشذ من ذلك «خُرَيْبَة»، فقالوا: «خُرَيْبِيّ».

وإن كان على وزن «فَعولَة»، فإنك تحذف الواو وتاء التأنيث، وتنقله إلى «فَعَل»، فتقول في «حَمُولة»: «حَمَلِيّ»، وفي «رَكُوبة»: «رَكَبِيّ»، وعلى ذلك قولهم في «شَنوءَة»: «شَنَئِيّ».

وأبو العباس المبرد لا يحذف الواو، فيقول في حمولة: «حَمولي». واستدل بأن قال: ينبغي أن لا تجري الواو مجرى الياء، كما لم تجر الضمة مجرى الكسرة، فلم تنقل «فَعُل» إلى «فَعِل» في النسب.

وهذا الذي قال باطل، لأن الواو أثقل من الضمة. وأيضاً فإنّه يجوز مع التاء ولا يجوز مع عدمها، ألا ترى أنّ «فَعِيلاً» لا تحذف ياؤه في النسب بخلاف «فَعِيلَة». وأما قوله: لم

(١) زنية: حيّ من العرب.

يسمع إلاَّ في «شنوءة»، فهو أيضاً جميع ما جاء، فإنَّما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى «فَعولَة» بإثبات الواو إلاَّ في «شنوءة».

فإن كان على وزن «فَعِيل» أو «فُعَيل» أو «فَعول»، فإنَّك تلحقه ياء النسب، وتنسب إليه على لفظه ولا تحذف الياء، فتقول في النسب إلى تميم: «تميميّ»، وإلى «كُلَيب»: «كُلَيبيّ»، وإلى «سَدوس»: «سَدوسيّ»، إلاَّ ما شذَّ، وسنذكر الشواذ كلها بعد الفراغ من المقيس إن شاء الله تعالى.

فإن كان على غير ذلك من الأوزان، فلا يخلو أن يكون في آخره ألف أو لا يكون، فإن كان في آخره ألف، فلا يخلو أن تتوالى الحركات أو لا تتوالى، فإن توالت، فإنّك إذا نسبت إليه، حذفت الألف وقلت في «جَمَزى»[1]: «جَمَزِيّ».

فإن لم تتوالَ الحركات، فلا يخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصل، مثل: «ملهى» فإنّك إذا نسبت إليه، قلبت أَلفه واواً، فتقول: «مَلهَوِيّ». وقد يجوز حذف الألف، وذلك قليل، فتقول: «مَلهِيّ».

فإن كانت ملحقة، مثل: «مِعْزَى» و «ذِفرى»[2] و «أَرطى»[3] عند من قال: «أَديمٌ مأروطٌ»، فإنك تقلبها واواً، فتقول في النسب إلى «مِعْزَى» و «ذفرى»: «مِعزَويّ»، و «ذِفرَويّ»، وحذفها أجود من حذفها في المنقلب عن أَصل.

فإن كانت للتأنيث، مثل: «حُبلَى» فالنسب إلى ذلك على ثلاثة أَوجه: أَن تحذفها، وأن تقلبها واواً، فتقول في «حُبلَى»: «حُبليّ»، و «حُبلَويّ»، ويجوز أَن تزيد أَلفاً قبل الواو، فتقول: «حُبلاويّ»، والأفصح حذفها.

فإن لم يكن في آخره ألف، فلا يخلو أن يكون في آخره همزة، أَو ياء، أَو واو بعد ألف زائدة، أَو لا يكون. فإن كان في آخره همزة، فلا يخلو أَن تكون أَصلاً، أَو بدلاً من أَصل. فإن كانت أَصلاً، جاز فيها وجهان: الإثبات، نحو: «حِربائي»، و «قُبائيّ»، والقلب قليلاً.

---

(١) الجمزى: السريع العدو.
(٢) الذفرى: أصل أذن البعير، وعظم في أعلى العنق من الإنسان.
(٣) الأرطى: نوع من الشجر.

فإن كانت بدلاً من أَصل فوجهان: القلبُ والإثبات، نحو: «كسائيّ»، و «ردائيّ». فإن كان في آخره ياء، جاز أَن تقلب الياء همزة. فإذا قلبتها، فإن شئت أَبقيتها على لفظها، وإن شئت قلبت الهمزة واواً، نحو: «سقَائي» في «سِقايَة».

فإن كان في آخره واو، بقيت على حالها، لأنَّ العرب قد تقلب الهمزة واواً. فإذا وجدت، لم يجز فيها إلاَّ الإثبات، نحو: «شِقاويّ»، في «شِقاوَة».

فإن لم يكن كذلك، فلا يخلو من أن يكون قبل آخره كسرة، أَو لا يكون. فإن كان قبل آخره كسرة، كان لك فيها وجهان: النسب على اللفظ، وقلب الكسرة فتحة، فتقول في «تَغلب»: «تغلِبيّ»، و «تَغلَبِيّ».

فإن كان ما بعد الكسرة ياء، فإنْ لم تقلب الكسرة، حذفت الياء، وإن قلبت الكسرة فتحة، قلبت الياء أَلفاً، وقلبتها واواً، فتقول في النسب إلى «قاضٍ»: «قاضِيّ»، و «قاضَوِيّ»، وعلى الأول قوله [من البسيط]:

٦٧٣ - كأسُ عَزيزٍ مِنَ الأَعْنابِ عَتَّقَها لِبَعْضِ أَرْبابِها حانِيَّةٌ حُومُ

---

٦٧٣ - **التخريج**: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٠؛ والكتاب ٣/ ٣٤١؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٩ (كأس)، ١٢/ ١٦٢ (حوم)، ١٤/ ٢٠٥ (حنا)، ٢٧٦ (دوا)؛ والمحتسب ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وشرح المفصل ٥/ ١٥٢؛ والمقرب ٢/ ٦٥.

اللغة: كأس عزيز: كأس مستحقٌّ عزيز؛ والكأس: الإناء فيه الخمر. حانية: مأخوذة من الحانة وهي دكان الخمر. الحوم: جمع حائم وهو النادل.

المعنى: إنها كأس يستحقّها رجل عزيز، فهي قد عتّقها نادل من حانة مشهورة، للسادة الذين يحسنون اختيار ما يشربون.

الإعراب: **كأس**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. **عزيز**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **من الأعناب**: جار ومجرور متعلّقان بحال من «كأس عزيز». **عتّقها**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **لبعض**: جار ومجرور متعلقان بـ (عتّقها). **أربابها**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **حانية**: فاعل «عَتّق» مرفوع بالضمّة. **حوم**: صفة لـ «حانية» مرفوعة بالضم.

وجملة «هي كأس عزيزٍ» صفة للفاعل «صهباءُ» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «عتقها حانية حوم»: في محلّ رفع صفة لـ (كأس).

والشاهد فيه قوله: «حانيّة» حيث جعل النسبة إلى (الحانة) (حانيّ) والجمع (حانيّة).

وعلى الثاني قول الآخر [من الطويل]:

٦٧٤ ـ فكيف لنا بالشُّربِ إن لم يكن لنا دوانِقُ عندَ الحانَويّ ولا نَقْدُ

وما بقي من الرباعي ينسب إليه على لفظه إلاَّ أن يشذّ.

* * *

فإن كان الاسم خماسيّاً فصاعداً، فلا يخلو من أن يكون في آخره ألف، أَو همزة، أَو ياء بعد أَلف زائدة، أَو ياء بعد كسرة، أَو قبل آخره ياء مشدَّدة، أَو لا يكون فيه شيء مما ذكرنا.

فإن كان في آخره أَلف حذفتها، وكذلك إن كان في آخره ياء قبلها كسرة. وتلحق ياء النسب وتكسر ما قبلها، فتقول في النسب إلى «مُرامَى»: «مُرامِيّ».

وإن كان في آخره همزة بعد أَلف زائدة، فلا يخلو أَن تكون الهمزة للتأنيث أَو أَصلاً، أَو بدلاً من أَصل، أَو بدلاً من زائد ملحق بالأصل.

فإن كانت أَصلاً، أَثبتها وأَلحقت ياء النسب، وإن شئت قلبتها واواً، فتقول في النسب

---

٦٧٤ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ وأساس البلاغة (عين)؛ ولذي الرمّة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢؛ ولسان العرب ٣/٢٩٨ (عون)؛ ولعمارة (؟) في شرح المفصل ٥/١٥١؛ والمحتسب ١/١٣٤، ٢/٢٣٦؛ وللفرزدق في المقاصد النحوية ٤/٥٣٨؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/٣٢٩؛ والكتاب ٣/٣٤١؛ ولسان العرب ١٤/٢٠٥ (حنا).

الإعراب: وكيف: «الواو»: بحسب ما قبلها، و«كيف»: اسم استفهام في محلّ رفع خبر. لنا: جار ومجرور متعلقان بحال من (الشرب). بالشرب: «الباء»: حرف زائد، و«الشرب»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. إن: حرف شرط جازم. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يكن: فعل مضارع ناقص، وهو فعل الشرط. لنا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «يكن». دوانق: اسم «يكن» مرفوع. عند: ظرف مكان متعلق بخبر «يكن» المحذوف، وهو مضاف. الحانوي: مضاف إليه مجرور. ولا: «الواو»: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. نقد: معطوف على «دوانق» مرفوع.

وجملة «كيف لنا بالشرب»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يكن»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إن لم يكن لنا دارهم»: حالية محلها النصب.

الشاهد: قوله: «الحانوي» حيث جعل النسبة إلى «حانة» «حانوي».

إلى «حِراء»[١]: «حِرائيّ» و «حِراوِيّ»، وإن كانت للتأنيث قلبتها واواً، فتقول في النسب إلى «حَمراء»: «حَمراوِيّ»، ليس إلاّ.

وإن كانت بدلاً من أصل أو من زائد ملحق بالأصل، جاز فيها وجهان: الإثبات والقلب، فتقول في النسب إلى «كِساء»[٢]: «كِسائيّ» و «كِساويّ»، وفي النسب إلى «عِلباء»: «عِلبائيّ» و «عِلباويّ»، والإثبات في «كِساء» أحسن، والقلب في «عِلباء» وبابه أحسن.

وإذا نسبت إلى ما في آخره ياء قبلها ألف زائدة، جاز فيها قلب الياء همزة، فتقول في النسب إلى «دِرحايَة»[٣]: «دِرحائيّ»، وإن شئت قلبت الهمزة واواً، فقلت: «دِرحاويّ».

وإن كان ما قبل الآخر ياء مشدَّدة، حذفت المتحرِّكة منهما، فقلت في النَّسب إلى «أُسَيِّد»: «أُسَيْدِيّ»، إلاّ أن يكون بعد الياءين حرف مد ولين، فإنَّك لا تحذف، فتقول في النَّسب إلى «مُهَيِّيم»: «مُهَيِّيميّ»، لأنَّك لو حذفت إحدى الياءين المشددتين، لبقي بعد ذلك ياءان، فكنت تحتاج إلى حذف واحدة منهما، فيكثر الحذف.

فإنْ لم يكن فيه شيء من ذلك، نسبت إليه على لفظه، ولم تغير بأكثر من لحاق ياءي النسب في آخره وكسر ما قبلها إلاّ ما شذَّ.

(١) كذا، و «حراء» رباعي لا خماسيّ.

(٢) كذا، و «كساء»، رباعيّ لا خماسيّ، وكذلك «علباء».

(٣) الدرحاية: الرجل الكثير اللحم القصير.

فصل في شواذ النسب

هذا الفصل يحتوي على ثلاثة أنواع: نوع بابه أن يُغيّر فلم يُغَيّر، ونوع كان بابه ألاّ يُغيّر فغُيِّر، ونوع كان بابه أن يتغيّر نوعاً من التغيير، فتغيّر تغييراً آخر بخلاف تغيره المعهود.

فما تغيّر وبابه أن لا يتغير قولهم في هُذَيل: هُذَلِيّ، وفي سُلَيم: سُلَميّ، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٧٥ - [لَتَجِدنّي بالأميرِ بَرّا ... وبالقناةِ مِدْعَساً مكرّا]
إذا غُطيفُ السُلَميُّ فَرّا

---

٦٧٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٩؛ ولسان العرب ٦/ ٨٤ (دعس)؛ والمقرب ٢/ ٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٩١.

اللغة: مدعس ومدعص ومُداعس: أي طعّان.

المعنى: إذا اختبرت وفائي لتجدني أشد القوم ولاءً للأمير، ولا بد أن تعرف قوتي وجلدي في موقع النزال فأنا مطعان مقدام إذا حاول السلمي الفرار والاستسلام.

الإعراب: «لتجدني»: «اللام»: واقعة في جواب قسم محذوف، «تجدني»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنت»، والنون: نون التوكيد الثقيلة لا محل لها من الإعراب، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «بالأمير»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تجد». «برًّا»: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «وبالقناة»: «الواو»: عاطفة للجمل، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تجد» المحذوف. «مدعساً»: مفعول به ثانٍ لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «مكرًّا»: صفة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة. «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تجد». «غطيف»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بَعْده مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «السلمي»: صفة مرفوعة وعلامة رفعها =

وفي فُقَيم: فُقَميّ، وفي قُريش: قُرَشيّ، وفي مُلَيْح خُزاعَة: مُلَحِيّ، وفي بَصْرَة: بِصْرِيّ، وفي السَهل: سُهْلِيّ، وفي الدّهر: دُهْرِيّ، وفي بَحر: بَحراني، وفي الجُمّة: جُمّاني، وفي الرقَبَة: رَقَباني، وفي اللحية: لِحيانيّ، وفي أُفُق: أُفُقِيّ، وفي خُراسان: خُرْسِيّ، وفي الحَمْضِ[١]: حَمَضِيّ، وفي الخريف: خَرَفِيّ، وفي الربيع: رَبَعِيّ، وفي الجَرْم[٢]: جَرمِيّ، وفي قَفا: قَفِيّ، وفي الشأم: شآمٍ، وفي اليمن: يمانٍ، وفي تِهامَة: تَهامٍ، وفي الرُوح: رُوحانِيّ، وفي ثَقِيف: ثَقَفِيّ.

وزعموا أنّه قد قيل في الرجل العظيم الأنف: أُنافِيّ، وفي النَّسب إلى أَيّار[٣]: أَيَارِيّ، وفي النَّسب إلى مَرْو: مَروزِيّ، وإلى الرَيّ: رازِيّ.

ومما ترك تغييره وبابه أن يتغير قولهم في النسب إلى سَلِيقة: سَلِيقيّ، وقولهم في النسب إلى عَمِيرة كَلْبٍ: عَمِيري، وبابه عَمَرِيّ، وفي سَلِيمة: سَلِيميّ وبابه: سَلَميّ.

ومما غُيِّر خلاف تغييره الذي يجب فيه في النسب إلى «زَبِينَة»: «زَبَانيّ»، وبابه: «زَبِنيّ»، وفي النسب إلى طَيِّء: طائي، وبابه: طَيْئيّ، وفي العالية: عُلويّ، وبابه: عاليّ وعالَوِيّ، وفي البادية: بَدَويّ، وبابه بادِيّ أَو بادَوِيّ، وفي بني عَبِيدَة: عُبَدِيّ، وبابه: عَبيديّ، وفي جَذِيمَة: جَذِيميّ، وبابه: جَذَمِيّ[٤]، وفي بني الحُبلَى من الأنصار: حُبَليّ، وبابه: حُبْلِيّ أَو حُبلَويّ أَو حُبلاويّ. وفي صَنعاء وبَهراء ودَسْتَواء ورَوْحاء: صَنعانِيّ، وبَهرانِيّ، ودَستوانيّ، ورَوحانِيّ، والباب فيها أن يقال: بَهراوِيّ ودَسْتَواوِيّ وصَنعاوِيّ ورَوحاوِيّ.

الضمة الظاهرة. «فرا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق.

وجملة القسم المحذوفة «أقسم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لتجدني»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «الفعل المحذوف مع فاعله»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فرا»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «السُّلميّ» حيث نسب إلى «سُليم» فقال: «سُلميّ» وهذا من شاذ النسب.

(١) الحمض: نوع من الشجر.

(٢) الجرم: القطع.

(٣) الأيّار: العظيم الذكر.

(٤) كذا، والصواب: جُذَمي، وبابه: «جَذَميّ».

وفي حَرُوراء وجَلُولاء: حَرُورِيّ وجَلُولِيّ، والباب فيها: حَرُوراويّ وجَلولاويّ، وفي أُميّة وطُهَيّة: أمويّ وطَهوي، وبابهما: أُمَيِيّ وأُمَوِيّ، وطُهَيِيّ أو طُهَوِيّ. وفي عبد قيس، وعبد شمس، وعبد الدار: عَبقَسيّ، وعبشَميّ، وعَبدَرِيّ.

وفي المركّب نحو: دراب جرد، وحضر موت: دراوردي، وحضرَميّ، والباب أن تنسب إلى الأول منهما، فتقول: حَضرِيّ ودَرابيّ أو ملحقهما الأول والثاني، وذلك قليل.

باب ألف القطع وألف الوصل

إنّما سمى الهمزة ألفاً لأنَّ صورتها صورة ألف. وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء، وتحذف إذا وصلتَ ما قبلها بما بعدها. وهمزة القطع هي التي تثبت ابتداء ووصلاً.

وإنّما سميت همزة وصل، لأنّها هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن لمّا تعذَّر النطق به. وهذه الهمزة اجتُلِبَتْ ساكنة، ثم كسرت لالتقائها مع الساكن بعدها، فحرِّكت بالكسر على أَصل التقاء الساكنين، ولا يعدل عن الكسر إلى ضمّ أَو فتح إلاّ بموجب، على ما يُبَيِّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

ولكون همزة الوصل وَصلَةً إلى النطق بالساكن، لا توجد همزة الوصل إلاّ وبعدها ساكن لفظاً أَو نية.

فمثال كون ما بعدها ساكناً في النيَّة، وإنْ كان متحركاً في اللفظ: «الآخرة»، إذا نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

ومن العرب من يعتدُّ بالعارض، فيحذف الهمزة فيقول: «لَحْمَر جاءَني»، وذلك قليل.

وغرضه في هذا الباب الفصل بين همزة القطع وهمزة الوصل، وذلك بأن تحصر همزات الوصل، وما عداها فهمزته همزة قطع، فتقول: همزة الوصل لا يخلو أن تدخل على اسم، أو فعل، أو حرف. أما الحرف فلا يوجد فيه همزة وصل أصلاً إلاّ لام التعريف خاصة.

وأَمّا الفعل فلا يخلو أن يكون ماضياً، أو أمراً بغير لام، أو في أوله إحدى الزوائد الأربع.

فإن كان ماضياً لم تدخله همزة وصل إلاّ في أمثلة محصورة، وهي: انفَعَلَ،

واستَفعَلَ، وافتَعلَ، وافعَلَّ، وافعالَّ، وافعنلَلَ، وافعَوعلَ، وافعوَّل، وافعَنْلَى، وتفعّل، وتَفَيْعَل، وتفاعَلَ، إذا أَدغمت التاء فيما بعدها.

وإن كان في أوله إحدى الزوائد الأربع لم يدخل في أوله همزة وصل أصلاً. وإن كان أمراً بغير لام، لم تكن الهمزة التي في أَوله همزة وصل، إلاّ أَن يكون من فعل ثلاثي أَو من مثال من الأمثلة التي في أَولها همزات الوصل.

وأَمّا الاسم فلا يوجد في أَوله همزة وصل إلا أسماء معلومة، وهي: ابن، وامرؤ، وتثنيتهما، وتأنيثهما. واسم، واست، وتثنيتهما، وابنم[1]، واثنان، واثنتان، وايمُنُ الله في القسم، وفي كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التي في أَولها همزة وصل، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع.

ولا خلاف في شيء مما ذكرنا إلاّ في «ايمُن»، وقد تقدَّم في باب القسم، وفي الهمزة الداخلة على لام التعريف، فإن الخليل يذهب إلى أنَّها همزة قطع وأنَّ الهمزة واللام حرف واحد للتعريف بمنزلة «قد» إلاّ أنها حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال.

وذلك دعوى لا دليل عليها، بل القياس إذا حذفت للوصل أنها همزة وصل، ولا يعدل عن الظاهر إلاّ بدليل.

وهمزة الوصل مكسورة في كل موضع على أَصلها كما تقدم إلاّ في موضع يعدل فيه عن الكسر إلى الفتح، أو الضم لموجب.

فالموضع الذي تفتح فيه مع لام التعريف حُرِّكت فيه بالفتح طلباً للتخفيف. كما قالوا في: «مِنَ الرجُلِ»، ففتحوا النون من «مِنْ» طلباً للتخفيف، وفي «ايمُن» لشبهها بالحرف في أنّها لا تنصرف.

ولا تضم إلاّ في الأفعال، وذلك في كل فعل يكون الثالث منه مضموماً ضمة لازمة لفظاً، أو نية، نحو: أُقتُل، واُخرج، واُستُفعِلَ، وشبه ذلك.

وقولنا: «ضمته لازمة»، تحرّز من مثل «ارمُوا»، فإنَّ ضمته عارضة من أجل واو الجمع، فلذلك لم تضم همزة الوصل فيه.

وقولنا: «أو نيّة»، يعني في مثل «اغزي»، فإنَّ همزة الوصل منه مضمومة لأنَّ هذه

---

(١) ابنم: لغة في «ابن».

الكسرة إنّما هي من أجل الياء لأن أصله: اغزُوِي، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت، والتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء.

وإنّما ضُمّت الهمزة إذا كان الثالث مضموماً، لئلا يُخرَج من كسرٍ إلى ضَمّ، ليس بينهما إلاّ حاجز غير حصين وهو الساكن.

وما بقي من همزات الوصل مكسور.

باب المعرب والمبني

المعرب هو ما يغير آخره بدخول العوامل عليه لفظاً أو تقديراً، والمبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة.

والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف. فأمّا الحرف فمبنيّ، وأمّا الفعل فينقسم ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر بغير لام.

أما الماضي فمبني على الفتح، وأمّا المضارع فمعرب لشبهه بالاسم. وشبهه بالاسم من أربع جهات، وذلك أنّه وقع موقعه تقول: «زيدٌ يقومُ»، كما تقول: «زيدٌ قائمٌ». وأنّه مبهم مثله، تقول: «يقومُ» فيحتمل الزمانين، وبدخول لام الابتداء عليه، تقول: «إنَّ زيداً ليقومُ»، فيختص بالحال كما تقول: «إنَّ زيداً لقائمٌ»، فيتخصص أيضاً بالحال[١].

وأمّا الأمر بغير لام ففيه خلاف. فمذهب أهل البصرة أنه مبنيّ، ومذهب أهل الكوفة أنه معرب[٢]. احتج أهل البصرة على أنه ليس بمعرب بأدلة منها أن قالوا: إنَّ الفعل ليس أصله الإعراب، وإنّما أصله البناء على ما يبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى، وإنّما أُعرِبَ منه ما أُعرِبَ لشبهه بالاسم، وهذا لم يشبهه، فلذلك لم يعرب. ومنها أن قالوا: لو كان معرباً لكان له جازم، والجازم لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً، وليس في اللفظ جازم، فلم يبق إلاّ أن يكون مضمراً، وإضمار الجازم وإبقاء عمله لا يجوز إلاّ في ضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفتَ من أمرٍ تَبالا[٣]

---

(١) لعل في الكلام سقطاً، إذ لم يذكر سوى ثلاث جهات.

(٢) انظر المسألة الثانية والسبعين من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٢٤ ـ ٥٤٩.

(٣) تقدم بالرقم ٥٤٥.

وإنّما لم يجز إضمار الجازم وإبقاء عمله، لأنَّ عوامل الجزم أضعف من عوامل الجرِّ، وعوامل الجرِّ لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها، فالأحرى أنْ لا يجوز في الجازم الذي هو أضعف منه.

واستدل أهل الكوفة على أنّه معرب بأن قالوا: إن البناء لزوم آخر الاسم سكوناً أو حركة. ولم يوجد الحذف من علامات البناء، والعرب تقول: «اغزُ»، و «ارمِ»، و «اخشَ»، فتحذف آخره، فدلَّ ذلك على أنّه معرب، وليس بمبنيّ.

وهذا لا حجة فيه، لأنَّ المبنيّ إذا أشبه المعرب، عومل معاملته في غير موضع. دليل ذلك النداء، تقول: «يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ»، فتنعته على اللفظ والموضع، والمبنيّ لا ينعت إلاّ على الموضع، لكنه لما أشبه المعرب عومل معاملته، فكذلك: «اغزُ»، إنّما حذف آخره لأنّه أشبه «التَغْزُ»، في معناه وحروفه، فلذلك عومل معاملته، فحذف آخره، فثبت أنّه مبنيّ.

وأما الاسم فمعرب إلاّ ما أشبه الحرف كالمضمرات والموصولات، فإنّها أشبهت الحروف في الافتقار، أو تضمّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام، ألا ترى أنَّ الأسماء الشرطية تضمنت معنى «إن» الشرطية، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى همزة الاستفهام، أو وقع موقع المبنيّ كالمناديات وأسماء الأفعال، فالمناديات وقعت موقع ضمائر الخطاب، وهي مبنيَّة، وأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل وهو مبنيّ، أو ضارع ما وقع موقع المبنيّ، وهو كل اسم معدول لمؤنَّث على وزن «فَعالِ»، أو أضيف إلى مبنيّ، نحو [من الطويل]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِبا .... [1]

ونحو قوله [من البسيط]:

لم يَمنعِ الشربَ منها غيرَ أنْ نطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ[2]

أو خرج على نظائره، كـ «أيّ» من الموصولات، فإنّها فارقت سائر الموصولات في أنّها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر، ولم يكن في الصلة طول، جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام، نحو: «جاءني أيُّهم قائم»، ولا يجوز في غير «أيّ» إلاّ ضرورة، أو في قليل من

---

(١) تقدم بالرقم ١١.
(٢) تقدم بالرقم ١٠

الكلام في قراءة من قرأ: ﴿تماماً على الذي أحسنَ﴾[1]. وزعم الفارسي أنّه لا يجوز أن يُبنى الاسم إلاّ لشبهه بالحرف أو لتضمّنه معناه، فلا يجوز عنده أن يُبْنَى الاسم لوقوعه موقع اسم مبنيّ، لأنَّ الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها. ولا يجوز عنده أيضاً أن يبنى لوقوعه موقع فعل مبنيّ، لأنَّ الأسماء إذا أشبهت الأفعال فإنّما ينبغي أن تمنع الصرف لا أن تُبنى. واعتذر عن بناء الاسم المنادى بأنَّه وقع موقع ضمير الخطاب، والغالب عليه الحرفية، فكأنه مبنيّ لوقوعه موقع الحرف.

والدليل على أنَّ الغالب الحرفية، أنَّه إذا كان فيه معنى الحرف، وقد يتجرد لمعنى الحرفية، ألا ترى أنَّك تقول: «ضربتَ» فتكون التاء اسماً وتعطي الخطاب، وقد تتجرد للخطاب في نحو: «أنتَ»، فتكون حرفاً.

وأمَّا أسماء الأفعال، نحو: «دَراك»، فبنيت لتضمّنها معنى لام الأمر، ألا ترى أنَّ «دَراكِ» في معنى «لِتُدرِكْ».

وأمَّا «شتّانَ»، و «وشكانَ»، و «سُرعانَ» فبنيت وإنْ لم تتضمّن معنى الحرف لأنَّ الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلاَّ قليلاً، فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر.

وأمَّا «أيّ» فله أن يأخذ بمذهب الخليل أو يونس، فلا تكون عنده مبنية. وأمَّا «حَذامِ» و «يَسارِ» وأمثاله، فله أن يذهب فيه إلى مذهب الرَبعي من أنَّه مبنيّ لتضمّنه معنى علامة التأنيث، لأنَّ «حَذامِ» معدول عن «حاذِمَة»، و «يَسارِ» معدول عن «مَيسَرَة».

وهذا المذهب فاسد، بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمَّن معناه، وقد تقدَّم. فالصحيح ما قدّمناه.

* * *

واختلف أهل الكوفة وأهل البصرة في الإعراب، هل هو أصل في الأسماء والأفعال أو أصل في أحدهما فرع في الآخر.

فزعم أهل البصرة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. وزعم أهل الكوفة

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٤.

أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

استدل أهل البصرة على أنَّ الإعراب أصل في الأسماء بأنَّه قد افتقر إليه فيها بدليل أنَّك إذا قلت: «ضربَ زيدٌ عمراً»، فلولا الإعراب لالتبس الفاعل بالمفعول، وكذلك إذا قلت: «ما أحسنَ زيد»، لولا الإعراب لم تدر: هل تعجبت، أو نفيت، أو استفهمت[1]، والفعل ليس كذلك، فلما كان هذا في بعض الأسماء حمل سائرها عليها. وأما الفعل فلم يفتقر إليه.

واستدل أهل الكوفة على أنَّ الإعراب أصل فيهما بنحو ما استدلَّ به أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنَّه قد افتقر إليه في الأفعال، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «لا تأكل السمكَ وتشرب اللبنَ»، وحذفت الإعراب لم تدر هل نهيت عنهما على كل حال، أو عن الجمع بينهما، أو عن أحدهما وأبحت الآخر[2].

وكذلك أيضاً قالوا: إذا قلت: «لِتَضرب زيداً»، وتسقط الإعراب لم تدر هل اللام لام «كي» أم لام الأمر[3]، وكذلك إذا قلت: «لا تضرب زيداً» وتسقط الإعراب لم تدر هل «لا» للنهي أو للنفي[4].

وهذا الذي استدلّ به أهل الكوفة لا حجة فيه.

أما استدلالهم بـ «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، فلو سقط الإعراب لظهر الناصب، وهو «أن»، والجازم وهو لام الأمر[5]، لأنَّ النصب في الثاني بإضمار «أن»، والجزم على العطف، والرفع على القطع، فكانت هذه المعاني لا تلتبس. وكذلك أيضاً استدلالهم بـ «لتضرب زيداً»، لا حجَّة فيه لأنَّ الأمر لا يقع إلاَّ صدراً ولام «كي» لا تقع إلاّ بعد تقدّم كلام، تقول: «جئتُ لتضرب». وكذلك أيضاً استدلالهم بـ «لا تضرب زيداً»، لأنّا لو حذفنا الإعراب لم يلتبس، لأنَّ للنفي حروفاً أُخَر غير «لا» مثل «لن» و «لم» و «ما»، فكنّا نأتي بواحدٍ من هذه الحروف.

والدليل أيضاً على أنَّ الإعراب فرع في الأفعال أصلٌ في الأسماء أنها كلها معربة إلاّ ما

---

(١) تقول في التعجب: «ما أحسنَ زيداً»! وفي النفي: «ما أحْسَن زيدٌ»، وفي الاستفهام: «ما أحْسَنُ زيدٍ»؟ فتفرّق بين التعجب والنفي والاستفهام بالإعراب.

(٢) تقول في النهي عنهما في كل حال: «لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن»، وتقول في النهي عن الجمع بينهما: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن»، وتقول في النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن: «لا تأكل السمك وتشربُ اللبن».

(٣) تقول إذا كانت اللام لام «كي»: «لتضربَ زيداً»، وإذا كانت لام الأمر: «لتضربْ زيداً».

(٤) تقول في النهي: «لا تضربْ زيداً»، وفي النفي: «لا تضربُ زيداً».

(٥) كذا، والصواب «لا» الناهية.

أشبه المبني على ما تبيَّن قبل هذا، والأفعال كلُّها مبنية إلاَّ ما أشبه المعرب، فدلَّ ذلك على أنها مبنيَّة في الأصل إذ لو كان أصلها الإعراب، لكان الماضي معرباً، فدلّ هذا على بطلان مذهبهم.

* * *

وأصل البناء السكون، وذلك أنَّ الإعراب ضد البناء، والإعراب بابه أن يكون بالحركات، فيكون البناء بضده الذي هو السكون، فعلى هذا فما وجد من الأفعال والحروف مبنيًا على السكون، فلا سؤال فيه، لأنَّ أصلهما البناء، وأصل البناء السكون.

وما وجد مبنيًا على الحركة، ففيه سؤالان: لِمَ بُني على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها؟

وما وجد من الأسماء مبنيًا على السكون ففيه سؤال واحد، لِمَ بُنِي؟ لأن أصله الإعراب كما تقدم.

وما بني منها على حركة، ففيه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُنِي؟ ولِمَ بُنِي على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها؟

فأمَّا سبب البناء في الأسماء فقد تقدم؛ وأما ما بُني منها على حركة فما كان من المبنيّ قد كان متمكناً في موضع، ثم طرأ عليه البناء، نحو: المناديات، والاسم المبنيّ في باب «لا»، وما أشبه المعرب من المبنيّ، نحو: «علُ» لأنَّه ضارع «من علُ»، النكرة لأنَّه بمعناه، إلاَّ أنَّ ذلك معرفة وهذا نكرة، وما تعذَّر بناؤه على السكون لكونه على حرف واحد، نحو واو العطف[1] أو لالتقاء الساكنين نحو: «أمسِ». وما عدا ذلك فمبنيّ على السكون.

* * *

والحركة التي تكون في المبنيّ لا يخلو أن تكون لالتقاء الساكنين أو لغير ذلك مما ذكرنا، فإن كانت لالتقاء الساكنين، فينبغي أن تكون كسرة لأنَّها لا توهم للإعراب، ألا ترى أنَّ الكسرة لا تكون إعراباً إلاَّ مع التنوين أو ما عاقَبَهُ من الإضافة والألف واللام. وأيضاً فإنَّ الكسرة نظيرة السكون كما أنَّ الخفض نظير الجزم، فلمّا اضطررنا إلى الحركة حركناه بما

(١) كذا، وواو العطف ليست اسماً.

يناسبه، وما حُرِّك بغير ذلك مما ذكرنا، فينبغي أن تكون حركته فتحة، لأنَّها أخف الحركات. ولا يعدل عن الكسرة في حركة التقاء الساكنين، ولا عن الفتح فيما عدا ذلك إلاّ لموجب، والموجب الإتباع نحو «مُذ»، أو طلب التخفيف، نحو: «أينَ» أو مناسبة العمل، نحو: «لِزيدٍ» و «بزيدٍ»(١). أو لمناسبة المعنى، نحو: ﴿اشتروا الضَلالَةَ﴾(٢). فإنَّ الضمة من الواو والواو من علامات الجمع.

أو لكون الحركة لم تكن له في حال الإعراب، نحو: «قبلُ» و «بعدُ»، فإنَّهما إذا أُعربا في الإضافة لم يكونا إلاَّ منصوبين أو مخفوضين، نحو: «قبلَكَ» و «من قبلِكَ». أو بحركة الأصل، نحو: «مذُ اليومِ»، لأنَّه مخفف من «مُنذُ». أو بحركة ما أشبهه، نحو: «لو استَطعنا»، فإنَّ واو «لو» مشبهة بواو «سيروا»، ولذلك حركت بالضم، نحو: «يا زيدُ»، فإنَّه حرك بحركة «قبلُ» لأنَّه أشبهه في أنَّه معرب في حال الإضافة مبنيّ في حال الإفراد.

* * *

والفعل لا يخلو من أن يكون أمراً، أو مضارعاً، أو ماضياً. فالأمر لا سؤال فيه لأنّه مبنيّ على السكون إلاّ أن يكون مضاعفاً، فإنّه يحرَّك لالتقاء الساكنين بالفتح والضم والكسر. فالفتح طلبٌ للتخفيف، وقد يكون اتباعاً، نحو: «عَضَّ». والكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد يكون اتباعاً، نحو: «فرّ»، واتباعاً، نحو: «مُدَّ»(٣).

وأمَّا الماضي فمبني على الفتح، فأمَّا بناؤه فلا سؤال فيه، وأمَّا بناؤه على حركة ففيه سؤالان، إذ أصل البناء أن يكون على السكون.

والجواب: إنَّ الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعه موقعه، تقول: «مررتُ برجلٍ قامَ»، كما تقول: «مررتُ برجلٍ قائمٍ»، وأشبه أيضاً الفعل المضارع بوقوعه موقعه، تقول: «إن قامَ قمتُ»، كما تقول: «إن يقُمْ أقُمْ»، فلما أشبه المتمكِّن، كانت له بذلك مزيَّة على فعل الأمر، فبني على حركة لذلك، وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف. فإن شئت قلت: إنَّ الحركات ثلاث: فتح وضم وكسر. والكسر متعذّر لأنّه نظير الخفض، فكما أنَّ الخفض لا يدخل الفعل فكذلك نظيره، والضم متعذّر لأنَّ من العرب من يقول في الجمع: الزيدونَ

---

(١) يريد أن لام الجر وباء الجرّ بُنيا على الكسر لأنّ عملهما الجرّ.
(٢) سورة البقرة: ١٦.
(٣) كذا، ولعل فيه سقطا.

قام، وعلى ذلك قوله [من الوافر]:

٦٧٦ - فلــو أنَّ الأطبّــا كــانُ حــولــي وكـــانَ مَـــعَ الأطبّـــاءِ الأســـاةُ
[إذًا مـــا أَذْهَبُـــوا أَلَمًـــا بقَلْبِـــي وإن قيـــلَ: الأُســـاةُ هُـــمُ الشُّفـــاةُ]

وقول الآخر [من الرجز]:

٦٧٧ - لـو أنَّ قَـومِـي حيـنَ أدعـوهُـمْ حَمَـلْ علـى الجبـال الصُّـمِّ لارفَـضَّ الجَبَـلْ

٦٧٦ - **التخريج**: الشاهد بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/٧؛ والحيوان ٢٩٧/٥؛ وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، ٢٣١؛ والدرر ١٧٨/١؛ وشرح المفصل ٥/٧، ٨٠/٩؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمقاصد النحوية ٥٥١/٤؛ وهمع الهوامع ٥٨/١.

اللغة: الأطبا: جمع طبيب. الشفاة: جمع شاف وهو الطبيب؛ وكذلك الأساة: جمع آس وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ.

المعنى: حتى لو كان الأطباء والمشافون والمداوون حولي لما أراحوني مما يؤلم قلبي من العشق، حتى لو قالوا إن المشافين هم الذين يداوون الجروح.

الإعراب: «**فلو**»: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**أن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الأطبا**»: اسم (أن) منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف (أو على الهمزة المحذوفة). «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، و«الواو»: المحذوفة: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**حولي**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والظرف متعلّق بخبر (كانوا)، أو هو الخبر على رأي ثان، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «**وكان**»: «الواو»: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**مع**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بمحذوف خبر (كان) المقدم. «**الأطباء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**الأساة**»: اسم (كان) مرفوع بالضمّة. «**إذاً**»: حرف جواب. «**ما**»: حرف نفي لا عمل له. «**أذهبوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق. «**ألماً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بقلبي**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، متعلّقان بصفة محذوفة لـ (ألماً)، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وإن**»: «الواو»: حالية، «**إن**»: وصلية زائدة. «**قيل**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و«نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**الأساة**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**هم**»: ضمير فصل مؤكّد لا محل له. «**الشفاة**»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة: «لو أن الأطبا كانوا حولي ما أذهبوا» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «كانوا حولي»: في محلّ رفع خبر (أنّ). وجملة «وكان الأساة مع الأطباء»: معطوفة عليها في محلّ رفع. وجملة «ما أذهبوا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة: «وإن قيل...» في محل نصب حال. وجملة «الأساة هم الشفاة»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «كانُ» حيث حذف الشاعر «واو» الجماعة، واكتفى بالضمّة دلالةً عليها.

٦٧٧ - **التخريج**: الرجز بلا نسة في شرح المفصل ٨٠/٩.

اللغة: حمل: أصلها حملوا بمعنى شدّوا. ارفضّ: تبدّد.

وقول آخر [من الطويل]:

٦٧٨ ـ جَزَيْتُ ابْنَ أَوْفَى بالمَدِينةِ قَرْضَهُ وَقُلْـتُ لِشُفَّـاعِ المَـدِينَـةِ أَوْجِـفْ

يريدُ: أَوجفوا، فسكن الموقف. فلما تعذر الضم لم يبق إلاَّ الفتح. وزعم الفراء أَنَّه

= **المعنى**: لو أنّ قومي شدّوا على الجبل الأصمّ ـ إذا ما دعوتهم ـ لتبدّد الجبل وتكسّر.

الإعراب: **لو**: حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع). **أنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **قومي**: اسم (أنّ) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها فاعل لفعل محذوف، والتقدير لو ثبت حمل قومي. **حين**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ «حمل». **أدعوهم**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **حمل**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة المحذوفة، وسكّن لضرورة الشعر، و «الفاعل»: الضمير المحذوف تقديره واو الجماعة. **على الجبال**: جار ومجرور متعلقان بـ (حمل). **الصمّ**: صفة (الجبال) مجرورة بالكسرة. **لارفض**: «اللام»: رابطة لجواب الشرط، «ارفض»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **الجبل**: فاعل مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «ثبت حمل»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة «أدعوهم»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «حمل»: في محلّ رفع خبر (أنّ). وجملة «لارفضّ»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حمل» حيث أراد (حملوا) فسكّن لضرورة الشعر.

٦٧٨ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٩٧؛ والكتاب ٤/ ٢١٢.

اللغة: جزيت: كافأت أو عاقبت. ابن أوفى: الوليد بن عقبة أخو عثمان بن عفّان لأمّه. قرضه: ما سلّفه من إساءة أو إحسان. أوجفوا: أسرعوا السير.

المعنى: عندما كنت بالمدينة بادلتُ ابن أوفى مـا قدّمه لي، وصحت بكبار القوم في المدينة: أسرعوا بالشفاعة له.

الإعراب: **جزيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **ابن**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أوفى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **بالمدينة**: جار ومجرور متعلقان بـ (جزيت). **قرضه**: مفعول به ثانٍ لـ «جزى»، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **وقلت**: «الواو»: للعطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **لشفاع**: جار ومجرور متعلقان بـ (قلت). **المدينة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أوجف**: فعل أمر مبني على حذف النون، و «الواو المحذوفة»: ضمير في محلّ رفع فاعل.

وجملة «جزيت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قلت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «أوجف»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «أوجف» حيث أراد (أوجفوا) فسكّن للضرورة.

حرك بالفتح حملاً على التثنية. وذلك فاسد، لأنَّ فيه حمل المفرد، وهو أصل على التثنية وهي فرع.

وأمَّا الحرف والاسم فيجريان على القانون الذي ذكرنا.

* * *

ثم نرجع إلى تتبع الألفاظ المبنية التي ذكرها أبو القاسم في هذا الباب. قوله: فالمبنيّ منها على الضم «حيثُ»، و «قبلُ»، و «بعدُ»، و «قطُّ»، و «أولُ»، والمنادى المفرد في الأسماء الأعلام، نحو: «يا زيدُ».

هذا الفصل فيه ثلاث سؤالات: لِمَ بُنيت؟ ولِمَ بُنيت على حركة؟ ولِمَ خُصَّت بحركة من غيرها؟

فالجواب عن السؤال الأول أن تقول: أما «حيثُ» إذا كانت شرطاً، فهي مبنية لتضمّنها معنى حرف الشرط، وإنْ كانت ظرفاً، فإنها تُبنى لشبهها بالحرف في افتقارها، إذ لا تستعمل إلاَّ مضافة، أو في إبهامها كما أنَّ الحرف مبهم. وأمَّا «قبلُ» و «بعـدُ» و «أول» فبنيت لشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها، لأنَّها قطعت عن الإضافة، والمضاف مراد، فالاسم من طريق المعنى مفتقر للمضاف المحذوف.

وأَمَّا «قطُّ»، فإنَّها تكون بمعنى «كافيك»، نحو: «قَطْكَ درهمان»، كأنك قلت: كافيك درهمان، وتكون ظرفاً، نحو قولك: «ما رأيته قَطُّ»، أي: فيما انقطع من عمري. فإذا كانت بمعنى «كافيك»، فبنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو لام الأمر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «قطكَ دِرهمانِ»، فإنَّه في معنى: ليكفِكَ درهمانِ، وإذا كانت ظرفاً فتُبنى لشبهها بالحرف في إبهامها، لأنَّها تقع على كل ما تقدم من الزمان، كما أنَّ «مِنْ» إذا أَردتَ التبعيض أتيت بها في كل متبعض.

وأمَّا المنادى المفرد فيبنى لوقوعه موقع ضمير الخطاب وهو مبنيّ، فبني لوقوعه موقعه، أو لاختلاطه بالصوت، فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به تحريك المنادى.

والجواب عن الثاني أن تقول: أمَّا «حيثُ»، فبنيت في الأصل على السكون، ثم حركت لالتقاء الساكنين. وأمَّا «قبلُ» و «بعدُ» و «أوّلُ» والمنادى المفرد، فبنيت على حركة لأن لها أصلاً في التمكن والبناء حادث عليها.

وكذلك قَطُّ، لأنّها منقولة من القط، وهو القطع إلى الظرف، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما رأيته قَطُّ»، فمعناه فيما انقطع من عمري.

والجواب عن الثالث أن تقول: أمَّا «حيثُ»، ففيها ثلاث لغات: الضمّ، والفتح، والكسر. أمَّا الضمّ فتشبيهاً بـ«قبل» و«بعدُ»، لأنّها مضافة إلى الجملة، والإضافة في الحقيقةِ إنّما هي إلى المفرد، فكأنّها مقطوعة عن الإضافة. وأما الفتح، فطلباً للتخفيف أو إتباعاً. وأمَّا الكسر، فعلى أصل التقاء الساكنين.

وأمَّا «قبلُ» و«بعدُ» و«أولُ» فحركت بحركة لم تكن لها في حال الإعراب، وهي الضمة، ألا ترى أنّك تقول: «قبلَكَ»، و«بعدَكَ»، و«من قبلِكَ»، و«من بعدِكَ»، ولا يجوز الرفع.

وأمَّا «قطُّ» إذا كانت ظرفاً فحركت بالضم تشبيهاً بـ«قبل» و«بعدُ»، ووجه الشبه أنّها تدلّ على ما تقدَّم من الزمان كقبل.

والمنادى المفرد بُني على الضمّ لشبهه بـ«قبل» و«بعدُ» في أنّه لا يبنى إلاّ في حال الإفراد، ويُعرب في حال الإضافة كـ«قبل» و«بعدُ».

وقوله: والمبنيّ على الكسر من الأسماء «أمسِ» و«هؤلاءِ»، و«حَذامِ»، و«نَزَالِ»، وبابه، وقوله للأمة في النداء: «يا لكاعِ»، وبابه. . . .

في هذا الفصل أيضاً ثلاث سؤالات: لِمَ بُنيت؟ ولِم بُنيت على حركة؟ ولِمَ خُصَّت بتلك الحركة من غيرها؟

فالجواب أنْ تقول: أمَّا «أمس» فبنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو الألف واللام، لأنّه معرفة بغير ألف ولام ولا إضافة.

والدليل على أنه معرفة وقوعه على اليوم الذي يليه يومك.

وأمَّا «هؤلاءِ» فمبنيّ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى المشار أو في الإبهام لأنَّ لهؤلاء إشارة إلى كل مشار إليه من الجموع.

وأمَّا «حذامِ» وبابه، فقد تُقدَّم الخلاف فيه في باب «فَعالِ»، وكذلك «نَزالِ».

وأمَّا «جيرِ» فمبنيّ لشبهه بالحرف في قلة تصرفه، لأنّه لم يستعمل إلاّ في القسم خاصة.

وأمَّا «غَدارِ» فمبنيّ لوقوعه موقع المبنيّ مثل المنادى المفرد. والجواب عن الثاني أن تقول: أما «أمس» فمبنيّ على الأصل، وهو السكون، ثم حرك بالكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وكذلك «هؤلاء»، و «حذام»، و «قطام»، وبابه، و «جير»، و «نزال».

فإن قيل: ولأيّ شيء لم تحرك «جير» بالفتح طلباً للتخفيف؟

فالجواب: أنَّ ما جاء على أصله لا ينبغي أن يسأل عنه. وأيضاً فإنَّه لم يكثر استعماله كـ «كيف» و «أين»، فلذلك لم تكن الداعية إلى تخفيفه كالداعية إلى تخفيفهما.

وأمَّا «يا غَدارِ» فمبنيّ على حركة تشبيهاً له بالمنادى الذي استعمل في غير النداء، وكانت الحركة فيه كسرة لأنّه أبداً ـ أعني «فَعالِ» ـ لا يقع إلاَّ على مؤنّث، والكسر من علامات التأنيث.

قوله: والمبنيُّ منها على الفتح، «أينَ»، و «كيفَ»، و «حيثُ»[1].

ففيها ثلاث سؤالات: لِمَ بُنيت؟ ولِمَ بُنيت على حركة؟ ولِمَ خُصّت بالحركة من غيرها؟

فالجواب عن الأول أن تقول: إنَّ «أينَ» و «كيفَ» و «أيّانَ»، إذا كانت شرطاً فإنّها مبنيات لتضمنها معنى حرف الشرط. وإذا كانت استفهاماً، فإنّها مبنيات لتضمنها معنى حرف الاستفهام.

وأمَّا «حيثُ» فقد تقدم الكلام في الموجب لبنائها، ولمَ بنيت على حركة، ولمَ خصت بالحركة من غيرها فيما تقدم.

والجواب عن الثاني أن تقول: إنّما بُني «أينَ» و «كيف» و «أيّان» على السكون، ثم حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة إما طلباً للتخفيف، وإما اتباعاً للحركة الأولى منها.

وأمَّا «ثَمَّ» ففيها سؤالان: لِمَ بنيت على حركة؟ ولِمَ كانت الحركة فتحة؟

---

(١) كذا، و «حيثُ» مبنيّة على الضمّ. والذي في الجمل: أين، وكيف، وأيان، وثَمَّ. وسيأتي في الجواب «أين» و «كيف» و «أيان».

فالجواب عن الأول أنها بُنيت على أصل البناء وهو السكون، وإنّما حُرِّكت لالتقاء الساكنين.

والجواب عن الثاني كون الحركة فتحة طلباً للتخفيف.

قوله: والمبنيُّ منها على الوقف «مَنْ»، و «كَمْ»، و «قَطْ»، و «إذْ». . . .

هذا الفصل فيه سؤال واحد وهو: لِمَ بنيت هذه الأسماء؟

والجواب عن ذلك أن تقول: أَما «مَنْ»، فإذا كانت شرطاً فلتضمّنها معنى الشرط، وإذا كانت موصولة فلشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها. وكذلك إذا كانت موصوفة، لأنَّ الصفة لازمة لها، فأشبهت الصلة.

وأمَّا «كم» فإنّها إذا كانت استفهامية، فلتضمنّها معنى حرف الاستفهام، وإذا كانت خبرية فلشبهها بـ «رُبّ» في أَنّها للمباهاة والافتخار، كما أنَّ «كم» كذلك، ولمناقضتها لها في مذهب من يرى ذلك.

وأَمَّا «قَطُّ»، فقد تقدَّم الكلام عليها. وأما «إذْ» فبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار، آلا ترى أنّها مفتقرة لما تُضاف إليه، وأَيضاً فإنّها متوغلّة في الإبهام لأنّها تدلّ على كل ما تقدَم من الزمان.

وما بقي من الباب فقد تقدَّم التنبيه عليه.

باب المخاطبة

غرضه في هذا الباب أن يذكر أسماء الإشارة بالنظر إلى الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث. وقد بيّن ذلك في باب النعت، فلا يحتاج إليه، وأن يذكر أيضاً اختلاف حرف الخطاب اللاحق أسماء الإشارة بالنظر إلى الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهو الكاف. وحكمه في ذلك حكم الكاف التي هي ضمير، وقد تقدَّم تبيين الضمائر كلها، فلا يحتاج أيضاً إلى إعادة شيء منها.

وسمّى هذا الباب باب المخاطبة، ليذكر أحكام حرف الخطاب فيه، وأسماء الإشارة وهي لا تستعمل إلاّ للحضور.

وحكم هذا الباب أن يجعل اسم الإشارة على حسب المسؤول عنه من إفراد، أو تثنية، أو جمع، أو تذكير، أو تأنيث، وحرف الخطاب على حسب المسؤول. فتكون المسائل في هذا الباب ستة وثلاثين مسألة.

وذلك أنَّ المسؤول عنه إمّا مثنّى، أو مفرد، أو مجموع، وكلٌّ واحد من هذه الثلاثة إمّا مذكّر وإما مؤنث. فالمسؤول عنه ستة أنواع.

والمسؤول على ذلك الحد ينقسم ستة أقسام. وستة مضروبة في ستة مبلغها ستة وثلاثون.

بيان ذلك أنّك لا تخلو أنْ تسأل مفرداً عن مفرد، أو مثنّى عن مثنّى، أو جمعاً عن جمع، أو مفرداً عن مثنّى أو مجموع، أو مثنّى عن مفرد أو مجموع، أو جمعاً عن مفرد أو مجموع، أو جمعاً عن مفرد أو مُثنّى.

فإذا سألت المفرد عن المفرد، تصور في ذلك أربعة مسائل: أن تسأل مذكَّراً عن مذكر، أو مؤنثة عن مؤنثة، أو مذكَّراً عن مؤنثة، أو مؤنثة عن مذكر.

ومثال ذلك في سؤال الاثنين عن الاثنين والجماعة عن الجماعة فيكون اثنتي عشرة مسألة. وفي سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ثمانية مسائل.

أو تسأل مذكراً عن مذكّرَيْنِ أو مذكرِينَ أو مؤَنثَتَيْنِ أو مؤنَّثاتٍ.

فإن كان المسؤول المفرد مؤنثاً كان لك فيه أربعة أوجه.

فهذه ثمانية مسائل في سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة، وثمانية في سؤال الاثنين عن المفرد والجماعة، ومثلها في سؤال الجماعة عن المفرد والاثنين، فيكون مبلغها أربعة وعشرين، والاثنتي عشرة مسألة المتقدمة. فمبلغ جميع المسائل ستة وثلاثون.

وإنما تبلغ هذه المسائل هذا المبلغ على أن تستعمل اسم الإشارة أو حرف الخطاب على اللغة الفصيحة فيهما.

فإن جعلت اسم الإشارة على لغة من يجعلها في كل حال كما يكون الواحد المذكر، وجعلت حرف الخطاب على لغة من يجعلها على كل حال كما يجعلها للواحد المذكر، وعلى هذه اللغة ما روي من قوله [من المتقارب]:

٦٧٩ ـ فلا وأبيكَ ابنةَ العامِرِيِّ [لا يَدَّعي القومُ أنِّي أَفِر]

بفتح الكاف، وعلى لغة من يفتح الكاف للمذكر ويكسرها للمؤنث ويفرد في جميع

---

٦٧٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٤، ١١/ ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩٦؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٧٣.

المعنى: أنا لست جباناً يا ابنة العامري، لا، وأقسم بأبيك بطلان ما يقوله بنو تميم كذباً من أنني أهرب من القتال.

الإعراب: **فلا وأبيك**: «الفاء»: بحسبِ ما قبلها، «لا»: زائدة، و «الواو»: حرف جرٍّ وقسم. **أبيك**: مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **ابنة**: منادى مضاف منصوب بالفتحة، وفعل النداء وحرفه محذوفان. **العامري**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا يدعي**: «لا»: نافية، «يدعي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. **القوم**: فاعل مرفوع بالضمّة. **أني**: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **أفر**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة القافية، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا)، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها مفعول به للفعل (يَدَّعي).

وجملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة النداء: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «لا يدعي»: جواب القسم لا محلّ لها. وجملة «أفر»: في محلّ رفع خبر (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «وأبيك» حيث روي بفتح «الكاف»، والخطاب للمؤنث، فقد جعل حرف الخطاب على لغة من يجعلها على كل حال كما يجعلها للواحد المذكر.

المسائل لم يبلغ هذا العدد بل كانت كلها على لفظ واحد أو على لفظين في لغة من يفتح الكاف للمذكّر ويكسرها للمؤنث.

فإن سألتَ مفرداً عن مفردٍ في المذكَّر قلت: «كيف ذاكَ الرجلُ يا رجلُ؟ أو ذلِكَ أو ذانِكَ».

فإن سألتَ مفرداً عن مفردٍ في المؤنّث قلت: «كيفَ تِلكَ المرأةُ يا امرأةُ؟ أو تيكَ أو تالِكَ».

فإن سألت مفردة مؤنثة عن مفرد مذكّر قلت: «كيف ذاكِ الرجلُ يا امرأةُ؟ أو ذلِك أو ذانِكِ».

فإن سألتَ مفرداً مذكّراً عن مفردةٍ مؤنَّثةٍ قلت: «كيفَ تِلكَ؟ أو تالِكَ أو تيكَ المرأةُ يا رجلُ».

فإن سألت مفرداً مذكّراً عن مذكّرَيْنِ قلت: «كيف ذانِكَ أو ذانِّكَ الرجلانِ يا رجلُ»؟

فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن مؤنثتينِ قلت: «كيف تانِكَ أو تانّكَ المرأتانِ يا رجلُ»؟

فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن مؤنثات قلت: «كيف أولاكَ وأولائكَ النسوةُ يا رجلُ»؟

فإن سألتَ مفردة مؤنثة عن مذكَّرَيْنِ قلت: «كيف ذانِكِ أو ذانّكِ أو ذانَيْكِ الرجلانِ يا امرأةُ»؟

فإن سألتها عن مذكرينَ قلت: «كيف أولاكِ وأولئكِ وأولالِكِ الرجالُ يا امرأةُ»؟

فإن سألتها عن مؤنَتينِ قلت: «كيف تانِكِ أو تانَيْكِ المرأتانِ يا امرأةُ»؟

فإن سألتها عن مؤنثات قلت: «كيف أولاكِ وأولئكِ وأولالِكِ النسوةُ يا امرأةُ»؟

فإن سألت مذكَّرَيْن عن مفرد قلت: «كيف ذالكما الرجلُ يا رجُلانِ»؟

فإن سألت مذكَّرَينِ عن مذكَّرَيْنِ قلت: «كيف ذانِكما أو ذانّكما أو ذانَيْكما الرجلانِ يا رجلانِ»؟

فإن سألت مذكَّرَينِ عن مذكرِينَ قلت: «كيف أولئكما وأولالِكما الرجالُ يا رجلانِ»؟

فإن سألت مذكَّرَينِ عن مؤنثةٍ[1] قلت: «كيف ذانِكما أو ذانّكما أو ذانَيْكما»؟

---

(١) قوله: «عن مؤنثة» لا يصحّ على المثال الآتي.

وإن سألتَ مذكَّرَيْنِ عن مؤنثة قلت: «كيف تانِكما أو تيكما أو تالِكما المرأةُ يا رجلانِ»؟

فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مؤنثتين قلت: «كيف تانِكما أو تانّكما أو تالِكما المرأتان يا رجلانِ»؟

فإن سألتَ مذكرَيْنِ عن مؤنثات قلت: «كيف أولاكما أو أولئكما أوْ أولالكما النسوةُ يا رجلانِ»؟

فإن سألت مؤنَّثتينِ عن مؤنثة قلت: «كيف تلكُما أو تِيكُما أو تالِكما المرأةُ يا امرأتانِ»؟

فإن سألت مؤنثتين عن مؤنثتين قلت: «كيف تانِكما أو تالِكما أَو تانّيكما المرأتانِ يا امرأتانِ»؟

فإن سألت مؤنثتينِ عن مؤنثاتٍ قلت: «كيف أولاكما وأولئكما وأَولالكما النسوةُ يا امرأتانِ»؟

فإن سألت مؤنثتين عن مذكر قلت: «كيف ذاكُما أَو ذالِكما أَو ذانِكما الرجلُ يا امرأتانِ»؟

فإن سألت مؤنثتين عن مذكرين: «كيف ذانِكما أَو ذانّكما أَو ذانّيكما الرجلانِ يا امرأتانِ»؟

فإن سألت مؤنثتَيْنِ عن مذكرِينَ قلت: «كيف أَولاكما وأَولئكما الرجالُ يا امرأتان»؟

فإن سألت جماعة مذكرينَ عن مفرد مذكر قلت: «كيف ذاكم أَو ذالكم أَو ذانكم الرجلُ يا رجالُ»؟

فإن سألتهم عن مذكرَيْنِ قلت: «كيف ذانكم أَو ذانكم الرجلانِ يا رجالُ»؟

فإن سألتهم عن مثلهم قلت: «كيف أَولئكم وأولاكم وأولالكم الرجالُ يا رجالُ»؟

فإن سألتهم عن مفردة مؤنثة قلت: «كيف تيكم أَو تالكم أَو تلكم المرأةُ يا رجالُ»؟

فإن سألتهم عن مؤنثَيَنِ قلت: «كيف تانكم أَو تالكم أَو تلكم المرأتانِ يا رجالُ»؟

فإن سألتهم عن مؤنثات قلت: «كيف أولاكم وأولالكم وأولئكم النسوةُ يا رجالُ»؟

فإن سألت مؤنثات عن مفرد مذكر قلت: «كيف ذاكنَّ أو ذالكنَّ أو ذانكنّ الرجلُ يا نسوةُ»؟

فإن سألتهنَّ عن مذكرَيْنِ قلت: «كيف ذانكنَّ أو ذالكنَّ أو ذانَيْكنَّ الرجلانِ يا نسوةُ»؟

فإن سألتهنَّ عن مذكرِينَ قلت: «كيف أولئكنَّ وأولالكنَّ وأولاكنَّ الرجالُ يا نسوةُ»؟

فإن سألتهنَّ عن مفردة مؤنثة قلت: «كيف تِيكنَّ أو تالكنَّ أو تِلكنَّ المرأةُ يا نسوةُ»؟

فإن سألتهنَّ عن مؤنثتين قلت: «كيف تانكنَّ أو تالكنَّ أو تانيكنَّ المرأتانِ يا نسوةُ»؟

فإن سألتهنَّ عن مثلهن قلت: «كيف أولائكن وأولاكنَّ وأولالكنَّ النسوةُ يا نساءُ»؟

باب الهجاء

قصده في هذا الباب أن يبيّن حكم الألف التي من نفس الكلمة المتطرفة في الخط. لا يخلو أن تكون ثانية، أو ثالثة، أو أزيد. فإن كانت ثانية، كتبتها بالألف على كل حال مثل «ما» و «لا». وإن كانت ثالثة، فلا يخلو أن تكون منقلبة عن واو، أو عن ياء، أو مجهولة الأصل.

فإنْ كانت منقلبة عن واو كتبت ألفاً على لفظها، مثل: «عصا»، وإن كانت منقلبة عن ياء، كُتبت ياء، مثل: «رَحَى»، وإنْ كانت مجهولة الأصل، فلا يخلو أن تمال، أو لا تمال. فإن أميلت كتبت ياء، مثل: «بَلَى»، و «مَتَى».

وسبب أن كتبت ياء أَنَّ الإمالة بابها أن تكون من الألفات فيما هو منقلب عن الياء. فإن لم تُمَل فلا يخلو أن يكون لها حالة ترجع فيها إلى الياء أو لا تكون. فإن كانت لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ياء، نحو: «إلى» و «علَى» و «لدَى»، لأنّك إذا أَضفتها إلى المضمر، قلبتها ياء، نحو: «عليه»، و «لديه»، و «إليهِ»، فلذلك كتبت ياء.

وإنْ لم تكن لها حالة ترجع فيها إلى الياء، كتبت أَلفاً على كل حال، مثل «أَلا»، و «أَما».

فإن كانت قبل الألف ياء فإنّك تكتبها أبداً أَلفاً، مثل: «الحيا»، هروباً من اجتماع المثلين في الخط، كما يهربون من اجتماعهما في اللفظ.

فإن كانت في أزيد من ثلاثة أحرف، كتبت أبداً ياء على كل حال، نحو: «مَلهَى»

و «مُصطَفَى»، إلاّ أن يكون ما قبلها ياء، فإنّك تكتبها ألفاً، مثل: «يحيا»، و «استحيا»، و «أعيا»، إلاّ يحيى فإنّهم يكتبونه بالياء شذوذاً.

وزعم بعض النحويين أن كل ما آخره ألف قبلها ياء يكتب ألفاً إلاّ اسم العلم، فرقاً بين اللفظ المكتوب به مسمى به وغير مسمى به.

وقد يجوز أن تكتب كل ما تقدم بالألف وذلك قليل جداً.

وزعم الفارسي أنَّه لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلاّ بالألف أبداً. واحتج بأن قال: قد وجدت الهمزة منقلبة عن ياء وعن واو في مثل «قائم»، و «بائع»، و «كِساء»، و «رداء»، ولا تكتب أبداً إلاّ صورتها، ولا يفرق بين ما الهمزة فيه منقلبة عن ياء أو واو.

وهذا الذي احتج به لا حجة فيه، لأن الألف إذا كانت منقلبة عن ياء، فقد ترجع إلى الياء في حال من الأحوال، نحو: «رَحَى»، يقولون: «رحَيان»، وكذلك «رَمَى» يقولون: «رَمَيْتُ»، فلما كانت الألف قد تصير ياء في بعض المواضع، جعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع.

ومذهب الكوفة مثل مذهب أهل البصرة إلاّ فيما هو على وزن «فُعَل» أو «فِعَل» مثل «هُدَى» و «رِضَى»، فإنّهم يكتبونه أبداً بالياء.

وزعم الكسائي أنَّه سمع من العرب في «حِمَى» و «رِضَى» الوجهان، فيقولون: «حِميانِ» و «رِضيانِ»، و «حِمَوانِ»، و «رِضَوان». فمن ثناهما بالياء كتبهما بالياء، ومن ثناهما بالواو كتبهما بالألف.

فإن كانت بعد هذه الألف تاء، مثل: «قطاة» و «زكاة»، فإنّك تكتبها ألفاً على كل حال، وكذلك ان اتصل بها ضمير نحو: «رماهُ».

وتعتبر ما الألف فيه منقلبة عن ياء أو واو في الأسماء بالتثنية وبأن تبني من الاسم فِعلاً على «فَعَلَ»، وتردّه إلى نفسك، فيكون بالياء، وبأن تكون العين منه ياء أو واواً، فتعلم أبداً أنَّ الألف منقلبة عن ياء.

ومن الفعل فيما كان منه على وزن «فَعَلَ» بمضارعه، وتردّ الفعل إلى نفسك. وبمجيء المصدر على «فَعْل» أو «فَعْلَة»، وما كان على غير وزن «فَعْلَة»، فتعتبره بمجيء المصدر على «فِعْلَة» أو «فُعْلَة».

والاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة، لا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً، فلا يخلو أن يكون منصرفاً، أَو غير منصرف. فإن كان منصرفاً، فلا يخلو أَن يكون فيه الألف واللام، أَو إضافة، أَو ليس كذلك.

فإن كان ليس بمضاف ولا فيه الألف واللام، فلا يخلو أن يكون مرفوعاً، أَو منصوباً، أَو مخفوضاً. فإن كان مرفوعاً، أَو مخفوضاً، كتبته بغير ياء مثل قاضٍ وغازٍ وداعٍ، ويجوز أَن تكتبه بياء قليلاً جداً.

وسبب ذلك أَن الخط محمول على الوقف، والوقف في مثل هذا يكون بغير ياء في الفصيح وبالياء قليلاً، فلذلك كان الخط بغير ياء أَحسن منه بالياء.

فإن كان منصوباً، فتكتبه بالياء، وتبدل من التنوين أَلفاً حملاً على الوقف.

فإن كان مضافاً، فلا تجوز كتابته إلاّ بالياء على كل حال.

فإن كان فيه الألف واللام، فلا يخلو أن يكون مرفوعاً، أَو منصوباً، أو مخفوضاً.

فإن كان مرفوعاً، أَو مخفوضاً، كتبته بالياء على لغة من يقف بالياء، وبغير الياء على لغة من يقف بغير ياء، فتقول: «هذا القاضي»، ويعامل الألف واللام معاملة التنوين. ويجوز أن تكتبه بغير ياء. فإن كان منصوباً كتبته بالياء.

فإن كان غير منصرف، فلا يخلو أن يكون مرفوعاً، أَو منصوباً، أَو مخفوضاً. فإن كان مرفوعاً، أو مخفوضاً، كتبته بغير ياء، مثل: «جَوارٍ» و «غواشٍ»، وإن كان منصوباً كتبته بالياء. فإن كان مبنيًا، فلا يخلو أن يكون مبنيًا في باب النداء، أَو في غير باب النداء.

فإن كان مبنيًا في باب النداء، ففي الوقف عليه خلاف، فمنهم من يقف عليه بالياء، ومنهم من يقف عليه بغير ياء، فمن مذهبه أن يقف عليه بالياء، يكتبه بالياء ومن مذهبه أَن يقف عليه بغير ياء، يكتبه بغير ياء.

وإن كان مبنيًا في غير النداء، فإنَّك تكتبه بالياء أَبداً على كلّ حال.

باب آخر من الهجاء

الهجاء ينقسم قسمين: قسم للسمع، وقسم لرأي العين. فالذي هو للسمع هو خطّ العروضيين. وذلك أنهم يكتبون ما يسمعون خاصة لأنَّ الذي يُعتدّ به في صنعة العروض إنّما هو ما لُفظ به.

والهجاء ينقسم سبعة أقسام: ممدود، ومقصور، ومهموز، ومنقوص، وما زيد فيه، أو نُقص منه، وما كتب على لفظه.

فالمقصور هو ما في آخره ألف، وقد تقدم ذكره. والمنقوص قد تقدم ذكره، وهو ما في آخره ياء قبلها كسرة. وأما المهموز فقد أفردنا له باباً. والممدود بعض المهموز، وسيذكر.

وأمَّا الذي نُقص منه فمحصور، وكذلك ما زيد فيه. وما عدا هذا فهو المكتوب على لفظه.

والذي زيد فيه في الخط ينقسم قسمين: قسم زيد فيه فرقاً بين مشتبهين، وقسم زيد فيه لغير فرق.

فما زيد فيه فرقاً بين مشتبهين كتابتهم «مائة» بالألف فرقاً بينه وبين «مِنهُ». وكانت الزيادة من حروف العلة، لأنّها تكثرُ زيادتها. وكان حرف العلة ألفاً لأنَّ الألف تشبه الهمزة، وأيضاً فإنَّ الفتحة من جنس الألف.

وجعل الفرق في «مائة» ولم يجعل في «منه» لأمرين: إمّا لأنَّ «مائة» اسم و «منه» حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف. وإمّا لأن «المائة» محذوفة اللام. دليل ذلك قولهم: «أمأيتُ الدراهمَ»، فجعل الفرق في «مائة» بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال. ولذلك لم يفصلوا بين «فئة» و «فيه» لعدم كثرة الاستعمال.

فإنْ جمعت فبإجماع أنّك لا تزيد الألف، نحو: «مئين» و «مئات». وإن ثنيّت ففيه خلاف. فمنهم من يزيد الألف، ومنهم من لا يزيد الألف. والذي لا يزيد الألف يقول: قد زال الموجب، والذي يزيد يقول: التثنية مبنية على لفظ الواحد أبداً، أعني أنّها يسلم فيها بناء الواحد، فجرت في الخط على حكم الواحد.

ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين زيادة الواو في «أولئك»، فرقاً بينه وبين «إليك». وكانت الزيادة من حروف العلة، لأنَّ حروف العلة، كما تقدم، تكثر زيادتها، وكانت الزيادة الواو، لأنَّ الواو من جنس الضمة، وجعل الفرق في «أولئك»، ولم يجعل في «إليك»، لأن «أولئك» اسم و «إليك» حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف.

ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين زيادتهم الواو في «عمرو» فرقاً بينه وبين «عُمَرَ»، وكانت الزيادة من حروف العلة، لأنَّ حروف العلة ثلاثة: الواو، والألف، والياء، لم تكن الألف لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب، ولم تكن الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، مثل: «يا عُمَري»، فلم يبق ما يزاد إلاَّ الواو. وجعلت الزيادة في «عمرو»، ولم تجعل في «عُمَرَ» لأنَّ «عَمْراً» أخفّ من «عُمَر»، وذلك أنَّ «عَمْراً» منصرف و «عُمَرَ» غير منصرف.

ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين في مذهب بعض أهل الخط زيادتهم الواو في «يا أُوخيَّ»، فرقاً بينه وبين «يا أخي». وكانت الزيادة من حروف العلة للعلة التي تقدمت، وكانت الواو لأنَّها من جنس الضمة. وجعلت في «أُوخيَّ»، ولم تجعل في «أخي» لأنَّ «أُوخيَّ» قد غُيِّر بالتصغير، والتغيير يأنس بالتغيير، فلذلك كان في «أُوخيَّ». وأيضاً فإنَّ التصغير فرع، والفرع أَحمل للزيادة.

ومذهب أكثر أهل الخط أنَّها لا تزداد، وسبب ذلك أنَّ التصغير فرع عن التكبير، وليس هو بناء أصل. وأيضاً فإنَّ «أُوخيَّ» لم يكثر استعماله.

ومما زادوا فيه فرقاً زيادتهم الألف في واو الضمير. واختلفوا في ذلك، فمنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الألف زيدت فارقة بين واو الضمير وواو العطف، وذلك في ما كان من واوات الضمير منفصلاً، وذلك نحو: «كفروا» و «وردوا»، ألا ترى أن «كفروا» لو ورد بعده فعل، لالتبس بالعطف، إذ يمكن أن يكون «كفروا» فعل، ثم حملت الضمائر غير المفصولة على المفصولة.

وهذا غير مرضي، لأنَّك إذا زدت الألف التبس بـ «كَفَر» و «أفعَل».

ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت فارقة بين واو الضمير والواو التي من نفس الكلمة.

وهؤلاء يذهبون إلى أنّه لا يجوز زيادة الألف في مثل «لم يغزوا»، لأنه لا يلتبس واوه بالواو التي من نفس الكلمة، إذ لو كانت من نفس الكلمة لأذهبها الجازم.

ومنهم من ذهب إلى أنّها فارقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل في مثل «ضربوهم»، إذ لو كانت الهاء والميم تأكيداً للضمير وضربوهم إذا كانت مفعولة[1]. وهذا اللبس لا يعرض إلاّ مع واو الضمير، فألحقت الألف لواو الضمير إذا كان بعدها ضمير منفصل، أعني ضمير الرفع، وأسقطت مع ضمير النصب، ثم زيدت بعد كل واو جمع، وإن لم يلحقها ضمير متّصل.

وأما الذي زيد لغير الفرق، فكلّ إدغام يكون من كلمتين، فإنّك تكتب الحرف المدغم على الأصل قبل الإدغام، فكتب: «من يومين» بالنون، على الأصل، ولذلك جعلوا للام التعريف المدغمة فيما بعدها صورة، نحو: «الرجل»، لأنّها من كلمة وما أدغمت فيه من كلمة أخرى، إلاّ الموصولات فإنّ لام التعريف منها لا تثبت لها صورة نحو: الذي والتي، لأنّها لما لزمت الموصول صارا كأنهما كلمة واحدة، إلاّ اللذين فإنّك تكتبه بلامين.

ومنهم من ذهب إلى أنّ لام التعريف إنما كتبت مفصولة لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام عن النكرة، ألا ترى أنك لو كتبت: أرجلُ فعل كذا، لالتبس بقولك: أرجلٌ فَعَل كذا؟ وكذلك حكم لام التعريف إذا دخل عليها لام الجر ولام الابتداء، إلاّ أن يُفضي ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات في نحو: لِلَّيل ولِلِّسان، فإنك لا تثبتهما في الخط، إلاّ أنك أثبت ألف الوصل مع لام الابتداء فرقاً بين لام الابتداء ولام الجر.

وأمّا «أن» إذا وقعت بعدها «لا»، ففيها ثلاثة مذاهب: منهم من يكتب «أن» مفصولة النون من «لا» على ما ينبغي أن تكتب عليه كل مدغم من كلمتين. ومنهم من يكتب نون «أنْ» مفصولة من لام الابتداء إذا كانت «أن» مخففة من الثقيلة، لفصل الاسم المضمر بين النون وبين «لا»، فإذا كانت الناصبة للفعل كتبتها متصلة على اللفظ.

ومنهم من يكتب النون مفصولة ان أدغم بغنة، وغير مفصولة إن أدغم بغير غُنَّة، لأنه إذا أدغم بغنة، فكأنه قد أبقى بعض النون، وإذا أدغم بغير غُنَّة لم يبقَ للنون أثر، والصحيح أن تكتب مفصولة على كل حال.

وأما «ممّا» فلا يخلو أن تكون «ما» الداخلة عليه «من» حرفاً أو اسماً، فإن كانت حرفاً، فإنك لا تفصل نون «من» و «ما» لأنّهما قد صارا كالكلمة الواحدة، فإن دخلت على «ما» التي هي اسم، فلا يخلو أن تكون «ما» استفهامية أو خبرية. فإن كانت استفهامية كتبت

(١) كذا، وواضح أن في العبارة سقطاً، فالعبارة مضطربة.

متصلة، نحو: «مِمَّ»؟ وتحذف ألف «ما» لدخول حرف الجر عليها، لأنَّها لما حذفت منها الألف، صار حرف الجر كأنّه عوض منها، فنزلت معه منزلة اللفظ الواحد.

وإن كانت غير استفهامية، كتبتها مفصولة على قياس ما هو من كلمتين.

وأما «مِمَّن» فلا يخلو أن تكون «من» منه استفهامية أو غير استفهامية.

فإن كانت استفهامية، كتبتها متصلة إجراء لِـ «مِن» مجرى «ما»، لأنَّها أختها. وإن كانت غير استفهامية، كتبتها مفصولة على قياس ما هو من المدغمات على حرفين من كلمتين.

ومما نقص منه كل جمع على وزن «مفاعِل» أو «مفاعيل» إذا كان بعد عدد، نحو: «ثلاثة دراهم»، فمنهم من يحذف الألف منه، إلاّ أن يؤدّي إلى الجمع بين مثلين، نحو: «دنانير»، فإنّك تكتبه بالألف لئلا يؤدّي إلى اجتماع المثلين، وهو النونان.

وقد ثبتت الألف في جميع ذلك قليلاً.

ومما نقص منه الألف كل اسم أعجمي قد كثر استعماله، نحو: «ابراهيم»، و «اسماعيل». فإن لم يكثر استعماله، نحو: «طالوت» و «جالوت» كتبته بالألف.

ومما نقص منه الألف كلّ اسم علم قد كثر استعماله ثانيه ألف، نحو: «قاسم»، و «حارث»، و «مالك»، و «خالد».

ومنهم من يشترط: إلاَّ أن يؤدي حذفه إلى لبس، مثل: «عامر»، فإنّك لو حذفت الألف لالتبس بـ «عمر»، وقد يكتب كلُّه بالألف قليلاً.

ومما نقص منه الألف كل جمع بالألف والتاء، وهذا الجمع لا يخلو أن يكون فيه ألف سوى الف الجمع أو لا يكون. فإن كانت فيه ألف سوى ألف الجمع، فيجوز في ألف الجمع الحذف والإثبات، والحذف أحسن، نحو: «سموات».

فإن لم يكن فيه ألف سوى ألف الجمع جاز فيه وجهان: حذفها وإثباتها، وإثباتها أحسن، نحو: «مسلمات».

ومما حذف منه همزة الوصل: «بسم الله الرحمن الرحيم»، إذا كان مبتدأ. فإن تقدمه شيء لم يحذف منه شيء.

ومنهم من قال: لم يحذف من «اسم» ولا في موضع وما جاء على صورة الحذف فإنّما

هو على لغة من يقول: «بسم الله»، ثم خفف، كما يقولون في «إبِل»: «إبْل»، وعليه قوله [من الرجز]:

٦٨٠ ـ باسم الذي في كُلِّ سورةٍ سِمُه [قـد وردتْ علـى طـريـقٍ تعلمُـهْ]

ومما حذف منه همزة الوصل: «ابن»، بشرط أن يكون مفرداً مذكَّراً صفة واقعاً بين اسمين علمين، أو ما يقارب العلمين، وهو الكنية واللقب.

ومما نقص منه كل ما في أوله همزة الوصل إذا تقدَّمها همزة الاستفهام، نحو: «استخرج»، فتدخل عليه همزة الاستفهام، فتقول: «أستخرَجَ»؟ إلاّ أن تكون همزة الوصل مفتوحة، نحو: «أألرجل»(١)؟، فإنك تثبتها في الخط، وسبب ذلك لو قلت: «الرجل»، وحذفتها، لالتبس الخبر بالاستفهام، فلذلك ثبتت في الخط، فتقول: «أألرجل»؟ فإن تقدَّم همزة الوصل المفتوحة لام الجر حذفت، نحو: «لِلرجل».

ومما نقص منه ما يجتمع فيه ألفان، نحو: «كساء»، أو «رداء»، و «يا إبراهيم»، و «يأيُّها». ومما نقص منه ما يجتمع فيه ثلاث ألفات، مثل: «سمـاوات»، تحذف منه ألف واحدة، فتبقى ألفان، ومنهم من يحذف ألفين، وتبقى واحدة. والذي يحذف واحدة يفرّ من توالي الحذف.

---

٦٨٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٧٦؛ وشرح المفصل ١/٢٤؛ ولسان العرب ١٤/٤٠١، ٤٠٢ (سما)؛ والمقتضب ١/٢٢٩؛ والمنصف ١/٦٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٦.

المعنى: يقسم بالله الذي ذكر اسمه في كلّ سور القرآن الكريم، وهذه السور تدلّنا على طريق واضح نعلمه حقًّا.

الإعراب: «**باسم**»: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. «**الذي**»: اسم موصول في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**في كلّ**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «**سورة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سمه**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، و «**الهاء**»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**وردت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي (يعود على سورة)، و «**التاء**»: تاء التأنيث الساكنة. «**على طريق**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «وردت». «**تعلمه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «**الهاء**»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

وجملة القسم المحذوفة: «أقسم»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «في كل سورة سُمُه»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «وردت...»: في محل جرٍّ صفة لـ «سورة». وجملة «تعلمه»: في محل جرٍّ صفة لـ «طريق».

الشاهد فيه قوله: «بسم الذي» حيث ما جاء على صورة الحذف إنما هو تخفيف لا حذف.

(١) وتقلب الألف فيه مدّة: آلرجل.

ومما نقص منه ما اجتمع فيه واوان، مثل: «طاووس» و «ناووس»[١] و «رؤوس» إلاّ أن يكثر الحذف، نحو: «اشتوى»، فإنَّك إذا ألحقت به واو الضمير، فتقول: «اشتووا»، فتبقى الواو ساكنة مع الألف فتحذف الألف، فلو حذفت الواو لكثر الحذف.

ومما حذف منه ما اجتمع فيه ثلاث ياءات مثل: «النبيِّين»، فتحذف واحدة منها فيبقى اثنتان[٢].

ومما نقص منه أسماء الأعداد، نحو: «ثلاثة»، و «ثمانية»، و «ثلاثة عشر»، و «ثمانية عشر» إلاّ ما حذف منه، فإنّه لا يحذف لئلا يكثر الحذف، نحو: «ثمانِ عشرةَ» أو «ثمان» لأنّه قد حذفت الياء، فلو حذفت الألف لكثر الحذف..

ومما حذف منه الألف كلّ جمع سلامة بالواو والنون ثانيه ألف، من الصفات بشرط أن تدخل الألف واللام عليه، نحو: «الضاربين»، و «الغانمين»، و «الكافرين»، إلاّ أن يكون جمع السلامة مدغماً أو منقوصاً. فإن كان مدغماً، مثل: «العادِّين»، فإنك لا تحذف منه الألف، لئلا يتوالَى عليه الإجحاف بالحذف والإدغام.

وكذلك إن كان منقوصاً، مثل: «القاضِين»، فإنّك لا تحذف منه الألف لئلا يكثر الحذف.

ومن الحذف حذفهم الألف من أسماء الإشارة، مثل «أُولئك»، لكثرة الاستعمال.

وما بقي فهو مكتوب على لفظه بالنظر إلى الابتداء والوقوف، نحو: «يأتيك»، يكتب بالألف نظراً إلى الابتداء، أو «قائمة» تكتبها بالهاء نظيراً إلى الوقف. وينقسم قسمين: قسم كان ينبغي أن يكتب موصولاً، فكتب مفصولاً، وقسم كتب على ما يجب أن يكتب عليه.

فالذي كتب موصولاً، وكان ينبغي أن يكتب مفصولاً كتابتهم «إنَّ» وأخواتها إذا دخلت عليها «ما» الحرفية موصولة، فرقاً بينها وبين «ما» الاستفهامية، وكان الذي كتب موصولاً «ما» الحرفية، لأنَّ الحرف أشد اتصالاً بما قبله من الاسم. والذي كتب موصولاً، وكان ينبغي أن يكتب مفصولاً كل كلمتين إذا كان الواحد منهما على حرف، نحو: «بِكَ»، تكتب الباء على حرف متصلة بما بعدها، إلاّ أن تكون من الحروف التي لا تتصل، فإنّها تكتب منفصولة نحو: «وزيدٌ».

وكذلك «منك» تكتب من متصلة بالضمير، لأنّه على حرف واحد، كذلك «منها» و «منه» لأن هذه زوائد على الضمير.

(١) كذا، كُتبت الكلمتان بواوين، والوجه أن تكتبا بواو واحدة، والكتابة بواوين جائزة اليوم.

(٢) وهذا الحذف غير سائغ اليوم.

وكان ينبغي أن يبيّن حكم الخط والنقط لقوله في الباب: واعلم أنَّ هذه الحروف الثماني والعشرين لها تسع عشرة صورة، على عدد الصور التي ثبتت في «أبي جاد» لأنّها إمام الكُتّاب. . . الفصل.

السبب في أن جعلت بعض الحروف على صورة واحدة، وباقيها على صور مختلفة تقاربها من المخرج أو في الصفات على حسب ما نذكر في باب الإدغام، وما ليس له مقارب فيما ذكر كتب على صورة منفردة ليست لغيره من الحروف، على أنّه كان الأولى أن يجعل لكل حرف صورة حتى لا يقع التباس بين الحروف أصلاً، ولذلك دخل لسان العرب من التصحيف ما لا يدخل غيره من الألسنة.

فلما كانت بعض هذه الحروف على صورة واحدة، احتاجوا إلى النقط للتفرقة بين الحروف.

فما كان من هذه الصور لحرفين، فاختلف أهل النقط فيهما. فمنهم من ينقط أحدهما ويترك الآخر. ومنهم من ينقط نقطة فوق الصورة لأحد الحرفين، ونقطة تحت الصورة للحرف الآخر.

فحجة الأول أن نقطها لأحد الحرفين وترك نقطها للآخر مزيل للبس، وهو أخصرُ. وحجة الذي نقطها للحرفين أنَّه قد يمكن أن يتوهم لو تركت لأحدهما غير منقوطة، لتوهّم أنَّه نسي نقطها.

فالذي ينقطها لأحد الحرفين يجعل النقطة بواحدة فوق الصورة، ويغفلها للآخر، وعلى ذلك أمر كل صورة بحرفين إلاّ الصورة التي للشين والسين. فإنما أغفلت السين ونقطت للشين ثلاثة، لأنها لو نقطت بواحدة، لأمكن أن يتوهم أنّها ثلاثة أحرف، نحو: «بين» أو «نتن» أو غير ذلك، فلذلك نقطوها بثلاث فقط لأنه لا يمكن أن يتوهَّم أنَّ كلمة فاؤها وعينها ولامها من جنس واحد.

فإن كانت الصورة لثلاثة أحرف، أحرف نقطت لأحدهما بواحدة من فوق وللآخر واحدة من أسفل، وأهملت الثالث، نحو: الجيم، والحاء، والخاء.

فإن كانت لخمسة أحرف، وهو أقصى ما جعلت له الصور، نقطت لأحدها بنقطة من فوق، وللثاني من أسفل، وللثالث بنقطتين من فوق، وللرابع بنقطتين من أسفل، وللخامس بثلاث من فوق، وذلك نحو: النون، والياء، والباء، والتاء، والثاء.

وما كان من الصور لحرف واحد لا يحتاج إلى نقط.

وأما الحركات فلما كانت بعض الحروف عملت على صورها فالضمة واو صغيرة على

هذه الصورة (ـُ)، والفتحة ألف صغيرة ممتدة على طول الحرف، ولو لم تكن كذلك لالتبست بالألف، وصورتها (ـَ)، والكسرة ياء صغير وجعلت من أسفل الحرف، لأنها قد يخل بها سرعة الخط، فتلتبس بالفتحة وصورتها (ـِ).

وأما السكون فصورته صاد صغيرة على هذه الصورة (ـْ)، وهي الصاد من صفر لأنَّ الصفر: الخالي. ولذلك جعلت علامة على كون الحرف صفراً من الحركة، وذلك يطرد في كل ساكن إلاّ في حروف المدّ واللين، فإنَّها لم تحتج إلى علامة لأنّها لا يتوهم أنها متحركة. ومنهم من يجعل عليها علامة.

وأما المدّ فصورته مد وهو مد خط، ومعناه الأمر بالمد.

وأما الشدّ فصورته كصورة الشين، إلاّ أنها أصغر منها على هذه الصورة (ـّ) وهي الشين من شديد، علامة على أن الحرف شديد.

وأما الصلة، فلما كانت علامة على اتصال حركة الحرف بالساكن الذي دخلت عليه همزة الوصل، وكان الذي اتصل بالساكن إنّما هو امتداد صوت الحركة، جعل علامة كعلامة المد، وكانت مع الحركة المضمومة في وسط ألف الوصل، ومع الكسرة في أسفله، ومع المفتوحة في أعلاه.

باب أحكام الهمزة في الخط

الهمزة لا يخلو أن تكون في موضع يجوز فيه تسهيلها، أو لا تكون. فإن كانت في موضع فيها تسهيلها، كان خطها على حسب ما يسهل. فينبغي أن تبيّن المواضع التي يجوز فيها تسهيلها من المواضع التي لا يجوز فيها ذلك. فالهمزة لا يخلو أن تكون أولاً، أو حشواً، أو طرفاً. فإن كانت أوّلاً فلا يجوز تسهيلها، فإنّها إذا سهلت تقرب من الساكن، والساكن لا يبتدأ به، وتكون صورتها ألفاً. فإن كانت حشواً، فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة، فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالضم، أو بالفتح، أو بالكسر. وكفيما كان، فإنّها تدبرها حركة ما قبلها.

فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفاً، مثل: «كأس». وإن كان قبلها ضمة، أبدلت واواً، مثل: «نؤمن». وإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء، مثل: «بئر».

وصورتها في الخط على قياس تسهيلها.

فإن كانت الهمزة متحركة، فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً، أو متحركاً. فإن كان الذي قبلها ساكناً، فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة، أو حرفاً صحيحاً.

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً، فإنّ تسهيله يكون بأن ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلُ، وتحذف الهمزة، فتقول في تسهيل «دِفْئِك» و «ينْأونَ»: «دِفُك» و «يَنَوْنَ»، ولا صورة لها في الخط لأنّها لا تثبت في التسهيل.

فإن كان الساكن حرف علة: ياء، أو واو، أو ألف، فإن كان حرف العلة ياء، أو واواً، فلا يخلو أن يكونا زائدين أو أصليين. فإن كانا أصليين مثل «شيئك» و «ضوؤك»، فحكمه حكم الساكن قبله حرف صحيح في التسهيل والخط، فإن كانا زائدين، فإن تسهيله يكون بأن تقلب الهمزة مع الياء ياء، ومع الواو واواً، وتدغم الياء في الياء، والواو في

الواو، فتقول في «نبيئك» و «وضوؤك»: «نبيُّك» و «وضوك»، فلا تثبت لها صورة في التسهيل، وكذلك لا تثبت في الخط.

فإن كان الساكن ألفاً، فإن تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت الحركة فتحة، فإنَّ تسهيلها بينها وبين الألف، فينبغي أن تكون صورتها ألفاً، فيجتمع ألفان فتحذف، فلا تثبت لها صورة.

فإن كانت حركة الهمزة كسرة، فبينها وبين الياء، فتقول في «سائل»: «سايل»، فتثبت لها صورة الياء.

فإن كانت حركتها ضمة، فبينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فتكون صورتها واواً، فتقول: «طاؤس»[(١)].

فإن كانت الهمزة متحركة، وما قبلها متحرك، فلا يخلو أن تكون متحركة بالفتح أو الضم أو الكسر. فإن كانت متحركة بالفتح فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتح، مثل سأل أو بالضمّ، مثل: «جُؤَن»[(٢)]، أو بالكسر، مثل: «مِئَر»[(٣)].

وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالضم، لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتح مثل: «قَؤول»، أو بالضم، مثل: «رُؤوس»، أو بالكسر، مثل: «يستهزِئون».

وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالكسر، لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتح، مثل: «سَئِمَ»، أو بالضم، مثل: «سُئِمَ» أو بالكسر، مثل: «مِئِين».

وكيفما كانت الهمزة متحركة بضم أو فتح أو كسر، وكذلك كل ما قبلها، كان حكم تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وكذلك صورتها في الخط، إلا الهمزة المتحركة بالفتح المضموم ما قبلها مثل «جؤن» أو المكسور ما قبلها، مثل: «مِئَر» في مذهب سيبويه، فإنَّ تسهيل ذلك بأن تبدل الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها، فتقول في «جُؤَن»: «جُون»، فتبدل الهمزة واواً محضة. وكذلك تقول في مئر «مِير»، فتبدل الهمزة ياء محضة.

وما بقي عند سيبويه بينه وبين الحرف الذي منه حركته على ما تقدَّم إلاَّ أبا الحسن الأخفش والكوفيين فإنَّه زاد على ما استثنى سيبويه الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها، مثل: «يستهزئون»، والهمزة المكسورة المضموم ما قبلها، مثل: «سُئِمَ»، و «دُئِلَ»، فإنّه

---

(١) لغة في «الطاوس».

(٢) الجُؤَن: جمع جُؤنة، وهي وعاء صغير توضع فيه الحليّ.

(٣) المِئر: جمع «مِئرة»، وهي العداوة والحقد.

يسهلها بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة الحرف الذي قبل الهمزة، فتقول في مثل «يستهزئون»: «يستهزيون»، بإبدال الهمزة ياء محضة، وتقول في تسهيل «سُئِلَ»: «سُول»، بإبدال الهمزة واواً محضة. والصحيح في القياس أن تسهّل بينها وبين الحرف الذي منه حركتها قياساً على نظائرها من الهمزات المتحركة ما قبلها.

وكذلك ينبغي أن تفعل بالمفتوحة المكسور ما قبلها أو المضموم لولا السماع، على أنَّ موجب البدل في المفتوحة المضموم ما قبلها، أو المكسور، أقوى من الموجب لذلك في المضمومة المكسور ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها. ألا ترى أنّه لا يمكن أن يكون ما قبل الألف مكسوراً ولا مضموماً، وقد يمكن أن يكون ما قبل الواو الساكنة كسرة، وما قبل الياء الساكنة ضمّة، وإن لم تتكلم العرب بذلك.

فإن كانت الهمزة طرفاً، فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة فإنّه يدبرها بحركة ما قبلها. فإن كان ما قبلها مكسوراً، سهّلت بإبدالها ياء. فإن كان ما قبلها مضموماً سهّلت بإبدالها واواً، وإن كان ما قبلها مفتوحاً سهّلت بإبدالها ألفاً، ويكون الخطُّ على ذلك.

وإن كانت متحركة، فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً. فإن كان ساكناً، فلا يخلو أن يكون حرفاً صحيحاً، أو معتلاً. فإن كان حرفاً صحيحاً، فقياس تسهيله بحذف الهمزة، والفاء حركتها على الساكن قبلها، ولا صورة لها في الخط.

وإنْ كان الساكن حرف علة، فلا يخلو أن يكون ياء، أو واواً، أو ألفاً. فإن كان ياء أو واواً، فلا يخلو أن يكونا زائدين، أو غير زائدين. فإن كانا غير زائدين، فقياس تسهيلها على قياس ما ذكر في الحشو، وكذلك خطّها.

وكذلك أيضاً إن كانا زائدين، فقياس تسهيل الهمزة وخطها على قياسها حشواً.

وإن كان الساكن ألفاً، فإنك تكتبها على قياس الوقف، وأنت لو وقفت، لكانت ساكنة في حال الرفع والخفض، ولا يمكن إبدالها، لأنَّ ما قبلها ساكن، ولا إدغامها، لأنَّ الألف لا تدغم ولا يدغم فيها، فلما لم يمكن تسهيلها، كتبت ألفاً على قياس الهمزة التي لا يجوز تسهيلها.

وأمَّا في حال النصب، فقياس خطّها أن تكتب ألفاً على قياس تسهيلها إلاّ أنّه يجتمع ألفان، فتحذف الواحدة منها في الخطِّ.

فإن كان ما قبلها متحركاً، فإنّها تكتب على قياس تسهيلها في الوقف ألفاً على كلّ حال.

* * *

باب المقصور والممدود

اختلف النحويون في سبب تسمية الأسماء التي في آخرها ألف مقصورة، فمنهم من زعم أنه سُمي مقصوراً، لأنّه قُصِرَ عن الإعراب أي منع منه، ومنه قوله تعالى: ﴿حورٌ مقصوراتٌ في الخيام﴾[1]، أي: ممنوعات.

ومنهم من ذهب إلى أنه سُمِّي مقصوراً لأنَّه قصر عن الغاية التي للمد، ألا ترى أن الألف أطول ما تكون مدًّا إذا كان بعدها همزة، فإذا لم يكن بعدها همزة قصرت عن الغاية التي كانت لها من المد مع الهمزة. وهذا المذهب الأخير عندي أحسن، وإن كان سيبويه ذهب إلى الأول، لتسميتهم مثل «حمراء» ممدوداً لجعلهم الممدود في مقابلة المقصور، دليل على أنّ المراد بتسميتها مقصورة أنَّها قد قصرت عن رتبة الممدود.

* * *

وهذا الباب ينقسم قسمين: مقيس ومسموع. فالمقيس كل ما له قياس يوجب قصره أو مده. والمسموع: ما لا يعرف مده وقصره إلاّ بطريق السماع.

فالمقيس من المقصور كلّ مصدر لفعل غير متعد معتل اللام على «فَعِل»، واسم الفاعل منه على وزن «فَعِل»، أو «أفْعَل»، أو «فَعْلان»، فإنّه مقصور على وزن فَعِل، نحو: «عَمِيَ عَمى فهو أعَمى»، و «صَدِيَ صَدَى فهو صدٍ»، و «طوِيَ طوَى فهو طَيّان». وشذَّ من ذلك «الغِراء»، يقال: «غَرِيَ يغْرَى فهو غَرٍ»، والمصدر الغِراء، قال الشاعر [من الطويل]:

٦٨١ ـ إذا قُلْتُ مَهْلاً غارتِ العينُ بالبُكا ... غِراء ومدّتها مدامعُ حُفَّلُ

(١) سورة الرحمن: ٧٢.

٦٨١ ـ **التخريج**: البيت لكثيِّر عزّة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأمالي القالي ١/ ٦٠؛ وسمط اللآلي

وكل جمع لِـ «فِعْلَة» أو «فُعْلَة»، المعتلَّتي اللام، فإنّه مقصور، ويكون على وزن «فِعَل» مع «فِعْلَة»، وعلى وزن «فُعَل» مع «فُعلَة»، نحو: دُميةَ ودُمًى، وكِسوَة وكِسًى، ومِشيَة ومِشًى، وفِريَة وفِرًى.

وكل جمع لِـ «فَعيل» على معنى «مَفْعول» على وزن «فَعْلَى»، فهو مقصور، نحو: «جَريحِ وجَرْحَى»، و «صَريع وصَرعَى».

وكلّ ما كان على وزن «فِعِّيلى»، فهو مقصور، نحو: «القِبِّيلى»، إلاّ ما شذَّ كالخِصّيصاء والخِلّيفاء.

وكل جمع لِـ «أَفْعَل» مما هو آفة أو عاهة على وزن «فَعْلَى»، فهو مقصور، نحو: «أحَمق وحَمْقَى»، و «أنوك ونَوْكَى».

وكلّ جمع على وزن «فُعَالى» أو «فَعالى»، نحو «سُكارى» و «أسارى»، فهو مقصور. وكلُّ ما كان من أسماء المعنى في آخره ألف، فهو مقصور، نحو: «الخَوْزَلى»(١)، و «الهَيْدَبى»(٢).

ص ٢٢٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٢؛ وشرح المفصل ٦/ ٣٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٠٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٥٥.

شرح المفردات: غارت بالبكا: فاض دمعها. غراء: إلحاحاً. حفّل: غزيرة الدمع.

المعنى: يقول: إذا دعوت نفسي للتجلّد فاضت دموع العين إلحاحاً في تعذيبي، تساعدها المدامع بغزارة.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**قلت**»: فعل ماضٍ والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**مهلاً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «**غارت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «**العين**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**بالبكا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «غار». «**غراء**»: مفعول مطلق منصوب. «**ومدّتها**»: الواو حرف عطف، «مدتها»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، و «ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**مدامع**»: فاعل مرفوع. «**حفّل**»: نعت «مدامع» مرفوع بالضمّة.

وجملة: «**إذا قلت...**» الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «**قلت**» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «**مهلاً**» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «**غارت العين**» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**مدّتها مدامع**» معطوفة على «**غارت**».

الشاهد: قوله: «**غراء**» حيث زعم ابن عصفور أنه مصدر «**غري بالشيء**» وأنّ مدّه شاذّ وقياسه القصر، والرواية بكسر الغين، فهو من الفعل «**غارى**» ولذلك يكون مدّة قياسيّاً، مثل: **قاتل قتالاً**.

(١) الخوزلى: مشية فيها تثاقل.

(٢) الهيدبى: ضرب من مشي الخيل.

وكلّ ما كان على وزن فَعَلى، فهو مقصور، نحو: «البَشَكى»[١]، و «المَرطَى»[٢]، و «جَمَزَى»[٣]. وكل اسم في آخره ألف بعدها تاء تأنيث وإذا جمع تحذف منه التاء، فهو مقصور، نحو: «قَطاة وقَطا»، و «نواة ونوى».

وكل صفة على وزن «فَعْلاء» لامها حرف علة، فالصفة منها للمذكَّر على وزن «أفعل» مقصور، نحو: «قَنواء أو أقنى»[٤]، و «عشواء أو أعشى»[٥].

وكل صفة على وزن «فُعْلَى» لامها حرف علة والمذكر منها الأفعل، فجمعها على وزن «فُعا» مقصور، نحو: «الدُنيا والدُنا»، و «العليا والعُلَى». وتقول في المذكَّر الأدنى والأعلى. وكل صفة على وزن «أفعل» للمفاضلة ولم تستعمل بـ «مِن» فالمؤنث منها على وزن «فُعلَى» مقصور، نحو: «الأفضل والفُضلَى»، و «الأكبر والكُبرَى».

وكل مصدر لفعل معتلّ اللام في أوله ميم زائدة، فهو مقصور، نحو: «مَدْعَى» و «مَرْعَى»، و «مَسْعَى»، و «مَغْزَى».

وكل اسم مفعول من فعل معتل اللام زائدة على ثلاثة أحرف فهو مقصور، نحو: «أعطيته فهو مُعْطَى»، و «راميته فهو مُرامَى».

وكل فعل في آخره حرف علة وقبل حرف العلة منه فتحة، فهو مقصور، نحو: «أَعْطَى»، و «ساهَى»، و «رَامَى».

والمقيس من الممدود كل مصدر من فعل معتل اللام قبل آخره ألف، فهو ممدود، نحو: «إعطاء»، و «استدناء»، و «رِماء».

وكل اسم لصوت على وزن «فُعال» أو «فِعال»، فهو ممدود، مثل: «الثُغاء»، و «الدُعاء»، و «الرُغاء»، و «النِداء».

وأما البكاء فيمدّ ويقصر، فمن ذهب به إلى الصوت مدَّهُ، ومن ذهب إلى الحُزن

---

(١) الناقة البشكى: السريعة، أو الخفيفة المشي.
(٢) المرطى: السريعة.
(٣) الجَمَزَى: الوثّاب، السريع.
(٤) الأقنى: الذي في أنفه احديداب.
(٥) الأعشى: الذي لا يبصر ليلاً، وقيل: الذي يسوء بصره بالليل والنهار.

قصره، قال الشاعر [من الوافر]:

٦٨٢ - بَكَتْ عَيْني وَحُقَّ لَها بُكاها وَما يُغْني البُكاءُ وَلا العَويلُ

فقصر الأول، لأنه ذهب به إلى الحزن، ومدَّ الثاني لأنه ذهب به إلى الصوت. وكل جمع على وزن «أفْعِلاء» و «فُعَلاء»، فهو ممدود، نحو: «أنبياء» أو «خُلَفاء».

وكل اسم جمع على وزن «فَعْلاء»، نحو: «الحَلْفاء»، و «القَصْباء»، و «الطَرْفاء»[1]، فهو ممدود.

وكل أَفعل صفة يكون المؤنث منه ممدوداً على وزن «فَعْلاء»، نحو: «أحمر وحمراء»، و «أصفر وصفراء».

وكل اسم على وزن «فُعَلاء»، فالغالب عليه المد، نحو: «عُشراء»[2]، و «نُفَساء»[3].

---

٦٨٢ - **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في جمهرة اللغة ص ١٠٢٧؛ وليس في ديوانه؛ ولعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٨؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٥٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٨٢ (بكا)؛ ولحسان أو لكعب أو لعبد الله في شرح شواهد الشافية ص ٦٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٠٤؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمنصف ٣/ ٤٠.

اللغة: العويل: هو البكاء مع صوت ظاهر.

المعنى: يحقّ لعيني أن تبكي على من فقدت، بالرغم من أنّه لا شيء يجدي أو ينفع.

الإعراب: **بكت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، و «التاء»: للتأنيث. **عيني**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وحق**: «الواو»: حالية، «حقّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مبني للمجهول. **لها**: جار ومجرور متعلقان بـ (حقّ). **بكاها**: نائب فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **وما**: «الواو»: استئنافية، «ما»: حرف نفي. **يغني**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. **البكاء**: فاعل مرفوع بالضمّة. **ولا**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **العويل**: معطوف على (البكاء) مرفوع بالضمّة.

وجملة «بكت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حقّ»: حالية محلها النصب. وجملة «وما يغني» استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بكاها... البكاء» حيث قصر الأول فقال: (بكاها) لأنه قصد به الحزن، ومدّ الثاني (البكاء) لأنه أراد به الصوت.

(١) الحلفاء والقصباء والطرفاء: أنواع من النبات.

(٢) الناقة العشراء: التي أتى عليها عشرة أشهر من وقت لقاحها.

(٣) المرأة النفساء: المرأة إذا ولدت.

وقد يجيء مقصوراً، نحو: «شُعَبى»، اسم أَرض، و «أُرَبى»، اسم للداهية.

وكل اسم في آخره تاء تأنيث قبلها ياء أَو واو بعد أَلف زائدة وأنك إذا جمعته نحذف الياء فهو ممدود، نحو: «عَظَايَة»(١)، و «صَلايَة»(٢)، و «سَماوَة»، تقول في جمعها: «عِظاء»، و «صِلاء»، و «سَماء».

وكل جمع على وزن «أَفعِلة»، فالمفرد منه ممدود، نحو: «أَرشِيَة» واحدها «رِشاء»(٣)، و «أَكسِيَة» واحدها «كِساء»، إلاَّ «أَندية» فإنَّه شاذّ، والوجه منه: «نِداء»، قال [من البسيط]:

٦٨٣ ـ في ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أَندية لا يُبصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُنُبا

وزعم أبو العباس أن «أَندية» جمع «نِداء» الذي هو جمع «نَدَى»، لأن «فَعَلاً» جمع

---

(١) العظاية: دويبّة.

(٢) الصلاية: حجر عريض يُدقّ به.

(٣) الرشاء: الحبل الذي يربط به الدلو.

٦٨٣ ـ **التخريج**: البيت لمرّة بن محكان في الأغاني ٣/٣١٨؛ والخصائص ٣/٥٢، ٣/٢٣٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٠؛ وشرح التصريح ٢/٢٩٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٦٣؛ ولسان العرب ١٥/٣١٨ (ندى)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥١٠؛ والمقتضب ٣/٨١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٦٥٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٣٢٩؛ وشرح المفصل ١٠/١٧؛ ولسان العرب ١١/٢٦٨ (رجل).

شرح المفردات: جمادى: من الأشهر العربيّة. الأندية: ج الندى، وهو البلل. الطنب: ج الأطناب، وهو الحبل الذي تشدّ به الخيمة.

الإعراب: «**في ليلة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضمّي» في بيت سابق. «**من جمادى**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «ليلة». «**ذات**»: نعت «ليلة» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**أندية**»: مضاف إليه مجرور. «**لا**»: حرف نفي. «**يبصر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**الكلب**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**من ظلمائها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبصر»، وهو مضاف، و «ها» ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**الطنبا**»: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة «لا يبصر...» في محلّ جرّ نعت ليلة.

الشاهد فيه قوله: «أندية» حيث جمع «نِداء» على «أندية»، و «نِداء» هو جمع «نَدى».

على «فِعال»، نحو: «جَمَل وجِمال».

وهذا الذي قال يجوز قياساً إلاَّ أنّه لم يسمع «نِداء» في جمع «نَدى».

وكل اسم على فعلة معتل اللام، فإنّه يجمع على وزن «فُعال»، فيكون ممدوداً، نحو: «رَكْوَة ورُكاء»، و «فَسوَة وفُساء»، وشذَّ من ذلك «قرية وقُرى»، و «كُوّة و كـوى». وكل اسم على «فَعْل» معتل اللام، فجمعه على وزن «فِعال» ممدود، نحو: «ظَبْي وظِباء»، و «دَلْو ودِلاء».

وكل اسم على «فَعَل» أو «فِعْل» معتل اللام، فجمعه على وزن «أَفْعال»، نحو: «صَدَى وأصداء»، و «قَفَا وأَقفاء»، و «نِضْو وأَنضاء»، و «شِلْو وأَشلاء».

وكل اسم على وزن «فَعْلَلاء»، نحو: «عَقْرَباء»، و «حَرمَلاء»[١]، أو على وزن «فاعِلاء»، نحو: «السابياء»[٢]، و «القاصِعاء»[٣]، أو على وزن «فاعولاء»، نحو: «عاشوراء»، أو «فَعالاء»، نحو «عَجاساء»[٤]، و «بَراكاء»[٥]، فهو ممدود.

فهذا جميع ما يدرك من المقصور والممدود قياساً. وألحق بعض النحويين بمقيس الممدود والمقصور كل مقصور أو ممدود له من الصحيح ما هو على وزنه ومعناه، وذلك نحو «السَنا»، إذا أردت اللهب أو النبات، فإنّه مقصور لأنَّ نظيره في اللفظ والمعنى إذا أريد به الضوء اللهب وإذا أريد به النبات شَجَر. وإذا أُريد به الشرف فهو ممدود، تقول: «السَناءُ»، لأنَّ نظيره من الصحيح في الوزن والمعنى «الجَلالُ».

وهذا فاسد، لأنّه من حيث كان له من الصحيح الذي في معناه ما هو وزنه لا يلزم أن يكون مقصوراً ولا ممدوداً، أَلا ترى أنه لو لزم أن يقصر «السنا» لأنَّ نظيره «اللهب»، للزم أيضاً أن يقال «سَنْو» لأنَّ نظيره «ضَوْء». ولو لزم أن يمدّ السّنا لأنَّ نظيره «الجلال» للزم أيضا أَن يقصر، لأنَّ نظيره «الشَرَف»، فدلَّ ذلك على فساد إلحاق مثل هذا بالمقيس.

* * *

---

(١) حرملاء: اسم موضع.

(٢) السابياء: التراب الدقيق الذي يخرجه اليربوع من جحره، والمواشي الكثيرة.

(٣) القاصعاء: جحر اليربوع، أو فم الجحر.

(٤) العجاساء: الإبل السمان.

(٥) البراكاء: الثبات في الحرب.

وما بقي من المقصور والممدود فلا يدرك إلاً أن النحويين ذكروا منه ما يكثر دوره في الكلام، وهو ينقسم ثلاثة أقسام.

قسم لا يجوز فيه إلاً المد أو القصر، وقسم يمدّ ويقصر بمعنيين، وقسم يمد ويقصر بمعنى.

فالذي يُمدّ ويقصر بمعنيين: «الفَتَى»، إذا أردتَ به واحد الفتيان كان مقصوراً، وإن أردت به معنى الفتوّة كان ممدوداً.

و «السنا» مقصور إذا أردت به الضوء أو النبات المعلوم، وإن أردت به الشرف فهو ممدود.

و «الحَيا» إذا أردتَ به المطر، فهو مقصور، وإن أردتَ به فرج الناقة أو الاستحياء، كان ممدوداً.

و «النَسا» إذا أردت به العِرْق الذي يكون في الفخذ ويجري إلى الساق، كان مقصوراً، وإذا أردت به التأخير، كان ممدوداً. قال عليه السلام: «من سرَّه النَساءُ في الأجل والسَعَةُ في الرزق فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

و «اللِّوى» إذا أردت به الرمل كان مقصوراً، وإن أردت به الراية كان ممدوداً، وعليه قوله [من الطويل]:

فجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العظام كأنَّما عمامتهُ بين الرجال لِواءُ[1]

والذي يمدّ ويقصر بمعنى: «الحِمَى» المكان المحمى يمدُّ ويُقصر، و «الهيجاء»: الحرب تمدُّ وتُقْصَرُ، قال الشاعر [من الطويل]:

أَخاكَ أَخاك إنَّ مَنْ لا أَخا لهُ كساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سلاحِ[2]

فقصر. وقال الآخر [من الطويل]:

٦٨٤ ـ إذا كانت الهيجاءُ وانشقَّتِ العَصا فحسبُكَ والضحّاكَ سيفٌ مُهنَّدُ

(١) تقدم بالرقم ٢٢٥.

(٢) تقدم بالرقم ١٦٥.

٦٨٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٨١؛ وسمط اللآلي ص ٨٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٧، ٦٦٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٥١؛ ولسان العرب ١/ ٣١٢ (حسب)، ٢/ ٣٩٥ (هيج)، ١٥/ ٦٦ (عصا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٨٤.
=

و «الفَحوى» الذي تعني به معنى الكلامُ يُمدّ ويُقصر. و «فَيضوضاء» بمعنى مختلط يمدّ ويقصر. و «السِيماء» بمعنى العلامة يمدّ ويقصر. وأما «البكاء»، فقد تقدم أَنَّ من قصره أَراد به خلاف المعنى الذي يريد به إذا مده، وكذلك «الزنا» إذا أَردت به المصدر من «زنى» كان مقصوراً، ويكون واقعاً على فعل الواحد، وإن أَريد به مصدر «زانى» فهو ممدود، ويقع على فعل الاثنين.

وأَمَّا «السَرَى» فيمدّ ويقصر بمعنى واحد[1]، وأنكر الأصمعي مدَّه بين يدي الرشيد، وخالف في ذلك اليزيدي. واستدل على مده بالمثل السائر: «لا تنظر إلى الحُرَّة عام هِدائها ولا إلى الأمَة عام سَرائها»[2].

ومما بقي مما يمدّ ولا يجوز فيه القصر، ويقصر ولا يجوز فيه المد، فقد ذكر أبو

= **اللغة**: انشقت العصا: تفرق القوم. الهيجاء: الحرب الطاحنة الشرسة.

المعنى: إذا نشبت الحرب، وتفرقت الجماعات، فيكفيك أن تصحب السيف الضحاك بيمناك.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب متضمِّن معنى الشرط. **كانت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و«التاء»: للتأنيث، وحركت بالسكون منعاً لالتقاء الساكنين. **الهيجاء**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **وانشقت**: «الواو»: عاطفة، «انشقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث، وحركت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. **العصا**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **فحسبك**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط و «حسبك»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **والضحاك**: «الواو»: عاطفة، «الضحاك»: مفعول به منصوب لفعل محذوف. **سيف**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **مهند**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «إذ كانت الهيجاء فحسبك...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كانت الهيجاء»: في محل جر بالإضافة. وجملة «وانشقت العصا»: معطوفة في محل جر بالإضافة. وجملة «فحسبك سيف»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «الهيجاء» حيث مدّ الاسم هنا.

(١) هو مصدر تَسَرَّى، وتَسَرَّى الجارية: اتخذها سُرِّيَّة.

(٢) المثل برواية: «لا تحمدَنّ أمةً (أو: لا تُحمد أَمة) عامَ (أو: حال) شرائها (أو: اشترائها)، ولا حُرَّة عامَ بنائِها (أو: هدائها) في العقد الفريد ٣/ ٨٦؛ والفاخر ص ٢٦٥؛ وفصل المقال ص ٧٧؛ وكتاب الأمثال ص ٦٧؛ والمستقصى ٢/ ٢٥٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢١٣؛ والوسيط في الأمثال ص ٢٠١.
يضرب في النهي عن مدح الشيء قبل اختباره.

القاسم منه جملة كافية إلاّ أنه ذكر من المسموع أشياء تدرك قياساً، فمنها «التَوى»: الهلاك، وهو من المقيس لأنَّه يقال: «تَوَى يَتَوى تَوًى»، و «طَوى يطوِي طَوًى»، وقد تقدم في المقيس.

ومنه «الدُمى»، وهو من المقيس، يقال: «دُمية وَدُمى»، كما يقال: «عُروَة وعُرَى».
ومنها «الجَلَى»، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس، وهو من المقيس لأنه يقال: «جَلَى يَجْلَى جَلىً فهو أجلى»، و «امرأةٌ جَلواء».

وذكر فيه «النَوى» جمع «نَواة»، وهو مثل «حَصَى» جمع «حَصاة». وذكر «الغَوى»: بشم الفصيل، وهو مقيس يقال: «غَوى يَغْوَى غَوًى فهو غوٍ»، وذكر «اللَوى» في البطن، و «الغَبَى»: الجهل، وهذا من المقيس يقال: «لَوَى يَلَوى لوىً»، و «غَبِيَ يَغبَى غَبَى».

وذكر «الكُسى» جمع «كُسوَة»، مثل «عُروة وعُرَى». وذكر «الرُقَى» جمع «رُقْية». وذكر «الفَجَى»: الفَحَج[1]، وهو مقيس يقال: «فَجَى يفجَى فَجًى»، فهو فَجٍ. وذكر «القَنَى»: احديداب في الأنف، وهو مقيس، يقال: «قَنَى يَقنَى قَنى»، ورجل أَقنى وامرأةٌ قنواء، قال سلامة بن جندل [من البسيط]:

٦٨٥ ـ ليسَ بأَقَنى وَلاَ أسْفَى ولا سَغِلٍ   [يُسْقَى دَواءَ قَفِيِّ السَّكْنِ مَرْبوبِ]

---

(١) الفجج: تباعد ما بين الفخذين.

٦٨٥ ـ **التخريج**: البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩٨؛ ولسان العرب ١/ ٤٠١ (ربب)، ١١/ ٣٣٧ (سغل)، ١٣/ ٢١٢ (سكن)، ١٤/ ٢٧٩ (دوا)، ٣٨٨ (سفا)، ١٥/ ١٩٧ (قفا)، ٢٠٣ (قنا)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٧٨؛ وكتاب العين ٥/ ٣١٣؛ وتهذيب اللغة ٨/ ٣٦، ١٠/ ٦٥؛ وتاج العروس ٢/ ٤٦٥ (ربب)، (سغل)، (سكن)، (سفي)، (قفا)، (قفي)؛ وأساس البلاغة (سغو)، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٣٨١ (صقل)؛ وكتاب العين ٥/ ٢٢٣، ٧/ ٣٠٩؛ وتهذيب اللغة ٨/ ٣٧٢، ٩/ ٣١٦، ٣٢٩، ١٣/ ٩٤.

اللغة: الأقنى: الذي في أنفه احديداب. الأسفى: الخفيف الناصية. السغل: السيّىء الغذاء. القَفيُّ والقَفِيَّة: ما يكرم به الضيف من الطعام، وأراد به هنا اللبن، لأنهم يضمّرون الخيل بسقيها اللبن. المربوب: المدلّل، المعتنى به جيّداً.

المعنى: ينفي عن حصانه العيوب المذكورة، ويخبرنا بأنهم يسقونه لبن أهل الدار دواء كي يضمر ويلقى عناية جيدة.

الإعراب: ليس: فعل ماضٍ ناقص، و «اسمه»: ضمير مستتر تقديره (هو). **بأقنى**: «الباء»: حرف جرٌ زائد، «أقنى»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر (ليس). **ولا**: «الواو»: حرف عطف، و «لا»: =

وذكر «الضَوى»: الهُزال، و «القُوى»: جمع قوَّة، و «القَذَى»: قَذَى العين، و «القَطا»: جمع قَطاة، و «الفَلا»: جمع فلاة، و «الكَرَى»: من النوم، و «الكُلَى»: جمع كُلية، و «اللِّثى»: جمع لثة، و «مُنَى»: جمع مُنيَة من التمنّي.

ومما أدخله في الممدود المسموع وهو مقيس: الدُعاء، والرُغاء، والثُغاء، والمُكاء: الصفير، والغِناء، لأنّها أسماء أَصوات فبابها المدّ.

ومن الغالب عليه المد «قَطْواء»[1]، وزنه «فَعْلاء»، وقد تقدم أَن الغالب على «فَعْلاء» المد، ومنها «الهِداء»: هداءُ العروس إلى زوجها، لأنّه من المصادر التي قبل آخرها أَلف، وفعلها معتل اللام.

حرف لتوكيد النفي. أسقى: معطوف على (أقنى). ولا: «الواو»: للعطف، و «لا»: حرف لتوكيد النفي. سغل: معطوف على (أسقى) مجرور بالكسرة (على اللفظ). يسقى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). دواء: مفعول به منصوب بالفتحة. قفي: مضاف إليه مجرور بالكسرة. السكن: مضاف إليه مجرور بالكسرة. مربوب: صفة (حتٌّ) في البيت السابق مجرورة بالكسرة.

وجملة «ليس بأقنى»: في محلّ جرّ صفة لـ (حتٌّ). وجملة «يسقى»: في محلّ جرّ صفة لـ (حتٌّ)؛ والحتّ: السريع.

والشاهد فيه قوله: «ليس بأقنى» حيث جاء بالبيت مستشهداً على أن (أقنى) مذكّر (قنواء).

(١) القطواء: التي تقارب الخطو مع النشاط، والمذكر قطوان.

باب المذكَّر والمؤنَّث

قد تقدم أن أقسام الكلام ثلاثة، إذ لا يمكن أن تكون أزيد بالدليل الذي تقدم.

فأمَّا الأفعال فمذكرة كلها لأمرين: أحدهما أنَّ الفعل مدلوله الجنس، والجنس مذكّر، فكذلك الفعل. والآخر: أنَّ العرب إذا سمَّت بالفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك صرفته.

قال سيبويه: سمعناهم يصرفون الرجل يُسَمَّى بكَعْسَب وهو «فَعْلَل» من «الكَعْسَبَة»، وهي شدة المشي مع تداني الخُطَى. ولو كان مؤنثاً لامتنع الصرف للتعريف والتأنيث.

فإن قيل: ولعل الفعل مؤنث، بدليل لحاق علامة التأنيث له، بدليل قولهم: «قامت هندُ». فالجواب: إنَّ هذه التاء، إنَّما لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل بدليل أنّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر. ولو كانت لتأنيث الفعل لثبتت في كل موضع سواء كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً.

فإنْ قيل: وكيف تلحق علامة التأنيث الفعل والمراد بها الاسم؟

فالجواب: إنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك في قولهم: «هذا حبُّ رُمّانِي»، و «هذا جحرُ ضَبٍّ خرب»، والمعنى إنّما للجُحر والحَبّ.

وأَمَّا الحروف فتذكر وتؤنث، فإن ذهبت بها إلى الحرف، ذكّرتَ وإن ذهبت بها إلى الكلمة أنّثتَ، والغالب عليها التأنيث.

وأما الأسماء فتذكَّر وتؤنّث. فالمؤنث ينقسم قسمين: قسم لا علامة فيه للتأنيث، وقسم يؤنث بعلامة.

وعلامة التأنيث الألف، والتاء، وأما الهمزة فمنقلبة عن الألف، وذلك أنّه اجتمع في مثل «صحراء» ألفان، قلبت إحداهما همزةً بدليل جمعهم لها «صحارَى»، ولو كانت غير منقلبة لم تحذف ولقالوا: «صحارِىء»، كما قالوا في جمع «قَرّاء»: «قرارىء»، فإن قيل: فلعلها منقلبة عن ياء، أو واو، وليست منقلبة عن الألف، فالجواب: إنَّ الألف قد ثبتت علامة للتأنيث، ولم تثبت الياء ولا الواو، فالأولى أن يدعى ما يثبت.

* * *

وأمَّا المؤنث فينقسم سبعة أقسام: قسم يدخل فيه تاء التأنيث فارقة بين المذكر والمؤنث، وذلك في الصفة الجارية، نحو: «قائم» و «قائمة».

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث، وينقسم هذا قسمين: قسم ليس له مذكر يلتبس به مثل بلدة ومدينة. وقسم له مذكّر إلاّ أنه من غير لفظه مثل شيخ وعجوز[1].

وقسم يدخل فيه التأنيث فرقاً بين المفرد والجمع، وذلك في الجمع الذي بينه وبين واحده حرف التاء، مثل: «تَمرة وتَمر»، و «شَعِيرة وشَعير»، و «بَقَرة وبَقَر»، وليس له مفرد مذكر وإنّما المفرد مثل المفرد المؤنث.

وأجاز أهل الكوفة أن تكون ألفاظ الجموع من هذا المفرد المذكر، فيقولون «بقر» للواحد المذكَّر، وحكوا من كلام العرب: «رأيت عقرباً على عقربة»، و «رأيت حماماً على حمامةٍ»، إلاّ في «حيّة» فإنهم يقولون: «حيّة»، للمذكر والمؤنث.

وسبب ذلك أنّهم لم يجمعوه بحذف التاء، لئلا يلتبس بالحَيّ الذي هو ضد الميت، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكَّر ما يقع عليه هذا.

وهذا شذوذ لا يقاس عليه، لأنّه لم يكثر، بل المذكَّر من هذا، والمؤنث بالتاء نحو: «حمامة» و «عقربة»، ولم يكن بغير التاء لئلا يلتبس بالجمع.

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث للمبالغة، وتدخل في المؤنث والمذكر، مثل: «عَلاّمة»، و «مِطْرابَة».

واختلف في سبب دخولها في المذكر، فزعم ثعلب أنّهم كأنّهم أرادوا به في صفات المدح «داهية»، وفي صفات الذم «بهيمة»، و «داهية» و «بهيمة» مؤنثتان، فلذلك دخلت فيه. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ هذا التقدير لا يصح في كل صفة للمبالغة، ألا ترى أنَّ «مِطْرابَة» لا يقال فيه: «داهية» ولا «بهيمة». والصحيح أن تقول: دخلت في المذكر من هذا

(١) لم يذكر المؤلف القسم الذي له مذكّر يلتبس به.

الجنس تاء التأنيث، لأنَّهم أرادوا به في صفة المدح، وصفة الذم «غاية»، و «غاية» مؤنثة، فلذلك دخلت تاء التأنيث.

وقسم تدخل فيه في المذكر والمؤنث بغير مبالغة، مثل: «امرأة رَبْعَة»، و «رجل رَبْعَة»، كأنهم أرادوا: نفساً ربعة.

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث إمّا عوضاً، أو للدلالة على العُجمة، أو على النسب، وذلك في كل جمع على وزن «مفاعِل» أو «مَفاعيل»، فمثال ما دخلت فيه عوضاً: «زنادقة»، التاء عوض من الياء في «زناديق» فلم يجمع بينهما. ومثال ما دخلت فيه للدلالة على العجمة «مَوازِجَة»(١) و «سَبابِجَة»(٢).

ومثال ما دخلت فيه عوضاً من ياءي النسب «مهالبة»، و «أشاعِثَة».

وقد يجتمع النسب والعجمة مثل «البرابرة» فلا تدخل تاء التأنيث على ما كان من الجموع على مثل «مَفاعل» أو «مَفاعيل» إلاّ أن يكون مما ذكرنا. وإنما دخلت تاء التأنيث على العجمة، لأنّها تناسبها، لأنّهما معاً من العلل المانعة للصرف، وعوضت من ياء النسب، لأنّها تناسبهما، ألا ترى أنّها يفرد بها الواحد من الجمع، كما يفرد بتاء التأنيث، تقول: «روميّ» و «روم»، كما تقول: «شجرة» و «شجر».

وأمّا ألف التأنيث فتعرف كونها للتأنيث بأن يكون الاسم التي هي فيه غير منون، وليس فيه مانع يمنع صرفه إلاّ الألف. وما عدا ذلك لا يعلم أنَّ ألفه للتأنيث إلاّ في أوزان معلومة، وهي ما كان من الأسماء على وزن «فَعْلاء»، و «فَعَالى»، أو «فَعْلَى» الذي مؤنثه «فَعْلان».

وكذلك الهمزة يعلم أنّها منقلبة من ألف التأنيث بأن يكون الاسم الذي هي فيه ممنوع الصرف، ولا مانع له منه إلاّ الهمزة، وما عدا ذلك لا يعلم إلاّ بأن يكون الاسم على وزن «فَعْلاء» غير مضاعف، مثل «ضَوْضاء»، أو «فُعْلاء»، أو «أفعلاء»، أو «فَعالاء»، أو «فعُولاء»، نحو: «دَبُوقاء»(٣)، أو «فَعْلَلاء»، نحو: «عَقْرَباء»، أو ما ألحق بـ «فَعْلَلاء»، أو «فَعُولاء»، أو «فعلَليلاء»، نحو: «قَرقَنيساء»(٤).

---

(١) الموازجة: جمع موزج، وهو الخفّ، فارسيّ معرَّب.

(٢) السبابجة: قوم من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يحرسونها.

(٣) الدبوقاء: فضلات الحيوان.

(٤) لم أقع على معنى هذه الكلمة فيما عدت إليه من معاجم.

باب ما يؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره

المؤنث بغير علامة يعلم تأنيثه بأشياء. إمّا بالإشارة إليه، أو بالإخبار عنه، أو بإضماره، أو بجمعه، أو بتأنيثه، أو بتصغيره إن كان على ثلاثة أحرف. فإن كان على أزيد لم يتغيّر بالتصغير إلاّ «قُدّام» و «وراء»، قالوا: «قُدَيدِيمَة» و «وُرَيِّئَة». أما العين فمؤنثة ولا يجوز تذكيرها، بدليل قولهم في تصغيرها: «عُيَيْنَة». وبإلحاقهم التاء لوصفها، مثل قول امرىء القيس [من المتقارب]:

٦٨٦ ـ وَعَيْنٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ [شُقَّتْ مَآقيهما مِنْ أُخُرْ]

٦٨٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ١٥ (أخر)، ٤٩ (بدر)، ١٧٣ (حدر)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٧٧؛ وتهذيب اللغة ٤/ ٢٠٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٠٠؛ والمخصص ٢/ ٥، ١٦/ ١٨٥؛ وديوان الأدب ١/ ١٣٨؛ وتاج العروس ١٠/ ٣٧ (أخر)، ١٠/ ١٤٣ (بدر)، ١٠/ ٥٥٧ (حدر)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/ ٢٠٨.

اللغة: الحدرة من العيون: الصلبة المكتنزة، وقيل: الواسعة الجاحظة. البدرة: الحديدة النظر. من أخر: من أواخرها.

المعنى: لهذه الفرس عين حادّة النظر، واسعة صلبة، مفتوحة كأنها شقّت من مؤخّرها.

الإعراب: **وعين**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «عين»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **لها**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «عين». حدرة: خبر مرفوع بالضمة. **بدرة**: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة. **شقت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. مآقيهما: نائب فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. من أخر: جار ومجرور متعلقان بـ (شقّت)، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «عين لها حدرة»: بحسب الواو. وجملة «شقت»: خبر ثالث للمبتدأ «عين».

وإخبارهم عنها إخبار المؤنث، مثل قوله [من الرجز]:

٦٨٧ ـ اجْتَمَعَ النّاسُ وَقالوا: عِرْسُ   فَفُقِئَتْ عينٌ وفاضَتْ نفسُ

فأما قوله [من البسيط]:

٦٨٨ ـ إذْ هي أَحْوَى من الربعيّ حاجبهُ   والعينُ بالإثمدِ الحاريِّ مكحولُ

= **والشاهد فيه قوله**: «عين لها» حيث أنّث (عين)، وقال: «شقت» فألحق تاء التأنيث بالفعل العائد عليها.

٦٨٧ ـ **التخريج**: الرجز لدكين بن رجاء الفقيمي في لسان العرب ٧/ ٤٥٣ (فيظ)؛ وتاج العروس ١٨/ ٤٩٨ (فيض)، ٢٠/ ٢٥٤ (فيظ)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢١١، ٢١٢ (فيض)؛ وتهذيب اللغة ١٢/ ٨٠، ١٤/ ٣٩٧؛ وتاج العروس ١٨/ ٤٩٩ (فيض)؛ وجمهرة اللغة ص ٧١٦، ٩٣٣؛ ومقاييس اللغة ٤/ ٤٦٦؛ والمخصص ٦/ ١٢٦.

اللغة: العرس: امرأة الرجل، ورجلها. فاضت نفسه: خرجت روحه.

المعنى: لقد قيل هناك عروسان فاجتمع الناس، واقتلعت عين الحاسد لشدّة غيظه، ومات من قهره وسخطه.

الإعراب: **اجتمع**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **الناس**: فاعل مرفوع بالضمّة. **وقالوا**: «الواو»: للعطف، «قالوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. **عرس**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو أو هي) مرفوع بالضمّة. **ففقئت**: «الفاء»: استئنافية، «فقئت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و«التاء»: للتأنيث. **عين**: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. **وفاضت**: «الواو»: للعطف، «فاضت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«التاء»: للتأنيث. **نفس**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «اجتمع»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قالوا»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «هو عرس»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فقئت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فاضت»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ففقئت عين» حيث دلت تاء التأنيث الساكنة في (فقئت) على تأنيث العين.

٦٨٨ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٢؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صرخد)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٨؛ ولسان العرب ٢/ ٣٨٥ (هجج).

اللغة: الأحوى: الظبي الذي في ظهره وجنبتي أنفه خطوط سود، مأخوذة من الحوة التي هي السواد. من الربعي: أي من الصنف المولود في زمن الربيع، وهو أبكر وأفضل. الحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيري.

المعنى: يا لجمالها وروعتها، فحاجبها أجمل من حاجب الظبي الفتي الرشيق، وعيناها حوراء تخطف الأبصار. =

فالجواب: إنَّ هذا ضرورة، وقد يحتمل أن يكون «مكحول» من صفة «حاجب»، و «العين» معطوفة على الضمير في «مكحول»، كأنّه قال: مكحولٌ هو والعين، وهذا أولى، وقدم المعطوف على المعطوف عليه، وذلك سائغ. ومنهم من حمله على الترخيم ضرورة، وهذا فاسد، لأن الترخيم في الشعر لا يجوز إلاّ حيث يجوز في الكلام، والصفة لا ترخَّم.

وبأن يكون المؤنَّث له مذكَّر من غير لفظه، نحو: «اثنان».

وأمَّا «الأذن» فمؤنثة بدليل قولهم في تصغيرها: «أُذَينة»، وإخبارهم عنها إخبار المؤنَّث، ووصفهم لها بالمؤنث. قال الله تعالى: ﴿أُذُنٌ واعيةٌ﴾[1] فأخبر عنها إخبار المؤنث، وقال تعالى: ﴿وتَعِيها﴾[2].

وفيها لغتان: إسكان الذال، وضمُّها.

وأما «الكَبِد» فمؤنثة بدليل الإخبار عنها، تقول: «هي الكبدُ»، بدليل تصغيرها «كُبَيدَة». وفيها ثلاث لغات: كَبِدٌ، وكِبْدٌ، وكَبْدٌ، على مثال: فَعِلٌ، وفِعْل، وفَعْل.

وأما «الكَرِشُ» فمؤنّثة، تقول: هي الكرشُ، وفيها لغتان: كَرِشٌ وكِرْشٌ. وأما «الوَرْك» فمؤنثة. تقول: «هذه وَرِكٌ»، و «هي الوَرِكُ». وتوصف بالمؤنث، وتقول: «هذه وركٌ مَوْرِكة»، أي: غليظة. وفيها لغتان: وَرِك، ووَرْك.

وكذلك «الفَخِذ» مؤنثة، لإخبارهم عنها إخبار المؤنث. تقول: «انكسرت فَخِذُه».

الإعراب: «**إذ**»: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بلفظ في بيت سابق. «**هي**»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**أحوى**»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة. «**من الربعيّ**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «أحوى». «**حاجبه**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محذوف دل عليه خبر «العين»، و «**الهاء**»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. «**والعين**»: «**الواو**»: عاطفة، «**العين**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**بالإثمد**»: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول مكحول. «**الحاريّ**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**مكحول**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «**هي أحوى**»: في محل جر بالإضافة. وجملة «حاجبه» والخبر المحذوف في محل رفع صفة لـ «أحوى». وجملة «العين مكحول»: معطوفة على ما قبلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «والعين بالإثمد الحاري مكحول» أخبر بمكحول وهو وصف مذكر عن العين وهي مؤنثة، وهذا يحمل على الضرورة أو على كون «مكحول» صفة من «حاجب».

(١) سورة الحاقة: ١٢.

(٢) سورة الحاقة: ١٢.

وفيها ثلاث لغات مثل «كَبِد».

وكذلك «الساق» أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها: «سُوَيقة»، وإخبارهم عنها إخبار المؤنث، وكذلك القدم أيضاً مؤنَّثة لإخبارهم عنها إخبار المؤنث، قال الله تعالى: ﴿فتزلَّ قدمٌ بعدَ ثبوتها﴾(١). فأعاد الضمير عليها مؤنثاً. قال الشاعر [من المديد]:

٦٨٩ ـ للفتى عَقْلٌ يَعيشُ بِهِ   حَيثُ تَهدِي ساقَهُ قَدَمُهْ

وأما «العَقِبُ» فمؤنثة، بدليل قولهم: «هذه عَقِبٌ».

كذلك «العَضُد» مؤنثة لإخبارهم عنها إخبار المؤنث. قال الشاعر [من الكامل]:

أَبَني لبيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ   إلاّ يَداً ليست لها عَضُدُ(٢)

وفيها لغات: «عَضُد» وتخفيفه(٣)، و «عُضُد»، وتخفيفه و «عَضِد»، وتخفيف العين(٤) منه قياساً.

---

(١) سورة النحل: ٩٤.

٦٨٩ ـ التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩؛ والدرر ٣/ ١٢٥؛ وسمط اللآلي ص ٣١٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٨ (سوق)، ١٥/ ٣٥٧ (هدى)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٩٢؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

المعنى: إن العقل الذي يهدي الفتى أين يضع قدميه اللتين تسوقان ساقيه، وتقودانه إلى العيش الكريم، أو إلى الهلاك.

الإعراب: **للفتى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بحال مقدّمة محذوفة. **عقل**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف. **يعيش**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **به**: جار ومجرور متعلقان بـ (يعيش). **حيث**: ظرف زمان مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بـ (يعيش). **تهدي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. **ساقه**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **قدمه**: فاعل (تهدي) مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «للفتى عقل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يعيش»: في محلّ رفع صفة لـ (عقل). وجملة «تهدي»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «تهدي ساقه قدمه» حيث أنّث (قدمه) بدليل (التاء) في (تهدي).

(٢) تقدم بالرقم ١٩٥.

(٣) أي: تخفيف الضاد منه، فتقول: عَضْد.

(٤) أي: عين الكلمة، وهي الضاد هنا، فتقول: «عَضْد».

وأَما «الإصبعُ» فمؤنثة. قال [من الرجز]:

٦٩٠ ـ هَلْ أَنتِ إِلاّ إِصبَعٌ دَمِيتِ وَفي سَبيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ

فأخبر عنها إخبار المؤنث.

ومن كلام بعض الفصحاء: «أَنت عندي كالإصبع الزائدة إن تُركت شانَتْ وإن قُطِعَتْ أمّت». وفيها لغات: إما مع كسر الهمزة ففتح الباء وضمها وكسرها. وأما مع ضمها فضم الباء وكسرها. وأما مع فتحها ففتح الباء وضمها.

وأنكر الفراء ضم الباء مع كسر الهمزة.

وأما «الضِلع» فمؤنثة. دليل ذلك ما ورد في الأثر قوله عليه السلام: «إنَّ المرأةَ خُلقت من ضِلعٍ عوجاء». فوصفها بالمؤنث وهو «عوجاء».

وكذلك «اليد» مؤنثة، قال النابغة [من البسيط]:

٦٩١ ـ [ما إنْ أتيتُ بِشيء أنتَ تكرهه] إذَنْ فلا رفَعَتْ سوطِي إليَّ يَدِي

---

٦٩٠ ـ **التخريج**: الرجز للنبيّ محمد (ﷺ) في كتاب العين ٦/ ٦٥؛ وتهذيب اللغة ٢/ ٥١؛ وتاج العروس ٢١/ ٣١٤ (صبع)؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨٦؛ ولسان العرب ٨/ ١٩٢ (صبع).

الإعراب: **هل**: حرف استفهام. **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **إلا**: حرف للحصر. **إصبع**: خبر (أنت) مرفوع بالضمّة. **دميت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **وفي**: «الواو»: للعطف، «في»: حرف جر. **سبيل**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ما**: اسم موصول في محلّ رفع مبتدأ، خبره محذوف. **لقيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «أنت إصبع»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «دميت»: في محلّ رفع صفة لـ (إصبع). وجملة «ما لقيت في سبيل الله»: معطوفة على جملة (دميت) في محلّ رفع صفة. وجملة «لقيت»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أنتِ إصبع دميتِ» حيث جاء بـ (إصبع) مؤنثة بدليل تأنيث الضمير المنفصل (أنتِ) والمتصل في (دميت).

٦٩١ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥؛ والأزهيّة ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٤ (ندي)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٦٦.

المعنى: أنا لا أفعل ما تكرهه، فإن فعلت فلتشلّ يدي بحيث لا تغدو قادرة على رفع السوط إلى أعلى.

الإعراب: **ما**: نافية لا عمل لها. **إن**: زائدة للتوكيد. **أتيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، =

فأخبر عنها إخبار المؤنث. ومن أمثالهم: «يَداكَ أوكتا وفُوكَ نَفَخَ»[1]. فقال: «أوكتا».

وكذلك «الرجْل» مؤنَّثة لوصفها بالمؤنث. قال الشاعر:

وكُنْتُ كذي رِجْلَين رِجْلٍ صَحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشَلَّتِ[2]

وأمّا «الكَفُّ» فمؤنثة بدليل قولهم: «كفٌّ مخصوبة». وزعم بعض النحويينِ أنَّه يجوز تذكير «الكفّ»، واستدل على ذلك بقول الأعشى [من الطويل]:

٦٩٢ ـ أَرَى رَجُلاً منهم أسيفاً كأنّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضّبا

= و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. بشيء: جار ومجرور متعلّقان بـ (أتيت). أنت: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. تكرهه: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). إذن: حرف جواب لا محلّ له. فلا: «الفاء»: استئنافيّة، «لا»: نافية لا عمل لها. رفعت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث لا محلّ لها. سوطي: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. إليّ: جار ومجرور متعلّقان بـ (رفعت). يدي: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «أتيت»: جواب القسم في بيت سابق لا محلّ لها. وجملة «أنت تكرهه»: في محلّ جرّ صفة. وجملة «تكرهه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (أنت). وجملة «رفعت»: في محلّ جزم جواب الشرط المحذوف، والتقدير: (إن أتيت إذن فلا رفعت...).

والشاهد فيه قوله: «رفعت يدي» حيث جاء بـ (يد) مؤنثة بدليل تاء تأنيث في الفعل (رفعت).

(١) ورد المثل في الألفاظ الكتابية ص ٢٤٧؛ وأمثال العرب ص ١١٧؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٤٣، ٤٣٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٠، ٤/ ٢١٠؛ وفصل المقال ص ٤٥٨؛ وكتاب الأمثال ص ٣٣١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٥ (يدي)؛ والمستقصى ٢/ ٤١٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٥٥، ٢/ ٤١٤.
يضرب للجاني على نفسه، وأصله أن رجلاً أراد أن يعبر نهراً على سقاء، فلم ينفخها، ولم يُوكها على ما ينبغي، فلمّا توسَّط النهر، انحلّ وكاؤها، فاستغاث برجل، فقال هذا القول.

(٢) تقدم بالرقم ١٨٥.

٦٩٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٥؛ وجمهرة اللغة ص ٢٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)، ٩/ ٥ (أسف)، ٣٠٢ (كفف)، ١٤/ ٨٢ (بكى)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥؛ ومجالس ثعلب ص ٤٧.

اللغة: أسيفاً: الأسيف، الأسير وقيل الأجير. الكشح: من الخاصرة إلى الضلع الخلف.

المعنى: إني أرى رجلاً أسيراً بهي الطلعة، وكأن كفًّا مخضبة له قد وضعها على خصره.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «رجلاً»: مفعول به منصوب =

فوصفها بالمذكر وهو «مخضّباً». وهذا لا حجة فيه، لأنه ممكن أن يقال: «جاءَ فلانةُ»، على تذكير المؤنث ضرورة، كأنه ذهب بها مذهب «عُضو». ويمكن أيضاً فيه التأويل على أن يكون «مخضباً» صفة لِـ «أسيفا».

وأما «العجزُ» فأُنثى، تقول: «هي العَجُزُ». وفيها لغتان: عَجُزٌ، وعَجْزٌ.

وأما «الكُراع» و «الذِراع» فمؤنّثتان في مذهب سيبويه. وزعم بعض النحويين أنّهما مذكّران، واستدلّ على ذلك أنه إذا سُمّي بهما مذكر لم يمنع الاسم الصرف، والمذكَّر إذا سمي بمؤنث على أَزيد من ثلاثة أحرف منع الصرف مثل أن سمّيتَ رجلاً بـ «زينب» لمنعت الصرف.

والصحيح أنَّهما مؤنثتان، وسبب ذلك أنَّ صرف المسمى بـ «ذراع» أو «كراع» كثرة الاستعمال، فكأنّها اسمان لهما. والدليل على أنَّ «الذراع» مؤنثة قوله [من الرجز]:

وهـــي ثـــلاثُ أذرعٍ وأصبَـــعُ[1]

فيكون عددها بغير التأنيث دليل على أنَّها مؤنثة.

وكذلك أيضاً جمعها على «أفْعُل» إذا كان للمذكَّر جُمع على «أفعِلة» في القليل، وإذا كان للمؤنث جمع على «أفعُل»، كذلك أيضاً في «كراع أكْرُع» دليل على تأنيثه، وعليه قوله

بالفتحة الظاهرة. «منهم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أرى. «أسيفاً»: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة. «كأنما»: كافة ومكفوفة لا عمل لها. «يضم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. «إلى»: حرف جر. «كشحيه»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل يضم. «كفًّا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «مخضباً»: صفة منصوبة بالفتحة.

وجملة «أرى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنما يضم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كفاً مخضباً» حيث إن «مخضباً» نعت لقوله «كفًّا» ومخضب وصف مذكر، وهنا لم يتطابق النعت مع المنعوت، ولكن الشاعر ذكر النعت حملاً على المعنى، وبيان ذلك أن الكف يطلق عليها لفظ «عضو» والعضو مذكر.

(١) تقدم بالرقم ١٧٤.

[من الرجز]:

٦٩٣ ـ أَشكُو إلى مَوْلاَيَ مِن مَوْلاتي ... تَربِطُ بالحَبْلِ أُكَيْرِعاتي

فـ «أُكَيْرِع» تصغير «أكرع».

و «القَتَب» مؤنثة تصغيرها «قُتَيبة». وكذلك «اليمين» و «الشمال»، تقول: «هذه يميني»، و «هذه شمالي».

وأَسقطه أَبو القاسم من هذا الباب، وهو مما يؤنَّث في مذهب سيبويه.

---

٦٩٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٥١.

اللغة: أكيرعاتي: تصغير أكرع وهو جمع كراع، والكراع مستدقّ الساق، وهو من كل شيء طرفه.

المعنى: إنني أشكو سيّدتي إلى سيّدي، فهي تربط أطرافي بالحبل، ولا تتركني أعمل، أو تظلمني.

الإعراب: **أشكو**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **إلى مولاي**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة، متعلّقان بـ (أشكو)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **من مولاتي**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة، متعلّقان بـ (أشكو)، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **تربط**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بالحبل**: جار ومجرور متعلقان بـ (تربط). **أكيرعاتي**: مفعول به منصوب بكسرة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم لأنه جمع مؤنّث سالم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «أشكو»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تربط»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أكيرعاتي» حيث أنّث الكراع، فجمعها على «أكيرعات» وهذا تصغير «أكرع» و «أفعل» جمع تكسير للمؤنث.

باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره

«العين» في كلام العرب مؤنثة على كل معنى يراد بها إلاَّ مصدر «عاينه عيناً»، إذا أخذه بالعين، فإنَّه مذكر.

وكذلك «الأذن» مؤنثة من الحيوان وغيره. والساق أيضاً مؤنثة. قال الله تعالى: ﴿والتفَّتِ الساقُ بالساقِ﴾(١). وساقُ الشجرة مثل الساق، تقول: «غلُظَت ساقُ هذه الشجرة».

وكذلك «اليد» من النعمة مؤنثَّة، والدليل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿يدُ الله مغلولةٌ﴾(٢). لأنَّ «اليد» في هذه الآية النعمة، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿بل يداهُ مبسوطتان يُنفِقُ كيفَ يشاء﴾(٣). فكأنَّهم قالوا: نِعَمُ الله مقبوضةٌ.

وكذلك «الرِجْل» التي يراد بها القطعة من الجراد بمنزلة الرِجْل التي يراد بها الجارحة، فتقول: «هذه رجلُ جرادٍ».

و «القِدر» أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها قُدَيرة، وبدليل قوله [من الطويل]:

٦٩٤ ـ وَقِدرٍ كَكَفِّ القِردِ لا مُسْتَعيرُها يُعارُ وَلا مَنْ يأتِها يَتَدَسَّمِ

---

(١) سورة القيامة: ٢٩.

(٢) سورة المائدة: ٦٤.

(٣) سورة المائدة: ٦٤.

٦٩٤ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٩٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٦٦؛ والكتاب ٣/ ٧٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١٩٩ (دسم)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٦٥.

اللغة: يتدسّم: أصاب دَسَماً. =

وكذلك أيضاً «الضَرَبُ» وهو العسل الأبيض، وقد قيل: مؤنث.

و «الضُحى»، وهو صدر النهار مؤنث. وزعم أهل الكوفة أَنَّه يقال في تصغيرها: «ضُحَيّ»، ولا تلحق التاء وإن كانت مؤنثة، لئلا يلتبس بتصغير «ضَحْوَة».

والحرب مؤنثة، بدليل قوله [من الكامل]:

٦٩٥ ـ والحَـــرْبُ أوّلُ مـــا تَكُـــونُ فُتَيَّـــة تَسْعَـــى بِبَـــزَّتِهـــا لِكُـــلِّ جَهُـــولِ

إلاّ أنَّهم قالوا في تصغيرها: «حُريب»، فلم يلحقوها الهاء، لأنّها في الأصل مصدر.

= **المعنى**: يصف قوماً بالبخل، ويقول: إنّ قدرهم صغيرة ككف القرد، لا يستفيد منها من يستعيرها، فكأنّه ما استعار قدراً، ولا يستفيد بلحم ولا شحم من يأتِ إليهم راغباً بالحصول على شيء.

الإعراب: **وقدر**: «الواو»: واو ربّ، «قدر»: اسم مجرور بالكسرة لفظاً، مرفوع محلاً على أنها مبتدأ. **ككف**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر صفة لـ«قدر» على اللفظ، و «كف»: مضاف إليه. **القرد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا**: حرف نفي يعمل عمل (ليس). **مستعيرها**: اسم (لا) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **يعار**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، مبني للمجهول، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. من: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **يأتها**: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **يتدسّم**: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بالسكون، وحرّك بالكسرة لضرورة الشعر، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «قدر مع الخبر المحذوف»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا مستعيرها يعار»: في محلّ رفع، أو جرّ صفة لـ (قدر). وجملة «يعار»: في محلّ نصب خبر (لا). وجملة «يأتها يتدسم»: في محلّ رفع خبر (من). وجملة «يأتها»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «يتدسّم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «وقدر... لا مستعيرها.. ولا من يأتها» حيث أنّث (القدر) بدليل الضمير المتصل في (مستعيرها)، و (يأتها).

٦٩٥ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٥٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٩٣، ٢/١٧٨؛ والكتاب ١/٤٠١، ٤٠٢؛ ولسان العرب ٨/٦٤ (خدع)؛ ولامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٣٥٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٥١.

اللغة: فتيّة: تصغير فتاة. بَزّتها: ثوبها، وبكسر الباء: هيئتها. الجهول: الطائش.

المعنى: الحرب في بداياتها تشبه فتاة صغيرة، تستعرض جمالها وأناقتها أمام كلّ فتى طائش، فيسعى إليها.

=

وكذلك «القوس» أُنثى بدليل قوله [من المديد]:

٦٩٦ ـ عــــارِضٍ زَوْراءَ مِـــنْ نَشَـــمٍ   [غَيْــرِ بــانــاةٍ عَلــى وَتَــرِهْ]

يريد قوساً زوراءَ. وأما تصغيرهم لها قويس فكأنَّهم ذهبوا إلى معنى عود. وقُدّام ووراء مؤنثتان بدليل تصغيرهما: قُدَيدِيمة ووُرَيّئة. قال الشاعر [من الطويل]:

٦٩٧ ـ قُـدَيْـدِيمَـةُ التَّجْـريـبِ وَالحِلـمِ إنَّنـي   [أَرَى غَفـلاتِ العَيْـشِ قَبْـلَ التَّجـارِبِ]

= **الإعراب**: **والحرب**: «الواو»: حسب ما قبلها، «الحرب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **أوّل**: خبر مرفوع بالضمّة. ما: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «تكون» في محل جر مضاف إليه. **تكون**: فعل مضارع ناقص مرفوع، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره «هي»: . **فتية**: خبر (تكون) منصوب بالفتحة. **تسعى**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **ببزتها**: جار ومجرور متعلقان بـ (تسعى)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **لكل**: جار ومجرور متعلقان بـ (تسعى). **جهول**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «الحرب أوّل»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تكون فتية»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «تسعى»: في محلّ نصب صفة لـ (فتية).

والشاهد فيه قوله: «والحرب أوّل ما تكون...» حيث أنّث الحرب بدليل التاء في (تكون) و (تسعى).

٦٩٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٧٦ (نشم)، ١٤/ ٩٦ (بني)؛ وتهذيب اللغة ١١/ ٣٨١، ١٥/ ٤٩٢؛ ومقاييس اللغة ١/ ٣٠٢؛ وتاج العروس (نشم)، (بني)؛ وكتاب العين ٦/ ٢٧٠؛ وبلا نسبة في المخصص ٦/ ٣٩.

اللغة: عارض: من عرض القوس ليرمي بها. النشم: شجر جبليّ تتخذ منه القسيّ، واحدته نَشَمة. الزوراء: القوس المائلة الجوانب. الباناة: هي القوس التي ينتحي عنها وترها، وفيها قلب والأصل: بانية، وقيل: رجل باناة، أي: يحني صلبه إذا رمى السهم، وذلك عيب في القوس.

المعنى: يريد أنَّ هذا الرامي ماهر لا يحني صلبه إذا رمى السهم، فلا يذهب بسهمه إلى غير هدفه.

الإعراب: **عارض**: نعت لـ «رام» الوارد في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو). **زوراء**: مفعول به لـ «عارض» منصوب بالفتحة. **من نشم**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (زوراء) بتقدير (مصنوعة من نشم). **غير**: صفة لـ «رام» مجرورة بالكسرة. **باناة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **على وتره**: جار ومجرور متعلقان بـ (باناة)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «زوراء» وهي صفة مؤنثة للقوس وهذا دليل على تأنيث «القوس».

٦٩٧ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٨٦؛ واللمع في العربية ص ٣٠٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٦٦ (قدم)؛ والمقتضب ٢/ ٢٧٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/ ١٢٨؛ وما =

وأنما الحقوا تصغيرها التاء، وإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف، لأنّه لما لم يتمكن، لم يكن للتأنيث ما يعلم به إلاّ التصغير، فلو لم تلحق التاء في التصغير، لتوهّم أنّه مذكَّر.

و «العرس» أنثى[١] بدليل لحاق وصفها تاء التأنيث، تقول: «هذه عرس طيبة». فأما تصغيرهم لها «عُريس» بغير تاء، فشاذٌ ذهب به مذهب التعريس. و «الدار» أُنثى بدليل قوله تعالى: ﴿ولَدارُ الآخرة خيرٌ﴾[٢].

و «النار» أُنثى، قال الله تعالى: ﴿قوا أنفسَكم وأهليكم ناراً وقودها الناسُ والحِجارةُ﴾[٣]. و «عروض» الشعر مؤنثة، و «العروض»: اسم موضع، فمذكّر. وكذلك «الصَعود» أُنثى وهو ما ارتفع من الأرض. و «الهَبوط» و «الحَدور»، وهو لما انحدر من الأرض.

و «الكؤود»: عقبة صعبة المرتقى. كل ذلك مؤنث.

= ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠؛ والمقتضب ٤/ ٤١.

المعنى: يا امرأة لا تجربة كبيرةً لديها، ولا تملك حلماً وأناةً، أنا استبق الزّمان، فأغتنم من لذات العيش قبل أن أكبر وأغدو صاحب تجارب.

الإعراب: **قديديمة**: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف، بتقدير (امرأة قديديمة). **التجريب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والحلم**: «الواو»: للعطف، «الحلم»: معطوف على «التجريب» مجرور بالكسرة. **إنني**: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إنّ). **أرى**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **غفلات**: مفعول به منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنّث سالم. **العيش**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قبل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ (أرى). **التجارب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هي قديديمة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إنني أرى»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أرى»: في محلّ رفع خبر (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «قديديمة التجريب» حيث ظهرت علامة التأنيث في تصغير «قدّام» وهذا دليل على أن «قدّام» مؤنثة.

(١) في المخصص ١٧/ ١٩ أنها ممّا يذكّر ويؤنّث.
(٢) سورة يوسف: ١٠٩.
(٣) سورة التحريم: ٦.

و «الكأس» أُنثى بدليل قوله تعالى: ﴿بكأسٍ من معينٍ بيضاءَ﴾(١). وقول الشاعر [من المنسرح]:

٦٩٨ ـ مَنْ لم يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَماً ... المَوْتُ كأسٌ والمَرْءُ ذائِقُها

وأما «الموسى» فالغالب عليها التأنيث، وقد تذكّر، والدليل على تأنيثها قوله [من الطويل]:

٦٩٩ ـ فإنْ تَكُنِ المُوسَى جَرَتْ فَوقَ بَظْرِها ... [فَما خُتِنَتْ إلاَّ وَمَصَّانُ قاعِدُ]

---

(١) سورة الصافات: ٤٥ ـ ٤٦.

٦٩٨ ـ التخريج: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣٥٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٢١؛ والعقد الفريد ٣/ ١٨٧؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٨، ١٩٠ (كأس)، ٧/ ٣٤٧ (عبط)؛ ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣؛ وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٦٧.

اللغة: مات عبطة: مات شابًا صحيحاً. الهرم: الشيخوخة.

المعنى: إن الموتَ كأسٌ لا بدّ للإنسان من تذوّقها، فمنهم من يموت صغيراً صحيحاً معافى، ومنهم من يموت كبيراً فانياً.

الإعراب: من: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **لم**: حرف جزم وقلب ونفي. **يمت**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **عبطة**: حال منصوبة بالفتحة. **يمت**: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **هرماً**: حال منصوبة بالفتحة. **الموت**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **كأس**: خبر مرفوع بالضمّة. **والمرء**: «الواو»: للعطف، «المرء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **ذائقها**: خبر مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «لم يمت»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «يمت هرماً»: جواب شرط جازم غير مقترن بـ (الفاء) أو (إذا) لا محلّ لها. وجملة «الموت كأس»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «المرء ذائقها»: معطوفة عليها لا محلّ لها، ومجموع جملتي الشرط والجواب خبر للمبتدأ «من».

والشاهد فيه قوله: «كأس والمرء ذائقها» حيث دلّت (ها) في الخبر (ذائقها) على تأنيث (الكأس).

٦٩٩ ـ التخريج: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٦٤؛ ولسان العرب ٧/ ٩١ (مصص)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٦، ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٤٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩١؛ ولسان العرب ٦/ ٢٢٣ (موس)، ١٥/ ٣٩١ (وسي).

اللغة: الموسى: ما يحلق به، من الوسي: الحلق. ختنت: قطعت من بظرها قطعة. المصان: الحجّام لأنّه يمصّ الدم.

المعنى: يهجو خالد بن عتاب بن ورقاء، ويعيّره بأن امرأته قد ختنت بالموسى والحجّام قاعد يتفرّج، وهذا مما يحرم على المرأة المسلمة. =

والدليل على تذكيرها قول الراجز:

٧٠٠ ـ مُوسَى الصَّناعِ مَنْ سَعَى بِهِ

و «الجَزور» و «القلوص» مؤنثتان، والدليل على تأنيث «القلوص» قوله [من الطويل]:

٧٠١ ـ وعَطِّلْ قَلوصِي في الرِّكابِ فإنَّها سَتُبْرِدُ أكباداً وَتُبكي بَواكِيا

= **الإعراب**: فإن: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **تكن**: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. **الموسى**: اسم (تكن) مرفوع بضمّة مقدّرة. **جرت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **فوق**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة. **بظرها**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **فما**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «ما»: حرف نفي. **ختنت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، ونائب «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **إلا**: حرف يفيد الحصر. **ومصان**: «الواو»: حاليّة، «مصّان»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **قاعد**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «تكن الموسى جرت»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «جرت»: في محلّ نصب خبر (تكن). وجملة «ختنت»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «مصان قاعد»: في محلّ نصب حال. وجملة «إن تكن... فما ختنت» بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «تكن الموسى جرت» حيث وضح تأنيث (الموسى) بتاء (تكن) وبتاء (جرت).

٧٠٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في المخصص ١٧/١٧. والرواية فيه:

* مُوسَى الصَّناعِ مرهفٌ شباتُه *

اللغة: الصناع: الحاذقة الماهرة.

المعنى: إن من مشى بالنّميمة عليه هو موسى المرأة الحاذقة.

الإعراب: موسى: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **الصناع**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **من**: اسم موصول في محلّ رفع خبر (موسى). **سعى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **به**: جار ومجرور متعلقان بـ (سعى).

وجملة «موسى الصّناع من»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «سعى»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه: أن «موسى» مذكر بدليل أنه أعاد الضمير عليه مذكراً.

٧٠١ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن الريب في ديوانه ص ٤٧؛ ولسان العرب ٣/ ٨٢ (برد)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٩٥؛ ومقاييس اللغة ١/ ٢٤٢؛ ومجمل اللغة ١/ ٢٦٠؛ وأساس البلاغة (برد)، (قود).

اللغة: القلوص من الإبل: الشابة، أو الناقة الطويلة القوائم؛ وتعطيلها في الرّكاب: إزاحة الرّكاب عنها حتى لا تُركب، ليعلم بذلك موت صاحبها. =

و «الذَوْد» أُنثى، والدليل على ذلك قوله [من الوافر]:

ثَـلاثَـةُ أنفُسٍ وثَـلاثُ ذودٍ   لقد جارَ الزمانُ على عِيالي[١]

فأسقطَ الهاء من عدده. وكذلك كلّ اسم جمع لما لا يعقل.

و «الغول» أُنثى بدليل قوله [من البسيط]:

٧٠٢ ـ فَما تَدُومُ عَلى شَيءٍ تَكُونُ بِهِ   كما تَلَوَّنُ في أثْوابِها الغُولُ

= **المعنى**: أزح الرّكاب عن ناقتي حتى يعلم الناس موتي، فتبرد أكباد الأعداء، ويفرحون، وتبكي عليّ الأصدقاء والأحبّاء.

الإعراب: **وعطّل**: «الواو»: حسب ما قبلها، «عطل»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **قلوصي**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **في الركاب**: جار ومجرور متعلقان بـ(عطّل). **فإنها**: «الفاء»: استئنافية، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إنّ). **ستبرد**: «السين»: حرف استقبال، «تبرد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **أكباداً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **وتبكي**: «الواو»: للعطف، «تبكي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بواكيا**: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «عطل»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فإنها ستبرد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ستبرد»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة «وتبكي»: معطوفة على سابقتها في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «قلوصي .. فإنّها ستبرد... وتبكي» حيث دلّت هذه الكلمات على تأنيث القلوص؛ الضمير المتصل (ها) في (فإنها)، و «التاء» في (تبرد) و (تبكي).

(١) تقدم بالرقم ٤٨٤.

٧٠٢ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٨؛ والمخصص ١٧/ ٥؛ والمذكّر والمؤنّث للأنباري ص ٤١١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٦١، ٩٨٨.

اللغة: الغول: حيوان خرافي يتلوّن ألواناً من السحرة والجنّ.

المعنى: إنّها سريعة التبدّل، لا تبقى على حال واحدة، تتغير من الحبّ إلى الكره، كما تتلوّن الغول في أثوابها حسب الحاجة.

الإعراب: **فما**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي. **تدوم**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **على شيء**: جار ومجرور متعلقان بـ(تدوم). **تكون**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هي). **به**: جار ومجرور متعلقان بخبر (تكون) المحذوف. **كما**: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: تلونها مثل تلون الغول في أثوابها. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «تلون» مجرور بالإضافة، «ما»: حرف مصدري. **تلون**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **في أثوابها**: جار ومجرور متعلقان بـ(تتلوّن)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **الغول**: فاعل (تتلون) مرفوع بالضمّة. =

وجملة «تدوم»: بحسب الفاء. وجملة «تكون به»: في محلّ جرّ صفة لـ(شيء). وجملة «تتلون الغول»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تلوّن... الغول» حيث دلّت التاء في (تتلون) على تأنيث الغول.

و «العَناق» أُنثى بدليل جمعهم لها على «أعنق»، و «أفعُل» لا تكون جمعاً لِـ «فَعال» المذكَّر، وأيضاً فإن لها مذكراً في مقابلها من غير لفظها وهو «جَدْيٌ».

وكذلك «الرَخِل» أُنثى وهي الشاة. و «الضَبْعُ» أُنْثى أريد به الحيوان أو السَنَةُ الجَدبةُ، بدليل قوله [من البسيط]:

٧٠٣ ـ [أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ] فإنَّ قومِيَ لم تأكلْهمُ الضَبُعُ

والمذكر «ضبْعان».

وأما «الإبل»، و «الغنم» و «الضأن» و «المعز» فمؤنثات، لأنّها أسماء جموع مما لا

---

٧٠٣ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/١١٣؛ والاشتقاق ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/٤٤٥، ٦/٥٣٢، ١١/٦٢؛ والدرر ٢/٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/١١٦، ١٧٩؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٠؛ ولجرير في ديوانه ١/٣٤٩؛ والخصائص ٢/٣٨١؛ وشرح المفصل ٢/٩٩، ٨/١٣٢؛ والشعر والشعراء ١/٣٤١؛ والكتاب ١/٢٩٣؛ ولسان العرب ٦/٢٩٤ (خرش)، ٨/٢١٧ (ضبع)؛ والمقاصد النحويّة ٢/٥٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤١١، ٤٤٢؛ والإنصاف ١/٧١؛ وأوضح المسالك ١/٢٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ورصف المباني ص ٩٩، ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/١١٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/٤٧ (أما)؛ ومغني اللبيب ١/٣٥؛ والمنصف ٣/١١٦؛ وهمع الهوامع ١/٢٣.

اللغة والمعنى: أبو خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدبة.

يقول: يا أبا خراشة لا تفخر عليّ بكثرة عدد رجالك، فإنّما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثّر فيهم السنوات المجدبة. ولكن بسبب الجهاد والحرب، وهذا هو عزّهم ومجدهم.

الإعراب: **أبا**: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف. **خراشة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. **أمّا**: مركّبة من «أن» المصدرية و «ما» الزائدة، أُتي بها للتعويض عن «كان» المحذوفة. **أنت**: اسم «كان» المحذوفة. **ذا**: خبر «كان» المحذوفة منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **نفر**: مضاف إليه مجرور. **فإنّ**: **الفاء**: للتعليل. **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **قومي**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **تأكلهم**: فعل مضارع مجزوم. و «هم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **الضبع**: فاعل مرفوع.

وجملة (أبا خراشة. .) لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (أنت ذا نفر) لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة (إنّ قومي. .) لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية، أو تعليليّة. وجملة (لم تأكلهم الضبع) في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «لم تأكلَهم الضبع» حيث دلّت التاء في (تأكلهم) على تأنيث (الضبع).

يعقل. وأما «الأروى» فاختلف فيه، فقيل يقع على المذكر والأنثى «أُرويّة»، وقد قيل: إنّه اسم جمع يتناول المؤنث والمذكر، فهو مؤنث على قياس أسماء الجموع لما لا يعقل وهو الصحيح. والدليل على أنّها تقع على المذكر والمؤنث قولهم: «ما أَنتَ إلا كَبارحِ الأرْوى قلَّ ما يُرى»(١). ولا يخصّون مذكراً من مؤنث.

والدليل على تأنيثها قوله [من الطويل]:

٧٠٤ ـ فَما لَكِ مِن أرْوَى تَعادَيْتِ بالعَمَى   وَصادَفْتِ كَلَّاباً مُطِلاً وَرامِيا

والعُقاب أُنثى بدليل قولهم [من الطويل]:

٧٠٥ ـ كَأنّي بَفَتْخاءِ الجَناحَيْنِ لَقْوَةٍ   [دَفُوفٍ من العِقْبانِ طَأطَأْت شملالي]

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وهو برواية «أنت كبارح الأروى» في المستقصى ١/ ٣٧٩؛ وبرواية «كبارح الأروى» في جمهرة الأمثال ٢/ ١٦٩. يضرب لمن تطول غيبته.

٧٠٤ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٧٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٥ (أبي)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ١١٦، ١٥/ ١٠٤؛ وتاج العروس (عدو)، (أبي)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٤١ (عدا)؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٦، ١٠٩١؛ ومجمل اللغة ٣/ ٤٥٦؛ والمخصص ٥/ ٧٢، ٦/ ١٢٥، ١٣/ ١٥٥.

اللغة: الأروى: جمع أروية وهي أنثى الوعل. تعادى القوم: مات بعضهم إثر بعض في شهر واحد أو عام واحد، ولعلّها من العدوى والإصابة. الكلاّب: صاحب الكلاب. المطلّ: الشاخص، البادي.

المعنى: يبدو أنك تشبهين أنثى الوعول التي أصابها العمى، ولمحت صاحب كلاب يعدو إثرها، ورامياً ينوي اصطيادها، فخافت إلى حدّ خوفكِ.

الإعراب: **فما**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع خبر مقدّم. **لك**: جار ومجرور متعلقان بـ (ما). **من أروى**: «من»: حرف جرٍّ زائد، «أروى»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه تمييز. **تعاديت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بالعمى**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلقان بـ (تعاديت). **وصادفت**: «الواو»: للعطف، «صادفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **كلاّباً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مطلاً**: صفة (كلاّباً) منصوبة بالفتحة. **وراميا**: «الواو»: للعطف، «راميا»: معطوف على (كلاّباً) منصوب بالفتحة.

وجملة «فمالك من أروى»: بحسب الفاء. وجملة «تعاديت»: في محلّ جر أو نصب صفة لـ (أروى) على اللفظ أو على المحل. وجملة «صادفت»: معطوفة عليها.

والشاهد فيه قوله: «أروى تعاديت بالعمى وصادفت» حيث جاء بتاء التأنيث المتحركة دليلاً على تأنيث (أروى).

٧٠٥ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٠٤ (دفف)،

يريد: بعُقاب فتخاءِ الجناحين. وكذلك قوله [من الطويل]:

.... عُقابٌ تدلّت من شماريخِ ثَهلانِ(١)

وكذلك «الطير» و «الوحش» لأنّهما من أسماء جموع ما لا يعقل. قال [من الطويل]:

٧٠٦ ـ وقد أغتدي والطيرُ في وكُناتها [بِمُنْجَرِدٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ]

١١/ ٣٧١ (شمل)؛ وتهذيب اللغة ٧/ ٣٠٨، ١١/ ٣٧٢؛ وجمهرة اللغة ص ٢٢٧؛ وتاج العروس ٢٣/ ٣٠٣ (دفف)؛ وكتاب الجيم ٣/ ٢١٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤١ (فتخ)؛ وتاج العروس ٧/ ٣٠٩ (فتخ)؛ والمخصص ٧/ ١٢٥.

اللغة: فتخاء الجناحين: ليّنتهما. اللقوة: العقاب، طائر جارح. الدفوف: الذي يدنو من الأرض في طيرانه إذا انقضّ. شملالي: شمالي. طأطأها: خفضها.

المعنى: يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعة، فيشبّهها بطائر جارح، لين الجناحين، يطير قريباً من الأرض، منقضًّا على فريسته، ثم يستدرك بأنه خفض يده الشمال ليمسك باللجام.

الإعراب: **كأني**: «كأنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **بفتخاء**: جار ومجرور متعلقان بخبر (كأن) المحذوف، بتقدير (كأني ممسك بفتخاء). **الجناحين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنّى. **لقوة**: بدل من (فتخاء) مجرور بالكسرة. **دفوف**: صفة (لقوة) مجرورة بالكسرة. **من العقبان**: جار ومجرور متعلقان بصفة أخرى من «لقوة». **طأطأت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **شملالي**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «كأني ممسك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «طأطأت»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «كأني بفتخاء» حيث وصف العقاب وصفاً مؤنّثاً (فتخاء)، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.

(١) تقدم بالرقم ١٠٧.

٧٠٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، ٢٤٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٦، ٦٨، ٣/ ٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ١١/ ٧٠٠ (هكل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠؛ ورصف المباني ص ٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧؛ والمحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٤٣.

اللغة: الغدوة: الرواح صباحاً. الوكنة: عش الطير. منجرد: قصير الشعر. قيد الأوابد: ممسك بالوحوش السائمة. هيكل: ضخم الجثة.

المعنى: غالباً ما أنهض قبل الطيور صباحاً، على فرسي الضخم للصيد، فيلحق بالطريدة ولا يترك منها حتى الوحوش الشاردة.

=

وقال الآخر [من الطويل]:

٧٠٧ - إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ في ظُلَلاتِها   [سَـواقِـطَ مـن حَـرٍّ وَقَـدْ كـانَ أظْهَـرا]

والقَلْتُ، نُقرةٌ في الجَبلِ تُمسِكُ الماءَ، أُنثى.

= **الإعراب**: وقد: «الواو»: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تكثير. **أغتدي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **والطير**: «الواو»: حالية، «الطير»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **في وكناتها**: «في»: حرف جر، «وكناتها»: اسم مجرور وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **بمنجرد**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أغتدي. **قيد**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **الأوابد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **هيكل**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «وقد أغتدي»: بحسب الواو. وجملة «والطير في وكناتها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «والطير في وكناتها» حيث جاءت كلمة «الطير» مؤنثة بدليل الضمير «ها» في «وكناتها».

٧٠٧ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٧٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٨٤؛ والكتاب ١/ ٦٣؛ ولسان العرب ٧/ ٣١٧ (سقط).

اللغة: ظللاتها: جمع ظُلّة، وهي شيء يستتر به من الحرّ والبرد. **أظهر**: دخل في وقت الظهيرة.

المعنى: فإذا ما نزلت الوحوش تستتر بما يقيها الحرّ، عند انتصاف النهار، (جواب الشرط في بيت تالٍ).

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بالجواب. **الوحش**: فاعل مرفوع بالضمّة لفعل محذوف، بتقدير (إذا ضمّ الوحش). **ضمّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **الوحش**: مفعول به منصوب بالفتحة. **في ظللاتها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ضمّ)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **سواقط**: حال منصوبة بالفتحة. **من حرٍّ**: جار ومجرور متعلقان بـ (سواقط). **وقد**: «الواو»: حاليّة، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. **كان**: فعل ماضٍ ناقص، و «اسمها»: ضمير مستتر تقديره (هو). **أظهرا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «ضمّ»: فعل شرط غير جازم في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «ضمّ» الظاهرة: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «قد كان أظهرا»: في محلّ نصب حال. وجملة «أظهرا»: في محلّ نصب خبر (كان).

والشاهد فيه قوله: «الوحش في ظللاتها» حيث دلّ بالضمير المتصل في (ظللاتها) على تأنيث (الوحش).

والدلو أُنْثى بدليل قولهم [من الوافر]:

٧٠٨ ـ وَلَيْسَ الرِّزْقُ عَنْ طَلَبٍ حَثِيثٍ ... وَلكِنْ أَلْقِ دَلْوَكَ فِي الدِّلاءِ
تَجِئْكَ بِمَلْئِهَا طَوْراً وَطَوْراً ... تجِئْكَ بِحَمْأَةٍ وَقَليلِ مَاءِ

و «جهنّم» و «سَقر»، و «لَظى» مؤنثات بدليل قوله تعالى: ﴿هذه جهنَّمُ﴾[١]. ﴿وما أدراكَ ما سقرُ لا تبقِي ولا تَذَرُ﴾[٢]. وقوله أيضاً: ﴿نزّاعةٌ للشوى﴾[٣].

وكذلك «الطَستُ» و «الطَسُّ»، و «الشمسُ» أُنثى. قال الله تعالى: ﴿إذا الشمس

---

٧٠٨ ـ **التخريج**: البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٠، ٣٠٤، ٤٢٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٧٤؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (دلي)؛ وفصل المقال ص ٢٩٣؛ وكتاب الأمثال ص ١٩٩؛ والمستقصى ١/ ٣٣٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٩٠؛ والمخصص ١٦/ ٣١.

اللغة: الحثيث: المتواصل، الشاق. الحمأة: الطين الأسود في قعر البئر.

المعنى: ليس الغنى لمن يطلبه بمشقّة متواصلة، ولكنَّه حظٌّ يهبه الله ـ جلّ وعزّ ـ لمن يشاء، والبرهان أن تلقي بدلوك فيمن ألقوا دلاءهم في بئر ماء، فمرّة تسحبه وقد جاء بالماء النمير، ومرّة يأتيك بالطين والشوائب، وهكذا في الأرزاق.

الإعراب: **وليس**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. **الرزق**: اسم (ليس) مرفوع بالضمّة. **عن طلب**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليس) المحذوف، بتقدير (وليس الرزق موفوراً). **حثيث**: صفة (طلب) مجرورة بالكسرة. **ولكن**: «الواو»: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. **ألق**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة (الياء) من آخره، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **دلوك**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **في الدلاء**: جار ومجرور متعلقان بـ (ألق). **تجئك**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **بملئها**: جار ومجرور متعلقان بـ (تجئك)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. طوراً: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ (تجئك). **وطوراً**: «الواو»: للعطف، «طوراً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل بعده. **تجئك**: فعل مضارع معطوف على (تجئك) مجزوم مثله بالسكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي)، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **بحمأة**: جار ومجرور متعلقان بـ (تجئك). **وقليل**: «الواو»: للعطف، «قليل»: معطوف على (حمأة) مجرور بالكسرة. **ماء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «**ليس الرزق ممكناً**»: حسب ما قبلها. وجملة «**ألق**»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «**تجئك**»: جواب الطلب لا محلّ لها. وجملة «**تجئك**»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ألق دلوك... تجئك» حيث دلت التاء في (تجئك) على تأنيث الدلو.

(١) سورة الرحمن: ٤٣.
(٢) سورة المدثر: ٢٧ ـ ٢٨.
(٣) سورة المعارج: ١٦.

كُوِّرت﴾[(١)]. وكذلك «الريح»، بدليل: ﴿الريحُ العقيمُ ما تذرُ من شيءٍ أَتت عليهِ﴾[(٢)]. وكذلك سائر أسماء الرياحِ إلا «الأزيب»[(٣)] و «الإعصار».

و «المنجون» أُنثى وهي أداة السانية.

وكذلك «المنجنيق». و «شَعُوب» اسم المنيّة أُنثى بدليل قوله [من الوافر]:

٧٠٩ ـ وَنـائِحَـةٍ تَنُـوحُ بقطْـعِ لَيْـلٍ عَلـى مَيْـتٍ أهـانَتْـهُ شَعـوبُ

و «الأفعى» أُنثى. والذكر «الأُفعوان»، تقول: «لدغته الأفعى».

وكذلك «الأرض». قال الله تعالى: ﴿والسماءِ وما بناها والأرضِ وما طحاها﴾[(٤)].

---

(١) سورة التكوير: ١.

(٢) سورة الذاريات: ٤١ ـ ٤٢.

(٣) الأزيب: من أسماء الجنوب، ولا فعل من لفظها. انظر: المخصص ٣/١٧.

٧٠٩ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: النائحة: التي تبكي ميتاً وتعدّد مناقبه. قطع الليل: ظلمة آخره، أو القطعة منه. شعوب: اسم المنية (الموت).

المعنى: كثيراً ما سمعت النائحات تبكي في ظلام الليل على من فقدنه ممنّ ماتوا.

الإعراب: **ونائحة**: «الواو»: واو ربّ، «نائحة»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **تنوح**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **بقطع**: جار ومجرور متعلقان بـ (تنوح). **ليل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **على ميت**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تنوح). **أهانته**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **شعوب**: فاعل مرفوع بالضمّة..

وجملة «ونائحة تنوح»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تنوح»: في محلّ رفع خبر لـ (نائحة). وقد تكون صفة لـ «نائحة» والخبر محذوف، وهذا الصواب عند من يوجب وصف مجرور «رب» قبل الإخبار عنه أو ذكر العامل فيه. وجملة «أهانته»: في محلّ جرّ صفة لـ (ميت).

والشاهد فيه قوله: «أهانته شعوب» حيث دلّت تاء التأنيث الساكنة في (أهانته) على تأنيث (شعوب).

(٤) سورة الشمس: ٥ ـ ٦.

ومما يؤنّثُ ولا يجوز تذكيره من غير أعضاء الحيوان مما كثر استعماله: «سراويل».

قال قيس [من الطويل]:

٧١٠ ـ أَرَدْتُ لِكَيْمـا يَعْلَـمَ النّـاسُ أنَّهـا   سَـراويـلُ قَيْـسٍ والـوُفـودُ شُهـودُ

---

٧١٠ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن سعد بن عبادة في خزانة الأدب ٨/ ٥١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٣٣٤ (سرل)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١٥.

المعنى: لامه الناس حين خلع سراويله بحضرة معاوية فذكر أنه إنما فعل ذلك ليعلم الناس ضخامة جثته.

الإعراب: **أردت**: فعلَ ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **لكيما**: «اللام»: حرف جر، و «كي»: حرف مصدري وناصب، والمصدر المؤول من «كي» والفعل «يعلم» مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ «أردت» على رأي من يجيز مجيء الجملة مبتدأ، وهذا نادر، والأرجح أن المبتدأ هو المصدر المؤول بإيحاء المعنى من الفعل «أردت» والتقدير: إرادتي كائنة ليعلم، وعلى هذا النحو اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يريد الله ليبيِّن لكم﴾ [النساء: ٢٦] و «ما»: زائدة. **يعلم**: فعل مضارع منصوب بالفتحة. **الناس**: فاعل مرفوع بالضمّة. **أنّها**: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها، والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سَدَّ مَسد مفعولي «يعلم». **سراويل**: خبر (أنّ) مرفوع بالضمّة. **قيس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والوفود**: «الواو»: حاليّة، «الوفود»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **شهود**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أردت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يعلم»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «الوفود شهود»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أنها سراويل» حيث دلّ الضمير المتصل (ها) في (أنها) على تأنيث السراويل.

باب ما يذكَّر ويؤنَّث من أعضاء الحيوان

«العين» تذكَّر وتؤنَّث. يقال: «هذه عينٌ حسنةٌ وحسنٌ». و«اللسان» يذكَّر ويؤنث، والغالب عليه التذكير، فمن ذكَّره جمعه على «أَلسنة» ومن «أنث» جمعه على «أَلسُن»، قال الله تعالى: ﴿يوم تشهد عليهم أَلسنتهم﴾[1]. وعلى التذكير جاء ما وقع منه في القرآن. وقال رؤبة [من الرجز]:

٧١١ ـ أو تَلْحَـــجُ الأَلْسُـــنُ فينـــا مَلْحَجَـــا

(١) سورة النور: ٢٤.

٧١١ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٤١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٨٦ (لسن)؛ وتهذيب اللغة ٤/ ١٤٨؛ وكتاب العين ٣/ ٨٠؛ وتاج العروس (لسن)؛ ولرؤبة في لسان العرب ٢/ ٣٥٦ (لحج) (وفيه أنّ الأزهري نسبه للعجاج)؛ وتاج العروس ٦/ ١٨٥ (لحج)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المخصص ١٢/ ١١٤.

اللغة: اللحج: الميل. الألسن: جمع لسان.

المعنى: وتميل الألسن فينا ميلاً عن الحسن إلى القبيح.

الإعراب: **أو**: حرف عطف. **تلحج**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **الألسن**: فاعل مرفوع بالضمّة. فينا: جار ومجرور متعلقان بـ (تلحج). **ملحجاً**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

والجملة معطوفة على ما سبقها.

والشاهد فيه قوله: «تلحج الألسن» حيث جمع «لسان» على «ألسن» مما يدل على تأنيث «اللسان»؛ ويروى الرجز بـ (يلحج) وعليه فلا شاهد فيه.

وكذلك «الإبط» الغالب عليه التذكير، وقد حُكي من كلامهم: «رفعَ سوطَه حتى برِقَت إبطُه»[١]، فأنَّث، وأما «الذراع» فمذهب سيبويه أنَّه مؤنَّث ولا يجوز تذكيره. والدليل على تأنيثه [من الرجز]:

وهــي ثــلاثُ أذرعٍ وأصبــعُ[٢]

فجمعه وحذف التاء من عدده.

ومن ذهب إلى أَنَّه مذكَّر استدلَّ على ذلك بأنَّ العرب إذا سمَّت به صرفته، فلو كان مؤنثاً لمنع الصرف. ولا حجة في ذلك. لأنَّ الموجب لصرفه أنَّه قد كثر تسمية المذكر به حتى صار كأنَّه من أسمائه في الأصل، فلذلك صرف.

و «المتن» يذكّر ويؤنث يقال: متنٌ عريضٌ، وأما «القفا» فمن أَهل اللغة من ذهب إلى أَنَّه لا يجوز فيه إلاّ التأنيث بدليل قوله [من الوافر]:

٧١٢ ـ وَمَـا المَـوْلَـى وَإنْ عَـرُضَـتْ قَفَـاهُ   بـأَحْمَـلَ للمَحـامِـدِ مـن حِمـارِ

---

(١) المخصص ١٧/ ١٤.

(٢) تقدم بالرقم ١٧٤.

٧١٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ١٩٢ (قفا)؛ وتهذيب اللغة ٩/ ٣٢٧؛ وتاج العروس (قفا).

اللغة: المولى: العبد الذي صار حرًّا.

المعنى: ليس المولى ـ وإن جاء بما يوجب حمده ـ بأكثر محامد من الحمار.

الإعراب: **وما**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي بمعنى (ليس). **المولى**: اسم (ما) مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **وإن**: «الواو»: اعتراضية، «إن»: حرف شرط جازم. **عرضت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **قفاه**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **بأحمل**: «الباء»: حرف جرٍّ زائد، «أحمل»: اسم مجرور لفظاً بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً على أنه خبر (ليس). **للمحامد**: جار ومجرور متعلقان بـ (أحمل). **من حمار**: جار ومجرور متعلقان بـ (أحمل).

وجملة «ما المولى بأحمل»: حسب ما قبلها. وجملة «إن عرضت» مع الجواب المحذوف: الشرطية اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «عرضت قفاه» حيث دلّت تاء التأنيث الساكنة في (عرضت) على تأنيث القفا.

والصحيح أنه يذكَّر ويؤنَّث والغالب عليه التأنيث. والدليل على تذكيره قوله [من الرجز]:

٧١٣ ـ وَقَـدْ عَلِمْـتِ يـا قُـفَيَّ التَّتْفُلَـهْ

فلم يلحقه التاء لما صغَّره. و «الضرس» يذكّر ويؤنَّث، وعليه قوله [من الرجز]:

فَفُقِئَـت عيـنٌ وطـنَّ الضِـرسُ(١)

ويقال: «ضرس طويلة».

وكذلك «العاتق» يذكر ويؤنث، والدليل على تأنيثه قوله [من السريع]:

٧١٤ ـ [لا صلـح بينـي فـاعلمـوه] ولا بَينكُـم مـا حَمَـلتْ عـاتِقـي
[سَيفـي ومـا كنّـا بنجـدٍ ومـا قَـرْقَـرَ قُمْـرُ الـوادِ بـالشـاهـقِ]

---

٧١٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في المخصص ١٧/ ١٣.

اللغة: قفي: تصغير قفا. التتفلة والتتفل: الثعلب أو جروه.

المعنى: يهجو إحداهنّ، فيناديها: يا قفيَّ جرو الثعلب، أما علمت؟!

الإعراب: وقد: «الواو»: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. علمت: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. يا: حرف نداء. **قفيَّ**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **التتفلة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «علمت»: حسب ما قبلها، وجملة «يا قفيَّ التتفلة» استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا قفيَّ التتفلة» حيث ذكّر القفا بدليل عدم إلحاقه التاء لمّا صغره.

(١) انظر الشاهد الرقم ٦٨٧.

٧١٤ ـ **التخريج**: البيتان لأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١؛ ولسان العرب ٥/ ١١٥ (قمر)، ١٠/ ٢٣٨ (عتق)؛ وله أو لأنس بن عباس في الدرر ٦/ ١٧٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥١؛ ولأبي الربيس التغلبي في لسان العرب ١٥/ ٣٨٤ (ودي)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ والمقتضب ٢/ ٧٣.

اللغة: العاتق: المنكب وهو مجتمع رأس الكتف والعضد. نجد: مرتفع. قرقر: صوّت. قمر: جمع قمرية وهي ضرب من الحمام. الشاهق: المرتفع.

المعنى: ألا فاعلموا وتيقّنوا أن لا صلح بيني وبينكم ما حمل كتفي سيفي، ما عشنا بنجد، ما صوّت قمر الوادي بهذه المرتفعات، أي لا صلح أبداً.

الإعراب: «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إنّ». «صلح»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. =

ومما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان: «العجُز» عند بعضهم، وقد ألحقه هو ببابِ ما يؤنث ولا يجوز تذكيره. وكذلك أيضاً «المِعَى»، ألحقه بباب ما يذكر من أعضاء الحيوان، والصحيح أنّه مما يذكّر ويؤنث، بدليل قوله عليه السلام: «المؤمن يأكل في مِعَى واحدة والكافر يأكل في سَبعةِ أمعاء»، فإلحاق الهاء عدده دليل على تذكيره، ووصفه بواحدة دليل على تأنيثه.

«بيني»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، والظرف متعلّق بخبر (لا). «فاعلموه»: «الفاء»: اعتراضية، «اعلموه»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «ولا»: «الواو»: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «بينكم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «ما»: ظرفية زمانية تؤول مع ما بعدها بمصدر في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان، تقديره (مدة حملي سيفي). «حملت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. «عاتقي»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «سيفي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «وما»: «الواو»: للعطف، «ما»: ظرفية زمانية تؤول مع ما بعدها بمصدر في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان (مدة كوننا بنجد). «كنا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم «كان». «بنجد»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (كان) المحذوف (وما كنا موجودين بنجد). «وما»: «الواو»: للعطف، «ما»: ظرفية زمانية. . . (مدة قرقرة القمري). «قرقر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «قمر»: فاعل مرفوع بالضمّة. «الواد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة، والكسرة هنا دليل عليها. «بالشاهق»: جار ومجرور متعلّقان بـ (قرقر).

وجملة «لا صلح بيني وبينكم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فاعلموه»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «حملت عاتقي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وكذلك جملتا: «كنا بنجد» و «قرقر قمر».

والشاهد فيه قوله: «حملت عاتقي» حيث أنّث «عاتقي» بدليل «تاء التأنيث» في الفعل «حملتْ».

باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه

«الرأس» مذكر، قال الله تعالى: ﴿واشتعلَ الرأسُ شيباً﴾(١)، وكذلك «الجبين» مذكر، يقال: جَبينٌ صَلْتٌ(٢). وكذلك «الخَدّ»، مذكَّر، يقال: «خدٌّ أسيل». و «الفم» مذكَّر وعليه قوله [من البسيط]:

٧١٥ ـ فُوه كشَقِّ العَصَا لأياً تَبَيَّنُهُ [أَسَكُّ ما يَسْمَعُ الأصواتَ مَصْلومُ]

(١) سورة مريم: ٤.

(٢) الصلت: الواضح.

٧١٥ ـ التخريج: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٥٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٩٦.

اللغة: لأياً: بطيئاً، بصعوبة. الأسكّ: صغير الأذنين ضيّقهما. المصلوم: المقطوع الأذن من الأصل.

المعنى: صغير المنقار، لا يكاد ترى ما بين منقاريه لشدّة التصاقهما، صغير الأذنين، حتى تخاله مصلوماً، وهي من صفات النّعام التي يصف ذكراً منها.

الإعراب: فوه: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، و «الهاء» ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **كشقّ**: «الكاف» اسم بمعنى «مثل»، مبني في محل رفع خبر، «شق» مضاف إليه مجرور. **العصا**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **لأياً**: حال منصوبة بالفتحة. **تبينه**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أسك**: صفة (خاضب) مرفوعة بالضمة [في بيت سابق]. ما: نافية مهملة. **يسمع**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **الأصوات**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مصلومُ**: صفة (خاضب) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «فوه كشق العصا»: في محلّ رفع صفة لـ (خاضب). وجملة «تتبينه لأياً»: في محل نصب حال لـ (فوه). وجملة «يسمع»: صفة أخرى لـ «خاضبٌ» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «فوه... تتبيَّنُهُ» حيث بين الضمير المتصل في الفعل المضارع (تتبينه) أنّ الفم مذكّر.

وكذلك الأنف مذكّر بدليل قوله [من الطويل]:

٧١٦ ـ فَلا يَنْبَسِطْ من بَيْنِ عَيْنَيْكَ ما انْطَوى وَلاَ تَلْقَنـــي إلاَّ وأنفُــكَ راغِـــمُ

وكذلك المِنْخَر، قال [من المتقارب]:

٧١٧ ـ لَهــا مِنْخَــرٌ كَــوِجــارِ السِّبــاعِ فَمِنْـــهُ تُـــريـــحُ إذا تَنبَهِـــرْ

٧١٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٦٤ (زوي)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ٢٧٦؛ وتاج العروس (زوا)؛ وبلا نسبة في المخصص ١٢/ ٧٨.

المعنى: يدعو على يزيد بن مسهر الشيباني بأن لا يبتسم، ولا يهشّ إليه إلا مرغماً مجبراً.

الإعراب: **فلا**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لا»: ناهية جازمة. **ينبسط**: فعل مضارع مجزوم بالسكون. من بين: جار ومجرور متعلقان بـ (ينبسط). **عينيك**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ما**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل (ينبسط). **انطوى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ولا**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: ناهية جازمة. **تلقني**: «تلق»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **إلا**: حرف يفيد الحصر. **وأنفك**: «الواو»: حاليّة، «أنف»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **راغم**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «لا ينبسط»: بحسب الفاء. وجملة «انطوى»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «لا تلقني»: معطوفة على جملة «ينبسط». وجملة «أنفك راغم»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أنفك راغم» حيث دلّ على تذكير الأنف بوصفه بصفة الذكور (راغم) ولم يقل (راغمة).

٧١٧ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٥؛ ولسان العرب ٢/ ٤٦١ (روح)، ٥/ ٣٠٥ (أبز)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٤٠، ٢/ ٢٣٥؛ وتاج العروس ٦/ ٤٢٠ (روح)، وأساس البلاغة (روح)؛ وبلا نسبة في المخصص ١/ ١٤٨.

اللغة: الوجار: جحر الضبع، بيته. تريح: تستريح. تنبهر: تنقطع أنفاسها.

المعنى: يصف فرسه بأن منخريها كبيران، كلّ منهما كبيت الضبع، فهي تستريح بالتنفس منهما عندما تتعب من الركض.

الإعراب: **لها**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف، بتقدير (موجود لها منخر). **منخر**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **كوجار**: «الكاف»: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع صفة لـ «منخر» وهو مضاف، «وجار»: مضاف إليه. **السباع**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فمنه**: «الفاء»: للاستئناف، «منه»: جار ومجرور متعلقان بـ (تريح). **تريح**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلّق بـ (تريح). **تنبهر**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

=

وكذلك «الثغر» مذكر، يقال: «ثَغرٌ رتلٌ»[١]. وكذلك «الناب» الذي يراد به السنّ مذكر، يقال: «نَبتَ نابهُ»، وكذلك «الناجذ». واختلف فيه فقيل: هو أقصَى الأسنان، وقيل: هو ما يلي الضاحِك، وهو الأصحُ بدليل ما جاء في الأثر من أنَّه ﷺ ضَحِكَ حتى بدت نواجِذُه، وكان عليه السلام لا يضحكُ إلاّ تبسّماً.

والذي يذهب إلى أنَّ النواجذ أقصى الأسنان يحمل هذه على المبالغة، وإن لم يكن الأمر كذلك.

وكذلك «البطن» و «الذقن»، وعليه قوله [من الكامل]:

٧١٨ ـ وَالبَطـــنُ ذو عُكَـــنٍ لَطيـــفٌ طَيُّـــهُ [وَالنَّحْـــرُ تَنْفُجُـــهُ بِثَـــدْيٍ مُقْعَـــدِ]

وأما «المِعَى» فقد تقدم ما فيه في الباب الذي قبله. وكذلك «السِنُّ»، و «الباع»، يقال: «سنٌّ جديدٌ»، و «باع طويلٌ»، و «الظِفْر» مذكَّر، يقال: «ظِفرٌ طويل». وكذلك «الثَدي»، وذهب بعضهم إلى أنَّها قد تؤنَّث، وأَنَّ تصغيرها «ثُدَيَّة».

= وجملة «لها منخر»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تريح»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تنبهر»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «لها منخر... فمنه تريح» حيث دلّت (الهاء) في (فمنه) على تذكير المنخر.

(١) الرتل: الحسن التنضيد، المستوي النبات.

٧١٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٩٢؛ ولسان العرب ٣/ ٣٦١ (قعد)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٤٩؛ وكتاب العين ١/ ١٤٢؛ وتاج العروس ٩/ ٥٨ (قعد)؛ وأساس البلاغة (قعد).

اللغة: العكن: طيّات البطن. النحر: أعلى الصدر. تنفجه: تعطّره، المقعد: المنتصب، البارز.

المعنى: إنها ممتلئة قليلاً، فلبطنها طيّات لطيفة، وثدياها الناهدان يزيّنان ويعطّران صدرها.

الإعراب: **والبطن**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «البطن»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **ذو**: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. **عكن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لطيف**: خبر ثانٍ للمبتدأ «البطن». **طيُّه**: فاعل للصفة المشبهة «لطيف»، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **والنحر**: «الواو»: للعطف، «النحر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **تنفجه**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **بثدي**: جار ومجرور متعلقان بـ (تنفجه). **مقعد**: صفة (ثدي) مجرورة بالكسرة.

وجملة «البطن ذو عكن»: بحسب الواو. وجملة «النحر تنفجه»: معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «تنفجه»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (النحر).

والشاهد فيه قوله: «والبطن ذو.. طيُّه» حيث دلّت (ذو) و (الهاء) في (طيه) على تذكير (البطن).

باب ما يذكَّر ويؤنث من غير ما ذكرنا

أمَّا «السبيل» فالدليل على تذكيره قوله تعالى: ﴿وإن يروا سبيلَ الغَيِّ يتّخذوه سبيلاً﴾(١). والدليل على تأنيثه قوله تعالى: ﴿قُلْ هذه سبيلي﴾(٢).

وكذلك «الطريق»، يقال: «طريقٌ واضحٌ وواضحةٌ»، قال الشاعر [من الكامل]:

٧١٩ ـ إنَّ المــروءةَ [والسمــاحــةَ ضُمِّنــا   قَبْـراً بمَـرْوَ علـى الطـريـق الـواضـحِ]

---

(١) سورة الأعراف: ١٤٦.

(٢) سورة يوسف: ١٠٨.

٧١٩ ـ **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ١٥/٣٠٨؛ وأمالي المرتضى ١/٧٢؛ وسمط اللآلي ص ٩٢١؛ والشعر والشعراء ١/٤٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/٥٠٢؛ وللصلتان العبدي في أمالي المرتضى ٢/١٩٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٧٦٣.

اللغة والمعنى: السماحة: الكرم. المروءة: النخوة. مرو: مدينة في خراسان.

يقول: إنّ الكرم والنخوة وسائر الفضائل قد دفنت بموت «المغيرة» الذي دفن في مرو، لأنّه لا يحقّ لسواه أن يتّصف بها. وهذا من باب الغلوّ.

الإعراب: إنّ: حرف مشبّه بالفعل. **المروءة**: اسم «إنّ» منصوب. **والسماحة**: **الواو**: حرف عطف، السماحة: معطوفة على «المروءة». **ضمّنا**: فعل ماضٍ للمجهول، **والألف**: في محلّ رفع نائب فاعل. **قبراً**: مفعول به منصوب. **بمرو**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «قبراً». **على الطريق**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف الصفة أيضاً. **الواضح**: نعت لـ «الطريق» مجرور.

وجملة (إن المروءة...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ضمّنا) الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «الطريق الواضح» حيث ذكّر «الطريق» هنا.

وكذلك «الصراط»، إلاّ أنَّ الغالب عليه التذكير. قال الله تعالى: ﴿اهدنا الصراطَ المُستقيمَ﴾[١]. وكذلك «الهُدى»، يقال: «هُدًى حسنةٌ وحسنٌ». و «السُرى» يذكر ويؤنث، والدليل على تأنيثها قوله [من الرجز]:

٧٢٠ ـ إنَّ سُــرَى اللَيـــلِ حَــرامٌ لا تَحِـــلّ

و «القَلِيب» يذكَّر ويؤنث والدليل على تأنيثها قوله:

على حيـن مـن تلبـث عليـهِ ذَنـوبُـه [يَجِدْ فَقْدَها إذْ في المقامِ تدابُرُ][٢]

وكذلك «الحال»، يقال: «حالٌ مستقيمٌ وحالٌ مستقيمةٌ». وقد يؤنث بالهاء، فيقال: «حالة»، وعليه قوله [من الطويل]:

على حـالـةٍ لـو أنَّ فـي القـومِ حـاتِمـاً .... البيت[٣]

و «درع» الحديد أُنثى يقال: «درعٌ سابغَةٌ»، قال الله تعالى: ﴿أَنِ اعمَل سابغاتٍ﴾[٤].

أَي: دروعاً سابغاتٍ.

---

(١) سورة الفاتحة: ٦.

٧٢٠ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: السرى: مسير آخر الليل، أو مسير الليل عامّة.

المعنى: ليس من الحلال أن تسير كل الليل مجهداً نفسك.

الإعراب: **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **سرى**: اسم (إنّ) منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. **الليل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. حرام: خبر(إنّ) مرفوع بالضمّة. **لا تحل**: «لا»: نافية، «تحل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «إن سرى الليل حرام»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا تحلّ»: في محلّ رفع خبر ثان لـ (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «سرى الليـل لا تحل» حيث دلّت (التاء) في الفعل المضارع (تحلُّ) على تأنيث السُّرى.

(٢) تقدم بالرقم ٥٨٢، والظاهر أن ثمة سقطاً قبل هذا البيت الشاهد، فالاستشهاد به لتأنيث «الذنوب» لا «القليب».

(٣) تقدم بالرقم ١٩١.

(٤) سورة سبأ: ١١.

وأمَّا «السوق» فالغالب عليها التأنيث، وقد تذكر، وعلى التذكير قوله [من الطويل]:

٧٢١ ـ [أَلَمْ يَعِظِ الفِتْيَانَ ما صارَ لِمَّتي] بِسُوقٍ كثيرٍ رِيحُهُ وَأعاصِرُهْ

و «السلاح» أُنثى بدليل جمعها على «أسلحة». و «الصاع» يذكر ويؤنث، وكذلك «الصُّواع»، وهما بمعنى واحد وهو للملوك، وقد قيل: «جام من فضة يشربُ بها الملوك». قال الله تعالى: ﴿نَفقِدُ صُواعَ المَلكِ ولمن جاءَ به حِملُ بعيرٍ﴾(١). وقال: ﴿فَبدأ بأوعيتِهم قبل وعاءِ أخيهِ ثمَّ استخرجَها﴾(٢).

و «الحانوت» يذكّر ويؤنَّث، وهو اسم الخمر، وقد قيل: بيتُ الخّمار. وقد قيل: إنَّ المراد به الذي نرفعهُ اليوم عليه(٣).

وكذلك «المَنُون» يذكر ويؤنث، وكذلك «العنكبوت»، والدليل على تأنيثها قوله

---

٧٢١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٠/١٦٧ (سوق)؛ وتاج العروس ٢٥/٤٧٦ (سوق)؛ والمخصص ١٧/٢١.

اللغة: يعظ وعظاً: يعلّم وينبّه كي نعتبر. اللمّة: الشعر الواصل إلى الكتفين.

المعنى: ألم يعتبر الشباب بما آلت إليه لمتي من شيب، في هذه الدنيا التي تكثر فيها الرياح والأعاصير والمشاكل؟!

الإعراب: **ألم**: «الهمزة»: حرف استفهام، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. **يعظ**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. **الفتيان**: مفعول به منصوب بالفتحة. **ما**: اسم موصول في محل رفع فاعل لـ (يعظ)، والعائد إليه من جملة الصلة محذوف، والتقدير: ما صار إليه لمتي. **صار**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **لمتي**: اسم «صار» مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **بسوق**: جار ومجرور متعلقان بـ (صار). **كثير**: صفة (سوق) مجرورة بالكسرة. **ريحه**: فاعل الصفة المشبّهة (كثير) مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **وأعاصره**: «الواو»: للعطف، «أعاصر»: معطوف على (ريح) مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «ألم يعظ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «صار»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بسوق كثير ريحه وأعاصره» حيث دلّت الصفة (كثير)، و «الهاء» في (ريحه) وفي (أعاصره) على تذكير السوق.

(١) سورة يوسف: ٧٢.

(٢) سورة يوسف: ٧٦.

(٣) كذا، وهو غير واضح.

تعالى: ﴿كمَثَلِ العَنكبوتِ اتّخذتْ بيتاً﴾[1]. والدليل على تذكيرها قوله [من الوافر]:

٧٢٢ ـ [على هَطّالِهِمْ مِنْهُمْ بُيُوتٌ   كأَنَّ العَنكبوتَ هُوَ ابْتَنَاها

وكذلك «الخمر» إلاَّ أنَّ الغالب عليها التأنيث، وأنكر الأصمعيُّ تذكيرها. والذي ذهب إلى تذكيرها استدلَّ على ذلك بقوله [من الخفيف]:

٧٢٣ ـ وكأنَّ الخَمْرَ المُدامَ من الإسْـ   ـفِنْطِ ممزوجةٌ بماءِ الزّلالِ

---

(١) سورة العنكبوت: ٤١.

٧٢٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٦٣٢ (عنكب)، ١١/ ٦٩٩ (هطل)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ٣٠٩؛ والمخصص ١٧/ ١٧؛ وديوان الأدب ١/ ٣٢٩؛ وتاج العروس ٣/ ٤٤٦ (عنكب)، (هطل).

اللغة: هطال: اسم جبل.

المعنى: إن بيوتهم صغيرة أو ضعيفة فوق جبلهم (هطال)، تشبه بيوت العناكب، أو كأن العناكب هي التي بنتها لهم.

الإعراب: **على هطالهم**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، بتقدير (بيوت موجودة على...). **منهم**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **بيوت**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **كأن**: حرف مشبّه بالفعل. **العنكبوت**: اسم (كأن) منصوب بالفتحة. **هو**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **ابتناها**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «بيوت موجودة على هطالهم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأن العنكبوت...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هو ابتناها»: في محلّ رفع خبر (كأنّ). وجملة «ابتناها»: في محلّ رفع خبر (هو).

والشاهد فيه قوله: «العنكبوت هو ابتناها» حيث دلّ الضمير المنفصل (هو)، والضمير المستتر في الفعل (ابتناها) على تذكير (العنكبوت).

٧٢٣ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٥؛ ولسان العرب ٧/ ٢٥٥ (أسفط)، ٣١٥ (سفط)، ١٠/ ٢٣٦ (عتق)؛ وتاج العروس ١٩/ ٣٥٤ (سفنط)، (عتق)؛ والمخصص ١٧/ ١٩.

اللغة: المدام: البارد من الخمر. الإسفنط: من أسماء الخمرة، وقيل: عصير العنب المطيّب. الزلال: المستساغ شرابه.

المعنى: وكأن هذه الخمرة الباردة المعصورة من العنب الطيب قد سكبت فيها مياه صافية رائقة.

الإعراب: **وكأن**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. **الخمر**: اسم (كأن) منصوب بالفتحة. **المدام**: صفة (الخمر) منصوبة بالفتحة. **من الإسفنط**: جار ومجرور متعلّقان بحال من الخمر. **ممزوجة**: خبر (كأن) مرفوع بالضمّة. **بماء**: جار ومجرور متعلّقان بـ(ممزوجة). **الزلال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

=

فقوله: «مدام»، دليل على تذكيرها. ورواية الأصمعي:

وكـأنَّ الخَمْـرَ المُـدامـةَ مِـلأسفِنْـطِ ....

وأما «واسِط» و «هَجَر»، و «قُبا»، فقد تقدّم ذكرها في أسماء البلدان.

* * *

وقد تقدَّم أنَّ المؤنث بغير علامة يعلم تأنيثه إمَّا بالصفة، أو بالإخبار، أو بالإشارة إليه، أو بإضماره، أو بتصغيره، أو بجمعه، أو بعدده، أو بأن يكون الاسم واقعاً على مؤنث حقيقي.

فأمَّا التصغير فقد تقدَّم حكمه في بابه، وكذلك العدد. وأمَّا الجمع فسيأتي حكمه. وأما الإخبار، فإذا أخبرتَ عن مؤنث، فلا يخلو أن يكون مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً. فإن كان مفرداً، فلا يخلو أن يكون ظاهراً، أو مضمراً. فإن كان ظاهراً، فلا يخلو أن يكون حيواناً، أو مواتاً. فإن كان حيواناً، فلا يخلو أن يكون فاعلاً، أو غير فاعل.

فإن كان فاعلاً، فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل، أو لا تفصل. فإن لم تفصل، فلا بدَّ من إتيان علامة التأنيث في الفعل مثل: «قامت هندٌ»، ولا يجوز حذفها إلاّ حيث سمع. حكى سيبويه: «قال فلانةُ»، ولا يقاس عليه.

فإن فصلت، جاز حذفها، نحو: «قام اليومَ هندٌ»، ومن كلام العرب: «حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ». والإثبات أحسن. وكلما طال الفصل، كان الحذف أجود، والإثبات في هذا كله أحسن.

فإن كان غير عاقل، فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لا تفصل. فإن لم تفصل، جاز الحذف والإثبات، نحو: «مشتِ الدابّةُ»، و «مَشَى الدابّةُ»، والحذف قبيح.

فإن فصلت حسن الحذف والإثبات، مثل: «جرتِ اليومَ الدابةُ»، ومشى اليومَ الدابةُ. وكلما طال الفصل كان الحذف أجود، والإثبات في هذا كله أحسن. فإن كان مواتاً، فلا

= وجملة «كأن الخمر ممزوجة»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «الخمر المدام» حيث وصف (الخمر) بـ (المدام) وهو مذكر.

يخلو أَن تفصل أَو لا تفصل. فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات، فتقول: «انكسرتِ وانكسرَ القِدرُ». والإثبات أَحسن.

فإن فصلت، حسن الحذف، مثل قولك: «انكسرت اليومَ القِدرُ»، و «انكسرَ اليومَ القِدرُ». وكلما طال الفصل، كان الحذف أَجود، والإثبات في هذا كله أَجود من الحذف.

فإن كان فاعل الفعل في هذا كلّه مضمراً، فإنّك تلحقه علامة التأنيث ولا يجوز حذفُها إلاّ في ضرورة، مثل قوله [من المتقارب]:

٧٢٤ ـ فـــلا مـــزنَـــةٌ ودَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أرضَ أَبقـــلَ إبقـــالَهـــا

يريد: ولا أَرض أَبقلْت إبقالها، فحذف ضرورة.

فإن كان فاعل الفعل مثنى، فحكمه حكم المفرد. فإن كان مجموعاً، فلا يخلو أن يكون جمع سلامة، أَو جمع تكسير، أَو اسم جنس. فإن كان اسم جنس، فالعرب تخبر عنه

---

٧٢٤ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٤؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ورصف المباني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ وشرح المفصّل ٥/ ٩٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢/ ١١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦؛ والمقرب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

شرح المفردات: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقلَ، أعشبت.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء بحسب ما قبلها، **«لا»**: حرف نفي تعمل عمل «ليس». **«مزنة»**: اسم «لا» مرفوع. **«ودقت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». **«ودقها»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولا»**: الواو حرف عطف، **«لا»**: نافية للجنس. **«أرض»**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح. **«أبقل»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». **«إبقالها»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «لا مزنة ودقت...» بحسب ما قبلها. وجملة: «ودقت...» في محلّ نصب خبر «لا». وجملة: «ولا أرض أبقل» معطوفة على السابقة. وجملة: «أبقل» في محل رفع خبر «لا».

الشاهد: قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها» والقياس: «أبقلت إبقالها...» لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنّث مجازيّ، فحذفت التاء للضرورة.

إخبار المؤنث والمذكر، فتقول: «انكسرتِ الشَجرُ»، و «انكسرَ الشَجرُ». فإن كان اسم جمع، فلا يخلو أن يكون عاقلاً، أو غير عاقل. فإن كان عاقلاً، فهو مذكر، وليس من هذا الباب. وإن كان لما لا يعقل، فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث، فتقول: «جرت الدودُ».

فإن كان جمع تكسير، فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر، فتقول: «انكسرت الجذوع»، و «انكسر الجذوع»، فتذكّر إن ذهبت به مذهب جمع، وتؤنّث إن ذهبت به مذهب جماعة.

فإن كان جمع سلامة، ففيه خلاف. فمذهب أَهل البصرة أَنَّ حكمه حكم المفرد، ومذهب أَهل الكوفة أَنَّ حكمه حكم التكسير، فيذكَّرُ على معنى جمع، ويؤنَّث على معنى جماعة.

وأَبو علي الفارسي يفصّل فيقول: إن وقَعَ جمعُ السلامة على مذكر فالإخبار عنه إخبار المذكر، وإن وقع على مؤنث فتخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر بدليل قول الشاعر [من الطويل]:

٧٢٥ ـ عَشِيَّـةَ قـامَ النّـائحـاتُ وَشُقِّقَـتْ [جُيـوبٌ بـأَيـدي مـأتـمٍ وخُـدودُ]

وقوله عز وجل: ﴿إذا جاءَكَ المؤمناتُ﴾[(١)].

---

٧٢٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي عطاء السندي في أمالي القالي ١/ ٢٧٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٣، ٤ (أتم)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٤؛ ورصف المباني ص ١٦٧، والخزانة ٩/ ٥٤٠.

اللغة: النائحات: الباكيات على الميت؛ وكانت عادة المرأة في الجاهلية أن تشقّ جيب قميصها إشارة لما تعانيه من فقدها للميت العزيز، وتخمش خدودها.

الإعراب: **عشية**: بدل من «يوم» في البيت السابق، و «يوم»: منصوب على الظرفية الزمانية، متعلق بالفعل «تجد». **قام**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **النائحات**: فاعل مرفوع بالضمّة. **وشقّقت**: «الواو»: للعطف، «شقّقت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **جيوب**: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. **بأيدي**: جار ومجرور متعلّقان بـ (شققت). **مأتم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وخدود**: «الواو»: للعطف، «خدود»: معطوف على (جيوب) مرفوع بالضمّة.

وجملة «قام»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «شققت»: معطوفة عليها في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «قام النائحات» حيث أخبر عن جمع الإناث بـ (قام) مكان (قامت).

(١) سورة الممتحنة: ١٢.

وذلك فاسد، لأنَّه لم يكثر كثرة توجب القياس. وحمل قوله تعالى: ﴿إذا جاءك المؤمنات﴾، على أن يكون قد حذف منه التاء، مثل قوله: «قال فلانةُ»، وكذلك قوله [من الطويل]:

عشيَّةَ قامَ النَّائحاتُ . . . . البيت(١)

وأمَّا [من البسيط]:

٧٢٦ ـ قالَتْ بنو عامرٍ [خالوا بني أسدٍ يا بُؤسَ للجَهْلِ ضَرّاراً لأقْوامِ]

فيكون مؤنثاً على المعنى لأنَّه إذا قال: قالت بنو عامر، فكأنَّه قال: قالت أولاد عامر، مثل قوله [من البسيط]:

٧٢٧ ـ [يا أيُّها الراكبُ المزجي مطيَّته] سائلْ بني أسَدٍ ما هذِهِ الصَوتُ

(١) تقدم بالرقم ٧٢٥.

٧٢٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠ ـ ١٣٢، ١١/ ٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١١٥، ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٦؛ ورصف المباني ص ١٦٨، ٢٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٨٣؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤؛ واللامات ص ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

اللغة: خالوا: قاطعوا واتركوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطعوا بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرّ الناس كثيراً.

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. **«بنو»**: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «عامر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«خالوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق. **«بني»**: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«أسد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف نداء للتعجب. **«بؤس»**: منادى شبيه بالمضاف منصوب بالفتحة. **«للجهل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بؤس». **«ضراراً»**: حال منصوبة بالفتحة. **«لأقوام»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضراراً».

وجملة «قالت بنو عامر»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «خالوا»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة **«يا بؤس»**: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «قالت بنو عامر» حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل مع أن الفاعل مذكّر، وحُمل هذا على أنه أنث على المعنى: قالت أولاد عامر.

٧٢٧ ـ **التخريج**: البيت لرويشد بن كثير الطائي في الدرر ٦/ ٢٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١١؛ =

فأنَّث على معنى الصيحة.

فإن كان مضمراً، فلا يخلو أن يكون المضمر العائد على الجمع مفرداً أو جمعاً. فإن كان مفرداً، فلا بد من التاء إلاّ في ضرورة، نحو قوله [من المتقارب]:

٧٢٨ ـ وإمــا تَــرَي لِمَّتــي بُــدِّلَــتْ   فــإنَّ الحــوادِثَ أَوْدَى بِهــا

= وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦؛ وشرح المفصل ٥/ ٩٥؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣، ٥/ ٢٣٧؛ والخصائص ٢/ ٤١٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: المُزجي: اسم الفاعل من أزجى يزجي، ومعناه السائق. المَطِيَّة: كل ما يركبه الإنسان.

المعنى: يا حادي هذه الإبل سلهم ما هذه الأصوات الصادرة هناك (أهي أصوات حربٍ وشجار أم أصوات فرح وغناء؟)

الإعراب: «يا أيها»: «يا»: حرف نداء «أي»: منادى نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب على النداء، و «ها»: للتنبيه. «الراكب»: بدل أو صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة. «المزجي»: صفة مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء. «مطيته»: مفعول به لاسم الفاعل «المزجي» منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و «الهاء»: ضمير متصل مبني على الضم في محلّ جر بالإضافة. «سائل»: فعل أمر مبني على السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «بني»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة. «أسدٍ»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «هذه»: الهاء للتنبيه، و «ذه»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ مؤخر. «الصوت»: بدل من اسم الإشارة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وجملة «يا أيها الراكب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سائلْ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما هذه الصوت»: في محل نصب مفعول به لسائل.

والشاهد فيه قوله: «هذه الصوت» حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة مشيراً به إلى الصوت وهو مفرد مذكر، والشاعر فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ الجلبة أو الصيحة وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث.

٧٢٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ (مع تغيير فيه)؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦؛ وشرح المفصل ٥/ ٩٥، ٩/ ٤١؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٣٢ (حدث)، ١٥/ ٣٨٥ (ودي)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٧٦٤؛ ورصف المباني ص ١٠٣، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٦.

شرح المفردات: اللمّة: الشعر المجاوز شحمة الأذن. الحوادث: المصائب. أودى بها: ذهب بها.

المعنى: يقول: فإذا رأيت شعر رأسي قد تبدّل فذلك لما أصابني من مصائب الدهر وآلامه. =

وإن كان المضمر ضمير جمع، لا يحتاج إلى علامة، نحو قولك: «الجذوع انكسرت». وأمَّا الضمير فلا يخلو أن يعود على مفرد، أو مثنى، أو مجموع.

فإن عاد على مفرد أو مثنى كان على حسب ما يعود عليه من إفراد وتثنية وجمع، نحو: «هند ضربتُها»، و «الهندانِ ضربتُهما».

فإن عاد على مجموع، فلا يخلو أن يكون جمع سلامة، أو جمع تكسير، أو اسم جمع، أو اسم جنس. فإن كان اسم جنس، فيعود الضمير عليه مفرداً، مثل قولك: «الشجرُ قطعتُها»، و «التين أكلتها».

فإن كان اسم جمع، فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل. فإن كان لمن يعقل، فيعود الضمير عليه كما يعود على المذكر وليس من هذا الباب.

فإن كان لما لا يعقل، فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد، مثل قولك: «الإبل حلبتُها».

فإن كان جمع تكسير، فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل. فإن كان لمن يعقل، فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً.

فإن كان مذكراً، فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المذكرين. وقد يعود الضمير عليه كما يعود على واحد المؤنث، نحو: «الرجالُ والنساءُ وأعجازها».

فإن كان مؤنثاً، فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المؤنث، نحو قولك:

= **الإعراب**: «وإمّا»: الواو بحسب ما قبلها، «إمّا»: «إنْ»: حرف شرط جازم، و «ما»: زائدة. «تري»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه فعل الشرط، والياء ضمير في محلّ رفع فاعل. «لمتي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، و «الياء» ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «بدّلت»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء» للتأنيث، و «نائب الفاعل» ضمير مستتر تقديره: هي. «فإنّ»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إنّ» حرف مشبّه بالفعل. «الحوادث»: اسم «إن» منصوب. «أودى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أودى».

وجملة: «إمّا تري...» الشرطية بحسب ما قبلها، وجملة «بدّلت» في محلّ نصب حال. وجملة «إن الحوادث...» في محل جزم جواب شرط. وجملة «أودى بها» في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد: قوله: «إن الحوادث أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو «الحوادث»، وذلك للضرورة الشعريّة.

«النساءُ قُمنَ». وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة، نحو قوله [من الوافر]:

٧٢٩ ـ تَـرَكْنـا الخَيْـلَ والنَّعَـمَ المُنَـدَّى   وقُلْنـا للنِّسـاءِ بهـا أقيمـي

فإن كان لما لا يعقل، فإنَّ الضمير يعود عليه مجموعاً، وقد يعود عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة، فتقول: «الجذوعُ انكسَرْنَ وانكسرت»، و «الأجذاعُ طِلْنَ وطالَتْ»، إلاّ أنَّ الأفصح في جمع القلة أن يعامل في الضمير معاملة الجمع، والأفصح في جمع الكثرة أن يعامل الضمير معاملة الواحدة من المؤنث.

وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكر، نحو قوله تعالى: ﴿وإنَّ لكم في الأنعام لعبرةً نسقيكُم مما في بطونِهِ﴾(١).

فإن كان جمع سلامة، فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً. فإن كان مذكراً، فيعود عليه ضمير جماعة المذكرين. وإن كان مؤنثاً، فيعود عليه ضمير جماعة المؤنثين.

وأمَّا الصفة، فلا يخلو أن تكون قد عملت في ظاهرٍ أو مضمر. فإن عملت في ظاهر،

---

٧٢٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في المقرب ص ٩٤.

اللغة: النعم: الإبل خاصة، وتطلق على الإبل والغنم. المندّى: التي وردت الماء ثم رعت ثم وردت.

المعنى: لقد تركنا الخيل والإبل التي شربت ورعت حتى الكفاية، وقلنا للنساء ابقين هنا في إقامة وادعة.

الإعراب: **تركنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **الخيل**: مفعول به منصوب بالفتحة. **والنعم**: «الواو»: للعطف، «النعم»: معطوف على (الخيل) منصوب بالفتحة. **المندّى**: صفة (النعم) منصوبة بالفتحة. **وقلنا**: «الواو»: للعطف، «قلنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **للنساء**: جار ومجرور متعلقان بـ (قلنا). **بها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (أقيمي). **أقيمي**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنّثة، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «تركنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قلنا»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «أقيمي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «للنساء بها أقيمي» حيث عاد الضمير المتصل المفرد (ياء المخاطبة المؤنثة) على جمع الإناث (النساء).

(١) سورة النحل: ٦٦.

فحكمه حكم الفعل إذا رفع الظاهر، وإن عملت في مضمر، فحكمها حكم الفعل إذا رفع المضمر.

وأما الإشارة، فحكمها حكم المضمر المفرد في موضع يفرد فيه، ويثنى حيث يثنى، ويجمع حيث يجمع.

وأمَّا المذكَّر إذا أخبرت عنه إخبار المؤنث، ألحقت علامة التأنيث، ولا يخبر عنه إخبار المؤنث إلاّ في قليل على المعنى، نحو قولهم: «فلانٌ لغوبٌ أتتهُ كِتابي فاحتَقَرها». يريد: صحيفتي. إلاّ أن يكون المذكر مضافاً إلى مؤنَّث في المعنى، ويجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول، وذلك نحو قولك: «ذهبت بعضُ أصابعه». و «البعض» مذكر وأخبر عنه إخبار المؤنث لما ذكر نحو قوله [من الوافر]:

٧٣٠ ـ إذا بَعْضُ السِّنينِ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأيْتامَ فَقْدَ أبي اليَتِيمِ

فأخبر عن «بعض السنين» كما يخبر عن المؤنث لأنَّ «بعض السنين» في المعنى سنون. وكذلك: ﴿تلتقطهُ بعض السيّارةِ﴾[1]. لأنَّ بعض السيارة سيارة. أو يكون المذكَّر

---

٧٣٠ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٠، ٢٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦؛ والكتاب ١/ ٥٢، ٦٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٧؛ وشرح المفصل ٥/ ٩٦؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)، ١٠/ ٢٤٥ (عرق)؛ والمقتضب ٤/ ١٩٨.

اللغة: تعرقتنا: أذهبت أموالنا، وأهزلتنا.

المعنى: إذا جاءت بعض السنين الجدباء، فأذهبت أموالنا، قام هشام بن عبد الملك برعاية الأيتام فكفاهم فقد آبائهم.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، متعلق بجوابه. **بعض**: فاعل مرفوع بالضمّة لفعل محذوف تقديره (تعرقتنا). **السنين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، و «النون»: عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد. **تعرقتنا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **كفى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **الأيتام**: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة. **فقد**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **أبي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. **اليتيم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تعرقت بعض»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «تعرقتنا»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «كفى»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا تعرفتنا بعض السنين كفى»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بعض السنين تعرقتنا» حيث أخبر عن «بعض» إخبار المؤنث لأنه مضاف إلى مؤنث، فتلفظ بالثاني وهو يريد الأول.

(١) سورة يوسف: ١٠.

مضافاً إلى المؤنث، إلاَّ أَنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني، وأنت تريد الأول، وذلك نحو قوله [من الطويل]:

٧٣١ ـ وتشْـرَقُ بـالقـولِ الـذي قـد أذعتَـهُ   كمـا شَـرِقَـت صَـدْرُ القنـاةِ مـن الـدَمِ

أو يكون المذكَّر مضافاً إلى مؤنث ليس منه، ولا هو في المعنى مؤنث، إلاَّ أَنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول، وذلك نحو قولهم: «اجتمعت أهلُ اليَمامةِ»، فـ «أهل» مضاف إلى مؤنث ليس منه، ولا هو في المعنى مؤنث إلاَّ أَنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول. فإن لم يجز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول، نحو قولهم [من الطويل]:

٧٣٢ ـ مَشَيْـنَ كمـا اهتـزَّتْ رمـاحٌ تَسَفَّهَـتْ   أعـاليهـا مـرُّ الـريـاحِ النَـواسِـمِ

---

٧٣١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦؛ والدرر ٥/ ١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩.

اللغة: شرق: غصَّ. القناة: الرمح. أذاع: فضح وأفشى.

المعنى: إنك غير مستودع للسر، كالرمح لا يستطيع حفظ الدماء التي عليه.

الإعراب: وتشرق: «الواو»: حسب ما قبلها، «تشرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بالقول**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تشرق. **الذي**: اسم موصول في محل جر صفة. **قد**: حرف تحقيق. **أذعته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كما**: الكاف حرف جر، «ما»: مصدرية. **شرقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث. **صدر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **القناة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **من الدم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل شرقت.

والمصدر المؤول من (ما شرقت) في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لمصدر محذوف.

وجملة «وتشرق»: بحسب الواو. وجملة «أذعته»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «شرقت»: صلة موصول حرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (صدر القناة) فقد أنث المضاف المذكر من إضافته إلى المؤنث وكان الحق أن يقول شرق صدر.

٧٣٢ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٥٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨؛ والكتاب ١/ ٥٢، ٦٥؛ والمحتسب ١/ ٢٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٧؛ وبلا نسبة في الأشباه =

فأنّث «المَرّ» لأنَّه لا يجوز أن تقول: «تسفَّهت أعالِيهَا الرياح»، وأنت تريد مرَّها. وإن لم يجزِ أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول، لم يجز التأنيث، ألا ترى أنك إذا قلت: «قطعتُ رأس هندٍ»، لا يجوز أن تقول: «قطعتُ هندٍ».

= والنظائر ٥/ ٢٣٩؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٣٨؛ ولسان العرب ٣/ ٢٨٨ (عرد)، ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١١/ ٥٣٦ (قبل)، ١٣/ ٤٩٩ (سفه)؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧.

اللغة: تسفّهت الريح الشيء: حرّكته. النواسم: الرياح الضعيفة الهبوب.

المعنى: يصف الشاعر اهتزاز النساء حين يمشين بالرماح التي تستخفّها الرياح فتزعزعها.

الإعراب: «مشين»: فعل ماضٍ، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل. «كما»: الكاف اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، «ما»: مصدريّة. «اهتزّت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «رماح»: فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «تسفّهت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «أعاليها»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «مرّ»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الرياح»: مضاف إليه مجرور. «النواسم»: نعت «الرياح» مجرور.

وجملة «مشين» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «اهتزت...» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسفّهت» في محلّ رفع نعت «رماح».

الشاهد فيه قوله: «تسفّهت أعاليها مرّ الرياح» حيث اكتسب المضاف «مرّ» التأنيث من المضاف إليه «الرياح» ولذلك اتصلت بفعله تاء التأنيث.

باب الأفعال المهموزة

إنَّما ذكر الأفعال المهموزة وإن كان ذكرها ليس من قبيل علم العربية، لأنَّه ليس مما يضبط بقياس. لأنَّ النحويين اختلفوا فيها. فمنهم من قال: إنه يبدل من الهمزة في كل موضع. ومنهم من منع ذلك في كل موضع، إلاَّ أن يسمع. ومنهم من فَصَّل، وهو الصحيح. فقال: الهمزة من الفعل لا يخلو أن تقع فاء، أو عيناً، أو لاماً. فإن وقعت لاماً، فالأجود إثبات الهمزة. ولغة للعرب ضعيفة يبدلون من الهمزة ياء، يقولون: «قَريتُ»، في «قَرأتُ»، و «أخطيتُ» في «أَخطأتُ». حكى ذلك الأخفش.

فإن وقعت فاء، فلا تبدل إلاّ حيث سمع، والذي سمع من ذلك «واتيته»، و «وامرته»، و «واخيته»، وهو من «أتَى»، و «أَمر»، ومن الأخوة. ولا يقاس على ذلك غيره. لا يقال في «أَخوه»: «وخُوه»، فأما «أَرَّخت» و «ورَّخت» فلغتان، وليست الواو بدلاً من الهمزة، لأنَّهما يتصرفان على السواء، وليست واحدة منهما أكثر تصرفاً من الأخرى، يقال: «أَرَّخت» و «ورخت»، و «تأريخ» و «توريخ»، و «مؤرخ» و «مورخ».

وإن كانت عيناً لم يبدل أيضاً منها شيء إلاّ ما جاء من ذلك، والذي جاء منه «سال» في «سأل». فمنهم من أبدل الهمزة واواً، فيقول: «سِلتُ أَسال»، كما يقال: «خِفتُ أَخاف»، وتقول: «المساولة»، ومنهم من يقول: «المسايلة»، فيبدل من الهمزة في سأل ياء.

باب «أمس»

إذا لم يكن معرّفاً بالألف واللام، ولا بالإضافة، ولا منكَّراً، ولا مجموعاً، ولا مصغَّراً، فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو غير ظرف.

فإن كان ظرفاً، فهو مبنيّ على الكسر، ويكون له معنيان: أحدُهما أن تريد به اليوم الذي قبل يومك، والآخر أن تريد به ما تقدَّم يومك، وذلك لا يكون إلاّ مجازاً، وعليه قوله [من الطويل]:

٧٣٣ ـ لَعَمْري لَقَومٌ قد تَرَى أمْسِ فيهمُ مرابِطَ للأمهارِ والعَكَرِ الدَّثِرْ

٧٣٣ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١١٢؛ وجمهرة اللغة ص ٧٧٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١١١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٧٧ (دثر).

اللغة: الأمهار: جمع مهر وهو صغير الخيل. العكر: القطعة من الإبل ما بين خمسين إلى مئة. الدثر: المال الكثير.

المعنى: يا لغنى هؤلاء القوم فأنت ترى بوضوح ما كانوا يملكونه بالأمس من خيول وإبل وأموال كثيرة.

الإعراب: **لعمري**: «اللام»: لام القسم، «عمري»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة، والخبر محذوف بتقدير (لعمري قسمي). **لقوم**: «اللام»: واقعة في جواب القسم، «قوم»: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لهم قومٌ. **قد**: حرف تحقيق. **ترى**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **أمس**: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ«ترى» على تأويل المضارع بالماضي كما يرى بعض النحاة في هذا البيت. **فيهم**: جار ومجرور متعلقان بـ (ترى). **مرابط**: مفعول به منصوب بالفتحة. **للأمهار**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (مرابط). **والعكر**: «الواو»: للعطف، «العكر»: معطوف على (الأسهار) مجرور =

لأنَّه أراد بأمسِ ما مضى مما تقدَّم يومه الذي كان فيه.

فإن كان ظرفاً، ففيه لغتان: لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر، وعليه قوله [من الكامل]:

٧٣٤ ـ اليـومَ أعْلَـمُ مـا يَجِـيءُ بِـهِ ومضَـى بفَصْـلِ قضـائِـهِ أمـسِ

وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

وزعم الزجاج وأبو القاسم أنَّ «أمسِ» إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح، واستدلّ على ذلك بقوله [من الرجز]:

٧٣٥ ـ لقـد رأيـتُ عجَبـاً مُـذْ أمسـا

بالكسرة. الدّثر: صفة (العكر) مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة الشعر.

وجملة «لعمري قسمي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «هم قوم»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «ترى»: صفة لـ «قوم» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «ترى أمسِ فيهم» حيث جاء بـ (أمس) مبنيّة على الكسر في محلّ نصب على الظرفية الزمانية وأراد بها ما مضى مما تقدم من يومه الذي كان فيه.

٧٣٤ ـ التخريج: البيت لأسقف نجران في الحيوان ٣/ ٨٨؛ وسمط اللآلي ص ٤٨٦؛ ولسان العرب ٦/ ٩ (أمس)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٧٣؛ وله أو لتبع بن الأقرن في شرح التّصريح ٢/ ٢٢٦؛ ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين ص ٢٠١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣٤؛ والدرر ٣/ ١٠٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٥؛ ومراتب النحويين ص ١٠٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩.

اللغة والمعنى: بفصل قضائه: أي بقضائه الفاصل، أي القاطع الذي لا تردّد فيه.

يقول: أنا أعلم ما يحمله إليّ اليوم، أمّا أمس فقد انتهى بخيره وشرّه، وفصل قضائه.

الإعراب: **اليوم**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «أعلم». **أعلم**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **ما**: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **يجيء**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. **به**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يجيء». **ومضى**: الواو: حرف عطف، **مضى**: فعل ماضٍ والفاعل: هو. **بفصل**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مضى». وهو مضاف. **قضائه**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، **والهاء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **أمس**: ظرف زمان مبنيّ على الكسر في محلّ نصب.

وجملة (اليوم أعلم...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية أو استئنافية. وجملة (يجيء به) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة (مضى بفصل قضائه) الفعليّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه بناء «أمس» على الكسر، وذلك على لغة أهل الحجاز.

٧٣٥ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٢؛ وخزانة الأدب =

وهذا لا حجة فيه، لأنَّ «أمسِ» ليس بظرف، وإنَّما هو اسم بدليل دخول حرف الجرّ عليه، لأن دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية، بدليل أنَّ «وسط» إذا كان ظرفاً، فهو ساكن العين، نحو: «جلستُ وَسْطَ الدارِ»، وإذا كان اسماً، فهو متحرك العين، نحو: «هذا وَسَطُ الدارِ»، فإذا دخل حرف الجر على «وسط» حركت عينها، فتقول: «جلست في وَسَطِ الدارِ». وإذا كان غير ظرف، فلا يخلو أن يكون في موضع رفع، أو نصب، أو خفض. فإن كان في موضع نصب أو خفض، لم يجز فيه عندهما إلاّ البناء على الكسر، أو الفتح. وإن كان في موضع رفع، فهو عندهما يجوز فيه الوجهان: البناء، والإعراب إعرابَ ما لا ينصرف.

ودليلهما أنَّ «أمسِ» إذا كان غير ظرف، وكان في موضع نصب أو خفض، يجوز فيه البناء على الفتح، نحو قوله [من الرجز]:

لقــــد رأيـــت عجبـــاً مُـــذْ أمســـا

وهذا لا حجة فيه لأنه يمكن أن يكون معرباً إعراب ما لا ينصرف، وأيضاً فإنَّ الدليل على أنَّه ليس بمبنيّ على الفتح أنَّه لم يأتِ إلاَّ في موضع خفض ولو كان مبنياً لجاء مثل: «شهدتُ زيداً أمسِ».

فإن كان معرَّفاً بالألف واللام، أو بالإضافة، أو منكَّراً، أو مجموعاً، أو مصغَّراً، فإنَّه معرب أبداً على كل حال.

= ١٦٧/٧، ١٦٨؛ والدرر ١٠٨/٣؛ وشرح الأشموني ٥٣٧/٢؛ وشرح التصريح ٢٢٦/٢؛ وشرح قطر الندى ص١٦؛ وشرح المفصّل ١٠٦/٤، ١٠٧؛ والكتاب ٢٨٤/٣؛ ولسان العرب ٩/٦، ١٠ (أمس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٩٥؛ والمقاصد النحوية ٣٥٧/٤؛ ونوادر أبي زيد ص٥٧؛ وهمع الهوامع ٢٠٩/١؛ وجمهرة اللغة ص٨٤١، ٨٦٣.

الإعراب: لقد: اللام موطِّئة للقسم. قد: حرف تحقيق. رأيت: فعل وفاعل. **عجباً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مُذْ**: حرف جر. أمس: اسم مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه قوله: «مذ أمسا» حيث بُنيت «أمس» على الفتح، هذا على رأي بعضهم، وهي اسم غير منصرف.

باب أسماء الفاعلين والمفعولين

قصده في هذا الباب أن يبين أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فأمّا اسم الفاعل فلا يبنى إلاّ من فعل متصرف. وأما اسم المفعول فلا يُبنى إلاّ من كلّ مبنيّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

واسم المفعول لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي، أو أزيد من ثلاثة أحرف. فإن كان من فعل ثلاثي، فاسم المفعول منه على وزن «مَفْعول» قياساً. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف، فيأتي أبداً على وزن الفعل المضارع المبنيّ لما لم يسم فاعله، إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميماً مضمومة خاصة.

واسم الفاعل لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد، فإن كان من فعل ثلاثي، فلا يخلو أن يكون على وزن «فَعَلَ»، أو «فَعُلَ»، أو «فَعِلَ».

فإن كان من «فَعُل»، فهو أبداً على وزن «فَعِيل»، نحو: «ظَرُف»، فهو «ظَرِيف»، و «كَرُمَ» فهو «كريم». وإن كان من فعل فلا يخلو أن يكون متعدّياً، أو غير متعدّ. فإن كان متعدياً فهو أبداً على وزن «فاعِل»، نحو: «علِمَ» فهو «عالِم».

وإن كان غير متعدّ، فاسم الفاعل يأتي منه على وزن «فَعِيل»، نحو: «عَمِيَ» فهو «عَمٍ»، وعلى وزن «أَفْعل»، نحو: «عَشِي» فهو «أعشَى»، وعلى وزن «فَعْلان»، نحو: «صَدِيَ» فهو «صَدْيان». فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف، فاسم الفاعل منه يأتي على وزن الفعل المضارع إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميماً، نحو: «مُتغافِل» من «تَغافَلَ». وشذَّ من ذلك: «أَورقَ الشجرُ»، فهو «وارِقٌ»، و «أَورسَ»، فهو «وارسٌ»، و «أَيَفعَ الغلامُ»، فهو «يافِعٌ»، على وزن «فاعِل» من المزيد. وشذَّ منه أيضاً «ألقح» فهو «مُلقِحٌ»[1].

(١) كذا، والوجه أن يقول «لاقِح»، و «مُلْقِح» قياسي من «ألقح»، وليس شاذاً.

باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع

هذه الترجمة ظاهرها التناقض، وذلك أنَّها إذا كانت رافعة فلا يتصور أن يكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، لأنَّ المبتدأ مُعرَّى من العوامل اللفظية، فكيف يتصور في الشيء الواحد في حين واحد أن يكون مُعرَّى من العوامل اللفظية عامل فيه لفظ قبله.

وهذا الاعتراض مندفع بأن يكون فاعل ترفع ضمير المخاطب، كأنَّه قال: ترفع أيها المخاطب ما بعدها بالابتداء والخبر. وقد روي: يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، فعلى هذه الرواية لا طعن فيه أصلاً[1].

وقصده في هذا الباب أن يذكر كل كلمة يجوز وقوع المبتدأ والخبر بعدها، وليست الكلمة المتقدمة لازمة للكلام، بل يجوز إسقاطها، فيبقى ما بعدها كلاماً مستقلاًّ بنفسه، ويشترط أن تكون تلك الكلمة لا تكون إلاّ مصدراً. فإن قيل: فقد ذكر في هذا الباب حروفاً وغير حروف، والترجمة تقتضي أنَّ كل ما يقع في الباب إنما هو من جنس الحروف.

فالجواب عن هذا أحد شيئين: إمّا أن يكون أخذ الحرف بمعنى الكلمة فيقع إذ ذاك على الاسم، والفعل، والحرف. وإما أن يكون جعل «أينَ»، و «كيفَ» و «متَى» حروفاً مجازاً لتضمّنها معنى الحرف، وكذلك «بينما» و «بينا» أطلق عليها لفظ الحرف لشبهها به فيما ذكرناه من وقوع المبتدأ والخبر بعده ولزوم الصدرية.

فإن قيل: لأيّ شيء لم يذكر في هذا الباب «ما» و «لا»؟ فالجواب عن ذلك: أنَّه إنَّما لم يذكرهما في هذا الباب لأنّهما لم يحدثا فيما بعدهما معنى من المعاني، فلذلك كانتا

(١) يريد بقوله: «فعلى هذه الرواية» أنّه جاء في بعض نسخ الجمل كذا.

كأنَّهما في الكلام، وإنما هما وصلة يراد بها الإبعاض، فلا تعلق لهما بما بعدهما لا لفظاً ولا معنى، بل هي أصوات منفردة بما بعدها، وما بعدها لم يتقدمه شيء.

وأمَّا همزة الاستفهام فاستُغنِي عنها بـ «هل».

وهذه الأدوات تنقسم قسمين: قسم لا يقع بعده إلاّ الجملة. وقسم يقع بعده المفرد والجملة. فالذي يقع بعده المفرد والجملة: «متى»، و «أين»، و «كيف»، و «بينا»، فإن وقع بعدها المفرد، كانت في موضع الخبر، نحو: «كيف زيدٌ»؟ و «أين عمرو»؟ و «متى القيامُ»؟ و «بينا قيامُ زيدٍ قامَ عمرو».

وإن وقع بعدها الجملة، كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها إلاّ «كيف»، فإنَّ في إعرابها خلافاً. فعلى مذهب سيبويه تكون منتصبة على الظرف لأنّها عنده من باب الظروف. فإذا قلت: «كيفَ زيدٌ قائمٌ»؟ فتقديره عنده: على أيّ حال زيدٌ قائمٌ؟ ومذهب الأخفش أنّها من الأسماء، فإذا قلت: «كيف زيدٌ قائمٌ»؟ فتقديره عنده: أمسرعاً زيدٌ قائمٌ أم غيرَ مسرعٍ؟ ويكون في موضع نصب على الحال.

وذلك فاسد، لأنَّ الحال خبر من الأخبار، و «كيف» استفهام، فلا يصح وقوعها خبراً. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. والذي يدل على صحة مذهبه أنَّ «كيف» لا تتصرف، أعني أنّها لا تستعمل فاعلة، ولا مفعولة، ولا يدخل عليها حرف جر، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظروفاً. وأيضاً فإنّها إذا جعلت ظرفاً، كانت في تقدير: أصحيحٌ، أم سقيمٌ، أم مريضٌ، أم ضعيفٌ، أم غير ذلك من الأحوال التي يمكن السؤال عنها.

ومهما أمكن أن يكون اللفظ في معنى واحد، كان أولى من أن يكون له مفسّراً بما لا ينحصر من الألفاظ.

فإن قيل: فكيف تجعل ظرفاً، وهي ليست باسم زمان ولا مكان؟ فالجواب: انّها واقعة على الأحوال، والحال قد تشبه بالظرف، فيقال: «زيد في حال حسنة» فكذلك «كيف».

وأمَّا الذي لا يقع بعده إلاّ الجملة فما بقي، ولا موضع له من الإعراب، لأنّه حرف. وأمَّا «بينما» ففيها خلاف، فمنهم من جعلها من قبيل ما لا يليه إلاّ الجملة. ومنهم من جعلها من قبيل ما يليه الجملة تارةً والمفرد أُخرى. فأجازوا: «بينما قام زيدٌ قام عمرو»، على زيادة «ما». والعامل في «بينما» و «بينا» جوابُهما. ولا يعمل فيهما ما بعدهما، لأنّهما مضافان

إليه، ولا يعمل المضاف إليه فيما أُضيف إليه، ولذلك ذهب كثير من النحويين إلى زيادة «إذ» في مثل قوله [من الخفيف]:

٧٣٦ ـ بينمـــا نَحْـــنُ بـــالأراكِ معـــاً   إذ أتـــى راكـــبٌ علـــى جَمَلِـــهْ

لأنَّ «إذْ» مضافة إلى ما بعدها، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وهذا قد يسوغ على غير زيادة «إذ»، وذلك أن تُقدّر قبل «بينما» و «بينا» عاملاً يفسره ما بعده.

وقد تقدم الخلاف في الغاء «إنّما» وأخواتها وإعمالها، والصحيح من ذلك. وقوله [من الكامل]:

٧٣٧ ـ بَيْنـا تَعـانُقِـهِ الكُمـاةَ [ورَوْغِـهِ   يـومـاً أُتيـح لَـهُ جـريءٌ سَلْفَـعُ]

---

٧٣٦ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٦، ٢/٧٢٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٣٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٦٣، ٧٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٨٤.

اللغة: الأراك: وادٍ قرب جبل الهذيل.

المعنى: فوجئنا، بينما كنا بوادي الأراك، بقدوم رجل على جمله إلينا.

الإعراب: بينما: ظرف مكفوف بما. نحن: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **بالأراك**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **معاً**: حال. إذ: حرف للمفاجأة لا محل له. **أتى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. راكب: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **على جمله**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «راكب». و «جمل»: مضاف، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «نحن بالأراك معاً» ابتدائية لا محل لها. وجملة «أتى»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إذ أتى» حيث جاءت «إذ» زائدة لا عمل لها، لأنها مضافة إلى ما بعدها فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

٧٣٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٢/٤٨؛ وخزانة الأدب ٥/٢٥٨، ٧/٧١، ٧٣، ٧٤؛ والدرر ٣/١٢٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٥، ٢/٧١٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/٣٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٦٣، ٢/٧٩؛ وشرح المفصل ٣/٣٤؛ ولسان العرب ١٣/٦٥ (بين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٢٢؛ ورصف المباني ص ١١؛ وشرح المفصل ٤/٩٩؛ وهمع الهوامع ١/٢١١.

اللغة: الكماة: جمع كمي وهو المقاتل الذي ستر نفسه بالسلاح. روغه: مصدر راغ أي: مال وحاد عن الشي. جريء: ذو جرأة. سلفع: جسور واسع الصدر.

المعنى: إن هذا البطل الشجاع بينما كان يعانق الشجعان ويروغ عنهم أي يلتحم بهم أحياناً ويبتعد أخرى، قدّر له شجاع جسور ذو جرأة فأرداه قتيلاً. والمراد: أن الشجاع لا تعصمه شجاعته وجرأته من الموت.

=

ويروى: تعانقه، بالرفع والخفض. وزعم أبو محمد بن السيد أنَّ رواية الخفض غير جائزة، لأنَّ «تعانقه» مصدر «تعانق»، و «تفاعل» لا يتعدى.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل. وهو أَنَّ التاء الداخلة على فاعل لا تخلو أَن تدخل عليه وهو متعدٍّ إلى واحد أو إلى اثنين. فإن كان متعدّياً إلى اثنين، صار متعدّياً إلى واحد، نحو: «عاطيتُ زيداً الدرهمَ». وإن كان متعدّياً إلى واحد، صار غير متعدٍّ، نحو: «ضاربَ زيدٌ عمراً»، تدخل عليه التاء، فتقول: «تضاربَ زيدٌ وعمرٌو»، وقد تدخل على المتعدّي إلى واحد، فيبقى على تعدّيه، نحو قولك: «تجاوزتُ موضع كذا»، ومنه قوله [من الطويل]:

٧٣٨ ـ تجاوزتُ أَحراساً [عَلَيْها ومَعْشَراً عَليَّ حِراصاً لوْ يُسِرّون مَقْتَلي]

= **الإعراب**: **بينا**: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (أتيح)، و «الألف»: للإشباع. **تعانقه**: مضاف إليه مجرور، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **الكماة**: مفعول به منصوب للمصدر «تعانق». **وروغه**: «الواو»: حرف عطف، «روغه»: اسم معطوف على «تعانقه» مجرور مثله، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **يوماً**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر تعانقه. **أتيح**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **له**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أتيح. **جريء**: نائب فاعل مرفوع بالضمة. **سلفع**: صفة لجريء مرفوعة مثلها.

وجملة «أتيح له جريء»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بينا تعانقه» حيث أضيفت «بين» إلى المصدر «تعانق» وهو مفرد في معنى الفعل على أن الألف للإشباع أي زائدة، ولم تمنع من الإضافة، وذلك حمل لها على معنى «حين». فإن وقع بعدها اسم ذات لم يجز إلا الرفع.

٧٣٨ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/٢٣٨، ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٥١؛ ولسان العرب ٤/٤٠٢ (شرا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩٢.

اللغة: تجاوزت: قطعت أو مررت. أحراساً: جمع حرس، ومفرده حارس. حراصاً: جمع حريص. يسرون: يظهرون، أو يكتمون.

المعنى: لقد ذهبت لزيارتها متجاوزاً أخطاراً كثيرة، من عيون حراس يراقبون قدومي إليها، وقوم يودّون قتلي.

الإعراب: **تجاوزت**: فعل ماضٍ مبني على السكون و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **أحراساً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **عليها**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «أحراساً». **ومعشراً**: «الواو»: عاطفة، و «معشراً»: معطوف على «أحراساً» منصوب بالفتحة. **عليّ**: جار ومجرور متعلقان بـ (حراصاً) لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل. **حراصاً**: صفة معشراً، منصوبة بالفتحة. **لو يسرون**: «لو»: حرف =

ووجهه عندي أَن لا تقدَّر التاء داخلة على «فاعَلَ»، بل أصل بنفسها، فكذلك «تعانق» يكون من هذا القبيل، إلاّ أَنَّ ذلك يكون مما يُحفظ ولا يقاس عليه.

= مصدري، و «يسرون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. مقتلي: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة.

وجملة «تجاوزت»: ابتدائية لا محلّ لها. والمصدر المؤول من «لو يسرون مقتلي» في محلّ جرّ بدل الاسم المجرور وهو «الضمير في عليّ». وجملة «يسرون»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تجاوزت أحراساً» حيث دخلت التاء على الفعل المتعدي إلى واحد وبقي على تعدّيه.

باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه

المنصوبات تنقسم ثلاثة أقسام: قسم ينتصب بفعـل ظاهر ولا يجوز إضماره، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن عليه دليل لا من لفظ متقدم عليه، ولا من تسلط حال. وقسم ينتصب بفعل، إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته، وهو كل فعل إذا أُضمر كان له ما يدلُّ عليه إمّا من لفظ متقدّم وإما من تسلط حال.

وقسم ينتصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره، وهو الذي أَراد أبو القاسم، وذلك يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه. وهو المنادى، والمنصوب على باب الاشتغال، وإيّاك، والاسم الذي بعد الواو في: «إيّاك والأسدَ». والاسم الذي بعد الواو في: «ويحهُ وأَخاه»، و «أَهلَكَ والليلَ»، و «ما أنت وزيداً»، و «ما شأنُك وزيداً»، والمصادر الموضوعة موضع الأمر إذا كُرِّرت، نحو: «ضَرباً ضَرباً»، و «الحذر الحذرَ»، و «النجاءَ النجاءَ». والمصادر الموضوعة موضع الدعاء، وهي سقياً، ورعياً، وجَدعاً، وسحقاً، وبُعداً، وأُفَّةً، وتُفَّةً، ودَفراً، وتَعساً، وبُؤساً، وبَهراً، وهي من الأسماء الموضوعة موضع فعل الدعاء، وهي مؤنثة.

وما استعمل من المصادر المضافة الموضوعة موضع الفعل في الخبر، وهي: سبحانَ الله، وريحانَهُ، وقعدَكَ اللَّهُ، وعمرَكَ اللَّهُ، وما وضع من الأسماء مضافاً موضع فعل الدعاء، وهي: ويحَهُ، وويلَهُ، وويسَهُ، وعَوْلَهُ، ولا تستعمل «عوله» إلاّ بعد «ويله».

وما وضع من المصادر المثنيات موضع الفعل، وهي: حنانَيْك، وسعْديكَ، ولبّيْكَ،

ودوالَيْكَ، وهذاذَيْكَ، و «بعتُ الشاءَ شاةً بدرهمٍ»، و «أخذته بدرهم فصاعداً، وبدرهم فزائداً»، وما وضع من المصادر موضع فعل التعجب وهي: «أكذباً وحَلِفاً».

وكل مصدر أو صفة بعد «أمّا» بشرط أن لا يكون ما بعدها يعمل فيه، مثل: «أمّا سميناً فسمينٌ وأما عالماً فعالمٌ».

والمصادر المشبهات إذا تقدّم قبلها ما يدل على الفعل، مثل: «له صوتٌ صوتَ حمارٍ»، و «له صراخٌ صراخَ الثكلَى»، و «له دقٌّ دقّكَ بالمنحازِ حبَّ الفُلفُلِ»(١)، و «مَنْ أنت وزيداً»؟ و «كِلَيْهما وتمراً»(٢)، و «هذا ولا زَعماتِكَ»، و «نِعمَةَ عينٍ ونِعْما عَينٍ»، و «نعامَ عينٍ»، و «كرامةً ومسرَّةً»، و «لا كيداً ولا رَغماً ولا غَمّاً».

وكذلك كل صفة وضعت موضع الفعل، مثال: «أتميميّاً مرّةً وقيسيّاً أُخرى»؟ وكل اسم ينتصب بفعل مضمر على(٣)، وقد تقدَّم مثل: «انتهِ أمراً قاصداً»، و «وراءَكَ أوسعَ لكَ»، و ﴿انتهوا خيراً لكُم﴾(٤).

والمصادر الموضوعة موضع الفعل في الخبر، مثل: «ما أنت سيراً»، و «إنّما أنتَ شربَ الإبلِ»، و «مرحباً وأهلاً وسهلاً»، و «سُبّوحاً قُدّوساً»، و «إن تأتِني فأهلَ الليلِ والنهارِ»، و «كلَّ شيء ولا هذا».

وكل اسم وضع موضع الفعل في الخبر، مثل: «أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ»؟ و «عائذاً باللّهِ».

وأمَّا المناديات، فإنّها تنصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره. فإذا قلت: «يا رجلاً»، فتقديره: أُنادي رجلاً، ثم حذف «أُنادي»، ونابت «يا» منابه، فلذلك لم يجز إظهاره، لأنّه لا يجوز أن يُجمع بين العوض والمعوض منه.

---

(١) المنحاز: الهاون، آلة يدقّ بها.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/١٤٧؛ والفاخر ص ١٤٩؛ وفصل المقال ص ١١٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٠٠؛ والمستقصى ٢/٢٣١؛ ومجمع الأمثال ٢/١٥١، ٢٨٧.
والمثل قاله رجل مرّ بإنسان وبين يديه زبد وسنام وتمر، فقال له الرجل: أَنِلْني ممّا بين يديك. فقال: أيهما أحبُّ إليك: زبد أم سنام؟ فقال الرجل: كليهما وتمراً، أي: كليهما أريد، وأريد تمراً.
يُضرب في كلّ موضع خُيِّر فيه الرجل بين شيئين، وهو يريدهما معاً.

(٣) بعد هذه الكلمة نقص.

(٤) سورة النساء: ١٧١.

وزعم بعض النحويين أنّه انتصب بما في «يا» من معنى الفعل.

ومنهم من ذهب إلى أنّه انتصب بنفس «يا»، واستدلَّ على ذلك بأن قال: الدليل على أنّه منصوب بـ «يا» وليس منصوباً بفعل مضمر أنّه لو أظهروا الفعل الذي تدّعون إضماره لغيّر المعنى، وذلك أنّك إذا قلت: «يا زيدُ»، فهو نفس النداء، و «أُنادي زيداً» ليس بنفس النداء، وإنّما هو إخبار بأنّه يقع منه نداء.

وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب فاسد، وذلك أنَّ الحرف إذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه إلاَّ جرّاً، وهذا قد عمل فيه نصباً، فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه من أنَّ «يا» هي الناصبة مع أنّها لا تختص، وذلك أن «يا» للتنبيه في الأصل، فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف. فمثال دخولها على الفعل قوله [من الطويل]:

ألا يـا اسقيـانـي قبـلَ غـارةِ سِنْجـالِ ....[1]

ومثال دخولها على الحرف قوله [من مجزوء الكامل]:

يـــا ليـــتَ زوجَـــكِ قـــد غـــدا متقلِّـــداً سيفـــاً ورُمحـــا[2]

وأمَّا قوله: «إنَّ إظهار الفعل يغيّر المعنى»، فالجواب: إنَّ الأفعال تنقسم قسمين: قسم هو كناية عن معنى، مثل: «قام زيدٌ»، وقسم هو المعنى نفسه، مثل قولك: «أحلفُ باللّهِ لأفعلنَّ كذا»، ألا ترى أنَّ قولهم: «أحلف»، هو القسم بنفسه، وكذلك المنادى يكون على تقدير: «أُنادي»، ويكون «أُنادي» هنا المراد به نفس النداء.

وأمَّا المنصوب في باب الاشتغال، فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنّما لم يجز إظهاره لأنّه جعل الفعل الذي بعده كأنّه عوض منه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه.

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء[3]. وذلك أنَّ عدم الإضمار أحسن من تكلفه. قال فإن قيل: تعدّى«ضربتُ» لمفعولين وإنّما يتعدى إلى مفعول واحد، فالجواب: انّه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساغ أن يعمل فيه.

(١) تقدم بالرقم ١٩.
(٢) تقدم بالرقم ٢٠.
(٣) انظر المسألة الثانية عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٨٢ ـ ٨٣.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ العرب تقول: «زيداً مررتُ به»، و «مررت» لا تعمل نصباً، فثبت هنا إضمار الفعل. وأيضاً فإنَّ الشيء لا يقتضي مما يطلبه إلاَّ شيئاً واحداً.

فأمَّا إيّاك، فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ولم يستعمل إلاَّ بمعنى الأمر، فإذا قلت: «إيّاك»، فتقديره: «إيّاكَ باعد»، ولا تقدّره قبل إيّاك، لأنَّه لا يتعدى الفعل إلى مضمر المتّصل. وإنّما لم يظهر الفعل لأنَّ «إيّاك» تتنزّل منزلته، وتتحمل الضمير كما يتحمّله الفعل. والدليل على أنَّه قد يتحمل الضمير الذي يتحمله الفعل قوله [من المتقارب]:

٧٣٩ ـ فَـإيَّـاكَ أنـتَ وَعَبْـدَ المسيـُ ـحِ أنْ تَقْـرَبـا قِبْلَـةَ المَسْجِـدِ

فـ «عبد المسيح» معطوف على المضمر في «إيّاكَ»، و «أنتَ» تأكيد له.

وأمَّا الاسم الذي بعد الواو في: «إيّاك والأسدَ»، وأمثاله تقديره: «إيّاكَ باعِدْ واحذرِ الأسدَ»، إلاّ أنَّ هذا الفعل الذي ينتصب «الأسد» بإضماره لا يظهر لأنَّ ما في «إيّاك» من التحذير يدل عليه. فإن حذفت الواو لم تلزم إضمار الفعل، نحو قوله [من الطويل]:

٧٤٠ ـ إيّـاكَ إيّـاكَ المِـراءَ فـإنّـه إلـى الشـرِّ دَعّـاءٌ وللشـرِّ جـالِـبُ

---

٧٣٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٠؛ والكتاب ١/ ٢٧٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٣.

المعنى: يحذّر جريرٌ الفرزدق وصديقه الأخطل (أشار إليه بعبد المسيح) من الاقتراب من المساجد.

الإعراب: **فإياك**: «الفاء»: استئنافية، «إياك»: ضمير نصب منفصل في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره (أحذّر). **أنت**: ضمير منفصل في محلّ نصب توكيد للضمير (إياك). **وعبد**: «الواو»: حرف عطف، «عبد»: معطوف على الضمير (إياك) منصوب بالفتحة. **المسيح**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أن**: حرف مصدري وناصب. **تقربا**: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تقربا» مفعول به ثانٍ للفعل «أحذر» أو مجرور بالحرف، والتقدير: احذر إياك الاقتراب أو من الاقتراب، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «احذر» المحذوف. **قبلة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **المسجد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فإياك أحذّر»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تقربا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «عبد المسيح» حيث عطفه على (إياك) بعد أن أتى بالضمير المنفصل (أنت) توكيداً للضمير (إياك).

٧٤٠ ـ **التخريج**: البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٤/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٣؛ ومعجم الشعراء ص ٣١٠؛ وله أو للعرزميّ في حماسة البحتري ص ٢٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب =

تقديره: دع المراءَ. ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل.

وأمّا «امرأً ونفسَهُ»، و «شأنَك والحجَّ»، و «رأسَكَ والحائطَ» فالأول من هذه الأسماء ينتصب بإضمار «دَعْ» أو ما في معناه. والثاني ينتصب به بواسطة الواو على معنى «مع»، تقديره: دع امرأً ونفسه، أي مع نفسه، واترك رأسَكَ والحائِطَ، وخذ شأنَكَ والحجَّ، وكذلك «أهلَكَ والليلَ»، تقديره: بادِرْ أهلَكَ والليلَ، وبادِر الليلَ، أي: بادر أهلَكَ قبلَ الليلِ.

وأمّا «أخوه» من «ويحَهُ وأخاهُ»، فينتصب على الفعل الذي ينتصب عليه «ويحه» وسيُبَيّن. وأمّا «ما شأنُك وزيداً»، و «ما أنتَ وزيداً»، فـ «زيداً» منصوب بإضمار الملابسة تقديره: ما شأنُك وملابسَةَ زيدٍ، وما أنتَ وملابسةَ زيدٍ، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال.

وأمّا المصادر الموضوعة موضع الفعل إذا كررت، نحو: «ضرباً ضرباً»، و «الحَذَرَ الحذَرَ»، و «النجاءَ النجاءَ»، فإنّها منصوبة بفعل أمر من لفظها لا يجوز إظهاره لنيابة التكرار منابه.

وأمّا ما وضع من المصادر موضع فعل أيضاً، وهو: «سَقياً ورعياً»، و «خيبَةً وجَدْعاً»، و «عَقراً وسُحقاً»، و «أُفَّةً وتُفَّةً»، و «دَفْراً»، و «تَعساً»، و «بؤساً»، و «نَتناً»، و «بَهراً»، فما

ص ٦٨٦؛ والخصائص ٣/١٠٢؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/٤٠٩؛ وشرح التصريح ٢/١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/٢٥؛ والكتاب ١/٢٧٩؛ وكتاب اللامات ص ٧٠؛ ولسان العرب ١٥/٤٤١ (أيا)؛ ومغني اللبيب ص ٦٧٩؛ والمقاصد النحوية ٤/١١٣، ٣٠٨؛ والمقتضب ٣/٢١٣.

شرح المفردات: المراء: الجدال والمنازعة. جالب: مسبّب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنّه مسبّب للشرّ.

الإعراب: «**فإيّاك**»: الفاء بحسب ما قبلها، «**إياك**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف. «**إيّاك**»: توكيد لفظي للسابق. «**المراء**»: مفعول به منصوب، لفعل محذوف تقديره: دع المراء. «**فإنه**»: الفاء استئنافية، «**إنه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**إلى الشرّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**دعّاء**». «**دعّاء**»: خبر «إن» مرفوع. «**وللشرّ**»: الواو حرف عطف، «للشرّ» جار ومجرور متعلّقان بـ «جالب». «**جالب**»: معطوف على «دعّاء» مرفوع.

وجملة: «**إياك إياك**» استئنافية. وجملة «**إنّه دعّاء**» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «إيّاك إيّاك المراء» حيث حذف الواو فلم يلزم إضمار الفعل وجاز إظهاره.

كان منها له فعل من لفظه، انتصب به، وما لم يكن له فعل من لفظه، انتصب بفعل من معناه، نحو: «دَفْراً»، و «أُفّةً»، و «تُفّةً». وأَما «نُوعاً» فلا يستعمل إلاّ تابعاً لِـ «جوع». وأَما «تُرباً وجَندلاً»، و «فاها لِفيكَ»، فأسماء منصوبة بأفعال مضمرة على معنى الدعاء تقديره: جعلَ اللّهُ في فيهِ تراباً، ووضع الله في فيه جندلاً، أي: أماتَهُ اللّهُ إذ لا يكون الترب والجندل في فيهِ إلاّ بعد موته، وكذلك: «فاها لِفيكَ»، أَي: جعل اللّهُ فمَ الداهيةِ لفيك. والدليل على أَنّه يريد الداهية قوله [من المتقارب]:

٧٤١ ـ وَداهِيَةٍ مِن دَواهي المَنُو نِ يَرْهَبُها النّاسُ لا فا لَها

فجعل للداهية فماً.

وأَما «هنيئاً مريئاً» فصفتان منصوبتان بفعل مضمر على أَنّهما حالان. فإذا قلت لمن هو في حال نعيم: «هنيئاً لكَ»، فكأَنّك قلت: أَدامَ اللّهُ لكَ ما أَنتَ فيه من النعيم هنيئاً. وكذلك «مريئاً»، إلاّ أَنّه لا يستعمل وحدَهُ. وكذلك لا يحفظ.

---

٧٤١ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين الطائي في خزانة الأدب ٢/ ١١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٣؛ وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣١٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٢٨ (فوه).

اللغة: الداهية: الأمر العظيم. لا فا لها: ليس لها فم.

المعنى: وربّ أمر عظيم مما يميت ويهلك، يخشاه الناس لأنهم لا يعرفون كيف يتّقونه، فكأنه لا فم له يفصح به عمّا يريد بهم.

الإعراب: **وداهية**: «الواو»: واو ربّ، «داهية»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **من دواهي**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء، متعلّقان بصفة محذوفة لـ (داهية). **المنون**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **يرهبها**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **الناس**: فاعل مرفوع بالضمّة. **لا**: حرف نفي يعمل عمل (إنّ). **فا**: اسم (لا) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. **لها**: جار ومجرور متعلقان بخبر (لا) المرفوع المحذوف.

وجملة «وداهيةٍ يرهبها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يرهبها»: في محلّ رفع خبر لـ (داهية). وجملة «لا فا لها»: في محلّ رفع، أو جرّ صفة لـ (داهية).

والشاهد فيه قوله: «وداهية... لا فا لها» حيث جعل للداهية فماً.

وأما «سبحانَ اللَّهِ» و «ريحانَهُ»، فإنّهما منصوبان بفعل من معناهما لأنّهما لا يستعمل فعل من لفظهما، ألا ترى أنّه لا يقال: «سَبَحتُ» ولا «راحَ»، بمعنى استرزقَ. فأَما «سبّحتُ» بالتشديد فمعناه: قلت: سبحانَ الله. ومعنى [من السريع]:

٧٤٢ ـ سَبَّحْـــنَ تَنْـــزيهـــاً وَرَيْحـــانـــا

استرزاقاً.

وأما «معاذَ اللَّهِ»، فمنصوب بفعل من لفظه تقديره: أَعوذُ بالله معاذاً. وأما «عَمْرَكَ اللَّهُ»، فمعناه: أَسألُكُ ببقاء الله. و «عَمْر» مصدر من «عَمَّر» على حذف الزيادة بمعنى تعمير، فتقديره: «عَمرٌ من الله عمّرتُك به تعميراً»، أي: سأَلتُه بعَمرِ الله، أي: ببقاءِ اللَّهِ، قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٣ ـ عَمَّـــرْتُــكِ اللَّـــهَ الجَليـــلَ فـــإنّـــي [أَلْـــوي عَليـــكِ لَـــوَ أنَّ لُبَّـــكِ يَهْتَـــدي]

---

٧٤٢ ـ **التخريج**: لم أقع على قائل هذا الشطر، ولا على تتمته فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: تنزيهاً: إبعاداً وتنحية عن القبح والشرّ. ريحاناً: استرزاقاً.

المعنى: قلن: سبحان الله، إيماناً منهن بأنه الرزاق البعيد عن القبح.

الإعراب: **سبّحن**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **تنزيهاً**: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. **وريحاناً**: «الواو»: للعطف، «ريحانا»: معطوف على (تنزيهاً) منصوب بالفتحة.

والجملة ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «سبحن تنزيهاً وريحاناً» بمعنى: قلن: سبحان الله، استرزاقاً منه.

٧٤٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ٦٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٦؛ والكتاب ١/ ٣٢٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٦٠٢ (عمر)؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٩؛ والمنصف ٣/ ١٣٢.

اللغة: عمرتك الله: سألت الله أن يطيل عمرك. ألوي: أعطف. اللب: القلب.

المعنى: أسأل الله أن يطيل عمرك، فأنا أعطف عليك لو أنّك ممّن تقبل قلوبهم النصيحة.

الإعراب: **عمّرتُك**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **الله**: لفظ الجلالة مفعول به ثان منصوب بالفتحة. **الجليل**: صفة (الله) منصوبة بالفتحة. **فإنني**: «الفاء»: استئنافية، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إنّ). **ألوي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنا). **عليك**: جار ومجرور متعلقان بـ (ألوي). **لو**: حرف تَمَنٍّ لا =

وأما «قَعدَكَ اللّهُ» فمعناه «حفظك الله»، وهو منصوب بإضمار فعل من معناه. وأما ويحَهُ وويسَهُ وويلَهُ وعولَهُ وويبَهُ فمنصوبة بأفعال من معناها لأنَّ معنى «ويحه» و «ويسه» رحمةً لهُ، ومعنى «ويله» و «ويبه»: حسرةً له. وأَما «عولَهُ» فإتباع لِـ «ويله» ولا تستعمل بغير «ويلَهُ»، فكأَنّه مشتق من العويل وهو صوت الباكي.

ومن الناس من ذهب إلى أنّه قد استعمل من «ويح» و «ويس» و «ويل» أَفعال، فهي على مذهبه منصوبة بأَفعال من لفظها، فتقدير «ويحَهُ»: واحَ ويحَهُ، وكذلك «والَ ويلَهُ»، و «واسَ ويسَهُ»، وأَنشد [من الهزج]:

٧٤٤ ـ فمـــــا والَ ولا واحَ ولا واسَ أَبــــو هنــــدِ

وهذا البيت فيما زعموا مصنوع ولا يُعلم له قائل.

وأَما «حنانَيكَ»، و «لبّيكَ»، و «سعدَيْكَ»، و «هذاذَيْكَ»، و «دوالَيْكَ»، فمصادر منصوبة بأَفعال مضمرة. فأَما «حنانَيْكَ»، و «هذاذَيْكَ»، و «دوالَيْكَ»، فالأفعال الناصبة لها

= محلّ له. أنّ: حرف مشبّه بالفعل. لبك: اسم (أنّ) منصوب بالفتحة، و «الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. يهتدي: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «عمرتك»: ابتدائية للدعاء لا محلّ لها. وجملة «فإنني ألوي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ألوي»: في محلّ رفع خبر (إن). وجملة «يهتدي»: في محلّ رفع خبر (أنّ).

والشاهد فيه قوله: «عمرتك الله» حيث جاء بفعل من لفظ (عَمْرَك).

٧٤٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٣٣٠؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٦٧؛ والمنصف ٢/ ١٩٨.

اللغة: وال: أكثر من ذكر الويل الذي هو حلول الشرّ. واح: أكثر من ذكر الويح الذي هو كلمة رحمة. واس: أكثر من ذكر الويس الذي هو الفقر، أو ما يريده الإنسان (من الأضداد).

الإعراب: **فما:** «الفاء»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية. **وال:** فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ولا:** «الواو»: للعطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. **واح:** فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **ولا:** «الواو»: للعطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. **واس:** فعل ماضٍ مبني على الفتح. **أبو:** فاعل مرفوع بالضمّة. **هند:** مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «فما وال ولا واح ولا واس» حيث استخدم أفعالاً من لفظ المصادر (الويل) و (الويح) و (الويس).

من لفظها، كأَنه في التقدير: أَحنُّ حنانَيك، وتقدير قوله [من الرجز]:

٧٤٥ ـ ضـربـاً هـذاذَيْـكَ وطَعنـاً وَخضـا [يمضي إلى عاصي العروقِ النَّحضا]

ضرباً تهذُّ فيه هذاذيك، أَي: ضربُك في حال أَنّك تهذُّ هذاذيك.

وتقدير قوله [من الطويل]:

٧٤٦ ـ إذا شُـقَّ بـردٌ شُـقَّ بـالبُـردِ مثلُـه دواليَـكَ حتـى كلُّنـا غَيـرُ لابِـسِ

---

٧٤٥ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦؛ والدرر ٣/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٩؛ والمحتسب ٢/ ٣٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

شرح المفردات: هذاذيك: إسراعاً بعد إسراع. طعناً وخضاً: أي طعناً يصل إلى الجوف. يمضي: يوصل. عاصي العروق: هو الذي لا ينقطع دمه. النحض: اللحم المكتنز.

المعنى: يقول: اضرب ضرباً بعد ضرب بلا هوادة، واطعن طعناً يصل إلى الجوف، ويوصل اللحم بالعروق التي يسيل دمها بلا انقطاع.

الإعراب: **«ضرباً»**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: «اضرب ضرباً». **«هذاذيك»**: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. **«وطعناً»**: الواو حرف عطف، «طعناً»: مفعول مطلق منصوب. **«وخضا»**: نعت «طعناً» منصوب. **«يمضي»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **«إلى عاصي»**: جار ومجرور متعلقان بـ«يمضي»، وهو مضاف. **«العروق»**: مضاف إليه مجرور. **«النّحضا»**: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة «اضرب» المحذوفة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «اطعن» المحذوفة معطوفة على جملة: «اضرب». وجملة: «يمضي» في محلّ نصب نعت «طعناً».

الشاهد: قوله: «هذاذيك» حيث انتصب المصدر «هذاذيك» بفعل من لفظه والتقدير: تهذّ هذاذيك.

٧٤٦ ـ **التخريج**: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣٨؛ والدرر ٣/ ٦٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٩؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)، ١١/ ٢٥٣ (دول)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٧٢؛ والخصائص ٣/ ٤٥؛ ورصف المباني ص ١٨١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ والمحتسب ٢/ ٢٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

شرح المفردات: البرد: الثوب المخطّط. دواليك: تداولاً بعد تداول. =

تداولنا دواليك. ودل على تداولنا قوله:

إذا شُــقَّ بــردٌ شُــقَّ بــالبــردِ مثلُــهُ ....

وأما «سعدَيكَ» فمعناه إجابةً بعد إجابة، فكأنَّه قال: إسعاداً بعد إسعادٍ، أَي: كلما أمرتني أَطعتك وساعدتك على ذلك. وكذلك «لبَيكَ» معناه: لزوماً لطاعَتِكَ. وكأنه من «ألبّ بالمكانِ» إذا أَقام به، ولزم. فهي منصوبة بأَفعال من معناها.

وهذه المصادر، أعني «حنانيك» وإخوته مثناة بلا خلاف، إلاَّ «لبَّيكَ» فإنَّ فيه خلافاً. فمذهب سيبويه أَنَّه تثنية «لَبَّ»، كما أَنَّ «حنانيك» تثنية «حنان». ومذهب يونس أَنه اسم مفرد كأنَّه عنده قبل الإضافة: «لبّى». وقلبت ألفه ياء لإضافتها إلى المضمر، نحو: «لديكَ» و «عليكَ».

وهذا فاسد بدليلين: أَحدهما أَنَّ «لبّيك» قد ثبتت فيه الياء مع إضافتها إلى الظاهر في

= **المعنى**: يقول: إنّهم يشقّون الأبراد تأكيداً على دوام المودّة. وكان العرب يزعمون أنّ المتحابين إذا شقّ كلّ واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودّتهما ولم تفسد.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**شقّ**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**برد**»: نائب فاعل مرفوع. «**شقّ**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**بالبرد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**شقّ**». «**مثله**»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**دواليك**»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «**حتى**»: حرف ابتداء. «**كلّنا**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «**نا**»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**غير**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**لابس**»: مضاف إليه مجرور

وجملة: «إذا شق...» الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شقّ» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «شقّ مثله» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «كلنا غير لابس» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «دواليك» حيث انتصب المصدر «دواليك» بفعل من لفظه والتقدير: تداولنا دواليك.

ملاحظة: رُوي عجز البيت:

* دوالَيْكَ حتّى ليس للبُرْد لابسُ *

والبيت من مقطوعة مكسورة الرويّ، وقبله:

فَكَــمْ قَــدْ شَقَقْنــا مِــنْ رِداءٍ مُنَيَّــرٍ ومــن بُــرقــعٍ عــن طفْلَــةٍ غيــر عــانــسِ

مثل قوله [من المتقارب]:

٧٤٧ - دعوتُ لما نابَني مِسوَراً فَلَبَّى فلبَّيْ يَدَيْ مِسوَرِ

والآخر: أنه قد سمع «لبَّ»، ولم يسمع «لبّى» اسماً، قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٨ - دعَوْنِي فيا لَبَّيَّ إذ هدَرَتْ لهُمْ شَقاشِقُ أقوامٍ فأسكتَها هَدْرِي

---

٧٤٧ - **التخريج**: البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٩ (لبى)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ٤/ ٣٨٨ (سور)؛ والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

شرح المفردات: نابني: أصابني. مسور: اسم رجل. لبّى: أجاب. لبّي يدي مسور: أي دعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلّما دعا إجابة بعد إجابة.

المعنى: يقول: لمّا نكبني الدهر دعوت مسوراً، فلبّى دعائي، فدعا له بالتوفيق ودوام النعمة.

الإعراب: **«دعوت»**: فعل ماضٍ، والتاء فاعل. **«لما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعوت». **«نابني»**: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **«مسوراً»**: مفعول به. **«فلبى»**: الفاء: حرف عطف، «لبّى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **«فلبّي»**: الفاء: استئنافيّة، «لبّي»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **«يدي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **«مسور»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «دعوت مسوراً»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نابني» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لبى» معطوفة على الابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «... لبَّيْ» معطوفة استئنافية.

الشاهد: قوله: «فلبّي يدي» حيث أضاف «لبّي» إلى الاسم الظاهر «يدي» فثبتت الياء في «لبّي».

٧٤٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨.

اللغة: دعوني: استعانوا بي وطلبوني. لبي: إجابة بعد إجابة. هدرت: من هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته. شقاشق: جمع شقشقة، وهي أن يكثر الخطيب الكلام بلا فائدة.

المعنى: لقد دعاني أصحابي واستغاثوا بي، فلبيت دعاءهم وأسكتُّ الأعداء بهدري وبلاغتي وفصاحتي.

الإعراب: **دعوني**: فعل ماضٍ مبني على ضم مقدر على ألف محذوفة لالتقاء الساكنين، وبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **فيا**: «الفاء»: حرف اعتراض، «يا»: حرف تنبيه. **لبي**: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالمثنى، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان متعلق بالفعل دعوني. **هدرت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، =

فقال «لبّيْ»، فلو كان أصله «لبَّى» لقال: لبّايَ، على الفتح أو «لبَّيَّ» على القليل. فإن قيل: فكيف جاءت مثناة وليس المعنى على التثنية؟ فالجواب: إنَّ التثنية قد تجيء للتكثير، ولا يراد بها تشفيع الواحد، كأنَّ المعنى يجيء عليها: تحنّناً بعد تحنّن. وكذلك «دواليك»، أَي: مداولة بعد مداولة، و «هذاذيك»، أَي: هَذّاً بعد هذّ، و «سعديك»: إجابةً بعد إجابةٍ، و «لبّيك»: لزوماً لطاعتِكَ بعد لزوم. وكذلك الكاف المتّصلة بها ضمائر، وحذفت نون التثنية للإضافة إلى الضمير.

وزعم الأعلم أنَّ الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في: «أَبصِركَ زيداً»، يريد: «أَبصِر زيداً»، وحذفت النونِ لشبهها بالإضافة، ولأنَّ الكاف اتصلت بالاسم كاتصالها بـ «ذلك»، والنون تمنعها من ذلك، فحذفت لذلك.

على أن جعل الكاف في «دواليك»، و «سعديك»، و «لبيك» أسماء مضاف إليها المصدر يفضي إلى إفساد المعنى، لأنَّ المصدر إذا أضيف إلى غير فاعل الفعل الناصب له كان مصدراً، نحو: «ضربتُكَ ضرباً»، فيلزم أَن يكون المعنى في البيت: تداولنا مداولتك، أَي: مثل مداولتك، وكذلك «سعديك» أَي: أَجبتك إجابتك لغيرك، وكذلك «لبيك»: أَي أُلزم طاعتك لزومَك طاعة غيرك، وليس المعنى على شيء من ذلك، فلذلك جعل الكاف حرف خطاب.

وهذا الذي ذهب إليه لا يلزم، لأنّه لا يسوغ أن يكون المعنى في «سعديك» أَي: أَجبتك إجابتك لغيرك إذا أَجبته، وكذلك «لبّيك» أَي: أَلزم طاعتك لزومك طاعة غيرك إذا لزمتها، وكذلك «دواليك»، أَي: تداولنا مثل مداولتك إذا داولت كما قالوا: «دققته دقّك يا

= و «التاء»: للتأنيث. **لهم**: «اللام»: حرف جر، «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، «الميم»: للجمع. والجار والمجرور متعلقان بالفعل هدرت. **شقاشق**: فاعل مرفوع بالضمة. **أقوام**: مضاف إليه مجرور. **فأسكتها**: «الفاء»: حرف عطف، «أسكتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **هدري**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «دعونيَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هدرت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أسكتها هدري»: معطوفة على ما قبلها في محل جر. وجملة « لبّي وعاسله» اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لبّيّ» حيث جاء مثنّى «لبّ».

طحّانُ حبَّ الفلفلِ»، والمعنى مثل دقك. وأمَّا ما ذهب إليه من جعل الكاف خطاباً، فليس ذلك مقيساً بالفعل، حيث سمع، وكذلك حذف النون لغير إضافة، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك، لأنَّ الاسم جعل عوضاً منه.

وأمَّا «لك الشاءُ شاةً بدرهمٍ»، فلم يظهر لنيابة المجرور منابه.

فإن قلت: فإنَّ العرب لا تقول: «لك الشاءُ»، إلا على «مملوكٌ لك» فالجواب: إنّه لما اقترنت قرينة تبين هذا المقصود، وهو قولك: «شاةٌ بدرهم»، جاز أن تقول: «الشاءُ لك» على غير معنى مملوك له، بل على معنى: مسعَّرٌ لك.

وأمَّا «أخذته بدرهمٍ فزائداً أو بدرهم فصاعداً»، فانتصب «فصاعداً» بفعل مضمر تقديره: فزاد الثمنُ صاعداً. على أنّه في موضع الحال. فإن قيل: فلعلَّه منتصب بـ «أخذته» فالجواب: أن تقول: إنّه لا يسوغ هذا لأنَّ الفاء تقطع ما قبلها مما بعدها.

وأمَّا «كرماً وحلفاً»[1] فمصادر انتصبت بفعل من لفظها مضمر تقديره: أُكرمُ كرماً وأَحلِفُ حلِفاً، ولم يظهر الفعل لنيابة المصدر منابه وتحمله الضمير، ولذلك قلنا إنه انتصب بـ «كَرُم» من أَبنية التعجب لأنَّ أبنية التعجب ليس منها ما له مصدر إلاّ لفعل.

وأمَّا كل صفة أو مصدر بعد «أما» بشرط أن لا يكون بعدها ما تعمل فيه مثل: «أما سميناً فسمينٌ»، و «أما علماً فلا علم له»، و «أما علماً فما أعلَمَهُ به»، فأمَّا قولهم: «فأما سميناً فسمينٌ»، فانتصب بفعل مضمر إذ لا يخلو أن يكون الناصب ما في «أما» من معنى الفعل، أو «سميناً». وباطل أن يكون «سميناً» لأنَّ «سميناً» اسم فاعل ليس بجارّ، فلا يتقدَّم معموله عليه، فلم يبق ما يعمل فيه إلاَّ ما في «أما» من معنى الفعل. ولا يخلو أنّه ينتصب على أنّه مفعول من أجله، أو مصدر في موضع الحال، أو مصدر مؤكد لما في «أَما» من معنى الفعل لأنه مناقض[2]، وذلك أنَّ الحروف المراد بها الاختصار، ألا ترى أنك إذا قلت: «ما قام زيدٌ»، فإنّه اختصار لقولك: «أنفِي قيامَ زيدٍ». والمراد بالتأكيد الطول في الكلام فيناقض التأكيد لما وضعت عليه الحروف من الاختصار، فلم يبق إلاّ أن يكون منصوباً على أنّه مصدر في موضع الحال في لغة أهل الحجاز.

---

(١) كذا، ولعلّ الأنسب: أكذباً.

(٢) في الكلام سقط اختلّ به المعنى.

ولذلك إذا دخلت الألف واللام رفعوه فيقولون: «أما السمنُ فسمينٌ»؛ أو مفعولاً من أجله في لغة بني تميم.

وكذلك إذا عرّفوه بالألف واللام، بقي على نصبه، فيقولون: «أما السمنَ فسمينٌ وأما العلمَ فما أَعلَمَهُ به»، فلم نقل إنّه انتصب بما بعده لأنَّ ما بعده مصدر، وصلة الصدر لا تتقدم عليه. وأيضاً فإنَّ ما بعد «لا» لا يتقدَّم عليها.

فإن قيل: فكيف جاء الشرط مع جوابه غير مرتبط في المعنى؟ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «أما سميناً فسمينٌ»، تقديره: مهما يكن سميناً فهو سمينٌ. فظاهر أنّه لا يكون «سميناً» إلاَّ في حال ذكره سميناً. فالجواب: إنَّ الشرط قد يجيء غير مرتبط مع جوابه في المعنى في مجرد اللفظ، مثل قولك [من الرجز]:

مَنْ يكُ ذا بتٍّ فهذا بَتّي مقيّظٌ مصيّفٌ مُشتّي(١)

ألا ترى أنَّه يكون «مقيّظاً مصيّفاً مشتّياً» كان لغيره «بتٌّ» أو لم يكن، ولم يظهر الفعل لنيابة أما منابه.

وأما المصدر مثل: «له صراخٌ صراخَ الثكلَى»، و «له صوتٌ صوتَ حمارٍ»، و «له دقٌّ دقّك بالمنحاز حبَّ الفُلفُلِ»، فلا يخلو أن تريد بالاسم الأول الصفة أو الفعل الذي هو علامة لإخراج الصوت. فإن أردت الفعل، انتصب ما بعده به، وليس هو من هذا الباب، لأنَّ عامله ملفوظ به، وهو المصدر المتقدم الذكر. فإن أردت به الصفة، فلا يخلو أن تريد بالثاني الفعل أو الصفة. فإن أردت الفعل انتصب بفعل من لفظه تقديره: يصوّتُ صوتَ حمارٍ. لأنَّه إذا كان له صوتٌ، فهو يصوّت به تصويتَ حمار.

فإن أردت بـ «صوت» الثاني الصفة لا المصدر، كان منصوباً بإضمار فعل من غير لفظه على تقدير: يُخرجه صوتَ حمارٍ أو مثل صوت حمار. وكذلك: «يُخرجُ صراخَ الثكلى». ولم يظهر الفعل لأنَّ ما تقدَّم من الكلام ناب منابه لدلالته عليه.

وأما «من أنتَ زيداً»، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنَّما لم يجز إظهاره، لأنَّه جرى مجرى المثل. وأصله أنَّ إنساناً حكى عن نفسه صفات، وكنت تعرفها في زيد، فأَنكرها فيه، فقلت له: «من أنتَ زيداً»؟ كأنَّه قال: من أنتَ تذكرُ زيداً؟ ثم صار يستعمل

(١) تقدم بالرقم ٢٣٧.

لكل من ذكر في نفسه صفات، فأنكرتها عليه، فتقول له: من أنت زيداً. أَي: أَنت بمنزلة الذي قيل له: «من أَنت زيداً».

وأَما «كليهما وتمراً»[١]، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وأَصله أَنَّ إنساناً خُيِّر بين شيئين، فطلبهما، وطلب معهما تمراً، ثم استعمل لمن خُيِّر بين شيئين فطلبهما جميعاً. وتقدير الفعل المضمر: أعطِني كليهما وزِدني تمراً. ولا يظهر لأنّه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تُغيَّر.

وأَما «هذا ولا زعماتِك»، فمنصوبٌ بفعل مضمر من لفظه، كأنّك قلت: ولا أَزعمُ زعماتِكَ، أَي: هذا هو ولا أَزعمُ زعماتِكَ. ولم يظهر الفعل لأنّه جرى مجرى المثل في كثرة استعماله.

وأَما «نعمةَ عينٍ» و «كرامةً ومسرةً» فأسماء موضوعة موضع المصادر. منصوبات بفعل مضمر من لفظها لا يجوز إظهاره. فإذا قيل لك: افعل كذا، فتقول له: «نعِما عين»، أَي: وأُنعِمُ به عينَك إنعاماً. فوقع «نِعماً» وأخواته موقع «إنعام». وكذلك «مسرة»، أَي: أُسرّك به مسرة وكرامةً، أَي: أكرمك بفعله كرامة. وإنّما لم تظهر هذه الأفعال لأنّها أجوبة، والجواب مبنيّ على الاختصار، أَلا ترى أَنّه يكون بالحروف مثل قولك لمن سألك: هل قام زيدٌ؟ فتقول له: «نعم»، إنْ قام، أَو: «لا»، إنْ لم يقم. فناب «لا» مناب قولك: «لم يقم»، وناب قولك «نعم» مناب قولك: «قام زيدٌ»، فلذلك لم يجز إظهار الفعل.

وأَما «لا كيداً»، و «لا رغماً»، و «لا غمّاً»، و «لا همّاً» فمنصوبات بفعل مضمر من لفظهما لا يجوز إظهاره. وإنّما لم يجز إظهاره، لأنَّ ما قبله يدل عليه مثل قولك: «لا أَفعلُ ولا كيداً»، أَي: لا أَفعلُه ولا أَكيده كيداً، أَي: لا أقاربه. ومعلوم أنه إذا قال: «لا أَفعل كذا» أَنَّه قصد من الفعل، وبالغ في ذلك ومن المبالغة في ذلك أَن يقع منه المقاربة.

وكذلك «لا غمّاً»، و «لا همّاً»، و «لا رغماً»، أَي: ولا أَهمُّ به هماً، ولا أَرغمُك به رغماً، ولا أَغمُّك به غمّاً.

وأَما قولك: «أَتميمياً مرة وقيسياً أخرى»، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره.

---

(١) هذا الق... أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

وأَصله أنَّ رجلاً انتسب مرة لتميم ومرة لقيس، فقيل له: أَتميمياً مرة وقيسياً أخرى، ثم استعمل لكل من لم يستقر على حالة.

ولم يظهر الفعل لأنَّه كالمثل، ولوقوع الاسم موقعه.

وأَمَّا «أعورَ وذا ناب»، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره تقديره: أتستقبلون أَعورَ وذا ناب؟ وذلك أَنَّ الأعور تتطيَّر العرب به، وكذلك ذو الناب، وهو الكلب. فإذن أَنكر الجمع بين شيئين مجيء أعور وذا ناب. ولم يظهر الفعل لأنَّه كالمثل.

وأَما كل اسم ينتصب بفعل مضمر على معنى الأمر فقد تقدَّم، وهي: «انتَهِ أَمراً قاصداً»، و «وراءَكَ أَوسعَ لك»، و «انتهوا خيراً لكم»، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره لدلالة ما قبله عليه، ألا ترى أَنَّك إذا قلت: «انتهوا عن كذا»، علم أَنَّك تأمر بما هو ضدٌّ لما نهيت عنه. فإذا قلت: «انتَهِ أمراً قاصداً»، فكأَنَّك قلت: «وائتِ أَمراً قاصداً». وكذلك «وراءَكَ أَوسعَ لك»، وكأَنك قلت: ائت أَوسعَ لك من ورائك.

وكذلك قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[1]. معناه: وائتوا خيراً لكم. وأَجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾، أن يكون «خيراً» صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاء خيراً لكم.

وهذا وجه ضعيف، وذلك أَنَّ «خيراً» هذا لا يخلو أَن تريد به الصفة التي تصف بها، أَو الخير الذي هو ضد الشر. فإذا أَردت الصفة، ضعف لفظاً ومعنى.

أَما اللفظ فإنّه لا يجيء ذلك إلاّ بحذف «مِنْ»، وحذفها قليل، نحو ما جاء من قولهم: «الله أَكبر».

وأَما من طريق المعنى فلأنّه لا يلزم التقدير: انتهاء خيراً لكم من تركه، أَي: يكون في أن تركوا الانتهاء خير، لأنَّ «أَفعل» يقتضي التشريك وليس كذلك، أَلا ترى أَنَّ النهي هنا إنّما هو عن الكفر، لأنّه ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا ثلاثة﴾[2]. فالكفر لا خير فيه.

وإن كان أرادَ بالخير ضدّ الشر، كان اسماً من الأسماء، فيقبح الوصف به، بل لا

(١) سورة النساء: ١٧١.
(٢) سورة النساء: ١٧١.

يجوز ذلك بقياس أصلاً. فإن ورد به السماع، نحو: «مررتُ برجلٍ حجرِ الرأسِ»، يحفظ ولا يُتعدَّى، فلذلك جعله سيبويه على إضمار فعل.

ومنها المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة، نحو: «ما أَنتَ إلاّ سيراً»، و «ما أنتَ إلا شربَ الإبل»، تريد: ما أَنت إلا تسيرُ سيراً، وما أَنت إلاّ تشربُ شربَ الإبل، فحذفت الفعل الذي هو خبر، وأقمت المصدر مقامه، ولا يجوز إظهاره، لأنَّ ما تريد من المبالغة في الشرب والسير يسوغ التزام الإضمار فيه في اللفظ بمنزلة إذا قلت: إنّما أنت شرب الإبل وإنّما أَنتَ سير، فرفعت وجعلت السير والشرب مبالغة.

وأما «مرحباً»، و «سهلاً»، و «أهلاً» فعلى تقدير: صادفتَ مرحباً، أي: رحباً وسعةً. وكذلك «أهلاً»، أي: صادفت من يقوم لك مقام الأهل. و «سهلاً»، أي: صادفت ليناً وخفضاً لا خوفاً.

ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر كما ذكرنا، جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل، فالتزم إضمار الفعل لذلك.

وأما «سُبّوحاً قُدّوساً، ربّ الملائكةِ والروح»، فعلى تقدير: كبَّرتُ سُبّوحاً أي مُبَرّاً منزّهاً مما ينسب إليه الملحدون.

وكذلك «قدّوساً» على تقدير: ذكرت أو نزّهت قدّوساً، أي: مقدَّساً، والمقدَّس: المطهر. وكذلك رب الملائكة والروح، أي: حافظهم.

وأما «إن تأتِ فأهلَ الليلِ والنهارِ»، فعلى تقدير: تجد أهلَ الليلِ والنهارِ، أي: من يقوم لك مقام أهلِكَ في الليل والنهار. ولكن لم يظهر الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال، إلاَّ أنه كلام كثر استعماله في معناه من المسرَّة والإلطاف للمخاطب.

وأما «كلَّ شيء ولا هذا»، و «كلَّ شيء ولا شتيمة حُرّ»، فعلى تقدير: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا تقرب شتيمةَ حُرّ، لكن لم يظهر لكثرة الاستعمال، ألا ترى أنّه قد كثر استعماله في كثرة التحذير عن الشيء.

وأما «ديارَ فلانة»، فمنصوب على إضمار فعل تقديره: اذكُر ديارَ فلانةٍ. فإن قلت: وما الدليلُ على هذا الفعل؟ فالجواب: إنَّ الشعراء كثيراً ما يقدمُون في أشعارهم ذكر الديار ووصف الأطلال، فإذا قال بعد ذلك: «ديار فلانة»، فكأنه قال: ذكرت ديار فلانة. وكل ما

كان فيه من وصف الديار على هذا الفعل المضمر.

وأما «أقائماً وقد قعدَ الناسُ»؟ و «أقاعداً وقد سار الركبُ»؟، و «عائذاً بالله»، وبابه من الأسماء الموضوعة موضع الفعل في الخبر فذلك العامل فيها تقديره: أتقوم قائماً وقد قعد الناسُ؟ وأتقعدُ قاعداً وقد سار الركبُ؟ وأعوذُ عائذاً باللّهِ.

ونظير ذلك من الحال المؤكدة قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناسِ رسولاً﴾(١).

فإن قلت: فهلّا كان الفعل المضمر «أتكون» أو غيره، مما ليس من لفظ الاسم حتى تجيء الحالُ مُبيِّنة؟

فالجواب: إنّه ليس في الكلام ما يدل على المضمر إلاّ لفظ الاسم، فقدِّر الفعل المضمر لذلك من لفظه.

والوجه الآخر أَن تكون هذه الأسماء مصادر على وزن «فاعِل» كالعافِيَة والعاقِبَة. فـ «أقائماً»، و «أقاعداً»، و «عائذاً» بمنزلة: أقياماً، وأقعوداً، وعياذاً بالله، ونابت مناب أفعالها التي من لفظها، ولم يجز إظهار الفعل الناصب لها، لأنّها لما وُضعت موضع الفعل، وتحملت الضمير، جرت فلم يدخل عليها الفعل كما لا يدخل على الفعل نفسه.

وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه. فمن ذلك «حمداً وشكراً»، و «غفرانَك»، و «سعةً ورحباً»، وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل ويجوز إظهاره.

من ذلك «كلَّمته مشافهةً»، و «لقيتهُ فجأةً وكفاحاً»، و «قتلته صبراً»، و «لقيته عياناً»، و «أتيته ركضاً وعدواً ومشياً». وجميع ذلك ليس من هذا الباب، بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال. وذلك أَنَّ «ركضاً» في الأصل منتصب بفعل مضمر هو في موضع الحال تقديره: أتيته أركضُ ركضاً، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، فصارت منتصبة بـ «أتيت» على أنه حال لقيامه مقامه، فأُعرب بإعرابه. فمن راعى أَنَّ هذه المصادر منتصبة في الأصل بأفعال مضمرة جعلها من هذا الباب، ومن راعى أن العامل في اللفظ إنّما هو الفعل لقيامه مقام الحال لم يجعله من هذا الباب.

---

(١) سورة النساء: ٧٩.

وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلاف بين سيبويه وأبي العباس. فمذهب سيبويه أنَّ ذلك موقف على السماع، ومذهب أبي العباس أنَّ ذلك مقيس، إذ كان الفعل دالاً على المصدر، نحو: «أتيته ركضاً وعدواً ومشياً»، ألا ترى أن الركض والعدو من جنس الإتيان، ولا يجوز: «جاء زيد ضحكاً»، لأنَّ الضحك ليس من قبيل المجيء.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنَّ المصادر المنتصبة بإضمار لا بد لها من تقدم ما يدل على الفعل المضمر، إلاّ أن تكون المصادر موضوعة موضع فعل الأمر، فلا تحتاج إلى شيء من ذلك، لأنَّ الحال يبيّن إذ ذاك الفعل المضمر، نحو قوله: ﴿فضربَ الرقابِ﴾[1]، وأنت إذا قلت: «جاء زيدٌ ركضاً»، فـ «ركضاً» ليس في موضع فعل الأمر، ولا تقدم ما يدل على فعل الأمر، ولا تقدم ما يدل على الفعل المضمر، لأن المجيء قد يكون ركضاً وغير ركض، فإذا قلت: «ركضاً»، لم يكن فيما تقدم ما يدل على الفعل المضمر، ولا يلزم من حيث كان الركض من قبيل الإتيان أن يكون في ذكر الإتيان دلالة عليه، فلذلك كان مذهبه فاسداً، بل ينبغي أن يكون هذا موقوفاً على السماع لخروجه عن القياس فيما ينتصب بفعل مضمر.

ويجوز أيضاً في هذه المصادر التي تقدمها فعل من جنسها أن تكون منتصبة على المصدر للأفعال المتقدمة على المعنى. فقولك: «أتيتُه ركضاً» بمنزلة قولك: «ركضتُ ركضاً». وفي ذلك خلاف بين النحويين.

منهم من زعم أنّه منصوب بفعل من لفظه يدل عليه الفعل المتقدم. ومنهم من زعم أنه منصوب بالفعل المتقدم. وهو الصحيح، لأنّه طالب له من جهة المعنى، فلا فائدة في تكلف الإضمار.

قوله: «ومنها ما جاء منصوباً توكيداً، وهو قولهم: له عليّ ألفُ درهم اعترافاً، هو نفس الاعتراف» فقوله بعد ذلك: «اعترافاً» توكيد، فهو إذن من المصادر الموضوعة موضع الفعل لقيامه مقام «اعترف»، الذي هو في موضع الحال. والعامل فيه ما في «له» من معنى الفعل.

فليس من هذا الباب إلاّ على ما تقدم من لحظ الأصل، وذلك فاسد لأنَّ الأصل قد رفض.

---

(١) سورة محمد: ٤.

باب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

حق العامل أن يؤثر فيما بعده إلاَّ أن يمنع من ذلك مانع. فالمانع أن يكون المعمول مبنيًا أو يكون محكيّ الآخر بـ «من» أو يكون جملة، أو يفصل بين العامل والمعمول بـ «أن» أو اللام، أو يدخل على المعمول همزة الاستفهام، أو يكون اسم استفهام، أو مضافاً إليه، أو مستفهماً عنه في المعنى. وهذا الأخير يجوز أن يظهر الإعراب بالنظر إلى لفظه.

فلم يؤثّر إذا كان مبنيًا، لأنَّ المبنيّ لا يدخله الإعراب لشبهه بما لا يدخله الإعراب. ولم يؤثّر إذا كان المعمول محكيًا لئلاّ تبطل الحكاية، ولم يؤثّر إذا كان المعمول جملة، مثل: «تأبط شرًا» لئلاّ يؤدّي إلى أن يعمل عاملان في معمول واحد. ولم يؤثرا إذا فصلت بين العامل والمعمول بـ «أن» واللام لأنَّ «أن» واللام لهما صدر الكلام، فلو عملتا فيما بعدهما، لكانا غير صدرين، ولا تقل «أن» واللام إلاّ بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ.

وأما إذا دخل على المعمول همزة الاستفهام، أو يكون المعمول اسم استفهام، أو مضافاً إليه مستفهماً عنه في المعنى، فلم يؤثر العامل أيضاً، لأنَّ ذلك كله له صدر الكلام، ولا يقع هذا إلاّ بعد أفعال القلوب. ولم يشذّ عن ذلك إلاّ لفظتان، وهما «سَلْ» و «انظرْ»، ألا ترى أنهم يقولون: «اذهب فسل أيُّهم قائم»، وكذلك يقولون: «اذهب فانظر أيُّهم ذاهب»، و «انظُرْ» و «سَلْ» ليسا من أفعال القلوب.

وإنما جاز في هاتين اللفظتين، لأنَّهما ليستا للعلم. ألا ترى أنَّ العلم قد يكون غير السؤال أو النظر.

وزعم أبو عثمان المازني أنَّه يجوز في رأي العين «أبصرَ»، وحُكي: «أما ترى أيُّ برقٍ

ها هُنا»، معناه قال: أما تُبصر.

وهذا فاسد، لأنَّه ممكن أن يكون «ترى» هنا بمعنى «تعلم»، على أنَّه يجوز ما ذهب إليه، لأنَّ الإبصار سبب للعلم إلاَّ أنَّه لم يدع إلى ذلك ضرورة.

وهذه الجملة المعلق عنها العامل، لا يخلو أن تقع بعد فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد أو إلى أزيد. فإن كان متعدّياً إلى واحد، كانت الجملة في موضع المفعولين، فأما قول العرب: «عرفت زيداً أبو من هو»، ففي الجملة التي هي «أبو من هو»، خلاف بين النحويين. فذهبت طائفة إلى أنَّ الجملة في موضع الحال، وذلك فاسد، لأنَّ الجملة التي في موضع الحال من المبتدأ والخبر يجوز دخول الواو عليها نحو: «جاء زيدٌ يدُهُ على رأسه»، يسوغ فيه أن تقول: «ويدُه على رأسه». ولو قلت: «عرفتُ زيداً وأبو من هو». لم يكن معناه ومعنى «عرفتُ زيداً أبو من هو»، واحد.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمّن «عرفت» معنى «علمت». وذلك فاسد، لأنَّ التضمين بابه الشعر، وما جاء منه في الكلام محفوظ ولا يقاس عليه لقلته.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجملة بدل من المفعول الذي هو «زيد»، تقديره: عرفتُ زيداً، عرفت أبو من هو.

فالجواب: إنَّ ذلك يسوغ على حذف مضاف، فيكون: «عرفتُ زيداً»، على تقدير: عرفت شأن زيدٍ أبو من هو، فعلى هذا بدل الشيء من الشيء فيه سائغ.

فهرس المحتويات